



بمكتبة الإسكندرية  
Bibliotheca Alexandrina



0180442











# المجتمع المصري في عهد الاحتلال البريطاني

١٨٨٢ - ١٩٢٣

البناء الاقتصادي وقوى التشكيل السياسي

تأليف

دكتور سعيد اسماعيل علي

كلية التربية — جامعة عين شمس

١٩٧٢

مركز الطبع والنشر  
مكتبة الأنجلو المصرية  
١٠ شارع محمد فريد - القاهرة







## مقدمة

في أثناء دراستي للحصول على درجة الماجستير عن « الاتجاه التجريبي في الفلسفة المعاصرة وأثره على الفكر والتطبيق التربوي » كنت كثيراً ما أشعر بالغيرة وأنا أطلع العديد من الصفحات التي تحمل بآيات مختلفة ومتعددة لمفكرين غربيين في ميداني التربية والفلسفة . وكنت دائماً أتساءل بيني وبين نفسي : هل انفردت دول الغرب بالابتكار والتأليف والإبداع وما علينا نحن إلا الاطلاع والفهم والإستيعاب والتطبيق والشرح في أحسن الحالات ؟ هل أجذبت هذه البلاد حقاً وأدت مهمتها منذ قرون ، فلم تستطع أن تنبت فكراً ؟ وحتى نقطاع الشك باليقين ، فلم لا نبذل جهداً في البحث في أعمال مفكرينا المحدثين ، فقد نجد لديهم معالم فكر تربوي يرضى مشاعر الغيرة القومية المتأججة والتي تأبى أن ترى هذا الميدان خلواً من آثار عربية بصفة عامة ومصرية بصفة خاصة ؟

ثم تصادف أن قرأت بحثاً مستفيضاً للدكتور زكي نجيب محمود في المجلة الشهرية التي كانت تصدر باسم « المجلة » عن الفكر الفلسفي في مصر المعاصرة محاولة منه لأبراز أهم الاتجاهات والأعمال الفكرية التي شهدتها ميدان الفلسفة في مصر في هذا القرن ، ولإعجابي بفكرة البحث ، راودتني فكرة بحث بمائل عن دور الفكر التربوي في مصر المعاصرة ، يكون موضوعاً لدراسة رسالة الدكتوراه في محاولة لرصد حركة الإنتاج الفكري في ميدان التربية في مصر . بيد أني وجدت أن عملاً مثل هذا سيتكلفه صاحب مقبولة ، فهو سيسبب أساتذة مازالوا على قيد الحياة وأعمال مع عدد منهم . وسيكون من الصعب التعرض لأعمالهم ونماذجها بحكم أنني كنت مازلت « معيداً » ، هذا



بالإضافة إلى إيماني بضرورة أن تقوم هذه الدراسة على دراسة واسعة للتيارات السياسية والقوى الاقتصادية والاجتماعية في مصر في هذه الفترة ، وأيضاً لم أشعر باطمئنان كبير في أنني سأستطيع بحث هذه الموضوعات بأمانة وموضوعية نظراً لأساليب الضغط الفكري التي كنا نشعر بها وخاصة في هذا الوقت الذي كنت أفكر فيه في هذا الموضوع. ومن هنا فقد استحسننت أن أعود إلى الوراء بعض الشيء وأبدء ببداية الاحتلال البريطاني وأنتهى بصدد دور الدستور سنة ١٩٢٣ .

واجتمع بجانب هذا ولم شديد لدى بقراءة الصحف والمجلات القديمة ، حتى أصبح جمع المادة العلمية لا يشكل بالنسبة لي عملاً رسمياً أكلف به بقدر ما هو - بجانب ذلك - هواية خاصة أمارسها ، ولا أستطيع أن أضف مدى الاستمتاع الذي كنت أشعر به وأنا أقلب في صفحات اللواء والجريدة والأهالي والمقطم والأهرام والمهلال والمقطف وغيرها بحثاً في هذا الموضوع .

وإذا سعى كل يوم إلى مخازن دار الكتب بالقاهرة حيث كانت الجرائد والمجلات القديمة في النصف الأول من اليوم ثم أتفرغ في النصف الآخر لقراءة الكتب في المنزل ، إذا بي أجد نفسي قد غرقت لأذني في قراءات تاريخية مستفيضة لجمع مادة تشكل الأرضية التي سيقوم عليها البحث . وإذا بي أجد أن ما جمعته من مادة تاريخية تفوق بكثير جداً تلك المادة التي جمعتها عن « التربية » مع أن المفروض أنها هي الموضوع الرئيسي ! ثم إذا بي وأنا خريج قسم الفلسفة بجامعة القاهرة انسحب تدريجياً من القراءة في كتب الفلسفة وأندفع في جمع وقراءة كتب التاريخ المصري الحديث .

وأبدأ في كتابة الرسالة ، فإذا أيضاً بالجزء التاريخي يعقل حيناً كبيراً يجعل الدكتور محمد أحمد الغنام الذي تكفل بقراءتها يستاء مشيراً إلى أنها



بهذا الوضع رساله تاريخية أكثر منها رسالة في التربية . وأختصر ، ثم أختصر حتى تظهر الرسالة في صورتها الأخيرة وفي بدايتها صفحات قليلة عن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي سادت مصر في وقت الاحتلال .

وأنظر إلى آلاف « الجذاذ » التي تحتوى مادة تاريخ مصر في تلك الفترة بشيء من الحسرة وأسأل هل تظل حبيسة أدراجي؟ ونخرج كتابات جديدة وتكشف لي كتابات أخرى فاتني الرجوع إليها وأقرأ كل هذا وتزداد المادة المجموعة تضخما ، حتى صبح عزمي على ضرورة الاستفادة منها وأخرج كتاب تاريخي أتحدث فيه عن مصر في ذلك الوقت .

وإذا كتب هذا الكتاب الذي كان مفروضا أن يحتوى على الأقسام الرئيسية الآتية :

البناء الإقتصادي — قوى التشكيل السياسي — التركيب الاجتماعي — تيارات الثقافة واتجاهاتها ، أجد أن القسمين الأولين قد استغرقا عددا ضخما من الصفحات يستحيل معه أن يتضمن القسمين الآخرين . فآثرت أن أصدره في مجلدين ، الأول وهو الذي بين يدي القارئ يتناول البناء الإقتصادي وقوى التشكيل السياسي ، والثاني يتناول التركيب الاجتماعي وتيارات الثقافة واتجاهاتها الذي أرجو أن أتفرغ لكتابته في أقرب فرصة .

وبعد . . . . .

لقد ظهرت لي عدة كتب قبل هذا الكتاب ، ومع ذلك فبصدور الكتاب الحالي يخالني شعور الذي يصدر كتابا لأول مرة ، شعور القلق والخوف والترقب ، فإلى أي حد وفقت؟ ليس من حقى بطبيعة الحال أن أجيب ، وإنما من حقى أن أسمع الإجابة !

سمير اسماعيل على







# الباب الأول

## البناء الاقتصادي

الفصل الأول: السيطرة الأجنبية على البناء الاقتصادي .

الفصل الثاني : بدء انتعاش الرأسمالية المصرية .

الفصل الثالث: التخلف في هيكل الاقتصاد المصري .







## الفصل الأول

### السيطرة الأجنبية على البناء الاقتصادى

#### التطور الرأسمالى نحو الإمبريالية :

تعتبر مصر من البلدان الأولى التى خضعت للسيطرة الاستعمارية وعانت من شرور سياستها منذ آلاف السنين ، وقد أتاحت لها هذه الخبرة أن تمر بعهود كانت فيها هذه السيطرة وتلك السياسة تغير من أساليبها وأهدافها حسبما يقتضى تطور المجتمعات التاريخى ، فقبل نشأة الرأسمالية ، كان هذا الأسلوب يتخذ شكل غزو الأراضى الزراعية والاستيلاء عليها لأنها تتيح للاستعمار الحصول على ناتج هذه الأراضى من محاصيل وخاصة المواد الغذائية كالقمح ، كما أن هذا الغزو كان يفتح له الحصول على أعداد ضخمة من العبيد يتخذ منهم أدوات للخدمة والحرب والانتاج. وبالإضافة إلى هذا، فإن الاستعمار كثيراً ما كان يهدف إلى الحصول على المال عن طريق هذا الغزو الذى يمكنه من فرض الضرائب بحكم صلاحياته كقاهر مقتصر<sup>(١)</sup>. وكانت طريقة الحكم التى يلجأ إليها لتدعيم هذه السيطرة هى أن يحكم البلد المفقور بطريقة مباشرة مستعيناً بذلك بأجهزة إدارية وعسكرية سواها الأعظم من الاستعماريين، أو تحت رقابتهم الكاملة .

وعندما شهدت المجتمعات الأوربية حركة الكشف الجغرافية ، بدأت

---

(١) إبراهيم عامر : ثورة مصر القومية ، دار النديم ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ٩ /



الرأسمالية في الظهور وإن اتخذت الشكل التجاري حيث ظل الانتاج الصناعي يقوم على الصناعة اليدوية منذ منتصف القرن السادس عشر إلى الثلث الأخير من القرن الثامن عشر، حتى إذا قدم «جيمس وات» آله البخارية سنة ١٧٦٥، أصبح من الضروري التغلّي عن الصناعة اليدوية التي ظهر ضعفها بالمقارنة مع احتياجات السوق واستخدام هذه الآلة، مما أدى بالجمعية الأوروبية إلى دخول مرحلة جديدة من الإنتاج الصناعي الضخم<sup>(١)</sup> الذي يقوم على الآلة. وبذلك حدثت الثورة الصناعية التي حولت الرأسمالية من رأسمالية تجارية إلى رأسمالية صناعية، وتم ذلك أول ما تم في إنجلترا حتى أصبحت تلك الدولة من أعظم بلاد العالم من حيث القوة الصناعية، وصارت تعد بحق « ورشة العالم »<sup>(٢)</sup> وانتقلت هذه النهضة الصناعية إلى الدول الأوروبية الأخرى بدرجات متفاوتة من السرعة والشمول، وزادت تجارة أوروبا مع العالم الخارجي، وكانت الآثار المترتبة على هذا أن أصبح لبلاد المناطق الصناعية لإنتاج خامات الصناعة أهمية كبرى، كما عظمت قيمة البلدان المتأخرة، وتلك التي لم تبلغ مرحلة النضوج الاقتصادي كأسواق للصناعة الأوروبية التي تقوم على الإنتاج الضخم مما يتطلب قيام مؤسسات رأسمالية غير صناعية تقوم بعملية التمويل اللازمة لمواجهة الحاجة الجديدة إلى أسواق واسعة موحدة وما اقتضاه ذلك من التوسع في وسائل النقل في البر والبحر<sup>(٣)</sup>.

(١) Bonné, Alfred State and Economics in the Middle East, Kegan Paul Trench, Trubner, London, 1948, P. 252.

(٢) راشد البراوي وعمد حمزة عايش : التطور الاقتصادي في مصر العصر الحديث ، النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٤ ، ص ٨٩ — ٩٠

(٣) Crouchley, A. E. : The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and Public dept, Ministry of Finance, Egypt Government Press, Bulâq, 1938 p. 9.



وهكذا لم يكن مفر من أن يصبح العصر الصناعي مرادفاً للعصر الاستعماري وأن يكون الاستعمار « وباء » القرن التاسع عشر ، فقد خلق الانقلاب الصناعي اقتصاداً مفتوح الشهية ، بل حاد الشهية ينتج بالجملة ليستهلك بشراهة<sup>(١)</sup> وهو في النهاية أبعد ما يكون عن الكفاية الذاتية ، ولا يمكن لأى دولة أو مجتمع أن يجد عناصر وأركان صناعته داخل حدوده ، وإنما هي تعتمد أساساً على عملية استقطاب تركيزية مهمة لكل موارد وخامات المناطق المختلفة .

وإذا كانت الرأسمالية التجارية والصناعية قد تميزت بحرية التنافس في أول الأمر ، إلا أن الأوضاع الجديدة التي نتجت عن انتشار الصناعة في بلدان كثيرة ، أدت إلى اشتداد التنافس مما تطلب قيام أجهزة أو مؤسسات تقوم بوظيفة جديدة هي « الاحتكار » حتى يمكن لها أن تواجه حدة التنافس . وقد برهن « ماركس » بتعميله النظرى والتاريخى للرأسمالية على أن المنافسة الحرة تولد تركز الإنتاج وعلى أن هذا التركز يقضى ، عند درجة معينة من تطوره ، إلى الاحتكار .

ويؤكد « لينين » أن البداية الحقيقية للاحتكارات الحديثة تقع على أبعد حد في سنوات العقد السابع من القرن التاسع عشر ، وعلى ذلك ، فالمرحلة الهامة لتطور الاحتكارات تبدأ من الانحطاط الصناعي العالمى في العقد الثامن الماضى وتمتد إلى بداية العقد العاشر<sup>(٢)</sup> .

ولم تستطع المؤسسات أو الاتحادات الجديدة للصود طويلاً في الاضطلاع

---

(١) ن. جمال حمدان: استراتيجيات الاستعمار والتحرير ، كتاب الهلال ( ٢٠٥ ) أبريل

١٩٦٨ ، دأر الهلال ، ص ١٣٠ .

(٢) لينين : الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية . دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٠ ص ٢٦-٢٥



بمهمتها التي كانت تفوق طاقتها ، فكان لا مفر من الحصول على المال من  
الرأسماليين غير الصناعيين وم الرأسماليون الذين يتاجرون بالمال عن طريق القروض  
من الائتمانات في مقابل فائدة سنوية مضمونة ، ونشأ عن ذلك قيام المصارف  
والبيوت المالية لتمويل المشروعات الصناعية المختلفة ولأفراض البلاد الخارجية  
لزيادة قدرتها على استيعاب السلع الصناعية ولتمويل مشروعات النقل والمواصلات  
والخدمات والأشغال العامة اللازمة لتنمية السوق الخارجية وتسهيل وصول  
المنتجات الصناعية إليها لتمويل تجارة المواد الأولية ومشروعات استغلالها  
وتنميتها<sup>(١)</sup> .

وبعد أن كان تصدير البضائع ، هو الحالة النموذجية في الرأسمالية القديمة  
حيث كانت السيادة العامة للمنافسة الحرة ، غدا تصدير المال هو الحالة النموذجية  
في الرأسمالية الحديثة التي تسودها الاحتكارات .

وتشير الإحصائيات إلى بعض الحقائق المذهلة في هذا المجال كما يتبين لنا  
ذلك مما يلي (جدول رقم ١) :

الرأسمال الموظف في الخارج بمليارات الفرنكات  
جدول رقم (١)

سنوات	إنجلترا	فرنسا	ألمانيا
١٨٦٢	٣٦	—	—
١٨٧٢	١٥	١٠ (١٨٦٩)	—
١٨٨٢	٢٢	١٥ (١٨٨٠)	٩
١٨٩٣	٤٢	٢٠ (١٨٩٠)	٩
١٩٠٢	٦٢	٢٧ — ٣٧	١٢٠٥
١٩١٤	٧٥ — ١٠٠	٦٠	٤٤



ومعنى هذا أن الأموال البريطانية المستغلة في الخارج قد زادت من ٣٦ مليار فرنك سنة ١٨٦٢ إلى ما بين ٧٥-١٠٠ مليار فرنك سنة ١٩١٤ ، وكذلك الأمر بالنسبة للأموال الفرنسية حيث زادت من ١٠ مليار فرنك سنة ١٨٦٩ إلى ٦٠ مليار فرنك سنة ١٩١٤ .

ويصور لنا دافيد لاندز<sup>(١)</sup> كيف أن تاريخ الحياة المصرفية والنشاط المالى والاقتصادى للمؤسسات الأوروبية الكبرى في القرن التاسع عشر وتطور الأوضاع الاقتصادية في كثير من البلدان الأوروبية ، وخاصة إنجلترا وفرنسا يدلنا على كيفية تحول هذه البلدان بالتدريج إلى مرحلة (الامبريالية والاستعمار) بما ترتب على ذلك من انصراف الرأسماليين تدريجيا عن الاستثمار داخل أوطانهم والاتجاه إلى تصدير رؤوس الأموال إلى البلدان المتخلفة ، لما وراءها من أرباح عالية تأتي بطريقة سهلة ، ففي أهم مراكز التجارة الغربية مثل بومباي ، وكالكوتا واستنبول ، والاسكندرية ؛ كانت البنوك الخاصة والتجار تقدم النوع المعتاد من تسييلات الخصم والتبادل كالموجودة في الغرب . وبعض أصحاب هذه البنوك كانوا أوروبيين وبعضهم كانوا من أهل البلاد وأغلبهم كانوا من أبناء تلك الشعوب التجارية التي يبدو أنها تزدهر في تلك المناطق ، وحتى في هذه المراكز كان سعر تلك التسييلات عالية يصل إلى أكثر من ضعف أو ثلاثة أمثال السعر في الغرب ، أما في خارج هذه المراكز ، كما في كراتشي ومدراس وسالونيك وأزمير مثلا ، فلم يكن هناك غير للتاجر الهندي ومقرض النقود ، وكان أقل سعر للفائدة على أحسن الأوراق المالية يتراوح بين ١٢ ، ٢٠ ٪ بينما يتراوح للفقراء ما بين ٣ ، ٤ ٪ ، وتراوح بالنسبة للفلاحين الذين يقترضون

---

(١) دافيد س . لاندز : بنوك وباشوات . ترجمة د . عبد العظيم أنيس ، دار المعارف



كل عام بضمان المحصول المتوقع ، ويقعون فريسة سهلة في مصيدة الديون المملوكة ما بين ٥ ، ٦ في الشهر<sup>(١)</sup> .

وفائدة بهذا السمر ، لا شك مما يسيل لها لعاب الرأسمالين الاستعماريين . وقد قامت الشركات المالية بدورها في إغراء جماهير الأوربيين ، فالممولون لواحد من أوائل بنوك الكريدى موبيليه ( وأخيه شركة الائتمان والتمويل العامة ) أغروا الجمهور بآمال أن المال الذي سيقترضونه منهم في بريطانيا بسمر ٤ أو ٥ ٪ سيقترض في الشرق بضعف أو بثلاثة أمثال هذا السمر . وكان أول إنشاءات هذه الشركة هو بنك رهن الأراضي في الهند . ولقد أذهل المنظمون للمشروعات التركبية المستثمرين بالآمال في أن يكون سعر الفائدة من ٣ ٪ إلى ٦ ٪ في الشهر ، وشركة التجارة المصرية التي أسست في الأصل لاستغلال التجارة في أعالي وادي النيل ، أوضحت في البداية أنها تتوقع معظم أرباحها عن طريق أقراض أهالي البلاد ، فيقول إعلان الشركة : « لما كان من المؤكد أن المزارعين والتجار في مصر العليا والسودان يستطيعون أن يقرضوا بسمر ٤ و ٥ ٪ في الشهر ، ولا يزالون يحتفظون بثروة ضخمة ، فإن مودان العمليات المالية ليس له حدود »<sup>(٢)</sup> .

وكانت البلدان المصدرة لرأس المال تجد بصورة دائمة تقريبا ، إمكانية الحصول على « فوائد » معينة ذات طابع يلقي الضوء على خصائص عهد الرأسمالية الاحتكارية ، وينقل لنا « لينين » عن مجلة « البنك » الصادرة في برلين نصا كتبه في أكتوبر سنة ١٩١٣ يصور لنا ذلك فتقول<sup>(٣)</sup> .

(١) المرجع السابق : نفس الصفحة .

(٢) المرجع السابق . ص ٥٧ — ٥٧ .

(٣) لينين : الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية . ص ٩٢



« إن مهزلة تستحق ريشة «أرستوفان» تعرض من أمد قريب في السوق المالية العالمية ، فثمة عدد كبير من الدول الأجنبية ، من أسبانيا حتى البلقان ، ومن روسيا حتى الأرجنتين والبرازيل والصين ، تتقدم من الأسواق المالية الكبرى علنا أو من وراء ستار بطلب القروض وأحيانا بإلحاح شديد . والحالة في الأسواق المالية ليست الآن على ما يرام ، والآفاق السياسية ليست وضاءة ، ولكن لا يوجد سوق من الأسواق المالية تجرؤ على رفض منح القروض الأجنبية خوفاً من أن يسبقها الجار ويوافق على منح القرض ويضمن لنفسه في الوقت نفسه خدمات لقاء خدمات . وعندما تكون الصفقات العالمية في مثل هذا الحال ، يقال الدائن في معظم الحالات شيئاً ما لمصلحته : تنازلات من عقد معاهدة تجارية ، مركزاً من مراكز الفهم ، بناء ميناء ، امتيازاً دسماً أو توصية على كمية من المدافع . »

لقد أنشأ الرأسمال المالي عهد الاحتكار ، والاحتكارات تحمل معها في كل مكان مبدأ الاحتكار : استغلال « العلاقات » لعقد الصفقات المفيدة .

ومن هنا فقد كان تصدير الأموال الأجنبية إلى بلدان الشرق مقدمة كان لا بد منها للاستعمار من أن يظهر في الصورة ، ذلك أن البلدان الأوروبية التي كان رعاياها يقدمون القروض الضخمة إلى البلاد المتخلفة رأيت أنه من الضروري أن تطمئن على الاستقرار المالي والسياسي للبلاد المقترضة ، وخير ضمان لذلك هو أن تبسط يدها عليها<sup>(١)</sup> ولذلك نجد أنه في الوقت الذي شاهدنا فيه تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ( الانجليزية والفرنسية والألمانية ) إلى الخارج ، نشاهد فيه أيضاً اتساع رقعة الأراضي التي تستعمرها تلك البلدان ،

يدلنا على ذلك هذه الإحصائية التي أوردناها لنا الكاتب الأمريكي  
« موريس » ( جدول رقم ٢ )

ومن هذا الجدول نجد أن مرحلة اشتداد الاستيلاء على المستعمرات  
اشتداداً هائلاً ، هي بالنسبة لإنجلترا سنوات ١٨٦٠ — ١٨٨٠ ، واشتداداً  
ملحوظاً جداً في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر ومرحلة الاشتداد  
الهائل بالنسبة لفرنسا وألمانيا هي للعقدان الأخيران بالضبط . وإذا كانت  
رأسمالية ما قبل الاحتكار ، رأسمالية سيادة المنافسة الحرة قد بلغت في تطورها  
مداها الأقصى في مرحلة سنوات ١٨٦٠ — ١٨٨٠ ، فإننا نرى الآن أنه بعد  
هذه المرحلة بالضبط تبدى « النهضة الكبرى » في الاستيلاء على المستعمرات  
ويستخدم للغاية وطيس الصراع من أجل اقتسام أراضي العالم ولا مجال للشك  
إذن في أن انتقال الرأسمالية إلى درجة الرأسمالية الاحتكارية إلى الرأسمال المالي ،  
مرتبط باحتدام الصراع من أجل اقتسام العالم .

وشهدت السنوات الأولى من القرن العشرين مزيداً من النهم الاستعماري  
لإبتلاع مزيد من الأراضي ولم يعد ميدان المنافسة مقتصرًا على إنجلترا وألمانيا  
وفرنسا ، بل ظهرت فرنسا جديدة تسعى إلى أن تثبت قدرتها على « الاستعمار »  
كما يتضح لنا ذلك من الجدول رقم ٣ (١) .

---

(١) لينين : الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية ، ص ١١٤



( جدول رقم ٢ ) مساحة المستعمرات

ألمانيا		فرنسا		إنجلترا		سنوات
السكان	المساحة	السكان	المساحة	السكان	المساحة	
بالملايين	بالملايين	بالملايين	بالملايين	بالملايين	بالملايين	
—	—	٠.٥	٠.٣	١٢٦.٤	١	١٨٣٠ — ١٨١٥
—	—	٣.٤	٠.٣	١٤٥.١	٢.٥	١٨٦٠
—	—	٧.٥	٠.٧	٢٦٧.٩	٧.٧	١٨٨٠
١٤.٧	١.٠	٥٦.٤	٣.٧	٣٠.٩	٩.٣	١٨٩٩

جدول رقم (٣) مستعمرات الدول الكبرى بـلايين السكان للربعة وملايين السكان

الجموع		المتروبولات		المستعمرات				
١٩١٤		١٩١٤		١٩١٤		١٨٧٦		
نسمة	كيلو متر مربع	نسمة	كيلو متر مربع	نسمة	كيلو متر مربع	نسمة	كيلو متر مربع	
٤٤٠٠٠	٣٣٨	٤٦٥	٠٣	٣٩٣٠٠	٢٣٥	٢٥١٩	٢٢٥	إنجلترا
١٦٩٩٤	٢٢٨	١٣٦٢	٤٠	٣٣٢	١٧٤	١٥٩	١٧٠	روسيا
٩٠٠١	١١١	٢٩٦	٠٥	٥٥٥	١٠٦	٦٠	٠٩	فرنسا
٧٧٢	٣٤	٦٤٩	٠٥	١٢٣	٢٩	—	—	ألمانيا
١٦٧٧	٩٧	٩٧٠	٤٠	٩٧	٠٣	—	—	الولايات المتحدة
٧٢٢	٠٧	٥٣٠	٤٠	١٩٣	٠٣	—	—	اليابان
٩٦٠٦	٨١٥	٤٣٧٢	١٦٥	٥٢٣٤	٦٥٠	٢٧٣٨	٤٠٤	الجموع لدول كبرى
٤٥٣	٩٩							مستعمرات الدول الأخرى (بالحسب، مولدة وغيرهما)
٣٦١٢	١٤٥							أشباه المستعمرات (إيران، الصين، تركيا)
٢٨٩٩	٢٨٠							البلدان الأخرى
١٦٥٧٠	١٣٣٩							بمجموع الأرض



لقد تضمنت مستعمرات الدول الست الكبرى إلى حد كبير بعد سنة ١٨٧٦ أكثر من النصف ، من ٤٠ إلى ٦٥ مليون كيلو متر مربع . والزيادة تبلغ ٢٥ مليون كيلو متر مربع ، أى بزيادة النصف عن مساحة البلدان مالسكة المستعمرات ( ١٦٥ مليون ) . وفى سنة ١٨٧٦ لم يكن لدى ثلاث دول أى مستعمرة ، أما الرابعة ، فرنسا ، فلم يكن لديها مستعمرات تقريبا . وفى سنة ١٩١٤ كان لهذه الدول الأربع مستعمرات تبلغ مساحتها ١٤١ مليون كيلو متر مربع ، أى مساحات تزيد على مساحة أوروبا بنسبة تقارب النصف ، أو يبلغ عدد سكانها نحو ١٠٠ مليون نسمة .

وقد احتضن الرأسماليون الإنجليز المهمة الجديدة بحماس وأحيانا بمجنون طغى على ما كان يعرف به الإنجليز من اعتدال وحذر ، واندفعت شركات الائتمان والبنوك الخاصة والاتحادات المالية بغير نظام إلى سوق لندن حتى بلغ عددها فى نهاية سنة ١٨٦٥ ( ٤٧ ) وكانت معظم هذه المؤسسات المالية تقوم باستغلال وتنمية المشروعات فى المستعمرات وفى الدول الخارجية<sup>(١)</sup> ومن هنا كان « تشمبرلين » يبشر بالإمبريالية باعتبارها سياسة أصلية حكيمه ، مشيرا بصورة خاصة إلى المنافسة التى كانت تصادفها إنجلترا فى السوق العالمية من جانب ألمانيا وأمريكا وبلجيكا . وقد روى الصحفي « ستيد » أن صديقه الحميم « سيسل رودس » وهو المليونير وملك المال والمسئول الرئيسى عن الحرب الإنجليزية البويرية ، سنة ١٨٩٥ عن نظراته الإمبريالية بقوله : « كنت أمس فى الأيست أند ( حى العمال فى لندن ) وحضرت اجتماعا

---

(١) لاندز : بنوك وباشوات ص ٥٩

من اجتماعات العمال العاطلين . وقد سمعت هناك خطبة نظيفة كانت من أولها إلى آخرها صرخات : الخبز الخبز ! وأثناء عودتي إلى البيت كنت أفكر فيما رأيت ، واقتنعت أوضح من السابق بأهمية الامبريالية . . أن الفكرة التي أصبر إليها هي حل المسألة الاجتماعية ، أعني : لكيما نفقذ أربعين مليوناً من سكان المملكة المتحدة من حرب أهلية مهلكة ، ينبغي علينا نحن الساسة طلاب المستعمرات أن نستولى على أراضى جديدة لفرسل إليها فائض السكان ولنفقن ميادين جديدة لتصرف البضائع التي تفتجها المصانع والمناجم ، فالامبراطورية ، وقد قلت ذلك مراراً وتكراراً ، هي مسألة البطون . فإذا كنتم لا تريدون الحرب الأهلية ينبغي عليكم أن تصبحوا امبرياليين<sup>(١)</sup> .

### الغزو الرأسمالي العالمي لمصر :

ولم تنج مصر بطبيعة الحال — شأنها في ذلك شأن الكثير من بلدان الشرق — من ذئاب الرأسمالية العالمية التي انتشرت في كل مكان من العالم تبحث عن صيد جديد. وإذا كانت مصر يمكن أن تمثل سوقاً بكرًا وأرضاً غنية بالمواد الخام ، إلا أن موقعها الاستراتيجي بالذات كان هو العامل الأهم في اجتذاب القوى الرأسمالية والاستعمارية<sup>(٢)</sup> وقد احتدم الصراع بين الدول الاستعمارية وكان أبرز أوجه هذا الصراع هو نجاح بريطانيا في عزل نابليون في القاهرة ، وإبقائه سجيناً فترة من الوقت في الموقع الذي ظن أنه استولى عليه . وكان إنسحاب كليهما من مصر ، ثم محاولة إنجلترا العودة بعد ذلك

(١) لينين : الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية . ص ١١٢

(٢) Harris, Murray : Egypt Under the Egyptians, Chapman and Hall, London.



ونحدها — فريزر سنة ١٨٠٧ — وفشل هذه المحاولة تأكيد بأن الرأسمالية الأوروبية ، رغم نموها المتعاضم ، كانت تحاول خاق حالة توازن عالمي حول الأسواق والمواقع لا يعتمد على تقسيمها ، وإنما على إبقائها مفتوحة لكافة المهنجات من كل الدول ، تتنافس في كل سوق ، وسلاح كل منها الثمن<sup>(١)</sup> . وعندما أغلق محمد علي السوق المصري بنظام الاحتكار الذي أنشأه ، تدخلت الدول الأوروبية مجتمعة لتفرض عليه التخلص من هذا النظام وتشكيل الاقتصاد المصري بحيث يتلاءم مع تطور الاقتصاد العالمي وذلك باتباع سياسة للباب المفتوح . وهكذا يمكن القول بأن الفوز الرأسمالي المصري قد بدأ فعليا منذ أجبرت الرأسمالية الأوروبية محمد علي على إلغاء نظام الاحتكار<sup>(٢)</sup> . أن المثل الذي يقول : « إذا لم يذهب محمد علي إلى الجبل ، فإن الجبل سيأتي إلى محمد » ينطبق كل الانطباق على وصف العلاقة بين الرأسمالية ومصر . فإذا كانت مصر غير قادرة على التوجه إلى الرأسمالية ، فقد جاءت الرأسمالية إليها !

وعندما بدأت ذئاب الرأسمالية العالمية تضع أقدامها في مصر كان أول ما توجهت إلى نهبه واستغلاله خزانة الدولة . ويبدو من المؤسف أن الطابع الخاص لنظام الحكم في البلاد قد ساعد على ذلك إلى حد كبير ، فالحكومة كانت تتركز كلها تقريبا حول الوالي وعائلته ، والوالي رجل ذو سلطان ومظاهر ، لا يحمل أي معنى لجهاز دائم مستقل يحمي القانون . ولم تكن أجهزة الحكومة تدبر عن وظائف عامة تؤديها ، وإنما ممتلكات خاصة يستغلها

---

(١) صلاح عيسى : حركة التاريخ المصري في إطار تحفظات فبراير سنة ١٩٢٢ ، مجلة

« الطليعة » يوليو ١٩٦٦ ، ص ٦٣

(٢) صلاح عيسى . أساليب الإنزال المصري من حرب التحرير منذ الفوز الفرنسي

١٧٩٨ إلى المقاومة الشعبية ضد المدوان الثلاثي ١٩٥٦ ، مجلة « الطليعة » ، ديسمبر ١٩٦٧ ، ص ٢١

القائمون بالحكم ويحصلون منها على ما يستطيعون<sup>(١)</sup> . وبشكل عام كان مركز الشخص أو سمعته لا يمتد على منجزاته أو كفاءته ، وإنما على علاقاته العائلية وأصله . والنتيجة أن النجاح في سباق المشروعات المصرية الكبيرة لم يكن من نصيب الأرخص أو الأسرع في الإنجاز أو الأنسب في شروطه ، وإنما كان من نصيب من يعرف الوالى منذ الطفولة ، أو من نصيب التاجر الذى يتناول الطعام مع وزير الأشغال ، أو المقاول الذى ينام مع عشيقه الوزير . وفى المستويات العليا من السلطة الحكومية كانت الصداقة والنفوذ تشتري بالخدمات التى تأتى فى الوقت المناسب ، وباللطف اللبق والمدايا ذات الذوق . أما بالنسبة الموظفين الصغار : فقد كانت الرشاوى المكشوفة تؤدى نفس المهمة ، وبالطبع كان الكثير يتوقف على شخصية الباشا الحاكم ، فقد كان محمد على يقبل مبدأ العمل القائم على الصداقة ، ولكنه لم يكن رجلاً هيناً ، ولقد ظل محمد على حتى يوم وفاته قادراً على أن يضع ضيوفه فى مكانهم للناس<sup>(٢)</sup> .

بيد أن هذا لا ينفى حقيقة هامة وهى أن تدفق الرأسمالية الأجنبية بدأ من ذلك العهد ، فقد كان محمد على ، باعتباره للتصرف الوحيد فى كل إنتاج البلاد يتولى تصديره إلى الخارج ، وكان ذلك عن طريق بعض التجار الأجانب الذين فتحو مكاتب ومراكز لهم فى الاسكندرية لتتولى عملية الاستيراد والتصدير<sup>(٣)</sup> . والحق أن الظروف التى كانت تنفر الأجانب من ممارسة مهامهم التجارية والمالية أيام المماليك قد زالت تقريباً ، فالنقد الاقتصادى السريع الذى

---

(١) لاندزا : بنوك وباشوات . ص ٨٧ — ٨٨ .

(٢) المرجع السابق . ص ٨٨ .



سارت فيه البلاد في عهد محمد علي ، والأمان المطلق في الطرق ، وهو ما كان مفقوداً من قبل ، كان لابد وأن يشجع الأجانب على أن يأتوا إلى مصر ليبارسوا دورهم .

وإذا كان محمد علي قد تميز بالعذر والحرم بالنسبة لنشاط الأجانب الإقتصادي ، فإن خلفاؤه لم يكونوا كذلك . ويعود هذا إلى إزدياد الضغط الأوربي عليهم من ناحية ، فضلاً عن أنهم لم يكونوا في مستوى قوته وشخصيته . ومن ناحية أخرى ، فقد كانت تنقصهم القوة الفادرة على الصمود . وربما كان عباس في خوفه واحتقاره لكل ما هو أجنبي — أقل تعرضاً لغواية الأجانب من جده ، إلا أنه كان في الوقت نفسه أقل مقاومة لتهدداتهم .

وعندما تولى سعيد الحكم ، فتحت الابواب على مصراعيها ، فوجدها الباحثون عن الذهب والطامعون في المال من الأجانب . ويعمل الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ذلك بأن سعيد كانت تجول بخاطره أحلام خاصة بتحقيق استقلال مصر عن تركيا <sup>(١)</sup> . ولما كانت سيطرة المسلمين على البلاد تعد ركيزة لنفوذ السلطان في مصر ، فإن سعيد رأى أن يعلى من شأن المسيحيين والأوربيين على أمل أن يضمف قبضة تركيا على البلاد ويكتسب أنصاراً له ومدافعين عنه . ولما كان خلوا من الميول التعصبية التي بدت لدى عباس ، فإنه كان على استعداد لقبول أى إقتراحات خاصة بتعسين أحوال البلاد . وكان سعيد — فيما يرى الدكتور أحمد — منذ بداية عهده على استعداد للقضاء على بقايا الطابع الاحتكاري الذي فرضته الحكومة على الاقتصاد المصري ، ولهذا لم يضع أى عراقيل في وجه التجار الذين كانوا يرغبون في ؟

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى : « انهيار نظام الاحتكار » ، مجلة ( الهلال ) ، ٦ / ٢٠٠

الاتصال بالفلاحين في الداخل . والحق أن تفسيراً كهذا يتعارض مع كثير من الوقائع التي يتفق عليها عدد كبير من المؤرخين ، فقد كان سعيد يفعل ذلك عن غباء وغفلة وضمف شخصية ، كذلك لم تكن عند سعيد أدنى فكرة عن قيمة النقود ، فقد كلفه تزيين إحدى حجرات الاستقبال في قصر عابدين عشرة ملايين فرنك وفي بعض الأحيان يمكن أن نعرف ماذا اشترى بالنقود — مثلاً — تلك الأسرة الرائعة القضية للكهربائية التي تسكف كل واحد منها ألفين من الجنيحات ، وقد أمر بها عباس بمناسبة زواج ابنه واشتراها سعيد لأسباب لا يعلمها إلا الله . أما في معظم الأحيان فليس لدينا إلا أن نخمن أين ذهبت الأموال ؟ تلك المجموعة من أواني الشرب مثلاً التي كلفت مائة ألف دولار — هل كانت مزينة بالجوهرات ؟ هل كان عددها مئات ؟ أو هل كانت أواني خرافية تظل دائماً مملوءة ؟ أن الارشيف لا يقدم لنا إلا تفاصيل قليلة من هذه الصفقات ، مجرد فاتورة أو سطر في كشف حساب مقاول ، والباقي متروك لخيال كل منا <sup>(١)</sup> .

ويذكر « أمين عفيفي » أن الاجانب كانوا يطالبون سعيد أو يهددونه بتمويضات كبيرة نظير مسائل وهمية أو إدعاءات لأصل لها ، جرت على البلاد للغارم بدلاً من أن تنفق هذه الأموال على المرافق العامة ، <sup>(٢)</sup> يذكر منها على سبيل المثال ما أقامه الأجانب من ادعاءات باطلة ، كأن يتأخر قيام القطار بين السويس والقاهرة فيطالب الدكتور « كاستيلاني » الحكومة بتمويض قدره ٧٠٠ ألف فرنك على ما لحقه من أضرار نظير هذا التأخر ، أو أن يعد سعيد بعض كبار الأجانب بعمل تجاري في أثناء الحديث الخالص ، فإذا لم

(١) لاندز : بنوك وباشوات ، ص ٨٩ .

(٢) أمين مصطفى عفيفي عبد الله : تاريخ مصر الاقتصادي والمالي ، الإيجلو المصرية ،

القاهرة ، ط ٢ ، ص ٣٢٦ .



يتم ، كانت المطالبة بالتعويض اللازم نظير أضرار وهمية وقعت نتيجة عدم التنفيذ .

والحق أن الخيال يكاد يعجز عن فهم سذاجة وضعف وغباء هذا الرجل ، ففي إحدى المناسبات اشتكى إيطالى يدعى « برافاي » من قلة تقدير شيء معين بالليرة الإيطالية ، فطلب منه سعيد أن يجعل المبلغ بالجنينة الانجليزية / وبينما كان دائئوه المنكرة يقدمون له القروض بأسعار خيالية ، كان هو يقرض أصدقاءه بدون فائدة ، وفي بعض الأحيان يرفض استرداد الدين . وبلغ الأمر إلى حد أن سعى البعض للحصول على امتيازات مشروعات على الرغم من عجزهم عن الوفاء بها ، يل وعلى أساس هذا المعجز فى الحقيقة ، فقد كان من المؤكد أن كل عقد يلغى — ألا كان سبب الإلغاء — له تعويض<sup>(١)</sup> وأى تعويض ١٩ فأحد المتقاضين « المسيو » زيرينيا « قدصل بلجيكا<sup>(٢)</sup> » ، طالب بثلاثة ملايين جنيهه لأن سعيد رفض أن يعترف بكلمة شفوية يزعم أن نحمد على أعطائها له منذ أكثر من عشر سنوات تمنحه حق نقل البضائع فى منطقة الترانسيت إلى خليج السويس ، وقبل أن تنتهى حملة الإتاوة والمطالبة والضغط ، قبل سعيد مسروراً أن يدفع ثلاثة ملايين فرنك كتعويض ولا غرابة فى ذلك ، فقد كان كثير من القناصل الأجانب على استعداد لإستغلال مناصبهم فى الإثراء غير المشروع خاصة وأن بعضهم كانوا قد حصلوا على هذه المناصب فى نظير ثمن ما ، ولم يتلق عدد غير قليل منهم التعليم الكافى الذى يمكنه من الاضطلاع بالمهام الموكولة إليه على أحسن وجه<sup>(٣)</sup> .

(١) لاندز : بنوك و باشوات . ص ٨٠٩

(٢) أمين عفيفى : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى . ص ٣٣٦

(٣) أحمد عبد الوحيم مصطفى : انهيار نظام الاحتكار ، ص ١٦٢

(م ٢ — المجتمع المصرى)

ولكى يجابه سعيد مثل هذا المطالب وغيرها ، لجأ أول الأمر إلى القروض الداخلية من أصحاب رؤوس الأموال ومن المرابين ، فكان يعقد القروض ويكتب السندات محولة على الخزينة المصرية لتدفعها في ميعادها بفائدة باهظة وصلت إلى ١٨ ٪ ، وكانت هذه السندات أو هذه الأذونات تنهال على الخزينة لدفعها وكثيراً ما كانت الخزانة تعجز عن الدفع حتى أنه كان يلجأ إلى عقد قروض جديدة لتغطية القروض السابقة<sup>(١)</sup> . فلما عجزت الخزانة عن دفع ما تقدم لها من سندات محولة عليها ، أراد سعيد تغطية هذا العجز بعقد قروض خارجية . وقد تم له عقد أول قرض من بنك (لافت) في ١٧ يوليو سنة ١٨٦٠ ومقداره ( ٢٨ ) مليون فرنك ، وتمت الصفقة بضمان الحكومة الفرنسية بشرط أن يكف الوالى عن إصدار سندات الخزينة وبذلك فتح للصفحة الأولى في أسود أيام وسنوات مرت بها مصر<sup>(٢)</sup> . وعندما تسلم سعيد القرض صرف معظمه في غير الأغراض التي سببت عقده ، فقد دفع مليونين من الفرنكات للأمير مصطفى ابن عمه ونصف مليون فرنك لاختيه الأمير حليم ، ومليوناً وربع مليون فرنك ثمناً لباخرة اشتراها من أخته الأميرة نازلى وثلاثة ملايين من الفرنكات للمسيو « زيزينيا » وهى الذى سبقت الإشارة إليه<sup>(٣)</sup> .

فلما اشتدت حاجة سعيد إلى المال مرة أخرى سنة ١٨٦١ ، طلب من بنك لافت أن يعقد له قرضاً قدره ( ٢٥٠ ) مليون فرنك ، ولكن البنك طلب أن يقدم سعيد موارد أراضى الدقاخما نال ذلك . وحينما طلب سعيد عقد قرض آخر في نفس السنة طلب البنك شروطاً يستطيع بها أن يتدخل في مالية البلاد ويراقب الإيرادات والمصروفات ويرهن إيرادات الجمارك وأراضى

(١) أمين عفيفى : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى ، ص ٣٣٨

Cromer, Earl of : Modern Egypt Macmillan, London, 1908, Vol I, p- 12.

(٢) أمين عفيفى : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى . ص ٣٣٩ .



الدلتا ضمانا لقروضه . وكان البنك أراد أن يكسب لفرنسا احتلالا ماليا وتدخلًا في شئون البلاد ، الأمر الذي فشلت فيه الحملة الفرنسية العسكرية . وقد فهم سعيد مقاصد فرنسا ولكن فهمه جاء متأخراً في غير أوانه ، فاجأ إلى المناورات بأن طلب من بيوت إنجلترا وروسيا عقد قرض له لينافس بذلك أطماع فرنسا التي سوات سياسته المالية لدى الباب العالي<sup>(١)</sup> .

وعندما حل ميعاد دفع ثمن أسهم قناة السويس ، وكثرت الطلبات عليه سنة ١٨٦٢ ، اضطر سعيد إلى عقد قرض في سنة ١٨٦٢ من بنك « فروهانج جوشن » وقدره ( ٣٢٩٢٨٥٠ ر ) جنيه إنجليزي بفائدة ٧ ٪ وسعر إصداره ٩٢ ٪ لمدة ٣٠ سنة . وقبض سعيد من هذا القرض ٢٤٠٠٠٠٠ ر ٢ جنيه وخسر ٨٩٢٨٠٠ جنيه ، وخصص إيراد مديرتي الغربية والمنوفية ضمانا لهذا القرض . ولو حسبت مجموع الأقساط السنوية التي ستدفع مدى ثلاثين سنة ، لكان المبلغ المدفوع ٧٩٢٠٠٠٠ ر ٧ جنيه ، مقابل ما قبضه سعيد فعلا وهو ٢٤٠٠٠٠٠ ر ٢ جنيه ١١ .

ويأبى حظ مصر العاثر إلا أن يتلبها بمن هو أشد سوءاً من سعيد ، فقد استطاعت الرأسمالية العالمية أن تلمس لدى إسماعيل من انبهار بمظاهر المدنية الأوروبية ، وما في طبيعته من سفه وطيش ، لتفرقه بملايين من الذهب ينفقها على تحقيق أحلام زائفة ويتيح بها سوقاً رائجة للمخادعين والفساشين والأفاقيين يمارسون فيها أخطر وسائل جمع المال وأسوأ ما عرفه التاريخ من طرق الإبتزاز والترف . وتجمعت كل الظروف أمام الرأسمالية العالمية لتدل على أنها ستجد في مصر أرضاً خصبة يمكن أن تمارس عليها عملياتها المالية

---

(١) المرجع السابق .

مستنزفة أكبر قدر ممكن من المال، فقد كان الوضع في تركيا متدهوراً لا يجد في نفسه القدرة على صد أبواب الغزاة، إن لم يكن هذا الوضع في حاجة إلى خدمات هؤلاء الغزاة للمالين ! وكانت منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط منطقة واحدة متكاملة اقتصادياً يمكن استغلالها كوحدة، وكان فيض نشاط الأعمال والمشروعات من القسطنطينية مستمداً دائماً للبحث له عن مخرج في الإسكندرية، وهذا الفيض، بالإضافة إلى هجرة رأس المال، وبعض الموهوبين من رجال الأعمال من أجزاء أخرى من العالم، قد زاد بعد فترة رواج القطن أثر الحرب الأهلية الأمريكية. وفي غضون سنوات معدودة، أصبحت مصر أكبر قوة جذب تشد اليها كل جشع وأفاق جائع إلى المال مهما كانت الوسيلة للحصول على هذا المال ومهما أدى إليه من استنزاف ليكل قطرة من دماء هذا الشعب المغلوب على أمره ! !

وهكذا ازداد غليان المال في الإسكندرية، واندفعت إلى الميدان البيوت المالية القديمة والجديدة وغرباء من القسطنطينية ولندن وباريس ومارسيليا، والمليون الأقوياء وأصحاب المشاريع الفقراء والاتحادات الكبيرة والتجار الصغار الأمراء والمغامرون والمزيفون، وخلال هذه العملية، تخلى الجميع عن « بروتوكول » وأمانة « المالية العالمية »<sup>(١)</sup>.

وكأما تأمرت المالية العليا في لندن وباريس رسمياً على سلب الخديو، إذما لبثنا أن رأينا المصارف الزائفة ذوات الأسماء الطنانة كمصرف « الأنجلو إيجيبتيان » تنشأ بفتة في الظلام لا سبب سوى اغراء الخديو بعقد قروض جديدة بفائدة قاحشة. ولعل أصدق مثل لذلك التلاعب المزوع،



القرض الأخير وقدره ( ٢٨ ) مليون جنيه الذي عقد في سنة ١٨٧٣ لتسديد الديون السائدة ، فقد جعل مقداره الأسمى ٣٣ مليون جنيه بفائدة ٧ ٪ و ١ ٪ للاستهلاك . ولكن البنك لم يسلم الخديو سوى ٢٠٧ مليون جنيه واحتفظ بالباقي وهو يقرب من ( ١٢ ) مليون جنيه كضمان ضد الطوارئ . ولما لم يكتفى بذلك ، بل أنه بعد التهديد والوعيد أرغم الخديو على قبول ٩ ملايين من سندات دينه السائر بسعر ٩٣ لاسهم مع أن ثمن السهم وقتئذ لم يزد على ٦٥ ، وهو ما دفعه البنك فعلا عند شراء تلك الأسهم ، فلا غرو إذا قام بين الإنجليز من يغار على سمعة بلاده فيسكتب في بدء عام ١٨٧٦ ما نصه : « أن هذا الدور الذي لعبته المالية الحديثة لهو دور يخلق بالإنجليزى الصميم أن يحمر وجهه خجلا عند ذكره وأن يخفى رأسه فرارا من العار عندما يعلم أن مواطنيه كان لهم ضلع في مثل هذه الأعمال الشائنة التي جرت على ملايين عديدة من البشر بؤسا وشقاء لا نظير لها »<sup>(١)</sup> .

وتقول ( رولات ) : « على الرغم من أن الخديو يتعامل شخصيا جزءا كبيرا من تبعه الموقف ، إلا أننا لا ينبغي أن ننسى أنه كان محاطا بعدد كبير من الأفاقيين الأوربيين المفسدين الذين ما كان لهم من هم إلا تبديد أمواله بطريقة تنقلها من جيبه هو إلى جيوبهم »<sup>(٢)</sup> .

وقصة الديون التي اقترضها اسماعيل قصة طويلة يضيق المقام عن ذكرها تفصيلا ونخرج عن نطاق هذا البحث ، ونكتفى بأن نبين أنه حتى سنة ١٨٧٣ كانت جملة القروض منذ عهد سعيد حتى عهد اسماعيل كما يلي ( جدول ٣ ) :

---

(١) تودور روزستين : تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده . تعريب أحمد شكري القاهرة ٢٩٤٧ ص ٩٤ .

Rowlatt, Masy : Founder of Modern Egypt, Asia Publishing House, Bombay, 1962. p. 6

جملة قروض سعيد واسماعيل حق سنة ١٨٧٣<sup>(١)</sup>

( جدول رقم ٢ )

أرباح القرض	القيمة الاسمية	الفائدة	سعر الإصدار	اسم البنك
	جنيه إنجليزي	%		
١٨٦٢	٨٠٠ر٢٩٢ر٣	٧	٨٢ر٥	جوشن
١٨٦٤	٢٠٠ر٧٠٤ر٥	٧	٩٣	جوشن
١٨٦٥	٣٠٠ر٣٨٧ر٣	٧	٩٠	الأنجلو إيجبشن
١٨٦٦	٣٠٠٠ر٣٠٠٠	٧	٩٢	جوشن
١٨٦٧	٢٠٠٠ر٨٠ر٢	٩	٩٠	العثماني
١٨٦٨	١١ر٨٩٠ر٠٠٠	٧	٧٥	الشركة المصرية العامة
١٨٧٠	٧ر١٤٢ر٨٦٠	٧	٧٥	البنك المصري الفرنسي
١٨٧٣	٣٢ر٠٠٠ر٠٠٠	٧	٧٠ - ٨٤ر٠	أو بنهايم
الجملة	٦٨ر٤٩٧ر١٦٠			

وعلى الرغم من أن القيمة الاسمية للقروض بلغت ٦٨ر٤٩٧ر١٦٠ جنيفاً ، فإن ما وصل من هذه المبالغ بالفعل لم يتعد في جملة ٤٥ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه إنجليزي<sup>(٢)</sup> . أما الفرق فقد وجد طريقه إلى جيوب أصحاب القروض وأعوانهم أما بصفة ممسرة أو ككافأة أو غير ذلك من النفقات السكالية . وقد ترتب على هذا أن المبلغ الذي تعين على الخزانة دفعه سنوياً بصفة فوائد واستهلاك لم يبلغ فقط ٧٪ أو ٨٪ وهي الفائدة الاسمية التي اتفق عليها من قبل ، بل وصل في الواقع

Croueych: of cit, p.18

ibid . p. 19

(١)

(٢)



إلى ضمتين أو ثلاثة أضعاف ذلك ، أى أن المسألة أصبحت لصوعية لا نظير لها إلا فيما حدث فى تركيا<sup>(١)</sup> .

ويسمى الدين السابق ، بالدين الثابت ، وهناك دين آخر هو « الدين السائر » الذى بلغ حوالى ١٥ مليون جنيه . ولم يكثف إسماعيل باللاجوء إلى الأسواق الخارجية ، بل أنجه بقروضه كذلك إلى الداخل ، فمقد عدة قروض داخلية وهى دين المقابلة ودين الروزنامة<sup>(٢)</sup> .

ويروج بعض المؤرخين للقول بأن هذه الأموال الطائلة التى قدّمتها الرأسمالية العالمية لإسماعيل كانت لتحقيق مشروعات ضخمة لتطوير المجتمع المصرى وبسط نفوذ مصر فى البلدان الجنوبية ، بيد أن هذا إذا كان يحمل جزءاً من الحقيقة ، فلا ينبغي نسيان أن هذه الملايين كان معظمها يضيع فى أوجه ترف وبذخ شبعه عليها من كان يحيط به من لصوص المال وخبراء الابتزاز ، فقد بنى إسماعيل ٣٠ قصراً من القصور الضخمة بلغت نفقات إنشائها نحو ٣٩٠٠٠٠ ر.هـ جنيه ، وقد تكلف تجميل هذه القصور وتأثيثها بالأثاث الفاخر الملايين من الجنيهات ، إذ بلغت النقوش والرسوم فى قصور الجزيرة وعابدين والجزيرة مليونى جنيه ، كما بلغت تكاليف الستارة الواحدة ألف جنيه ، فضلاً عن الطنافس والأرائك والأبسطة والتحف والأواني الفاخرة . هذا وقد دفعت الحكومة فى عهد إسماعيل نحو ١٦٠٠٠٠٠ ر.هـ جنيه بسبب قناة السويس ، مقابل بقية ثمن أسهم مصر فى القناة ، وقيمة التعويضات التى حكم بها للشركة وثمان أراضى تفتيش الوادى وتعويض الشركة على حسب اتفاق إبريل سنة

---

(١) روز ستين : تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده . ص ٩٣

(٢) أمين عفيفى : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى . ٩ ٣٥٤

١٨٦٩. ونفقات التربة للمذبة ، ونفقات بحفلات القنباة ، وفوائد السمسة ،  
ونفقات التحكيم وما إلى ذلك . فإذا خصمنا من ذلك المبلغ ما أخذته مصر  
ثمنا لبيع أسهمها في القناة ، تبقى مبلغ ١٢٠٠٠.٠٠٠ ر. ١٢ جنيه تقريباً تحمله الخزنة  
العامة<sup>(١)</sup> .

وبالإضافة إلى هذا فإن اسماعيل كان قد حصل من السلطان العثماني على  
بعض الحقوق السياسية ، غير أن الخزنة العامة تحملت من جراء ذلك عبثاً ثقيلاً ،  
إذ أن السلطان لم يكن يصدر فرماناً من فرمانات التي أعطى بها مصر تلك  
الحقوق إلا بعد أن يقدم إسماعيل الأموال الطائلة في شكل رشاً وهدايا  
للسلطان والصدر الأعظم ورجال الحاشية والحكومة . وقد بلغت تلك الأموال  
نحو ( ١٢ ) مليون جنيه . وقد بذل اسماعيل في الآستانة نحو ٣ مليون جنيه من  
أجل تغيير نظام الوراثة في سنة ١٩٦٦ فضلاً عن زيادة الجزية السودوية التي  
تدفعها مصر لسلطان العثماني من ٤٠٠.٠٠٠ ر. ٤٠٠ جنيه عثمانى إلى ٧٥٠.٠٠٠ ر. ٧٥٠ جنيه  
( ٦٨١ ر. ٤٨٦ ) جنيه بصفة مستديمة . . إلى غير ذلك من أعباء الحملات  
المسكوية<sup>(٢)</sup> .

وتتعدد القصص التي تروى عن سفه اسماعيل وتبذيره ، فقد أبلغ ( بارو )  
باشا رئيس الديوان الأفرنجي الخديو اسماعيل أن زوجة أحد الموظفين الفرنسيين  
بالمالية المصرية قد توفى زوجها وليس له معاش ولا مكافأة كبيرة ، وأن حالتها  
ستسوء من بعده ، فأظهر عطفه عليها ، وأمر بأن يكتب للمالية بصرف مبلغ  
ألف جنيه لها ، ولكنه عاد بعد قليل ، فاستدعى بارو باشا وقاده إلى خزانته

---

(١) أحمد أحمد الحنة : تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر ، النهضة المصرية ،  
القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٢٦٩ .  
(٢) المرجع السابق ، ص ٢٨٨

الخاصة قائلا : « أن الصراف قد أحضر لي الآن نقودا ذهبية ، ولا ضرورة  
للكتابه إختصارا للوقت » ، ثم أخذ يقبض بيده يضع قبضات متعاقبة من  
الذهب ويضعها في منديل بارو باشا<sup>(١)</sup> .

ويروى أحمد شفيق أنه سمع من بارو باشا كذلك أن إسماعيل في إحدى  
زياراته لباريس سمع بجمال قصر لأحد أغنياء باريس ، فأظهر لحدثه رغبة في  
مشاهدة هذا القصر هياما بالفن الجميل فلما علم صاحبه بذلك بادز بدعوة  
الخدبو إلى مأدبة أقامها له ، وكانت له فتاة جميلة أعجب بها شموه ، وبعد  
الفراغ من تناول الطعام سأل إسماعيل صاحب القصر عما إذا كان يرغب في  
بيعه وعن الثمن الذي يريده فيه . ولم يكن الرجل - فيما يروى - يود  
التفريط في قصره ، ففكر في الخلاص من المأزق بأن طلب ثمننا باهظا قدره  
خمس ملايين فرنك ، راجيا أن يحول ذلك دون رغبة الخديو في الشراء ،  
ولكن خاب ظنه ، فقد قبل الثمن ، وأمر باستدعاء الكاتب المخصص لكتابة  
العقود ليكتب العقد ، فسأل عن اسم البائع ، وقيده ، ولما سأل عن اسم المشتري  
أشار إسماعيل بأصبعه إلى ابنة رب الدار قائلا : « مدموازيل . . . » ، وبذا  
عاد لابنة صاحبه وغرم إسماعيل ( بل غرمت مصر ) ثمنه الباهظ<sup>(٢)</sup> .

ولم يستطع إسماعيل أن ينفى في طريق الاقتراض الى مالا نهائية ،  
فامكانيات الوفاء بسد الديون محدودة ، وللرايون والرأسماليون الأجانب ،  
لا يلقون بأموالهم عبثا دون تقدير دقيق لمدى الوفاء بها وما عسى أن تؤدي  
إليه الظروف السياسية من ضياع فرص السداد ، خاصة وأن الخزينة المصرية قد  
أصبحت خاوية وأثقال الديون قد أرهقت من أمر البلاد عسرا . وهنا زين

(١) أحمد شفيق . مذكراتي في نصف قرن . ج ١ ، مطبعة مصر ، ١٩٣٤ ، ص ٣٥

(٢) المرجع السابق



الأفاقون لإسماعيل أن يبيع نصيب مصر في أسهم القنساء من أجل المزيد من الأموال مادامت المؤسسات المالية الأوربية وللرايين الأجانب في مصر قد بدءوا يزورون عن اقراصه . فلما أرسل إسماعيل رسله إلى أسواق باريس المالية ، عارضا هذه الصفقة ، أسرع « دزرائيلي » رئيس وزراء إنجلترا محاولا اقتناص هذا الصيد الثمين قبل أن يتفرد به أحد ، فكتب إلى الملكة فيكتوريا في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٥ يقول : « أن خديوى مصر على وشك الإفلاس للمالى ، وأنه يرغب في بيع أسهمه في قناة السويس » ، واتصل لذلك الغرض بالجنرال ستانتون (معمد إنجلترا في مصر ) . . . أنها مسألة ملايين أربعة على الأقل ، ولكنها تعطى للملكها نفوذا عظيما ان لم يكن متفوقا في إدارة القنساء ، وأنه حيوى لسلطة جلاتك ومركزك في هذا الوقت العصيب أن تصبح القناة ملكا لإنجلترا . . . ولقد حاولت أن أقنع « دارى » ( وزير خارجية إنجلترا ) ونجحت في إقناعه بأهمية تحول مصالح الخديو اليها<sup>(١)</sup> .

ولما تمت موافقة الحكومة البريطانية على شراء الأسهم ، كان لابد من للنظر بسرعة في كيفية تدبير المبلغ اللازم للشراء ، فالبرلمان الإنجليزى لم يكن منعقدا ، ولا يمكن تدبير المبلغ بغير موافقته ، ولا يمكن عقده بسرعة للنظر في هذه المسألة ، ولم يكن الموضوع يقبل الانتظار ، وإلا ضاعت الصفقة من إنجلترا . ولذا تحول ذهن دزرائيلي إلى أصدقائه من آل روتشيلد المالىين المعروفين في إنجلترا ، وكان دزرائيلي متأكدا من تعاون هذا المصرف معه في سياسته نحو مصر ، ولكنه لم تكن هناك سابقة لمثل هذا العمل الخطير ، فماذا يحدث لو رفض البرلمان الإنجليزى حين يجتمع لإعتماد هذا المبلغ ؟ ، ولكن دزرائيلي

---

(١) عمده مصطفى صفوت : إنجلترا وقناة السويس ( ١٩٥٤ — ١٩٥١ ) ، مطابع رمسيس

أخذ المسئولية على نفسه . ومن ناحية ثانية ، كان لبيت روتشيلد ثقة لا تنهى بدزرائيلي والحكومة البريطانية التي ضمنت هذا للفرض<sup>(١)</sup> ، وبذلك أصبحت الحكومة البريطانية تملك خمس الأسهم وأكبر مساهم في قناة السويس .

وقد علقت صحيفة « التيمس » بتاريخ ٢٦ / ١١ / ١٨٧٥ على هذه الصفقة فقالت : « أن الجمهور هنا وكذلك في البلاد الأخرى سينظر إلى هذا العمل العظيم الذي قامت به الحكومة من وجهة السياسية لامن وجهته التجارية ، فهو بمثابة مظاهرة . أنه لإعلان عن نيات معينة والمبادرة بالعمل على تحقيقها ، فمن المستحيل أن نترك في أذهاننا بين شراء أسهم قناة السويس ، وبين علاقات إنجلترا المقبلة بمصر ، أو بين مصير مصر وما يحيط بمستقبل الامبراطورية العثمانية من المخاوف .. فإذا أدت الثورة والاعتداءات من الخارج والرشوة من الداخل إلى سقوط تلك الامبراطورية سياسياً ومالياً ، فقد تعين علينا إتخاذ الوسائل التي تكفل سلامة ذلك القسم من أملاك السلطان لما لنا به من الصلة الوثيقة »<sup>(٢)</sup> .

وكانت هذه الأسهم في نوفمبر سنة ١٨٩٦ تساوى ٢٧٠ر٨٤١ر٢٣ جنيهاً أسترلينياً ، وكان المبلغ المدفوع بالدولارات يساوى ٦٦١ر٢٥٦ر١٦ دولاراً ، وبلغت قيمتها في ذلك الوقت ٧٤٦ر٣٩١ر١١٥ دولاراً ، وكان نصيب إنجلترا للصافي من الربح ٨٥ر٦٣٥ر٩ من الدولارات وهو مبلغ يساوى التكاليف الأصلية للقناة . وقد تسلمت إنجلترا أيضاً حتى ذلك التاريخ فائدة قدرها ٢٪ على المبلغ التي دفعته أكثر مما تدفع على التزاماتها الخاصة . ومنذ ذلك الوقت

---

(١) المرجع السابق . ص ٥٢

(٢) روزستين : تاريخ مصر قبل الاحتلال وهذه ص ٥٣ .

زاد دخل القناة الصافي بشكل كبير بحيث أن سهم الأسهم ارتفع في السوق تسعة أضعاف قيمتها الأصلية مما أدى إلى أن يصل ربح إنجلترا أكثر من ١٣٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار إلى جانب النسبة الكبيرة من الفائدة ، وبناء على بيان أصدره مجلس العموم في سنة ١٨٨١ ، أدى هذا الفرق في الفائدة الذي كان يصل إلى ١ ٪ و ١٥ إلى تضيفه حوالى ٥٠٠.٠٠٠ دولار ( ١٢٤٩٩٠٠ جنيه استرليني ) من الدين الذي نجم عن شراء هذه الأسهم <sup>(١)</sup>.

### وصاية الرأسمالية العالمية على الحكم في مصر :

ولما بدا لإسماعيل أن يدير ظهره للرأسمالية العالمية ويتخذ من الحكم الدستوري أداة للتخلص من تبعات ديونه ، لعبت لعبتها ، وبذلت جهودها لتأديب هذا العميل الذي يحاول أن يثور على ملوك المال ، فقد ذهب « ولسون » إلى بيت روتشيلد وأنبأهم بالخطر الذي تستهدف له أموالهم بعد التحول الذي طرأ أخيراً على الأحوال في مصر والاسكندرية ، فالخديو يريد أن ينكر ديونه ويحتمى وراء إعلان الحكومة الدستورية في مصر ، فإذا لم يمتنعوا ذلك ، فقدوا كل شيء ، وبذلك نجح في إرهاب آل روتشيلد وحملهم على استخدام نفوذهم السياسي الكبير في مصلحة التدخل العاجل ، وقد بذلوا جهدهم عبثاً أول الأمر في وزارتي خارجيتي لندن وباريس ، وكانت الحكومة البريطانية قد أقامت عن ميلها للتدخل لاشتغالها بمقاعب جنوب أفريقيا ، وكذلك لم تكن الحكومة باريس رغبة فيه <sup>(٢)</sup>.

على أن يأس آل روتشيلد الداجم من شدة الخوف على أموالهم دفعهم إلى

---

(١) ألبرت فارمان مصر وكيف غدروا بها ، ترجمة عبد الفتاح عنایت ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٤ م / ١٩٠

(٢) ويلفرد بلانت : التاريخ السريع لاحتلال إنجلترا مصر ، اختزالها ، القاهرة ، بدون



رُقِعَ الإلتباس إلى « بسمارك » في برلين ، وكان هذا قد شمل بيت روتشيلد اليهودي بحمايته منذ أيامه في فرانكفورت ولم يفعل ذلك عبثاً ، وهذا أفهم المستشار الألماني - وكان يومئذ قويا مرهوب الجانب من حكومتى لندن وبازيس - بأنهما إذا لم تستطعما التدخل في مصر لمصلحة حملة السندات فإن الحكومة الألمانية سوف تجعل قضيتهم قضيتها الخاصة <sup>(١)</sup> . وكانت هذه الخطوة حاسمة ، فاتفقت فرنسا وإنجلترا على أن يكون التدخل أقل ما يستطيع عنفاً ، وذلك بأن طلبتا من السلطان أن يعزل تابعه المسرف . وهكذا أصبح للأجانب من النفوذ والسلطان ما يتحكمان به في من يحكم مصر بفضل ما تحقق لهم من سيطرة على هيكل الإقتصاد في البلاد .

وكان بيع أسهم قناة السويس أحد الموارد التي استنزفتها الحكومة للحصول على المال ، ولم تتمكن من عقد قروض بعد ذلك ، وبدأ اسماعيل في مستهل هذه الفترة يشعر بالكارثة من جهة والحاجة إلى العلاج من جهة أخرى ، فاجأ إلى الاستعانة بخبراء في الشؤون المالية ، فطلب من إنجلترا وفرنسا خبراء لتقديم آراء يمكن الانتفاع بها في حل الأزمة التي استحكمت في موارد البلاد . وسرعان ما تناقشت إنجلترا وفرنسا في هذا الميدان ، وتناقلت كل منهما إلى تقديم الخبراء حتى تسبق كل الأخرى في شئون البلاد بحجة المحافظة على مصالح رعاياها من الدائنين <sup>(٢)</sup> . وقد أدى هذا إلى أن تشهد البلاد في فترة قصيرة - وهي الفترة الأخيرة من حكم اسماعيل - كيف بدأت الرأسمالية الأجنبية تقطف ثمار ما زرعت . . . قدمت القروض تلو القروض ،

(١) للرجع السابق .

(٢) أمين عفيفي : تاريخ مصر الاقتصادي للمائتين ٣٥٧ .

ها هي اليوم تتقدم لتمسك بيدها موارد البلاد المالية وتتحكم في سلطتها. وبدأت لبلاد تشهد الخبراء الماليين من إنجلترا وفرنسا لدراسة أسباب الأزمة والكشف عن عواملها حتى يمكن علاجها، وفرضت عليها نظاما وتقارير اجنبية تسير البلاد على هديها، وشاهدت إفلاس الدولة في ماليتها وعجزها عن متابعة الإنفاق والسير بأحوال البلاد للوصول إلى الحكم الصالح، وشهد التاريخ الدولة نفسها تسلم مواردها المالية وتخسر المعركة الاقتصادية بإنشاء إدارات حكومية يشرف عليها الأجانب، بل أن البلاد وافقت مرغمة على زحف الأجانب إلى كراسي الحكم والوصول مناصب الوزراء<sup>(١)</sup>.

وكانت أول خطوة في هذا الطريق وصول لجنة المستر « كيف » Cavo بعد صفقة الأسهم مباشرة، تلك اللجنة التي يؤكد « بلنت » أنها من عمل اسماعيل « بلا جدال » وكان الغرض الذي جال في خاطره عند طلبه هذه اللجنة أن يستمر استخدام المنجم الجديد الذي اكتشفه، منجم المساعدة السياسية الإنجليزية ( التي لم يدرك مرماها البعيد ) لمقد قروض أخرى، وتحقيقاً لهذه الفكرة أراد الحصول على شهادة رسمية في شكل تقرير يشرح على الملأ بأن حالته المالية لا تزال بعيدة عن الإرتباك وأنه ما برح قادراً على تسديد ديونه لفتح البورصات الأجنبية أبوابها له من جديد، فمن أجل هذا طلب اسماعيل إلى الكولونيل ستاونتون ارسال لجنة إنجليزية<sup>(٢)</sup>.

وقد أصابت منافورته قسماً كبيراً من النجاح، وكان المستر كيف الذي عينته الحكومة الإنجليزية لرياسة اللجنة رجلاً مستقياً ونزيهاً.. ولكنه لقله خبرته بشئون الشرق، كان من السهل أن يخدع. ثم أنه كانت تنقصه الشجاعة

(١) المرجع السابق . ص ٢٥٨

(٢) بلنت : التاريخ السري . . . ص ٢٧

اللازمة لمعالجة جميع الحقائق بالجرأة التي يتطلبها الموقف . وكان إسماعيل كسائر المبذرين حريصا على إخفاء بعض حساباته عندما جاء دور الخوض فيها، فبمساعدة إسماعيل صديق قدم للمستتر كيف ميزانية خيالية لم يتردد هذا الأخير في قبولها . وزاد على ذلك أن ذر في عينه الرماد فيما يتعلق بحالة الضنك التي كان الفلاحون يرزحون تحتها . وكان خطته أن يحيط كبار الزوار الماليين الذين يريد إيقاعهم في شراكه بمظهر الإثراء والبذخ ، ولذلك قوبلت اللجنة بكل حفاوة وطاف بها مندوبوه إلى حيث وضعت الممدات اللازمة ، وعلى ذلك كان تقرير ( كيف ) عدد نشره بمثابة وصف لبعض الحقائق فحسب<sup>(١)</sup> ، إذ قال : « .. يتبين من هذا الحساب أن موارد مصر إذا أحسنت إدارتها ، قامت بسداد الديون المصرية . ولكن كلما كانت الموارد التي يمكن الاقتناع بها مقصورة على دفع أرباح القروض الحاضرة ، كان لامداس من تسوية جديدة تحول الدين السائر الفادح إلى دين ثابت ذي فائدة معتدلة . أن في وسع مصر أن تحتمل جميع ديونها الحاضرة متى كانت ذات فائدة معقولة ، ولكن ليست في وسعها أن تمضي في اقتراض ديون سائرة جديدة بفائدة ٢٥ ٪ / وعقد قروض ١٢ أو ١٣ ٪ / لتسديد هذه الديون الجديدة<sup>(٢)</sup> » ، ويعلق بلفت على هذا التقرير فيقول : وأظن أنه كان في استطاعة كيف لو أن خلقه كان أقوى مما هو أن يتشبث بالحقيقة التي كانت في وراء كل صعوبات مصر المالية ، ألا وهي أن ديون إسماعيل كانت شخصية لا عمومية في عرف العدل ، بل في عرف القانون وأنها يجب أن تحمل على هذا الاعتبار<sup>(٣)</sup> .

---

(١) المرجع السابق ص ٢٨

(٢) روزستين : تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده . ص ٧١

(٣) بلنت : التاريخ السري . ص ٢٨

Cromer . Modern Eyypt, Vol I, p. 60

وكذلك :



ولكن نقف على مدى ما أدت إليه هذا القروض من فرض وضريبة  
الرأسمالية الأجنبية على هيكل البلاد الإقتصادي ، يكفي أن نعرف أن  
الحكومة أصدرت في ٢ مايو سنة ١٨٧٦ أمراً عالياً بإنشاء صندوق الدين  
تشرف على إدارته لجنة من الأجانب يعينهم الخديوي بناء على ما تعرضه  
الدول صاحبة المصالح في هذا الصدد ، وجعل اختصاص هذه اللجنة الإشراف  
على تسلم الإيرادات المخصصة للدين . وقد خصص لدفع أقساط الدين  
واستهلاكه إيرادات مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط ، وغوائد  
الدخولية في كل من القاهرة والإسكندرية : وإيراد جمارك الإسكندرية  
والسويس وبورسعيد ورشيد ودمياط والغربية وإيراد السكك الحديدية ،  
ورسوم الدخان ، وضريبة الملح ومصائد الأسماك ، ورسوم السكك الحديدية ،  
وإيراد كوبري مع قصر النيل ، وإيراد أطيان الدائرة السنية ، وقضى الأمر  
بأن الموظفين الذين عهد إليهم بتحصيل الإيرادات ، عليهم أن يورثوها إلى  
صندوق الدين ، ويقدر مجموع هذه الموارد المذكورة بمبلغ ٢٥٦ ر ٤٧٥ ر ٦ جنيه  
إنجليزي ، ويدخل في ذلك المبلغ الذي قرّر على الدائرة السنية ومقداره ١١ ر ٤٨ ر ٦  
جنيه إنجليزي<sup>(١)</sup> . ولا شك أن هذه الموارد المختلفة التي خصصت لاستهلاك هذا  
الدين قد شلت موارد الخزينة المصرية ، وارتبكت بها أحوال البلاد المالية ،  
وعطلت تنفيذ الإصلاحات المختلفة ، وزعزعت الثقة المالية بين الأفراد في  
العمليات وتجمعت السوق التجارية مضطربة ، وأتاحت الفرصة للذين ينتهزون  
الغرض من الأجانب أن يتجنوا ثمار أفعالهم وينجحوا في مناوراتهم .

وقد قضت الحكومة على نفسها في هذا الأمر بأنه لا يحق لها أن تتخذ أي  
إجراء بشأن تخفيض الموارد السابقة ( وبخاصة الضرائب العقارية ) إلا بعد

(١) أمين عقيقي : تاريخ مصر الاقتصادي والمالي . ص ٢٦٠

مواقفة لجنة صندوق الدين ، على أن تكون المحاكم المختلطة هي المختصة بنظر كل الدعاوى التي يرفعها الصندوق على الإدارة المالية حفظا لمصالح الدائنين . وكان صندوق الدين أول هيئة رسمية لحل الأزمة المالية ، وينطوي وجودها على اعتراف الدولة بالتدخل الأجنبي في شئون مصر المالية والإدارية ، إذ أصبح لها سلطة واختصاصات واسعة للبدى في جباية الإيرادات وفرض الضرائب وغير ذلك من أنواع ممارسة أساليب السيطرة الاقتصادية<sup>(١)</sup> .

وتوالى بعد ذلك التسويات ولجان التحقيق والتفتيش والخبراء مثل « غوشن وجوير »<sup>(٢)</sup> التي توصلت إلى تسوية جديدة أقرب إلى وجهة النظر البريطانية ، يدل على ذلك ما لجأت إليه إنجلترا من التهديد الخفى عن طريق قنصلها في القاهرة . وفي هذا يقول المستر Mc Coan « أنه لمن الغريب جداً أن تكون حالة المالية المصرية هي الحالة الخارجية الوحيدة التي أوجبت تدخل وزارة خارجية بريطانيا العظمى ، فإنه في نفس السنة التي شدت فيها أزر إرسالية المستر غوشن والسيو جوير الشد كله الذى كان يمكن إبدائه بكيفية ملائمة ، كان لا يوجد لا أقل من سبع عشرة دولة مفلسة في جدول نقابة حاملى الأسهم الخارجية الأسود ، وبلغت الديون المطالبة منها ٤٠٠ مليون جنيه ، ومع ذلك فلم يرد مطلقاً أن الحكومة البريطانية أبدت على إحداهن احتجاجاً ولو برسالة قنصلية في مصلحة المقرضين »<sup>(٣)</sup> .

وأدى تنفيذ الحكومة المصرية لمقترحات بعثة غوشن وجوير إلى فرض مراقبة ثنائية من إنجلترا وفرنسا على كل الإيرادات والمصروفات وكان ذلك بمقتضى مرسوم صدر في ١٨ / ١١ / ١٨٧٦ ، وعين إذ

---

(١) المرجع السابق ، ص ٣٦١ .

(٢) Cromer : Modern Egypt, Vol 1, p. 13.

(٣) إلياس أبوي : تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا ، مطبعة دار الكتب ،

القاهرة ، ١٩٢٣ ، ٢٨ ، ص ٣٥٤ — ٣٥٥ .

ذاك رقيباً أوربيان باسم « مفتشين عموميين » وهما المستر رومين Romaine مراقباً إنجليزياً على الإيرادات ، والبارون دى مالاريت De Malaruet مراقباً فرنسياً على المصروفات ، فلما تألفت وزارة نوبار باشا فى ١٨٧٨/٨/٢٨ وفيها وزيران أوربيان ، أوقف العمل مؤقتاً بنظام الرقابة الثنائية اكتفاء بالوزيرين الأوربيين ، على أن تعود الرقابة إذا فصل أحد الوزيرين الأجبيين من غير موافقة حكومته ، وبالفعل عادت المراقبة مرة أخرى فى ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩<sup>(١)</sup> .

ويذكر ملنر فى كتابه<sup>(٢)</sup> أن الدولتين اللتين فرضتا المراقبة الثنائية لم تكونا مستعدين لمنع الحكومة المحلية أية مساعدة مادية ، ولو حدث ذلك لربما قبل المصريون المراقبة الثنائية باعتبارها مصدراً لتحسين أحوالهم — حسب رأى الكاتب — ولكنهم على العكس من ذلك سرعان ما تبينوا أن موارد البلاد طبقاً لنظام الحكم الثنائى ، قد كرست لخدمة الدائنين دون أدنى اهتمام برعاية الأهالى ، فأنجلترا وفرنسا كانتا باستمرار تعرقلان جهود الحكومة المصرية بالاعتراض على أى إصلاح تشريعى أو إدارى من شأنه أن يمس مصالح الدائنين الأجانب ، وفصل الموظفون المصريون وحل محلمهم أجانب يتقاضون مرتبات عالية ولا يتقنون لغة البلاد ، وفى كثير من الحالات لا يصلحون لشيء إلا استلام مرتباتهم<sup>(٣)</sup> ويؤيد هذا رأى « زايد »<sup>(٤)</sup> ، فقد ذهب إلى أن سنة ١٨٧٧ — ١٨٧٨ كانت أسوأ السفين التى مرت بالمصريين .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى: الثورة العربية والاحتلال الإنجليزى ، القاهرة، ١٩٤٩، ص ٣٢

(٢) Milner, Sir Alfred : England in Egypt, Edward Arnold, London, 1926, p. 23.

(٣) Farman, Elbert E : Egypt and its Strayal, The Greefton Press. N. Y, 1908, p. 234.

(٤) Zayid. Mahmud : Egypt's Strugyle for Independence, (١) Khayats, Beirut, 1965, p. 14.



يضاف إلى ما سبق ، أن الدين لعب دوره في الفشل النهائي للحكم الثنائي ، فمن حيث المبدأ ، لم يكن المصريون المسلمون يشعرون بأى ثقة في أوروبا المسيحية ، في الوقت الذى كانت فيه روسيا تهدد الدولة العثمانية - أقوى الدول الإسلامية - بالانهيار ، وفرنسا تقمع بوحشية مقاومة الجزائريين . ومن هنا بدأ أن الغرب المسيحى قد بدأ حرباً صليبية جديدة وأن تنكس هذه المرة قد اتخذت شكلاً اقتصادياً إمبريالياً ، هدفها إخضاع العالم الإسلامى لأوروبا<sup>(١)</sup> .

وقد تعددت صور الاستغلال وسوء الحكم والتوجيه في ظل هذه المراقبة ، فمن ذلك أن شركة إنجليزية يرأسها « دوق سذرلند » حصلت برغم ارتفاع الأجر الذى طلبته على إتفاق برى مديرية البحيرة بالآلات الرافعة مع وجود القناطر الكبرى التى بناها محمد على والى كان في الإمكان الإلتفاف بها في هذا الغرض ! ومنه أيضاً جمل بيع الملح إحتكاراً وقصره على شركة إنجليزية دون شركة فرنسية ضامناً لمصالح الإنجليز الذين يستوردون الملح للهند . ومنه أيضاً أن شركة فرنسية أخرى فرضت على الحكومة أن تدبر الأسلاك للبرقية على أسلاك تونس والجزائر وتخفيض نظير ذلك أجرة الكلمة من فرنسين إلى خمسة وعشرين سنتياً . ولكن الحكومة رفضت منعها ذلك الامتياز وفضلت بقاء تلك الرسوم العالية لأن ذلك في مصلحة شركة التلغرافات الشرقية<sup>(٢)</sup> .

وعندما تكونت لجنة تحقيق دولية ، صدر الجزء الأول من تقريرها في أوائل سنة ١٨٧٨ ، وكان قاسياً في حكمه على الإدارة المصرية حاسماً في الإجراءات التى يشير بها . ويشخص التقرير في استنكاره أداة الإدارة

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ، دار المعارف ، القاهرة ،

١٩٦٥ ، ص ٥٥ .

(٢) رودستين : تاريخ مصر قبل الاحتلال وبسده ، ص ٢١٢ .

المصرية من حيث سيطرة الخديو المطلقة وإنعدام التفرقة بين أمواله وأموال الدولة ، ويقترح تنازله عن سلطاته المطلقة لوزارة مسئولة فيها عناصر أجنبية وقبوله مرتباً ثابتاً وتنازله في مقابل ذلك عن أملاكه وأملاك أسرته . وأسرع إسماعيل إلى القبول ، وتألفت في ٢٨ / ٨ / ١٨٧٨ وزارة نوبار التي دخلها ولسن وزيراً للمالية والسيو دى بليخير للاشغال . ولما زاد الاستياء الشعبي من هذا الوضع ودعى شريف باشا لتأليف وزارة وطنية أثارت ثائرة الأجانب بسبب هذا العمل ، فسارعت لجنة التحقيق إلى نشر تقريرها ، وأمم ما فيه <sup>(١)</sup> :

- ١ — بيان أن مصر في حالة إفلاس منذ سنة ١٨٧٦ .
  - ٢ — مطالبة الخديو بخفض مخصصاته السنوية .
  - ٣ — إعادة مسح الأراضي الزراعية وإلغاء التمييز بين الأراضي الخراجية والعشورية من حيث نوع الضرائب .
  - ٤ — عدم المطالبة بما تبقى من (المقابلة) وإلغاء الامتيازات التي منحها القانون للصادر بذلك من قبل .
  - ٥ — التنازل عن متأخرات الضرائب وإعفاء المزارعين من ضريبة المهن وإلغاء ضريبة الرسوم وعوائد الدخولية والطرق (في الأرياف) والأسواق وغير ذلك من الضرائب مما تبلغ حصيلته ٨٠٠.٠٠٠ جنيه .
  - ٦ — خفض سعر فائدة الديون إلى ٥ ٪ .
- وقد عرض مشروع اللأئمة التي تحدد سلطة الرقيبين على مجلس الوزراء بعد عودة نظام المراقبة الثنائية ، فجاء مشروعاً هادماً لسلطة الحكومة الأهلية يجعل الرقيبين من النفوذ والسلطان أكثر مما لوزراء الدولة ، ولها الحق

---

(١) راشد البراوى : التطور الاقتصادي في مصر ، ص ١٣٢ .

في حضور جلسات مجلس الوزراء وسائر الموظفين يكلفون بتقديم كل ما يطلبه منهم الرقيبان من البيانات ، وعلى وزير المالية خاصة أن يقدم لهما في كل أسبوع كشفا مفصلا عن إيراد الخزانة العامة ومصرفاتها ، وكل إدارة مكلفة بتقديم مثل هذا الكشف كل شهر ، ويتقاسم الرقيبان النظر في المصالح العمومية التي لهما مراقبتها والإشراف عليها، أي جميع مصالح الحكومة. ولا يحق للحكومة عزلها إلا بموافقة حكومتيهما ، وقد صدر المرسوم بوضع هذا النظام في ١٥/١١/١٨٧٩<sup>(١)</sup>

وقد كان من شروط عقد امتياز قناة السويس أن تستولي مصر على ١٥ ٪ من أرباح الشركة السودوية . وكانت هذه الحصة مرهونة لبعض المالكين الفرنسيين منذ أيام إسماعيل . وفي ١٤ يناير سنة ١٨٨٠ ، عرض المراقبان الأجانب ( السيرافان بارنج « لورد كرومر » والسيو دي بلينيير ) على مجلس النظر اقتراحا ببيع هذه الحصة بحجة أن الحكومة لا تستطيع أن تسدد مبالغ الرهن<sup>(٢)</sup> مقابل ٧٠٠.٠٠٠ جنيه . وقد أيد كرومر إبرام الصفقة ودافع عنها ، وكانت وجهة نظره أن الحكومة المصرية لا تستطيع الوفاء بدين النقابة التي ارتهنت هذه الحصة ، فأولى بها أن تبيعها . ولم يخف على رياض باشا خطر هذه الصفقة ، إذ صرح في الجلسة أن لها جانبا سياسيا لأن الحكومة إذا باعت حصتها في الربح ، فلا يبقى لها أي حق مادي في قناة السويس ، مع أن القناة قائمة في أرض مصر . على أنه مع هذه الملاحظة ، لم يعارض في إبرام الصفقة ، بل سوغها بحجة الضرورة إليها . وانتهت الجلسة باقراره مقابل ثمن بخس مقداره ( ٢٢ ) مليون فرنك ، وهي بلا شك صفقة خاسرة

(١) عبد الرافعي : الثورة العرابية ، ص ٤١ .

(٢) المرجع السابق .



لأن قيمة هذه الحصة وصلت في بعض السنوات الماضية إلى عشرين مليون جنيه ، وكانت تفل إيرادا سنويا لا يقل عن ٨٦٩٠٠٠ جنيه ، أى أكثر من الثمن الذى بيعت به الحصة كلها .

وهكذا تأكد لدى الوطنيين أن حكومة رياض باشا التى تألفت فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ — ( وكانت الوزارة الوطنية أو الشريفة قد استقالت عقب ولاية توفيق وألف محمد شريف وزارة جديدة فى ٣ يوليو سنة ١٢٨٩ لم تلبث أن استقالت أيضاً ، وألف الخديو محمد توفيق وزارة برياسته هو نفسه فى ٢٨ أغسطس لم تمسكت إلا أقل من شهر جاءت بعدها وزارة رياض باشا هذه ) — نقول تأكد لدى الوطنيين أن حكومة رياض باشا هذه قد قبلت « الحماية » الانجليزية — الفرنسية ، عندما شاهدوا رئيس الوزارة يتعاون تعاوناً وثيقاً مع « المراقبة » أو أداة « الحماية »<sup>(١)</sup>

وفى ١٢ أبريل سنة ١٨٨٠ صدر ديكريته بتكوين لجنة دولية سميت « لجنة التصفية » برئاسة السير « ريفرز ولسون » وعضوية مندوبى الدول فى صندوق الدين ومندوب فرنسى آخر ( إذ كان فى اللجنة عضوان إنجليزيان ومندوب ألمانى ومندوب مصر ( بطرس غالى باشا ) . وكان الغرض من تكوين لجنة التصفية هو تحديد علاقة الحكومة المصرية بالدينين ، وتحديد الإيرادات التى يجب أن تخصصها الحكومة لدفع فوائد الدين وأقساطه.<sup>(٢)</sup> وقد اجتمعت لجنة التصفية ودرست حالة المالية ، وكان الأساس الذى بنى

---

(١) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ، تاريخ وحدة وادى النيل فى القرن التاسع عشر ، دار المعارف ، ١٩٦٣ ، ص ١٧٩ .

(٢) محمد فهمى لمبلة : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٤ ، ص ٣٧٢ .

عليه عمل اللجنة هو تقرير لجنة التحقيق . وقد وضعت اللجنة قرارات عرضتها على الخديو ، فأصدر بها قانونا يعرف بقانون التصفية في ١٧/٧/١٨٨٠ .

وتمطى أحكام القانون صورة واضحة على مدى ما تردى إليه حال اقتصاديات البلاد الرسمية ، وكيف أصبحت فريسة تنهش فيها الرأسمالية وفق قانون رسمى ١١ فن أحكام القانون ، تحديد نفقات الحكومة السنوية بمبلغ ٨٩٧٨٨٨ ر ٤ جنيه فقط من الإيرادات ، وما بقى ( يزيد على النصف ) يخصص للدين العام<sup>(١)</sup> . كذلك قرر القانون إدماج الديون السابقة التي عقدتها الحكومة المصرية في ظروف وتواريخ مختلفة في دين واحد قسم ( مع استثناء الدين السائر ) إلى أربعة أنواع ، الدين الممتاز ، الدين الموحد ، دين الدومين ، دين الدائرة السنية . ووضع النوعان الأخيران تحت إشراف إدارتين خاصتين تقومان بإدارة أراضي الأسرة للعائكة المخصصة لخدمة الدائنين واستهلاكهما بالمتحصل من تأجيرها وببعضها ، أما الموحد والممتاز ، فوضعا تحت إدارة صندوق الدين مباشرة ، وخصصت الأول الإيرادات المصافية لسكك حديد الدولة والقلعراقات وميناء الاسكندرية ، وفي حالة عدم كفاية هذه الإيرادات لذلك تضمن بالأفضلية بالإيرادات المخصصة للدين الموحد ، ويخصص للدين الموحد المتحصل من الضرائب المفروضة على مديريات الغريبة والمنوفية وأسيوط ، فإذا لم تكف هذه الإيرادات ، فعلى الحكومة أن تدبر النقص الذي يحصل<sup>(٢)</sup> .

وقد حدد القانون طريقة استهلاك الدين الممتاز ، أما الموحد ، فلم

---

(١) عبد الرحمن الرافعي : الثورة المراحية ، ص ٥٣ .

(٢) راشد البراوى : التطور الاقتصادى في مصر ، ص ١٣٤ .

ينص على استهلاكه ، كذلك قرر القانون إقتراض مبلغ ٦٠٠.٠٠٠ ر. ٥ جنيه  
يضاف إلى الدين الممتاز الذي أصبح بذلك ٢٢.٥٣٠.٠٠٠ ر. ٢٢ جنيه ١ ثم إلغاء  
المقابلة مع دفع تعويض لدافعيه بمعدل ١٥٠.٠٠٠ ر. ١٥ جنيه سنويا لمدة خمسين سنة  
وأخيرا قرر القانون تقسيم ميزانية للدولة إلى قسمين :

(١) إيرادات خاصة بالحكومة بخدمة الدين ويحصل عليها صندوق  
الدين مباشرة .

(ب) إيرادات خاصة بالحكومة وتحصل عليها نظارة المالية مباشرة .

فاذا أربت الأولى على المقدار المطلوب ، أحفظ صندوق الدين بهذه  
الزيادة ، أما اذا جاوزت إيرادات القسم الثانى المبلغ المقدر المصروفات  
للحكومة ، تحولت الزيادة إلى صندوق الدين<sup>(١)</sup> . وقد أصبحت الديون عقب  
التصفية كما يلي<sup>(٢)</sup> :

الدين الممتاز	٢٢.٦٢٩.٨٠٠	بفائدة قدرها ٥ ٪
الدين الموحد	٥٨.٠٤٣.٣٢٦	» » ٤ ٪
دين الدائرة السنوية	٩.٥١٢.٨٠٤	» » ٤ ٪
دين الدومين	٨.٥٠٠.٠٠٠	» » ٥ ٪

ويقول الرافعى معقبا على هذا القانون أنه كان محصفا ، فرضته الدول  
الأوربية على الحكومة المصرية لتسوية علاقاتها بالدائنين . وغنى عن البيان

(١) المرجع السابق . وانظر أيضا : محمد فهمى لمبلة : تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٢٧٢

(٢) Milner : England in Egypt, p. 181.

(٢)



أن الروح التي أملت أحكامه، هي محاباة الدائنين الأجانب وإيثارها على مصالح البلاد وأهلها، وإرهاق المصريين في سبيل ولاء الديون وفوائدها<sup>(١)</sup>. . ، فقد خصص القانون للدين أكثر من نصف الدخل في الميزانية بحيث لم يبق من الإيرادات السنوية ما ينتظر أن يفي بحاجات البلاد ورواتب الموظفين، أو يسكنى لا نفاذ مشاريع الإصلاح، وجعل لمصر ميزانيتين: الأولى خاصة بالدين العام، وهي تزيد عن نصف إيراداتها، وقد جعلها القانون ميزانية مضمونة بحيث إذا نقصت عن قيمة السكوبات تلتزم الحكومة بأداء العجز، أما إذا زادت عنها، فإن الزيادة تبقى أيضاً مخصصة للدين، والميزانية الثانية خاصة بنفقات الحكومة، وهذه حددها القانون بالمبلغ الزهيد، بحيث لا يزيد ولو زادت إيرادات الحكومة، وإذا نقص فلا شأن للدائنين بهذا النقص، بل يبقى المخصص لديوتهم، كما فرض القانون. وفي هذا من التناقض والظلم والاستهانة بمصالح البلاد وحقوقها ما لا يحتاج إلى بيان.

ولم تحمل اللجنة إلا بحقوق أصحاب الديون الأوربيين، أما ديون الأهالي، كقرض المقابلة ودين الروزنامة، فلم يحسب لها في القانون أى حساب، مع أن الأهالي دفعوا نحو ١٥٠٠٠٠٠ ر. ١٥٠٠٠٠٠ جنيه في المقابلة، وأربعة ملايين في دين الروزنامة، وأصبحت المبالغ التي اقترضتها الحكومة من الأهالي في عهد اسماعيل بموجب سندات على المالية، لا قيمة لها، على خلاف الديون التي في يد الأجانب<sup>(٢)</sup>.

ولم يقف الشعب مكتوف اليد إزاء هذا الأحجاف الصارخ، إذ يذكر

---

(١) عبد الرحمن الرافعي: الثورة العرابية، ص ٥٣ — ٥٤.

(٢) المرجع السابق. نفس الصفحة.

سليم نقاش<sup>(١)</sup> أنه « ظهرت عدة منشورات متباينة الأغراض والأوضاع سنة ١٨٧٩ أشار فيها محرورها على الحكومة بانتهاء ما يزعمونه أنه نافع للبلاد والعباد . ومن ضمن تلك المنشورات ، « كراسة فرنسوية العبارة موسومة بمنشور الحزب الوطنى المصرى ، يزعم ناشرها أنها معربة عن أصلها العربى ، وقد أفتتحت باثبات وجود الحزب الوطنى وإظهار حقوقه وبيان واجباته ، ثم انتقل صاحبها إلى الانتقاد على الحكومة من وجه أنها لم تقم برأى الأمة ، ثم اعترض على الدين الممتاز وأختصاصه بالفيانة ، وختم بيان مقصد الحزب المذكور فى أربعة أبواب ، الأول أن تعاد إلى الحكومة المصرية جميع الأملاك المسماة بالممتاز والحديدوية والثانى أن يلغى الحكم الصادر بتخصيص دخل السكة الحديدية للقرض الممتاز ، فأن لم يرض بذلك الدائنون من الانكاييز ، تعين عليهم قبول ذلك الدخل كما هو من غير أن تؤخذ بقية الفائدة لهم من الدخل العمومى . والثالث أن تكون الديون الممتازة والسائرة والمنظمة ديناً واحداً مضموناً بمال الأمة والبلاد بفائدة مقدارها ٤ ٪ والرابع ، أن تقام إدارة مراقبة وطنية خصوصية موقفة يكون فيها ثلاثة من الأجانب تعيينهم الدول وتقرهم الحكومة المصرية . »

الاعتماد البريطانى . . . وجه الرأسمالية العالمية السافر :

أن هذه المبالغ الهائلة التى أصبح على خزانة الدولة أن تتحملها والى حتمت أن يصب الجزء الأكبر من قنوات الإنتاج فى البناء الإقتصادى المصرى فى جيوب وخزائن الرأسمالية الأجنبية ، كان لابد لها من سند يحمى وجودها . فليس يسفى أن تنشأ إدارة أوربية فى قلب الجهاز الحكومى فى مصر لتوجهه

(١) سليم خليل نقاش : مصر للمصريين ، مطبعة جريدة المحروسة ، الإسكندرية ،

بحيث يدر المبالغ المطلوبة ، فلقد أثبتت حوادث الثورة العرابية أن الشعب يمكن أن يشور ويقضى على هذه الإدارة وتصير الأموال إلى أصحابها الذين امتصت دماؤهم .. دم المال والفلاحين المصريين ، ومن ثم كان من الضروري — في تخطيط الامبريالية العالمية — أن تتقدم جنودها لتدعم السيطرة الاقتصادية ، ولتوجه الموارد الاقتصادية الاتجاهات التي تريدها ، وهذا هو ما حدث بالفعل عندما احتلت القوات البريطانية أرض مصر سنة ١٨٨٢ . يؤيد ذلك ما ذكره « بلنت » من أن الذي جعل جلادستون يقضى إلى قرار وخطة معينة ( لاحتلال مصر ) في يونية سنة ١٨٨٢ ، هو احتجاج بعض المدن الصناعية في شمال إنجلترا على توانيه في معالجة المسألة المصرية ، وأن هذا التوانى قد عاد بالضرر على مصالح هذه البلاد التجارية ، وكان هذا الاحتجاج يستعمله « تشمبرلن » للضغط والتأثير على جلادستون ودفعه إلى أحداث ما حدث <sup>(١)</sup> .

ولنقطف من صفحات التاريخ أمثلة أخرى تبين إلى أى حد ساهمت سلطات الاحتلال — أو بعبير أدق ، كانت سلطات الاحتلال — أداة طيعة في أيدي ماهرة تدبر وتخطط لربط بناء الاقتصاد للمصرى بالبناء الإقتصادى للرأسمالية العالمية بحيث يكون له بمثابة قناة تمده بالشراب المطلوب ... بالذهب الأصفر !!

فبعد أن احتلت إنجلترا مصر في ذلك العام الأسود ، عملت على إلغاء الرقابة المالية الثنائية لتنفرد هى بالرقابة على المالية المصرية . فأعلن الرقيب الانجليزى انقطاعه عن حضور جلسات مجلس النظار ، ولم يحضرها الرقيب الفرنسى لأنه لم يدع إلى حضورها . وقد اعترض الرقيب الفرنسى على عدم دعوته ، فأجاب شريف باشا رئيس مجلس النظار إذ ذاك بأن الرقيب الفرنسى ليس له حق حضور جلسات المجلس وحده لأن للرقابة المالية نظام ثنائى يبيح للرقيب حضور جلسات

---

(١) بلنت : التاريخ السرى ، ص ٤٤٢ .



الجلس مما ولا يبيع لاحدهما الحضور منفرداً<sup>(١)</sup>. وفي ١٨٨٢/١١/٧ أرسل شريف باشا مذكرة إلى كل من الحكومتين الفرنسية والانجليزية يبدئها بأن الحكومة المصرية ترغب في إلغاء الرقابة الثنائية بسبب ما ينتج عنها من انتقاص لسلطة الحكومة المصرية ، إذ أنها ثنائية وذات صبغة سياسية وبسبب ما تؤدي إليه كذلك من إثارة خواطر المصريين . وفي ١٨٨٣/١/١١ استقال الرقيب الانجليزي من منصبه . ثم رفع شريف باشا إلى الخديو تقريراً يتضمن تسوية إلغاء الرقابة الثنائية وبيان مساوئها التي دعت إلى إلغائها ، ثم أشار إلى ما أرتأته الوزارة من الاستعانة إلى وقت ما بأحد المستشارين الأجانب ( إنجليزي طبعاً ) الذين لهم دراية بالشئون المالية ، وأن يكون هذا المستشار موظفاً مصرياً ، يكون اختياره وتعيينه موكولاً إلى الخديو مع تحديد اختصاصاته<sup>(٢)</sup> . وفي هذا من الدهاء والخديعة مالا يخفى ، فمعلوم أنه تحت ساطة الاحتلال — في أي بلد محتل — كيف تكون شخصية الحاكم الوطني وأرادته ، وبمعنى آخر ، فإنه من الطبيعي ألا يختار إلا ما ترغبه سلطات الاحتلال خاصة وأنها تحتم أن يكون الشخص الواقع الاختيار عليه أجنبياً ، ولسكنها تغلف هذه الحقائق المرة بالورق اللامع الذي بهر الأبصار لأول وهله فتزعم أنه يكون « موظفاً مصرياً » وأنه يمين « بأمر من الخديو » !!

وفي اليوم الرابع من فبراير من نفس العام صدر المرسوم الخديو بتعيين السير « أوكلن كولفن » مستشاراً مالياً ،<sup>(٣)</sup> وعندما استقال عين بدلاً منه « ادجار فنست » Edgar Vincet وهو إنجليزي أيضاً كسابقه ، وذلك في ١٨٨٣/١١/٤ . وبهذا سيطرت إنجلترا على مالية مصر ، إذ تجاوز المستشار

(١) أحمد الحنة . تاريخ مصر الاقتصادي ، ص ٣٩١ .

(٢) الوقائع المصرية في ٦ فبراير سنة ١٨٨٣ .

(٣) أحمد الحنة : تاريخ مصر الاقتصادي ، ص ٣٩١ .

أختصاصاته وطفى نفوذه على سلطان الحكومة<sup>(١)</sup>.

وسارت إنجلترا في مصر سنة المحتلين الفاتحين<sup>(٢)</sup> ، فجندوها ليسوا في مصر لحماية المصالح الأوروبية بصمة عامة والانجليزية بصمة خاصة ، وإنما هم في مصر ليحموها هي نفسها ويدافعوا عنها ، وبالتالي فإنها هي التي ينبغي تدفع الحساب<sup>(٣)</sup> !! ومن هنا فقد سأل أحد أعضاء مجلس العموم البريطاني السؤال الآتي في جلسة الثاني من نوفمبر سنة ١٨٨٢ :

السير نورثسكوت : من أي خزانة تؤخذ نفقات العساكر المقيمة بمصر وبأمر من ؟

مستر جلادستون : اننا نراعى ماعول عليه وأوعزه اليها البرلمان من الأوامر المتعلقة بذلك طالما أن نفقات تؤخذ من الخزانة ، على أننا مسئولون عن التصرف بتلك الأوامر وعليه فهاك تديرنا . من يوم ذك صرح العصيان ( كذا ) تغيرت واجبات عساكرنا هناك ، ولم تلبث الا لوقاية البلاد ، وهذه من واجبات العساكر المصرية ، وعليه فقد إرتأينا أن نطالب مصر بنفقة العساكر الباقية من ذلك الوقت وستتفق مع سمو الخديو على القيمة<sup>(٤)</sup> !! وقد بلغت هذه القيمة في سنة ١٨٨٦ ١٩٥٠٠٠ جنيه<sup>(٥)</sup> ؟

وبالإضافة إلى ذلك فقد ألزم الانجليز الحكومة المصرية بالتمريض على من خسر من الأوروبيين بسبب ضرب الاسكندرية ، وكان من إرادة حكومة جلالة الملكة أن يعطى لكل من ادعى أنه خسر شيئاً ، المبلغ الذي يطلبه بدون تحقيق ، ولذلك كنت ترى كل أجنبي ، حتى المصطوك منهم الذي لم يكن يمتلك

---

(١) المرجع السابق ، نفس الصفحة ،

(٢) Adams, Francis: The New Egypt, T. Fisher, Unwin, London, 1893, p. 232.

(٣) محمد عبد الله العربي : سياسة الاتفاق الحكومي . في مصر : ١٩٤٨ ، ص ٤٠٨

(٤) الأهرام في ١٥/١١/١٨٨٢ ، العدد ١٤٩٥ .

(٥) محمد عبد الله العربي : سياسة الاتفاق الحكومي ، ص ٣٠٨ .

فقيلا ولا فقيرا من أغنى الناس يرقل في حلال للنعيم والرفاهية<sup>(١)</sup>. وعدد ما صدر  
المرسوم بتأليف لجنة خاصة بهذه التعويضات ، أنهالت عليها طلبات التعويض  
من كل صوب ، وبالع الأجنب في مطالبهم ، وأسرفوا في التلقيق وتزوير  
المستندات التي يؤيدون بها مزاعمهم ، وكانت فرصة اغتصموا للآراء بطريق  
غير مشروع ووجدوا من عطف اللجنة عليهم وكون أغليبتها للساحقة التي  
تسكاد تكون اجماعا من الأوربيين ماساعدهم على إقتناص الأموال جزافا على  
حساب مصر فبلغت التعويضات التي قضت بها اللجنة أربعة ملايين وربع مليون  
من الجنيهات دفعها الخزينة المصرية<sup>(٢)</sup> ١ .

ومما يروى بهذا العدد - على سبيل التفكه - قصة صغيرة تبين كيف  
أن المسألة لم تكن مسألة خسائر بسبب حوادث الاسكندرية ، ولكنها « عادة »  
يبدوان الأجانب في مصر في تلك الفترة قد درجوا عليها ، ذلك أن ( ملتر )  
نفسه في معرض حديثه عن مفالة الأجانب - في الفترة السابقة - في طلب  
تعويضات لا أساس لها من الصحة - وقد مر بنا أمثلة أخرى عديدة - يروى أن  
إسماعيل قال لحاجبه عند ما كان بعض الأجانب في زيارته : « أرجوك ، اقل  
الشباك ، فقد يصاب أحدهم ببرد فيطالبنى بعشرة آلاف جنيه كتعويض<sup>(٣)</sup> » .

من أجل هذا كان لابد وأن تزيد مصروفات الحكومة ، خاصة إذا أضفنا إلى  
ما سبق ، تلك المرتبات الكبيرة التي كان يتعمم دفعها الموظفين الإنجليز الذي  
عينوا في المناصب الكبرى ، وكذلك نفقات القوات العسكرية التي أرسلت  
لمقاومة ثورة المهدي في السودان ، ونفقات اخلائه . وكثيرا ما كانت جريدة

(١) هنس رزتر : مصر في عهد الاحتلال الإنكليزي والمسألة المصرية ( المترجم غير  
معروف ) ط ١ ، مصر ، ١٨٩٧ ، ص ٤١ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي : مصر السودان في أوائل عهد الاحتلال ، النهضة المصرية ،  
١٩٤٨ ، ص ٣٠ .

Milner : England In Egypt, p. 44.

(٣)



« لويسفور اجيسيان » تردد أن الانجليز هم الذين جعلوا ثورة المهدي تأخذ هذا الطابع الديني الذي اتسمت به بعد أن كانت في أول أمرها بعيدة عنه كل البعد ، ونراها تقول وهي تعدد ما أنزلوا بمصر من نكبات « ما قدمنا خلال السنتين الماضيتين ( من يونية سنة ١٨٨٢ إلى يونية سنة ١٨٨٤ ) مائة ألف شخص ضحوا بأنفسهم للآشياء ، إذ قادوهم في جنون إلى الجزيرة وبقيت جثثهم في السودان نهبا للوحوش الضواري . . وهكذا ضاعت أموال مصر بطريقة خرقاء وفي مخاطر مخزية يندى لها الجبين ، وأصبحت الخزنة خاوية فضاعت الثقة وماتت التجارة <sup>(١)</sup> » .

ولما لم يكن نصيب الحكومة من الإيرادات والذي حدده قانون التصفية بمبلغ ٨٨٨ر٨٩٧ جنيه يكاف لمواجبة هذه النفقات ، وكذلك عدم استطاعة الحكومة المصرية الاستدانة إلا بشرط موافقة تركيا والدائنين ، رأت إنجلترا ضرورة الرجوع إلى الدول لتعديل تلك القيود والترخيص لمصر بمقد قرض جديد <sup>(٢)</sup> . وأبانت مذكرة اللورد جرايفيل إلى تلك الدول في ١٩/٤ سنة ١٨٨٤ ، أن حسابات الحكومة عن سنة ١٨٨٢ كانت كما يلي .

٤٣٩٧٠٠٠ جنيه	الإيرادات	عدا المخصصة للدين العام
٥٢٤٧٠٠٠ جنيه	المصروفات	» » » »
— ٨٥٠٠٠٠	المعجز	

أما حسابات سنة ١٨٨٣ ، فقد كانت كما يلي :

(١) محمود نجيب أبو الهيل : الإحتلال البريطاني والمصنف الفرنسية ، القاهرة ، ١٩٥٣ ، ص ٥١ .  
(٢) أحمد الحنة : تاريخ مصر الاقتصادي ، ص ٣٩٢ .

٣٣٧ر٠٠٠ جنيه كإيرادات ، و ٩٧٢ر٠٠٠ جنيه للمصروفات ، فيكون المعجز ٦٣٥ر٠٠٠ جنيه . وجاء فيها أن نفقات جيش الاحتلال سنة ١٨٨٢ ، بلغت ١٧٤ر٠٠٠ جنيه ، وفي سنة ١٨٨٣ بلغت ٤٢٥ر٠٠٠ جنيه ، وأن الحكومة اضطرت لسد ذلك المعجز إلى القروض السائرة ، وأن المعجز المتظر في ميزانية ١٨٨٤ يبلغ ٠٠ ر ١٢٠ جنيه منها ٣٦٠ر٠٠٠ جنيه لجيش الاحتلال . وجاء في المذكرة أن مجموع المعجز في حسابات الحكومة كان كما يلي :

١٦٠ر٠٠٠ جنيه سنة ١٨٨١ + ٨٥٠ر٠٠٠ جنيه سنة ١٨٨٢ +  
٦٣٥ر٠٠٠ جنيه سنة ١٨٨٣ + ١٢٠ر٠٠٠ جنيه سنة ١٨٨٤ + ٣٩٥٠ر٠٠٠  
جنيه التعميمات الواجب دفعها سنة ١٨٨٤ ، عما دفع سنة ١٨٨٣ + ١٠٠ر٠٠٠  
نفقات اخلاء السودان ، فيكون المجموع = ٨١٠٧ر٠٠٠ جنيه ،  
واستخلصت المذكرة من هذه البيانات أن مصر في حاجة إلى عقد قرض جديد  
مقداره ثمانية ملايين جنيه<sup>(١)</sup> .

ووجهت الدعوة إلى كل من فرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا وروسيا وتركيا لعقد مؤتمر في لندن أو في الأستانة للمفاوضة في شئون مصر المالية ، والنظر في تعديل قانون التصفية . وقد اجتمع المؤتمر في لندن في يونيو سنة ١٨٨٤ ، وانتهت المناقشات بلا جدوى<sup>(٢)</sup> ، واستؤنفت في شتاء سنة ٨٤ / ١٨٨٥ على أساس مقترحات قدمها السير افلن بارنج والسير ريفرز ويلسون والمسيو بلنير والمستر نورثبروك ) بعد أن عادت إنجلترا إلى مفاوضة تلك الدول واستمالت ألمانيا وروسيا بتعيين عضو لكل منهما في صندوق الدين ، كما

(١) عبد الرحمن الرافعي : مصر والسودان ، ص ٦٥ .

Milner : England In Egypt, p. 185.

(٢)

استمالت فرنسا بقبول المشروع الفرنسي أساسا للمفاوضة ، وقد نجحت إنجلترا هذه المرة ، إذ تم الاتفاق في لندن في ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ ، وفي اليوم السابق لعقد ذلك الاتفاق ، اتفقت الدول السبع المذكورة على تصريح لندن لتسوية شئون مصر المالية وتتلخص أهم نصوصه فيما يلي :

١ — ترخيص حكومة تركيا للتخديو بعقد قرض بالشروط الواردة في مشروع الاتفاق . والمرسوم الموافقين لهذا التصريح بشرط ألا يزيد عن ٩٠٠٠٠٠ ر. جنيه إنجليزي .

٢ — إتفاق ألمانيا والجزر والنمسا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وروسيا على ضمان هذا القرض لتسوية شئون مصر المالية وعلى سريان عوائد الأملاك المبنية وضريبة أوراق التمغة وضريبة اللباططة على رعاياها في مصر .

٣ — إتفاق الدول السبع على ضرورة سرعة المفاوضة لوضع معاهدة تشمل النظام الذي يكفل لجميع الدول حرية المرور في قناة السويس ، وعلى تأليف لجنة من مندوبي تلك الدول لتحضير وتحرير هذه المعاهدة ، على أن يحضر الإيجية مندوب عن التخديو يكون رأيه استشاريا .

وقد جاء في ذلك التصريح إقرار من مندوب الحكومة المصرية بمصدها بإصدار مرسوم بالقرض .

أما الإتفاق نفسه فقد كانت نصوصه تتلخص فيما يلي<sup>(١)</sup> :

١ — حق الحكومة المصرية في عقد قرض لا يزيد على ٩٠٠٠٠٠ ر. جنيه

---

(١) أحمد الحنة : تاريخ مصر الاقتصادية ، ص ٣٩٢ .



إنجلوزى ، بفائدة لا تزيد عن ٣ ٪ و تحديد فائدته وشروطه ومواعيده في مرسوم الخديو الذى يصدر بمقتده .

٢ - تخصيص مبلغ ٣١٥٠٠٠ جنيه في السنة من الإيرادات المخصصة للدين الموحد والدين الممتاز لسداد هذا القرض تدفع منه القوائد ، وما يتبقى بعد ذلك يخص لاستهلاك القرض ، ويقوم بذلك السداد ، صندوق الدين .

٣ - تضمن ألمانيا والنمسا والمجر وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وروسيا بالتضامن سداد القسط السنوى من هذا الدين بانتظام .

٤ - يودع رأس مال القرض المذكور في صندوق الدين ، وعلى أعضاء الصندوق أن يدفعوا منه المبالغ اللازمة لسداد تعويضات الاسكندرية ، وما يبقى منه بعد سداد تلك التعويضات يدفع للحكومة المصرية تبعا لحاجاتها ، وما يفيض بعد ذلك يخص لاستهلاك القرض .

وصدر المرسوم الخديوى بتاريخ ٢٧ يولية سنة ١٨٨٥ بمقتد القرض المشار إليه في إتفاق لندن بفائدة ٣ ٪ و قيمته الحقيقية ٨٠٠٠٠٠٠ ر ٧٧٥ ر ٨٠٠ جنيهها مصريا ، وهو المسمى بالقرض المضمون ، وتضمن الرسوم الأحكام الجوهرية الواردة في الإتفاق وحدد فيه للمصروفات العادية مبلغ ٢٣٧٠٠٠ ر ٥ جنيهه من الإيرادات الحرة أى غير المخصصة للدين العام مع امكان زيادته في بعض الأحوال إذا اتفق أن الإيرادات الحرة لم تبلغ المقدار المذكور ، فيقوم صندوق الدين بتسديد الفرق من زيادة الإيرادات المخصصة للدين العام ، ويدفعه للحكومة ، وكل ما يزيد من الإيرادات الحرة والإيرادات المخصصة للدين العام يقسم مناصفة بين الحكومة وصندوق الدين ، بعد خصم المبالغ اللازمة لخدمة الديون المختلفة والمصروفات العادية المرخص بها<sup>(١)</sup> .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : مصر والسودان ، ص ٦٨ .

ولكى يذر الإحتلال الرماد فى عين تركيا صاحبة السيادة فى ذلك الوقت لم يشأ أن يستخدم ضغطه ونفوذه لمنع ما كانت تسير عليه تركيا من الاقتراض على حساب الخزانة المصرية، وكأنها قد أصبحت من الأموال العامة لكل الدول أن تستبيع لنفسها نهب ما تريده منها رغم ما يلحقه ويعرفه زعماء الإحتلال بما تعانيه هذه الخزانة من ارهاق لامثيل له ، فقد اقترضت الدولة العثمانية قروضا من بيوتات مالية وجعلت استهلاك هذه الديون مضمونة بالجزية المصرية وتحملت مصر أعباء القروض العثمانية التى حصلت عليها ، وكان تركيا أرادت أن تضمن لنفسها دفع الجزية<sup>(١)</sup> من غير أن ترى ما كانت البلاد تعانيه من ضائقة مالية ، وأحلت لنفسها أمرا جعلته شرعيا بإستمرار إستهلاك الديون بالجزية المصرية ، فلما احتلت إنجلترا البلاد بقيت مصر تسدد هذه القروض وكأنها تابعة لدولتين احدهما صاحبة النفوذ الفعلى فى البلاد. وكانت الالتزامات المصرية إزاء القروض العثمانية كآبلى :

١ — القرض العثمانى ١٨٩١ بضمان الجزية المصرية : فقد وافق الخديو فى ٢٠ مارس سنة ١٨٩١ على أن يخص جزء من الجزية المصرية لضمان القسط السنوى الذى تدفعه تركيا لبنك روتشيلد بلندن من القرض الذى بلغت قيمته الإسمية ٩٩٧ر١٥٨ر٦ جنيه إنجليزى ( ٩٢٠ر٣١٦ر٦ جنيه مصرى ) وقسطه السنوى ٦٠٨ر٣٧٣ جنيه مصرى ، وفائدته ٤ ٪ لسنة ٦٠ سنة تنتهى فى سنة ١٩٥١ .

٢ — القرض العثمانى سنة ١٨٩٤ بضمان الجزية المصرية . وافقت أيضاً الحكومة المصرية فى ٣٠ مايو سنة ١٨٩٤ على تخصيص جزء من الجزية المصرية

---

(١) أمين عفيفى : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى ، ص ٣٧٢ .

السوية لضمان قرض عثماني لمبيت روتشيلد قدره ٢٤٠ر٢١٢ر٨ جنيهه الإنجليزي  
بفائدة ٣.٥٪ لمدة ٦١ سنة تنتهي في سنة ١٩٥٥ وقسطه السنوي ١٨ر٣٢١  
جنيه<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من أن مصر ظلت تدفع المبالغ المقرضة عليها لسداد الديون  
من سنة ١٨٨٠ (وقت قانون التصفية) حتى سنة ١٨٩٢ ، فإن جملة الدين قد  
ارتفع من ٩٨ مليون من الجنيهات إلى ١٠٦ مليون جنيه<sup>(٢)</sup> ، وعندما تم  
الاتفاق الودي بين فرنسا وإنجلترا في ٨ / ٤ / ١٩٠٤ ، اتفقت الدولتان على  
أن تخصص إيرادات الأطيان بمصر لضمان استهلاك الدين<sup>(٣)</sup> بدلا من الإيرادات  
التي كانت مخصصة لذلك من قبل وهي إيرادات السكك الحديدية والتلغرافات  
وميناء الاسكندرية والجمارك ومديريات الغربية والمدفونية والبحيرة وأسيوط ،  
كما اتفقتا على ألا تنخفض حصيلة هذه الإيرادات الجديدة عن أربعة ملايين جنيه  
بأي حال من الأحوال<sup>(٤)</sup>. وهكذا كان تشريع الضرائب العقارية مرهونا بإرادة  
الدول الأجنبية ، مع العلم بأن الضرائب العقارية في ذلك الوقت كانت أهم  
مصدر للإيرادات المباشرة .

وهكذا كانت سياسة الاستثمار المالية في مصر قائمة على أن تؤدي مصر  
أرباح الديون التي اقترضتها كاملة . لقد أقرضنا الاستثمار نحو ١٠٠ مليون  
جنيه لم تنفع مصر منها في شكل مشروعات بأكثر من خمسين مليون في  
أحسن الأحوال ، وذهب الباقي هباء في شكل سمرة أو عمولة أو تبذير . فكم

(١) المرجع السابق ، ص ٢٧٢ .

(٢) Milner: England In Egypt. pp. 202—203.

(٣) Colvin, Sir Aukland: The Making of Modern Egypt, (٢)

Seeley & Co. London, 1906, p. 345. Ibid : p. 395.



تقاضى الاستعمار مائة مقابل الخمسين مليون جنيه هذه أرباحا لها وفوائدا ؟ لقد بلغ مجموعها ٢٥٠ مليون جنيه فيما بين ١٨٧٦ و ١٩٤٣ . ومع كل مائة مائة فقد استمر الدين الأصلي حتى سنة ١٩٤٤ قرابة ٨٧ مليونا من اللبنيات اشتريتها نحن بموجب قانون التحويل الذى صدر فى سبتمبر سنة ١٩٤٣ « ان شلوكة الانجليزى لم يتقاضى منها الرطل الكامل من النعم فحسب ، وإنما تقاضاه أيضا من الدم ، دم الملايين من الفلاحين ، والعمال » . ! ! .

وإذا كانت إنجلترا فى السنوات السابقة على الاحتلال مباشرة تحتكر تجارة مصر فى الواردات والصادرات إلى الحد الذى أصبحت فيه ٥٧ ٪ من تجارة مصر الخارجية ، ثم إذا بها تنقص فى سنة ١٨٩١ إلى ٥٤ ٪ ثم إلى ٤٢ ٪ على عكس ما قد يتوقع ، إلا أن هذا لا يدل أنها بدأت تخف قبضة يدها عن البلاد ، ذلك أنها أرادت أن تتيح الفرصة لزميلاتها الأخريات من الدول الرأسمالية الاستعمارية كي تشارك فى « اللعبة » حتى يمكن أن تسكت عن الاحتلال . وعلى الرغم من هذا ، فإن قيمة الصادرات البريطانية إلى مصر قد زادت من ٢٥٣٦٠٠٠ سنة ١٨٨٩ إلى ٣٩٧٦٠٠٠ جنيه سنة ١٨٩٨ وتلت بريطانيا ، فرنسا وتركيا والنمسا - هنجاريا والولايات المتحدة . فبينما كانت الواردات من بلجيكا تبلغ ١١٥٠٠٠ جنيه سنة ١٨٩٠ ، نجد أنها وصلت إلى ٥١٣٠٠٠ جنيه ، مسجلة بذلك ارتفاعا كبيرا . وكذلك الأمر بالنسبة لألمانيا ، التى كانت واردات مصر منها سنة ١٨٩٠ لا تتجاوز ٦٥٠٠٠ جنيه ، فإذا بها تصبح فى سنة ١٨٩٧ ، ٣٠٧٠٠٠ جنيه .

ومن الغريب بعد هذا أن يكتب أحمد لطفى السيد فى « الجريدة » (١)

---

(١) أحمد لطفى السيد : الجريدة فى ١٣/٤/١٩٠٧ ، العدد ٣١ .

فيقول : « . . . وليس في وسع أحد أن ينسكركم للفتيجة الباهرة التي وصلت إليها مصر بفضل تلك السياسة المالية . وإذا كان بعضهم ينتقد تفاصيل صغيرة في بعض المصروفات ، فإن كل عاقل ينظر نظرة شاملة صادقة إلى تلك السياسة يحكم أن لورد كرومر من أعظم الإقتصاديين وأكابر الماليين ( كذا ١١ ) ، فكيف زادت مساحة الأرض المزروعة منذ سنة ١٨٨٣ إلى اليوم ، وكيف زادت قيمة الأرض الزراعية وأرض البناء بفضل سياسته ١١ »

والحق أن الاحتلال قد نظم مالية الحكومة من ناحية ضبط الإيرادات والمصروفات والاجتهاد في زيادة الدخل على المخرج ، كما أنه عني بمؤسسات الري التي بدأت في الواقع في عهد محمد علي واستمرت في عهد خلفائه ، واطردت في عهد الاحتلال ، وكانت غايته أن يطمئن أصحاب القروض ، وكلهم في ذلك الحين من الأجانب ، على أداء أقساط ديونهم للسفوية ، فالاحتلال كان يرمي إلى إرضاء حملة الأسهم من الرأسماليين الأجانب لأنه لا يهتم هذه الدول إلا أن تطمئن على مصالح رعاياها ، فهي مؤامرة إستعمارية بين إنجلترا وهذه الدول على استغلال مصر سياسيا واقتصاديا ، من أجل ذلك عني الاحتلال بوضع نظام مالي للحكومة يكفل سداد الأقساط الخاصة بالدين العام ، وكانت هذه الأقساط تستنفد — كما ذكرنا — نصف الميزانية على حساب حاجات الشعب ومرافقه ، ومصالحه الإقتصادية والاجتماعية . أما مالية الشعب أو حالته المالية فقد ساءت في عهد الاحتلال ، إذ انتهت إلى استعباد مالي ، صار مع الزمن أشد وطأة من الاستعباد السياسي ، واستمرت نتائج هذا الاستعباد حتى وقت ليس ببعيد<sup>(١)</sup> .

---

(١) عبد الرحمن الرافعي : مصر والسودان ، ص ١٨٤ .

وبصور لنا « محمود أبو العيون » في مقال له بجريدة الأهرام<sup>(١)</sup> ، موقف الاحتلال من مالية الحكومة المصرية وكيف لعب دوره الحقيقي في القبض على خزانة الدولة لتوجيهها وفق مصالح الاستعمار ، فيقول مامعناه أننا عند الاطلاع على إحصاء الحكومة من ابتداء الاحتلال حتى عام ١٩٢٠ ، نجد أن مجموع إيراداتها زاد عن مصروفاتها المتنوعة نحو ١٠٠ مليون جنيه ، وهذه النتيجة على اعتبار المصروفات الاعتيادية للحكومة المصرية حسب التقديرات التي كانت مقررّة في قانون التصفية ، وماطراً على تلك التقديرات من التغيير حتى سنة ١٩٠٤ . ويتساءل الكاتب : « أين أنفقت تلك الأموال المقدسة التي لو سدت بها ديوننا من موحدها وممتازها ومضمونها لأضفى عليها وأربى .. أن الدين الموحد لا يزال باقياً على حاله من عهد الاحتلال حتى الآن ( سنة ١٩٢١ ) والدين الممتاز زاد عن أصله كثيراً ، ولم ينقص عن كميته قليلاً إلا الدين المضمون ؛ أما دين الدائرة السنوية ومصلحة الاملاك الأميرية ، فقد تسدد ببيع أراضيها بفن فاحش وبشروط ضارة بمصلحة مصر » . وينقل الكاتب قول المسيو « فرمان » قنصل جنرال أمريكاني في كتابه « مصر وأرهاقها » المطبوع في سنة ١٩٠٨ « أن دين مصر الآن هو كما كان منذ خمس وعشرين سنة وهناك ما يدعو الحكومة الإنجليزية الى الوقوف في سبيل سداده كله أو بعضه ، فلقد كان الدين سبباً لاحتلال الإنكليز مصر ولبقائهم فيها » .

وإذا كانت سنوات الاحتلال كلها تزخر بالصور البشعة التي تبرهن على مائث كده في هذا الجزء ؛ فإن سنوات الحرب العالمية الأولى شهدت صوراً أشد بشاعة في الاستغلال ووسائل امتصاص الدماء ، فقد أنفقت الحكومة المصرية منذ نشوب الحرب لحساب الحكومة البريطانية ولأغراضها العسكرية مبالغ



طائلة في مختلف المصالح وقيدت هذه المبالغ في حساب العهد على الحكومة البريطانية ، وقد خص معظم هذه النفقات مصلحة السكك الحديدية ، ووضع السير وليم برونيت المستشار المالي بالنيابة كشفا في أوائل سنة ١٩١٨ بالمبالغ التي أنفقتها الحكومة في هذا الصدد لغاية ١٩١٧/١٢/٣١ فأربت على ٢٥٠٠٠٠٠٠ جنيه مع تقدير مبلغ نصف مليون جنيه كان منظورا صرفه حتى آخر تلك السنة المالية ، وأظهرت الحكومة سخاء هائلا في شأن هذا القرض ، فقد اجتمع مجلس الوزراء برئاسة السلطان يوم ١٩١٧/٣/٩ وقرر من تلقاء نفسه أن تحصل الخزينة المصرية بالمبالغ المذكورة لغاية ٣ مليون من الجنيهات « اعترافا بجميل بريطانيا العظمى التي حمت البلاد من خطر الغارات » ، وقرر أيضا أن تدرج للوزارة نصف مليون جنيه آخر للقيام بالمصروفات التي من هذا النوع في السنة التالية فبلغت منحة الحكومة البريطانية ثلاثة ملايين جنيه ونصف (١) ١١ وعندما تقرر هذا بالفعل أمرت وكالة « رويتر » فطيرت البرقية الآتية إلى دور الصحف :

« أن الحكومة البريطانية قبلت مع الشكر والامتنان تبرع الحكومة المصرية العاجل بثلاثة ملايين جنيه من نفقات الحرب ، وتمهدا بتقديم نصف مليون آخر من الجنيهات في ميزانية السنة المالية الحاضرة لهذا الغرض (٢) » .

هذا وقد أصيبت مصر بخسارة فادحة اقتصادية في موسم سنة ١٩١٨ ، إذا احتسرت الحكومة البريطانية محصول القطن جميعه في ذلك العام . وحددت سعر شرائه بـ ٤٢ ريالاً ( سبعة جنيهات و ٤٤٠ ملياً ) للقنطار من رتبة ( فول جودفير ) ، وكان يباع فعلا من أصحاب الأقطان بائنين وثلاثين ريالاً .

---

(٢) عبد الرحمن الرافعي : ثورة ١٩١٩ ، ج ١ ، النهضة المصرية ، ص ٥٥ .  
(١) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية ، ج ١ ، ص ١٢٨ .

وأصدرت الحكومة المصرية بلاغا في ١٣/٣/١٩١٨ عن هذا الاحتكار بقولها : « نظراً إلى الأحوال الاستثنائية الناجمة عن الحرب والمتأثرة بها الآن تجارة القطن المصري ولا سيما قلة بواخر النقل ولتخفيض مساحة الأرض المزروعة قطناً ، وأيضاً مراعاة لضرورة الاحتفاظ بما للأمبراطورية البريطانية ومالها من الموارد الطبيعية سداً لحاجاتهم الضرورية ، رأت حكومة صاحب الجلالة والحكومة المصرية بالاشتراك أن تتخذ التدابير اللازمة لأحراز محصول القطن ، ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩١٨ ، وقد عينت لهذا الغرض لجنة مراقبة للأطيان . . ستكون مستعدة ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩١٨ لحين صدور اعلان آخر لمشتري الأقطان سواء كانت من محصول الموسم للقادم أو بقية المحصول الحاضر بأثمان قاعدتها ٤٢ ريالاً عن كل قنطار من فولى حودفير السكلاريديس وارد مخازن الاسكندرية ، وابتداء من التاريخ المذكور فيما بعد ، لا يرخص إلا بتصدير القطن الذي اشترته اللجنة وتصبح الرخص التي أعطيت من قبل ملغاة الارخص الأقطان المودعة بإحدى الموانئ والتي كان سبق بيعها قبل التاريخ المذكور بقصد التصدير<sup>(١)</sup> . وكان سعر القنطار في الخارج وقت صدور هذا القرار نحو ٦٤ ريالاً ، ومعنى هذا أن الخسارة قد بلغت نحو ٣٠ مليون من الجنيهات ١١ .

ومنذ سنة ١٩١٤ شهد للنظام النقدي في مصر تحولا خطيراً وثق تبعيته للنظام النقدي الإنجليزي فقد أعلنت السلطات المختصة سنة ١٩١٤ أن الأوراق بفكوت البنك الأهلي المصري نواة لإيراد الديون ، كما أصبح البنك الأهلي المصري معنياً من إستبدال ما يصدره من بفكوت بالذهب . وإذا كان هذا

الإجراء ، بالإضافة إلى حظر تصدير الذهب من مصر سواء كان مسكوكا أو غير مسكوك يكاد يشير إلى انتقال مصر إلى نظام للنقد الإلزامي<sup>(١)</sup> ، إلا أن الاحتفاظ لحامل الجنيه المصرى فى صورة بنكنوت بحق الحصول على قيمتها بإنجلترا ذهباً ، كان معناه تغير نظام النقد المصرى من نظام الذهب إلى نظام الصراف الذهبى ، بمعنى أنه وأن كان الجنيه المصرى غير قابل للاستبدال بالذهب بصورة مباشرة ، فقد أصبح قابلاً للاستبدال بصراف أجنبى ( الجنيه الإنجليزى ) هو بدوره قابل للاستبدال بالذهب . وبناء على تبايغ بنك إنجلترا للبنك الأهلى المصرى بعدم الإستمرار فى تدبير الذهب اللازم لتغطية المصدر من بنكنوت البنك الأهلى بنسبة ٥٠ ٪ ، صدر قرار من وزير المالية فى ٣٠ / ١٠ / ١٩١٦ يجيز فيه للبنك الأهلى أن يستعوض عن الذهب ببونات الخزانة البريطانية .

وهكذا بعبارة قلم أصبح نظام النقد المصرى مرتبطاً بنظام النقد فى إنجلترا يخرج عن نظام الذهب فى صحبته ويعود إليه فى صحبته ، يتضخم النقد فى مصر إذا تضخم النقد فى إنجلترا ، وينكمش إذا انكمش ، ترتفع قيمة الجنيه المصرى بالنسبة للذهب والعملات المرتبطة به إذا ارتفعت قيمة الجنيه الإنجليزى بالقياس إليها ، وتنخفض قيمة الجنيه المصرى إذا انخفضت قيمة الجنيه الإنجليزى

---

(١) النقود الإلزامية هى التى لا توجد علامة ما بين قيمتها الاسمية وقيمة المادة التى تصنع منها ، والنوع الرئيسى منها يصنع عادة من الورق ، ولكنها تشمل النقود المساعدة التى هى عبارة عن مسكوكات فضية ونيكلية ونحاسية تزيد فى الأغلب قيمتها الاسمية كثيراً عن قيمة المعدن التى تسك منه . والنظام النقدي الذى يصدر فى ظل هذا النوع من النقود الورقية يسمى بنظام السعر الإلزامى ، إشارة إلى إلزام التعاملين — قانوناً — بقبوله إبراء لذمة الغير تجاههم ، مهما انحرفت قيمته « الاختيارية » ، عن قيمته الإلزامية . وقد وقعت ظروف الحرب العالمية الأولى معظم دول العالم إلى الإلتجاء إلى هذا النظام الذى بقى بها حتى استطاعت تعديله فى فترة ما بين الحربين ، أنظر :

أحمد نظمى عبد الحميد : نظام النقد فى الخمسين سنة الأخيرة ، فى مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع بحوث العيد الخمسين سنة ١٩٥٠ ، ص ١٥ .



كل ذلك بصرف النظر عما إذا كانت مصر بطروفها الاقتصادية والمالية الخاصة بحاجة لأي من كل تلك التغيرات عند حدوثها<sup>(١)</sup>.

ولا شك أن هذا التغيير الذي حدث إنما كان في صالح انجلترا بالدرجة الأولى ، إذا صبحت نفقاتها الكبيرة الناجمة عن مستلزمات الحرب كما لو كانت تتم داخل حدودها ، ومهما قيل عن بعض المميزات التي استفاد منها النظام النقدي في مصر نتيجة ذلك ، إلا أن هذه كلها إعتبارات ضئيلة الأهمية إذا ما قيس بمحرمان مصر من حرية التصرف في شئونها النقدية فيما لو كان قد تجمع لديها كميات من الذهب تعادل قيمة سندات ديونات الخزانة البريطانية التي تراكمت لها في أثناء الحرب العالمية الأولى ( ما يقرب منه ١٠٠ مليون جنيه ) ثم في أثناء الحرب العالمية الثانية حوالي ٤٠٠ مليون جنيه ، وإذا قيس بالخسارة التي لحقت بمصر نتيجة لارتباط نقدها بالسترليني عندما هبطت قيمته بنحو ٣٠ ٪ سنة ١٩٢٠

### مجاورت النشاط الاقتصادي الأجنبي في مصر :

وإذا كانت الرأسمالية العالمية قد استطاعت أن تفرق حكام مصر في أحابل الديون لتستطيع أن تتحكم بذلك في ميزانيتها ، وإذا كان الاختلال البريطاني ، قد ظهر لتدعيم هذه السيطرة ، فإن أوجه النشاط الاقتصادي الذي مارسه الرأسماليون الأجانب في مصر يضع أمامنا صورة أخرى تبلغ من بشاعة الاستغلال حدا لا يقل عما رأيناه من صور . يقول « عسيوي »<sup>(٢)</sup> : « أن سيطرة

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٥ — ١٦ .

(٢) Issawi, Charles: Egypt at Mid Century, An Economic Survey, Oxford University Press, London, 1954, p. 63.

الأجانب يمكن أن تلاحظ بصفة خاصة في المستويات العليا من النشاط المالية والتجارية وإلى حد أقل في النشاط الصناعي ، فقبل الحرب العالمية الأولى ، كانت كل فروع الاقتصاد المصري تقريبا — ماعدا الزراعة وبعض أقسام التجارة الداخلية . . . في أيدي الأجانب . وهذا صحيح إلى حد كبير ، فالنشاط الاقتصادي الأجنبي في مصر لم يتجه وجهة تخدم مصالح البلاد فيقيم المنشآت الصناعية ، وإنما اتجه إلى النشاط المصرفي بالدرجة الأولى لأنه أقرب إلى تحقيق المصالح الاستعمارية ، وأسهل وسيلة يستطيع بها الاستعمار ، للسيطرة على مقدرات البلاد وتوجيهها ونق أهوائه ومصالحه ، حتى صار هذا الاقتصاد جزءاً مكملًا للاقتصاد الغربي قبل أن يسكون شيئاً آخر<sup>(١)</sup> .

من هنا فقد كانت « البنوك » مجالاً خطيراً لعبت فيه الرأسمالية الأجنبية أم ، بل أبشع أدوارها في مصر . والحق أن وظيفة البنوك الأساسية الأولى هي الوساطة في الدفع ، وأثناء ذلك تحول البنوك الرأسمال النقدي غير العامل إلى رأسمال يدر الأرباح ، وتجمع العائدات النقدية بشقي أنواعها وتضعها تحت تصرف طبقة الرأسماليين .

ومع تطور الشؤون البنكية وتتركزها في مؤسسات قليلة العدد ، تتحول البنوك من وسطاء متواضعين إلى احتكارات شديدة الحول والطول تتصرف بمعظم الرأسمال النقدي العائد لجمهور الرأسماليين وصغار أصحاب الأعمال ، وكذلك بالقسم الأكبر من وسائل الإنتاج ومصادر الخامات في بلاد معينة أو في جملة من البلدان . وتحول الوسطاء الكثرين المتواضعين إلى حفنة من الاحتكارات هو وجه أساسي من وجوه صيرورة الرأسمالية إلى إمبريالية رأسمالية<sup>(٢)</sup> :

(١) ضيفي وحيدة: في أصول المسألة المصرية، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٠، ص ١٧٩

(٢) لينين : الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية ، ص ٥١ .

هذا وقد تضافرت عوامل متعددة ساعدت على نشأة هذا النوع من النشاط الاقتصادي في مصر يمكن إجمالها فيما يأتي<sup>(١)</sup> :

١ - إزدياد حاجة الحكومة إلى خدمات البنوك منذ حوالى منتصف القرن الماضى ، واتساع أعمال الطوائف والمهيات التى تتطلب خدماتها مثل كبار الملاك وتجار الجملة والمصدرين والمستوردين والمقاولين والمستغلين بتصنيع المواد الأولية وتجهيزها للتصدير مثل شركات خليج القطن والكبس وعصر للبذرة وصناعة الصابون . وقد كان بعضهم يملك فائضا من الأموال يودعها لدى البنوك ، بينما يحتاج البعض الآخر إلى الاقتراض رغم ضخامة مواردهم الذاتية ، وبذا ظهرت الحاجة إلى وساطة البنوك بين المودعين والمقترضين .

٢ - إنشاء المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٥ ، وإعادة تنظيم القضاء الأهلى سنة ١٨٨٣ واعتراف التشريعات الجديدة بأحقية الدائن فى اقتضاء الفوائد وتحديد أعمار الفائدة للقصوى ، فضلا عن تنظيم إجراءات تسجيل الأراضى ورهنها .

٣ - القضاء على فوضى تعدد العملات المتداولة .

٤ - التحول إلى تحصيل الضرائب نقدا ، وإزدياد إيراد المصالح الحكومية مما حفزها على الاحتفاظ بحسابات مصرفية .

• - إنتشار الوعى الاقتصادى الحديث وقبول أدوات الائتمان المعروفة فى أوروبا مثل الكمبيالات والشيكات والبنوك وغيرها .

(١) على الجريتل : تطور النظام المصرفى فى مصر ، مجلة مصر المعاصرة ، بحوث العبد

الحسينى ، ص ٢٠٠ - ٢٠٦



ويمكن تقسيم المنشآت المصرفية التي ظهرت إلى حيز الوجود في هذه  
الفترة إلى قسمين رئيسيين<sup>(١)</sup>

(أ) البنوك الخاصة التي يملكها أورييون يعملون بأموالهم بالإضافة إلى  
الموارد التي يحصلون عليها من البنوك والبيوت المالية في الخارج ، والمولين  
أو « البانكيرة » من اليهود والمصريين واليونانيين الذين استقروا في مصر  
على عكس أصحاب البنوك الخاصة من الأوربيين الذين قدموا إلى مصر طمعا  
في الاتراء السريع والعودة إلى بلادهم .

(ب) البنوك المساهمة للتجارية المسجلة في الخارج والبنوك التجارية  
والعقارية التي اتخذت شكل شركات مساهمة مصرية رغم أن الجانب الأكبر  
من أموالها كان يستمد من الخارج . هذا فضلا عن فروع البنوك الأجنبية  
التي تنتمي إلى بلاد تربطها بمصر روابط تجارية وثيقة أو كانت لها في مصر  
جاليات كبيرة ، أو كانت تداعب الدول التي تنتمي إليها مطامع إستعمارية في  
الشرق الأوسط .

أما بخصوص للنوع الأول فنجد منهم - على سبيل المثال - من البنوك  
التي ظهرت في منتصف القرن الماضي<sup>(٢)</sup> .

Delort—Pastre

دلور وبا ستريه

oppenheim and Neve

أوبنهايم وشركاه

Dervieu et Gallo

درفيو وجالو

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٠٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٠٧ .

لافيسون وشركاه Lavisson et Cie

لاندان وشركاه Landan et Cie

وإلى جانب هذه البيوت ، التي كانت تتمتع بشيء من السمعة الحسنة إلى حد ما ، وجدت بنوك خاصة أخرى بيد عدد من الأفاقين الدوليين من أمثال « ساباتييه وبرافيه وباسكوالى حتى أن أحد الصحفيين المعاصرين لهم أطلق عليهم لقب « الوحوش الجدد » Les Néo Dévorants وكانت المراكز الرئيسية لتلك البنوك في الإسكندرية ، بينما اقتصر نشاطها في القاهرة على تعيين ممثل مقيم لمؤالة الاتصالات الحكومية .

وقد كان الرواج الاقتصادي بعد سنة ١٨٦٠ حافزا للبنوك الأوروبية على فتح فروع في مصر للاستفادة من أسعار الفائدة المرتفعة . ومن البنوك الأجنبية الهامة التي أنشأت فروعها في مصر ، البنك العثماني الامبراطوري الذي تأسس سنة ١٨٦٣ برأسمال بريطاني فرنسي . لكي يعمل في الامبراطورية العثمانية كبنك تجارى وبنك للاصدار . أما بنك الكريدى ايونييه ، فقد قصر نشاطه على المدن الكبرى كالاسكندرية والقاهرة وبورسعيد ، ولم يجازف بالعمل في الريف ، وكانت أعماله تتركز في تمويل التجار وأرباب الأعمال في مثل هذه المدن . وفي سنة ١٨٨٩ افتتح بنك الخصم الأهل الباريسي فرعاً في مصر ، إلا أنه صفي بعد أربع سنوات ، ثم هاد مرة أخرى سنة ١٩٠٥ ، وكان على اتصال وثيق بالمصالح الفرنسية .

وكان طبيعياً أن تنشأ كذلك فروع للبنوك اليونانية في مصر نظراً لضخامة الجالية اليونانية ومساهمتها مساهمة كبيرة في النشاط التجاري، وقد افتتح بنك أثينا فرعاً في مصر سنة ١٨٩٤ لتتبعه أعمال بنك يوناني اسمه بإزماروغلو وشركاه، وأنشأ البنك الأهلي اليوناني فرعاً في مصر سنة ١٩٠٦. كذلك أنشئت في مصر أيضاً فروع لبنوك تنتمي إلى دول أخرى في أوروبا وآسيا مثل فرع بنك يوكوهاما الياباني في سنة ١٨٧٠، وفرع لبنانكو دي روما سنة ١٨٨٢ الإيطالي<sup>(١)</sup>... الخ ويعلق الدكتور « الجريتل » في هذه الدراسة المستفيضة على نشاط الدول التي فتحت بنوكها فروعاً في مصر فيقول : « فأحياناً كانت مصر هدفاً لمطامعها الاستعمارية أو مصدراً هاماً من مصادر المواد الأولية لصناعاتها أو سوقاً للمنتجات الصناعية التي تصدرها، وأحياناً كانت مصر مستقراً لرؤوس أموال كبيرة استثمرها رعايا تلك الدول دون مطامع إستعمارية ظاهرة أو مستترة وكان الحافز على إنشاء الفروع أحياناً وجود جاليات أجنبية هامة يمكن اجتذابها بدافع الوطنية . وفي حالات قليلة كانت الحكومات الأجنبية تغري البنوك على التوسع أملاً في أن يؤدي التوسع التجاري المصرفي يوماً إلى ازدياد النفوذ السياسي »<sup>(٢)</sup>.

وأهم ما حدث من تطور في السيطرة الإستعمارية هو إنشاء للبنك الأهلي المصري سنة ١٨٩٨ . ففي شهر فبراير سنة ١٨٩٨ وقع عقد إنشاء خزان أسوان

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٢٨

(٢) المرجع السابق .



وقناطر أسنيوط وفي ٢١ يونية تم الإتفاق على بيع أملاك الدائرة السنية ، وفي ٢٥ يونية صدر مرسوم بالترخيص بتأسيس للبنك الأهلي، وكانت هذه الأعمال الثلاثة مرتبطة — إلى حد ما — بعضها بعضاً<sup>(١)</sup> فبذلك قام بتمويل خزان أسوان سير أرنت كاسل المالي البريطاني المعروف في ذلك الوقت ، بينما اشترى مسيو روفائيل سوارس عضو هيئة التجار الماليين في مصر أراضي الدائرة السنية ، ومنح مقابل ذلك إمتيازاً بإنشاء البنك الأهلي. ولكن لما كان مسيو سوارس في حاجة إلى المال ، فقد إستعان بمستر أرنت كاسل ومسيو « كوفسنتان ميشيل سافاجوا » ، وتم إنشاء البنك برأسمال قدره مليون جنيهه مصري ، وعين سير الوين بالمر ( الذي كان مستشاراً للحكومة المصرية ) أول محافظ للبنك<sup>(٢)</sup> .

هذا وتدل المادة الثانية في الأمر العالي بإنشاء البنك أن للبنك الأهلي « الامتياز بإصدار أوراق مالية تدفع لحاملها عند تقديمها ، وذلك حسب القيود والشروط المدونة في الرسوم ، ولا يمنح هذا الإمتياز لبنك آخر طول مدة بقاء الشركة ، ومدة الامتياز خمسون عاماً تبدأ من صدور الأمر العالي . وهكذا كان الغرض من إنشاء البنك :

أولاً — أن يصدر أوراقاً مالية تدفع لحاملها عند الطلب .

ثانياً — أن يسلف للفلاحين الأموال اللازمة للبذور أو للأعمال الزراعية الأخرى الضرورية لحاصيل السنة ، إما برهن أو بغير رهن .

ثالثاً — أن يقدم قروضاً للحكومة المصرية والحكومة السودان والبلديات والمصالح العمومية في مصر والسودان .

---

(١) إبراهيم عامر : ثورة مصر القومية ، ص ١٦ .

(٢) المرجع السابق . وأنظر أيضاً

(٣) De Gnerville, A. B. New Egypt, William Heinemann London, pp. 51—54

رابعاً - أن يقطع الحوالات والسندات التي تحت الأذن بشرط ألا يزيد موعدها استحقاقها عن سنة .

خامساً - أن يقطع سندات من جميع الأنواع مضمونة بإيصالات بضائع مختلفة .

سادساً - أن يفتح حسابات جارية ذات فوائد .

سابعاً - أن يقبل في خزائنه ودائع وأوراق مالية وأسهم وبونات وسندات وثقود ومعادن وأشياء ثمينة .

ثامناً - أن يحصل الكوبونات وقيم الحوالات المالية على إختلافها .

تاسعاً - أن يقبل الضمانات والرهينات .

عاشرأ - أن يصدر حوالات وأوراق تحت الأذن من كل نوع . وعلى الجملة فإنه يقوم بكل الأعمال التجارية أو المالية أو الصناعية في مصر أو السودان ماعدا الأعمال العقارية أو التي لها علاقة بمشروعات أجنبية عن هذه البلاد<sup>(١)</sup> .

وقد كان لاتصال البنوك المحلية بمراكزها الرئيسية يعود عليها بشيء من المنفعة ، ويمكنها من الحصول على تسهيلات مصرفية كبيرة ، إلا أنه كان يحمل في طياته بعض المتاعب ، إذ فضلاً عن تأثر البنوك الأجنبية بالأحداث الاقتصادية في مصر ، فإن أى اختلال اقتصادى عام يحدث في أوروبا الغربية أو اضطراب سياسى أو فى الدول التى تنتمى إليها ، كان يؤثر عليها تأثيراً شديداً ، فبعد أن كانت أعمال البنوك التجارية ميسرة فى مستهل القرن للمعالى

---

(١) محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادية ، ص ١٤٤ .

إذا بالأموال تشح لديها فجأة بعد أزمة سنة ١٩٠٧ ، وعند ما ارتفعت أسعار الفائدة في أوروبا واضطرت البنوك الكبرى فيها إلى قبض الاثمان وتعرضت البنوك الألمانية للحراسة والتصفية أثناء الحرب العالمية الأولى تنفيذاً لإرادة الاحتلال ، وأحدث إضطراب الحالة السياسية والاقتصادية في إيطاليا بعد سنة ١٩٢٢ رد فعل ملحوظ على البنوك الإيطالية المحلية<sup>(١)</sup> .

ونفس الشيء تقريباً كان يحدث بالنسبة للأموال الفرنسية ، إذ كانت الحركة فيها بين فروع البنوك الفرنسية في مصر وبين مراكزها الرئيسية وفقاً لما تكون عملية حالة الثقة في فرنسا ، فكنا نجد أن الأموال تنتقل إلى مصر في الوقت الذي يصير فيه الموقف حرجاً ويخشى الممولون احتمال تخفيض قيمة الفرنك ، ثم تعود إلى فرنسا أثر تخفيض العملة أو عودة الثقة .

هذا وقد كان للحرب العالمية الأولى أثراً كبيراً من حيث الرواج النقدي بصورة لم تشهد البلاد مثلها قبل ذلك وكان هذا راجعاً لكثرة الإئتماق الحربي وما حدث لأسعار القطن من ارتفاع كبير إذ أدى هذا إلى ازدياد ثروة كبار الملاك والتجار وأصحاب الأعمال ومن معهم . وقد ترتب على هذا كثرة الطلب على الخدمات المصرفية ، وزيادة ودائع البنوك التجارية .

وعند نهاية الحرب وأزمة سنة ١٩٠٧ ، كانت البنوك التي استطاعت أن تصمد أمام الأحداث هي البنك الأهلي المصري وبنك الانجلو وبنك الاثمان الفرنسي المصري Credit Franco Egyptien والبنك الفرنسي المصري ، ومن فروع البنوك ( الأجنبية ) العثماني وا يونيان والكريدى ليونيه والسكوتتوار وبنك دى روما ديو كوهامار بنك أثينا<sup>(٢)</sup> .

---

(١) على الجرتيلي : تطور النظام المصرفي في مصر ، ص ٢٣٧ .

(٢) المرجع السابق .



وقد حدثت تغيرات هامة في النظام المصرفي منذ الحرب العالمية الأولى واختفى أغلب هذه البنوك أو اندمج في سواء ، كما ظهرت بنوك مساهمة أجنبية أخرى وفروع للبنوك العالمية ، ودخل رأس المال المصري المصرفي لأول مرة .

وإذا وجهنا الأنظار إلى مجالات للنشاط الأخرى للرأسمالية الأجنبية في مصر ، فسنجد أنها تركزت في مجال المرافق والخدمات ، وقد شجع على الاستثمار فيها أنها كانت في حكم المدم وخاصة في المدن الكبيرة التي أصبحت مركز نشاط الجاليات الأجنبية وحاجاتها المعيشية الجديدة ، والتي أصبحت تجذب كبار الملاك الزراعيين والأعيان للحياة في كنفها والتمتع بمعالم الحياة المدنية والترفيه ، كما شجعها أيضاً أنه تيسر لها الدخول في مجال المرافق على أساس امتيازات إحتكارية مفرية شملت مجالات مياه الشرب والغاز والكهرباء والتلفونات وخطوط السكك الحديدية الضيقة ونموها<sup>(١)</sup> فأقام مستر شبرد الفندق الذي عرف باسمه في القاهرة لنزول المسافرين المارين بمصر في طريقهم بين أوروبا وآسيا ، وحصلت شركة « P.P.O » البحرية الإنجليزية على امتياز الملاحة النهرية في البلاد<sup>(٢)</sup> .

وفي الفترة من سنة ١٨٦٥ إلى ١٨٩٩ ، تمسكت شركة ليون الفرنسية من أن تحصل على سلسلة من الامتيازات الاحتكارية لاستغلال مرفق الغاز في القاهرة والاسكندرية وبورسعيد ، ثم أضافت استغلال الكهرباء إلى نشاطها في هذه المدن . وفي ميدان النقل والمواصلات ، تكونت شركة إنجليزية عام ١٨٦٢ برأسمال قدره ١١٠ ألف جنيه لاستغلال ترام الرمل باسم

---

(١) أمين عز الدين: نشوء الطبقة العمالية المصرية، مجلة الطليعة، ١٩٦٥، ص ٢٤-٢٥

(٢) إبراهيم عامر: ثورة مصر القديمة، ص ١٣ .

شركة سكك حديد الرمل . وفي عام ١٨٩٥ أنشئت شركة ترام القاهرة برأسمال بلجيكي فضلا عن سكك حديد القاهرة الكهربائية وواحة هليوبوليس البلجيكية وفي سنة ١٨٩٧ ، منح امتياز خطوط ترام الإسكندرية لبعض الشركات البلجيكية أيضاً<sup>(١)</sup> .

وما يلفت النظر في هذا الصدد أن تكون مصر من أولى البلدان التي دخلت فيها السكك الحديدية ، إذ استطاع روبرت ستيفنسون صاحب القاطرة البخارية الإنجليزي أن يعقد أول إتفاق لمسكك الحديدية في مصر . ويبدو مد السكك الحديدية أمراً بسيطاً ، طبيعياً ، ديمقراطياً ، ثقافياً ، تدينيّاً ، وهو يبدو كذلك في عيون الأساتذة البورجوازيين الذين تدفع لهم الأجور لكي يحملوا وجه المهودية الرأسمالية ، أما في الواقع ، فإن الخيوط الرأسمالية التي تربط بألوف الشباك هذه المشاريع بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بوجه عام ، قد جعلت من مد السكك الحديدية أداة لظلم مليار من الناس ( أشباه المستعمرات بالإضافة إلى المستعمرات ) ، أي لظلم أكثر من نصف سكان الأرض في البلدان التابعة والعييد أجراء الرأسمال في البلدان « المتعدنة »<sup>(٢)</sup> .

وفي مجال التليفونات ، منح امتياز للشركة الشرقية للتليفون سنة ١٨٨١ وهي شركة بريطانية لمد خطوط تليفونية بين طنطا والإسكندرية والقاهرة ، وفي عام ١٨٨٣ ، وسعت الشركة عملياتها لتشمل الزقازيق وبورسعيد والإسماعيلية والسويس والمنصورة . وقد استولت عليها الحكومة سنة ١٩١٨ م .

وما يهين كيف اجتذبت مرفق السكك الحديدية جانباً هاماً من الاستثمارات

---

(١) أمين عز الدين : نشوء الطبقة العمالية ، ص ٢٥ .

(٢) لينين : الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية ، ص ١١ .

الأجنبية ، أن جملة الإستثمارات فيه سنة ١٩٠٧ قدرت بنحو ٤٠٠٠ ر ٢٠٠ ج ،  
ففي عام ١٨٩٥ منح امتياز لأقامة شبكة حديدية ضيقة في الدلتا لشركة  
المساهمة لسكك حديد مصر « السفلى » برأس مال بلجيكي ، كما حصلت شركة  
بريطانية في نفس العام على امتياز باسم « شركة حديد الدلتا الخفيفة » . وفي  
سنة ١٨٩٧ منح امتياز لشركة السكك الحديدية الإقتصادية برأس مال ألماني .  
وقد اتحدت هاتان الشركتان عام ١٩٠٠ باسم سكك حديد الدلتا المصرية  
الحديثة <sup>(١)</sup> .

وقد لفتت ظاهرة اتجاه رأس المال الأجنبي في مصر إلى تحسين المواصلات  
كذلك نظر « بونيه » ، فكتب يقول : « لعل ما يمكن أن نلاحظه على  
المشروعات الإقتصادية التي قام بها رأس المال الأجنبي في بلاد الشرق الأوسط  
منذ منتصف القرن التاسع عشر ، هو أن تلك المشروعات قد اتجهت بصفة  
رئيسية إلى العناية بطرق المواصلات بشق أنواعها في هذه البلاد » <sup>(٢)</sup> ، وهو  
يستدل على ذلك بأنها اتجهت هذا الاتجاه لـ :

١ — تسهيل وجود أنواع البضائع المختلفة المستوردة من البلاد الأوربية  
بحيث تؤدي هذه السهولة في المواصلات إلى تخفيض أثمان هذه البضائع .

٢ — تسهيل وصول المواد الأولية من البلاد الشرقية إلى أما كن تصنيعها  
في البلاد الأوربية <sup>(٣)</sup> .

ويبين لنا « كروتشلي » <sup>(٤)</sup> أنه بينما بلغ رأس المال الأجنبي المستثمر في مصر

---

(١) المرجع السابق .

Bonné : State and Economics. P. 228

(٢)

l bid ; P. 229

(٣)

Crouchly : The Investment of Foreign Capital. P. 22

(٤)



سنة ١٨٩٧ ، ٣٠٨٦٨ جنيهها ، كان رأس المال المحلى ١٩٧٣ جنيهها فقط من جملة استثمارات بلغت ٣٢٨٤١ جنيهها ، أى أن نسبة رموس الأموال الأجنبية بلغت حوالى ٩٤ ٪ من جملة الاستثمارات القائمة . وفى سنة ١٩٠٢ ، بلغت جملة الاستثمارات ٤٤٦٣٠ جنيهها ، كان نصيب رأس المال الأجنبى منها هو ٤٢٩٩٢ جنيهها ، بينما بلغ رأس المال المحلى ١٦٣٨ جنيهها ، أى أن نسبة رأس المال الأجنبى وصلت فى مدى خمس سنوات إلى حوالى ٩٦ ٪ من جملة الإستثمارات ، كما يوضع لنا الجدول الآتى ( رقم ٥ ) .

كذلك يبين لنا الإحصاء السابق كيف كان رأس المال الأجنبى يتجه إلى النشاط المالى وخاصة فى مجال القروض والعمليات المصرفية ، وفى سنة ١٩٠٢ نجد أن جملة الإستثمارات الأجنبية فى شركات الرهن العقارى بلغت ١٠٢٥ جنيهها ، وفى البنوك ٢١٧٤ جنيهها ، وفى الشركات الزراعية وشركات البناء ٢٣٩٥ جنيهها . وفى شركات النقل ٣٦٤٥ جنيهها أما الشركات الصناعية والتجارية فقد بلغت جملة الإستثمارات فيها ٥٩٠٣ جنيهها<sup>(١)</sup> . وبعد اثنى عشر عاما ، أى فى سنة ١٩١٤ زادت هذه الإستثمارات زيادة مذهلة ، فقد وصلت جملتها فى شركات الرهن العقارى إلى ٥٤٥٦٩ جنيهها ، أما البنوك والبيوتات المالية ، فقد وصلت إلى ستة ملايين جنيهه ، وشركات الأراضى والبناء إلى ١٢٣٣٢ جنيهها ، وشركات النقل ٥٧٣٣ جنيهها . أما الشركات التجارية والصناعية والتعدين فقد بلغت الأموال المستثمرة فيها ١١٣٤٠٥ جنيهها<sup>(٢)</sup> .

وعلى أثر توقيع الإتفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤ ، لوحظ

نسبة ودوس الأموال الأجنبية إلى العملية ومجالات استثمارها من سنة ١٨٩٧ إلى سنة ١٩٠٢ في مصر .

جدول رقم •

الجملة	١٩٠٢		١٨٩٧			المشركات
	رأس المال المحلي	رأس المال الأجنبي	الجملة	رأس المال المحلي	رأس المال أجنبي	
١٠٥٢٥	—	١٠٥٢٥	٥٩٦٨	—	٥٩٦٨	مركبات الرهن العقاري البنوك والمؤسسات المالية مركبات الأراضي ومؤسسات المقار والمباني للنقل والتقنيات ما عدا قناة السويس المشركات للصناعة والتجارة وشركات للتأمين
٢٢٩٢	١١٨	٢١٧٤	٧٧٤	٩٣	٦٨١	
٢٩٧٤	٥٧٩	٢٣٩٥	١٣٤٢	٩٨٢	٣٦٠	
٣٩٧٠	٣٢٥	٣٦٤٥	٢٢١٨	٢٥٠	١٩٦٨	
٦٥١٩	٦١٦	٥٩٠٣	٢٥٨٣	٦٤٨	٢٩٣٥	
٢٦٢٨٠	١٦٣٨	٢٤٦٤٢	١٣٨٨٥	١٩٧٣	١١٩١٢	الجملة
١٨٣٥٠	—	١٨٣٥٠	١٨٩٥٦	—	١٨٩٥٦	قناة السويس
٤٤٦٣٠	١٦٣٨	٤٢٩٩٢	٣٢٨٤١	١٩٧٣	٣٠٨٦٨	المجموع

أن رأس المال الفرنسي قد ازداد زيادة ملحوظة في السنوات التي تلت الاتفاق<sup>(١)</sup>، إذ بينما بلغت جملة الإستثمارات الإنجليزية سنة ١٩٠٢، ٩٩٧٧ جنيها، والإستثمارات الفرنسية ١١٥٤٨ جنيها، زادت الأولى إلى ٣٠٢٥٠ جنيها، بينما زادت الثانية إلى ٤٦٢٦٧ جنيها<sup>(٢)</sup> سنة ١٩١٤ ولم يقتصر الأمر على رؤوس الأموال الفرنسية بل حدث نفس الشيء بالنسبة لكثير من الدول الأخرى التي تدفقت رؤوس الأموال منها تبني الربح والتجارة<sup>(٣)</sup>، ويتضح لنا ذلك من الإحصاء الآتي : ( جدول رقم ٦ )

وكان من نتيجة الأزمة المالية التي نشأت في سنة ١٩٠٧ أن القروض على الرهونات قد زادت في تلك الفترة . إذ أن الأطيان التي كانت كانت مرهونة من قبل اضطروا أصحابها أن يقترضوا عليها لتفريج أزمته، وبذلك استفادت للشركات التي تعمل في الرهن العقاري أكثر من غيرها، ويكفي أن نعلم أن البنك العقاري استطاع أن ينزع ملكية أراض قدرها ١٠٠.٠٠٠ فدان في الفترة من سنة ١٩١١ إلى سنة ١٩١٣<sup>(٤)</sup>.

أما منذ قيام الحرب العالمية الأولى، فنجد أن رأس المال المحلي قد بدأ يزداد على حساب رأس المال الأجنبي، إلى أن ذلك لا ينفى أن ذلك لا ينفى أن الأخير قد ظل محتفظا بسيطرته وغلخته، فبينما بلغت رؤوس أموال الشركات والبنوك التي تكونت منذ قيام الحرب حتى سنة ١٩٣٤، ٢١٣٦٥ جنيها، نجد أن نصيب رأس المال الأجنبي منها هو ١٢٩٨١٠٠٠ أي بنسبة ٥٩ ٪، أما رأس المال المحلي فقد بلغ ٨٣٨٤٠٠٠ جنيها<sup>(٥)</sup>.

I bid : P. 52

I bid : P. 46 & 72

I bid : P. 53

I bid : P. 67

I bid : P. 89

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)



( جدول رقم ٦ )  
توزيع رؤوس الأموال الأجنبية سنة ١٩٠٣<sup>(١)</sup>

الجملة	بلاد أخرى		بالجيبسكا		فرنسا		إنجلترا		للمشركات
	رأسمال	عدد	رأسمال	عدد	رأسمال	عدد	رأسمال	عدد	
جنيته			جنيته		جنيته		جنيته		
١٠٥٢٥	٣	—	—	—	٨٣١٧	١	٢٢٠٨	٢	مشركات الرهن المقارية
٢١٧٤	٥	١٥	—	١	٦٣	١	٢٠٩٦	٣	للبنوك
٢٣٩٥	٧	—	٩٣٣	٣	٥٥٩	١	٩٠٣	٣	المشركات الزراعية ومشركات البناء
٣٦٤٥	٧	٥٣٦	١٣٨٤	٣	—	—	١٧٢٥	٣	مشركات النقل
٥٩٠٣	٢٣	—	٢٤٩	٤	٢٦٠٩	٣	٣٠٤٥	١٦	المشركات الصناعية والتجارية
٢٤٦٤٢	٤٥	٥٥١	٢٥٦٦	١٠	١١٥٤٨	٦	٩٩٧٧	٢٧	الجملة

أما حالة رؤوس الأموال الأجنبية سنة ١٩١٤ فيمكن إبراد صورة ملأ في الإحصاء الآتي ( جدول رقم ٧ )<sup>(٢)</sup>

I bid : P. 64  
I bid : P. 72

وإذا كانت تلك أمثلة توصلح ما كان للأجانب من سيطرة إقتصادية وضعت من بيان ما كان لهم من إستثمارات فى الشركات والبنوك والمؤسسات فإن تلك السيطرة تتضح كذلك إذا تتبعنا نشاطهم فى مجال ملكية الأراضى. يقول الدكتور « محمد كامل مرسى »<sup>(١)</sup> : « كان مركز الأجانب فيما يتعلق بالملكية العقارية خيرا منه فى تركيا ، إذ بينما الأجانب فى سائر أجزاء الدولة العثمانية لم يكونوا يستطيعون قبل قانون سنة ١٨٦٧<sup>(٢)</sup> إمتلاك الأراضى ، فانهم فى مصر كانوا يستطيعون ذلك منذ بداية القرن التاسع عشر ، ذلك أن محمد على رغبة منه فى تشجيع الأجانب على الهجرة إلى مصر ، كان قد سمح لهم بإمتلاك الأراضى رغم نصوص المعاهدات ، وأنعم على كثير منهم ببعض الامباديات ، أى الأراضى المزروعة ملكية تامة بنفس الشروط التى كان ينعم بها على الأهالى وأعفاها من الضريبة » ، وعلى الرغم من أن عباس كان يرفض أن يمنح الأجانب حجباً لملكية الأراضى ، فقد ظلوا يملكون الملكيات الكبيرة وخاصة قرب الاسكندرية<sup>(٣)</sup> بل أن الأراضى الخراجية سمح لهم بملكها بنفس أحكام الامباديات<sup>(٤)</sup> وذلك عندما أصدر سعيد الأمر العالى فى ١٥ جمادى الأول سنة ١٢٧٥ هـ ( ١٨٥٨ ) ببيع الأراضى الخراجية التى تركها

---

(١) محمد كامل مرسى : الملكية العقارية فى مصر وتطورها التاريخى من عهد الفراعنة حتى الآن ، مطبعة نوري ، القاهرة ، ١٩٣٦ ، ص ١١٩ .

(٢) كان من نتيجة فرمان ١٨٦٧ الذى منح الأجانب حق تملك الأراضى فى مصر ، أن تكونت شركات عقارية غرضها الإصلاح الزراعى ورهن الأراضى ، أما شركات الإصلاح الزراعى ، فستحدث عنها فيما بعد ، أنظر : أمين عفيفى : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى ، ص ١٠٠ .

(٣) Baer, Gebriel : A History of Landownership In Modern

Egypt, Oxford University Press, London, 1962 - P. 65

(٤) ولیم سلیمان : « الفلاح المصرى » مجلة الطليعة ، يناير ١٩٦٠ ، ص ٣١ .

واضمو اليد ، وسمح للأجانب بشرائها مع إعفائها بعد تملكها من الضرائب كالأبعاديات أو خضوعها لضريبة العشورية الأقل نفقة من الخراج .

هذا بالنسبة للضرائب ، أما بخصوص الاختصاص القانوني والقضائي ، فإن المنازعات الخاصة بالمقاربات ، كانت تسوى سياسياً أى بلا قواعد منضبطة أو أصول مقررّة مقدّما . وبقيت الحال على هذا النحو حتى سنة ١٨٥٠ حين استأثرت المحاكم القنصلية بنظر هذه المنازعات ومعها الرهن والملكية فكانت أطيان القطر المصري يسرى عليها ١٧ قانوناً أجنبياً تطبقها ١٧ قنصلية ، وهذا التعدد أعدم كل ثقة في المعاملات العقارية ، لأن المشتري ما كان يمكنه أن يعرف أى قانون سيطبق على عقده وعلى ملكيته ، بل أن بعض القنصليات أنشأت لها مكاتب للتسجيل ، إلى أن جاء النظام القضائي المختلط لينظم النشاط الإستثماري الأجنبي<sup>(١)</sup> .

ولقد ساهمت المحاكم المختلطة مساهمة فعالة حاسمة في القضاء على ملكيات الفلاحين المصريين لأراضيهم ونقلها للمرابين الأجانب ، وكان ذلك عن طريق نظام استحدثه القانون المدني المختلط لأول مرة في مصر وهو الرهن العقاري الرسمي نتيجة لتطبيق القانون الفرنسي سنة ١٨٧٦ ، وهذا النظام لم يكن معروفاً في ظل القانون العثماني الذي ما كان يعرف من تأمينات الديون إلا بيع الوفاء والفاوكة أو الرهن الحيازي ، ولم يكن جائزاً في هذا القانون - إلا في أحوال خاصة - أن ينزع من مالك ملكه إلا برضاه<sup>(٢)</sup> . والواقع أن حصول الفلاح على حق التصرف في أرضه - في الظروف التي سادت مصر في القرن الماضي - لم يكن في حقيقة الأمر إلا لصالح الدائنين .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٣٢ .

(٢)



حالة رؤوس الأموال الأجنبية وتوزيعها ١٩١٤  
(جدول رقم ٧)

المجموع	أخرى	بلجيكية	فرنسية	انجليزية	الشركات
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	شركات الرهن العقاري البنوك والبيوت المالية شركات الأراضي الزراعية والبناء شركات نقل الشركات التجارية والصناعية والتعدين
٥٤٥٦٩	—	١٩٨٤	٣٩١٠٢	١٣٤٩٣	
٦٠٠٠	١٣٤١	٣٨٦	١٤٨٥	٣٧٨٨	
١٢٣٣٢	—	٨٣٣٠	١٢٣٧	٢٧٦٥	
٥٧٢٣	٥١٤	٢٤٩٥	—	٢٧٢٤	
١٣٤٠٥	٣٧٣	١١٠٩	٤٤٤٣	٧٤٨٠	
٩٢٠٢٩	٧٢٢٨	١٤٢٩٤	٤٦٢٦٧	٣٠٢٥٠	الجملة



وقد تضافرت عوامل عدة على مساعدة هذا النشاط في الاستشراء ، ذلك أن زيادة نفقات الدولة وغرقها في الديون الأجنبية ، كان يدفع بها وبمتمهدين للضرائب إلى المطالبة بهذه الضرائب بعد أن كانت تدفع عينا ، وعندما كان الفلاح يعجز عن الدفع ، كان يلجأ للدائنين ليقترض منهم ، وهؤلاء كانوا يطلبون رهن أرضه لصالحهم . وكان المرابون بلجأون إلى نزع ملكية الأراضي المرهونة لدى أى بادرة من بواذر التأخير في الوفاء . وقد أدى التوسع في إستصلاح الأراضي واتباع نظام تسجيل التصرفات العقارية إلى تحول أنظار الممولين إلى فرص الكسب من الأقراض العقارى . ومن هنا كان ظهور البنوك العقارية المتخصصة سنة ١٨٨٠ واطراد الزيادة في مواردها وعملياتها .

وكان للبنك العقارى المصرى هو أم البنوك التى وجدت في هذا المجال في مصر ، وقد فكر في تأسيسه بعض كبار المالىين المقيمين في مصر مثل محال سوارس وردلو وقطاوى ، فاتفقوا مع ثلاثة من البنوك الكبيرة بفرنسا وهى بنك الكريدى ليونيه والسوسيتى جنرال وبنك الكتوراناسيول دى سكونت على تأسيس هذا البنك ، وصدر فرمان بإنشائه في سنة ١٨٨٣ برأس مال قدره ٦٧٥٠٠٠ جنيه مصرى تقريبا <sup>(١)</sup> ، زيد تباعا إلى ٤ مليون . وكان الغرض من البنك اقراض أصحاب العقارات المصرية بمبالغ برهن عقارى تسدد إما بأقساط سنوية إن كانت لمدة طويلة ، وإما بالتدرج أو دفعة واحدة إن كانت لميعاد قصير . وقد صرحت الحكومة لهذا البنك أن يصدر سندات برهونات عقارية بقدر قيمة ما يتمهد به المقرضون ، ويتداول بها بفوائد تدفع في أوقات دورية أو تلى لأجل ما ، على الأصل ، لتأديتها .

---

(١) محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى ، هامش ص ٥٥٥ .



ولهذه الشركة إعطاء سلف على رهن عقارى أو بدونه للجمعيات المشتركة فى أعمال حكومية بشرط حصولها على إذن خاص بذلك ، ولها شراء الديون المكفول أداؤها برهونات عقارية وفى فتح اعتمادات بحسابات جارية على رهونات . الخ .

ونظراً لاقتصار البنك العقارى على التعامل مع كبار الملاك والتجاء صفارم إلى المرابين بفائدة بلغت أحيانا ٣٠ ٪ سعويا ، قام البنك الأهلى سنة ١٩٠٢ بتأسيس البنك الزراعى المصرى بالإشتراك مع السير ارنست كاسل وسلفا جو وزر فودا كى بقصد أقراض صفار الملاك وتوسيعهم بدلا من قيام البنك الأهلى بذلك مباشرة<sup>(١)</sup> . ولم يحقق البنك الآمال المعقودة عليه فى تخفيض أسعار الفائدة الربوية نظراً لإرتفاع تكلفة الاقراض ، [ فقد كانت بهائظة تكاليف الاقراض من أمر طبيعى نظراً لتعامل البنك مع عدد كبير جداً من صفار المزارعين واستمر صفار للملاك فى التعامل مع المرابين بسبب اصرار البنك على تقديم بيانات وافية عن الأراضى وعلى السواء فى المواعيد المضروبة ، بينما كانت معاملات المرابين بعيدة عن الروتين .

ونمة بنوك عقارية أخرى أقل أهمية أنشأت فى تلك الفترة ، غير أنها لم تصمد لمعافسة البنك العقارى المصرى وبنك الأراضى . وتقدر القروض التى منحتها البنوك العقارية الكبرى بحوالى ٤٠ مليون جنيه سنة ١٩١٤ موزعة على الوجه الآتى<sup>(٢)</sup> .

---

(١) على الجرتيل : تطور النظام المصرفى ، ص ٢٣١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٣٢ .

سنة التأسيس	اسم البنك	مقدار القروض بملايين الجنيهات
١٨٨٠	البنك العقاري المصري	٢٩ر٢
١٩٠٢	البنك الزراعي المصري	٧
١٩٠٥	بنك الأراضي المصري	٤
١٩٠٨	شركة الرهون المصرية	٣ر٢
١٩٠٣	صندوق الرهون المصري	١ر٦
١٨٨١	بنك الأراضي والرهن	٥ر
١٨٩١	البنك العقاري الألماني	٣ = ٤٥ر٨

وكانت النتيجة أفلاسا واسع الإنتشار بين الفلاحين وبيعا متلاحقا لأراضيهم ، وبصور ( النديم ) <sup>(١)</sup> ذلك في حوار مؤلم بين شخصيتين مصريتين هما « يوسف القماش » و « سلامة الصياد ».. يقول سلامة :

— أنا كان عليه فدانين طين ملاح وجانا يوم واحد أفرنجي لابس برنيطة خوص وبنطلون من غير جزمه وسدره منه للخللا .. ومعاه وقت دخان بلدي ، وسكن في بلدنا وصار ياخذ ويدي ، يوم في يوم جاب مربع خمرة ، وتلت عليه ولاد خلق حوش ، إالى يسرق بيضتين من أمه ويشرب بيهم ، وإلى يسرق لوفصين قطن من بتاع الناس ، وإلى كدا وإلى كدا وهو ، يحسب عليهم الكباية بقرشين . وإلى يشرب ثلاثة يحاسبه على عشرة . سنة في سنة بقي خواجه ويطلع بالقرط . جت أنا لاحل الوعد لسود وقلة

(١) مجلة الأستاذ ، العدد العاشر في ٢٥/١٠/١٨٩٢ .

البضت جبت منه سبعة جنيه أول سنة بقوا عشرين والثانية بخمسين والثالثة  
خذ الفدانين وصيحت ياسفاقة مالك عاقة وادنت شايف الحال ... »

ولم يكن للفلاح من ضمان إزاء هذه القوى التي تحيط به ، فقد كان  
القانون نفسه في صف الدائنين وكانت الإجراءات للقضائية تتم في القاهرة مرهقة  
وبلغات أجنبية ، وبهذا الطريق ، كان المرابون يحصلون على الأرض التي  
تساوى ٥٠ جنيه للفدان مقابل دين قيمته عشرة جنيهات .

ولم تتوان المحاكم المختلطة بمجرد بدء عملها عن أتمام المهمة التي قامت  
من أجلها ، وكثيراً ما شكا دارسوا القانون المصري من الغموض الذي صاحب  
وصع التقنيات المصرية<sup>(١)</sup> ، ولكن دراسة الوضع الإقتصادي في مصر في  
النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وبالذات الحال الذي كانت عليه ملكية  
الأرض وقتئذ يكشف لنا عن نواح هامة تجعلنا نلاحظ الكثير من نواح تاريخنا  
التشريعي . فمن المعروف أن القوانين المختلطة وضمت والمحاكم المختلطة  
بدأت عملها قبل أن تسن القوانين الأهلية وتنشأ المحاكم التي تطبقها ، ويفصل  
بين الإثنين سبع سنوات من سنة ١٨٧٦ إلى سنة ١٨٨٣ .

ماذا حدث في هذا الفاصل الزمني ؟ تدل الإحصائيات على أنه في المدة  
من ١٨٧٦ إلى ١٨٨٢ ، وهي تكاد تكون بالذقة الفترة الواقعة بين إنشاء  
النظامين المختلط و« الأهلي » ، ارتفعت الرهون العقارية وحدها طبقاً لتقرير  
اللورد دوفرين<sup>(٢)</sup> من ٥٠٠ و ٥٠٠ جنيه إلى سبعة ملايين جنيه تقريباً ، من  
بينها حوالي خمسة ملايين جنيه رهونا في القرى . وفي سنة ١٨٨٢ ، قضت  
المحاكم المختلطة بالبيع الجبري لمقارات قيمتها ٢٤ مليون قرش تركي

(١) ولیم سلیمان : الفلاح المصري ، ص ٣٨ .

(٢) سليم خليل نقاش : مصر المصريون ، ج ٦ ص ٨٥ — ٨٦ .

( ١٠٠ قرش = ١ جنيه مصري ) منها ستة ملايين في القاهرة والإسكندرية ،  
وأكثر من ١٧ مليون من مديريات الدلتا و ٦٨٠.٠٠٠ جنيهها  
فقط في مصر الوسطى والعليا ، ذلك أن المقرضين الأجانب ( الذين كانوا  
يلجأون للمعاهكم المختلطة ) ، كان أكثر نشاطهم في مدن الدلتا ، واستمرت  
بيوع الأراضي خصوصاً بعد وباء الماشية الذي حدث سنة ١٨٨٣ وهبوط  
الأسعار في سنة ١٨٨٤ . وفي سنة ١٨٨٥ كتب مدير المساحة في مصر يقول  
أنه ما لم ترتفع الأسعار أو يوجد تحسن من أى نوع - فإن أراضي المالك  
الصغير لا بد وأن تؤول حتماً إلى أيدي الطبقات المالكة الأكثر ثراءً ، وينحدر  
المالك السابق إلى درجة عاملة باليومية <sup>(١)</sup> : وهذا ما حدث فعلاً في السنوات  
القليلة التالية لسنة ١٨٨٠ خاصة إذ لاحظنا أن الجمهرة الكبرى من الطبقات  
المالكة التي يشير إليها مدير المساحة كانوا من الأجانب . ولقد بلغت مساحة  
الأراضي التي باعها المعاهكم المختلطة سنة ١٨٨٣ جبراً عن أصحابها ٢٢.٠٤٧ فدانا ،  
بينما كانت في سنة ١٨٨٢ ، ١٨.١٤٨ فدانا . وفي سنة ١٨٨٥ ، ١٧.٨٢٨  
فدانا ، وفي سنة ١٨٨٦ باعت المعاهكم المختلطة ١٢.٩٦٩ فدانا ، وفي سنة ١٨٨٧  
بلغ ما يملكه الأجانب ٢٢.٥١٨١ ، وارتفع هذا العدد إلى ٥٥.٠٠٠ فدان  
بعد ذلك بعشر سنوات أو ما يقرب من ١١ - ١٢ ٪ باستثناء أراضي  
الدولة التي كان الأجانب يملكون منها ما يقرب من ٢٣ ٪ <sup>(٢)</sup> ، وفيما يلي  
بيان بعبور النسبة المئوية لما يملكه الأجانب من أراضي زراعية بالنسبة  
للأراضي غير الحكومية <sup>(٣)</sup> ( جدول رقم ٨ ) :



جدول رقم (٨)

السنة	النسبة المئوية	العدد بالأفدنة	السنة	النسبة المئوية	العدد بالأفدنة
١٨٩٦	١١ر٥	٥٧٣٨١٩	١٩١٠	١٣ر٢	٧٢٠٢٣٠
١٨٩٧	١١ر٩	٦٠٤٤٨٥	١٩١١	١٢ر٩	٧٠٦٥٩١
١٨٩٨	١١ر٣	٥٦٥٢٦٦	١٩١٢	١٣	٧١٧٩-٦
١٨٩٩	١١ر٠	٥٥٧٨٦٨	١٩١٣	١٢ر٨	٧ ٢٦٨٠
١٩٠٠	١١ر٥	٥٨٦١٤٩	١٩١٤	١٢ر٧	٦٩٤٨٩٦
١٩٠١	١٠ر٩	٥٥٤٩٠٩	١٩١٥	١٣ر٠	٧٠٦٥٦٩
١٩٠٢	١١ر٣	٥٨٢٤٩٨	١٩١٦	١٣ر٠	٧٠٨٨٣٣
١٩٠٣	١١ر٣	٥٨٦٢٤٩	١٩١٧	١٣ر٠	٧١٣١٠٥
١٩٠٤	١٢ر٠	٦٣٠٩٢٥	١٩١٨	١٢ر٥	٦٨٠٧٦٤
١٩٠٥	١١ر٩	٦٣٢٥٢٢	١٩١٩	١١ر٤	٦٢٧٥٨٩
١٩٠٦	١٢ر٢	٦٦٥٢٢٦	١٩٢٠	١٠ر٠	٥٥٣٢٧١
١٩٠٧	١٢ر٤	٦٧٤٥٦٤	١٩٢١	٩ر٩	٥٥٠٤٨٧
١٩٠٨	١٣ر٠	٧١٠٨٩٨	١٩٢٢	١٠ر١	٥٦٥٧٨٨
١٩٠٩	١٢ر٥	٦٨٢٥٠٦	١٩٢٣	١٠ر٠	٥٦٣٧٤٦

وهكذا نجد أنه بينما كانت النسبة المئوية المسكنات الأجانب بالنسبة للأراضي الخاصة (غير الحكومية) ١٠ر٩ ٪ سنة ١٩٠١<sup>(١)</sup>، نجد أنها تصل إلى ١٣ر٠ ٪ في سنوات ١٩١٥ و ١٩١٦ و ١٩١٧، وهي السنوات التي تمثل قمة المد الإستعماري في مصر وقت نشوب الحرب العالمية الأولى. ثم تظل هذه النسبة تتناقص بعد ذلك حتى تصل إلى ١٠ ٪ في سنة ١٩٢٣، أي عندما بدأ المجتمع المصري - ولو إلى حد طفيف - يمارس بعض صور الإستقلال

ويقاوم — إلى حد كبير — المد الإستعماري، خاصة وأن الرأسمالية المصرية نفسها قد بدأت في النمو والإزدهار في هذه الفترة<sup>(١)</sup>.

وفي أحصاء آخر يبين لنا (باير) كيف أن الأمر لم يقتصر على أن الأجانب كانوا يملكون نسبة عالية من أراضي مصر، وإنما المهم أن نلاحظ أيضاً (سنة ١٩٠١) :

— النسبة التي بلغت الإقطاعيات الكبيرة بالنسبة للمساحة الكلية للأراضي الزراعية حيث بلغت ٤٣ر٤٪.

— النسبة الكبيرة التي بلغت إقطاعيات الأجانب الكبيرة بالنسبة لعامة الإقطاعيات الكبيرة حيث بلغت ٢٣٪.

— أن معظم ملكيات الأجانب الكبيرة كانت تتركز في المديريات والمحافظة ذات الأراضي الخصبية أو ذات الموقع التجاري الهام، فبينما كانت نسبة الإقطاعيات الكبيرة للأجانب تبلغ ٤٢ر٦٪ بالنسبة للإقطاعيات الكبيرة عامة في منطقة القنال، نجد أنها بلغت ١٨ر٨٪ في المنيا و ١٤٪ في الفيوم و ٥ر٢٪ في أسيوط. أما ملكيات الأجانب من الأراضي بصفة عامة، فقد كانت ٣٠ر٣٪ من المساحة الكلية في منطقة القناة، بينما بلغت ١٠٪ في القليوبية و ١ر١٪ في أسوان<sup>(٢)</sup>.

---

(١) كرومر : تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية في مصر والسودان في سنة ١٩٠١ ترجمة وطبع المقطم ، ص ٤٤

I bid : P. 67

(٢) عبد القادر حمزة . جريدة الاهالي : العدد ١٥٤ الصادر في ٢٣/٤/١٩١١

أما إذا نظرنا إلى إقطاعات الأجانب الكبيرة بالنسبة إلى جميع ما يملكه الأجانب فقط فسندجد أنه في سنة ١٩٠١ ، بلغت الملكيات التي تزيد عن ٥٠ فدان ، ٩٢ / ، بينما كانت نسبة الملكيات التي تبلغ مساحتها من ٥ - ٥٠ فدان ٧١ / ، وما يقل عن ٥ أفدنة ، كانت نسبته ٩٠ ر. / (٢) . أما في سنة ١٩١٩ ، فقد كانت الأولى ٩٢ ر. / والثانية ٦١ ر. / والثالثة ١٠ ر. / (١) .

وعندما كان يحدث تغير كبير في الأراضي المملوكة ، كانت أراضي الأجانب أقل تأثراً . ومن اليسير تفسير ذلك لأن عدداً كبيراً من هذه الأراضي كانت تملكه الشركات ، كما أن ملكية الأجانب للأرض لم تكن معرضة لعامل التفقت عن طريق التوريث مثلما كان يحدث لأراضي الوطنيين ولعل الفترة التي شهدت أكبر نسبة في زيادة ملكية الأجانب للأراضي هي للفترة الواقعة من سنة ١٩٠١ إلى سنة ١٩١٠ لان عدداً كبيراً من شركات الأراضي تسكون في هذه الفترة ، كما أن تلك الفترة كانت تشهد تزايداً في وفود الأجانب المهاجرين إلى مصر .

هذا وقد لعبت شركات الأراضي دوراً رئيسياً في تسريب الأرض الزراعية المصرية إلى أيدي الأجانب بما كانت تملكه من خبرات فنية ورءوس أموال ضخمة وسلطة سياسية ، ويمكن أن نذكر من هذه الشركات :-

— شركة أراضي أبوقير، وقد تأسست سنة ١٨٨٨ (مارس) برأسمال بريطاني واتخذت لندن مقراً لها وكان غرضها إصلاح وتملك الأراضي المعروفة باسم بحيرة أبي قير بالقرب من الاسكندرية التي تبلغ مساحتها ٣١ ألف فدان<sup>(١)</sup>.

— الشركة الإنجليزية المصرية لتجزئة الأراضي. وقد تسجلت في أكتوبر سنة ١٩٠٥، وبدأت نشاطها برأسمال قدره ١٦٠ ألف جنيه وارتفع ما تملكه من أراضي من ٢٧٠٠ فدان سنة ١٩٠٧ إلى ٤٩٦١ سنة ١٩٢٤.

— شركة أراضي الغربية: وقد تأسست في يونيو سنة ١٩٠٥، وبلغ مجموع ما كانت تملكه من أقدنة سنة ١٩٠٧، ٦٥٠٠ فدان<sup>(٢)</sup>.

— الشركة المصرية الجديدة: وقد تأسست في إنجلترا في يولية سنة ١٨٩٩، وزاد ما تملكه من فدادين من ٤٨٠٠ إلى ٦٥٨٢ سنة ١٩٢٤.

---

Baer : P. 230

(١)

وإذا كانت إرادة الاستعمار في السيطرة الاقتصادية على مقدرات مصر واستغلال قواها العاملة بأدنى الأجور قد أطلقت شراحة الاستعمار في الزحف الجنوني على بلادنا، فإن هذه الإرادة نفسها قد خلقت عند تحقيقها قوة تدميرها، فالصناعات التي أستوجبت المصالح الاستعمارية أقامتها في مصر مثل المواصلات والدخان وحلج الأقطان... الخ هي نفسها التي لعبت دوراً بارزاً في نشوء قوى جديدة وإرادة أخرى في التحرر تناهض إرادة الاستعمار والاستغلال المتمثلة في إحدى القوى الأساسية في حركة التحرر الوطني وهي الطبقة العاملة أنظر: مجدي فهمي « دور الطبقة العاملة في الحركة الوطنية » مجلة الطليعة، مايو ١٩٦٥

ص ٣٦

Baer . P. 152

(٢)



— الشركة الزراعية والصناعية : تأسست في مارس ١٨٩٧ وقد بلغ ما تملكه سنة ١٩٢٤ ، ١٩٠٢٠ فدان .

— شركة أراضي سيدى سالم : تأسست سنة ١٩٠٦ ( يونية ) وكانت تملك ١٤٥٠٠ فدان سنة ١٩٠٧ .

— شركة أراضي الشيخ فضل : تأسست في مارس ١٩٠٥ ، وكانت تملك ٨٨٠٠ فدان سنة ١٩٠٧ .

— شركة أراضي البحيرة : تأسست في سنة ١٨٩٤<sup>(١)</sup> ، وبلغ ما كانت تملكه سنة ١٩٠٩ ، ١٢٠٠٠٠ فدان .

— الإتحاد العقارى المصرى : تأسس سنة ١٩٠٥ ، وبلغ ما كان يملكه سنة ١٩٠٧ ، ١٢٣٠٠ فدان . إلى غير ذلك من شركات .

وقد اتخذ استغلال هذه الشركات شكلين رئيسين .

أولا : شكل التجارة بالأرض بوصفها سلعة ، يجرى استثمار رأسمال محدود في إصلاحها ، ثم يجرى بيعها والحصول على ربح من ذلك .

ثانياً : شكل زراعة الأرض باستخدام العمال الزراعيين ، وتسويق

---

( ١ ) يذكر إبراهيم عامر أنها تأسست سنة ١٨٨١ ، أنظر .  
الأرض والفلاح ، ص ، ٩٨

حاصلاتها في السوق لأغراض الإستهلاك أو للأغراض الصناعية<sup>(١)</sup> .  
وعلى الرغم من أن هذه الشركات توصف رسميا بأنها شركات مساهمة  
فإن معظمها قد تكون برؤوس أموال أجنبية .

ولم تستطع الحكومة بطبيعة الحال أن تتدخل لتوقف عملية تسرب الأرض  
إلى الأجانب بفضل ما كان عليه الاحتلال من قوة وسيطرة شلت ارادتها  
وحولتها إلى دمية تؤدي كل ما يملى عليها من أدوار ، وأبرز مثل على ذلك  
ما يرويهِ لنا محمد فريد من مذكراته ، إذ يقول<sup>(٢)</sup> :

« في يوم الثلاثاء ٨ مايو سنة ١٨٩٤ ، أشهرت الدائرة السنية بيع أطمياها  
في تفتيش بسنديلة بالوجه للبحري البالغ مقدارها ١٢٣ ألف فدان بفاء على طلب  
شركة رى البعيرة ، وكان الثمن الأسامي ٢٤٤ ألف جنيه مصري ، حيث أن  
أغلبها برارى ، وكان الرأي العام كاسف للمبال متأسف من تملك هذه الشركة  
الأجنبية مثل هذا القدر من الأطميان صفقة واحدة وتسكلت بذلك الجرائد ،  
ولكن لم يسمع نداؤها حيث أن رئيس الشركة بوغوص باشا نوبار بن نوبار  
باشا رئيس مجلس النظار الجديد . لكن ظهرت شركة وطنية يوم المزاد تحت  
رئاسة محمد بك البابلي وحسن بك مذكور ، واشترك كثير من التجار وعمد  
الجهات التي بها الأطميان المراد بيعها ، وأزادت إلى أن رسا عليها المزاد بمبلغ  
٢٧٤ ألف جنيه مصري . لكن يخشى الناس أن مجلس النظار لا يصدق على

---

(١) المرجع السابق، ص ٩٨

(٢) مجلة الهلال ، الجزء الثالث ، ص ١٣ ، ص ١٢

هذا الهميم نظر الخاطر بوغوص باشا، إذ لا يرجى من نوبار باشا الذى أغتفى من السرقة والخيانة أن يقدم صالح الشركة الوطنية على صالح ابنه الذى ربما كان نائباً عن والده فى هذه المسألة .

وفى ١٢ مايو ، عاد محمد فريد ليكتب : « تحقق ما كنا نخشاه من عدم تصديق الحكومة على بيع تفتيش بسنديلة إلى الشركة الوطنية وأعطائه إلى شركة رى البحيرة »<sup>(١)</sup> ١١

ويكفى أن نقول أن الحكومة تركت الشركات الاجنبية تنمو فى هذا الصدد دون تحديد نفوذها فى المضار المصرى، فلم تشرع أى تشريع يفيد المصريين فى وظائفهم ولا فى مجلس إدارتها، ولا فى طريقة تكوين رؤس أموالها، بل أن كثيراً ما اشترت بعض الشركات الاجنبية المؤسسات الوطنية، ولم يضمن منها سوى الخدمة والعمال من المصريين، كما حدث فى سنة ١٨٨١ عندما استولت شركة فرنسية على مصانع السكر التى أنشأها سميد واسماعيل، وأصبحت طعمة باردة فى يد المستثمرين وغير المصريين<sup>(٢)</sup>.

وفى أستمراض بعنوان « السقاين » ألفه « بديع خيرى » ولحقه سيد درويش لفرقة نجيب الريحانى نجد تصويراً شعبياً طريفاً لاستغلال الأجانب واستثمارهم بأهم الأعمال دون المصريين<sup>(٣)</sup>.

---

(١) المرجع السابق

(٢) محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٤٩٥

(٣) محمود أحمد الحفنى : سيد درويش ، اعلام العرب ( ٧ ) ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، يوليو ١٩٦٣ .

## السقاين

يعوض الله	يهون الله
متعمرتين م الكوبانية	ع السقاين دول شقيانين
حيطفشونا	خواجاتها جونا
دى صنعة أبونا	ليه ييرازونا

متعبرونا يا خلاق

\*\*\*

طيب رضينا	عملوها فينا
ويلزمونا	ما ينفعونا

ويشغلونا يا أخونه

باواو ويني	اشمعنا يعنى
وياخذوا الماهية	ياكلوا الصينية

م الكوبانية وعلاوله

\*\*\*



— ٩٠ —

وابن البلد دی      يعطى الدردي

ما يتعدى شي يمـ كن ما يطول شي يتعشى طرشي

وبعوض الله      يهون الله

وبعوض الله

وحنا بنسير      وأهيه ماشية

## قيادة الأجانب للجهاز الإداري :

ومن الطبيعي ألا تطعن الرأسمالية العالمية إلى أن يتولى المصريون مرا كز القيادة الفعلية في مناصب الإدارة وإلا فقد يؤدي ذلك إلى « نكسة » كبيرة تلحق بمصالحها الإقتصادية التي تغفلت في كل أرجاء البلاد ، ومن ثم بدأت تستغل عددا كبيرا من المهاجرين الأجانب في شغل الوظائف القيادية ، ففي سنة ١٨٧٩ إلتهق بخدمة الحكومة المصرية ما لا يقل عن ٢٠٨ جىء من الخارج وجىء في سنة ١٨٩٠ ب ٢٥٠ . وفي مارس من سنة ١٨٨٢ ، كان عدد الموظفين الأجانب في الحكومة المصرية لا يقل عن ١٣٥٥ موظفًا يتقاضون كل سنة مرتبات ضخمة غير منقوصة قدرها ٣٧٩٠٥٦ جنيهًا شهريًا ، وكان ذلك في وقت تدهورت فيها حالة البلاد اقتصاديا وحرمت الإدارة من كل زيادة مهما كانت طفيفة ، والدائنون الوطنيون أما رفضت طلباتهم أو نال منها النقص والتخفيض<sup>(١)</sup> .

ثم رأينا فيما بعد اللورد دوفرين نفسه يحاول أن يبرر طعنا هذا الجيش الجرار بحجة ذات واجهين : أولا ، أن الموظفين الأجانب هم فئة قليلة إذا قيسوا بالموظفين الوطنيين الذين يبلغ عددهم ٥٣٠٠٠ ويتقاضون سنويا نحو ١٦٤٨٠٠٠ جنيهًا . وثانياً ، لأن الحكومة المصرية لاتأبث بدون أولئك الموظفين الأجانب أن تصبح طعمة للمضاربين الخونة والمقاولات الخربة والأعمال الهندسية الخداعة .

ولقد ظهر فيما بعد أن الموظفين الوطنيين لم يكونوا ٥٣٠٠٠ ، بل كان عددهم

---

(١) روزستين : تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده ، ص ٢٠٩

٩٢٠٠ ، وأن اللورد دوفرين هذا اعتمد على تقرير المستر ( ماليت ) ، فضمن العدد الأول جنود الجيش النظامي والبوليس وعمال الجمارك وعمال السكك الحديدية وغيرهم . وهنا تبين أن عدد الموظفين الأجانب ينيف عن ١٠ ٪ من مجموع الموظفين ، هذا فضلاً عن أنهم كانوا يشغلون المراكز السامية ويتقاضون مرتباتهم كاملة وفي مواعيدها ، في حين أن الموظفين الوطنيين كانوا يشغلون الوظائف الحقةرة ولا يتسلمون مطلقاً مرتباتهم مدة شهرين بتتابع وانتظام<sup>(١)</sup> .

وفي سنة ١٨٨٦ كتب السير بارنيج يقول : « من الأسباب الجديدة التي أدت إلى الارتباك المالي الموجود الآن في الحكومة المصرية تلك السنة التي اتبعت في السنين الماضية ، سنة حشر عدد كبير من الموظفين الأوروبيين في وظائف الحكومة » . وإلى هذا أضاف كما هي عادته تعليلاً خاطئاً ، إذ قال : « أن سنة ١٨٧٩ هي أول سنة شعر الناس فيها وطأة المراقبة المالية الأوروبية على المالية المصرية ، ولكن قبل أن نشعر بهذه المراقبة ثمراً يذكر ، وقعت الحوادث التي ختمت بالثورة العرابية » . فلقد رأينا أن في تلك السنوات التي « بدأ فيها الناس يشعرون بوطأة المراقبة الأوروبية » ، أن زخرسيل الموظفين الأوروبيين ، بل أن السير بارنيج نفسه يقول . « أن لإنعدام المراقبة الفعالة يدل عليه تعيين موظفين جدد في سنة ١٨٨١ و ١٨٨٢ » . وما ينبغي ملاحظته أن خطة السير إيفان بارنيج جعلته يتفاسى أن أولئك الموظفين الجدد ، كانوا كلهم من الأوروبيين<sup>(٢)</sup> .

هذا وقد رفع اللورد كرومر تقريراً إلى اللورد « ايدسلاي » وزير الخارجية البريطانية يوضح فيه أبعاد هذه المسألة حتى سنة ١٨٨٧ ، أي بعد

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢١٠

(٢) المرجع السابق ، ص ٢١١ — ٢١٢

الإحتلال بخمس سنوات لمقارنته بما كانت عليه قبل ذلك ، واعتمد في هذا على الرسالة التي أرسلها السير أدوارد مالت بتاريخ ١٨ / ٥ / ١٨٨٢ ، وهي الرسالة المنطوية على قائمة تفاصيل حالة الأوربيين المعينين في خدمة الحكومة المصرية وتقول تلك الرسالة ، أن جملة الموظفين الأوربيين في إدارات الحكومة المصرية كانت قبل الإحتلال ١٢٦٣ موظفا يتقاضون ٣٧٣٤٩١ ج<sup>(١)</sup> ، أما في سنة ١٨٨٧ فقد بلغ عددهم ١٦٦٢ يتقاضون ٤٤٧١٩٢ جنيهها . ويبرر اللورد كرومر في تقريره هذه الزيادة بأن معظمها قد حصل في سلكى البوليس والجندرية حيث زاد عددهم سنة ١٨٨٣ ، ٣٢١ رجلا عما كانوا عليه سنة ١٨٨٢ ، يتقاضون ٣٧٩٨٣ جنيهها ، وهذه الزيادة ناشئة عن تأليف فريق من الضباط الأوربيين في سلك البوليس أغلبهم من الانجليز .

وفي الإدارة العسكرية حدثت زيادة منذ عام ١٨٨٢ في العدد قدرها ٣٩ ضابطا بمرتبات تبلغ ٢١٣٧٢ جنيهها ، وذلك ناشئ عن أن الجيش المصرى في ذلك الوقت كان يحتوى على عدد من الضباط الانجليز . وقد جرى في عام ١٨٨٢ تنظيم إدارة جديدة يعرف رجالها بخبراء السواحل ، ولا بد لهذه الادارة ذات الوظيفة الهامة -- فيما يقول كرومر -- أن يشغلها الأوربيون كذلك ، فالتحق بها ٤١ أوربيا تبلغ نفقاتهم ٥٧٦٢ جنيهها .

ويحاول كرومر أن يبين ضرورة هذا التغيير وهذه الزيادات ، فيقول : « من المعلوم أن حوادث سنة ١٧٧٢ قد قضت من وجه الضرورة بتعيين عدد ما من الضباط الانجليز في الجيش المصرى . على أن وجودهم في خدمة هذا الجيش لم يكن ذريعة لانتقال السلطة المدنية لأيدى الأوربيين ( ١١ ) ، كما أن

---

(١) يوسف آصاف : تاريخ عام ١٨٨٧ ، طبع بمطبعة القاهرة الحرة ١٨٨٧ ، ص ٨٤



إنشاء فرقة من البوليس القليان والنمساويين لخدمة المدن الكبيرة لم يحدث مثل ذلك الانتقال، أما إدارة خفر السواحل ، فقد كان من وظائفها أن تمنع تهريب التبغ الذي يهربه الأوربيون على الغالب ، فكان لذلك من الضرورة أن يعين في هذه الإدارة عمال أوربيون . . .<sup>(٢)</sup> . والحق أن المسألة ليس مسألة عددية ، وإنما هي مسألة السلطة التي في أيدي العنصر الأوربي والتي تجعل من ممارسة المصري لعمله مجرد أداة في آلة كبيرة توجهها أيد أجنبية . .

ويقتبع كررمر النتائج التي حدثت في أقسام أخرى من الجهاز الإداري الإداري ، ففي قطاع وزارة العدل ، نجد زيادة ٨ أشخاص زادت بهم النفقات ٨٥٤ جنيهًا سنويًا ، وأما هيئة القضاة المختلطة ، فقد زادت منذ سنة ١٨٨٢ ٦١ رجلًا ، فزادت بهم النفقات ١٠٤٢٩ جنيهًا ، ولو لم تحصل هذه الزيادة لجاءت جملة النفقات في سنة ١٨٨٦ ( ماعدا مخصصات الجيش والبوليس وخبراء السواحل ) .

أما وزارة الأشغال ، فعلى الرغم من أن عدد الأوربيين كان ١٠١ سنة ١٨٨٢ فصار ٧٨ سنة ١٨٨٧ ، إلا أن مصروفات الوزارة زادت ٦٥٥٩ جنيه في السنة نتيجة استخدام مهندسين إنجليز أخذت رواتبهم من المليون جنيه المخصصة للرى حسب إتفاقية لندن سنة ١٨٨٥<sup>(٢)</sup> .

أما من حيث جنسيات الأوربيين الزائدين ، فتدل الإحصائيات ، على أن الزيادة كانت ١٠٦ من الإيطاليين ، و ١٥٥ من الانجليز و ٥٧ من النمساويين

---

(١) المرجع السابق ، ص ٨٥

(٢) المرجع السابق ، ص ٨٦

و ٣٠ من مختلف الجنسيات أما عدد الموظفين الفرنسيين فقد نقص ٩ أشخاص .  
هذا وقد كان متوسط رواتب الأوربيين ( ما عدا موظفي الجيش والبوليس )  
سنة ١٨٨٢ هو ٢٩٥ جنيه ، فإذا به يصل إلى ٣٠٠ جنيه في السنة سنة ١٨٨٧

ثم يتناول كرومر زاوية هامة لا يجد حرجا من التطرق إليها بما عرف عن  
الإستعماريين من صفاقة ، فهو يقول انه بصرف النظر عن مسألة جنسيات  
الموظفين الأوربيين المعيّنين في خدمة الحكومة المصرية ، يرى « أن الحلول  
العسكرية قد بعث بحكم الضرورة على أن تكون أعمال الإدارة المصرية سائرة  
تحت تأثير المشورات الإنكليزية أكثر منها بمؤثرات الإرشاد الفرنسي  
والإنكليزي أو الدولي من طريق الاشتراك<sup>(١)</sup> » . ويزعم كرومر « أن هذا  
الإنقلاب قد عاد على البلاد بخير عظيم » ، وهو في هذا يحاول أن يوم بأن  
المصريين يؤثرون أن تنفرد دولة واحدة في إجراء نفوذها على إشتراك دولتين  
أو أكثر . ولم لا ؟ ، أن القاعدة — كما يبدو — هي أن مصر لا بد وأن  
تخضع لمشورة وقيادة الأجانب ، وما دام الأمر كذلك ، فلا بد وأن يتوحد مصدر  
هذه القيادة بحيث لا تتمدى دولة واحدة واتكن هي دولة الإحتلال ١١

وإذا كان كرومر قد نفى أن تكون للأوربيين الكلمة الأولى والنفوذ  
الأكبر ، فهو يعود هنا للاعتراف الضمني بما قد نفاه « فزمام الجيش المصري  
ملقى في واقع الأمر في أيدي الضباط الإنجليز » و « النفوذ الإنكليزي سائد  
أيضاً على مصلحة الأشغال العمومية بالرغم من وجود ستة عشر موظفاً إنكليزياً  
في هذه المصلحة بين ثمانية وسبعين موظفاً . أما الباقون وعددهم ٦٢ ، فمعظمهم  
مؤلف من الفرنسيين والتليان ، ومع ذلك فالوظائف الأكثر أهمية من

---

(١) المرجع السابق ، ص ٨٨

سواها في هذه الإدارة يتولاها فريق من الإنكليز<sup>(١)</sup> « والقسم الأعظم من نظارة المالية يتولاها الموظفون الأوربيون » وضرورة وجوده بين أيديهم ناشئة عن أهمية مصالح الأوربيين المالية في القطر المصري<sup>(٢)</sup> .

وفي سنة ١٨٩٠ أوردت جريدة « البوسفور » الفرنسية في مصر إحصاء عن عدد كبار الموظفين الانكليز في مصر الذين « يشغلون بمرتباتهم كاهل الميزانية » كان كما يلي<sup>(٣)</sup> .

الوظيفة	عدد
مستشار مالي	١
مدير عام لحسابات المالية	١
ضابط ملحق بالجيش المصري	٦٥
وكيل وزارة الأشغال العمومية	١
مهندس	١٥
مدير عام للسجون	١
مدير عام للصحة	١
أطباء ملحقين بالصحة كفتشين	٥
مدير عام للأمن العام	١
وكلاء إدارة الأمن العام	٣

(١) المرجع السابق ، ص ٩٠

(٢) المرجع السابق ، ص ٩١

(٣) محمود نجيب أبو الليل : الاحتلال البريطاني والصنف الفرنسية ، القاهرة ١٩٥٣ ،

مدير المناظر

١

ضابط بوليس ، فيصير المجموع = ١١٣

١٨

أما كيف كان هؤلاء « يتقلون الميزانية » ، فهذا ما توضحه الأرقام الخاصة بالمرتبات ، ففي إحصائيات سنة ١٨٩٧ ، نجد أن الوظائف التي يبلغ مرتب الموظف فيها أقل من ١٣٠ جنيه ، تبلغ نسبة المصريين فيها ٨٩٪ ، أما الأوروبيون فتبلغ نسبتهم ١١ ٪ تقريباً . هذا بينما تبلغ نسبة المصريين في الوظائف التي يتراوح المرتب الشهري فيها بين ٣٠ جنيه و ٧٠ جنيه ٥٠ ٪ ، والأوروبيون ٥٠ ٪ كذلك ، أما الوظائف التي يزيد فيها المرتب على ٧٠ جنيه شهرياً ، فإن نسبة المصريين تبلغ ٣٠ ٪ ، بينما تبلغ نسبة الأوروبيين ٧٠ ٪ وذلك يتضح فيما يلي <sup>(١)</sup> . جدول رقم ( ٩ )

وقد ذكر اللورد كرومر نفسه مرة أن الوظائف الصغيرة والمرتبات — الطفيفة التي هي من نصيب الموظفين تؤدي حتماً إلى الإرتشاء ، وأن الرجل في مصر لا يستطيع أن يعيش بمرتب شهري قدرة ستة جنيهات أو سبعة <sup>(٢)</sup> ١١ وهناك وثائق خطية أخرى في هذا الصدد تكشف عن البون الشاسع بين ما كان يصرف للمصريين « بالسكاد » وما كان يمنح للأوروبيين « بوفرة » فقد جاء بإذن رفت نمرة ٢٤٥٤ أن ماهيه الخواجة أذوارد كلير من مستخدمي ديوان نظارة المعارف بوظيفة خوجه خط أفرنكي كانت ١٢٠٠ <sup>(٣)</sup> ، وجاء بإذن رفت نمرة ٩٣٤٧٩ أن راتب الشيخ محمد يوسف من مستخدمي نظارة المعارف

White : op. cit. P. 190

(٢) روزستين : تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده ، ص ٤٨٦ ،

(٣) وثائق خطية بدار الوثائق التاريخية عملة رقم ١ ، إذن رفت نمرة ٢٤٥٤ بتاريخ

١٨٨٧/١٢/٣١ .

( م ٧ — الاحتلال )



جدول رقم (٩)

الجنسية	المرقب الشهري			العدد السكلى
	أقل من ٣٠ جنيه	٣٠ - ٧٠ جنيه	أكثر من ٧٠ جنيه	
مصريون	١٠٢٤٢	٢١٣	٤٥	١٠٦٠٠
بريطانيون	٣١٦	٩٢	٤٧	٤٥٥
إيطاليون	٢٢٥٦	٢٣	٦	٢٨٥
فرنسيون	١٨٦	٥٨	١٩	٢٦٣
يونان	٨٢	٧	٣	٩٢
نمسيون	٦٨	•	٤	٧٧
ألمان	٢١	١١	•	٣٧
جنسيات أخرى	٣٥	٦	٢٠	٦١
جملة الأوربيين	٩٦٤	٢٠٢	١٠٤	١٢٧٠
العدد السكلى	١١٣٠٦	٤١٥	١٤٩	١١٨٧٠

بوظيفة خوجة قرآن وخط عربى كانت ٢٠٠ جنيه<sup>(١)</sup> وجاء بإذن دفتر نمرة ٢٤٥٣ ، أن راتب عبده أفندى حنفى من مستخدمى ديوان نظارة المعارف معيد انكليزى كانت ٦٠٠ جنيه<sup>(٢)</sup> ، بينما جاء بإذن دفتر رقم ٢٢٥٠ أن راتب الخواجة ماكندش من مستخدمى نظارة المعارف بوظيفة خوجة انكليزى ١٩٥٠ قرشاً<sup>(٣)</sup> .

(١) المرجع السابق ، محفظة رقم ٢ ، اذن رفت نمرة ٢٤٧٩  
(٢) المرجع السابق ، محفظة رقم ١ ، اذن رفت نمرة ٢٤٥٣  
(٣) المرجع السابق ، محفظة رقم ٢ ، اذن رفت نمرة ٢٢٥٠ بتاريخ ١٨٨٥/١٢/٢٤

وجاء بإذن نقل رقم ٢٤٦٢ بأن راتب الشيخ حسن الطويل من مستخدمى ديوان المعارف بوظيفة مفتش ثان للغة العربية كان ١٢٠٠ قرشاً<sup>(١)</sup> ، وجاء بإذن نقل رقم ١٧٧١ بأن راتب المسيو باربير من مستخدمى ديوان المعارف بوظيفة مفتش للعلوم الرياضية كانت ٥٠٠٠٠ قرش<sup>(٢)</sup> ، أى ما يزيد عن أربعة أضعاف ما يتقاضاه المفتش المصرى الذى يقوم بنفس مهمة التفتيش<sup>(٣)</sup> .

وكثير من كتاب الغرب لا ينكرون هذه الحقائق المذهلة ، فالمسيو « هنس ريزنر » محرر جريدة الكوريه ديجيت ينفى ما قد يتبادر إلى الإذهان نتيجة ما ذكره كرومر من أن الوظائف الكبرى والمرتبات الكبيرة كانت ضرورية نظراً لضخامة الأعمال التى كان الأوروبيون يضطلعون بها ، ونظراً لكفاءة هؤلاء الموظفين إذ يقول : « يمكن أن يقال بوجه الإجمال أن التعلم من الإنكليز يبقى ، ومن لم يكن متعلماً ولكنه يتصف باللباقة يذهب إلى المستعمرات ، ومن لا معرفة له ولا عقل يؤتى به إلى مصر ، بذلك أصبحت مصر ملجأ لكثير من الأشخاص الذين لا عقل لهم ولا علم عندهم ، ولكن الحظ قد أفاض عليهم حماية قوية . فكم من أبناء أشراف لا يتقنع بهم فى إنكلترا أو من غير أبناء الأشراف يحصلون هنا على وظائف لا تستدعى القيام بها شيئاً من العمل ولا من الفكر وينتقدون مرتبات فادحة ، بذلك تضطر الحكومة المصرية إلى أن تنفق فى خدمات وهمية مبالغ تسكنى لاغناء فلاحى قرية كاملة »<sup>(٤)</sup> .

(١) المرجع السابق ، محفظة رقم ١ ، اذن نقل رقم ٢٤٦٢ بتاريخ ١٦/٨/١٨٨٥

(٢) المرجع السابق ، محفظة رقم ٢ ، اذن ١٧٧١ بتاريخ ٣/١١/١٨٨٥

(٣) جرجس سلامة : أثر الاحتلال البريطانى فى التعليم القومى فى مصر ، الأنجلو المصرية

١٩٦٦ ، ص ٧٨

(٤) هنس ريزنر : مصر فى عهد الاحتلال الانكليزى ، ص ٦٦

وليس الأمر قاصراً على تثقيف كاهل الميزانية الحكومية بالماهيات ، بل أن معظم الموظفين الانجليز الذين يدخلون في خدمة الحكومة كانوا لا يكتفون إلا بضع سنين ثم يعودون إلى إنجلترا ، وبما أن رواتبهم كانت عالية ، فيرتب لهم عند سفرهم معاش عال أيضاً لا نسبة بينه وبين مدد خدماتهم غالباً ، زد على ذلك الإعانات والمكافآت التي تدفعها الحكومة كل وقت ، فانها كانت كذلك عالية ، مثال ذلك أنه لما ألغى تفتيش محسوم البوليس سنة ١٨٩٤ ، أعطت الحكومة ( سنل ) باشا أنعاماً أكثر من ٥٠٠٠٠ فرنك ليس له حق فيها ، فضلاً عن المرتب العظيم الذي منه أودعت مبالغ طائلة في إنجلترا ، وفضلاً عن كون خدماته التي أداها قليلة وراتبه عليها فاحشاً ، فإنه قد رشح بتلك الخدمات في مصر إلى مركز عال في إنجلترا وأنعم عليه الخديوى بنيشان ، كل ذلك في حين أن الجرائد المصرية والأجنبية تنشر تقارير تأخذ بالقلوب كل مأخذ عن حالة الفلاح التي يرثى لها ، وليس عند الحكومة بدلاً من النقود ما تخفف به مصائبه .

ويسوق لنا ( رزير ) مثلاً آخر وهو أن المهندس ريد Road كان يتقاضى في الهند مرتباً قدره ١٠٠٠٠ فرنك فيجئ به إلى مصر في سنة ١٨٨٥ ورتب له ماهية قدرها ٢٦٠٠٠ فرنك ومصاريف سفريه ٢٢٠٠ ، ومصاريف إنقبال ٢٦ فرنك يومياً وذهبية تحت تصرفه ، وشهرين إجازة كل سنة ، فلكيلاً يضيع حقه في المعاش في الهند ، كان يؤدي هنا وظيفته بصفة أنه في إجازة يقضيها في مصر<sup>(١)</sup> . وفي سنة ١٨٩٠ زيد راتبه حتى بلغ ٢٩٠٠٠ فرنك يدفع عنه ٣٩٠٠ فرنك للحكومة الهند لكي لا يفقد حقه في المعاش ، وقد أعطى مسكناً بسريراً وبساتين القناطر الخيرية .

ومن الغريب بعد هذا وبالرغم منه ، أن يسجل كرور أسفه لخطأ السياسة البريطانية ( كذا ) في أنها لم تأت بالعدد الكافي من الشبان الانجليز بعد تعليمهم لغة البلاد لتعيينهم مديرين وحكماداريين لا بوليس وهام جرا ، ١١ وهو يعتقد أن هذا لو كان قد تم « لسكنا بلغنا من النتائج الإدارية أحسن مما بلغنا الآن » ، وهو في هذا صادق بالنسبة لوجهة النظر الاستعمارية « ولسكنا » رفضنا هذه السياسة بعد التروى وقر الرأي على ان لا نجعل الإدارة انجليزية إلا بقدر ما تقتضيه الأحوال واختارنا التسامح فيما يظهر من القصور وقسلة الكفاءة إلا كغناء بالتقدم البطيء على اتباع السياسة التي تقتضى ابعاد المنصر الوطني عن خدمة الحكومة <sup>(١)</sup> .

وحتى يجد كرور لرأيه هذا سنداً منطقياً ، يزعم أن عددا من المصريين أنفسهم هم الذين ألحوا عليه في السنوات الأخيرة على ضرورة تعيين المزيد من الإنجليز لتوجيه الإدارة الحكومية « وقد طلب إلى مرارا وخصوصاً في السنين الأخيرة أن أزيد عدد الموظفين الأنكليز في مصر كثيراً ، والغريب أن أكثر الذين طلبوا من ذلك ليسوا من أبناء وطني ... بل أن أكثر الذين طلبوا منى زيادة عدد الموظفين الأنكليز هم من المصريين أنفسهم <sup>(٢)</sup> . وليس ذلك بغريب ، فالاستعمار في كل مكان وفي كل زمان .. يحيط نفسه بمجموعة من العملاء ذوي النفوس الضعيفة ممن يلمس فيهم الاستكانة والخفوع و « الذيلية » ، ومن ثم فن الطبعي أن يسعى هؤلاء إلى مزيد من كسب رضا السلطة ولو كان ذلك على حساب وطنهم بطلب المزيد من السيطرة الاستعمارية

---

(١) كرور : تقرير عن المالية والإدارة والحالة المالية في مصر والسودان عن سنة

١٩٠٣ ، ترجمة وطبع مطبعة المقطم . ص ٦٩

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٠



جدول رقم (١٠)

عدد الموظفين المصريين والأجانب في دوراين الحكومة من سنة ١٨٩٦ إلى سنة ١٩٠٦<sup>(١)</sup>

الزيادة	سنة ١٩٠٦				سنة ١٨٩٦				الدورائين
	مصريون	أوربيون	الجملة	مصريون	أوربيون	الجملة	مصريون	أوربيون	
٤٠	١٣	٥٣	٢٦١	٣٨	٢٩٩	٢٦١	٢٠	٢٤٦	الديوران المركزي
١—	٣—	٤—	٢٠	٧	٢٧	٢١	٢٠	٣١	السكرتارية
٢	٩	١١	١٢	١٣	٢٥	٢٠	٤	١٤	المراقبة
١٤		١٤	٨٣	٤	٨٧	٦٩	٤	٧٣	الاموال المقررة
١		١	٣٥	١	٣٦	٣٤	١	٣٥	المفتحة
١٦	١	١٧	٥٢	٢	٥٤	٣٦	١	٣٧	بيع الاراضي
١٨٧	٤—	١٨٣	٥٣٣	٤٦	٥٧٩	٣٤٦	٥	٣٩٦	الجمارك
١٧٠	٢	١١٢	١٨٦	٤٣	٢٢٩	٧٦	٤١	١١٧	حفر المستواحل
٢٤٨	٩	٢٥٧	٦٣٨	٩٣	٧٣١	٣٩٠	٨٤	٤٧٤	البرسعة

(١) كنودس : تقرير عن المالية والاخارة والحالة الاقتصادية في مصر والسودان، من سنة ١٩٠٦ إلى سنة ١٩٠٦ ترجمة ومطبعة القبط، ص ٦١

٢٧	٢٧	٦٤	٨٠	٨١	١٦١	٣٣	٤٤	٩٧	المواقي والفنارات
٢٩	١١	٥٠	٤٢	٢٨	٧٠	١٣	١٧	٣٠	المساحة
٢٦	٤٧	٧٣	٥٤٠	٩٩	٦٣٩	٥١٤	٥٢	٥٦٦	الأشغال العمومية
٥٧	٥	٦٢	١٥٦٤	٣٦	١٦٠٠	١٥٧	٣١	١٥٣٨	إطفائية <sup>(١)</sup>
١٦٣	٦٨	٢٣١	٧٩٤	١٦٠	٩٥٤	٦٣١	٩٢	٧٢٣	المخازن العمومية
٢١١٢	٣٠٣	٢٤١٥	٤٧٨٠	٤٢٤	٥٢٠٤	٢٦٦٨	١٢١	٢٧٨٩	المسكة الحديد
٣٣١	٥	٣٣٦	٦٠٢	٢٧	٦٢٩	٢٧١	١٢٢	٢٩٣	الطائرات
٢٢١	٥٩	٢٨٠	١٨٠٥	١٥٠	١٩٥٥	١٥٨٤	٩١	١٦٧٥	الدخالية
٢٥٨٣	٥٦٢	٤١٤٥	١٢٠٢٧	١٢٥٢	١٣٢٧٩	٨٤٤٨	٦٩٠	٩١٣٤	الجملة

(١) مداقضاة الخاكم للخطوط والمستخدمين فيها

(٢) عدا صف الصياد والآثار في البوليس

وقد استمرت السياسة الانجليزية في الإكثار من الموظفين الأوربيين ،  
وفيما يلي احصاء بمقدار الزيادة التي حدثت في مختلف المصالح الحكومية لمدة  
عشرة سنوات في الفترة ما بين سنة ١٨٩٦ وسنة ١٩٠٦ . ( جدول رقم ١٠ )  
أما بالنسبة لرؤس مثل هؤلاء ، فيذكر ( روزستين<sup>(١)</sup> ) بعض الأمثلة ..  
ففي مصلحة السكك الحديدية نجد بها سنة ١٩٠٦ ، ٣٦ مراقبا يتقاضى الواحد  
سنوياً ٦٠٠ جنيه فأكثر ، من هؤلاء ٣٢ أوربياً و ٤ مصريين ليس غير ،  
وفيها ٩٣ مفتشاً يتراوح مرتب الواحد منهم في الشهر ما بين ٢٦ جنيه ، ٤٨ جنيه  
منهم ٨٤ أوربياً و ١٩ مصرياً ، وفيها ٢٧٦ مساعد مفتش يتراوح مرتب الواحد  
منهم في الشهر ١٦ ، ٢٥ ج ، منهم ١٤٧ أوربياً و ١٢٩ مصري ، وفيها ٥٤٢٨  
عامل يتقاضى كل منهم في الشهر أقل من ١٦ جنيه ، ومنهم ٥١٣٠ مصري  
وليس أكثر من ١٩٨ أجنبي ، ومن هذا أصبح المصري شاعراً أن كل فرص  
للترقي إلى الوظائف الكبيرة لا يمكن أن تتناول إليها آماله ، دامت حكراً  
للأجانب<sup>(٢)</sup> .

ورغم التهاافت الواضح في الدعاوى التي يستند إليها في ضرورة تولي  
الأجانب الأوربيين للوظائف الكبرى لم يميزون به من كفاءة يفقدها  
المصريون ، فإن هذه الدعاوى مردود عليها بأن المسؤولية تقع على سلطات  
الاحتلال التي تجعل من التعليم أداة غير فعالة لإعداد الكوادر ذات الكفاءة  
العالية<sup>(٣)</sup> ولعل ذلك أيضاً ينفي دعوى أخرى وهي الزعم بأن تولي الأجانب

---

(١) روزستين : تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده ، ص ٤٨٥

(٢) Young, P. G : Egypt, Ernest Benn, London, 1930, P. 219

(٣) Chirol, Valentine : The Egyptian Problem, Macmillan, (٣)

London, 1921, P. 212

لوظائف القيادية إنما هو لتدريب المصريين على الحكم الذاتي<sup>(١)</sup> وتأبى الظروف إلا أن تبين كذب هذا التقرير فيما كتبه (ملنر) في تقرير عن العوامل والأسباب التي أدت إلى قيام ثورة ١٩١٩، إذ يقول «... فلطول زمان الاحتلال، زاد عدد الموظفين البريطانيين زيادة مطردة، وأغفل المبدأ القاضى بأن يكون غرض الإدارة تدريب المصريين واعدادهم لتدريب شئونهم بأنفسهم<sup>(٢)</sup>».

ويزعم (ترافرز سيمون) أن الزيادة في عدد الموظفين الأجانب ترجع إلى عاملين كان لا بد من توافرها في الإدارة وهما: الكفاية والإقتصاد، فهو يلاحظ أن المهندس الانجليزى - مثلاً - كان يقدر المسئولية المنوطة به بكفاية وإقتصاد، بينما المصريون يكرهون المسئولية ويتهربون من الأعمال التي تتطلب منهم ذلك، وكلما كان (العمل روتينياً) كان أسعد بعمله، كما أن المصرى - فيما يزعم - يفتقر الإبداع ويخاف من الوقوع في الخطأ<sup>(٣)</sup> والذي نسيه الكاتب هو أن تلك نتيجة طبيعية لجهاز إدارى يتولى السلطة فيه أناس أجانب، فما لم يشعر الموظف بأنه هو صاحب العمل أو يشارك في ملكيته، وأن المائد سيعود عليه، فإنه لن يرحب بأى مسئولية تجاهه. هذا إلى أن المعاملة القاسية التي كان يعامل بها الموظف المصرى أدت به إلى الخوف من الوقوع في الخطأ.

أما تقرير «ملنر» فقد أورد لنا أحدث إحصاء بالنسبة لفترتنا من مركز الموظفين الأجانب في الجهاز الإدارى، ومبه يتضح أننا إذا ضربنا الصنف عن

Symmons, M. Travers : Britain and Egypt, Cecil Palmer, London, 1925, P P. 22 - 23 (١)

(٢) جمهورية مصر : القضية المصرية ( ١٨٨٢ — ١٩٥٤ ) ، المطبعة الأميرية ( القاهرة

١٩٥٥ : ١٢ ص

Symmons : op. Cit , P- 22

(٣)



عن مناصب الوزراء السبعة وموظفي الديوان السلطاني ومجلس الوزراء والجمعية التشريعية ووزارة الأوقاف — وهذه كلها بيد المصريين وخدم ما عدا واحدة أو اثنين منها — فالمصريون يتقلدون ٧٦٪ من الوظائف ، ويقبضون ٧١٪ للرواتب ، أما البريطانيون فيتقلدون ٦٪ ويقبضون ١٩٪ من الرواتب . وغير المصريين وغير البريطانيين يتقلدون ٨٪ من الوظائف ويقبضون ١٠٪ من الرواتب . وفي بعض الرسوم الاحصائية التي رسمت لبيان توزيع هذه الوظائف والرواتب على الوزارات المختلفة ، قسمت للوظائف إلى ست درجات : الأولى منها تختلف رواتبها من أدنى راتب إلى ٧٩٩ ج سنوياً وتسمى الوظائف الصغيرة ، والثلاث الأخرى تشمل للوظائف الكبيرة ورواتبها من ٨٠٠ إلى ٢٩٩٩ ج في السنة<sup>(١)</sup> . فالوظائف الصغيرة يشغل المصريون ثلثي ما كان راتبه منها يختلف من ٢٤٠ ج إلى ٤٩٩ ج سنوياً ، وينحط نصيبهم عن الثلث قليلاً في الوظائف التي تختلف رواتبها من ٥٠٠ إلى ٧٩٩ ج .

أما الوظائف الكبيرة ، فالتفاوت يزداد فيها وضوحاً ، إذ نجد أن نصيب المصريين فيها لا يبلغ الربع ، نعم أن نصيب المصريين يرتفع حتى يزيد عن ثلث الوظائف التي راتبها من ١٢٠٠ إلى ١٤٩٩ ج ، ولكن ذلك راجع إلى وزارتي الحقانية والداخلية حيث يعين المديرون المصريون والقضاة المصريون ، أما وزارات المالية والمعارف والأشغال العمومية والمواصلات ، فوظائفها الكبيرة ؛ يتقلد المصريون منها ٣١ مقابل ١٦٨ يتقلدها البريطانيون و ٣٢ غيرهم ، ورواتب كل منهم أكثر من ٨٠٠ ج .

(١) القضية المصرية : هامش من ٧٥

أما الجداول التي يقارن فيها توزيع الوظائف ذات المعاش والوظائف ذات العقود في سنوات ١٩٠٥ ، ١٩١٠ ، ١٩١٤ ، ١٩٢٠ ، فأرقامها تقريبية فقط لأن تقيدها في السجلات كان غير كامل ، ولكنها كافية لإدراك التقلب بين المستخدمين بوجه الأجمال ، فقد زاد عدد المعصر المصريين في مجموع الوظائف من ٤٥ر٤ ٪ سنة ١٩٠٧ إلى ٥٠ر٤ ٪ سنة ١٩٢٠ ، ولكن عدده في الوظائف الكبيرة نقص من ٢٧ر٨ سنة ١٩٠٥ إلى ٢٣ر٢ ٪ سنة ١٩٢٠ ، وزاد نصيب البريطانيين في تلك الوظائف عنها من ٤٢ر٢ ٪ إلى ٥٩ر٣ ٪ من المجموع كله<sup>(١)</sup> .

وكان ضروريا إزاء هذا التقليل الاستعماري داخل الأجهزة الإدارية أن يعبر المصريون عن سخطهم وعدم رضائهم ، من ذلك ما نقله مراسل جريدة « التيمس » الانجليزية في عدد ١٤/٢/١٨٨٢ من حديث لعبد الله النديم حول هذا الموضوع<sup>(٢)</sup> ، فيقول : « تخيل نفسك عائدا إلى وطنك بعد غيبة سبع سنوات . وحين تصل إلى الاسكندرية سوف تجد قائد الميناء بحارا انجليزيا فإذا وصلت إلى القاهرة بالسكة الحديد ، سوف تجد هذا المرفق بدار بواسطة موظفين انجليز وهنود وفرنسيين . فإذا شئت أن ترسل تافرافا إلى أهلك تنبئهم بوصولك ، فستجد المشرف على التفرافات ، موظفا انجليزيا أيضا . وإذا شئت أن ترسل لأصدقائك خطابات تخبرهم بقدمك ، فستجد مصلحة البريد مرسومة بموظف سابق في البريد الانجليزي . أما إذا رغبت في أن تذهب إلى الصعيد ، فعليك أن تركب البواخر التي احتكرتها شركة انجليزية . فإذا

---

(١) المرجع السابق ، ص ٧٥ وأنظر أيضا

Lloyd : Egypt Since Cromer, Macmillan, London 1933, P. 282

(٣) ذكرت ( رولات ) Rowlatt, P 66 أن هذا الحديث دار بين مراسل التيمس ورد أحد الأصدقاء . ، أما الدكتور الحديدي فيذكر أن مراسل التيمس نقله عن مقال لعبد الله النديم في « الطائف » بعنوان « الغريب في وطنه » وأن كان الأصل العربي للمقال قد فقد ، أنظر : علي ، الحديدي : عبد الله النديم : ص ١٨٦ — ١٨٧

ما ذهبت إلى الريف ، فسوف تجد كثيراً من الأهل أو الأصدقاء ضاغت أموالهم وأرضهم ، وذهبت إلى أيدي المراهبين الانجليز والإيطاليين واليونانيين ، فإذا سألت لماذا بقي المواطنون على جهلمهم ، أجابك واقع الحال أن الدين العام قد أتى على ميزانية الدولة فلم يبقى شيء منها لبناء المدارس أو لشق الطرق . وأستطيع أن أستمر في ضرب الأمثلة التي لا تحصى ، ولكنني أعطيتك من الأسباب ما يكفيك أيها المصري لتعرف أنك أجنبي في بلادك فإذا كنت حقاً تحب وطنك ، فيجب أن تؤيد الحركة الوطنية التي قامت لتحصل لك على حقوقك كإنسان ومن ثم تحس أن وطنك ملك لك أنت .

ونقلت الأهرام<sup>(١)</sup> عن مراسل جريدة « الديبا » في الأستانة قوله أن إنجلترا قد أدعت أنها إنما احتلت مصر « ضماناً للسلام الداخلي والخارجي وتسليم الإدارة إلى رجال وطنيين تسعد حالة القطر بهم ، ولكنها لم تفعل ذلك » ، بل وأتت بما زاد الطين بلة « وبيان ذلك أنها عينت في أقلام الداخلية بالعاصمة وسائر جهات القطر رجالاً أجانب يجهلون لغة الأهالي وعوائدهم واحتياجاتهم ، بمرتبات باهظة المقادير ليجروا على الإدارة مطلق المراقبة ، حتى أمسى هؤلاء ( الموظفون المصريون ) فاقدين استقلالهم ... وبحجة الاقتصاد زفقت كثيراً من صفار الموظفين ذوي العائلات الفقيرة واستبدلتهم بأجانب يتمتعون عليهم القيام بالخدمة الواجبة ... » .

وحاول « أمين ناصف » صاحب جريدة « الصادق » اتباع طريقة « النديم » وتبدأ تحت باب « نوادر ونكات » سلسلة من الروايات الفكاهية ذات عناوين

(١) الأهرام في ١١/٢/١٨٨٦ ، العدد رقم ٢٤٤١

شعبية جذابة كرواية « هف طلع النهار » مقدما لها بأنها فصول في المواضيع  
الغرامية والوعظية والمباحث اللفظية التي تشتاق الأرواح إلى السروح في  
رياضها<sup>(١)</sup>، وكتبت فصولا منها على شكل زجل لعل أم ما فيه ما كان منه  
بمدوان « أضغاث أحلام » حيث يتحدث فيه عن كثرة الأجانب في مصر  
وسيطرتهم على الشؤون الاقتصادية والإدارية فقال<sup>(٢)</sup> .

ولسه يمكن ياما يجرى      ونشوف غرائب وعجائب  
المسيودي اليوم له شهرا      وأحنا ما فيش لنا فيها نايب  
له المساهيه جفيه أصفر      من القروش لا ياخذ باره  
يمشى مفرفش ومقنجر      ويبقى سيد أهل الحارة

• • •

فرغت نقودنا وزارد البون      من يوم طاولنا كلام الغير  
يا دار أنت جراك أيه      من بعد ما كنتي جنة  
أكم رزية بتجراك      ودار ياست الأقطار  
يكنش انت فرغ حيلك      لما العبيد حكمت أحرار

وإذا كان كرومر وغيره من المستعمرين قد زعموا ضرورة الموظفين  
الأجانب على وجه العموم والإنجليز منهم على وجه الخصوص في مختلف

(١) المصادق ، في ٧/٩/١٨٨٦

(٢) المصادق في ٢٢/٥/١٨٨٦ .



الإدارات المصرية لـ « حسن توجيهها وإدارتها » ، فإن واقع الحال كان يكذب ذلك ، فهذا « مصري » يكتب لسياسي إنجليزي كبير عن مجال واحد من مجالات متعددة في الإدارة المصرية يديرها إنجليز ، وهذا المجال هو « نظارة الحقانية » ، فهو يقول : « لا مبالغة إذا قلت لك أنك لا تجد بين جميع مصالح الإدارة الانكليزية المصرية أضعف من نظارة الحقانية وأكثر نقصا منها » ، وهو في سبيل البحث عن العوامل التي تكمن وراء ذلك يبرز عاملا هاما ، وهو أن كثيرا ممن يمينون ، لا يمينون بكفاءتهم وإنما لأسباب شخصية محضة « يظن لدى التحقيق أن أكثر الذين يختارونهم لمناصب سامية قضائية يقومون بواجبات ذات مسئولية كبرى ، وهم من جهة ليسوا ذوي شهرة معروفة من شأنها أن تحمل رفاقهم الوطنيين على رعايتهم وتقدير سلطتهم حق قدرها . ومن جهة أخرى ليسوا من ذوي الاختيار إلى حد أن يوجد في الداس الثقة بأرائهم مهما كانت معرضة لخطأ بطبيعتها الإنسانية » . أما كيف اكتسبوا بعض المعلومات القانونية ، فلم يكن ذلك نتيجة دراسة ، وإنما « لورجنا إلى تاريخهم نجد أن بعضهم لا جميعهم إنما تناولوا الطعام مرارا معينة في دائرة مكتب محام انكليزي ، والذي تمسكنا من الوقوف عليه بعد التحقيق والبحث أن عددا قليلا جدا منهم تولوا النظر فعلا في قضية لدى إحدى المحاكم الأوربية ، وما جاوزت أعمالهم فيها حد الأشراف » ، ويتساءل بعد ذلك : « فهل من الحكمة أن توضع حياة الأمة المصرية وحريتها وأملاتها تحت عناية هؤلاء » <sup>(١)</sup> .

ويشير لنا الدكتور محمد حسين هيكل إلى مجال آخر لا يقل عن مجال

(١) رسائل مصري لسياسي انكليزي كبير في سنة ١٩٩٥ ، طبعت على نفقة حزب الإصلاح الدستوري ، القاهرة ١٩٠٨ ، ص ٢٨

(الحقانية) خطورة وأهمية، فقد كان هناك معلم يدرس لميكل وهو طالب بالمدرسة  
الهندية الثانوية علم الجغرافيا، وانتهت السنة، وذهب مثلما يذهب أبناء  
الريف إلى القرية لقضاء العطلة الدراسية فيها. وأنه اجالس ذات صباح  
بالسلامات بمضيئة جده وقد علت شمس النهار، إذ رأى أجنبياً ممطياً جواداً  
وعلى رأسه قبعة شمس كبيرة. ووقف الرجل قبالة وسأله بلغة عربية كلها  
المعجزة: «فين العمدة؟» ولشد ما كان عجب ميكل، إذ حدق في معالم وجهه،  
فإذا به المستر (سويقت) «فقام له إجلالا كما كان يفعل هو وزملاؤه ساعة  
وصوله إليهم للدرس بالمدرسة». وذهب إليه وسلم عليه ودعاه لتناول القهوة  
على عادتهم الريفية وعزمه وعلم منه أنه مفتشاً للزراعة لأنه لم يسافر في الأجازة  
إلى المحلرا، وأنه جاء يتعرف حالة الزراعة في القرية، ولسكنه وقد عرفه وعرف  
منه أن حال الزراعة طيبة، اكتفى بذلك واعتذر عن القهوة ولم يلح في مقابلة العمدة<sup>(١)</sup>.

وبأسلوب طريف فكاهي، وإن كان يترك في نهاية الأمر حسرة وحزنا  
كتب فكري أباطة<sup>(٢)</sup> في جريدة الأهرام مبيناً كيف يوظف الانجليز في  
مصر، ويختار مثلاً لذلك، «وظيفة «مخزنحى» بمصلحة الصحة يقول  
الكتاب: «في مصلحة الصحة وظيفته (وقفها) الحكومة المصرية طول الحياة  
على الانجليز، فهي لا تغلب من أيديهم مهما طال الزمن ومرت الأيام! »  
هذه الوظيفة، «مخزنحى» بمصلحة الصحة — ليست في ذاتها من الأهمية بمكان  
وإنما اعتبرت كذلك لأن الذين يقولون شئونها انكليز ولهذا السبب وحده  
جعل مرتبها ثلاثين جنيهاً مصرياً في الشهر يصل بمون الله وتوفيته وبعد ضم  
الملاوة والإعانة إلى ما يقرب من الستين أأخت الوظيفة في العهد الأخير،

(١) محمد حسين ميكل: مذكرات في السياسة المصرية، ج ١، النهضة المصرية، ١٩٥١

(٢) فكري أباطة: موظف بالأكراه، الأهرام في ١٩٣٠/٣/٥

قلم يفكر مدير الخازن الانكليزي في اسنادها إلى مصرى ، وإنما حمل ( القرعة ) بين جهود الجيش البريطانى فأصاب ( نفرا ) منهم فى فرقة الطيران ، ولم يلبث أن صعد هذا الطيار فى أقل من لمح البصر من الفرقة إلى ( المخزن ) ، فأصبح يتنعم بالمرتب الضخم بعد أن كان من كل الوجوه — معلقا فى الفضاء ! .

ويبلغ الصلف والغرور الانجائيزى مداه ، فلا يتبع مدير الخازن الإجراءات القانونية ، وذلك بتقديم طلبه إلى ( لجنة توظيف غير المصريين ) إلا بعد شهرين من تاريخ التعاقب . فلما رأت اللجنة أن الفرق شاسع بين ( محزنجى ) و ( طيار ) ، رفضت التصديق على توظيفه ، وأخطرت الحكومة بوجوب ترك الخدمة من شهرين تاريخ الإعلان .

ولا تنته القضية عند هذا الحد ، ذلك أن جناب الموظف رفض أن يتصاع لأمر الحكومة ، وظل يؤدي عمله بعد الميعاد بكل ستكون فكان أول « موظف بالإكراه »<sup>(١)</sup> . ويعلق فكرى أباطة على ذلك فيقول « أخذ قلم القضايا فى بحث هذا « الإحتلال القهرى » وفى كيفية « إزالة » هذا الموظف « المستميت » فأفتى بأخذه باللين عليه يهتدى ولكن جنابه أبى أن يخطو خطوة أخرى إلى الأمام ، فعرض بطريقة ودية — أن تمنحه الحكومة خمسمائة جنيه مقابل إنسحابه وإلا فهو باق فى وظيفته إلى الأبد رغم كل تنبيه ورغم كل إنذار « أما إذا فعلت الحكومة إزاء هذا التصرف الشاذ المعجيب ؟ لا شيء » II

(١) المرجع السابق .

وهكذا . . تطورت الرأسمالية العالمية إلى أن وصلت إلى « الامبريالية » ،  
واستشرى داؤها في جسد المجتمع المصري وتمكنت من السيطرة على الشرايين  
الأساسية فيه ، وبذلك تبرز لنا صورة جانب هام للبناء الإقتصادي في مصر  
في عهد الاحتلال ، وفي الصفحات القادمة سنحاول أن بالكشف عن  
الجانب المحلي - للرأسمالية وذلك بدراسة الرأسمالية المصرية نشأتها وبدء انقماشها



## الفصل الثاني

### بدء انتعاش الرأسمالية المصرية

#### الصيغة الزراعية لنشأة الرأسمالية المصرية :

إذا كان المجتمع المصري ، كما تبين لنا في الصفحات السابقة قد تعرض لأكبر ولأضخم عملية استنزاف لقواه الاقتصادية بفعل ما كانت تمارسه الرأسمالية الأجنبية عليه من سيطرة ، فإن المجال لم يكن منفرداً أمام هذه الرأسمالية ، فقد كان هناك نفر من المصريين والمتحضرين استطاع أن يلقف من فترات موائل الرأسمالية الأجنبية ما يساعده على النمو والتضخم ، خاصة وأن الرأسمالية الأجنبية اضطرت بفعل الضربات المتلاحقة التي تلقاها الاحتلال العسكري من الحركة الوطنية التي بلغت ذروتها في سنة ١٩١٩ ، أن تخفف من قبضتها بعض الشيء على مقدرات المجتمع الاقتصادية مادام الوجود العسكري قد بدأ يهتز ويضعف .

وعلى الرغم من أن براعم الرأسمالية المصرية قد بدأت تفتح في نفس العهد الذي بدأت فيه الرأسمالية الأجنبية في الظهور على مسرح المجتمع المصري ، إلا أنها لم تكن تساويها قوة وشراسة ونوعاً ، فقد كان القرن التاسع عشر بداية لها ، بينما جاءت الرأسمالية الأجنبية إلى مصر في ذلك الوقت وقد اشتد ساعدها وبلغت من القوة والشراسة مبلغاً مكنها من أن تفرض سيطرتها على الجزء الأعظم من العالم . وقد فرض هذا نوعية خاصة على الرأسمالية المصرية ؛ فإدام

الطرف الأقوى يسيطر بصفة أساسية على كل مظاهر النشاط التجارى والصناعى وإلى حد بسيط ، النشاط الزراعى ، فقد اتجهت الرأسمالية المصرية إلى المجال الزراعى لأنه لا يشكل حلبة سباق حقيقية مع الرأسمالية الأجنبية ، وأصبحت — خلافاً لنشأة الرأسمالية الأوروبية فى مجال التجارة والصناعة — ذات صبغة زراعية<sup>(١)</sup> .

وإذا كان هذا صحيحاً إلى حد كبير ، فإنه يمكن إضافة عوامل أخرى ساعدت على صبغ نشأة الرأسمالية المصرية بالصبغة الزراعية ، هذه العوامل هى محصلة الظروف التى أحاطت بتجربة التصنيع فى مصر فى الفترة التى كان فيها محمد على يتولى حكم البلاد ، ثم انتهت نهاية مؤسفة ، ويمكن الإشارة إلى عدد من هذه الظروف فيما يلى :

١ — الاحتكار : فقد كان من الضرورى لتصنيع مصر أن تتحمل حكومة محمد على مسئولية إنشاء المصانع وتدريب العمال والبحث عن المواد الأولية والوقود ، نظراً لما كانت عليه الصناعات القائمة فى بداية عهدها من بدائية ، وعدم توافر رؤوس الأموال الأهلية اللازمة ، بالإضافة إلى عدم رغبتها فى السماح لرأس المال الأجنبى أن يقوم بذلك . بيد أن نظام الاحتكار عاد بأضرار كثيرة على الصناعات الصغيرة ، من ذلك على سبيل المثال ، تعرض الصناع لظلم الخبيرين السريين الذين استخدمتهم الحكومة للتجسس عليهم كى تتأكد من أنهم يعملون لحسابها فقط ، كذلك حرمان الصناع من التعريف بمنتجاتهم وعدم حصولهم على حقهم فى الأرباح ، ثم تلاعب بعض رجال الإدارة بالموازن

---

(١) محمد أنيس . دراسة فى المجتمع المصرى من الاقطام الى الاشتراكية ، مجلة السكاتب

والمقاييس والمكاييل ، وأيضاً التسوية في دفع استحقاقاتهم في المواعيد المقررة<sup>(١)</sup> .

٢ - اضطراب الإدارة في المصانع وضعفها : ففي بعض الأحيان ، ظلت مصانع دون أن يعين لها مدير ، وفي أحيان أخرى تولى عدد من الضباط المتقاعدين إدارة أعمال صناعية وتجارية ليست لهم بها سابق خبرة . وكان محمد علي يعطي مديري المصانع سلطات محدودة ، ويحتفظ لنفسه بحق التوجيه واتخاذ القرارات ، وكانت جهود المدير تنحصر في العمل على تخفيض نفقات المصنع لئلا يتعجب غضب محمد علي حتى ولو أدى ذلك إلى إهمال صيانة الآلات ودفع أجور أقل للعمال من حد الكفاف . ولما زاد عدد المصانع ، زاد الاضطراب ، إذ كانت بعض المصانع لا تحصل على العمال اللازمين لها والمواد الأولية المحتاجة إليها في مواعيد منتظمة بحيث تستطيع مواصلة الإنتاج دون توقف . وقد تسبب تعدد جهات الاختصاص في هذا الاضطراب أيضاً ، فكان ناظر مصنع الجوخ - مثلاً - يتصل بناظر الجهادية ، وهذا يتصل بديوان التجارة فيكلف الديوان وكلاء الحكومة في أوربا يجلب السلع المطلوبة أو يسعى لتدبيرها محلياً ، ومن ثم كانت المصانع تبقى وقتاً طويلاً عاطلة مما كان يضطرها في بعض الأحيان أن تحمل خامات محلية محل الواردات<sup>(٢)</sup> .

٣ - ارتفاع النفقات : فقد أدى قيام الحكومة وحدها بكل ما يتصل بالتصنيع واضطراب إدارة المصانع وضعفها ، وغير ذلك من عوامل إلى ارتفاع نفقات الإنتاج الصناعي ، فقد قدر ما أنفقته الحكومة في إقامة المصانع وشراء

---

(١) أحمد الحنة : تاريخ مصر الاقتصادي ؟ ص ١٥٦ - ١٥٧

(٢) المرجع السابق ، ص ١٧٦

ما لزمها من الآلات والمواد الأولية حتى سنة ١٨٣٨ بما لا يقل عن اثني عشر مليوناً من الجنيهات الإنجليزية ، بينما كان دخل الحكومة ١٣٥٠٤ر١٥٠٤ جنيه مصري في سنة ١٨١٨ ، و ٧٠٠ر١٩٩١ جنيه في سنة ١٨٢١ و ٧٢٥ر٢٥٢ جنيه في سنة ١٨٣٣ و ٢٠٠ر٦٤٣ جنيه في سنة ١٨٣٦<sup>(١)</sup> .

٤ — نقص التعليم : فقد لاحظ المراقبون أنه رغم جميع ما بذل من جهود وأنفق من أموال ، فإن مصر في تلك الفترة كانت لا تزال تعاني من نقص ظاهر في المعلمين من العمال ، ومن هنا جاء قول « بورنج » . « فلست أعتقد أنه من المستطاع العثور في القاهرة على فرد يجيد إصلاح ساعة »<sup>(٢)</sup> ، وأن كان هذا لم يمنعه من أن يعترف بوجود صناعات خاصة كان أصحابها يمارسونها في كثير من الفجاح والتوفيق مع أنها تحتاج إلى غير قليل من الذوق والمهارة « فتم عدد كبير من الصائغين يقومون بعملهم على نحو يدعو إلى أقصى حدود الفخر والإعجاب ، وصناعة الخراطة يجيدها أصحابها ، كما أن بعض أنواع النقش تلقى من العناية ما يكفل لها أكبر قسط من النجاح »<sup>(٣)</sup> . وإذا كان الأمر كذلك فما وجه العيب ؟ وجه العيب أن هذه الصناعات كانت موجودة منذ أزمنة سحيقة ، وقائمة على استخدام الأيدي في صنع المواد الخام ، دون الاستعانة بما حدث من تقدم آلي عظيم يقوم بالدرجة الأولى على الفن والعلم .

• — فرمان ١٣/٢/١٨٤١ : ولعل هذا العامل كان من أقوى العوامل التي أصابت التجربة الصناعية في مصر في فؤادها ، إذ نص على عدم زيادة عدد

---

(١) المرجع السابق ؛ ص ١٧٤

(٢) محمد فؤاد شكرى وآخرون : بناء دولة مصر محمد علي ، تقرير بورنج ، دار

الفكر العربي ، ١٩٤٩ ، ص ٤٣٠

(٣) المرجع السابق .



الجيش المصري في وقت السلم عن ١٨٠٠٠ جندي وعلى عدم انشاء سفن حربية الا باذن السلطان ، وعلى منح محمد علي حكم مصر فقط بالتوارث، أما السودان ، فقد منح محمد علي حكمه بدون توارث بفرمان آخر .

ونتيجة لذلك زاد الإنتاج الصناعي في البلاد عن حالة الاستهلاك خاصة وأن القوات المسلحة كانت السوق الرئيسى له ، وكذلك خروج سوريا وبلاد العرب وجزيرة كريت من حكم محمد علي . كذلك فقد نص هذا الفرمان على أن تنفذ مصر المعاهدات التي أبرمتها تركيا أو ستبرمها ، وكانت تركيا قد أبرمت مع إنجلترا في أغسطس سنة ١٨٣٨ معاهدة تجارية نصت على السماح لرجال بريطانيا بالإبحار في المنتجات الزراعية والصناعية في جميع أنحاء الدولة العثمانية بما في ذلك مصر دون قيد أو شرط ، كما نصت على أبطال احتكار الحاصلات الزراعية وغيرها من الأصناف أيما كانت وإلغاء الرخص التي كانت تعطىها الحكومة المحلية بشرائها ونقلها من مكان لآخر بعد شرائها . وكذلك حددت المعاهدة الرسوم الجركية على الواردات بواقع ٣ ٪ بالإضافة إلى ضريبة ٢ ٪ على تجارة التجزئة ، وألغت الضرائب الإضافية على الواردات ، كما حددت الرسوم الجركية على الصادرات بواقع ١٢ ٪<sup>(١)</sup> .

وقد ترتب على هذا ، نقصاً واضحاً في إيرادات الحكومة المصرية من التجارة مما حتم عليها أن تقلل من نفقاتها العامة ، وكانت الصناعة في مقدمة المبالغ التي تأثرت بذلك ، فنقصت الاعتمادات الخاصة بها ، ولم تستطع الحكومة أن تحظى بما كانت تحظى به من أولوية في الحصول على المواد الخام لقيام التجارة

---

(١) أحمد الحتة : تاريخ مصر الاقتصادي ؟ ص ١٨٠

على مبدأ الحرية مما زاد من أثمانها وبالتالي أثمان ما ينتج صناعياً منها ، هذا في الوقت الذي كانت فيه الصناعات الأجنبية تحظى بالعديد من مقومات النمو والانتشار، مما جعلها تفتصر في معركة المنافسة مع الصناعات الناشئة المصرية التي سرعان ما بدأت مظاهر الضعف والانحلال والتدهور تعرف طريقها إليها مما قضى على الكثير منها ، وبذلك تجبعت الرأسمالية العالمية في وأد الصناعة المصرية وجعل مصر مورداً للقطن الخام وسوقاً للمنتجات الصناعية الأجنبية ، وأجبرت الرأسمالية المصرية الوليدة على أن تبحث لها عن مجال آخر ، وكان هذا المجال هو الزراعة ، ومن ثم فإن الجهود الأولى التي شهدتها تطور للملكية الفردية في مصر ، إنما يمثل « أم علامات التطور الرأسمالي »<sup>(١)</sup> ، ويصبح البحث عن نشأة الرأسمالية المصرية بحثاً عن نشأة الملكية الفردية في القرن التاسع عشر .

### التحول الرأسمالي في الملكية الزراعية

#### أرهاصات التحول :

كانت صورة المجتمع المصري قبل هذا القرن هي صورة المجتمع الإقطاعي الذي كان يختلف اختلافاً جوهرياً عن صورته في أوروبا. وقد كان إبراهيم عامر<sup>(٢)</sup> على حق في ملاحظته الخطأ الكبير الذي غفله سيد مرعي<sup>(٣)</sup> عندما تصور أن أن شكل الملكية في مصر قبل محمد علي ، كان مماثلاً لشكل الملكية في معظم دول آسيا وأوروبا. كذلك أكد عبد الرحمن الرافعي هذا الخطأ عندما قال أن نظام العلاقات الاقتصادية الاجتماعية يشبه نظام الإقطاع الذي رزحت

---

(١) مجلة الكاتب ، العدد ٥٢ ، ص ١٢٠

(٢) إبراهيم عامر الأرض والفلاح ، ص ٦٠

(٣) سيد مرعي : الإصلاح الزراعي في مصر ، ١٩٥٧ القاهرة ، ص ١١

أوروبا تحت نيره خلال القرون المتوالية<sup>(١)</sup>. ولعل مظهر هذا الاختلاف يكمن في انعدام الملكية الفردية في مصر والشرق بصفة عامة ، أما سبب ذلك فيرجعه ابراهيم عامر إلى ماساد مصر من نظام صناعي في الري بعكس ما قام في أوروبا من نظام طبيعي. ومعروف أن النظام الصناعي في الري يتطلب سلطة مركزية على مياه الري لتوزيعها ، الأمر الذي أدى إلى أن أصبحت الزراعة من مهام الحاكم. ويؤكد نفس المؤلف أن هذا السبب قد اكتشف من قبل آدم سميث وريتشارد جونز وجون ستيوارت مل ، وتبناه كارل ماركس<sup>(٢)</sup>.

وإذا كان سلاطين الدولة العثمانية قد استطاعوا أن يشددوا قبضتهم على مصر وأرضها ، إلا أن هذا الأمر قد تغير في عهودهم القتالية ، فقد سلبت القسطنطينية للبلاد من حاصلاتها وذهبها وأضعفتها الحروب الداخلية المستمرة بين الممالك وانعدام الأمن ، ووقفت حركة التجارة مع الشرق الأقصى ، إذ اتخذت طريق رأس الرجاء الصالح ، فاضطرت جميع الأنظمة ، وعلى الأخص ما كان منها متعلقا بالملكية العقارية ، إذ هبطت قيمة الأرض ، وأهملت الأعمال العمومية إهمالا كلياً ، وتركت الأرض من غير زراعة ، ودعمت القوضى ، وامعجزت الحكومة عن تحصيل الضرائب ، التفتت إلى نظام الالتزام<sup>(٣)</sup>.

ويصف يعقوب آرتين هذا النظام فيقول:

« كان للشخص يلتزم ضريبة ناحية أو أكثر ، عن سنة أو أزيد ، ويعمل

---

(١) عبد الرحمن الزافعي : تاريخ الحركة القومية ، ج ١ ، ط ٣ ، ١٩٤٨ ، ص ٢٩

(٢) ابراهيم عامر : الأرض والفلاح ، ص ٦٣

(٣) محمد كامل مرسي : الملكية العقارية في مصر وتطورها من عهد القرعنة حتى الآن مطبعة نوري ، القاهرة ، ص ١٩٣٦ ، ص ٧٤

خراج سنة ، وكان الالتزام يقدر أما بمزايدة ، وإما باتفاق على الثمن بين الملتزم من جهة والرزنامة بالقيام عن الحكومة من جهة أخرى ، حتى إذا تم الأمر أعطت الرزنامة الملتزم تقسيطا ، أى عقد تلزم ، هذا إن سمح بذلك شيخ البلد ، أى كبير أمراء مصر من المالك .

« فإذا دفع الملتزم الضريبة وأعطى التصرف ، حاول بما في جهده الحصول على المال الذى محله للخزينة ، وعلى نواته التى كان يقرر سعرها هو بنفسه كما يريد ، لعدم وجود ما يقيده بعدم تجاوز سعر معلوم . .

« وكانت الحكومة تجعل لمساعدة الملتزم على القيام بما عليه من الواجبات كإيواء المسافرين وصيانة الجوامع والمدارس والحمامات والقيام بقسم من نفقاتها ، أراضى غير التى التزمها معفاة من كل ضريبة يحرثها فلاحو الناحية مستخرة لنفع الملتزم ، وهى المعروفة « بالأواشى » .

« وما كانت الالتزامات تنتقل بالارث ، على أنه كان يجوز للملتزم إذا كان له أولاد أو ممالك بيع أو تسريح لهم أسنانهم بالقيام مقامه ، وكان جدد التزامه فى المواعيد المقررة ، أن يقيم ابنه محله فى الالتزام ، بشرط أن يستمر الابن أو المملوك على وفاء الضريبة السنوية كالمضى »<sup>(١)</sup> .

ومن هذا يتضح أن الفلاح لم يكن إلا مقتنعا بالنسبة للأراضى التى يحوزها ، وكان له أن يستغلها ، وأن يأخذ منها الغلة المهيئة له ، ولستكن لم يكن له حق التصرف فيها . بيد أنه كان له أن ينقل حقوقه إلى ورثته ، بل كان له أن يبيعها إذا حصل على ترخيص بذلك من الملتزم .

---

(١) يعقوب أرئين : الأحكام المرعية فى شأن الأراضى المصرية ، ترجمة سعيد عمون ، القاهرة ، ١٨٨٩ ، ص ٤٥ — ٤٦



وعندما طرقت جيوش فرنسا أبواب مصر في سنة ١٧٩٨ ، كان ذلك إيذاناً ببداية النهاية بالنسبة للصورة الإقطاعية التي كانت قائمة ، وبداية عهد جديد تظهر فيه الرأسمالية المصرية . فعلى الرغم من أن الحركة الوطنية في مصر والتنافس الإستعماري ، لم يمكنا فرنسا من إدامة وجودها العسكري أكثر من ثلاث سنوات ، إلا أننا لا نستطيع أن ننكر أن الفرنسيين بهزيمتهم للمماليك أكثر من مرة ، قد وجهوا طعنة كبيرة وخطيرة إلى النظام الإقطاعي القائم خاصة وأن المماليك كانوا يمثلون القوة العسكرية الإقطاعية في مصر<sup>(١)</sup> .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، فقد تعددت الإجراءات والخطوات إلى ذلك ، ففي بداية الغزو الفرنسي ، وجه نابليون بونابرت منشوراً عاماً إلى المصريين سخر فيه من القول بأن الأراضي المصرية للقيام للمماليك فقال : « فان كانت الأرض المصرية التزاماً للمماليك . فليرونا الحجة التي كتبها الله لهم »<sup>(٢)</sup>

ويذكر الجبرتي في حوادث الخميس ٢٧ سبتمبر أن الفرنسيين أمروا « بأن أصحاب الأملاك يأتون وتمسكاتهم الشاهدة لهم بالمليك ، فإذا أحضروها ، وبينوا وجه تملكهم لها أما بالبيع أو الإنتقال لهم بالأرث . . لا يكفي بذلك بل يؤمر بالكشف عليها في السجلات ، ويدفع على ذلك الكشف دراهم بقدر عنيده في ذلك الطومار . فان وجدتمسكه مقيداً بالسجل . . طلب منه بعد ذلك الثبوت ، ويدفع على ذلك الإشهاد بعد ثبوته وقبوله قدر آخر ، يأخذ بذلك تصحيحاً ، ويكتب له بعد ذلك تمكين . وينظر بعد ذلك في قيمته ، ويدفع على كل مائة اثنين ، فإن لم يكن له حجة ، أو كانت ولم تكن مقيدة بالسجل ،

---

(١) مجلة الكاتب ، العدد ٥٢ ، ص ١١٠

(٢) تاريخ الجبرتي ، كتاب الشعب ، ص ٢٤٦

أو مقيدة ، ولم يثبت ذلك التقييد . . فانها تضبط ديوان الجمهور وتصير من حقوقهم<sup>(١)</sup>»

ومعنى ذلك أن السندات التي في أيدي الفلاحين بأراضيهم لا تكن لإثبات ملكيتهم بالبيع أو الميراث ، بل يجب أن يكشف عنها في سجلات «الروزنامة» نظير رسم لذلك، وإذا وجدت حجة، يكتب له سند «تمكين» جديد . كذلك يفهم مما سبق تقرير قاعدة لتقدير ثمن الأرض من جديد على أن يدفع المنتفع بها رسماً بنسبة ٢ ٪ من الثمن، وكذلك تقرير أنه إذا لم تكن لدى للفلاح حجة أو سند، أو لم تكن أرضه مقيدة بالسجلات، فانها «تضبط» لجانب «الجمهورية» ويصير من حق الديوان أن يتصرف فيها من جديد . وأخيراً فقد تم الاعتراف أيضاً بنظام التوريث في الشريعة الإسلامية . وقد علق الجعبرتي على ما سبق فقال .

« . . وهذا شيء متعذر ، وذلك أن الناس إنما وضعوا أيديهم على أملاكهم إما بالشراء وأما بأبوالها لهم من مورثهم ، أو نحو ذلك بحجة قريبة أو بعيدة العهد أو بحجج أسلافهم ومورثيهم فإذا طولبوا بإثبات مضمونها ، تمسروا أو تعذر لحادث الموت أو الأسفار ، أو ربما حضرت الشهود . . . فلم تقبل ، فان قبلت فعل به ما ذكر »<sup>(٢)</sup> .

ولا شك أن تقدير ثمن للأرض والاقرار بحق التوريث ، ووضع نظام لتسجيل سندات «التمكين» الفردي ، يعد البداية الحقيقية لنشأة الملكية الفردية في الأرض الزراعية في مصر<sup>(٣)</sup> .

(١) المرجع السابق ، ص ٢٢٦

(٢) المرجع السابق

(٣) إبراهيم عامر : الأرض والفلاح ، ص ٧٥

كذلك حاول الفرنسيون أبان حكم ميثو، أى فى أواخر عهد الحكم الفرنسى فى مصر ، إزالة مظهر هام من مظاهر الأوضاع الإقطاعية فى الزراعة ، وهو تعدد الضرائب المفروضة على الفلاح ، وهو المشروع الذى أطلق عليه دعاة الاحتلال الفرنسى « المشروع العظيم » ، وكانت الوسائل التى رسمها هى :

١ — إلغاء جميع الضرائب المفروضة على الأتبان والاستعاضة عنها بضريبة واحدة .

٢ — فرض تلك الضريبة الواحدة على الفدان بنسبة جودة الأرض وجعلها ثلاث درجات . الأولى ٢٠ فرنكا ، والثانية ١٧ فرنكا ، والثالثة ١٤ فرنكا ، وتقسيم المتحصل منها إلى ٢٥ جزءاً منها ١٢ جزءاً للحكومة و٧ أجزاء للمتزمين تعويضاً لهم عما فقدوه من الأموال التى كانوا يأخذونها لأنفسهم من الفلاحين ، و ٣ أجزاء لشايخ البلد تعويضاً لهم عن الاتاوة التى كانوا يحصلونها من القرى وتشجيعاً لهم على تأدية أعمالهم ، وجزءان لفقات أعمال القنوات والجسور وأجور العمال نظراً لإعفاء الفلاحين من السخرة .

٣ — منع المتزمين من تحصيل الأموال ومن التدخل فى شئون القرى أو التمتع بأى سلطان فيها نظراً لحرمانهم من جميع ما كانوا يتمتعون به من سلطان فى الماضى .

٤ — جعل أرض الوسية ملكاً للمتزمين ، وأرض الفلاحة ملكاً للفلاحين .

٥ - إعطاء جميع مسلاك الأراضي مطلق الحرية في زرع أطيانهم كما يشاءون<sup>(١)</sup> .

وقد كان هذا المشروع لاحقا لإعلان وجهه مينو إلى سكان مصر يحدد فيه حق الفلاحين في امتلاك الأراضي ، لو دفعوا للسلطة الفرنسية المحتلة ما فرض عليها من ضرائب ، وقد جاء فيه . « . . . يا سكان مصر ! إصفوا إلى ما أقوله لكم باسم الجمهورية الفرنسية ، لقد كنتم أشقياء ، وقد جاء الجيش الفرنسي إلى مصر يحمل لكم السعادة . كنتم تأنون تحت ثقل المضايقات من كل نوع ، ولقد فوضت من طرف الجمهورية . ومن قبل قنصلها الأول بونايرت لأخلصكم من شقائكم . أن عددا لا يحصى من الضرائب كانت تنزع منكم ثمار أعمالكم ، ولقد حطمت الجزء الكبير منها ولم تكن توجد أى قاعدة تتحرر بطريقة محددة ما كان عليكم أن تدفعوه . ولقد وضعت قاعدة ثابتة لا تغير ، فمن الآن فصاعدا يعرف كل واحد القدر المعلوم من مساهمته وفي كل مدينة وقريه وبيت وفي كل بيت ستعلق القرارات التي تبين الواجب دفعه بالنسبة لحالة كل مواطن . . . وبدفع الضريبة التي حددها القانون بالكامل ، تكونون أحرارا في التمتع بكل ما يخصكم دون أن يستطيع أى شخص أن يمتدكم من ذلك أو يطلب منكم حسابا عن ثروانكم<sup>(٢)</sup> . ولم يتمكن الفرنسيون من تنفيذ ما عزموا عليه حيث أنهم لم يعمرُوا طويلا في مصر .

(١) أحمد الحنة : تاريخ مصر الاقتصادي ، ص ٣٩ - ٤٠

(٢) مجلة الطليعة : العدد الأول ، يناير ١٩٦٥ ، ص ١٤٧



وقد دعت هذه الحقائق المتصلة بمحاولات ضرب النظام الإقطاعي في مصر والتمهيد للتحول الرأسمالي البعض أن يرتب عليها نتيجة هامة ، وهي أن الرأسمالية قد نشأت في مصر بسبب فرضها من الخارج فقط . والقائلون بهذا يغفلون الدور الكبير الذي لعبته العوامل الداخلية التي ساهمت في هذه النشأة ، إذ اتخذت شكل تطور الإقتصاد الزراعي المصري من اقتصاد طبيعي إلى اقتصاد السوق وكذلك اتخذت شكل نمو المدن الصناعية والتجارية المصرية وحاجتها إلى الحاصلات الزراعية<sup>(١)</sup> .

### رأسمالية الدولة :

وهكذا كان ما حدث في عهد الحملة الفرنسية بمثابة تمهيد لما أراد محمد علي أن يفعله بعد ذلك ، فإذا كان يهدف من قيام الدولة المصرية في ذلك الوقت أن يستقل بالحكم فيها ولذريته من بعده ، وأن يوسع نفوذه لبناء امبراطورية جديدة ، فإن ذلك قد تطلب منه أن يقضى على القوى الاقطاعية العثمانية والملوكية القديمة ، هذا بالإضافة إلى أنه وجد أن للنمو التدريجي للمجتمع على النمط الرأسمالي المادي لا يصلح لتحقيق هذا الهدف ، وإنما يلائمه أن يقوم نظام حكمه على رأسمالية الدولة وكان سبيله إلى ذلك<sup>(٢)</sup> :

أولاً : التخلص من البكوات للماليك بمشلى الطبقة الإقطاعية الاقتصادية والعسكرية .

ثانياً : إلغاء نظام الالتزام ، وإعادة توزيع الأرض وفق أسس جديدة .

---

(١) إبراهيم هاجر : الأرض والفلاح ، ص ٨٢

(٢) محمد أنيس : مجلة السكاتب ، العدد ٥٢ ، ص ١١٢ — ١١٣

وقد كان محمد على منطقيا مع نفسه في هذا ، ذلك أنه عرف كيف كانت سلطة المماليك في البلاد ، وكيف كانوا يتمتعون بالقوتين العسكرية والمادية ، وتنبه إلى ما يتطلعون إليه من استرداد سلطانهم بعد الأحداث التي مرت بخروج الحملة الفرنسية من مصر ، ووعى صادقا ما كان من جهودهم في هذا السبيل ، واتخذ في سبيل القضاء عليهم طريق التدرج ، وبدأ خطته بما يضعف قوتهم المادية ، فأعلن في سنة ١٨٠٩ عن إلغاء نظام الالتزام لأنه يرى أن حكومته ليست بالحكومة الضعيفة التي تحتاج إلى مساعدة الملتزمين ليجلبوا لها الأموال ، وكأنه بهذا الإلغاء يريد أن يحجبهم عن القرية وألا يتصلوا بالفلاحين فيقتلوا سلطانهم الاقتصادي على البلاد<sup>(١)</sup> .

وعندما أعلن إلغاء نظام الالتزام ، أراد تهدئة نفوس الملتزمين ، بأن رتب لهم فائض « الالتزام » ، وهو المنفعة المادية التي كان يحظى بها كل منهم من القيام بأعبائه ، بحيث إذا ما ضمنت لهم الدولة هذا الفائض هدأت نفوس الكثير منهم ، وكأنه يرى أن في ذلك استمالة لبعضهم مما يدعو إلى تفريق كلمتهم وتوزيع جهودهم في موقفهم ضده . وقد حدث ما قدره ، فقبل ملتزمو الوجه البحري نظام الدولة الجديد ، ورفضه زملاؤهم القاطنون في الصعيد مصر ، فأرسل إليهم ابنه « إبراهيم » يخضعهم ويمسح أراضيتهم ويضمها إلى الديوان<sup>(٢)</sup> . وبالرغم مما وصل إليه فقد ظل يفكر في المزيد من أضعافهم والقضاء عليهم . وقد تم له هذا بالفعل في « مذبح القلعة » ، حيث لم يعد لهم بعدها ذكر في تاريخ مصر .

---

(١) أمين مصطفى عفيفي : تاريخ مصر الاقتصادي والمالي ، ص ٤١ — ٤٢

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٢

وبعد القضاء على المالك، صادر محمد على جميع الأراضي ، وقد اتبع في مبدأ الأمر ما جرى عليه المالك، ولكن لم يلبث أن أدخل على نظام الأراضي جملة إصلاحات ووزعها توزيعاً خاصاً، ففي سنة ١٨١٣ أمر بعمل مساحة عامة لكل مصر ، وقسم القطر المصري إلى مديريات ومراكز وأقسام ونواح، والأراضي المزروعة أو القابلة للزراعة ربطت زمناً للنواح ، ووزعت بين أهلها للانتفاع بها ، وتقرر عليها الخراج أو المال على حسب درجاتها ، وبلغ نصيب كل فلاح من ثلاثة إلى خمسة فدادين<sup>(١)</sup> بالإضافة إلى تقسيمات أخرى سنذكرها حالاً .

وإذا كان من الواضح من هذا أن الدولة ظلت هي المالك للأرض الزراعية ، إلا أن ثمة فارق بين نظام تملك الدولة للأرض في عهد محمد على ، ونظام التملك الذي كان سائداً في العهد العثماني<sup>(٢)</sup> وهذا الفرق هو أن الدولة في العهد العثماني كانت تحتكر الأرض بوصفها غرض تصرف ، وبوصفها غرض انتفاع في الغالب الأعم ، بينما كانت الدولة في عهد محمد على تحتكر الأرض بوصفها غرض تصرف في الوقت الذي أصبح فيه الانتفاع بالأغلبية العظمى من الأراضي الزراعية في أيدي منتفعين أفراد ، وهو أول ظاهرة تاريخية لنشوء الملكية الفردية للأرض الزراعية في مصر جنباً إلى جنب مع وجود الشكل القديم للملكية الدولة ، وهو الشكل الذي كان متجهاً نحو الاضمحلال والانقراض .

أما كيف وزع محمد على الأراضي الزراعية في مصر ، فهذا ما يمكن بيانه فيما يلي :

(١) يعقوب أرئين : الأحكام الرعية في شأن الأراضي المصرية ، ص ٤٧

(٢) إبراهيم هاجر : الأرض والفلاح ، ص ٨٠

الجفالك ، أو الشفالك ، وهي الاقطاعات التي منحها محمد علي لنفسه ولأفراد أسرته<sup>(١)</sup> . وقد كانت الجفالك ضخمة إلى حد كبير . يقول الدكتور محمد كامل مرسى : « اسم جفلك لا يطلق إلا على مقدار جسيم من الأطنان ، وما كانت تعطى الجفالك إلا للأائلة الخديوية ، إنما في عهد المرحوم عباس باشا أعطى منها بعض كبار القوات »<sup>(٢)</sup> . وبذ كر باير من أمثلة الجفالك للضخمة ، الجفلك الخاص بسعيد قرب الأسكندرية حيث بلغت مساحته ٣٠٠٠ فدان ، أما الخاص باسماعيل في الروضة ، فقد بلغ ١٨٠٠٠ فدان ، وبلغ جفلك توفيق في بني سويف ١٥٠٠٠ فدان ، وفي جفلك بمديرية البحيرة ، ضمت قرى عديدة يسكنها آلاف من الناس<sup>(٣)</sup> .

الأبعاديات : وهي الأراضي التي استبعدت من مساحة الأراضي الزراعية سنة ١٧١٣ ولم تدخل فيها . وقد أنعم بها محمد علي على رجال حاشيته والمقربين إليه من كبار موظفي الحكومة وذوى المراكز الاجتماعية العالية<sup>(٤)</sup> . وبذ كر على مبارك بعض أصحاب هذه الأبعاديات محمد شريف باشا<sup>(٥)</sup> ، ومدير الدقهلية في السنين الثلاثة الأخيرة من عهد محمد علي وهو خورشيد باشا الذي بذ كر باير أنه كان يملك ١٠ قرى المديرية<sup>(٦)</sup> ١١

وقال كرومر أنه في سنة ١٨٨٢ ، وجد الإنجليز طائفة من الأتراك المتصرين الذين كانوا يشغلون مرا كز هامة ويكونون طائفة هامة من كبار

(١) Baer Op Cit . P. 18

(٢) محمد كامل مرسى : الملكية العقارية في مصر ، ص ٨٤

(٣) Baer: Op. Cit. P. 18

(٤) Ibid, P. 17

(٥) على مبارك : المخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية ، ١٣٠٥ هـ ، ج ١٥ ، ص ٣٨ و ج ١٦ ، ص ٩٦ ،

ج ١٩ ، ص ٥٥

Baer : P. 49 .

(٦)



الملاك<sup>(١)</sup> ، فقد كانوا أول من استفاد من الاقطاعيات للمدانة . ولم تكن طائفة  
الأتراك المتعصرين هي وحدها التي استطاعت عن طريق ما كانت تشغله من  
مراكز القوة والسلطة أن تصبح من كبار الملاك ، فقد استطاع أن يكون  
كذلك أيضاً ، نفر من المصريين ، وذلك مثل رفاعة الطهطاوى الذى كان من  
أسرة فقيرة ، وأخذ من محمد على ٢٥٠ فدان فى موطئه الأصل فى طهطا و ٢٠٠  
فدان من سعيد باشا و ٢٥٠ فدان من إسماعيل . واشترى خلال حياته ٩٠٠  
فدان<sup>(٢)</sup> . ويذكر على مبارك أن ورثة الطهطاوى قد استطاعوا أن يصلوا بهذه  
الممتلكات إلى ٢٥٠٠ فدان<sup>(٣)</sup> ويذكر على مبارك أيضاً أن إبراهيم النبراوى  
كان من عائلة بسيطة كذلك ، فدخل الأزهر وأرسله محمد على إلى أوروبا لتعلم  
الطب ، ولما عاد استطاع أن يشغل منصباً هاماً ، هو الطبيب الخاص لمحمد على ،  
وكذلك فى عهد عباس ، ومكفنه هذا من أن يمتلك عدداً كبيراً من الأفدنة  
وصلت عند وفاته إلى ١٧٠٠ فدان .

ولما كان الأقباط يمثلون نسبة كبيرة فى عدد الموظفين ، فقد استطاع نفر  
منهم عن طريق شغلهم لوظائف هامة ، أن يكونوا أقطاعيات كبيرة . ويذكر  
باير طائفة من هؤلاء الموظفين مثل بطرس أغا الذى كان يمتلك ٢٠٠٠ فدان  
أن لم يكن ٥٠٠٠ قرب البحيرة<sup>(٤)</sup> . ويذكر على مبارك كذلك أمثلة أخرى  
فى خطته ، كثيرة .

---

(١) Cromer : Modern Egypt, vol II, P. 171.

(٢) Baer : P. 49.

(٣) على مبارك : المخطط التوفيقية ، ج ٨ ، ص ٥٤

(٤) Baer : P. 63

هذا وقد بلغت مساحة الأبعاديات في عهد محمد علي من ٧٥٠٠٠ فدان إلى مليون فدان وقد كان قصد محمد علي بإصداره أمره بالأبعاديات ، إيجاد طبقة من الناس تمحصر في نفسها نسب الغنى العقاري<sup>(١)</sup>.

وقد جاء بخصوص هذه الأبعاديات في تقرير لبطرس غالى مقدم إلى قوميون تعديل الضرائب : « في سنة ١٢٢٨ هجرية (سنة ١٨١٣ ميلادية) عملت مساحة عمومية عن الأراضي ، وصار تقسيمها على درجات ، والأطيان المزروعة أو التي كانت قابلة للزراعة لسكل بلد ربطت زماما لها . وتسكفت على مزارعيها ، وتقررت عليها الأموال باعتبار درجاتها . أما الأراضي البور الغير صالح فصار تنزيلها من الزمام ، وسميت بأبعد . ولما كان من مقتضى الشريعة الإسلامية يسوغ لولى الأمر تملك رقبة الأطيان المذكورة لمن يشاء ، بل يجوز له في مصلحة القطر . وازدياد ثروته وثروة أهاليه تملك رقبة الأراضي المعمور ورفع الخراج عنها ، وقد كان إعطاء الرزق مبنياً على ذلك ، فالمرحوم محمد علي باشا ، بناء على نص الشريعة ، وبقصد إصلاح الأراضي المستبعدات ، وازدياد ثروة القطر ، قد أعطى منها جملة أطيان للذوات والوجوه الذين تسمح لهم حالة ميسرتهم بإصلاح الأطيان المذكورة ، لا وبإعطى جملة منها لبعض أشخاص وقبيلوها جبراً عنهم ، وبخلاف الأراضي المستبعدات كانت تعطى الحكومة أطياناً من المعمور الخراجى [ هذه هي الأراضي المعطاة بقصد إنشاء بساتين أو غرس أشجار النخ ] ، وكافة الأطيان التي ينعم بها ، سواء كانت من المستبعدات أو من المعمور ، كانت تبقى ملكاً للنعم عليهم بها رزقة بلا مال ، على شرط عدم التصرف فيها لا يبيع ولا خلافة ، إنما يجوز

---

(١) يعقوب أرئين : الأحكام الشرعية . ص ٥٤

التوارث فيها . وبهذه الوسطة كانت تلك الأطنان تعتبر وقفاً على المذمم عليه وعلى ورثته فقط بدون جواز انتقالها لآخر ، وكانت تعطى بها تقاسيط من الروزنامة موضعاً هذا القيد . . . »<sup>(١)</sup>

الأواسى : وهى تلك الأراضى التى كانت للمتزمين قبل عهد محمد على وتركها لهم ينتفعون بها مدة حياتهم مع إعفائها من الضرائب ، ورتب لهم مرتباً سنوياً يسمى « فائضاً »<sup>(٢)</sup> . أما مقدار هذا الفائض فكان يوازى قيمة ربح الالتزام بحسب إقرار نفس المتزم . ولم يكن الانتفاع بالأراضى الأواسى ينتقل إلى الورثة ، بل كانت الأرض تؤول إلى الحكومة بعد وفاة المنتفعين ، وينقطع الفائض فأراد بعض المنتفعين التحايل على نقلها إلى ورثتهم فوقفوها .

أراضى المتعهدين : لما تراكت متأخرات الضرائب على الفلاحين نظراً لكثرتها فى أواخر عهد محمد على ؛ أصدر أمراً عالياً فى ٢٣ مارس سنة ١٨٤٠ بالتخصيص باعطاء القرى إلى من يتعهد من الأعيان وكبار المأمورين بحماية الأموال ، فأعطى معظم البلاد إلى المتعهدين وألقى على مسئوليتهم وضمانتهم وفاء ما قد تأخر وما يستحق من الأموال على البلاد<sup>(٣)</sup> . وقد أدى نظام العهدة هذا إلى تكوين ملكيات ضخمة فى أيدي المتعهدين<sup>(٤)</sup> . وقد بلغت جملة الأراضى التى منحت عهدة ٢٠٠٠ ر ١٠٠٠ فدان ، منها ٣٠٠٠ ر ١٠٠٠ فدان لعائلة محمد على نفسه . ويذكر على مبارك — على سبيل المثال — أن على بك بدر اوى

(١) محمد كامل مرسي : الملكية العقارية ، ص ٨٣ — ٨٤

(٢) المرجع السابق . ص ٧٨ — ٧٩

(٣) جرجس حنين : الأطنان والضرائب فى القطر المصرى ، المطبعة الأميرية ، القاهرة

١٩٠٤ ، ص ١٩٥

قد استطاع أن يكون صاحب عهد محمد علي ، ثم منحه سعيد باشا ٤٠٠ فدان في نفس مكان العهدة — في محمود — وبالإضافة إلى ذلك ، استطاع عن طريق مركزه أن يشتري أطيانا كثيرة حتى وصل ما يملكه عند وفاته سنة ١٨٦٧ ما لا يقل عن ٤٠٠٠ فدان<sup>(١)</sup>.

وتختلف العهدة عن الالتزام في أن المتعهد ليس له الحق في أن يزيد الضريبة عما هو معان عن طريق « الباشا » ويتفقا في أن المتعهد — كالملتزم — يتسلم قطعة من الأرض في كل عهدة .

الأراضي الرزقة : وهذه الأراضي كانت ، خفاة من الضرائب وتختلف عن بقية أطيان البلاد بأنها ملك حر لأربابها بغير شروط ولا تقييد ، إذ هي من بقايا الإقطاعات التي كان السلاطين السابقين قد أنعموا بها على بعض المقربين إليهم . وقد ترك محمد علي هذه الأطيان لأصحابها ، ولكن ألزمهم بدفع الضرائب عليها<sup>(٢)</sup>.

مسموح المشايخ : ومنع محمد علي ٥ ٪ من مساحة القرى إلى أعيان العائلات الريفية فيها ، أي أربعة أفدنة عن كل مائة<sup>(٣)</sup> حيث كانوا يحتلون مركزاً عالياً من الناحية الاجتماعية وإن كان بسيطاً من الناحية الإدارية ، فقد كان يعين منهم « شيخ البلد » الذي تحول فيما بعد إلى « العمدة » . ويذكر على مبارك أن هؤلاء المشايخ وعائلاتهم كانوا يسيطرون على كل مظاهر الحياة الاجتماعية في القرى . ويذكر جرجس حنين أن منحهم تلك الأراضي « في مقابل أتعابهم في خدمة الحكومة وما كانوا ينفقونه على ضيافة من يأتهم من

(١) علي مبارك : المخطط التوفيقية ، ج ١٢ ، ص ٤٩ — ٥٠

(٢) جرجس حنين : الأطيان والضرائب .. ص ١٩٤



للعمال ووفود الجباية»<sup>(١)</sup>. إلا أن هؤلاء المشايخ استطاعوا أن يدموا ممتلكاتهم مستغلين في ذلك مرا كزم حتى وصلت ممتلكات بعضهم إلى مقدار كبير<sup>(٢)</sup>، مثل عائلة محفوظ في مديرية أسيوط، فقد كانت هذه العائلة لأجيال طويلة تمتلك إقطاعيات تبلغ عدة آلاف من الأراضى الخصبة<sup>(٣)</sup>، وعائلة أبو حشيش في القلوية<sup>(٤)</sup>. ويذكر كامل مرسى أنهم كانوا يزرعون أرضهم كما كان يفعل الملتزمون بطريق السخرة<sup>(٥)</sup>.

أراضى العربان : ولما كان البدو المنتشرين على حدود البلاد مصدر قلق واضطراب، لما كانوا يقومون به من غارات مستمرة على القرى المجاورة لهم في أوقات الحصاد لاقتناص بعض اللقائم، حاول محمد على أن يفريهم بالتوطن في أماكن معينة بمنحهم أراض خصبة يزرعونها<sup>(٦)</sup>، وليلهمهم بالزراعة عن ارتكاب الجرائم الخلة بالأمن العام ويؤهلهم للترقى في المدنية ونوسيع موارد الارتزاق<sup>(٧)</sup>.

وسار الخديو إسماعيل وفق سياسة أكثر سوءاً وأخش إمعاناً في نهب الأرض والبقششة بها على الأعوان والأولاد والأنصار. ففي الوثائق نجد «قد أعطينا وأوهبنا إلى كريمنا فاطمة هانم أفندى جيم اطيان مأمورية إيتاى البارود تعلقنا بتفتيش البحيرة البالغ مقدارها ستة آلاف وثمانمائة واحد وخمسين فدان عشورى

(١) جرجس حنين : الأطيان والضرائب .. ، ص ١٩٦

(٢) وليم سليمان : الفلاح المصرى وملكية الأرض ، الطليعة ، يناير ١٩٦٥ ، ص ٣٩

(٣) Baer P. 51

(٤) على مبارك . المخطط التوفيقية ، ١٥٠ ، ص ٤٩ — ٥٥

(٥) محمد كامل مرسى : الملكية العقارية في مصر ص ٨٨

(٦) أمين مصطفى عفيفى : تاريخ مصر الاقتصادية والمالى، ص ٩٢

(٧) جرجس حنين : الأطيان والضرائب ، ص ١٩٧

حسبما يظهر من المساحة والتحديد بما فيها ماهو موجود بها من المباني والوابورات والآلات والمهمات والمواشي والمزروعات والأشجار وغيره من سائر المشتكلات»<sup>(١)</sup> وكذلك نجد كشفا بمقدار أطيان وزعت كهدايا إلى بعض أفراد حاشيته :

فدان

لصاحب السعادة اسماعيل راغب باشا الباشمعاون	١٠٠٠
لأحمد رشيد باشا ناظر المالية	١٠٠٠
لأحمد طلعت باشا كاتب ديواننا	١٠٠٠
لمصطفى رياض باشا المهر دار	٥٠٠
لحافظ باشا وكيل دائرتنا	٦٠٠
لإسماعيل باشا مدير جفالـكنا في الوجه البحرى	٦٠٠
المجموع .	٤٧٠٠

صدر في ١٦ من ذى الحجة سنة ١٢٧٩ ، إرادة لأحمد رشيد باشا ناظر المالية»<sup>(٢)</sup> وتؤكد «رولات» أن معظم أراضى اسماعيل الزراعية التى حصل عليها أبان حكمه قد تم الحصول عليها بوسائل الإغتهاب والسرقه وبطرق شتى من التعايل والإكراه، أما من يقاومون هذا فسرعان ما كان يأتيهم فريق — من موظفى الحكومة ليشتبهم ضربا بالسوط حتى يتم لإسماعيل ما يريد أو قد تكون الوسيلة غير ذلك ، كأن يلقى بصاحب الأرض فى غياهب السجون أو يرسل إلى منطقة النيل الأبيض حيث كان من المعروف فى تلك الأيام أن من يذهب إلى هذه المنطقة لا أمل له فى الرجوع<sup>(٣)</sup> .

(١) دفتر ١٩٣٩ عربى، ص ٣٧٩

(٢) المرجع السابق

(٣) Bolaff: P. 8

### تثبيت الملكية الفردية :

كانت جميع الأراضي التي وزعها محمد علي ، تعطى لأصحابها بقصد الإقتناع بها فقط ، ثم صدرت بعد ذلك عدة لوائح وقوانين منذ عهد محمد علي حتى عهد توفيق ، أدت في النهاية إلى تثبيت ملكية الأرض في أيدي مستغليها :

١ — في سنة ١٢٥٨ هـ ( سنة ١٨٤٢ ) أصدر محمد علي أمراً بإعطاء حقوق الملكية لحائزي الأبعاديات فتصبح إقطاعيات كبرى<sup>(١)</sup> ، وفي ذلك يقول بطرس غالي في التقرير السابق الإشارة إليه : —

« .. وفي سنة ١٢٥٨ ( سنة ١٨٤٢ ) لما رأى المرحوم محمد علي باشا أنه نظراً لكون الإعطاء المقيد بالشرط البادى ذكره غير موافق للشريعة الإسلامية ، ويترتب عليه عدم الوصول للغاية المقصودة ، وهي اصلاح الأتليان لو طرأ على أربابها إعسار أو عدم مقدرة على زراعتها ، قد أصدر أمراً في ٥ محرم صرح فيه لأرباب الأتليان المذكورة بالتصرف فيها بكافة أنواع التصرفات الشرعية من بيع وهبة ونحو ذلك ، وتنبيه على الرورنامة بإبطال شرط عدم التصرف فيها من التقاسيط ، وإعطاء تقاسيط خلافاً مندرجا بها هذا التصريح »<sup>(٢)</sup> .

٢ — وفي ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٦٣ هـ ( ١٨٤٦ م ) صدرت لأئحة أباحت إعطاء الفلاحين في الأرض الموزعة حق تأجير الأرض أو رهنها أو المزارعة فيها أو التنازل للغير عن حق الإقتناع بها ومنح الفلاحين حق توريث الأرض ، وقد جاء فيها : « على كل من يتصرف في أطيانه الأثرية بالإيجار

(١) أنظر نص الأمر في مجلة الطليعة ؟ يناير ١٩٦٥ ، ص ١٤٨

(٢) محمد كامل مرسى : الملكية المقاربية في مصر ، ص ٨٤

أو الزراعة أو الرهن أو إسقاط حق الإنتفاع أن يثبت ذلك التصرف في سند مدموغ<sup>(١)</sup>.

٣ — في ٨ جمادى الأولى سنة ١٢٧١ هـ (١٨٥٤ م) صدرت تفص على أجل مدته ١٥ سنة لسقوط الحق بمرور الزمن في الدعاوى والمطالبات المختصة بالأرض ، وألزم شيخ البلد بأن يعطى النازح الذى يرجع إلى بلاده مقداراً كافياً من الأرض لمعيشته . وقضت بوجوب إجراء كل تنازل عن يد المديرية بموجب حجة شرعية . ومذحت ورثة المتوفى إن كانوا ذكورا أن أن يستولوا على الأرض التى تركها المتوفى واثبتن لزوم هذه الأرض لمعيشتهم فيحين إلى ذلك بشرط أن يقدمن ضامناً يضمن وقاء خراج هذه الأرض ، ولكن إذا صار لمن سبيل آخر للعيش غير غلة هذه الأرض فتؤخذ هذه الأرض منهم<sup>(٢)</sup>.

٤ — في ١٣ رمضان سنة ١٢٧١ هـ (١٠ مايو سنة ١٨٥٥ م) صدر الأمر العالى رقم (١) الذى يقضى بأن كل من يتوفى من أرباب الأواشى ، وتكون له ذرية ، تقييد بأسمائهم ، فإن لم يترك ذرية ، تصير أوسيتهم تبع بيت المال « لأجل أن يزول من فكرهم الموس ويعيشوا هم وذريتهم بكمال الرفاهية فى ظل مكارمنا » . .

٥ — وفى ٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٧٤ هـ (٥ أغسطس سنة ١٨٥٨ م) صدر أمر عال بلائحة الأطيان المعروفة باللائحة السعيدية نسبة إلى الخديو سعيد باشا احتوت على مقدمة وثمانية وعشرين بقدا وخاتمة ، أضافت مزيداً

---

(١) مجله الطليعة ، يناير ١٩٦٥ ، ص ١٤٨

(٢) المرجع السابق . وانظر ايضا

محمد كامل مرسى : الملكية العقارية فى مصر ؟ ص ٨٨ — ٨٩



من الحقوق التي سارت بالملكية الفردية خطوات أكثر تقدماً ، ومن أهم هذه الحقوق التي نصت عليها اللائحة<sup>(١)</sup> :

— إذا مات شخص من أرباب أرض خراجية فليت المال أن يوجهها لمن شاء ، إلا إذا كان للمتوفى ورثة شرعيون ، فمراعاة لضرورة استمرار تعيشهم منها وانتفاعهم بها ، يكونون هم أولى بها حيث تقسم بينهم بنسبة تقسيم الميراث الشرعي فيما يتركه المتوفى وبشرط أن تكون لديهم القدرة على زراعتها والوفاء بما عليها من خراج ولو بواسطة الوكلاء أو الأوصياء الذين يتم تنصيبهم بمعرفة القاضي عن يد الحكومة (البند الأول) .

— وإذا كانت أصول الشريعة تقضى بأن المزارع الذي يترك أرضه اختياراً مدة تبلغ ثلاث سنوات ، يسقط حقه فيها ، إلا أن اللائحة جعلت المدة خمس سنوات « لما تلاحظ من واقعات الأهالي » . وتقول اللائحة « . . كل من كانت تحت يده أطيان من الأراضي الميرية الخراجية ذكراً كان أو أنثى ومكلفة عليه وواضع يده عليها خمس سنوات فأكثر ، وقائم بما عليها من الخراج لجهة الميري ، فلا تنزع من يده ولا تسمع فيها دعوى ولا قول من أحد... » . (البند الخامس) .

— يجوز رهن هذه الأطيان بالفاروقة من صاحب الأثر إلى من يريد ، بشرط أن يكون ذلك باطلاع المديرية « لمراعاة العمارة والتدين واستحصال التعيش وحسن التوطن » (بند ٨) .

— يجوز لصاحب الأثر أن يؤجر لمن يريد بمعرفة ، على أن تكون

(١) المرجع السابق ص ٧٩

(٢) انظر النص الكامل لللائحة في المرجع السابق ص ١٢٥ — ١٤٦

مدة الإيجار من سنة إلى ثلاث سنوات ، كذلك من الجائز أن يحدد المقدم لفقرة مماثلة ... » (بند ٩).

— يجوز للمزارعين في الأطنان الخارجية أن يتنازلوا عن حقوقهم لغيرهم بموجب حجاج شرعية من محكمة الجهة أو النواب المأذونين بسماع الدعاوى الشرعية وكتابة الحجاج ، ويكون ذلك بعد الاستئذان من المديرية وصدور الإذن منها بتحرير الحجة . (بند ١٠) .

— يجوز لمن يحفر سواقي أو يفرس أشجار أو ينشئ أبنية في أراضيهِ الخارجية أن يتصرف فيها بالبيع أو الهبة أو غير ذلك من التصرفات الشرعية (بند ١٢) .

وباستقراء اللائحة يتبين لنا أن الدولة قد احتفظت بدواع من الولاية العامة على الأرض ، فما دامت تدعى على أن الفلاح الذي يترك أرضه مدة تزيد عن خمس سنوات يحرم من حق الانتفاع بها ، فمعنى ذلك أنه بينما تركت الدولة للفلاح حق التصرف في الأرض واستغلالها ، فإنها احتفظت لنفسها بحق مراقبة طريقته في الاستغلال لتمتع بقاء الأرض بدون زراعة <sup>(١)</sup> .

٦ — لما اشتدت الحاجة بالخديو اسماعيل إلى المال ، أصدر قانونا في ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١ يكفل حصول المنتفع بالأرض على صك تملك ملكية غير تامة إذا دفع عن أرضه ما يسمى بالمقابلة ، وهي ستة أمثال ما عليها من الضرائب السنوية <sup>(٢)</sup> . وكان تنفيذ قانون المقابلة اختياريا في أول الأمر ،

---

(١) إبراهيم عامر : الأرض والفلاح ، ص ٨٨ .

فجعله إجبارياً وقسطه على ١٢ قسطاً ، فأرهب الفلاحين في جباية حصيلة وورط أعيان البلاد في تطبيقه واستطاع أن يجمع أكثر من ٢٣ مليوناً من الجنيهات .

٧ — لما صدر قانون التصفية سنة ١٨٨٠ ، أبطل العمل بقانون المقابلة وذلك بالأمر العالي الصادر في ٦ يناير سنة ١٨٨٠ ، وأجبر الدولة على الاعتراف بحق الرقبة لمن دفع المقابلة بتمامها أو جزء منها <sup>(١)</sup> .

٨ — صدرت المجموعة الأهلية في ٢٨ أكتوبر التي جاء في المادة السادسة منها : « تسمى ملكاً ، العقارات التي يكون للناس فيها حق الملك التام ، وتعتبر في حكم الأطيان الخراجية التي دفعت عنها المقابلة اتباعاً للمنصوص بلائحة المقابلة ، وبالأمر العالي الصادر بتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٨٠ » <sup>(٢)</sup> .

٩ — وفي ١٥ أبريل سنة ١٨٩١ صدر أمر عال بالنسبة للقضاء الأهلي فقط جاء فيه :

« اعتباراً من هذا التاريخ يكون لأرباب الأطيان الخراجية التي لم تدفع عنها المقابلة حقوق الملكية التامة في أطيانهم أسوة بأرباب الأطيان التي دفعت عنها المقابلة بتمامها أو جزء منها » <sup>(٣)</sup> .

١٠ — وفي ٢٦ ربيع الأول سنة ١٣١٤ — ٢ سبتمبر سنة ١٨٩٦ صدر أمر خديوى عال يعتبر الأطيان الخراجية عقاراً ، للناس حق الملك التام فيه ،

---

(١) مجلة الطليعة ، يناير ١٩٦٥ ، ص ١٥١ .

(٢) محمد كامل مرسى : الملكية العقارية في مصر ، ص ٩٣ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٩٤ .

إذ جاء فيه : « المادة الأولى — عدلت المادة السادسة من القانون المدني الأهل بالكيفية الآتية : « تسمى ملكا ، المقارنات التي يكون للناس فيها حق الملك التام بما في ذلك الأطنان الخراجية » .

١١ — ثم توجت هذه الجهود بهذا النص الذي جاء في دستور سنة ١٩٢٣ بأن « مادة ٩ : للملكية حرمة ، فلا يذرع عن أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه وبشرط تعويضه عنه تعويضا عادلا » .

وهكذا ، لم تنقض مائة عام منذ بدأت الإجراءات التي قام بها محمد علي ، حتى تدعمت أسس الملكية الفردية ، وظهر ملاك الأراضي الذين يتمتعون بحقوق التصرف والاستغلال الكاملة على الأرض الزراعية من بيع أو رهن أو إيجار أو توريث <sup>(١)</sup> .

وكان طبيعياً بعد ذلك أن يكتسب حق الملكية قداسة كبيرة أباها قانونا المدني القديم ، فقد نص في المادة (١١) على أن هذا الحق يعني الحق للمالك في الانتفاع بملكه والتصرف فيه بطريقة مطلقة . ثم يقول المشرع : « ويكون بها ( أي الملكية ) المالك الحق في جميع ثمرات ما يملكه سواء كانت طبيعية أو عرضية وفي كافة ما هو تابع له » <sup>(٢)</sup> .

وهذه المادة وضعت أصلاً بالفرنسية ، وتلك ترجمتها العربية الرسمية ، ومن المفيد أن نقارن تلك الترجمة ، فالنص الأصلي يقول :

---

(١) إبراهيم عامر : الأرض والفلاح ، ص ٨٤ .

(٢) وديع فرج : مجلة مصر المعاصرة ، بحوث العيد الحسيني ، ١٩٦٠ ، ص ٦٢٦ .



Art II C.C. indigène . — “La propriété est le droit de jouir et disposer des choses de la manière la plus absolue Elle donne droit à tous les produits naturels ou accidentels et à tous les accessoires”

ومطالبة هذا النص الآن تكاد توحي بأن واضعه كان يحرص أشد الحرص على أن يبقى حق للملكية هذا بمعنى أن يعيث به أحد ، فأحاطه بهالة من التقديس تجعله بمنجاة من المساس به أو الاعتداء عليه ، وهذا الاتجاه هو الذي ساد تشريعنا المدني القديم وكان له صدى في جميع القوانين التي صدرت عندنا فيما بعد بشأن نزع الملكية والاستيلاء المؤقت للمنفعة العامة ، بل كان له صدى في مختلف الدساتير التي وضعت لنا ، فلا تفتزع الملكية إلا لمنفعة عامة ، ومقابل تعويض وضعت كل الضمانات المالك في شأن تقديره<sup>(١)</sup> .

ويرجع الدكتور محمد أنيس الأسباب التي أدت إلى تطور الملكية الفردية إلى هذا الشكل ما يلي :

أولاً — قلة الإنتاج نتيجة لنظام الاحتكار الذي سارت عليه حكومة محمد علي ، أو الحاجة إلى زيادته مما تطلب بالضرورة تغيير علاقة الحائز بالأرض .

ثانياً — ارتباط الزراعة في مصر ( بعد إدخال القطن وظهور السلعة المصدرة ) بزيادة الإنتاج المصري للقطن في السوق العالمي وخصوصاً نتيجة للحرب الأمريكية الأهلية ( ١٨٦١ — ١٨٦٥ ) .

ثالثاً — تغفل الاستثمار — المالي الأوربي في شكل رهونات على الأرض أو الاقتراض المصرفي ، كما نمت الاستثمارات الرأسمالية في ميدان الأشغال العامة والنقل والمواصلات وإن انجذبت معظم تلك الاستثمارات شكل القروض

---

(١) المرجع السابق ص ٦٢٢ .

للدولة نفسها التي كانت لا تزال تسيطر على الحياة الاقتصادية ، كما مرينا .  
رابعاً — الأزمة التي تعرضت لها مصر في عهد إسماعيل ما نتج عنه  
إصدار قانون المقابلة الذي استفاد منه كبار الحائزين<sup>(١)</sup> .

### تضاريس الملكية الزراعية

وإذا كانت الخطوات السابقة قد بينت لنا الصيغة الزراعية للرأسمالية  
المصرية ، وكيف تم التحول الرأسمالي في الملكية الزراعية ، وأرسيت دعائم  
الملكية الفردية ، فإن من الضروري بعد ذلك أن نحاول الكشف عن حجم  
الملكيات المختلفة في مصر ومدى ارتفاعها أو انخفاضها باختلاف الفئات  
والطبقات الاجتماعية .

ولعل ما يمكن أن يحقق لنا هذا الهدف ، البيانات التي يحتويها الإحصاء  
الآتي ( جدول رقم ١١ ) :

والحقائق البارزة التي يمكن أن نخرج بها من هذا الإحصاء هي :

١ — زيادة عدد صغار الملاك ( من ١ — ٥ ) فبعد أن كانوا ١٦٠ر١٢٠٥  
مالكا في سنة ١٨٩٤ ، أصبحوا ١٤١٤ر٩٢٠ في سنة ١٩١٤ ، وفي نفس  
الوقت زيادة المساحة التي يملكونها من ٩٣٠ر٦٠٠ فدان سنة ١٨٩٤ إلى  
١٤٢٥ر٦٠ فدان سنة ١٩١٤ . ومعنى هذا أن نصيب الفرد من صغار الملاك  
بعد أن كان ١ر٩ فدان سنة ١٨٩٤ ، أصبح ٩ر٠ سنة ١٩١٤ ، ونفس الشيء  
نلاحظه بالنسبة لأصحاب الملكيات المتوسطة .

٢ — زاد عدد كبار الملاك زيادة طفيفة ، إذا قورنت بالزيادة في عدد  
صغار الملاك ، فقد كان عدد الفئة الأولى ١١ر٢٢٠ مالكا في سنة ١٨٩٤ ، ثم  
أصبح ١٢ر٤٨٠ مالكا في سنة ١٩١٤ ، بينما زادت نسبة مساحة ما يملكونه

---

(١) محمد أنيس : الحركة الوطنية في مواجهة الاستعمار الأوربي ، مجلة الكاتب ، مارس

تطور حجم الملكية الزراعية من سنة ١٨٩٤ إلى سنة ١٩١٤  
جدول رقم (١١)

سنة ١٩٤١				سنة ١٨٩٤				مساحة الملكيات
%	المساحة بالأفدنة	%	عدد الملاك	%	المساحة بالأفدنة	%	عدد الملاك	
٢٦٦١	١٩٢٢٥٠٦٠	٩٠.٧	١٩٢٠	١٩.٨	٩٣٠.٦٠٠	٧٧.٦	٥١٢.١٦٠	من ١ إلى ٥ أفدنة
٧	٥٢٩.٦٢٠	٤.٩	٧٦.٤٤٠	١١.٧	٥٤٩.٩٠٠	١١.٤	٧٥.٢٤٠	من ٥ إلى ١٠ أفدنة
٩٩.٣	٥٠٧.٧٨٠	٢.٤	٢٧.٤٤٤	١١.٨	٥٥٤.٦٠٠	٦	٣٩.٦٠٠	من ١٠ إلى ٢٠ أفدنة
٤.٩	٢٦٧.٥٤٠	٠.٧	١٠.٩٢٠	٦.٩	٢٢٤.٣٠٠	٢	١٣.٢٠٠	من ٢٠ إلى ٣٠ أفدنة
٦.١	٣٢٣.٠٦٠	٠.٥	٧.٨٠٠	٧.٣	٢٤٣.١٠٠	١.٣	٨.٥٨٠	من ٣٠ إلى ٥٠ أفدنة
٤٣.٩	٢٣٩.٦٩٤٠	٠.٨	١٢.٤٨٠	٤.٢	١٩٧.٥٠	١.٧	١١.٢٢٠	أكثر من ٥٠ أفدنة
١٠٠	٥٤٦٠.٠٠٠	١٠٠	١.٦٥٠.٠٠٠	١٠٠	٤.٧٠٠.٠٠٠	١٠٠	٦٦٠.٠٠٠	المجموع

زيادة فاحشة ، فبعد أن كانت ٥٠٠ر٩٩٧ فدان في سنة ١٨٩٤ ، أصبحت ٤٠ر٣٩٦ فدانا سنة ١٩١٤ ، أى أن متوسط ما يملكه للفرد منهم زاد من ١٧٧ فداناً إلى ١٧٩ .

٣ — في الوقت الذي كان يملك فيه ٧٧٦٪ من الملاك ١٩٨ ٪ من مساحة الأرض المزروعة ، سنة ١٨٩٤ ، نجد أن ١٧٦ ٪ من الملاك يملكون ٤٢٥ ٪ منها . أما في سنة ١٩١٤ فيزداد التباين ، إذ بينما كان ٩٧ ٪ من الملاك يملكون ٢٦١ من الأرض ، كان ٨٠ ٪ من الملاك يملكون ٤٣٩ ٪ منها !!

وهكذا كانت تزداد الهوة اتساعاً بين الملكيات الكبيرة والملكيات الصغيرة ، وأصبح من الواضح أن حركة تطور الملكية الزراعية تسير في اتجاه التركيز في أيدي فئة قليلة من الرأسماليين ويمكن الإشارة إلى العوامل التي ساعدت على ذلك فيما يلي :

أولاً — الضرائب ، فقد كانت الضرائب في كثير من الأحيان تنوء بتحملها طاقة صغار الملاك مما كان يضطرم إلى ترك أراضيهم ليستولى عليها الأكثر غنى ، ففي ٢٦ صفر سنة ١٢٧٢هـ ( ١٨٥٥ م ) طرح « سعيد » لمن يشاء أن يترك ما يشاء من أطيافه الخراجية إذا كان غير قادر على زراعتها ودفع أموالها ، فترك الأهالي أطيافاً كثيرة للحكومة<sup>(١)</sup> ، وعلى سبيل المثال ، فقد بلغ ما تركوه في مديرتي الشرقية والدقهلية وحدهما ٤٦٨٦٦ فداناً ، وهي الأطياف التي عرفت باسم « متروك » ، كما عرفت بقية الأطياف التي بقيت للأهالي باسم « مرغوب » .

وفي سنة ١٨٥٦ رفع سعيد الضريبة على الأرض الخراجية المتوسطة

---

(١) وليم سليمان : مجلة الطليعة ، يناير ١٩٦٥ ، ص ٣٢ .



والقائمة الجودة من الربع إلى الثلث . ورفعت الضريبة في سنة ١٨٦٤ إلى النصف ، ثم فرضت ضرائب جديدة بين سنتي ١٨٦٧ ، ١٨٧١ . ويكفي لبيان الفرق بين الأرض المشورية — وهي الملكيات الكبيرة التي فرضت عليها ضريبة العشر — والأرض الخراجية ، أن العشر المفروض على الأولى كان حجمه الأقصى بعد الزيادة ٣ قرشا في الوجه البحري و ٣١ قرشا في الصعيد . أما الأرض الخراجية ، فإن للفدان كان خراجه يصل إلى مائة قرش . وفي سنة ١٨٧٧ كان متوسط العشر ٣٠٣ ملجم ومتوسط الخراج ١٦٢ ر ١ جنيه . وبلغ مجموع الخراج في هذه السنة تسعة أمثال العشر رغم أن مساحة الأراضي الخراجية كانت حوالي ضعف الأرض المشورية .

وفي ١٥ جمادى الأولى ١٢٧٥ هـ (١٨٥٨ م) أصدر سعيد أمرا ببيع الاطيان الخراجية التي تركها الاهالي ، ووزع جزءا عظيما منها على أفراد العائلة الخديوية وبعض أكابر البلاد وبعض أكابر موظفي الحكومة . ثم أخذ بالبدا الذي وضعه محمد علي وسمح للاجانب بشراء ما يريدونه منها على أن يشترونها (بعقود) من الرزنامة أسوة بالإيجاديات التي أنعم بها الخديون مجانا<sup>(١)</sup> .

ثانياً — أن شراء مساحات واسعة من الأرض للقيام فيها بعمليات الاستصلاح ، لم يكن ليقدّر عليه إلا الأثرياء الذين ركزوا استثماراتهم الكبيرة في هذا اللون من النشاط ، كما أن البنوك وشركات الأراضي كانت تقصر عليهم ثقتها وتمنعهم من الائتمان ما يمكنهم من توسيع رقعة الأرض التي في حوزتهم وتحسين تربتها وتجويد إنتاجها ، ولا تمتنع الفقراء أو محدودى الدخل بشيء من ذلك . وإذا كانت هذه الظروف أكثر ملاءمة للأغنياء في الاوقات

العادية ، فإن مفعول ذلك كان أوضح في أوقات الازمات الدورية التي مرت  
بمصر كما مرت بغيرها من البلاد . ومن المعروف أن أثر الازمات يكون في  
البلاد الزراعية أشد منه في غيرها خاصة بسبب انخفاض أثمان المحاصيل الزراعية  
وصعوبة تصريفها ، فهذه الاوقات الصعبة قد يتعذر على المالك الصغير أو  
المتوسط اجتيازها ، وقد يؤدي تراكم الديون عليه خلالها إلى بيعه أرضه جبراً  
أو اختياراً . أما الطبقة الغنية ، فإنها غالباً ما تتمكن ، بسبب غناها ، وكذلك  
بفضل الثقة التي تتمتع بها لدى البنوك ، من اجتياز هذه الازمات بسلام فلا  
يضطر أفرادها إلى بيع أراضيهم إلا نادراً ، وحتى إذا هم باعوا شيئاً منها ،  
فإن ذلك يتم في الغالب إلى أغنياء آخرين ، وبذلك لا تتجزأ ملكيتهم  
الكبيرة ، بل تبقى تلك الملكيات كما كانت ، ويقتصر الأمر حينئذ على  
إحلال بعض الاغنياء محل البعض الآخر <sup>(١)</sup> .

ثالثاً - نظام التوريث ، فهناك نسب معينة نصت عليها الشريعة الإسلامية  
في تقسيم الإرث بعد وفاة صاحبه ، ومنه الأرض بطبيعة الحال . ومن هنا فإن  
بعض أصحاب الاملاك الواسعة لم يتمكنوا من الاحتفاظ بها ، بل تعرضت  
للتفتت . ويذكر على مبارك بعض العائلات التي بدأت وهي تمتلك اقطاعات  
واسعة في بداية القرن ١٩ ، فإذا بأفرادها في نهايته يمتلكون قطعاً صغيرة ،  
فمثلاً كان أحد كبار الموظفين يملك ٦٠٠ فدان ، إلا أنه بسبب تفرق أفراد  
العائلة وتشاجرهم لم يبق له نفسه إلا ٦٠ فدانا فقط .

وإذا كان هذا العامل يمكن أن يؤدي إلى تقليل الملكيات الكبيرة  
وتكثير الصغيرة ، إلا أنه في النهاية لم يؤدي إلى ذلك ، فتجزئة الملكيات

---

(١) حسين خلاف: التجديد في الاقتصاد المصري الحديث، دار أحياء الكتب العربية ،  
١٩٦٢ ، ص ١٠٦ .

الضخمة لم تعجز الورثة عن أن يبذلوا أقصى جهدهم لزيادة ما صار إليهم ، أما الملكيات الصغيرة ، فقد كان الخطر عليها أكثر حيث أن الجزئيات لم تكن بالقدر الذى يمكن أصحابها من تنميتها وزيادتها . ويمكن أن نضيف إلى ذلك أنه إذا كانت بعض الملكيات الكبيرة قد تفتت ، فقد ساعد هذا على تكوين طبقة وسطى من ملاك الأرض ( من ٥ — ٥٠ فدان ) والذين كونوا ٣٥ ٪ من مجموع الملاك فى نهاية القرن .

رابعاً — السخرة . فقد تضمنت الأوامر العالية الصادرة فى ١٨٧٩ و ١٨٨٠ و ١٨٨١ ، إعفاء المزارعين الذين يعملون فى أبعاديات وشقالات وعهد كبار الملاك من السخرة . ولقد أدى هذا إلى تفضيل الفلاحين للعمل فى مزارع كبار الملاك ليحصلوا على ذلك الإعفاء . وكان الملاك الأجانب يستندون إلى الامتيازات الأجنبية لحماية مزارعهم ، ومن هنا كان تزايد عدد الأجراء وتفاقم الملاك الصغار . بل إنه نتيجة لاختلاف الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنافع العامة بالنسبة للمواطنين عنها بالنسبة للأجانب ، كان المصريون الذين يخشون من نزع ملكيات أراضيهم دون تعويض مناسب ، يبيعونها للأجانب<sup>(١)</sup> .

خامساً — سياسة الحكومة نحو صغار الملاك ، فبالإضافة إلى ما ذكرنا بالنسبة لأثر السخرة والضرائب ، فإنه لابد من مناقشة مآرج المحتلون وأذئابهم ممن كانوا يتولون السلطة فى الدولة فى هذه الفترة من تربيده خاصاً بحماية الملاك الصغار . فهو لا يذكر أن سياسة الحكومات المصرية منذ بداية هذا القرن هى العمل على زيادة الملكيات الصغيرة ، وأن بعض الحكومات

---

(١) وليم سليمان : الطائفة ، يناير ١٩٦٥ ، ص ٣٦ .

قد ذهبت إلى حد بعيد في هذا الدرجة قد تصل مثلاً إلى تحويل بعض المدمين إلى ملاك صغار والعمل على حماية هؤلاء حتى لا يرددوا إل الحالة الأولى . وقالوا أن الوسيلة إلى تحقيق هذه الأهداف هي بيع أراضي الدولة كقطع صغيرة ، وكذلك منح القروض لصغار الملاك وأخيراً صدور قانون الخمس فدادين .

وينقل باير عن الإحصاءات الرسمية التي تساق تدليلاً على ذلك أن الحكومة باعت من أراضيها ٣٦٥٤٣ فداناً في الفيسوم في الفترة من ١٩١٥/٤/١ إلى ١٩٢٠/٣/٣١ ( خلال هذه الفترة بيعت ٦٩٢٨٣ فداناً من أراضي الدولة في كل أنحاء مصر ) كان توزيعها كالتالي<sup>(١)</sup> .

المساحة المباعة	٥ فدادين فأقل	٥ — ٢٠	٢٠ — ٢٥ <sup>(٢)</sup>	أكثر من ٢٥ فدان
المشتريين	٤٨٠٦	١٣٣٧	٢٠١	٨٠

إلا أنه بالنظر الدقيق ، نجد أنه من الجائز جداً أن هذه القطع قد بيعت لأناس لديهم أملاك فعلاً مما ينقلهم إلى طائفة متوسطى الملكية أو ربما كانوا من كبار الملاك .

وإذا كانت التقارير تدل على أن الحكومة قد باعت من سنة ١٩٠٠ إلى



١٩٠٧ أراض حكومية صغيرة كثيرة ، إلا أن هذه السياسة لم تنفذ بالنجاح ، فالإحصاءات تدل على أن ٣٤٠٠٠٩ فداناً بيعت من سنة ١٩٠١ إلى ١٩٠٧ منها ٧٦٠٠ فدان بيعت في سنة ١٩٠١/١٩٠٢ في صورة إقطاعات كبيرة .

كذلك فإن البنك الزراعى الذى أنشئ لمد الفلاحين بالسلف المختلفة ، لم يسلف الذين لا يمتلكون شيئاً ، ومعنى ذلك أنه لا يمكن أن يكون قد ساعد على خلق طبقة ضغار الملاك . وإذا قيل أن البنك قد عمل على حماية ضغار الملاك من فقدان ملكياتهم ، فإن هذا ضالغ فيه ، إذ هل يمكن القول بأن البنك قد استطاع مثلاً في أزمة سنة ١٩٠٧ أن يساعد الفلاحين ؟ كلا ، بل إنه هو نفسه كان كثيراً ما يجهز على أملاك الفلاحين الذين لا يستطيعون سداد ديونهم حتى قيده قانون سنة ١٩١٢ ببعض الشيء<sup>(١)</sup> .

وإذا كان الإحصاء السابق يقف بنا عند سنة ١٩١٤ ، فإن قيام الحرب العالمية الأولى قد أدى إلى تطورات أخرى لى غاية الأهمية بالنسبة لنمو الرأسمالية المصرية الزراعية ، فقد أدى ذلك إلى صعوبة ورود الكثير من المنتجات الأجنبية ، وكان على مصر أن تغطي الكثير من احتياجاتها ، فضلاً عن مطالب الحلفاء المتزايدة الذين اتخذوا منها قاعدة لتكوين قواتهم . والمناطق المجاورة . غير أن أرهاق الأرض ونقص الأسمدة أدى إلى انخفاض انتاجية مختلف المحاصيل التى لم يعوقها إرتفاع أسعارها مما ترتب عليه فى النهاية تضائل الأموال فى أيدي الفلاحين الذين كان عليهم أن يقابلوا أعباء الضرائب المستحقة عليهم من ناحية ، وأقساط وفوائد القروض العقارية من ناحية أخرى ، وذلك فضلاً عن الزيادة المستمرة فى أسعار السماد وفى تكاليف

المعيشة . هذا وفي نفس الوقت ، كانت قوات الحلفاء تستولى على المحاصيل الغذائية والأحلاف والمواشي والدواب بأسعار بخسة ، وتجمع الفلاحين والعمال للمخدمة في الجيش بأسم القطوع<sup>(١)</sup> .

ومما زاد المشا كل الاقتصادية حدة ، أن سوق المال الذي كان يعتمد على الخارج ، لم يعد يجد موردا لتمويل غير اللجوء إلى التضخم ، فأدى ذلك إلى ضعف القوة الشرائية للعامة من السكان وهم طبقة العمال والفلاحين وصغار الموظفين ، وذويان مدخرات الطبقة المتوسطة . ولم تمن زيادة انفاق قوات الحلفاء في شراء السلع والخدمات ، رفاهية المجتمع ، لأن هذه النفقات ، لم يكن يقابلها سلع إلا بقدر ضئيل ، وإنما كان معناها ، زيادة تضخمية في القوة الشرائية أفادت منها طبقات الملاك والتجار والمقاولين وأصحاب الدخل المتغيرة ، فوجدنا موجة سداد للديون العقارية وشراء أراضي جديدة وتوسع في طلب الأثمان من البفوك المضاربة<sup>(٢)</sup> .

### انتجاة الرأسمالية إلى التجارة والصناعة

مع كل ما تدفق على البلاد من رؤوس أموال ، ومع كثرة الشركات التي انتشرت في طول البلاد وعرضها ، فإن الرأسمال الوطني لم يظهر في المجال الصناعي إلا في أواخر الفترة ، وإن كان اهتمامه بالتجارة قد بدأ إلى حد ما قبل ذلك ، فقد سيطر على أوهام الكثيرين أن تنمية الأموال في بعض الأسهم أو السندات ، ربما تحزمه الدين الإسلامي .

---

(١) عبد الرازق حسن : التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بين الحربين ، مجلة الاشتراكي العدد ١٧ ، ص ١٧ ، من مجلته المجلد العالي للدراسات الاشتراكية .  
(٢) المرجع السابق .

وبالإضافة إلى هذا فقد كانوا يخافون من المخاطرة بأموالهم في المشروعات الجديدة ويعدون أنه من الأصح استثمارها في شراء العقار إما بطريق التضامن وإما على سبيل الشيوخ ، فقد كثرت في هذا العهد بين المصريين شركات التضامن وهذه الشركات هي التي يعقدها أثنان أو أكثر بقصد الاتجار ، ويسكون الشركاء متضامنين في تعهداتهم قبل الغير ويتحملون كل مسئولية الشركة ويتممون بالأرباح كما يوفون بأموالهم ما نقص من ديون الشركة قبل الغير<sup>(١)</sup>

وربما كان الاتجاه الغالب — إذا أردنا الصدق — هو كنف الأموال ، وقد جاء في خطبة ألقاها اللورد كرومر في جيلدهال في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٠٧ ما يأتي : « ويجري كنف المال في مصر بدرجة لا يصدقها الأوربي . واني مورد بعض الأمثلة من ذلك ، لقد بلغني منذ قليل من الزمن أن ثريا مصريا توفى عن تركة مقدارها ٨٠٠٠٠ جنيه ذهب مخبوءة في أخبئته . وبلغني أيضا أن فلاحا ميسور الحال اشترى ضيعة بنحو ٢٥٠٠٠ جنيه ، وبعد مضي (وقت) من توقيعه على عقد المبايعة ، اذا بقطار من الحيز قد أقبل يحمل المال المطلوب ، وكان قد خبأه في حديقته . وبلغني أنهم وجدوا عندما شبت النار في إحدى القرى ما لا يقل عن ٥٠٠٠ ج مخبوءة في قدر في الأرض<sup>(٢)</sup> . »

وإذا كان هذا يمكن قوله بالنسبة لثروة المصريين ، إلا أن الأمر يختلف إلى حد كبير بالنسبة لطائفة أخرى من المتمصرين عرفوا الطريق إلى الرأسمالية منذ أواخر القرن التاسع عشر .

فقد كان بنك سوارس ، من أم البدوك الخاصة . وقد وجدت عدة أوامر خاصة بمعاملات هذا البنك مع اسماعيل ، ومن ذلك أمر بهان القروض الجديدة

(١) محمد فهمي لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادي ، ص ٢٩٤

(٢) رودستين : تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعد ، ص ٢٩٤

« من البنك النمساوى الشرقى ومن البنك النمساوى المصرى ومن بنك الانجلواجهيشان بانسكنج قومباني ليمتد ، ومن الخواجات داور وسوارس بمبلغ ١٥٠٠٠٠٠ مقابل كمبيالات ليمعاد سنة تدفع فى القدرة أو الاسكندرية<sup>(١)</sup> . . »

— وكانت عائلة سرسق معروفة فى سوق المال فى بيروت حوالى منتصف القرن التاسع عشر ثم حضر إلى مصر عدد من أفرادها استهووتهم أنباء الثراء القماش بعد سنة ١٨٦٠ ، فأنشأ خليل وديمترى ولطف الله وموسى وإبراهيم ويوسف سرسق فرعا فى مصر سمي بنك « سرسق أولاد عم » تعامل مع اسماعيل على نطاق واسع<sup>(٢)</sup> .

— أنشأ يعقوب قطاوى بنكا بالقاهرة بالاشتراك مع أولاده الأربعة فى منتصف القرن ١٩ .

وتشير أوامر اسماعيل إلى معاملات مع « بنك يعقوب القطاوى الذى قبل كمبيالات مسعوبة من قوميون المقابلة على محافظة الاسكندرية بمبلغ ١٥٠٠٠٠ ليرة بعضه من حسابه الجارى والبض يورد لخزينة محافظة الاسكندرية » . وقد اتسع نطاق هذه المعاملات تدريجيا بعد أن ساءت علاقة الوالى بدرفيو وأبنهيم وغيرهم من أصحاب البنوك الأجنبية الخاصة<sup>(٣)</sup>

— عائلة مصعب التى نزع مؤسسها إلى المنصورة حوالى سنة ١٨٧٠ واشتغل بالتجارة بعد أن صنف ممتلكاته فى بلدة بعيدة من أعمال لبنان ، وعندما أقيمت

---

(١) على الجريتلى فى مصر المعاصرة ، بحوث العيد الخسبى ، ١٩٦٠ ص ٢١٦

(٢) المرجع السابق

(٣) المرجع السابق ، ص ٢١٦



الدنيا ، أشتهل باستصلاح الأراضي وبيعها ، وكانت بداية عمله المصرفي ، شراء  
شونة على النيل لتخزين القطن والاقراض بغضائته ، وقد ساهم في إنشاء شركة  
حلاجي الاقطان وشركة الغربية للأراضي<sup>(١)</sup> .

— في أواخر القرن ١٩ وأوائل القرن ٢٠ جازف عدد من المصريين في ميدان  
الأعمال المصرفية نذكر منهم بشري وسينوت حنا وعائلة ويصا بأسيوط ،  
وكانوا يقبلون الودائع ويقومون بتحويل الأموال قبل قيام البنوك المساهمة  
الأجدبية الكبرى ، كما تذكر منهم منصور باشا يوسف والديب وحفي في  
الاسكندرية<sup>(٢)</sup> .

— وفي إحصاء الشركات المساهمة التي يقوم استغلالها الرئيس في مصر سنة  
١٩٠٨ نقرأ عن تحويل بنك خاص اسمه صيدناوى وخرينه ونحاس وشركاهم  
الى شركة مساهمة برأس مال ١٥٠ ألف جنيه ، وبالمثل لعائلة موصيري بنك  
خاص تحول فيما بعد إلى شركة مساهمة مصرية<sup>(٣)</sup> .

### فكرة إنشاء بنك مصر :

وإذا كان تأسيس بنك مصر قد تأخر إلى سنة ١٩٢٠ ، إلا أن جهودا  
كثيرة وقديمة قد سبقت هذه الخطوة الرسمية . ويؤكد فتحي رضوان<sup>(٤)</sup> ، أن  
أول من دعا إلى هذه الفكرة هو أمين شمول الذي نشر مقالا في ٢٦ أبريل  
سنة ١٨٧٩ في جريدة التجارة التي كان يصدرها أديب اسحق ، وقد أثمرت  
مقالاته ، وما نشرته هذه الجريدة عن هذه الفكرة ثمرها المرجو إذ اجتمع

(١) المرجع السابق ، ص ٢١٨

(٢) المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق .

(٤) فتحي رضوان : طلعت حرب ، بحث في العظمة ، دار الكتاب العربي ؛

غدد من الرأسماليين في مقدمتهم سلطان باشا وعمر لطفى باشا ، وأصدروا بياناً بعنوان « انماء المال » ، فندوا فيه الحجج التي كان يسوقها البعض لبرهنة على مخالفة فكرة البنوك للشريعة الاسلامية ، جاء في هذا البيان :

« ورب معترض يقوم فيه مخالفة الشريعة المطهرة بدعوى أنه لا بد من دخول الربا في معاملاته فيحاول إغراء الناس بأن مصادقة أبناء الوطن لا يمكن أن تتجاوز حد الكلام لكون معظمهم ممن حرم الربا عليهم شرعاً ، فنحن نطيب خاطر المعارض ونزيل الوهم مبينين أن للشريعة المطهرة إنما تحرم الربا المحض وليس ذلك من لوازم البنك التي لا يقوم بدونها ، بل إننا متفرون بحقه لأنه إنما قصد من انشائه خدمة المصالح الوطنية بالصدق والأمانة وبحسب شرائع البلاد ، وأشغال التسليف والمعدولة من بيع وشراء لحساب عملائه . وبجميع هذه الأشغال أرباحها أرباح معاملة جائزة شرعاً وحكم المشارك فيها حكم المشارك بالمضاربة ، وهذه الشركة جائزة شرعاً بإجماع المذاهب . ثم أن القرض بالمراجحة بطريق المعاملة جاء منذ القدم ، وذكره مستفاض في كتب الفقه ومثاله : « أن يبيع المطلوب منه المعاملة من الطالب ثوباً قيمته عشرون ديناراً بأربعين ديناراً ثم يقرضه ستين ديناراً » وهذا مذهب محمد بن سنان أمام بائع . وكان شمس الأئمة الحلواني يلتقي بقول الخصاص ويقول : هذا ليس بقرض جر منفعة ، بل هذا « بيع جر منفعة <sup>(١)</sup> » .

وقد لفت المنشور النظر إلى أن « الشرق قد خصه الله بأخصب تربة وأنفس معدن وفيه كثير من الأغنياء وأصحاب الرزق الواسع والنقود الوفيرة

---

(١) محمد طاعت حرب : علاج مصر الاقتصادي ومشروع بنك المصريين ، أو بنك الأمة ؛

ولكن أهله لم يهتموا أقوم السبل لاستثمار ثروة بلادهم فتراهم مقتصرين من المتاجر على ما تعطاه أجسادهم الأقدمون . ودعا المنشور إلى تكوين الشركات لأنها هي التي تكون لديها القدرة والكفاءة على القيام بالأعمال الصناعية والتجارية الضخمة ، ناعياً على المصريين الميل إلى العمل الفردي « كأنهم يخشون أن تطير البركة في الشركة ، مع ما ظهر لهم من بركات الاشتراك في الأعمال عند أهل الغرب الذين دوخوا المسكونة ، وفتحوا الأقاليم الواسعة بشركاتهم التجارية ، وقد تفننوا في إنشائها وتفرعها أيما تفنن فجعلوا منها الشركات التجارية والشركات الصناعية والشركات المالية ، أى البنوك ، وما دام مالك الأرض الكبير في مصر تغل له الأرض من الأموال ما يفيض عن حاجته » فإذا يفعل في النقد الزائد عن حاجته أن لم يكن هناك بنك أمين يجعل ماله فيه ودعة مثمرة تبقى تحت طلبه ورهينة أمره إيان احتاجها .

ودعا المنشور « أمراء القطر ووجهائه وأغنيائه وكل من يهمهم شأنه أن ينضموا إلى أخوانهم الأمائل الذين افتتحوا باب الاشتراك ويسارعوا معهم إلى فتح البنك الوطنى المصرى ، فان الوقت من ذهب لا يرد إذا ذهب .

ثم قرر البيان أن المشتركين فيه قد تحققوا جميعاً أن البنك الوطنى هو الوسيط الوحيد الذى يبلغهم أمنيته لأنه لا بد من ضمانه أمنيته لاستخلاص تلك المصالح من الأجانب ، وهذه الضمانة لا يؤديها إلا البنك الوطنى <sup>(١)</sup> . ومن هنا كان قول عبد الرحمن الرافعى « أن الدعوة إلى تأسيس البنك

---

(١) المرجع السابق ص ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٩ ، ٣٠

قد ظهرت أبان الثورة العرابية<sup>(١)</sup>». ويؤيد هذا أيضاً ما ذكره بليت أن أحد عرابي حدثه عن عزمه على انشاء بنك تسليف زراعى للفلاحين ، لولا أن الأحداث دهمت حكومة العرابيين ، فقضت على هذا الحلم<sup>(٢)</sup> .

وقد عادت فكره بنك مصر إلى الظهور عندما بدأ عمر لطفى في ألقاء محاضراته في نادى المدارس العليا ابتداء من اليوم الأول في نوفمبر سنة ١٩٠٨ عن نظام التعاون والتسليف في ألمانيا وإيطاليا وشرح القواعد التى تسير عليها جمعيات شركات التعاون ، ثم تعددت محاضراته في مدن غير القاهرة ، فألقى محاضرة في الاسكندرية قال فيها .

« أن تسرب الأموال الأجنبية إلى مصر في أيام الرخاء قد فتن الناس وملاهم غروراً فاعتمدوا على هذه الأموال واندفعوا في تيارات المضاربات ، ولكن من يوم أن أصيبت البلاد بالأزمة المالية ؛ أنصرفت الأفكار إلى البحث في إصلاح نظام التسليف في مصر وجعله نظاماً قومياً محضاً قائماً على بنوك وطنية تجمع أموالها من أبناء البلاد ، فذهب فريق إلى أنه يجب المحافظة على مستقبل البلاد الاقتصادى ، انشاء بنك وطنى قائم على رؤوس أموال وطنية... »

ويبدو أن ما لاقته الثورة العرابية من انتكاس أدى إلى فشل المشروع الأول قد جعل البعض يبلغ به اليأس إلى الدرجة التى يظن فيها أن المصريين أعجز من أن يستطيعوا القيام بعمل مثل هذا ، حتى أننا نسمع من عمر لطفى في نفس الخطبة قوله : « وإني وأن كنت أحبذ فكرة انشاء بنك وطنى

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : ثورة سنة ١٩١٩ ، ج ٢ ، النهضة المصرية ، ١٩٥٥ ، ص ٢٥٩ .

(٢) فتحي رضوان : طلعت حرب ، ص ١٦ .



كبير ، أعلن أن هذا المشروع سابق لأوانه الآن ، وأن الأفكار لم تنهياً بعد  
لقبوله ، وأجيشي أن المسلمين المبرزين الذين هم أغلب سكان البلاد لا يقبلون  
عن طيب خاطر على أن يشتركوا في مشروع أساسه الأقراض بالفائدة ، صحيح  
أن الأساتذة المستنيرين من خريجي مدرسة دار العلوم قد بذلوا ما في وسعهم  
للتفرقة بين الفائدة والربا وألقوا في هذا الصدد محاضرات بناديتهم بالقاهرة  
وأقاموا فيها الأدلة الشرعية على صحة ما يذهبون إليه ، ولكن المشايخ الذين  
لهم الصوت المسموع في هذه المسائل لم يصلوا للآن إلى حل مقبول لدى  
الجمهور<sup>(١)</sup> .

وإذا كان عمر لطفى قد أبدى مثل هذه المخاوف ، فقد وقف حنفى  
ناصر رئيس نادى مدرسة دار العلوم محاولاً إزالة مثلها كما أشار عمر لطفى  
نفسه فقال :

« ينبغي لنا أن نعرف مركزنا بين العالم ، ولا ننسى ما أحاط بنا من  
الحوادث والأحوال وأن نمحدد ما تيسر لنا عمله وما يتعذر علينا محاولته ، ولا  
ننسى أن ديننا يسرو ما جيله الله علينا فيه من حرج ، وأن قواعد الشريعة للعامة  
تعمل لكل حالة حكماً ، وأن للشريعة لا تعدو جلب المصلحة ودرء المفسدة ،  
ولذلك كان في اختلاف الأئمة رحمة للأمة . » وقال أيضاً :

« ولا تخشوا أن يكفركم المولعون بالكفر لأنهم أن فعلوا ذلك فحجتهم  
ساقطة ، ولكم أن تكفروهم لمصيرهم إلى القول بجمود الشريعة ، وأنها منافية  
لمصلحة العمران ، فليسيروا في طريقهم ، وليسر في طريقنا حتى يحكم الله بيننا  
وهو خير الحاكمين<sup>(٢)</sup> .

(١) المرجع السابق ، ص ١٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٨ .

فلما عقد المؤتمر المصرى سنة ١٩١١ ، ظهرت الدعوى إلى المشروع مرة أخرى ، وجاء فى تقرير لجنة المؤتمر : « لسنا والحمد لله فقراء فى المال ، فإن المصريين فى البنوك نقوداً وودائع لا غلة لها تبقى من اليوم لأن تكون رأس مال لبنك مصرى محترم . ولسنا والحمد لله فقراء فى الرجال المالىين ، فإن كثيراً من رجالنا قد جمعوا بأنفسهم ثروات عظيمة » . وظاهر أن هذه الدعوة كانت تتركز فى مناداتها بإقامة البنك المذكور على أساس وجود عدد من المصريين الأثرياء الذين لا يجدون ما يستغلون فيه أموالهم خاصة وأن مجال استغلال الأموال بالنسبة إليهم فى الأرض كان محدوداً<sup>(١)</sup> .

وتردد صدى هذه الدعوة فى الصحف ، فكتبت جريدة الأهالى<sup>(٢)</sup> مقالا بعنوان « حاجتنا إلى بنك وطنى » بإمضاء « مصرى » يقول فيه : « لا بد للمصريين من باب يطرقونه غير أبواب للبنوك الحالية ( الأجنبية ) التى أن أعطت راحة ، أخذت فوائد بمقدار الحصول فأخذت رأس مال المقرض ، وأن أعطت غير راحة ، أسرعت فى خراب المقرض وعجلت بافلاسه ، وذلك الباب هو إنشاء بنك وطنى مصرى » .

### ازدهار الرأسمالية المصرية نتيجة الحرب العالمية

وفى أغسطس سنة ١٩١٤ ، نشبت الحرب العالمية الأولى على غير إ انتظار ، فاستولى الدعر على جميع الأسواق ، وكان لا بد للقطن - وسوقه أشد تأثراً من غيرها بالأحداث - أن تنحط أسعاره ذلك الإنحطاط الذى أصاب الرأسمالية إصابة خطيرة ، بل وأصاب الجميع فى مصر ، فقلد نزل سعره تدريجياً إلى حوالى عشرة ريالات وكان سعره قبل الحرب أربعة جنيهات ، فبادرت الحكومة

(١) محمد طلعت حرب . علاج مصر الاقتصادى ، ص ٣

(٢) الأمالى : العدد ٩٣ الصادر فى ٩ / ٢ / ١٩١١

باقفال البورصة وتصفية المراكز تصفية لا تؤدي إلى الخراب ، إلا أن المستشار المالي الإنجليزي ، وكان يومئذ اللورد إدوارد سيسل نقض ما أبرمته الحكومة أثر عودته إلى مصر ، وأصدر الأمر بفتح البورصة واستئناف الأعمال فيها ، فازدادت الحالة بؤساً والجوقتما ، فأخذ جميع للفكرين يلتمسون وسيلة تخرج بها البلاد من تلك المحنة ، فكان من رأى البعض أن تحدد المساحة القطنية لعام ١٩١٥ حتى يتسنى بفضل هذه القرار رفع الضغط عن السوق<sup>(١)</sup>.

وزاد في تفاقم المشكلة أن البنوك قبضت يدها عن التسليف على القطن ، في حين أخذت البنوك العقارية تقسو في المطالبة بأقساطها . وكان هم الحكومة في هذه المأساة أن يتم لها تحصيل الضرائب في مواعيدها ، فأصدرت تعليماتها إلى الحكام الإداريين والصيارفة باستعمال الشدة في تحصيل الأموال الأميرية ومطلوبات البنك الزراعى القديم ، فبلغ الضيق غايته حين اجتمعت مطالبة الحكومة إلى مطالبة البنوك العقارية ، وساءت حالة الزراع واضطر الكثيرون منهم إلى بيع أقطانهم بأدنى من الحد الذى هبطت إليه الأسعار حتى بيع القطار في تلك السنة ( ١٩١٤ ) في كثير من القرى بمائة وعشرين قرشاً ، وفي كثير غيرها بستين قرشاً<sup>(٢)</sup> .

وأدى قيام الحرب العالمية الأولى وإغلاق البحر الأبيض المتوسط إلى صعوبة ورود الكثير من الإنتاج الأجنبي ، وكان على مصر أن تغطي الكثير من إحتياجاتها فضلاً عن سد مطالب القوات البريطانية المقاتلة التى اتخذت مصر قاعدة لتموينها . ووجدت الرأسمالية المصرية فرصتها لتوسيع نشاطها الصناعى

(١) يوسف نحاس : القطن في خمسين عاماً ، دار النيل للطباعة ، ١٩٥٤ ، ص ٥ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى : ثورة سنة ١٩١٩ ، ج ١ ، ص ٧٥ .

والتجارى لمواجهة حاجات السوق المتزايدة دون منافسة كبيرة من الخارج<sup>(١)</sup> ولا شك أنها وجدت في ظروف الحرب عاملاً مساعداً لها في توسيع نشاطها. وكان من أهم هذه الظروف، تصفية أعمال بعض الرأسماليين الأجانب من «رعايا الأعداء»، وتضخم البطالة بين العمال الأجانب والوطنيين واستعدادهم لقبول العمل بأجور منخفضة نسبياً رغم الارتفاع المطرد في تكاليف المعيشة.

وبدأ الرواج يعرف طريقه إلى كل من التجارة والصناعة<sup>(٢)</sup>؛ فمن حيث المجال التجارى، كان من الطبيعى أن يؤدى قيام الحرب العالمية الأولى إلى انكماش حجم التجارة الدولية بسبب صعوبة عماليات النقل البحرى من جهة وبسبب تخصيص جزء كبير من الموارد الإنتاجية للإنتاج الحربى من جهة أخرى. وتدل الإحصائيات على أن واردات مصر قد هبطت في العام الأول لقيام الحرب، ولكنها عادت بمسدد ذلك إلى الإرتفاع حتى وصلت إلى مستواها السابق لإعلان الحرب، فإذا كانت الواردات قد بلغت في عام ١٩١٢ حوالى ٢٧ مليوناً من الجنيهات، فإنها قد وصلت إلى ما قيمته ٣١٤ر٣١٤ كم توسط خلال فترة الحرب.

أما عن قيمة الصادرات، فقد حققت زيادة كبيرة مستمرة خلال تلك الفترة، ففي سنة ١٩١٤ كانت قيمة الصادرات لا تتعدى ٢٤ مليوناً من الجنيهات، وفي سنة ١٩١٨ بلغت ما يقرب من ٤٥ مليوناً من الجنيهات، أى بزيادة قدرها ٨٨٪ تقريباً. وبمقارنة أرقام الصادرات والواردات يتضح أن مصر قد حققت فائضاً في ميزانها التجارى بلغ حوالى ٢٤ مليوناً من الجنيهات خلال الفترة من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩١٨، وذلك على الرغم من

---

(١) أمين عز الدين: تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى سنة ١٩١٩، دار الكتاب العربى، ١٩٦٧، ص ١٥٤.

Issawi: Egypt at Mid Century, p. 140.

(٢)



تخفيض زراعة القطن والتوسع في زراعة الحبوب . ولعل السبب الرئيسى في ذلك يرجع إلى الإرتفاع السريع في أسعار القطن المصرى ولا سيما القطن طويل التيلة نتيجة لزيادة الطلب عليه من جانب شركات المطاط الأجنبية لإستخدامه في صناعة إطارات السيارات<sup>(١)</sup> ، فقد وصل إلى السعر الذى كان عليه قبل الحرب وهو ١٥ ريالاً ، وفي سنة ١٩١٧ صعد سعر القطن إلى ٣٨ دولار ، وفي سنة ١٩١٨ اشترت الحكومة البريطانية جميع محصول القطن بسعر ٤٢ ريال وفي سنة ١٩٢٠ وصل إلى ٢٠٠ ريال .

ومما ساعد على تحسين الموقف المالى ، أن أثرياء المصريين لم يستطيعوا الذهاب إلى أوروبا لقضاء أجازاتهم ، فاحتفظت البلاد بالأموال التى كانت تنفق في هذه الرحلات ، ويقال أن السراة كانوا ينفقون في أوروبا ما لا يقل عن مليوني جنيه سنوياً<sup>(٢)</sup> .

وهكذا ملأت النفود جيوب القوم ، واستطاعوا بذلك أن يسددوا ما عليهم من ديون ، ففي سنة ١٩١٧ ، استطاع بنك الكريدى ليونيه أن يجمع ٣٦٧٠٧٤ ر ٥ جنيه من الديون التى كانت له عند الأهالى ، وكانت النتيجة أن نقصت الديون التى كانت لبنوك الرهن من ٦٧٠٦٧ ر ٩٦٥ ر ٤٣ جنيهًا سنة ١٩١٤ إلى ٢٩٣٣٢ ر ٠٠٥ جنيهًا سنة ١٩٢٠ أى بنقص قدره ٦٣٣ ر ١٤<sup>(٣)</sup> . أما بالنسبة للصناعة ، فقد نشطت عدة صناعات . مثل صناعات الغزل والنسيج إذ رفعت شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية إنتاجها — على سبيل المثال — بما يتراوح بين ١٥ — ٢٠ ٪ لمواجهة احتياجات السوق المحلية التى سمعت إلى كسبه . ويقول تقرير لجنة التجارة أن العملة فى الشركة قد تأثرت

(١) علي لطفى : التطور الاقتصادى ، لجنة البيان العربى ، ١٩٦٥ ، ص ٣٠٣ .

(٢) أمين مصطفى عفيفى : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى ، ص ٤٠٧ ، وانظر كذلك :

Crouchly: op. cit., p. 78.

Ibid. p. 79.

(٣)

تأثراً واضحاً بظروف الحرب ، إذ اضطرت رؤساء أعمالها — كما سبق أن أشرنا — من الأوربيين إلى مغادرة البلاد ، فسنحت لها فرصة بأن تسبر كفاءة العمال الوطنيين<sup>(١)</sup> .

كذلك نشطت صناعة السكر والكحول التي لقيت رواجاً كبيراً متزايداً في الأسواق الداخلية والخارجية ، وقد أدى ذلك إلى التوسع في الإنتاج إلى أن بلغ ١٠٠ ألف طن حتى عام ١٩١٧ ، كما قامت شركة السكر بتوسيع ورش الأشغال التابعة لها فأصبحت فيما يختص بمعدات الصناعة وآلاتها مستقلة بعض الاستقلال عن المصانع الأجنبية ، وهي كما يقول تقرير لجنة التجارة والصناعة — « من هذا الوجه تؤدي إلى القطر خدمة جليلة بتكوين مصانع وطنيين ماهرين في جميع الحرف والصناعات »<sup>(٢)</sup> .

وتوسعت أيضاً صناعة الأثاث توسعاً كبيراً نتيجة لظروف الحرب ، فقد هبط وارد الأثاث من الخارج من ١١٨ ألف جنيه سنة ١٩١٣ إلى ٢٠ ألف جنيه سنة ١٩١٥ ، وكانت هذه فرصة ذهبية للتوسع الداخلي في هذه الصناعة ، فقد ظهرت نتائج هذا التوسع في المعرض الصناعي الذي أقيم في الإسكندرية عام ١٩١٦<sup>(٣)</sup> ، وكذلك الأمر بالنسبة لصناعات أخرى مثل الصناعات الجلدية وطحن العلال والصابون<sup>(٤)</sup> .

والواقع أن الصناعات التي نشأت خلال فترة الحرب كانت من الصناعات الصغيرة ، وكانت معظم المصانع من النوع الفردي محدود الموارد الذي يتبع أساليب الإنتاج الفنية القديمة ويرجع ذلك إلى عدة أسباب<sup>(٥)</sup> :

(١) الحكومة المصرية : تقرير لجنة التجارة والصناعة ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩١٩ ، ص ١٥٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٧٧ .

(٣) أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة ، ص ١٥٦ .

(٤) محمد قهسى لميطة : الاقتصاد الصناعي والبنك المركزي ، مطبعة الشهابي ، القاهرة ، ص ٣٥٠ — ٣٥٨ .

(٥) علي لطفى : التطور الاقتصادي ، ص ٢٤٣ .

— أن الآلات ذات الكفاية الانتاجية للكبيرة كانت لا تصنع في مصر ، كما كان استيرادها متعذراً بسبب ظروف الحرب .

— أن إنشاء المصانع الكبيرة ذات الكفاية الإنتاجية العالية يستدعى فترة من الوقت ، وقد تذهى الحرب قبل أن تبدأ تلك المصانع في الإنتاج فيتمرض أصحابها لخسارة محققة بسبب المنافسة الأجنبية .

— من المعروف أن المشروعات الكبيرة تتجنب دائماً المضاربة ، وفي خلال فترة الحرب كانت المضاربة ظاهرة منتشرة في معظم نواحي الأعمال .

— أن الطمع في الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح الاستثنائية قد دفع المنتجين إلى إنشاء المشروعات الصغيرة التي لا تحتاج إلى وقت طويل قبل إنتاج السلعة وعرضها في الأسواق .

— إرتفاع سعر الفائدة خلال فترة الحرب وتوقع إنخفاضه في فترة السلم التالية أدى إلى تأجيل المشروعات الضخمة التي تحتاج إلى قروض كبيرة .

وقد دعا هذا الرواج الاقتصادي الذي شهدته مصر للمستشار المالي الإنجليزي أن يكتب قائلاً : « أن مصر تعد من أقطار العالم القليلة التي عادت عليها الحرب بفوائد من الوجهة الاقتصادية ، لأن جميع الأمم الأوروبية سواء كانت مشتركة في القتال أو واقفة على الحياد قد أصابها ضرر جسيم أن لم يكن من الوقائع الحربية نفسها فعلى الأقل من زيادة الضرائب وارتفاع الأسعار وتقييد التجارة ، أما مصر . فقد جنت بوجه عام أرباحاً طائلة ، فإن سعر محصولها الرئيسي قد بلغ حداً لم يسبق له مثيل ، والضرائب فيها ما ازدادت إلا بقدر طفيف لا يذ كر<sup>(١)</sup> . »

ولبيان حجم هذا الرواج ، ذكر عبد الله أياظه أرقاماً يقارن بها بين حالة

رؤوس الأموال الأهلية والأجنبية سنة ١٩١٤ وبينها في سنة ١٩٣٣ ، وكانت كإلى<sup>(١)</sup> .

السنة	رؤوس أموال محلية	رؤوس أموال أجنبية
١٩١٤	٩٣٨٤٠٠٠٠	٩١٥٩١٠٠٠
١٩٣٣	١٤٨٧٦٠٠٠	٨١٣٦٥٠٠٠

أى أن رؤوس الأموال الأجنبية نزلت بمقدار عشرة ملايين ، في حين زادت الأموال المحلية بنحو ستة ملايين .

ولم يعد خير هذا الرواج على المجموع العام للشعب ، وإنما ذهب أغلبه لأيدى الأغنياء فازداد الأغنياء غنى وازداد الفقراء فقراً اكتب فلتتين تشروا في عدد التيمس الصادر في ٧ نوفمبر سنة ١٩١٩ يقول : « . . أن مصر بالإجمال سمحت في أثناء الحرب التي أمنت شرورها بفضل الأسطول البريطانى والجيش البريطانى(\*) . ولكن الذى جرى فيها يشبه ما جرى فى بلدان أخرى ، فإن الربح الذى جنته من ارتفاع أثمان حاصلاتها وشدة الطاب على الأيدى العاملة فيها ، انحصر فى فئة صغيرة ولا سيما فى الستين الأخيرتين من سنوات الحرب<sup>(٢)</sup> » .

وإذا كانت التجارة قد شهدت نمواً ملحوظاً فى سنوات الحرب الأخيرة وكذلك الصناعة مما زاد من رؤوس الأموال فى أيدى الأغنياء ، فقد حفز هذا الرأسمالية فى أن تفكر تفكيراً جاداً فى تنظيم استغلال أموالها فى هذين المجالين الجديدين ، التجارة والصناعة وخاصة الثانى ، فتألفت فى ٨ مارس سنة ١٩١٦

---

(١) مجلة المصور ، العدد الخامس بثروة مصر الصناعية ، أبريل ١٩٤٠ .  
« فإذا لم يكن بها هذا الجيش البريطانى أصلاً ، كانت تتعرض لخطر الحرب ؟ أن تعرضها لخطر الحرب كان لوجود الاحتلال البريطانى بها !  
(٢) المقظم فى ٢ / ٤ / ١٩٢٠ ، العدد ٩٤٣٩ .



لجنة تسمى « لجنة التجارة والصناعة » من بعض المصريين والأجانب المقيمين بمصر والخبراء بالأحوال الاقتصادية في البلد ، وكان من أغراض اللجنة ، الوقوف على مبلغ تأثير الحرب في صناعة البلاد والنظر في التدابير التي تؤدي إلى إحلال بعض المصنوعات المصرية محل الأصناف التي انقطع ورودها .

وأبرز التقرير أوجه الحاجة لزيادة الإنتاج في كل من المجال الزراعي والصناعي فيما يلي :

١ — هملا بمبدأ تجزئة الأخطار ، يجب تنويع الحاصلات الزراعية بقدر المستطاع حتى لا تصبح ثروة البلاد رهينة مصدر واحد من مصادر الإيراد .

٢ — أن تصبح البلاد مستقلة عن الأجانب من جهة تمويلها .

٣ — ما تقتضي به الضرورة لسد حاجات السكان الآخذين في الزيادة بشكل استثنائي .

٤ — زيادة مطالب المعيشة في البلاد ، إذ لا يستطيع الفلاح أن يبقى إلى ما لا نهاية على أسلوبه الذي كان سائراً عليه « لأن التصاقه بالمدينة الراقية المحيطة به يحدث عنده هو وذوي قرابته ميلاً إلى التوسع في الرغد وتوافر نصيبه من الرفاهية ، ولسكى تستطيع هذه المدينة أن تتوغل في أنحاء البلاد ، ينبغي علينا السعي وراء ترقية الوسائل الاجتماعية والاقتصادية في القطر ، وذلك بإنشاء المدارس والطرق والمستشفيات ، وإدخال جميع النظم اللازمة . . وهذا يستلزم أن تقدم إلى الحكومة ومصالحها ، الوسائل الضرورية مما لا يتيسر الحصول عليه إلا بزيادة ثروة البلاد . . . (١) » .

ثم ركز التقرير بعد ذلك الحديث على الصناعة كضرورة للبحث عن موارد جديدة ، « لا نزاع في أن الصناعة هي من دون جميع الموارد التي يستطيع

القطر أن يفزع إليها جديرة بالتفاننا الخاص واهتمامنا الأكبر ، فإنها تجمع إلى المنافع الاقتصادية التي نحن ننشدها مزية أجل شأننا وأنفس قدرا ، وهي مساعدتها على ترقية الأمة من الوجهة الاجتماعية<sup>(١)</sup> .

ولم تكن هذه هي الصيغة الأولى التي طالبت بإعطاء عناية كبيرة للصناعة ، فقبل ذلك بأربع سنوات ، قدم عثمان مراد ( بك ) في الجمعية العمومية اقتراحا يطلب فيه إنشاء نظارة الزراعة والمعادن ، وعقب عبد العليوفاني على هذا الاقتراح بقوله : « . . . لقد ظهر في بلادنا شيء جديد وهو المعادن ، وهذا يحمل الحاجة شديدة لإنشاء هذه النظارة لتعمل وتجد فيما فيه فائدة المصريين في هذا الموضوع . نحن في حاجة شديدة لتنوع أسباب الرزق ، والآن لا يوجد للبلاد مورد إلا من الزراعة ، فيجب أن نبحث عن موارد أخرى في الصناعة وغيرها . . . »<sup>(٢)</sup> .

وقد استطاعت بعض هذه الجهود أن تؤتي بعضا من أكلها ، فقد أنشئت في سنة ١٩٢٠ « مصلحة للتجارة والصناعة » ، التي اضطلعت بمهمة تنظيم الصناعة وتنميتها ، ثم أقرت الدولة مبدأ التسليف الصناعي وخصصت سنة ١٩٢١ مبالغاً وقدره ٢٠٠.٠٠٠ لأقراض الصناعات الصغيرة<sup>(٣)</sup> .

ومع النشاط الرأسمالي أخذت تظهر اتجاهات نحو خلق تنظيم لأصحاب الأعمال والتجار يعبر عن آرائهم ويدافع عن مصالحهم المشتركة ويوفر الخدمات القانونية وغيرها للأعضاء . والمعروف أن لجنة التجارة والصناعة كانت قد أثارت في تقريرها مسألة إنشاء « الجمعيات التجارية والصناعية والاقتصادية والاجتماعية لتكون لسان حال الطائفة الذي يعبر عن حاجاتها . . . والأداة

(١) المرجع السابق ، ص ٥٩ .

(٢) محاضر جلسات الجمعية العمومية ، جلسة ٣ / ٣ / ١٩١٢ ، ص ١٢٩ .

(٣) على لطفى : التطور الاقتصادي ، ص ٢٤٥ .

التي تنظم مجهوداتها وتقوم بما يلزمها من أعمال البحث والنشر . وأشارت في هذا الصدد إلى بعض « الجمعيات » التي كانت قائمة عام ١٩١٧ ، مثل جمعية تجار الواردات بالإسكندرية التي أفادت اللجنة من أبحاثها حول التفاضل والمساائل المرتبطة بها ، والمساكن والموازين ، « وجمعية سمسرة الأوراق المالية وسمسرة البضائع بالإسكندرية » ، وما كان لها من الأثر الصالح في تنظيم البورصات المصرية . كما أشار التقرير إلى الغرف التجارية الأجنبية التي أنشئت حسب قوانين الجنسيات التي تمثلها وهي خاضعة بموجب الامتيازات لمعاكم القنصلية ووظيفتها تنحصر في حماية تجارة بلادها في مصر بأي طريقة كانت ، ثم هناك « الغرفة التجارية المصرية بالقاهرة » (١) .

ولقد كان من الأمور المسلم بها أن الصناعة المصرية لا يمكن أن تقوم لها قائمة إلا إذا وجدت معينا من رؤوس الأموال الوطنية يمدّها بحاجتها ويسندّها في أوقات عوزها ويتيح لها إمكانيات التوسع والانطلاق وكلما هيأت لها الظروف أن تتوسع وأن تنطلق . وما كان لرؤوس الأموال الأجنبية أن تدخل السوق المصرية مستثمرة في الأغراض الصناعية ، إلا حينما تجد صناعتها ربما طائلا موفورا ، كما كان شأنها فيما أقدمت عليه من الاستثمار في المرافق العامة التي استطاعت — كما رأينا — أن تظفر فيها بحقوق احتكارية ، وإلا حينما تجد نشاطها ، لا يعوق نشاط صناعات البلاد التي تنتمي إليها وحتى لا يعرض هذا للنشاط أسواقها للبوار ، وما كان أيضا للنظام المصرفي القائم خلال الفترة التي نتحدث عنها ، أن يقحم نفسه في ميدان من ميادين الاقتراض لا يتفق مع طبيعة تكوينه ، ولا يتمشى مع الأغراض التي كان يعمل على تحقيقها ، ألا وهي تمويل التجارة الخارجية والداخلية ولا سيما تمويل محصول القطن (٢) .

(١) أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة المصرية ١٩١٩ — ١٩٢٩ ، دار الشعب ،

١٩٧١ ، ص ٤٦ — ٤٧ .

(٢) وهيب مسيعة : مصر المهاجرة ، بحوث العيد الجسفي ، ص ٢٧١ .

## ظهور بنك مصر

ولهذه الاعتبارات ركزت القوى المصرية الرأسمالية كل عنايتها في خلق مؤسسة مصرفية وطنية ١٠٠ ٪ وهي بنك مصر . ولقد كان هذا البنك منذ إنشائه حجر الزاوية لذلك البناء الاقتصادي الشامخ الذي استطاع طلعت حرب وزملاؤه من المالبين ورجال الأعمال المصريين أقامته ليسدوا فراغا شعرت به البلاد أبان الحرب ويشجعوا في نفس الوقت تلك النزعة إلى الطموح في مزاولة ألوان من الأعمال ، كانت قاصرة على العناصر الأجنبية في البلاد بحكم نشأتها وبحكم ، ما اكتسبته من خبرة ودراية وكفاية ومن ثم لم يخلق بنك مصر ليلعب دور البنك التجاري بالمعنى المعروف الفنى ، ولكنه أسس ليكون بنكاً للأعمال وليةتحول تدريجياً إلى صندوق تمويل لمختلف فروع النشاط التجاري والعائى التى أقبلت الجبهة الاقتصادية على تدعيمها وذلك بتأسيسها شركات مصرية صميمة لمزاومتها<sup>(١)</sup> .

وفي حفلة تأسيس البنك التى أقيمت بدار الأوبرا فى مساء الجمعة ٧ مايو سنة ١٩٢٠ وقف طلعت حرب ليبين الظروف التى حتمت إقامة هذا البنك والدور الذى يمكن أن يلعبه ، وهو فى سبيل ذلك ينقل ما ذكره المستشار المالى الإنجليزى من أن ودائع الأفراد فى ذلك الوقت فى بنكين اثنين هما : البنك الأهلى وبنك الأنجلو أربت على ٣٥ مليوناً من الجنيهات ، ولا يمكن تقدير ما يباقى البنوك ، لأن من بينها ، لا يفرز حسابات فروعها بمصر على حده ، ومنها البنوك الخصوصية التى لا تنشر حساباتها . فإذا افترضنا أن المصريين نصف هذا المبلغ « أليس فى استخدام نحو ١٨ مليوناً من الجنيهات فى مصلحة مصر وشؤونها الاقتصادية خدمة كبرى للبلاد وأهلها »<sup>(٢)</sup> .

(١) المرجع السابق .

(٢) محمد طلعت حرب فى بعض خطبه ومقالاته ومحاضراته ، مطبعة مصر ، ١٩٥٧ ، ص ١٤ .



ثم يتساءل طلعت حرب عن الأوجه التي كانت البنوك الموجودة تستعمل فيها هذه الودائع والأمانات. ونظرة في تقارير هذه البنوك. تدلنا على أن الجزء الأكبر منها يستعمل خارج البلاد في بونات على خزائن الحكومات أو في سندات قروض الحرب أو ما أشبه ذلك من العمليات التي كانت في مصلحة المساهمين فقط أو في مصلحةهم ومصلحة البلاد التابع لها أصحاب النهى والأمر في هذه البنوك.

وقد قال المستشار المالي في مذكرة له أن مجموع المبالغ التي شغلها مصر في الخارج في المدة المنقضية من سنة ١٩١٥ إلى سنة ١٩١٩ يبلغ ١٥٢ مليوناً، وهي: — ١٣ مليوناً مودعة من الحكومة ومن الحراسة الرسمية على أموال الأعداء.

— ٦٥ مليوناً لحساب إصدار للبنكوت .

— ٦٠ مليوناً من البنوك وشركات الرهنيات .

— ١٤ مليوناً من الشركات والأفراد .

« ومصر اليوم أحق باستخدام أموال بنيتها في مصالحها وشئونها لو كانت هذه الأموال في أيدي مصرية تعمل هي أيضاً لمصلحة بلادها كما يعملون ، وكان نظام مصر التقدي والاقتصادي غير النظام الحالي الذي به ظروف استثنائية تزول »<sup>(١)</sup>.

وعند قيام البنك الجديد وضعت له أهداف ومبادئ لتكرس جهودها لتحقيقها يمكن إجمالها فيما يأتي<sup>(٢)</sup>.

١. — إيجاد بنك مصري وطني : ولذلك اقتصرّت ملكية أسهمه على

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٥ .

(٢) الأهرام الاقتصادي : ملحق خاص بعنوان : « بنك مصر ١٩٢٠ — ١٩٧٠ » ، بين الرأسمالية الوطنية والتحول الاشتراكي ، ص ١٥ ، مايو ١٩٧٠ ، ص ١٩ .

المصريين فقط دون غيرهم، وكان المقصود من ذلك منع أية محاولة للأجانب لإمتلاك رأس مال البنك وبالتالي توجيه سياسته وفق مصالحهم، ويعتبر هذا الاتجاه، أى إبقاء الأسهم اسمية ومملوكة للمصريين بالكامل أول محاولة نحو تمصير الأعمال المصرفية في مصر .

٢ — تجميع المدخرات الوطنية . فقد كان تجميع رأس مال بنك مصر من أول المحاولات المصرية في سبيل تجميع المدخرات الوطنية للقيام بالمشروعات الإقتصادية المصرية الصميمة، ولم يكن الحصول على رأس مال البنك في الواقع من السهولة بمكان نظراً لظروف عدة أشرنا إليها في أماكن متفرقة في الصفحات الماضية، ونضيف إلى ماسبق أن ذكرناه، ما كان للعملة المسعورة التي قامت بها القوى الأجنبية للتشكيك في نجاح المشروع وقدرة المصريين على أن يطوروا ميدان الأعمال المصرفية والمالية من تأثير في هذا المجال . وقد اتبع البنك سياسة هامة في تكوين احتياطاته كانت وسيلة ناجحة في تجميع المدخرات الوطنية، فبذ السنة الأولى من إنشائه وهو يستقطع جزءاً من الأرباح لتكوين مخصص يستعمل في إنشاء الشركات الصناعية والتجارية المصرية .

٣ — إيجاد وتنظيم التمويل الصناعي : فبالتعاون مع الحكومة، وضع نظام خاص لتمويل المشروعات الصناعية المصرية للصغيرة، ثم طور البنك هذا النظام ولا شك في أن التجربة كانت رائدة بالرغم من المشاكل والعقبات التي صادفتها فقد استفادت بعض المشروعات الصناعية الكبيرة المنظمة في صورة شركات مساهمة من هذا النظام بمحصولها على تمويل استطاعت بواسطته أن تتوسع في أعمالها دون ما حاجة إلى زيادة رؤوس أموالها أو إصدار سندات، كما استفادت

بعض المشروعات الصناعية الصغيرة بمصوامها على قروض أدت إلى رفع مستوى كفاءة العمل وزيادة الانتاج<sup>(١)</sup>.

٤ — تشجيع الجمعيات التعاونية الزراعية . فقد ظهرت الحركة التعاونية في مصر سنة ١٩٠٩ كوسيلة لتحرير الفلاح من سيطرة الملاك والهندوك الأجنبية وأخذ رائد الحركة التعاونية « عمر لطفى » يبذل مجهوداته الخاصة في الدعوة إلى إنشاء جمعيات تعاونية زراعية في الريف حتى أتبع له أن ينشئ ١٤ جمعية زراعية ، كان من أهم أغراضها شراء البذور والأسمدة في تنظيم الجمعيات التعاونية ، لذلك شكلت لجنة لدراسة إمكان الاستفادة من النشاط التعاوني في البلاد وإختيار أفضل للنظم ، فوضعت اللجنة ، مشروع قانون للتعاون ؛ وأقرحت تشكيل لجنة دائمة للدعوة للحركة التعاونية ، ولكن مشروع القانون توقف نظراً لظروف الحرب العالمية الأولى ، ثم صدر أخيراً القانون الأول للتعاون رقم ١٧ لسنة ١٩٢٣ ، وقررت الحكومة أن تساعد المزارعين عن طريق السماح للجمعيات التعاونية بالحصول على مايلزمها من قروض بتك مصر<sup>(١)</sup>

٥ — توصيل الخدمة المصرفية إلى كل مكان : فإذا كان البنك يسمى إلى تجميع رؤوس الأموال الوطنية ، فقد كان من الضروري أن يعمل في نفس الوقت على نشر وحداته في جميع أنحاء البلاد ولقد ابتدأ البنك عام ١٩٢٠ بمركزه الرئيسي وفرع القاهرة ، وسرعان ما أخذت وحداته تنشر في أنحاء البلاد حتى أصبح لديه عام ١٩٣٨ ثلاثة وثلاثون وحدة في القاهرة والاسكندرية والوجهين البحري والقبلي .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٣٠ .

ولقد ساعد انتشار وحدات البنك على نقل المال السائل من الجهات التي يتوافر فيها إلى الأماكن التي تفتقر إليه ، وكان ذلك وسيلة أساسية في نقل المدخرات من أماكن وجودها إلى أماكن أخرى للإنتاج<sup>(١)</sup> .

٦ — خلق جيل من الخبراء والفنيين المصريين : لا تنصرف أهمية إنشاء بنك مصر إلى اقتحام رأس المال القومي مجال النشاط الاقتصادي فحسب ، ولكنها تنصرف أيضا إلى هذا التحول الاجتماعي الكبير الذي مكن المصريين من اقتحام ميادين كانت حكراً على الأجانب ، ولذلك فقد أمكن في مرحلة للأهمية الوطنية ؛ تكوين جيل من الفنيين والإداريين توفرت لهم خبرات ومهارات عاوت على إقامة وإدارة الكثير من المشروعات المصرفية والمالية والصناعية التجارية<sup>(٢)</sup> .

٧ — إنشاء الشركات عن طريق سياسة استثمارية : ولم يكن من المعقول أن يقف الأمر بالبنك عند حد تلبية احتياجات المصريين من الخدمات المصرفية ، وإنما كان ضرورياً أن يسعى إلى فتح مجالات جديدة للاستثمار ، حيث كانت طبقة كبار الملاك في مصر لا تهتم بدرجة كافية بتوجيه أموالها نحو الاستثمار في المشروعات الصناعية والتجارية ، إنما لجأت إلى الانفاق الترفي ، وشراء حتى أصبح لديه عام ١٩٣٨ ثلاث وثلاثون وحدة في القاهرة والألكندرية والوجهين البحري والقبلي : ولقد ساعد انتشار وحدات البنك على نقل المال

---

المرجع السابق ص ٣٢ .

(٢) المرجع السابق ص ٣٢ .



السائل من الجهات التي يتوافر فيها إلى الأما كن التي تفتقر إليه وكان ذلك وسيلة أساسية في نقل المدخرات من أما كن وجودها إلى أما كن أخرى للإنتاج<sup>(١)</sup>.

٦ — خلق جيل من الخبراء والفنيين للمصريين : لا تصرف أهمية إنشاء بنك مصر إلى اقتحام رأس المال القومي بمجال النشاط الاقتصادي فحسب ، ولكنها تنصرف أيضاً إلى هذا التحول الاجتماعي الكبير الذي مكن المصريين من اقتحام ميادين كانت حكراً على الأجانب ، ولذلك فقد أمكن في مرحلة الرأسمالية الوطنية ، تكوين جيل من الفنيين والإداريين توفرت لهم خبرات ومهارات عاونت على إقامة وإدارة الكثير من المشروعات المصرفية والمالية والصناعية والتجارية<sup>(٢)</sup>.

٧ — إنشاء الشركات عن طريق سياسة استثمارية : ولم يكن من المعقول أن يقف الأمر بالبنك عند حد تلبية احتياجات المصريين من الخدمات المصرفية وإنما كان ضرورياً أن يسعى إلى فتح مجالات جديدة للاستثمار ، حيث كانت طبقة كبار الملاك في مصر لا تهتم بدرجة كافية بتوجيه أموالها نحو الاستثمار في المشروعات الصناعية والتجارية ، إنما لجأت إلى الانفاق الترفي ، وشراء الأراضي الزراعية ، مما ترتب عليه وجود خلل في تركيب الهيكل الاقتصادي بالبلاد<sup>(٣)</sup>.

وهكذا يمكن النظر إلى قيام بنك مصر على أنه حدث له شأنه ، إذ أن اقتصاديات البلاد اجتازت بذلك مرحلة جديدة عليها نستطيع أن نطلق عليها التسمية التي أطلقها « مروستو » وهي مرحلة الانتقال Transitional Stage

إذ أن الاقتصاد الزراعى البدائى الطاغى قد أخذ يتلمس طريقه نحو الصناعة الحديثة ، ونحو التجارة الحديثة أيضاً . كما أخذت البيئة الجامدة التى ظلت طويلاً تنظر إلى ملكية الأرض على أنها الاستثمار المأمون ، تدب فيها حياة جديدة لم يكن لها بها عهد من قبل ، ذلك لأن الصناعة والتجارة لم تكن من الأعمال المرموقة التى ينظر إلى القائمين بها نفس النظرة من التقدير الاجتماعى التى كان يظفر بها ملاك الأرض ، فإذا بها تتحول إلى أعمال يمارسها ويشرف على إدارتها ويراقب سيرها فريق من الناس يحملون من المكانة الاجتماعية مركز الصدارة .

وعلى ذلك فقد كان هذا التحول نحو الصناعة بطيئاً كل البطء محبوبوا ولا يقفز قفزاً ، يمنع انطلاقه نحو غايته بالسرعة المرجوة تلك التقاليد من العادات والعرف التى استبعدت طويلاً بأفكار الناس ونظرتهم إلى الحياة ، وأهم من هذا وغيره بطبيعة الحال ، الجهود الاستعمارية التى ظلت مستمرة لا تسمح للنمو التجارى والصناعى فى مصر أن يخطو إلا بالقدر الذى لا يهدد مصالحه ، تهديداً خطيراً .

ولو رجعنا إلى أرقام الأموال المستثمرة وتوزيعها على مختلف نواحي النشاط بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وفى سنة ١٩٣٣ فى نهاية مراحل الازمة العالمية لاستطعنا أن نتبين الاتجاهات التى أشرنا إليها واضحة كل الوضوح<sup>(١)</sup> .

( جدول رقم ١٢ )

---

(١) وهيب مسيحة : مرجع ، ص ٤٧٢ .

والتصفح لبعض الآثار الأدبية للشعراء ، يلهم ذلك الشعور بالفرحة لقيام  
بنك مصر ، وكذلك بداية الشعور بإمكان استعادة الكرامة والعزة القومية ،  
وتجلى الوعي بأهمية الدعامة الاقتصادية لاستقلال البلاد ، فهذا محمود  
أبو الوفا يقول بمناسبة الاحتفال بعيد البنك<sup>(١)</sup> .

ابن الرجال وهسيء الاموالا  
وأطلب ، قلت ترى هناك مجالا  
الامر ليس خطابة فـأثورة  
كلا وليس عواطفـا وخيالـا  
لحكمـا الاوطان أن تنهض بهـا  
فاحشد لها الاعمال لا الاقوالا

ويقول كذلك :

المصر عصر تجارة وصناعة  
هيات تلقى للكلام مجالا  
والجهد أسلحة إذا استعرضتها  
لم تعد عدا متمرأ أو مالا

---

(١) مجموعة خطب محمد طلعت حرب باشا ، الجزء الثاني مطبعة مصر ، ١٩٣٨ م ص ٢٩٥٨

معاملات وقيمة الأموال للمستثمرة بملايين الجنيهات سنق ١٩٢٢، ١٩٣٣

(جدول رقم ١٢)

سنة ١٩٤٣		سنة ١٩٢٢		نواحي النشاط
النسبة المئوية	قيمة الأموال المستثمرة	النسبة المئوية	قيمة الأموال المستثمرة	
٥٨ر٣	٥٢ر٩	٦٩ر٦	٦٤ر٩	مصاريف عقارية واستثمارات في الاراضي والمقارات مصاريف ومشروعات تجارية مشروعات للنقل والمياه مشروعات
٢٢ر٤	٢٠ر٤	١١ر٧	١٠ر٩	
٥ر٧	٥ر٢	٧ر٠	٦ر٦	
١٣ر٦	١٢ر٤	١١ر٧	١٠ر٩	
١٠٠	٩٠ر٩	١٠٠ر٠	٩٣ر٣	



من كان يرجو أن يداوى شعبه  
فليقتل الجاهل والإقلا  
فتشت أدواء الشعوب فلم أجد  
كالفقير داء في الشعوب عضلا  
والفقير مثل الجاهل كان كلاهما  
جوعا وكان كلاهما إذلالا  
الفقير يقتل في النفوس سموها  
كيف السموم لمن يعيش عيالا ؟  
ويدعو أحمد محرم إلى تشجيع منتجات شركات البنك فيقول<sup>(١)</sup> :  
قل للعروس تعاف صنع بلادها  
أزرى بقومك حسنك المعطل  
فاز الأجانب واستبد غلاتهم  
أفما يسرك أن ينوز (الآل) ؟  
مصر التي ولدتك أعظم حرمة  
والعم أكرم ذمة والخال .  
ما ضاع من مال الفتى وعقاده  
ما تستعير من اليمين شمال .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٣٨ .

ويعدد خليل مطران بعض المكاسب التي عادت من قيام البهك فيقول  
في أنشودة له (١).

• • • • •

وصار عنوان فخر مصر

ومعقل العزة الحصينا

ومعقني الرزق من غراس

كان جناها للأجنبيينا

من كل ومض أجرى سحابا

وكل صخر أجرى معيننا

من الحديد الأمم والنار

فحرت كفه عيوننا

من كل صنع وكل بدع

هيا غمنا للغامينا

## الفصل الثالث

### التخلف فى هيكل الاقتصاد المصرى

على الرغم من أن اصطلاح « التخلف » ، اصطلاح جديد للتعبير عن حقيقة قديمة نسبيا ، فإن ثورة التفكير الإقتصادى لم تنتقل إلى دراسة المشا كل المتصلة به إلا غداة الحرب العالمية الثانية ، وذلك بفعل عوامل وظروف متعددة ، من أهمها وعى الدول المتخلفة لما هى عليه من فقر وتخلف ، والرغبة فى الإستقلال الإقتصادى ، والتنمية السوفيتية كمثل يحتذى به . بالإضافة إلى عوامل أخرى دفعت الدول الغنية نفسها إلى أن تهتم بدراسة هذه المشكلة<sup>(١)</sup> .

وإذا كانت سمات الهيكل الإقتصادى فى مصر فى هذه الفترة هى سمات كل اقتصاد متخلف ، إلا أننا يجب أن نستخدم اصطلاح « التخلف » هنا بشىء من الحرص والحذر ، ذلك أن اصطلاح البلاد « المتخلفة » يوحى فى الواقع بعدة أفكار خاطئة علمياً ، فهو يوحى بأن البلاد المعنية تعاني مجرد « تأخر » عن غيرها ، عن تلك التى تسمى « البلاد المتقدمة » ، وتلك النظرة التى تجعل لكل بلد مكانة مقدما أو متخلفا فى سلم التقدم الإجتماعى نظرة سطحية تماما . وتحويل هذه النظرة إلى مفاهيم نظرية ، يعنى إحلال الملاحظة الإحصائية لإرتفاع أو إنخفاض مستوى المعيشة محل التفسير التاريخى والتحليل

---

(١) صلاح الدين نامق : قضايا التخلف الإقتصادى ، دار المعارف ، القاهرة

المعنى، ذلك التفسير وهذا التحليل اللذان لا يمكن أن يفصلا النظر عن علاقات السيطرة والإستغلال القائمة بين مختلف البلدان<sup>(١)</sup>.

ولعل فيما بيناه ، في الفصلين السابقين يمكن أن يعد — أو هو كذلك بالفعل — دراسة لأوضاع معينة نتجت عن علاقات السيطرة والإستغلال القائمة بين الدول الإستعمارية الفنية وعلى رأسها بريطانيا ، وبين مصر كدولة متخلفة . وفي هذين الفصلين — وبوضوح أكثر في الفصول القادمة كذلك — نستطيع أن نجد الخط السيامى واضحاً ، ولكن إلى جانبه ، نجد السيطرة والإستغلال الإقتصادى كنتيجة لوضع سياسى معين نما وتطور بمرور الزمن وباستمرار الأوضاع الإستعمارية القديمة إلى أن أوصلنا إلى الوضع الذى نراه في هذه الفترة .

وسوف ندير دراستنا في هذا الفصل حول مجموعة من المحاور تشكل سمات أساسية للتخلف بالإضافة إلى ما سبق أن أوضحناه .

### التخصص الزراعى

إذا كان الإقتصاد المصرى قد قام على سياسة الإستقلال والتوجيه والاحتكار في عهد محمد على ، فإن الرأسمالية الأجنبية والإستعمار العالمى ، استطاعا أن يقضيا على هذه السياسة بحيث تقوم السياسة الإقتصادية على مبدأ « التخصص » ، والتخصص هنا هو تخصص فى الزراعة ، ومع ذلك فإن هذا التخصص لم يتسم بطابع التوازن ، إذ وجهت أقصى العناية إلى المحاصيل الصيفية والقطن على وجه الخصوص مع ما يترتب على ذلك من أخطار .

---

(١) شارل بتلهاييم : التخطيط والتنمية، ترجمة اسماعيل صبرى عبد الله ، دار المعارف ،



أضف إلى ذلك ، أن العناية بالمحاصيل الصيفية كانت على حساب المحاصيل الشتوية وبخاصة الحبوب ، ونجم عن هذا أن مصر قد أصبحت لأول مرة في تاريخها عاجزة عن توفير الغذاء لأهلها ، وصار من الضروري استيراد مقادير من القمح لسد حاجة سكان المدن الذين أخذ عددهم في الإزدياد<sup>(١)</sup> .

كما كان لسيطرة مبدأ أن مصر بلد زراعى ، وأن مستقبل الإستثمار فيها محكوم بالزراعة ، أن المصريين أخذوا يقبلون على استثمار فائض مدخراتهم في الزراعة وحدها . وهكذا برزت مشكلة سوء توزيع الثروة العقارية ، وما صاحبها من عدم التوازن الإقتصادي في دخول الأفراد ، وما ترتب عليه تباين كبير في المستوى الثقافى والإجتماعى بين المصريين . وعلى هذا فقد ارتبطت مشكلة سوء توزيع الثروة بالدخل وبالقوة الشرائية وبمستوى المعيشة وبالقدرة على الإنتاج ؛ وزادت المشكلة تعقيدا كلما تزايدت قدرة الثروة العقارية على جذب المدخرات المالية بنحوها ، لأن كل فائض في الإنتاج الزراعى يتحول إلى رأس مال يرغب صاحبه في استثماره فينتجه به إلى القطاع الزراعى سواء بشراء الأراضى أو بتأجير المزارع الشاسعة ، عملا بقاعدة أن المدخرات تميل إلى العمل في المجال الذى نشأت فيه . وكان من نتيجة ذلك أن أحجم عدد من رؤوس الأموال المصرية عن الدخول في دائرة النشاط الصناعى والتجارى ، وتركزت الثروات العقارية في صورة رأسمالية إقطاعية ، أصبحت في يد عدد محدود يتحكم في اقتصاديات البلاد من جهة ، وفي توجيه العمل في تلك الأراضى من جهة أخرى<sup>(٢)</sup> .

(١) راشد البراوى : التطور الاقتصادى في مصر ، ص ١٣٦ .

(٢) ملحق الأهرام الاقتصادى عن « بنك مصر » ، ص ٩ .

ويضاف إلى ما سبق من الأضرار التي عادت على مصر من تخصيصها الزراعى ما يلاحظ من ضعف الدخل (أو الغلة) ، ذلك أن الزراعة ليست بأكملها من عمل الإنسان الذى ليس له فى إنتمائها غير دور محدود ، والجهد الإنسانى لا يستطيع فى الحقيقة لا المساعدة فقط مع عوامل أخرى تفوقه من حيث الأهمية<sup>(١)</sup> . والذى يترتب على هذا هو أن زيادة وحدات إضافية من العمل المباشر أو غير المباشر فى صورة آلات ، يصل سريعاً إذا لم تتسع بقعة الأرض — إلى نقطة يبتدىء فيها تناقص الوحدة الحدية .

وعلى حين كان يمكن للتقليل من كمية المنتجات الصناعية البريطانية فى أوقات الكساد والحد من هبوط أسعارها ، فإن للزراع حين كانت أسعار محصولاتهم تنخفض فى هذه الأوقات ، كانوا يحاولون تمويض الغلة فى الأسعار بالزيادة فى الكميات التى ينتجونها ، ويكون من نتيجة ذلك ، هبوط آخر فى أسعار محصولات الزراعة . وكان للزراع المصرى يتبادل محصولاته الزراعية التى هبطت أسعارها لحد كبير بالمنتجات الصناعية التى لم تهبط أسعارها إلا لحد محدود ، وبهذا قل دخل المزارعين الحقيقى فى أوقات الكساد بأكثر مما قل الدخل الحقيقى فى إنجلترا والبلاد الصناعية المماثلة<sup>(٢)</sup> .

وأخيراً فقد عكس التخصص فى الزراعة سمة أخرى على الإقتصاد المصرى وهى عدم الاستقرار<sup>(٣)</sup> ، ذلك أن المحاصيل الزراعية كانت تتعرض لتقلبات موسمية أو سنوية واسعة ، تأتى غالباً من ناحية العرض ، فلم يكن الزارع

---

(١) جاد لبيب : بناء الإقتصاد المصرى ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، بدون

تاريخ ، ص ٧١ .

(٢) محمد نهمى لميطة : تاريخ نؤاد الأول الإقتصادى ، ص ٢٧٩ .

(٣) جاد لبيب : بناء الإقتصاد المصرى ، ص ٧٩ .

يستطيع أن يسيطر بطريقة مجدية على عرض المحصول الذى يزرعه ، وذلك يرجع إلى أن كمية المحصول تتحكم فيها ظروف مناخية وطبيعية خارجة عن إرادة المزارعين . ثم أن الطلب لا يمكن أن يتغير من موسم لآخر بالنسبة لمحصول معين تبعاً لتغير عادات الأفراد أو لأى سبب أو ظرف آخر .

وقد تجلبى اهتمام قوى الإحتلال بسياسة التخصيص فى حاسم الشديد لمشروعات الري المختلفة ، وفى سنة ١٨٨٦ ، أصاحت ناحية من القناطر الخيرية . وبدأت تؤدي مهمتها فى الري فارتفع مستوى الماء فى الترع مما أدى إلى الإستغناء عن كثير من آلات الري البخارية . وبعد ذلك أصاحت الناحية الأخرى فأصبحت القناطر الخيرية تؤدي مهمتها منذ صيف سنة ١٨٩١<sup>(١)</sup> ، ونتج عن ذلك انتشار الري الصيفى فى الدلتا إذ وصل إلى مناطق لم يمتد إليها من قبل ، وكذلك ارتفاع مستوى المياه فى الترع فى مناطق كثيرة إلى مستوى الحقول أو أعلى منه حتى أصبح الري سهلاً لا يحتاج إلى رفع المياه من الترع إلى الحقول بواسطة الآلات الرافعة أو آلات الري البخارية ، ويعرف ذلك للنظام بأسم « الري بالراحة » .

وأقيم كذلك خزان أسوان فى سنة ١٩٠٢ لتخزين مياه الفيضان والانتفاع بها فى الصيف رغبة فى توسيع الزراعات الصيفية ، ونمت تعليقه سنة ١٩١٢ . وما يذكر أن إيجار القدان قد ارتفع بعد عام واحد من إقامة الخزان من ٣ ج إلى ٥ أو ٦ ج أما الأراضى التى كانت تؤجر بـ ٤ أو ٥ جنيهات ، فقد أصبحت تؤجر بمبلغ يتراوح من ٨ جنيهات إلى ١١ جنيهات<sup>(٢)</sup> .

(١) أحمد الحنة : تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٦٤ .

(٢) Fyfe, H : The New Spirit of Egypt, William Blackwood and Sons, London, 1911, p. 80.

وأنشئت قناطر أخرى مثل قناطر أسيوط سنة ١٩٠٢ وذلك لحجز المياه وحتى يرتفع منسوبها لتتلاءم سرعة الإبراهيمية التي تم إصلاحها ، وقد أدى ذلك إلى قيام الري الصيفي في منطقة مصر (الوسطى الجيزة وبنى سويف والمنيا وأسيوط) ، وكذلك أنشئت قناطر زفتى في سنة ١٩٠٣ وذلك لزيادة المياه في فرع دمياط لتساعد على تنظيم الري في محافظتي الدقهلية والغربية ، وأيضا قناطر أسنا سنة ١٩٠٩ وذلك لرفع منسوب المياه ، حتى تمكن اتمام ري الحياض في قنا وجرجا<sup>(١)</sup> .

وإذا كان رجال الهندسة الانجليز قد أعطوا المشاريع الري مثل هذه الأهمية ، ألا أنهم عنوا كثيرا بالوجهة الفنية ولم يراعوا الوجهة الاجتماعية التي عاشت فيها مصر وفلاحوها ومنتجوها ، ولذلك تقدم الفن الانتاجي ولم تتقدم الحياة الاجتماعية بنفس النسبة التي تقدم بها الانتاج الزراعي ، فأنخفضت أسعار القطن بما يناسب أهل الصناعة في الخارج ، إذ زادت كميات القطن وأنخفضت أسعاره ، ولم تقم السياسة الزراعية على تموين صناعة وطنية فزاد انخفاض السعر بزيادة الكميات المنتجة من القطن<sup>(٢)</sup> وزادت الصادرات ونمت زيادة الواردات من المنسوجات القطنية البريطانية ، وأصبحت زيادة المساحة المنزرعة تدر على الفلاح زيادة في الحصول ، بل زيادة في الإيراد الكلي لا عن زيادة في الأسعار ولا عن زيادة في غلة الفدان ، ولكن بالسكم في حدود معينة ، فتعميم نظام الري الصيفي أفاد المصريين من المزارعين ، ولكنه أفاد الوسطاء والصناعة البريطانية في إنجلترا بنسبة أعم وأكبر .

(١) علي لطفى : التطور الاقتصادى ، ص ١٩٣ - ١٩٤ .

(٢) محمد فهمى لميطة : تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٤٣٦ .



ومن هنا نجد أن أحمد لطفى السيد يعبر عن امتقنان الرأسماليين المصريين الزراعيين بسياسة الإحتلال المالية، فيكتب مشيدا بكرومر قائلا : « . وكان يقول ( لورد كرومر ) مثل كل عاقل ( ١ ) ، أنه لا يمكن الإصلاح في مصر قبل أن تقوم المالية فيه على أساس متين . ولا تقوم المالية على ذلك الأساس الا إذا زادت مواردها ووثقت بها أوروبا . ولا تزيد مواردها الا إذا تحسنت أحوال الرى فيها على الأخص ، فأصبحت أرض مصر تنبت من الخيرات كل ما تقدر على انباته ، وأما الموارد الأخرى كالبحار والسكك الحديدية والبوسنة وسائر مصادر الدخل ، فإنها تأتي في المقام الثانى : ولذلك أفرغ كل جهده لدى الدول حتى حملها على عقد قرض خص جزءاً منه بالرى (١) » .

وإذا كانت سياسة التوسع فى الرى قد عادت على البلاد بفوائد لا يستطيع أحد أن ينكرها ، إلا أنه لم تبذل عناية كافية بما يتصل بالرى من ضرورة العناية بالصرف ، مما أدى إلى أضرار غير هيئة ، ففى اقتراح تقدم به « ابراهيم أفندى عبد المال » فى الجمعية العمومية (٢) ، ذكر أن بلدا يسمى « الفرق السلطاني » بمديرية الفيوم يبلغ زمامه من الأطيان نحو ثلاثين ألف فدان تقريباً ، ومن السكان ٢٠ ألفاً ، تحاط أطيانه بالجبال « وأراضيه منحطة وليس بها مصارف مطلقاً ، وبالنسبة لذلك ، تلف معظم الأطيان وحالة أصحابه يرثى لها » ثم أشار إلى أن هؤلاء « لا يقدرّون على سداد الأموال ولا سداد الديون ، والدليل على ذلك ما هو متأخر على أهالى تلك الناحية للبنك الزراعى » ، وأضاف إلى أن الشكوى قد كثرت منهم مرارا والتكلم بمجلس المديرية

(١) الجريدة فى ١٣/٥/١٩٠٧ ، العدد ٣١ :

(٢) محاضرات جلسات الجمعية العمومية ، جلسة ، ٢١/٣/١٩١٢

بشأنهم ، ثم قام تفتيش رى القيوم بدراسة فى سنة ١٩٠٩ عما يلزم من النفقات  
أو طريقة الصرف « ولغاىة الآن لم يتم شىء » .

كذلك ذكر كل من « دياب أفندى محمد سليم » و « مرسى أفندى وزير »  
فى اقتراح تقدما به « أنه يوجد جملة أطيان بمديرية بنى سويف حاصل غرقها  
بعد زراعتها سنوياً ، وجملة أطيان سبخت وتلفت بالكلية بسبب عدم وجود  
مصارف لها عند عمل المشروعات ، وبمضها له مصارف غير كافية لتصرف المياه  
أولا بأول للناجحة من الرى » ، وذكر كذلك أنه « سبق أن تقدم جملة شكواى  
إظهاره الأشغال عن هذا الخصوص من الملاك والأهالى ولم يحصل فائدة ،  
فنتلمس من هيئة الجمعية الموافقة على ذلك لمنع الضرر »<sup>(١)</sup> .

وفى اقتراح تقدم به « محمود باشا الأترى » ذكر أن مديرية الدقهية :  
« .. لم تفل أطيانها شيئاً من عناية الحكومة بأمر الصرف حتى وصلت أطيانها  
إلى الحالة السيئة التى لا يختلف فيها اثنان »<sup>(٢)</sup> .

وقال « إبراهيم أفندى الجارم . » : « بكل أسف أن مدينة رشيد  
وما يجاورها لم تفل أطيانها شيئاً من .. من العناية ، إذ لم يكن مصرف يرقى  
أطيانها وينمى ثروتها الزراعية .. »<sup>(٣)</sup> وكذلك جاء كلام « على بك الجزار »  
عن مديرية المنوفية .

ومن هنا وقف محمد فريد فى خطبته ، يباريس يندد بسياسة الإحتلال  
المائية « فبأنباعهم النظام الجديد ، وتركهم النظام القديم بدون أن ينظروا إلى

---

(١) المرجع السابق .

(٢) المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق .

مسألة المصارف ، قد ارتفع مستوى المياه الموجودة في باطن الأرض حتى أدى ذلك إلى ضعف خصوبة الأراضي ، تلك الخصوبة التي كان يضرب بها الأمثال ، وضرب محمد فريد مثلاً بذلك أن محصول القطن قد نقص إلى أقل من نصف ما كان عليه منذ خمس عشرة سنة « حتى أن زيادة مساحة الأراضي المنزرعة لم تساعد هذا المعجز<sup>(١)</sup> » .

وعلى الرغم من مثل هذه الشكاوى ، فإن الورد كرومر يذكّر في تقريره لسنة ١٨٩٩ أن مجموع ما صرف على أعمال الصرف سنة ١٨٩٨ هو ٢٨١٠٠٠ ر. ٢٨١٠ ج أقيم بها ٣٠٨ كيلومتر من المصارف الجديدة ، ووسعت بها ٢٦٧ كيلومتر من المصارف القديمة .. وكل ذلك في الوجه البحري ، ويعقب كرومر على هذه البيانات بأنه إن تمسّحت قنات قليلة ألا وتملك البلاد نظاماً كاملاً من المصارف<sup>(٢)</sup> .

وإذا كان الإنجليز يفاخرون دائماً بما قاموا به من مشروعات الري ، فإن محمد فريد ينفق في خطبته السالفة الذكر أن يكون للإنجليز الفضل في ذلك « فإن نظام الري المصري قد وضع ونفذ بواسطة الفرنسيين الذين استخدمهم محمد علي ، وقناطر الدلتا التي تسمح بري أراضي الدلتا رياً دائماً بنيت في ذلك العهد ، وأقيمت قناطر أخرى في الوجه القبلي أيام اسماعيل بواسطة المصريين الذين تخرجوا من مدرسة للسنترال ، فالإنجليز لم يعملوا سوى أمام النظام الذي ابتدئ به ، ذلك النظام الذي وضعت تصميماته من قبل وهي محفوظة في نظارة الأشغال ، وقد صرفوا أضعاف ما كنا نصرفه لو قمنا بهذا العمل<sup>(٣)</sup> » .

---

(١) جريدة « العلم » ، العدد ٤١ الصادر في ٢٣ يونية سنة ١٩١٠ .

(٢) White: The Expansion of Egypt. p. 22.

(٣) العلم في ١٩١٠/٦/٣٤ .

وقد أدى تركيز الاحتلال على الزراعة وترويج الأفكار المؤكدة لعدم صلاحية مصر الالهة ، إلى أن يقع عدد من الكتاب المصريين في هذا الشرك فيرددوا أفكار الإستعماريين على صفحات الجرائد وفي بطون الكتب ، فعبد القادر حمزة بعد أن يقرر أهمية العناية بالصناعة والتجارة يقول «.. لكننا لا ننسى أن بلادنا ما كانت ولن تكون الزراعية ، فواجب أن تنصرف هممتنا قبل كل شيء إلى النظر في حال الفلاح ، رجل مصر الوحيد الذي تشقى بشأته وتهماً بهنائه »<sup>(١)</sup>.

وكتب آخر<sup>(٢)</sup> « .. وسعادة الديار المصرية متوقفة على الزراعة التي هي الوسيلة الحقيقية ... وفضلاً عن ذلك ، فإن مصر نظراً لأحوالها الطبوغرافية والجيولوجية الاستثنائية مع موقعها الجغرافي الذي خصها الله به ، هي بلاد مخلوقة للزراعة خاصة ، ولقد مرت عليها الأجيال والسنون وهي فائقة على جميع البلدان التي عجزت عن مجاراتها بما أودعه الله فيها من الخصب والثمار » . وكانت أبحاث مجلة الزراعة تدور حول ضرورة اقتصار نشاط الأهالي في مصر على الزراعة فعسب « وعناية المصري بالأرض مبنية على الحاجة إليها حيث أن نظره لم ينفق على التجارة والصناعة ، ولا عرف كيف يجني فوائدها ، بل يعتقد أن أرضه إذا خصها بيمينه ووقف عليها همته ، تقوم بحاجته وتعطيه خبرة ، وهو معروف بالقناعة وعدم سعة مجال الطمع<sup>(٣)</sup> . وفي الوقت الذي تتحدث فيه عن رضا المصريين وقناعتهم وعدم أقدامهم على العمل الجاد في سبيل كسب عيشهم ورفع مستواهم ، نجد أنها تتحدث عن أقدام الإنجليز ونشاطهم

---

(١) جريدة الأهالي ، العدد ١٥٤ ، الصادر في ٢٣/٤/١٩١١ .  
(٢) محمد سعيد أفندي : رسالة في المعارف العمومية بالديار المصرية وبيان ما يلزم ادخاله من الإصلاحات الضرورية ، ترجمها من الفرنسية إلى العربية أحمد زكي أفندي ، مطبعة فرانسوا جيسيان . القاهرة ، ١٨٨٨ ، ص ٦٦ .  
(٣) مجلة الزراعة : العدد الصادر في ٤/٦/١٨٩١ .



وتنوع موارد رزقهم ، فتقول : « وإذا نظرنا إلى جزيرة انجلترا وتأملنا في موقعها وجوها وعلائق جوارها ؟ نحكم ، — من أول وهلة — أنها ليست بلدا زراعيا ، بل لو وقف أهلها بكل اهتمامهم على الزراعة وأعرضوا عن التجارة والاستعمار ، لما كان لهم وابلدهم عشر هذه العظمة التي هم فيها ، وما نراه من ثروة الأهلين ، لا يمكن أن يأتيهم من الموارد الزراعية . وقد عرف حكام الأمة الإنجليزية خواص بلدهم حق المعرفة وخضعوا لها ، وكل الحكمة في هذا الخضوع <sup>(١)</sup> » ، وهكذا كان على المصريين — وفقا لرأى مجلة الزراعة — أن يخضعوا للعمل الزراعى وألا يبحثوا عن مورد آخر مهما ضاقت بهم سبل الرزق <sup>(٢)</sup> .

ومن الغريب أن يجعل الإحتلال للزراعة هذه المسكاة ، ويعطيها هذه الأهمية ، ثم تخلو البلاد من وزارة الزراعة فترة طويلة من الزمن مما دعا أحد أعضاء الجمعية العمومية أن يتقدم بإقتراح لإنشائها « لأن بلادنا زراعية ، كل ثروتها من الزراعة ، كل سعادتها وكل شقتها من الزراعة . أن صبح زرعها سمعت وأن خاب شقيت وحل بنا للضييق .. وإذا كان أهم صفات هذه البلاد الخاصة بها أنها بلاد زراعية ، وإذا كان خراج الحكومة المقرر منه أو غير المقرر يعنى من الزراعة ، وإذا كان سوء الحال أو حسنه تابعا للزراعة ، فمن غير المفهوم أن لا يكون لها السكان الأول في حكومة البلاد <sup>(٣)</sup> » .

على أن مشروع نظارة الزراعة ليس بالأمر الغريب في هذه البلاد ، بل إذا رجعنا إلى عهد محمد على وجدنا أنه كان للحكومة مجلس زراعى أعلى ، وكان

---

(١) المرجع السابق . العدد الصادر في ٢٣ / ٥ / ١٨٩١ .

(٢) سامى عزيز الصعاية : المصرية وموقعها من الإحتلال الأنجليزى ، دار الكاتب العربى ، ١٩٦٨ ، ص ٢٣٧ .

(٣) محاضر جلسات الجمعية العمومية ، جلسة ٣٠ / ٣ / ١٩١٢ .

ولى الأمر يدعو المديرين إلى عقد اجتماع للتباحث كلما بدت مسائل زراعية خطيرة . وفي عهد اسماعيل أو قبل عهده — كان في البلاد نظارة للزراعة والتجارة فلما جاء الاحتلال الإنجليزي ، أنشأ قسم خاصاً بالزراعة في نظارة الأشغال العمومية ولكنه كان سىء النظام فألغى . ثم أنشئت مصلحة الزراعة في نظارة الأشغال بقانون صدر في ١٠/١١/١٩١٠ .

بيد أن خالد لطفى باشا ، مقدم الاقتراح يظهر عدم كفاية هذه المصلحة لأداء الواجبات المطلوبة ويسوق المبررات الآتية التي تحتم إنشاء هذه الوزارة :

— ظهر من إحصاء ١٩٠٧ أن عدد الرجال الذين كانوا يشتغلون بالزراعة مباشرة في تلك السنة كان ٢٥٨٠٠٠ ر ٢٠٠ أى ٥٥ ٪ من عدد الذكور الذين يصرفون همهم ونشاطهم إلى الزراعة وأن كانوا لا يشتغلون بها مباشرة ، ثم نضيف أيضاً عدداً غير قابل من النساء .

— أن ٩٥ ٪ من الصادرات المصرية هو من الزراعة .

— أهمية المصالح الزراعية لدى الأمة تكبر وتعمم أيضاً بالنظر إلى تقسيم الاملاك وتوزيعها البالغ أقصى حد بين الاهالى ، فأنتك تجد ١٣٩٢٠٠٠ مارك ، من نحو ١١٣٠٠٠ ر ١١ نفس في القطر أى نحو ١٠ مارك بين كل مائة نفس ومنهم الاولاد والنساء<sup>(١)</sup> .

وكان طبيعياً أن تتردد أصداء التخصص الزراعى وآثاره في مختلف الجوانب الاجتماعية ، ذلك أننا لو أدركنا أن الإيراد الذى تأتى به الارض

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٨٦ .

ايراد مضمون، وأن قيمة الأرض السوقية قيمة لا تتعرض للتدهور إلا حينما تنجح الحياة الاقتصادية أزمة عاصفة كالأزمة التي انتابت مصر سنة ١٩٠٧، بل إذا أدركنا أن هذه القيمة السوقية للأرض الزراعية في بلدينا وسكانه ويطرد تزايداً بمعدل كبير جداً قابلة للارتفاع المتقاضي السريع، ولو أدركنا أيضاً ما تتمتع به الوظيفة الحكومية من ثبات واستقرار، وما تدره على شاغليها من إيراد مضمون يطرد ارتفاعاً مع مضي الزمن، استطعنا أن نجد تفسيراً معقولاً لذلك الاتجاه الذي ساد طويلاً، من العزوف عن المفاخرة، وإيثار الفائدة العاجلة على الفائدة الآجلة، كما استطعنا أن نجد تمليلاً مقبولاً لتفضيل حياة تقسم بالدعة والسكون والاستقرار، على حياة زاخرة بكل ألوف الحركة والتغيير تدفع إليها روح مكافحة وثابة نزاعة إلى التجديد، متلهفة على الجديد، تهفو إلى التطلع وتقبل في سبيل ذلك على مغالبة الصعاب وتخطى كل الحواجز والعقبات<sup>(١)</sup>.

وحيثما يقوم الإنتاج الزراعي، وحيثما تكون له المسكاة الأولى في الاقتصاد القومي، فإن ثمة نتائج أخرى لا بد أن تصاحبه، وعلى رأس هذه النتائج وفي مقدمتها، قيام مجتمع تقليدي من محافظ يقدس نظام الحياة المألوف له، ويحترم الأوضاع القائمة التي طال عهده بها. وليس غريباً أن ينبثق عن نظام الزراعة، مجتمع محافظ، لأن الزراعة قوامها الأرض، ولأن الإنتاج الزراعي لاصق بها، والأرض ثابتة مستقرة لا تتغير أوضاعها. وهي كعنصر من عناصر الإنتاج تقسم بالجمود وعدم قابليتها للحركة والتنقل. وإذن فليس عجيباً أن تضفي الأرض على أصحابها ومن يعملون فيها جانباً من خواصها، وأن تجبرهم جبراً على أن يتخذوا من ألوان السلوك ما يتسق مع طبائعها. والجمود والاستقرار

---

(١) وهيب مسيحة : في « مصر العاصرة » ، مرجع سابق ، ص ٤٦٥ .

والتمسك بالتقليد تنطوي جميعاً على لون من ألوان الاستسلام . وهذا الاستسلام  
وللتواكل تفرضه فرضاً البيئة الزراعية .

### الاعتماد على محصول وامي :

انتهى نوتر العلاقات بين الولايات الشمالية والجنوبية الأمريكية بنشوب  
الحرب بينها مما أدى بالعالم أن يشهد « مجاعة قطنية » في أوروبا وفي إنجلترا  
بوجه خاص<sup>(١)</sup> ، حيث أن إنتاج الولايات المتحدة من القطن يبادل ثلاثة  
أرباع محصول العالم ، وصارت مصانع غزل القطن مهددة تهديداً خطيراً ،  
فاتجهت الأنظار إلى الهند وشمال أفريقية . ولما كانت مصر أكبر بلاد الأقليم  
الأخير لإنتاج هذه المادة الأولية ، فقد اشتد الطلب على القطن المصري مما أدى  
إلى ارتفاع متوسط ثمن القطنار منه من ١٢ ريالاً سنة ١٨٦١ إلى ١٣ ريالاً في  
سنة ١٨٦٢ و ٢٣ ريالاً في سنة ١٨٦٣ و ٣٦٢٥ ريالاً سنة ١٨٦٤ و ٤٥  
ريالاً في سنة ١٨٦٥ . وإزاء هذه الأحوال أقبل المصريون على زراعة القطن حتى  
اجتاح المجتمع المصري ما يصح أن يسمى « حمى القطن » ، وزادت صادرات  
مصر من ٤٩٦٣٠٠ قطنار سنة ١٨٦٤ إلى ٧٢١٠٥٢ قطناراً في سنة ١٨٦٢  
و ١٨٨١٨٨٨ قطناراً في سنة ١٨٦٣ و ٧٩١ ر ٧١٨ ر ١ قطناراً سنة ١٨٦٤  
و ١٦٩ ر ٢٠٠١ قطناراً في سنة ١٨٦٥<sup>(٢)</sup> .

وإذا كانت البلاد قد تلقت صدمة عنيفة في هذا المحصول بعد انتهاء الحرب  
الأهلية الأمريكية وعودة الولايات المتحدة إلى غزو السوق الأوربي بمحصولها  
من القطن مما أدى إلى تناقص تدريجي في الإنتاج المصري وقيمتها النقدية ،  
إلا أن ظروفًا أخرى بدأت تظهر على المسرح العالمي تدفع بهلادنا إلى الاستمرار  
في التوسع في زراعة القطن والاعتماد الرئيسي عليه .

(١) راشد البراوي : التطور الاقتصادي في مصر ، ص ٩٩ .

(٢) أحمد الحنة : تاريخ مصر الاقتصادي ، ص ٢٩٣ .



فمنذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ابتدأت صناعة النسيج البريطانية تفقد بطريقة واضحة وأكيدة رغم بطئها، موارد القطن الخام الضرورى لقيام هذه الصناعة، فالولايات المتحدة التى خرجت موحدة من حرب الانفصال، نمت صناعات النسيج المحلية فيها مما زاد فى كمية القطن الخام الذى تستهلكه محلياً، وقل ذلك صادراتها من هذه السلعة. وفى الهند لم تكف صناعة النسيج المحلية عن التقدم، فبينما لم يكن عدد آلات النسيج Broches هناك سوى ٣٣٢٠٠٠ فى سنة ١٨٦١، قفز العدد إلى ١٤٦٢٠٠٠ فى سنة ١٨٨٠، فكأنه قد تضاعف أربعة مرات فى أقل من ٢٠ سنة. بل أننا نجد أكثر من مليونى آلة سنة ١٨٨٥ وأكثر من خمسة ملايين سنة ١٩٠٣<sup>(١)</sup>.

كذلك إذا انتقلنا بعد هؤلاء الموردين إلى منافسى إنجلترا فى صناعة النسيج، نجد أن هذه الصناعة فى أوروبا كانت لا ترقى لتقديم وتعيد تنظيم نفسها فى تلك الفترة :

#### عدد آلات النسيج فى أوروبا (بالآلاف)

البلد	سنة ١٨٧٨	سنة ١٨٩٨	سنة ١٩٠٣	نسبة الزيادة %
بريطانيا	٤١٠٠٠	٤٤٩٠٠	٤٧٠٠٠	١٤,٦ %
أوروبا كلها	٦٠٨٤٠	٧٦٢٥٠	٨١٤٥٠	٣٣,٥ %

وهذا التقدم الواضح فى صناعة النسيج الأوروبية، زاد المنافسة لغير صالح إنجلترا على أسواق توريد القطن الخام وأسواق تصريف المنسوجات المصنوعة

(١) جاد ليب : بناء الاقتصاد المصرى، ص ٥٨.

ومن هنا فإننا لا ندهش كثيراً إذا لاحظنا أن إنجلترا بدأت منذ تلك الفترة بالذات تهتم بإصلاحنا لتحمي وتقوى صلاتها باقتصادنا حتى تستغله كمنتج للقطن الخام وكمشتر للمنسوجات المصنوعة<sup>(١)</sup>.

لقد أراد الإستعمار أن تكون مصر مزرعة قطنية تمد مصانعها في إنجلترا بالقطن المصري بأرخص الأسعار، فدرى أن المساحة المزروعة قطناً قد زادت من نصف مليون فدان سنة ١٨٧١ إلى ١٢٠٠.٠٠٠ فدان سنة ١٩١٣، وارتفعت نسبة صادرات القطن من ٧٠٪ من جملة الصادرات سنة ١٨٧٠ أيام اسماعيل إلى ٩٣٪ فيما بين ١٩١٠ — ١٩١٤. هذا وقد استولى الاستعمار على القطن بأرخص الأسعار، وبكفى أن تقارن بين صادرات مصر عام ١٨٧٠ وعام ١٨٩٨، ففي عام ١٨٧٠ صدرت مصر قطناً مقداره ثلاثة ملايين وربع مليون قنطار، قيمتها ثمانية ملايين وربع مليون جنيه، وفي عام ١٨٩٨ بلغ مقدار ما صدرته مصر ٦ ملايين قنطار قيمتها ثمانية ملايين ونصف مليون جنيه. أي ضعف المقدار من القطن بنفس الكمية من النفود<sup>(٢)</sup>.

وبينما كانت مصر تصدر إلى الخارج من المنسوجات في عام ١٨٧٠ ما قيمته ٦٢ ألف جنيه، إذا بها تستورد من المنسوجات ما قيمته تسعة ملايين ونصف مليون جنيه عام ١٩١٦. . . وبينما كانت مصر تصدر إلى الخارج من المواد الغذائية بما يقدر بمليونين من الجنيهات، سنة ١٨٧٠، أصبحت تستورد من المواد الغذائية ما قيمته ستة ملايين من الجنيهات سنة ١٩١٦ :

— القطن على حساب المواد الغذائية . . غذاء الشعب .

— القطن على حساب الصناعة المصرية . . كساء الشعب .

— ثم ضعف الكمية من القطن لقاء نفس الكمية من النفود .

---

(١) المرجع السابق .

(٢) عمادى عطية الغانمى : تطور الحركة الوطنية المصرية ، ص ٨ .

— ثم اعتماد الاقتصاد المصري كله على محصول واحد ، إذا هبطت أسعاره ، اهتز كيان الاقتصاد بأسره ، وهكذا أصبحت مصر مزرعة قطنية رخيصة ، وهكذا كانت سياسة الاستعمار .

ويهاجم الدكتور جمال سعيد<sup>(١)</sup> كل من يؤكد هذا الدور الذي لعبه الاستثمار في التركيز على إنتاج محصول واحد هو القطن منهما إياه بضيق الأفق والتعصب الوطني الذي يحجب عنه الحقائق (١١٩) « . . وعلى النقيض من أفق التفكير المحدود لهذه الفئة التي تستحوذ عليها دوافع الوطنية فيعجب عن أعينهم الحقائق ، فإن الأحداث الاقتصادية توضح بجلال أن رفاهية مصر تزداد ارتباطاً وثيقاً بتجارتها الخارجية وبالتالي بالقطن أكثر من أى دولة أخرى في العالم » . وهو يؤكد كذلك أن الإحصاءات في عصر التخصص إنما تسجل تقدماً عظيماً لتجارتنا الخارجية في هذه الفترة ، ففي خلال هذه الفترة زاد حجم الواردات ، فيما يقول الدكتور — بحوالى أربعة مرات مما كانت عليه ، بينما زادت الصادرات بأكثر من ثلاثة أضعاف ، وهو يعزى معظم الزيادة في الصادرات ، إلى القطن وبذرتة التي تراوحت بين ٨٠٪ و ٩٣٪<sup>(٢)</sup> من القيمة الإجمالية للصادرات في تلك الفترة . ثم يقول أن هذه الزيادة في الصادرات على زيادة الواردات ساعدت على زيادة الإقبال على السلع الاستهلاكية التي تشبع رغبات المستهلكين .

ويروج جمال سعيد أيضاً لقول بأن التحول من زراعة القمح إلى زراعة القطن كان اتجاهها سليماً في هذه الفترة اعتماداً على أن ما يدره فدان القطن من ربح كان ضعف ما يدره فدان من القمح في نفس المدة « فلا شك أن مصر

(١) جمال الدين محمد سعيد : التطور الاقتصادي في مصر منذ الكساد العالمي ، مطبعة

لجنة البيان العربي ، القاهرة ، ١٩٥٦ ، ص ١٥ .

(3) Crouchy: The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies, p. 169.

يجب أن تزرع القطن للتصدير وتستورد القمح والحااصلات الأخرى ، وهو يقول هذا حتى ولو كانت نفقة إنتاج مصر للقمح أقل من الدول المصدرة له . إذا ما كان الربح الذى يعود علينا من استخدام عوامل الإنتاج أعلى فى القطن عنه فى حالة القمح ، فتقسيم العمل فى الاقتصاد الأهلى يزيد من المنتج وبالتالي من مستوى الرفاهية ، بينما يؤدى التخصص إلى وفورات داخلية للمزارع وهذا بدوره يؤدى إلى التوزيع الأمثل لعوامل الإنتاج على الاستعمالات المختلفة البديلة ، بحيث تحقق أكبر نفع للمستهلكين ولا سيما إذا كنا فى ظل اقتصاد دولى ، « والحقيقة أن القطن هو أنسب الحاصلات على الإطلاق لمصر فى ظل الظروف التى كانت سائدة من حيث ندرة الأرض ورأس المال » .<sup>(١)</sup>

وللرد على هذه الآراء ، نقول حقا أن مساحة الأرض المنزرعة قطناً كانت لا تعدو ٢٠ ٪ من مساحة المحصولات المختلفة كل سنة ، ولكن طبيعة القطن بالمقارنة لطبيعة باقى الحاصلات الأخرى ، تعطيه أهمية خاصة ، فالمحصولات الأخرى بصفتها محاصيل غذائية فى مجموعها ، تختلف اختلافا جوهريا عن القطن ، ففى الواقع ، أن هذه المحصولات المختلفة — ماعدا القطن — يمكن ردها آخر الأمر إلى مواد غذائية تستهلك داخل البلد ، ومن هنا ، يكون طلبها غير مرن وثابتا تقريبا لأنها تشبع حاجات تعبير من أولى الضروريات التى لا يمكن ضغطها .<sup>(٢)</sup> وهذا ما يخالف تماما طبيعة القطن ، إذ أنه مادة أولية صناعية تصدر كلها للخارج تقريبا ، ويتأثر تبعاً لذلك بالطلب الدولى المتقلب الذى يتغير تبعاً للشبكة الاقتصادية الدولية والظروف الخاصة لاقتصاد البلدان التى تعاملنا .

وبالإضافة إلى هذا ، فإن القطن يمثل هامشا شديدا للتغير والحساسية ، فثمن

(١) جمال الدين محمد سعيد : التطور الاقتصادى فى مصر ، ص ٩ .

(٢) جاد لبيب : بناء الاقتصاد المصرى ، ص ٤٣ .



القطن المباع سنوياً يمثل الكمية التي تؤثر أكبر التأثير نظر التغيرها في إنتاجنا القومي . بل أنه يمكن استخدام قيمة القطن هذه كبارومتر ( مقياس ) لحياتنا الاقتصادية في مصر ، ولبيان ذلك بالتفصيل ، نبين تأثير القطن على الصادرات والواردات <sup>(١)</sup> .

ففيما يتعلق بالصادرات ، نعتقد أنه من نافذة القول ، أن نوضح أن للقطن تأثيراً بالغاً عليها ، طالما أنه يكون الجزء الأعظم من هذه الصادرات .

أما الواردات ، فإنها تظهر لنا حساسية غريبة ترجع إلى ما يلي :

١ — في حالة زيادة صادرات القطن ، نتيجة لزيادة قيمة الصادرات تزيد

كمية الواردات في السنة التالية تبعاً وب بنفس النسبة تقريباً ، والسبب الأساسي لذلك يرجع إلى نقص الإنتاج القومي . ففيما عدا المواد الغذائية ، لا يمكن للإنتاج المحلي أن يشبع — إلا في حدود ضئيلة — حاجات الاستهلاك الأخرى ، لذلك تضطر مصر لأن تستورد من الخارج جزءاً من المواد الغذائية ، وكل المواد الضرورية الأخرى تقريباً ، بل ذات الضرورة القصوى ( كالملابس مثلاً ) . ولما كان دخل مجموع الزراعة في مصر لا يكفي غالباً لأن يمسكهم حتى من شراء الضروريات ؛ فإن كل ارتفاع ولو ضئيل في قيمة القطن ، يدفع المزارعين الذين يرتفع دخلهم تبعاً لذلك لشراء المزيد من المنتجات اللازمة لإشباع حاجات ماسة وأولية بل وضرورية أحياناً لحفظ حياتهم ( كالملابس ، والأدوية ) .

ونظراً لقصور الإنتاج المحلي وعدم كفايته فإن كل ارتفاع في قيمة القطن وبالتالي في الدخل القومي يترجم بارتفاع مباشر في قيمة الواردات .

أما الطبقات الأكثر ثراء التي لا ينقصها شيء من ضروريات الحياة ، فإن ارتفاع دخلها بزيادة قيمة القطن يدفعها لشراء كاليات وأدوات ترف لا تنتج

(١) المرجع السابق ، ص ٤٤ .

في معظم الأحوال إلا خارج القطر ، وهذا بدوره يزيد من كمية البضائع المستوردة<sup>(١)</sup> .

٢ — في حالة نقص الصادرات : في هذه الحالة العكسية تنقص الواردات أيضاً ولكن لأسباب مختلفة تماماً عن أسباب زيادة الواردات .

فالواقع أن التقلبات العميقة المتعددة التي يعانيها الدخل الزراعى علمت الفلاح ألا يغير من عاداته البسيطة التي يملؤها عليه مستوى مؤلم في انخفاضه وبؤسه ، ففي فترات الرخاء القصيرة لا يغير الفلاح شيئاً أساسياً أو دائماً من طريقة معيشته : نفس المنزل ، نفس طريقة المأكل والملبس ، بل وطريقة تقتضية الفراغ . وتذوب الزيادة في دخله في تغيرات ثانوية ( بعد إشباع بضع حاجات حيوية ) ، فالاحتفالات التقليدية والأعياد وغيرها من التفاهات ، وأحياناً الإنقطاع عن العمل هي للأسف المظاهر الوحيدة للازدياد المؤقت لدخل الفلاح . وحينما يحل الكساد ، يكف الفلاح عن هذا اللهو ، ويمتنع عن إتيان هذه المظاهر الخارجية ، ويظهر مستوى معيشته من جديد ، عارياً ، لا يحليه أى زخرف ولا تهون من بؤسه أية نقوش . وفي انتظار عودة الرخاء تهبط الواردات بالتالى بنفس نسبة هبوط الصادرات<sup>(٢)</sup> .

فإذا أضفنا إلى هذا وذاك تأثير اللقطن على التداول النقدي وسعر العملة ، خصوصاً إذا وضعنا نصب أعيننا المكان الضخم الذى يشغله هذا المحصول في دخلنا القومى ، وكذلك المتاعب المتصلة به كإداة أولية صناعية من حيث تأثير

(١) المرجع السابق ، ص ٤٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٦ .

الدورة الاقتصادية عليه ، أدركنا جسامه الخطر الكبير الذى كان يعيش فيه  
الاقتصاد المصرى من جراء اعتماده على هذا المحصول الواحد بما كان عاملا  
فعالا فى تخلفه .

وقد أورد الدكتور يوسف نحاس في مقال نشره بجريدة الأهرام سنة ١٩١٩<sup>(١)</sup> إحصاء بين لنا قيمة تطور المعجز في كمية القطن من سنة ١٨٩٧ حتى سنة ١٩١٩ وما ترتب على هذا المعجز من خسائر مادية ضخمة ، إذ بلغ المعجز في جماعته ٧١٥ر٩٤٣ر٤٨ قنطاراً ، ثمها ٥٩٨ر٩٧٨ر١٩٧ جنيهًا وجملة الخسارة من أصل وفوائد ٦٩٦ر٥٠ر٣٠٥ جنيهًا . ( جدول رقم ١٣ )

## تأخير الصناعة :

منذ أن شهدت مصر تلك التجربة المذهلة في المجال الصناعي في عهد محمد علي ، والإشاعات تتوالى من الإستعماريين ممن يشككون في إمكان أن تكون للصناعة حياة في مصر ، فيها هو « كامبل »<sup>(٢)</sup> يكتب في تقريره معلقاً على الصناعة المصرية في عهد محمد علي : « تكلف المصانع مبالغ طائلة ، إذ كان من الضروري أن يجلب كل ما يلزمها من أوروبا ( حتى المعلمين ) ، وقد قل الإيراد في بعض الحالات عن النفقات ولذلك أرى أن محمد علي يفيد كثيراً لو أنه قضى على تلك المصانع ، وعهد إلى استيراد جميع المصنوعات من أوروبا . »

وهو لكي يلقى مزيداً من الشكوك حول هذه الصناعة ، يؤكد أنها هي التي أغرت محمد علي بخوض غمار الحروب « إذ أن مصانعه تكاد تكون وقفاً على إنتاج ما يحتاج إليه الجيش والأسطول » . وكان محمد علي يدافع عن هذا ،

(١) الأهرام في ٧ / ١٢ / ١٩١٩ .

(۲) محمد فؤاد شکاری و آخرون : بناء دولة مصر محمد علی ، ص ۷۷۸ .

مقدار الخسارة التي خسرتها مصر في محصول القطن

من سنة ١٨٩٨ إلى سنة ١٩١٩

(جدول رقم ١٣)

السنة	المعز	الطن بمقتوسط اسعار السنة المعينة	فوائد ما حتى سنة ١٩١٩	جملة الخسارة
١٨٩٨	قنطار ٩١٩٢٢٠	١٦٣٦ و ٢١١	٢٠٠٠ و ٠٠٠	٣ و ٦٣٦ و ٠٠٠
١٨٩٩	١٨٤٤٨٠	٤٦١ و ٢٠٠	٥٥٣ و ٤٤٠	١٤ و ١٤٠
١٩٠٠	١ و ٦٩٧ و ٤٠٠	٤ و ٦٨٤ و ٨٢٤	٥ و ٠٠٩ و ٥٨٤	٩ و ٧٤٤ و ٤٠٨
١٩٠١	٨٧٥ و ٠٠٠	١ و ٧٥٠ و ٠٠٠	١ و ٧٨٥ و ٠٠٠	٣ و ٥٣٥ و ٠٠٠
١٩٠٢	١ و ٥٥٦ و ٧٢٥	٤ و ٢٤٩ و ٨٤٥	٤ و ٠٧٩ و ٤٨٨	٨ و ٣٢٩ و ٣٣٣
١٩٠٣	١ و ٢٢٦ و ٣٦٠	٤ و ٠٨٣ و ٧٧٨	٣ و ٩٢٠ و ٣٥٢	٨ و ٠٠٤ و ١٣٠
١٩٠٤	٢ و ٠١١ و ٨٠٠	١٥ و ٦٣٣ و ٠٤٠	٥ و ٨١٩ و ٧٠٠	١١ و ٤٥٢ و ٧٤٠
١٩٠٥	٣ و ١٣٤ و ٠٠٠	٠ و ٠٢٨ و ٨٠٠	٨ و ٤٢٤ و ٨٩٢	١٨ و ٤٥٣ و ٦٩٢
١٩٠٦	١ و ٨٠٧ و ٢٠٠	٦ و ٩٢١ و ٥٧٦	٥ و ٣٩٨ و ٧٧	١٢ و ٣٢٠ و ٣٤٦
١٩٠٧	٢ و ٠٨٣ و ٩٠٠	٧ و ٥٨٥ و ٣٩٦	٥ و ٤٦١ و ٤١٦	١٣ و ٠٤٦ و ٨١٢
١٩٠٨	٢ و ٧٥٥ و ٢٠٠	١٨ و ٥٤١ و ٠٠٠	٥ و ٦٣٦ و ٤٠٠	١٤ و ١٧٧ و ٤٠٠
١٩٠٩	٤ و ٢٦٣ و ٩٩٠	٩ و ٨٧٠ و ١٩٣	١١ و ٩٢٢ و ٠٦٠	٣١ و ٧٩٢ و ٢٥٣
١٩١٠	١ و ٩٧١ و ٦٠٠	٨ و ١٤٢ و ٧٠٨	٤ و ٣٩٧ و ٠٥٨	١٢ و ٥٦٩ و ٧٦٦
١٩١١	٢ و ٥٣٢ و ٢٨٠	٨ و ٧٣٦ و ٣٦٦	٤ و ٠٣٣ و ٤٢٤	١٢ و ٥٣٩ و ٧٩٠
١٩١٢	٢ و ٤٩٦ و ٩٠٠	٩ و ١١٣ و ٦٨٥	٣ و ٨٢٧ و ٧١٢	١٢ و ٧٦١ و ٣٩٧
١٩١٣	٢ و ٣٤٣ و ٢٨٠	٨ و ٩٠٤ و ٤٦٤	٣ و ٢٠٥ و ٥٨٤	١٢ و ١١٠ و ٠٤٨
١٩١٤	٤ و ٧٩١ و ١٥٠	١١ و ٤٩٨ و ٧٦٠	٣ و ٤٤٩ و ٦١٠	١٤ و ٩٤٨ و ٣٧٠
١٩١٥	٢ و ١١١ و ٠٨٠	٨ و ١٢٧ و ٦٥٨	١ و ٩٥٠ و ٦٢٤	١٠ و ٠٧٨ و ٢٨٢
١٩١٦	٤ و ٥٣٧ و ٤٤٠	٣٤ و ٣٠٣ و ٠٤٦	٦ و ١٧٤ و ٥٤٠	٤٠ و ٠٠٠ و ٠٠٠
١٩١٧	٢ و ٢٤٩ و ٣٣٣	١٧ و ٣١٩ و ٨٦٤	٢ و ٠٧٨ و ٣٧٦	١٩ و ٣٩٨ و ٢٤٠
١٩١٨	١ و ٤٩٧ و ١٠٠	١١ و ٥٧٦ و ٨٠٠	٦٩٦ و ٠٦٨	١٢ و ٢٧٠ و ١٦٨
١٩١٩	١ و ٨٩٨ و ٢٨٢	٢٢ و ٧٧٩ و ٣٨٤		



« مادام مبدأ القوة يسود الشرق ويلقى من الدين نفسه ما يضعه موضع القداسة، فقد وجب عليه أن يوجد حوله قوة مرهوبة الجانب حتى يقضى على نزوات التعصب، ويقاوم ما قد يثار ضده من أنواع التعامل<sup>(١)</sup> » .

وعندما إنهارت الصناعات التي أقامها محمد على، ظل الناس يعتمدون على ما كان سائداً بينهم منذ مئات السنين من صناعات وطنية . بيد أن هذه الصناعات نفسها بدأت تتعرض هي الأخرى لعوامل التدهور والانحلال، فلقد روى أحد محرري جريدة «العلم» أنه بينما كان عائداً ( سنة ١٩١٠ ) إلى منزله، التقى برجل يبيع المناخل، فعرض الرجل أن يشتري منه منخلاً، فقال له أن ليس له حاجة به، لأنهم لا يطحنون قمحاً فلا يحتاجون إلى منخله، كما أن آلات الطحين قد وفرت على الناس كل شيء فلم تعد ربة البيت تشغل نفسها باستحضار القمح وتنقيته وغربلة وطحنه ونخله وعجنه وخبزه . . الخ، بل أصبحت تنتظر أن يأتيها خادم ( الطابونة ) بمرتب الخبز يومياً في الصباح، فقال البائع كذلك ولكن ( لمن أبيع المنخل ؟ ) وهو وسيلتي الوحيدة للعيش<sup>(٢)</sup> ؟

ولعل هذا الموقف يصور تصويراً طريفاً كيف أدى الحال بكثير من الصناعات الوطنية التي كانت قائمة عندما حل الاحتلال، إلى التدهور نتيجة ما حدث من تغير إجتماعي والأخذ بالعادات والتقاليد الأوربية وإستعمال الحاجات الأوربية التي يقوم بها الأوربيون أنفسهم في مصر أو تستوردها مصر من الخارج . فقد كان من الصعب أن تجد إسكافيا وطنيا يحسن إصلاح حذاء أوربي، مع أن الأحذية أصبحت عمومية الاستعمال . وإصلاح الأحذية وعملها كان يقوم به اليونانيون والأرمن، وكانت البقالة كلها في أيدي اليونانيين،

(١) المرجع السابق .

(٢) العلم في ٣٠ مايو سنة ١٩١٠ ، العدد ٢٠ .

وبيع الأنسجة في يد اليهود والسوريين والأوربيين، والخياطة في يد اليهود.<sup>(١)</sup>

ومن مظاهر ما حدث من تغيير إجتماعى أن بدأ الترمواى يحمل محل الحير لنقل الركاب ، وكان هذا يعنى انتضاء صناعة السروج وتوابعها . كذلك كان إستعمال البلاط البلدى لتبليط أراضى الغرف يقل ، ومن ثم ، فقد تدهورت صناعة الحصر . وحلت الطلبة محل الساقية . وبدأ الأهالى يستبدلون ملابسهم المزركشة الذهبية الألوان التى كان يخطها الخياطون الوطنيون بالملابس الأوربية التى كانت ترد جاهزة . وكسدت صناعة الأحذية الحمراء الوطنية حتى صار المشايخ وهم أكثر فئات الناس تمسكا بالقديم ، يلبسون أحذية أوربية أجزاؤها السفلى تشبه الأحذية الأوربية فى رسمها والعليا من نسيج . والتجعد الذى كان يرضى الجيل القديم ، رأى نفسه عاجزا عن إرضاء الجديد بصنع كراسى ومقاعد من طراز لويس الخامس عشر ، والأستقراطيون بدأوا يأخذون أثاثهم وسائر حاجاتهم مما تقوم أوربا بصناعته، وأخذت باقى طبقات الشعب تحذو حذوهم . ويضيف كرومر إلى ذلك فى وصفه لما عاتته الصناعات الوطنية<sup>(٢)</sup> : « . فالصنائع البسيطة تزول وتقوم فى البلاد حاجات لا يستطيع الناس أن يسدوها من غير الاستعانة بالآلات والأدوات ، ويمكن أن نذكر شواهد كثيرة اثباتا لذلك ، منها أن إجراء الماء النقى إلى البيوت بالأنابيب . . أبطل صناعة وطنية كانت واسعة النطاق وهى عمل القرب ، وحرم كثير من السقايين من وسائل معيشتهم ، والذين أصيبوا بذلك كثيرون العدد ، فقد كان عدد السقايين سنة ١٨٩٧ أكثر من ١٦٠٠٠ . » .

والحق أنه كان من الضرورى أن يحدث هذا التغيير أن عاجلا أم آجلا

---

(١) محمد طلعت حرب : علاج مصر الاقتصادى ، ص ٩٥ — ٩٦ .

(٢) كرومر : تقرير عن المالية والإدارة المالية العمومية فى مصر والسودان سنة

١٩٠٤ ، ترجمة وطبع القلم ، ص ١١٩ .

وكان من الضروري كذلك أن يحدث هذا التدهور للصناعات الوطنية التي كانت قائمة . إن أحداً لا يمكن أن يأسف على ذلك إنما لنا أن نأسف أنه لم يحدث جهد حقيقى لتكثيف الصناعات للصريين لما حدث من تغير، فقد ظل الأوروبيون يسكون بزمام النشاط الإقتصادى<sup>(١)</sup>، والآلات والصناعات الضخمة والدقيقة تستورد من الخارج وحاجيات المنازل والمعيشة اليومية البسيطة يقوم بها عمال أوروبيون يعيشون فى مصر، أما المصريون أنفسهم فليس للعمال منهم إلا الأعمال البسيطة . وقد عبر النديم عن ذلك فى حوار أجراه بين اثنين من أولاد البلد كما يلي<sup>(٢)</sup> :

— صنابعنا راح عليها ليل، والعمد والأعيان والذوات قاعدين، اللى بيزرع واللى مستخدم واللى بيتاجر وكل ما جالهم .. على بره . تقولش إلا إحنا فعلة للخواجيات بنشتغل عندهم باللقمة . أد حنا بقينا زى دودة الحرير تموت نفسها فى عملها، وغيرها يلبسه .

— بقى العبارة بقت على الحديثة ما بقاش عندهنا صنابعية أبداً ، داشىء يغم ! .

— الحمد لله لسه الذبالين مناو الحماره والشياطين والسكيالين والخدامين والفعله ومساحين الجزم ، والبوابين وشوية عطارين على كام بياع بفتة على بعضش جزارين وشوية حدادين وخردجية وبياعين طعمية وكركشة وكحك وفول وفجل وكرات .. على شوية عياشة وبياعين طواقى وكام صرمانى على كام نحاس . يعنى ما بقلناش إلا الحاجة الدقة ! والدكاكين اللطيفة والبضائع المال كلها بتاعت الخواجيات وهى اللى ماشيه فى البلد .

---

(١) شهادى عطية الشافى : تطور الحركة الوطنية ، ص ٥—٦ .

(٢) مجلة الأستاذ فى ٦/٩/١٨٩٢ ، العدد ٣ .

— طيب ما تشترى من بضاعة الخواجات وتبيعوا في دكا كينكم

فيهم .

— اشترينا ياسيدي منهم وحطينا كبيالات علينا وقعدنا نش ، برده يفوت  
علينا ابن البلد ويفوتنا ويميل على الخواجة ، ونقوله ليه ما بتشترى من ابن  
بلدك ؟ يقولك بضاعة الخواجة عال وكلامو واحد ولا يعرفش الفش زى أولاد  
البلاد . شوف دى الغفلة ! أمال اللي بيع ولو أبو خمسة بعشرة ، ما يعرفش الفش  
واللى بده يكسب منه فى الميه خمسة بيتقى غشاش ! وحياتك فضلت للتجار  
تستله البيع والستر لما جه وقت الكمبيالة والمعاملة مقصورة ، راحت الخواجات  
وضعت أيديها على البيوت وطلعو أصحابها التجار وصبح الواحد منا يقول  
يا حيط دارينى .

ولو كان الأمر قاصراً على تدهور للصناعات الوطنية التى كانت قاعة لعدم  
ملاءمتها للحاجات الإجتماعية الجديدة ، لمان الأمر ، ولكن الاحتلال عمل على  
عرقلة أى محاولة للتقدم الصناعى ، ومن أم وسائله فى ذلك ، الترويج لفكرة  
عدم صلاحية المصريين للاخذ بأسباب النهوض الصناعى ، كتب عبد الله النديم  
يقول : « . . . ومما زادم ( الشرقيين ) بعدا عن الصناعة وثمراتها ، وجود دخلاء  
أجراء يزعمون أنهم نصحاء يشبطون المضم ويرمون بالضعف ويوهمونهم عدم  
صلاح بلادهم للصناعة ويفرونهم بتعذر ذلك لتعذر الآلات والمعدات ، وهم  
يعلمون أن كثيراً من المالكات التى لا آلات فيها ، استعانت بآلات اشترتها  
من الغير وأحيت صناعاتها الوطنية وحتمت على أهلها شراءها لرواج صناعاتها  
ومنعت دخول مصنوع الغير حفظاً لثروة أهلها<sup>(١)</sup> . » والأوربيون بذلك  
يرمون إلى أن يظل الشرق فى قبضة أيديهم احتياجاً إليهم ، وأن يظل الشرق

(١) الأستاذ فى ١٧ يناير سنة ١٨٩٣ ، العدد ٢٢ .



سوقاً رائجة يصرفون فيه بضائعهم، ومن ثم لا يقوى الوطنيون، إذا حاولوا أن يعملوا ما يماثل بضائع الأوربيين، على منافستهم، فتبور بضائعهم « وضعفاء للعقول يفخرون بخداع هذا الدخيل ويظنون أنه من المخلصين فلا يتحركون لعمل من الأعمال لوقوعهم في اليأس والضغط . . . ورجال أوروبا تتمجب من تقاعدهم وتقول : لو كنتم مثلنا لفعلتم فعلنا<sup>(١)</sup> »

وبينما نجد أن انتشار الصناعة الآلية الحديثة قد ساعد شعوب الغرب على أن تتحرر من أوضاعها الاجتماعية والسياسية، وقد بذرت هذه الصناعة أيضاً في بيئتها بذور الديمقراطية السياسية والاقتصادية ومهدت لانتشار الأفكار الداعية إلى تضيق الفوارق بين الطبقات والأخذ بالسياسات والنظم التي تفسح مجال الترقى الإجتماعى عن طريق نشر التعليم بين الطبقات العاملة مما أتاح لها فرص الكفاح في سبيل الظفر بحقوقها والارتفاع بمستويات عيشها، نجد أن هذا النظام نفسه وقد استغل كل الامكانيات المتاحة لبلاد الشرق لحسابه الخاص، قد جعل منها مجتمعات جامدة الأوضاع لأنها وقعت نهبا لإرادة أجنبية وتوجيه وسيطرة من لا يعنى برخائها ورفاهيتها إلا بالقدر الذى يشعر به الأجنبي المسيطر أن هذا الرخاء وهذه الرفاهية تقتضيه مصلحته الخاصة لأنها تدر عليه من المنافع أضمافا مضاعفة<sup>(٢)</sup>.

وإذا كنا لا نستطيع أن نبكى للصناعات الأهلية السابقة، فإن بعض الصناعات الحديثة التى كانت قائمة وقت الاحتلال، قد نالت عنايته الكبيرة

(١) المرجع السابق .

(٢) مجلة مصر المعاصرة، مرجع سابق . ص ٤٦٣ . وقد أنقذ أول مصنع ميكانيكى للعزل والنسيج في سنة ١٨٩٩، إلا أنه توقف عن العمل بعد سنوات قليلة، ويقال إن ذلك كان بسبب منافسة المستورد من المنتجات القطنية، وقد أعيد هذا المصنع إلى العمل سنة ١٩١١، أنظر : حسين خلاف : التجديد في الاقتصاد المصرى، ص ١٩٩ .

من حيث التعظيم والأضفاف ، فقد باعت الحكومة منازل القطن ومعامل النسيج التي كانت تملكها وأغلقت مصانع صب الطوب وصنع البنادق والدخائر ، وباعت آلاتها وأدواتها فصارت مهمات الجيش وذخيرته تشتري من إنجلترا ، وكذلك عطلت الحكومة للترسانة البحرية بالاسكندرية وباعت آلاتها وأدواتها ، كما ألغت مصنع الورق ببولاق ودار سك النقود . وقد كثرت حالات الافلاس بين المنشآت الصناعية في نهاية القرن ١٩ ومستهل القرن العشرين ، وصارت أسعار الأوراق المالية الصناعة دون قيمتها الاسمية غالباً<sup>(١)</sup> ولاقت صناعة غزل الصوف ونسجه أشد الصعوبات ، فقد كان أهل مصر يهتمون اهتماماً كبيراً بتربية المواشى حتى تخصص فريق منهم بالرعى في مديرتي الدقهلية والمنيا وفي نواحي الوداي وحول حدود مديرتي البحيرة وبالقرب من البرلس ، ولكن عند ما زادت العناية بالقطن ووجهت الحكومة رعايتها لزراعة الأرز تلاشت العناية بالرعى شيئاً فشيئاً ، فاندثرت تربية الأغنام والصناعات التي تعتمد عليها ، وبعد أن كانت مصر تصدر ١٢٠.٠٠٠ رطلاً سنوياً وأكثر من ١٥٠.٠٠٠ رطلاً من السمن ، ومقداراً كبيراً من الجبن ، أصبحت هذه الصادرات في خسران ، حيث تعرضت الماشية للجوع ، فالنحول فالأهمال فالخسارة<sup>(٢)</sup> .

وكذلك الأمر بالنسبة لصناعة الحياكة ، فقد كان أهالي مصر القبلية والوسطى وسكان سمند والخلعة الكبرى يشتغلون بالصناعة ، وكان عدد أنوال الحياكة لا يقل عن ٣٤.٠٠٠ نولاً ، منها ٤.٠٠٠ لأقمشة الصوف و ٦٠.٥٠٠ نولاً لأقمشة الكتان ، وكان كل نول يستلزم على وجه التقريب اثني عشر عاملاً منهم اثنان لنفس الحياكة وعشرة من أطفال ونساء الغزل ، وكان عدد العمال الذين

(١) أحمد الحقة : تاريخ مصر الاقتصادي ، ص ١٩٣ وانظر كذلك :

Bonnè: State and Economics, p. 294.

(٢) محمد فهمي لميطة . تاريخ مصر الاقتصادي ، ص ٤٥٥ .

يشتغلون في هذه الصناعات لا يقل عن ٥٠٠٠٠٠ عاملاً<sup>(١)</sup>.

وهكذا نجد مصر منذ منتصف القرن ١٩ حتى أوائل القرن ٢٠، بلداً خالي الوفاض من الصناعة الحديثة لا يعلم من شئونها شيئاً، ولا يلم بطرف من أسرارها لأن الصناعة الغربية الطماعة إلى مزيد من الأرباح قد حاولت أن تجد فيه مصدر الانعامات التي تحتاج إليها وعلى رأسها القطن، ومصر فالجانب كبير من إنتاجها، فأقبل رأس المال الأجنبي يسعى إلى خلق البيئة الصالحة التي تمكن له من التماء فأقام جانباً من رموس الأموال الثابتة التي تحقق له أغراضه من استغلال الطاقات الإنتاجية الطبيعية السكامنة ولهذا السبب تركزت المشروعات فيما كان منها متصلاً بالأغراض الزراعية، ومن هنا نجد أن المشروعات الصناعية كانت تتكون من مصانع إنتاج السكر وتكريره وبعض محال ومكابس القطن وبعض الشركات المنتجة للملح والناظرين.

ونستطيع أن ندين المدى الذي بلغه الاضمحلال الصناعي في هذه البلاد في أوائل القرن الحالي لو أننا رجعنا إلى أنواع السلع التي كنا نستوردها ونسبة كل منها إلى الواردات الكلية<sup>(٢)</sup>.

القيمة بالمليون من الجنيهات	النسبة المئوية	تقريباً
غزل ونسيج	٤٦	٣٠
معادن ومصنوعات	١٧	١١
مواد كحولية وزيوت	٨	٥
أحجار ومواد بناء وزجاج	٤	٢٥
كيماويات وأدوية وعطور	٤	٢٥
جلود ومنتجات جلدية	٢	١
المجموع الكلي للواردات	١٥	

ويتضح من هذا الإحصاء أن أكثر من نصف واردتنا كان سلعاً مصنوعة وأن ما يقل قليلاً عن ثلث هذه الواردات كان يتمثل في المنسوجات على اختلاف أنواعها.

(٢) المرجع السابق.

(٢) مجلة مصر المعاصرة، مرجع سابق، ص ٢٦٨ وانظر كذلك:

والإحصاء الآتى يبين كيف كانت الصناعات القائمة من النوع البسيط ،  
وهو خاص بتوزيع المشتغلين بالصناعة في مصر على حسب الصناعات المختلفة :<sup>(١)</sup>

عدد المحترفين بها	الصناعة
٤١١٢.	استخراج المعادن
٨٣٢٣٨	النساجة
١٢١٨	أشغال الجلود والمواد الصلبة المستخرجة من الحيوانات
٧٥٠٦	أشغال الخشب
٣٠١١١	» المعادن
٩٦٥٣	» الفخار
٦٩٠	المصنوعات الكيماويات وماشا كلها
٤٠٦٦٩	صناعة الأطعمة
٧٦٤٠٩	» الملابس وأدوات الزينة
٥٤٢٠	» الأثاث
٩٤٩٢٥	» البناء
٣٨٦٦	» معدات النقل
٨٦٠١	إنتاج ونقل القوى الطبيعية
١٤٠٣٥	صناعات أخرى
٣٧٦٣٤١	الجملة

وقد لعبت ظروف وعوامل عدة كعقبات في سبيل النمو الصناعى والوقوف  
به عند حد بدائى بسيط وسازج ، من ذلك :

(١) تقرير لجنة التجارة والصناعة (سنة ١٩١٦ ) ، ص ٤٧ ، وأنظر كذلك : مجلة  
المجلات العربية ، يوليو ١٩٠٦ .  
( م ١٤ — الاحتلال )



• الاتجاه إلى الزراعة ، وهو الأمر الذى تبين لنا بوضوح فى الصفحات الأولى من هذا الفصل ، والتركيز على زراعة القطن مما أدى بالمصريين إلى إهمال زراعة المحاصيل الصناعية ، فأهملت زراعة قصب السكر والكتان .

• إهمال الحكومة الشؤون الصناعية ، وذلك فى ظل سياسة التخصيص الزراعى التى فرضت على مصر ، حيث لم توجه جهودها نحو الوسائل المعينة على النهوض الصناعى ؛ إذ ألغت البعثات الصناعية إلى الخارج وكذلك أهملت اللجوء إلى وسائل مثل تخفيض أجور السكك الحديدية لنقل المصنوعات وإعطاء الأفضلية فى المناقصات الأميرية للمصنوعات المصرية ، وإقامة المعارض والمتاحف الصناعية ونشر المعلومات المتعلقة بالمسائل الصناعية والتجارية ، والتوسع فى التعليم الصناعى والاهتمام بالبعوث الصناعية وإنشاء النقابات الصناعية<sup>(١)</sup> .

• الرسوم الجمركية ، فقد تقرر على أساس مالى بحت وهو زيادة إيرادات الحكومة ، وقد كانت الرسوم لا تتعدى ٨ ٪ من قيمة الواردات سواء كان ذلك الوارد من الضروريات أو الكماليات أو كان من المواد اللازمة للصناعة المحلية أو من المواد المصنوعة التى تنافس مصنوعاتنا . وهكذا كانت سياسة الباب المفتوح من أسباب تدفق المصنوعات الأجنبية على أسواق مصر المحلية ، وبهذا لاقت الصناعات المصرية منافسة لم تقو معها على البقاء أو الازدهار . ولم تتمتع المصانع الحديثة الطراز والقليلة العدد التى ظهرت فى ذلك العصر بأى قدر من الحماية الواجبة مع أن بعضها أثبت نجاحه وقامت إلى جانبها صناعات ضرورية فيما بعد حين عادت مصر إلى سياسة الأخذ بسياسة الاستقلال الاقتصادى وعدلت سياستها الجمركية<sup>(٢)</sup> .

---

(١) أحمد الحنة : تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١٨٨ — ١٨٩ وأنظر كذلك :

Issawi : Egypt at Mid century, p. 170.

(٢) راشد البراوى . تطور مصر الاقتصادى ، ص ١٤٨ . وأنظر كذلك :

Grouchy: op. cit, p. 101.

\* عيوب الصانع المصرى ونقص تربيته الفنية، فقد زالت الحاسن التي كانت المصنوعات المصرية تمتاز بها من قبل، وحلت محلها نقائص خطيرة وعيوب كثيرة، وذلك لأن الصانع المصرى قد اكتسب على مر الزمن من العيوب ما لا استطاع تقويمه الا باتباع مسلك جديد في تربيته الفنية، فضلا عن أن نزوعه إلى الانفراد في عمله وتشبثه بالأساليب الناقصة في صناعته، أنقصا من نتيجة مجهوده، كما أن التشبث بالأساليب العتيقة أدى في كثير من الأحيان إلى تكافة البضائع الوطنية عن تكلفة ما ينافسها من المصنوعات الأوربية، وكذلك المنافسة بين أصحاب الصناعات المتماثلة قد أدت إلى مزاحمة فيها أفساد مصالحها وألحاق أشد الأذى بالحرفة أو بالصناعة التي يزاولونها<sup>(١)</sup>. ويضيف شارل عيسوى إلى ذلك كثيراً من الظروف السيئة التي أحاطت بالعامل المصرى مما كان لها من أثر في أضعاف كفايته الانتاجية، مثل حالته الصحية وسكنه المزدحم وسوء التغذية وعدم شعوره بالأمن والطمأنينة، وعدم وجود القيادة السليمة والاشراف السليم<sup>(٢)</sup>.

\* الاعانات والمنح : فقد كانت الحكومات الأجنبية تمنح صناعاتها بعض المنح والاعانات، ولكن الحكومة المصرية كانت على عكس ذلك خصوصاً وأنها لم ترغب في أن تمنح الصناعات المصرية أى إعانة مخافة أن تقف الصناعة الأهلية على قدميها فتقلل من أهمية العناية بالقطن وشثونه الزراعية وقد كانت الحكومة في يدها أن تحدد من قيمة الواردات أكثر من اعتمادها على الاشراف على الصادرات، ولكنهم لم تفعل لا هذا ولا ذاك، فتركت الصناعات المصرية تبور دون أن تمنح أى صناعة من الصناعات المصرية أية عناية أو منح مالية، ولم تعول على مبدأ مراعاة الصناعات التي في عهد الطفولة<sup>(٣)</sup>.

(١) أحمد الحقة : تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١٩٠ .

(٢) Issawi : op. cit, p. 166.

(٣) محمد فهمى الهيكلية . تاريخ فبؤاد الاول الأقتصادى ، ص ٢٨٤ . و Issawi. op. cit. p. 170,

\* عدم توافر رؤوس الأموال : فبسبب الاضطراب المالى الذى عانت منه البلاد فى عصر إسماعيل ، لم تتوافر رؤوس الأموال الوطنية اللازمة لدجاح أى نهضة صناعية خارج دائرة العمل الحكومى ، وكان لا بد من انقضاء وقت طويل حتى تستقر الأحوال وتزول مظاهر الاضطراب وأسبابه وتتوافر الأموال فى الأيدى<sup>(١)</sup> .

وقد كان المفروض أن يلعب البنك الأهلى دوراً فى تمويل الصناعات الأهلية مع أن نظامه أخذ عن نظام بنك انجلترا الكثير من الثقافة المصرفية والمبادئ النقدية . وإذا كان نظام بنك انجلترا عمل على أن يكون حجم السلفيات التى يمدحها بنك انجلترا قريباً من الصفر ، وأنه لا يظهر أثره إلا فى الأزمات والاضطرابات المالية ، فإن البنك الأهلى ، مع سيره على خطة بنك انجلترا فى ذلك الوقت ، لم يعن بالموارد الصناعية المصرية . ومع أن بنك انجلترا فى هذا العهد لم يترك أية ناحية من نواحي الحياة مفتقرة إلى المال المشروع ، فإن البنك الأهلى لم يمد الحياة الصناعية المصرية بما احتاجت إليه من أموال شرعية<sup>(٢)</sup> .

ولم يقف كتاب مصر ومفكروها مكتوفى الأيدى إزاء ما كانت البلاد تعانيه من تأخر فى الصناعة ، فعبد الله النديم يكتب : « يزعم كثير من الناس أن الحياة الوطنية هى الجمهرة ، أى تجمع الأمة فى مكان متساكين متضامنين ، وليس كذلك ، فإن وفرة العدد والتجمع لا يغنى شيئاً مع الفراغ من العلوم والصنائع للوصول إلى توسيع دائرة العمران وحفظ الوطن من العاديات »<sup>(٣)</sup> . ويكتب « أبو بكر لطفى » فى « الأهالى »<sup>(٤)</sup> قائلاً : « مصر الزراعية التى

(١) راشد البراوى : التطور الاقتصادى فى مصر ، ص ١٤٩ .

(٢) محمد فهمى لبيب : تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٥٦٧ .

(٣) الأستاذ فى ٣٠ / ٨ / ١٨٩٢ .

(٤) الأهالى ، فى ٢٢ / ٢ / ١٩١١ ، العدد ١٠٤ .

نشأت مع الدهر وهي تداول فن الزراعة ، في حاجة كبرى إلى الصناعة ولا سيما  
وهي الآن عالة على أوربا . ويكتب أحمد لطفي السيد<sup>(١)</sup> : « نحن لا نكفر  
بخير التجارة الأجنبية ولا نقهرم بود أساتذتنا الأوربيين في هذا العهد الحاضر .  
ولكننا يجب أن ننكر على أنفسنا حب البقاء في تبعية غيرنا والتعلق بكل  
ما ليس منا والسعي بأرجلنا إلى فناء وجودنا الذاتي ، والطمس من معالم رقيتنا  
الصناعي » .

ويدرك لطفي السيد أن من أسباب تأخر الصناعة عندنا ، شيوع الاحتقار  
والازدراء للعمل اليدوي - فيكتب مطالباً بتغيير هذا الاتجاه قائلاً : « لا بد  
من اقناع أولئك الذين تعجبهم آثار الصناعة ، ولا يعجبهم احترامها واختيارها  
لأنفسهم ولذويهم ذريعة للكسب ، أولئك الذين يكبر في صدورهم مجد الحكم  
وشهوة الاستعلاء الباطل ، فيعلمون أولادهم ليكونوا حكاماً ينفرون من أن  
يعلموا بعضهم ليكونوا صناعاً . يظنون المجد قاصراً على الجاه ، والجاه قاصراً  
على الحكم . أولئك الذين ترضيهم من الحياة ، الشهادة الابتدائية أو الشهادة  
الثانوية يتخذونها مطرقة يطارقون بها أبواب الرزق ويفتحون بها أقفال الآمال ،  
ولا يرضيهم أن يساحوا أولادهم من الصناعة بسلاح يقطع رأس الفقر ،  
وينمي ثروة الاجتماع . ألا أن من يبيع الجاه ، فليباغ الإجابة في الزراعة  
والصناعة ، ومن يبيع مجد الوطن ، فليعمل لتقدم الزراعة والصناعة<sup>(٢)</sup> » .

كذلك كتب مصطفى كامل<sup>(٣)</sup> : « . . . فإيجاد روح الصناعة في البلاد هو  
بلا مرأى أسمى خدمة تقدم إليها . » وفي مناقشة في الجمعية العمومية حول  
الإقتراح المقدم من أحد الأعضاء لإنشاء وزارة الزراعة والمعادن ، وقف

(١) الجريدة ، في ٢٦/٢/١٩١٢ ، العدد ١٥٧ .

(٢) الجريدة ، في ٢٤/٢/١٩١٢ ، العدد ١٥٠ .

(٣) الواو ، في ٢٥/١٠/١٩٠٠ .



بهيد اللطيف الصوفاني يقول : « نحن في حاجة شديدة لتنوع أسباب الرزق .  
والآن لا يوجد للبلاد الا مورد الزراعة ، فيجب أن نبحث عن موارد أخرى  
في الصناعات وغيرها<sup>(١)</sup> » .

### انخفاض مستوى المعيشة

انخذ انخفاض مستوى المعيشة في المجتمع المصري مظاهر متعددة ، فمن سوء  
أحوال المالية ، إلى صعوبة الوفاء بالضرائب ، إلى تدهور في مصادر الثروة الموجودة ،  
إلى سوء الحالة الصحية وقلة موارد الثروة ، وإلى أزمات مالية متكررة .  
فمن ناحية ، نجد — كما أوضحنا الدراسة لنا — أن الديون الهائلة التي  
أنقلت كاهل اقتصاديات البلاد ، والتي كان على جميع موارد البلاد  
الإقتصادية أن يخصص الجزء الأكبر منها لسدادها ، استطاعت أن تصيب  
مالية البلاد — حكومة وشعباً — بالهزال الشديد ، كتب قبصل السويد بالقاهرة  
قبل الاحتلال بفترة قصيرة يقول معبراً عن ذلك : « إن مصر الآن بمثابة  
ضيعة كبيرة يديرها الدائنون ، ولكن مع هذا الفرق العظيم ، وهو أنه  
فيما يدرك الدائنون عادة ، أهمية تنمية موارد الضيعة للحصول على ديونهم ،  
تترام في هذه الحالة ، لا هم للواحد منهم إلا الصرف والامتصاص كأنهم  
نسوا أن من المستحيل أن يحصد الإنسان إذا لم يزرع »<sup>(٢)</sup> .

وفي مناقشة جرت في مجلس العموم البريطاني حول المسألة المصرية ،  
نقل المستر لا بوشير ( وولف ) كتابه الذي أرسله إلى اللورد سالسبوري  
يستلقت نظره « إلى عدم انتظام أحوال المالية المصرية وإلى سوء الحالة التي  
توصل إليها أهالي القطر المصري بسبب العسر المستعوز عليهم »<sup>(٣)</sup> . وقد

(١) محاضر جلسات الجمعية العمومية ، جلسة ٣٠/٣/١٩١٢ ، ص ١٢٩

(٢) رودستين : تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده ، هامش ص ١٦٤ .

(٣) يوسف آصاف : تاريخ سنة ١٨٨٧ ، ص ٢٧٤ .

كان كل اتفاق دولي حول شؤون مصر المالية يتقاضى عن تحقيق إحمال  
للفلاحين الثقيلة الناتجة عن وطأة الديون مما أدى إلى تدمير ما كان لديهم من  
صداعات جرمتهم في غالب الأحيان من أملا بهم، مما دعا « وواف » إلى أن  
يرسل إلى سالسبورى فى الكتاب المذكور قائلا : « ولا أود أن أرى النظر  
غاضا عن هذه المسألة المهمة فى المشروعات التى تقدمت بشأن تنظيم المالية ،  
وقد انصرفت المم إلى تأسيس الموازنة فيها توصلا لحفظ ثقة مصر المالية عند  
الدول . وليس لغاية تحسين شؤون الأهالى »<sup>(١)</sup> . ثم بلغت نظر الحكومة  
البريطانية إلى تلك الحكمة التى تقول « من الخطأ أن تقتل الدجاجة التى  
تبيض ذهباً » !!

وفى الوقت الذى كتبنا نقرأ فيه صفحات عديدة يؤكد فيها كتاب إنجلترا  
أن الاحتلال قد أقام بالبلاذ مشروعات دفعت باقتصاديات البلاذ إلى الرفاهية  
والتقدم ، نقرأ فى الجرائد تقارير عدة يرسلها مندوبوها ناقلين فيها أخبارا عن  
تدهور الأحوال الاقتصادية لمناطق عدة فى البلاذ ، فوكيل الأهرام فى دمياط  
يكتب قائلا : « بعد أن كان هذا الثغر مركزا تجاريا مهما ، انحط كثيرا عما  
كان عليه من حسن التجارة ورواج الأشغال لغض أولى الأمر أبصارهم عنه »<sup>(٢)</sup> .  
وقبل ذلك . بشهر واحد كتب وكيل الأهرام فى المنصورة يقول : « دخلت  
ديوان المديرية فرأيت علامة الكدربادية على وجوه الجميع رهبة من مجيء  
الميزانية ، وقد علمت أنه مطلوب تخفيض القبا ومائة جنيه من رواتب المستخدمين  
حصل منها ٥٠٠ جنيه من رواتب الذين عزلوا فى أول يناير سنة ١٨٨٦ ، والباقي  
سيحصل من تخفيض رواتب ما بقى من المستخدمين مع عزل بعضهم »<sup>(٣)</sup> .  
وإذا كان هذا يصور لنا سوء أحوال الموظفين المالية ، فإن الأمر أشد شرى

(١) المرجع السابق ، ص ١٧٥ .

(٢) الأهرام ، فى ١٩/٢/١٨٨٦ ، العدد ٢٤٤٨ .

(٣) الأهرام ، فى ١٩/١/١٨٨٦ ، العدد ٢٤٢١ .

إلى مجال الزراعة والتجارة: « ولقد أصبحت هذه البلدة واقفة الأشغال والتجارة لما تحمله التجار من الخسائر والفلاح من النوازل حتى ينسى من زراعته وأرضه لتأكده باستحالة نجاة زراعته من البرودة مع التزامه بدفع الأموال الأميرية ويده صفر من الدرهم ، ولذلك يترك أرضه بورا ويسلمها للحكومة في نظير المطلوب منه <sup>(١)</sup> » . ولا شك أن معيشة تباع هذه الدرجة من البؤس والضدك تؤدي إلى شيوع السرقة وكثرة اللصوص « وما زاد الأمر سوءا ، كثرة اللصوص في نواحي المديرية حتى لا يسكاد يمر يوم لا يسطون فيه على المركز <sup>(٢)</sup> » . . .

وفي مديرية الشرقية نجد أن أهلها قد تحملوا من سوء الأحوال أثناء الأزمات بما كانوا يملكون من المال فأضحوا ولا قدرة لهم على القيام على أرضهم كما ينبغي « إذ صار للفلاح الذي كان يملك عشرة بهائم لخدمة أرضه ، ليس لديه منها إلا واحدة أو اثنتان وهو قدر لا يفي بخدمة الأرض مطلقا ، فضلا عن أن السباح الذي ينتج عنها لا يفي بحاجة الأرض أيضا <sup>(٣)</sup> » . ثم أن الفلاح الذي لا يملك الابهيمتين أو واحدة تساعد في حراثة أرضه طوال اليوم ثم يعود بها إلى داره ليحلبها ويصنع من لبنها ما يقتات به مع أولاده ، لا يمكن أن تفي وحدها بالمقصود ، فيضطر إلى اقتراض أخرى من جاره بشرط أن يتناوبا الحراثة كل خمسة أيام أو عشرة « وبهذه الوساطة تناف الزراعة وتبور الأرض <sup>(٤)</sup> » .

وإذا كانت هذه التقارير التي نشرتها جريدة الأهرام تصور ما كانت عليه أحوال المعيشة سنة ١٨٨٦ في أوائل عهد الاحتلال ، إلا أن هذه الأحوال لم تتحسن كثيراً كما زعم البعض من كتاب الغرب ، فقد تدهورت أحوال

(١) المرجع السابق .

(٢) المرجع السابق .

(٣) الأهرام في ١٧/٣/١٨٨٦ ، العدد ٢٤٧٠

(٤) المرجع السابق

المحاصيل الزراعية طوال سنوات الاحتلال حتى أن متوسط محصول القطن الواحد من القطن الذي كان في سنة ١٨٩٧ خمسة قناطير وثمانين رطلا، إذا به يوالى التدهور، فيصل إلى ٥٦٤ ر. في سنة ١٨٩٩ وإلى ١٠ ر. سنة ١٩٠١، ثم يصل إلى ٣٠٦ ر. سنة ١٩١٦. ومتوسط محصول القمح الذي كان في سنة ١٩١١ خمسة أراذب و ١٩ من المائة من الأراذب، نزل إلى ٣ ر. سنة ١٩١٧ وإلى ٧١ ر. سنة ١٩١٨. والأرز الذي كان محصوله ١٧ ر. سنة ١٩١٣ هبط إلى ٣ ر. سنة ١٩١٧ وإلى ٧١ ر. سنة ١٩١٨<sup>(١)</sup>.

وأصاب الثروة الحيوانية نفس التدهور، فقد كان عدد الجواميس سنة ١٩١٣، قد بلغ ٦٣٢٧٢٥ فإذا بها تنقص إلى ٥١٥١٢١ سنة ١٩١٦، والبقر كان عددها سنة ١٩١٣ قد بلغ ٦٣٧٠٩٨، فهبط في سنة ١٩١٦ إلى ٤٩٢٦٥٠. وكتب غورست في تقريره عن سنة ١٩٠٨ يقول: «إن ارتفاع أثمان العلف في سنة ١٩٠٨ عسر على الفلاحين علف بهائمهم فهزات المواشى وهبطت قيمتها... وقد أحدث طاعون المواشى ضررا بليغا بمواشى القطر المصري في السنوات الأخيرة فنفق عدد كبير منها وقلت جودتها. ففي سنة ١٩٠٨ نفق ٨٣٥٥ ماشية، وكان عدد ما نفق بالطاعون ٤٧٠ ماشية في سنة ١٩٠٦ و ٤٨٧٤ سنة ١٩٠٧. ولا ريب أن عدد الوفيات الذي أبلغ، ينقص عن عدد الوفيات الحقيقي، ومع ذلك فقيمة ما نفق في هذه السنة وأبلغ خبره لا تقل عن ٥٠٠٠٠ جنين، وهي خسارة يقع معظمها على عائق صغار الفلاحين<sup>(٢)</sup>».

ولم يقتصر الأمر على سوء حالة الأرض وما عليها من معاصيل أو فراغ جيوب الأهالي، بل تعداه إلى جملة من النوازل والأمراض حطمت كياناتهم

---

(١) الأهرام، في ٨/١٢/١٩١٩.

(٢) المرجع السابق.

(٣) عن: محمد طلعت حرب: علاج مصر الاقتصادية، ص ١٣٠.



المضوى وساهمت فيما كانوا يعانونه من بلادة وخمول وضعف فى الانتاجية ، فقد هاجمت مصر أزمة طاحنة من وباء الكوليرا فى سنة ١٨٨٣ ، وتكررت نفس الأزمة سنة ١٨٩٥ وسنة ١٩٠٢ ، وكان المرض قد ظهر أولا يوم ٢٢ يونية سنة ١٨٨٣ فى دمياط ثم انتقل إلى المنصورة فى ٢٥ يونية ، فاسكندرية فى ٣ يوليو ، فالقاهرة فى ١٦ يوليو ، ولم تتمكن السلطات من القضاء عليه إلا فى حوالى منتصف شهر سبتمبر<sup>(١)</sup> ودلت التقارير الرسمية على أن حالات الوفيات فى الأزمة الأولى حتى ٣١ يوليو كانت حوالى ١٢٦٠ بلغ عنهم رسميا، أما الحالات الواقعية ، فمن الطبيعى أن تكون أضعاف هذا العدد، وفى ٢٥ أغسطس بلغت هذه الحالات ٢٥ ألف ، وفى النهاية بلغت جميع الحالات المبلغ عنها رسميا ٥٨٣٦٩ شخصا ، أما الأعداد الحقيقية ، فقد قدرت من ٨٠ ألف حالة وفاة إلى ١٠٠ ألف .

كذلك أدى انتشار الوباء الدائم خاصة بعد انشاء خزان أسوان إلى انتشار البلهارسيا والانكلستوما مع ما نعرفه عن آثارهما على قدرة الفلاحين الانتاجية<sup>(٢)</sup> . وقد كتب سلامة موسى سنة ١٩٤٦ يقول حاكيا عن فترة صباه فى أواخر القرن التاسع عشر : « كانت حياتنا الريفية سليمة من الناحية الصحية ، فإنه على الرغم من أننا كنا ندوس الحقول ونخوض القنوات بلا حذاء ونستحم فى النهر ، فإننا لم نعرف البلهارسيا أو الانكلستوما ، وذلك لأن التربة لم تكن قد استشيعت بالماء كما هى عليه الآن ، بعد أن عمت مشروعات الري التى أحالت أرض القطر المصرى كلها تقريبا إلى عزبة لإنتاج القطن دون اعتبار لصحة الفلاحين<sup>(٣)</sup> » .

(١) Colvin : op. cit, p. 41.

(٢) Russell, Sir Thomas : Egyptian Service. 1902,-1946. London, John Murry, 1949, p. 38.

(٣) سلامة موسى : تربية سلامة موسى ، الكاتب المصرى ، ص ٢٤ .

وإذ تتردى أحوال المجتمع إلى هذه الهاوية من انخفاض مستوى المعيشة ، لا ترحم الحكومة الأهالي فتلهب ظهورهم بسياط الضرائب التي طالما حاول الاحتلال أن يتفاخر بأنه خفف من عبئها على الناس ، فـ « مارلو » يدعى أن كرومر عندما كان يرى زيادة في إيرادات الحكومة ، كان يعمل على تخفيض الضرائب <sup>(١)</sup> بها ، و « كولفن » <sup>(٢)</sup> ينقل عن كرومر أنه اختار ألا يزيد الضرائب مهما أدى ذلك من بلاء في حركة الإصلاح !! ونظرة منصفة إلى واقع الأمر ، سيجد أن الضرائب كانت تختص بما يلي :

— كانت الضرائب تتميز بحياها ، إذ كانت تسعى إلى مد الخزانة بالمال وقبلما هدفت إلى بعض الأغراض الاجتماعية أو الاقتصادية . ونحن نلمس هذا الحياء في تلك الضرائب سواء منها ما كان مباشراً أو غير مباشر . بل أن من الطريف أن نلاحظ ما لجأ إليه المشرع حينئذ من فرض بعض الضرائب لا بفرض أحداث أثر اقتصادي معين ، بل بقصد أبطال الأثر الاقتصادي الذي نجم دون عمد عن بعض الضرائب الأخرى ، ونحن نشير بذلك إلى ما أقدمت عليه الحكومة في أواخر القرن الماضي من فرض رسم إنتاج قدره ٨ ٪ على الأقمشة القطنية المحلية حتى لا تتمتع تلك الأقمشة من حيث المعاملة الضريبية بميزة ما على مثيلاتها الواردة من الخارج <sup>(٣)</sup> .

— عدم المساواة بين الضرائب العشورية والخراجية، وكانت أسس التفرقة أن الأراضي العشورية مملوكة للطبقة الرأسمالية من أصحاب الأراضي والأموال ونالت من طرق الإصلاح ما نالت حتى أصبحت أجود بكثير من الأراضي

---

(١) Marlowe, John: Anglo-Egyptian Relation 1800-1953, (١) Cresset Press. p. 171.

(٢) Colvin : op. cit, p. 322.

(٣) حسين خلاف : تطور نظام الضرائب في مصر خلال الخمسين سنة الأخيرة ، مجلة مصر المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ٣٩ .

الخراجية التي كانت تدفع ضرائب عالية أكثر من الضرائب العشورية. إلا أن هذا لم يستمر إلى نهاية الفترة، فقد عملت مساحة جديدة (فك الزمام)، واستغرق هذا الفك ١٥ عاما من عام ١٨٩٢ إلى ١٩٠٧، وقد تمت أعمال تعديل الضرائب في جميع بلاد القطر في مدة تسع سنوات من سنة ١٨٩٩ إلى سنة ١٩٠٧ وبدأ بتنفيذ هذا العمل سنة ١٩٠٥ بمديرتي الشرقية والبحيرة. وتم سنة ١٩١٢ تنفيذ جميع التعديلات في جميع المديريات بالقطر<sup>(١)</sup>.

— كانت الضرائب جامدة، وكان ذلك راجعا إلى القيود التي حدت قدرة مصر على تعديل نظامها الضريبي. كما يفسر جمود ذلك النظام أيضا بأنه كان يعتمد إلى حد كبير على ضريقتي الأطيان واللباني، وحصيلة كل منهما لا تتغير إلا ببطء، فهي تتميز باستقرار كبير، ويرجع ذلك أساسا إلى ثبات المادة الخاضعة لكل منهما، ويكفي في التدليل على هذه الظاهرة أن نشير إلى أن حصيلة ضريبة الأطيان جمعت تدور حول ٥ مليون جنية سنويا، وذلك طوال عشرات السنين الممتدة من سنة ١٨٨١ حتى نشوب الحرب العالمية الثانية. ويمكن أن نضيف إلى ذلك سببا آخر من أسباب الجمود المذكور، وهو خاص بضريبة الأطيان أيضا، إذا أن حصيلة هذه الضريبة في جميع المديريات (ماعدافنا)، كانت مخصصة لخدمة الدين العام، وضمانا لذلك فقد تقرر أنه ليس للحكومة الحق في تعديل أحكام الضرائب المذكورة إلا بعد تصديق الدول التي كان ينتمي إليها حملة سندات الدين، وذلك إذا كان هذا التعديل يجعل الإيرادات تنقص عن أربعة ملايين جنية<sup>(٢)</sup>.

— لم يحقق النظام الضريبي للعدالة في توزيع الضرائب، فقد كان يفرض الضرائب المباشرة على الدخل دون الثروات (كالتركات مثلا)، كما كان

(١) أمين عفيفي. تاريخ مصر الاقتصادي والمالي، ص ٣١٠ — ٣١١.

(٢) حسين خلاف: تطور نظام الضرائب في مصر، ص ٤٠.

يفرضها على الدخول العقارية دون المنقولة . وكان من نتائج ذلك أن تحملت بعض طوائف الأمة عبء تلك الضرائب دون غيرها ، فقد دفع المصريون الضرائب المباشرة ، ولم يدفعها الأجانب إلا في القليل النادر . بل قامت التفرقة في الضريبة حتى فيما بين المصريين أنفسهم ، فقد دفعها البعض وهم للـلاك العقاريون دون البعض الآخر من أصحاب الدخول المنقولة ، فإذا قصرنا النظر على الممولين الخاضعين للضرائب العقارية دون غيرهم ، وجدنا أن عبء تلك الضرائب لم يكن موزعا بالقسط عليهم هم الآخرون ، فكثيرا ما كان ينقل هذا العبء إلى المستأجرين ( وذلك عن طريق نقل عبء الضريبة ) حتى ولو كانوا معوزين ، بينما أفلت منه فعلا للـلاك العقاريون ولو كانوا ذوي قدرة على الدفع <sup>(١)</sup> .

— كان وقت دفع الضريبة أو جبايتها غير ملائم ، وجرت هذه الطريقة على الفلاح أضرارا بالغة ، إذ كانت تدفعه إلى بيع جزء من المحصول قبل أوان جنيهه أو تضطره إلى بيع جزء من أرضه بأسعار منخفضة ، أو يلجأ إلى كبار المرابين في القرية ليقترض منهم ، وقد أدى هذا إلى هجرة كثير من الفلاحين من قراهم إلى جهات أخرى ، ونجم عن هذا أن يستولى على أرض هؤلاء المهاجرين ويزرعها من يقدر على رفع الضرائب المقررة عليها <sup>(٢)</sup> .

— كانت أراضي الدائرة السنوية التي تقدر مساحتها بخمس الأراضي الزراعية في القطر ، معفاة من الضرائب ومنع هذه الميزة بعض المصريين <sup>(٣)</sup> . وكانت طرق تحصيل تقشعر لها الأبدان ، قوامها الاذلال والأهانة والايلام ، فإذا هبط المأمور قرية للاشراف على تحصيل الضرائب ، طلب سكانها واحدا بعد واحد ، فمن دفع ، نجا من عذاب أليم ولا يناله إلا بعض

(١) المرجع السابق ، ص ٤٤ .

(٢) أمين عفيفي : تاريخ مصر الاقتصادي والمالي . ص ٣٠٨ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٣٠٨ .



السياط. ليشيع نهم المأمور للضرب ، ومن قصرت يده ، ألقاه القواصة على الأرض وقطعوا إهابه بالسياط ، فإذا نجا من الموت ، أودع السجن : ويروى عبد الله النديم أنه شاهد القواصين وجباة الضرائب يعترضون سير جنازة في أحد الشوارع ، ثم تقدم كبير القواصين وأمر بانزال النعش من فوق أكتاف المشيعين حتى تدفع الضريبة التي كانت مستحقة على الميت ، وصاح المشيعون ، لعنة الله على الخديوى فى كل كتاب !! وأخيرا دفعت الشهامة أحد المشيعين فأعطاهم الضريبة ، وكانت ستة قوش (١) .

كذلك روى النديم أنه رأى ألوفاً من الأهالى جمعوا من كل المديريات لحفر رياح الخطاطبة كى يسقى مزارع الخديوى ، وكان الأمير حسين ( باشا ) مقتنسا للوجه البحرى ، فلما مر القواص على جواده معلنا أن البرنس سيفاجتهم للنفقش ، هرع الملاحظون إلى قطع الأغصان الغليظة من الأشجار ونزلوا بها على أجساد العمال العارية ، فلا تسمع إلا الأناث والصراخ والنحيب ، ولا يظهر من هذه الأجسام الملطخة بالطين سوى مواضع السياط ، وكما مر البرنس على مدير ورأى الأنفار تقع على الصخور وتغوص فى الوحل ، وتضرب على الوجوه ، قال المدير : « أفرين أفرين » ( برافو برافو ) ، فما انتهت زيارته الا وعدد الموتى قد بلغ الثلاثين بين مضروب بالسياط وغريق فى الوحل . ورأى النديم طفلاً يبلغ من العمر ٨ أو ٩ سنوات قد وقف على الجسر فى الطريق يشاهد موكب النفقش ، فتناوله أحد السواس من يده وألقاه فى التربة فمات لوقته (٢) . وكتب « وولف » إلى اللورد سالسبورى يقول : « إن الضرائب لا تتحصل إلا بالكرباج المستخدم بصفة قانون مرعى ، ويدونه يكون تحصيل الضرائب

(١) الطائف فى ٢٩/٤ ، ٦/٥/١٨٨٢ .

(٢) المرجع السابق .

بطيئا ، ومتى تعمس أحد عن الدفع فإنه يودع السحن ، ويجلد بالكرباج إلى أن يسدد المبلغ المطلوب منه ، وبخلاف ذلك ، لا يمكن دفع الضرائب <sup>(١)</sup> »

وقد يبدو أن عبء الضرائب أثقل كاهل أفراد المجتمع في أوائل عهد الاحتلال فقط إلى أن انتظمت شئون البلاد المالية وخف عبء دفع الديون العامة ، وهذا غير صحيح ، فقد بلغ عجز الأهالي في بداية نشوب الحرب عن دفع الضرائب إلى الحد الذي حدثت فيه حركة ضخمة في بيع المصوغات والحلى الذهبية بأبخس الأثمان ليتمكن الأفراد دفع ما عليهم ، فكان من الحكومة أن أصدرت بيانا بتاريخ ٩ / ٩ / ١٩١٤ تقول فيه :

« اتصل بالحكومة أن فريقا من الناس حاولوا بيع مصوغات وحلى ذهبية لكي يسددوا ما عليهم من الأموال الأميرية ، ولكنهم بسبب الاضطراب في المعاملات ، لم يفلحوا في الحصول على القيمة الحقيقية لتلك المصوغات والحلى ، وتحملوا في هذا السبيل خسارة لا مسوغ لها ، فلاجل ملافاة هذه الحوادث ، ومن باب التسهيل في تسديد الأموال الأميرية بكل الوسائل التي في مقدور الحكومة ، قد شرعت الحكومة في تدبير طريقة من مقتضاها تعيين جاشنجية ( مثنين ) رسميين في المديريات المهمة في القاهرة ينفذون بهم تقدير القيمة الحقيقية لما يقدمه الجمهور إليهم من المصوغات والحلى الذهبية في نظير الأموال والعوائد المطلوبة للحكومة ، وبعد خصم الضرائب الأميرية من قيمة تلك المصوغات والحلى الذهبية يستلم أصحابها الباقي من قيمتها فورا <sup>(٢)</sup> . وبهذا جاء الاعلان اعترافا من الحكومة باضطرابها الناس إلى بيع مصوغاتهم وحليهم لسداد الأموال الأميرية » وليس هذا من شيمه الحكومة التي تعطف على الشعب في محنته <sup>(٣)</sup> . »

(١) يوسف آصاف ، تاريخ سنة ١٨٨٧ . ص ١٨٠ .

(٢) الوقائع المصرية في ١٠ / ٩ / ١٩١٤ .

(٣) عبد الرحمن الرافعي : ثورة سنة ١٩١٩ ، ج ١ ، ص ٧٤ .

وإذا كنا قد أشرنا إلى سوء توزيع الضرائب ، فإن هذه الحقيقة تكشف عنها « عزيز خانكي ، في دراسة له بجريدة الأهرام حيث أحصى مئات الألوف من الجنيهاً التي تربحها البنوك ويربحها كبار التجار ولا تخضع للضرائب وبالتالي يقتصر عبثها على الفلاحين ومعظمهم من الفقراء ومتوسطى الناس ، فقد بلغ ربح البنك العقاري المصري في سنة ١٩١٨ مبلغ ٧٥٢٥٢٩ جنيهها ، لم تستفد منها خزانة الحكومة المصرية ملياً واحداً » ألم يكن من العدل أن يشترك البنك مع الفلاح المصري في دفع نفقات الأعمال الهامة المعتادة منفعتها على مجموع الأفراد ؟ ألم يكن من الغريب أن يقدم الفلاح المصري لخزانة الحكومة أكثر من عشر ربيع أرضه لينفق في الشئون العامة ، ولا يدفع أصحاب رؤوس الأموال شيئاً ؟ . وبلغت المكاتب نظراً إلى حقيقة أخرى أغرب ، وهي أن البنك العقاري (المصري) ١١ كان يدفع لخزانة الحكومة الفرنسية ضريبة سنوية مقدارها ٢٧٠٠٠ جنيه ولا يدفع لخزانة الحكومة المصرية ملياً واحداً . ومثل البنك العقاري ، البنك الأهلي الذي بلغ صافي ربحه سنة ١٩١٨ ، مبلغ ٦٩٣٨٥١ جنيهها ، والبنك الزراعي الذي ربح ٨٧٤٠٠٠ جنيهها ، وبنك الأنجلو الذي بلغ صافي ربحه ١٤٤٠٠٠ . وإذا ضمت هذه الآلاف ، إلى الآلاف الأخرى التي ربحها البنك العثماني وبنك الأناضول وبنك الأراضي الخصوصية التي كانت منتشرة في طول البلاد وعرضها مثل بنك موصيري وقطاوي وسابريل وكوريل وعدس ، أمكننا أن ندرك مبالغ الملايين الدافقة على أصحاب هذه البنوك ، وهي ملايين تسمح للحكومة بأن تطالب أصحابها بأن يشتركوا مع الفلاح المصري في دفع نفقات الأعمال الصناعية والتجارية والزراعية في البلاد التي يعملون فيها ويجنون من خيراتها هذه الأرباح الطائلة <sup>(١)</sup> .

(١) الأهرام ، في أكتوبر سنة ١٩١٩ ، وانظر كذلك مقالاً بعنوان : « الضرائب » لنيقولا حداد بمجلة الهلال ، يوليو سنة ١٩٢٠ .

ومثل البنوك ، الشركات ، فما كانت تجنيه من الأرباح لا يدخل تحت حصر ، فشركة قناة السويس مثلاً بلغ صافي ربحها سنة ١٩١٨ ، ١٥٠٠ر٠٠٠ جنيه ، وكان قبل الحرب ١٠٠٠ر٠٠٠ جنيه ، وشركة الملح والصودا ، ١٠٣ر٣٩١ جنيه ، وشركة السكر ٣٤٠٠٠٠ جنيه ، وغيرها من الشركات . ومثل الشركات ، كبار للتجار وأهمهم تجار القطن ، فقد بلغ ربح محل كارفر سنة ١٩١٧ ، ٨٠٠ر٠٠٠ جنيه وربح محل خوريمى ٨٠٠ر٠٠٠ جنيه ، وربح المحليين يعادل ربح ٢٠٠٠ر٠٠٠ فدان ، من أطيان الوجه البحرى . فأصحاب الأطيان يدفعون ٢٠٠ر٠٠٠ جنيه ، ضرائب وأصحاب المحليين لا يدفعون شيئاً ! ومثل هذا يمكن أن يقال عن محلات سينداوى وشيكوريل وشمالا وعمر أفندى من تجار المائيفاتورة ، وماتوسيان وملكونيان وجنا كليس وصرصة من تجار الدخان ، وستانى وكرم من تجار الأخشاب ، ورستم وفا كامولى من تجار الورق ... إلخ <sup>(١)</sup> .

وفى الوقت الذى أدت فيه ظروف الحرب إلى انتعاش مذهل للرأسمالية المصرية ، فإنها أدت كذلك إلى إرهاق لا مثيل له لطبقات الشعب العاملة ، مما انخفض بمستوى معيشتها انخفاضاً جعل الكتاب الأنجليز أنفسهم يسلمون بسوء أحوالهم وبؤس معيشتهم ، فمذكرة المستشار المالى عن ميزانية سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ تقر بأن ارتفاع الأسعار الناتج عن ظروف الحرب كان ثقیل الوطأة على طبقات السكان الأشد فقراً ، وأن تلك الطبقات ، قد تأثرت من نقص فعلى فى وسائلها المعيشية . وتمثل الأرقام الآتية أسعار البيع بالجملة التى بلغت بها بعض الأصناف الأساسية فى أسواق القاهرة سنة ١٩١٩ بالنسبة إلى ما كان عليه متوسط الأسعار بين أول يناير ١٩١٣ و٣١ يوليو سنة ١٩١٤ . وقد اتخذ رقم

---

(١) المرجع السابق .



(١٠٠) أساساً لذلك المتوسط ، فهذه الأرقام تساعد على بيان الزيادة في غلاء المعيشة للطبقات الفقيرة<sup>(١)</sup> :

القمح ٢٣٤ ، العدس ٢٠٧ ، الذرة ١٨٤ ، السكر ٢٩٤ ، الصابون ٣٧٣  
السمن ٢١٨ .

ويؤخذ من تقدير وضعه الدكتور ولسن بمدرسة الطب ، أن النفقات الشهرية التي تتحملها عائلة من أقر العائلات بالقاهرة ، قد زادت من حيث الغذاء من ١٠٩ في فبراير سنة ١٩١٤ إلى ٣٠٥ في سنة ١٩٢٠ . ويقول الدكتور المذكور « وهناك ما يدعو إلى الخوف من أن يكون الاستمرار على اتخاذ الذرة بنسبة كبيرة بدلاً من القمح في غذاء الطبقة الفقيرة من السكان ضرر جسيم بصحة هذا الفريق من الأمة لنقص مادة البروتين في الذرة »<sup>(٢)</sup> . وكان طبيعياً بعد هذا أن نلاحظ تناقصاً واضحاً في الاستهلاك ، كما يبين لنا الإحصاء الآتي بالمقدار والقيمة في العشرة الأولى من سنة ١٩١٩ بالنسبة إلى المادة التي تقابلها في سنة ١٩١٢ :

النوع	المقدار	القيمة بالجنيه المصري
بقر وجواميس بالرأس	٥٤٢٧ +	٣٧٥٥٠٨ +
غنم وماعز	١١٢٣٠٨ -	١٤٠٨٤٥ +
زبد أو سمن بالكيلو	٤٤٣٥٥٦ -	٢٨٩١ -
جبين	٢٢٦٣٣١٨ -	١٤٠٣٦٠ -
أحذية بالزوج	٣٥٢١٥٣ -	٥٩٠٧٦ +

(١) أحمد هفنيق : حوليات مصر السياسية ، ج ١ ، ص ١٢٧ وانظر كذلك :  
Lloyd : Egypt Since Cromer, Macmillan, 2 vols, London, 1933, p. 350.  
Chirol: The Egyptian Problem, p. 284.

(٢) جريدة الأخبار في ١٩٢٥/٤/٢ ، العدد ٢٣

١٠٢٨٨ -	٢٠٦١٢٨٥ -	بالكيلو	قمح
١٤٨٩٩٤ -	٢٢٨٧١٤٨٧ -	»	ذرة
١٥٣١٠٦ -	٢٢٣٩٧٣٣١ -	»	شعير
٤٢٤١١٣ -	٤٥٥٨٧٩٩٦ -	»	أرز
٦٩٨٨٧٨ -	٤٣٦٢٣٣ -	بالمتر المكعب	أخشاب للبناء
١٠٩٠٨٧٣ - الخ <sup>(١)</sup>	١٤٣٠٢٠٣٤ -	بالكيلو	طحين قمح وذرة

### التبعية

وقد بينت دراستنا في الفصل الأول مقدار ما كان عليه الاقتصاد المصري من تبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي عموماً والاقتصاد البريطاني خصوصاً، والتبعية الاقتصادية أو الخضوع الاقتصادي بمعنى أصح هو «تأثير اقتصادي غير متبادل أو في اتجاه واحد». وفيما يتعلق بأسباب هذه السيطرة الاقتصادية البريطانية يمكن الإشارة إلى ما يأتي:

١ - فلقد رأينا المكان المضحك الذي كانت تحتله بريطانيا في صادراتنا، التي تسكاد أن تكون كلها قطناً. ولما كانت هذه الصادرات القطنية تسكاد تلخص حياتنا الاقتصادية في مجموعها، فإنه يمكن القول بأن اقتصادنا بأكمله خضع لسيطرة ظروف الاقتصاد البريطاني، فالطلب البريطاني لقطننا كان يؤثر تأثيراً كبيراً في دخلنا القومي، وبالتالي في إصدارنا النقدي ووارداتنا وأسعارنا الداخلية. وفوق ذلك، فإن السيطرة هنا ليست متبادلة، فبينما يقع الاقتصاد المصري كله تحت سيطرة الاقتصاد البريطاني، نجد أن هذا الأخير - الذي يعتمد بالثأ كمد بمجم وإمكانيات أضخم بكثير - لا يكاد يتأثر بظروفنا الاقتصادية<sup>(٢)</sup>.

(١) المرجع السابق.

(٢) جاد لبيب: بناء الاقتصاد المصري، ص ٤٧ - ٤٨.

٢ — وتبرز الطبيعة المختلفة لأنواع النشاط في البلدين ، هذا التأثير الناشئ عن الاختلاف البين في حجم الاقتصاديين ، فالاقتصاد البريطاني نظراً لأنه اقتصاد صناعي في مجموعه ، يتفوق على اقتصادنا الزراعي ، إذ تتخذ فيه قرارات الإنتاج ، بينما يقتصر اقتصادنا على تقديم المواد الأولية التي تطلبها الصناعة البريطانية . ففي الاقتصاد البريطاني توجد المنطقة الفعالة التي تقرر حجم الاستثمار لكل فترة . والاقتصاد المصري لا يستطيع سوى مجارة قرارات صناعة النسيج البريطانية التي تتخذ كلها بناء على ظروف واحتمالات الكسب لهذه الصناعة فقط .

٣ — وتأتي القوة التعاقدية في المكان الثالث بعد العنصرين المتقدمين ، سبباً للسيطرة الاقتصادية البريطانية على اقتصادنا ، ولكنها في حالتها هذه تمثل - جزئياً على الأقل - وجهاً آخر للسيطرة الاقتصادية ، فهي ناتجة - كحقيقة السيطرة ذاتها - من تفاعل الأحجام المختلفة للاقتصادين المصري والبريطاني . ولكن هذه القوة التعاقدية التي كان يتمتع بها الاقتصاد البريطاني ، كان يعززها من جهة أخرى ، نفوذ إنجلترا السياسي والمالي في مصر<sup>(١)</sup> .

ومن المعروف أن التهمية الاقتصادية لها أشكال متعددة يجوز أن تجتمع كلها في بلد واحد أو بعضها . وأم هذه الأشكال ، التبعية التجارية « وهي تتمثل في أن حجم وقيمة التجارة الخارجية لبلد ما يتوقفان على صادراتها إلى عدد محدود من البلاد ( غالباً ما يكون بلداً واحداً ) ، وهي صادرات تتكون من عدد محدود كذلك من المنتجات التي تصدر غالباً في شكل مواد أولية أو شبه أولية »<sup>(٢)</sup> ونظراً لأن مصر كانت تعيش في ظل هذا النوع من التبعية التجارية ، فقد انقسمت حياتها الاقتصادية إلى قطاعين : قطاع ارتبط بالسوق

(١) المرجع السابق ، ص ٤٩ .

(٢) شارل بتلهم : التخطيط والتنمية ، ص ٣٣ .

الخارجية وكان أكثر تقدما من الناحية التكنولوجية ، وهو كذلك الذى نمت داخله علاقات الإنتاج الرأسمالية وكان مملوكا بنسبة كبيرة لرأس المال الأجنبي . والقطاع الآخر هو الذى كان يغطى الحاجات الداخلية ، وكان قطاعا فقيرا من حيث المعدات ، محدود القدرة على النمو ، تسوده علاقات إنتاج سابقة للرأسمالية<sup>(١)</sup> . والتبعية التجارية التى شهدتها مصر ، كانت نتيجة تبعية مالية ، أى لدخول رؤوس الأموال الاستعمارية فيها ، حيث نمت رؤوس الأموال هذه أولا - كما رأينا - الفروع اللازمة لزيادة أرباح رأس المال الاحتكارى فى البلد المصدر لرأس المال . والنموذج الأساسى لذلك هو نمو الصناعات الاستخراجية على يد رأس المال الأجنبي الكبير ، ويصل هذا الأخير على تصدير المنتجات فى حالتها الخام أو شبه الخام ليجرى تحويلها فى مصانع البلد الاستعماري كحدث بالنسبة للقطن المصرى . ومن هنا نجد أنه فى الوقت الذى ارتفعت فيه نسبة المواد المصنوعة من حوالى ٤٩٧٪ سنة ١٩١٣ إلى ٨٥٤٪ سنة ١٩٢٨ ، انخفض المستورد من المواد الأولية من ٢٥٢٪ إلى ٢٢٣٪ . وإذا رجعنا إلى جانب الصادرات ، نجد أن نصيب المواد المصنوعة انخفض فى سنتى المقارنة من ٢٣٪ إلى ١٧٪<sup>(٢)</sup> . وفى الوقت الذى بلغت فيه صادرات مصر من القطن (مادة خام) ٢٩٤٩٨٠٠٠ جنيها من سنة ١٩١٠ إلى سنة ١٩١٤ كما سبق أن بينا ، نجد أنه فى سنة ١٨٣٦ بلغت قيمة المصدرة إلى الخارج ٦٢٠٠٠ جنيها أى بنسبة ٣٪ من مجموع الصادرات ، وفى سنة ١٩١٣ هبطت قيمتها إلى ١١٠٠٠ جنيها أى بنسبة تكاد تكون فى حكم العدم<sup>(٣)</sup> ، وفى هذه الحالة يكون الأمر الجوهرى ، هو التبعية المالية ، فى حين لا تكون التبعية التجارية

(١) المرجع السابق . ص ٣٤ .

(٢) عبد الرازق حسن : التطور الاقتصادى والسياسى والاجتماعى فى الفترة بين الحربين ، من محاضرات المعهد العالى للدراسات الاشتراكية ، نشرت بمجلة « الاشتراكي » ، فى ١٨/٩/١٩٦٥ ، العدد ١٨ .

(٣) الحكومة المصرية : تقرير لجنة التجارة والصناعة ، ص ٨ .



إلا مجرد نتيجة . وقد إنتشر هذا النوع من التبعية على أثر نمو رأس المال المالى وتوسع الامبريالية بالمعنى العلمى للكلمة<sup>(١)</sup> .

والظاهرة التى تسترعى النظر فى علاقة مصر بالخارج ، ليس فى تركيزها على استيراد السلع المصنوعة وتصدير المواد الخام فحسب ، وإنما وجود فائض واضح فى ميزان المدفوعات مع الخارج ، وباستثناء ما تراكم من أرصدة خلال الحرب ، نجد أن ميزان التجارة السلعية مع الخارج فى الفترة من سنة ١٩١٩ حتى سنة ١٩٢٩ قد حقق فائضا بلغ حوالى ٤٣ مليون جنيه ينخفض إلى ٦٠٦ مليون جنيه إذا أخذنا فى الاعتبار حركة المسكوكات والنقد . هذا فى الوقت الذى كان من المنتظر أن يؤدى إعادة بناء الاقتصاد القومى ، واستخدام ما تراكم من أرصدة استرايمنية فى الخارج إلى وضع عكسى ، سيما ومستوى المعيشة منخفضة والنمو السكانى يفرض ضرورة أحداث تنمية اقتصادية وتوازنه مع هذا التغير . وسارت ميزانية الدولة فى نفس الاتجاه . وإذا استثنينا سنة ١٩٢١/٢٠ التى زادت فيها المصروفات عن الإيرادات ، نجد أن ميزانية الدولة كانت تحقق فائضا مستمرا أدى إلى تضخم الاحتياطى العام الذى زاد من ١٢٤ مليون جنيه فى سنة ١٩١٩/١٨ إلى ٤٠٦ مليون سنة ١٩٣٠/٢٩ ، وكان يمكن أن ينفق هذا الاحتياطى فى مشروعات التنمية ، أو على الأقل لتحسين المستوى المادى للشعب ، وهو ما لم يحدث ، لأن فلسفة الدولة لم تتغير بالرغم من ثورة ١٩١٩ ، إذ كانت تقوم على أساس المحافظة على الأوضاع القائمة مهما أدت إلى مزيد من التخلف ، أو - على أقل تقدير - استمرار التخلف ، تحت ستار حيادية الدولة !!

---

(١) شارل بيلهايم : التخطيط والتنمية ، ص ٣٤ .

ونجحت التبعة المالية بأوضح صورها في ذلك الخضرع شبه التام للعملة النقدية الانجليزية ، فقد كان الجنيه الاسترليني الذهب متداولاً في مصر بين عدد كبير من العملات الأجنبية حتى قبل الإصلاح المالي سنة ١٨٨٥ . حقا أن قيمة الذهب في الجنيه الاسترليني وطابعه العالي هما اللذان فرضاه على معاملاتنا في ذلك الوقت ، ولكن منذ الاحتلال البريطاني في سنة ١٨٨٢ ، حدثت تغيرات خطيرة في هذه العلاقات المالية ، فإنه لم يكن من محض الصدف أن يصدر بعد ثلاثة سنين فقط من هذا الاحتلال ذكر يتو « الإصلاح المالي » لسنة ١٨٨٥ لكي يساعد الجنيه الاسترليني على طرد باقي النقود الأجنبية ويبقى الوحيد عملاً في معاملاتنا المالية<sup>(١)</sup> ، فهين العملات المختلفة التي كانت تداول في مصر ، استهني هذا القانون ثلاثة فقط وهي ، الجنيه الاسترليني ، والجنيه الذهبي الفرنسي ( صورة نابليون ) ، والجنيه الجدي التركي ، ولكنه حدد أسعارهم الرسمية على مستويات أقل من قيمتهم المعدنية . فكان من المنتظر تبعاً لقانون « جريشام » أن يطرد الجنيه ، حين تضرب منه كميات كافية ، هذه النقود الجيدة من التعامل . ولكن للأسف ، لأسباب نجهلها لم تضرب من الجنيهات المصرية الذهبية كمية كافية كما كان مقروصاً .

أما الجنيه الإسترليني ، فكان الفرق بين سعره الرسمي وقيمتيه المعدنية أقل من هذا الفرق بالنسبة لكافة العملات الأخرى ، فأصبح بالتالي أردأ للعملات الموجودة ، وأخذ السكان الذي كان يجب أن يشغله الجنيه المصري وبقي بذلك — على الأقل من الناحية العملية — مستغرقاً وحده كل التداول النقدي في مصر<sup>(٢)</sup> .

ونضيف إلى هذا أيضاً ما حدث منذ سنة ١٩١٦ حين حول نظامنا النقدي

(١) جاد لبيب : بناء الاقتصاد المصري ، ص ١٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٥ — ١٦ .

من نظام قاعدة الذهب إلى نظام قاعدة الاسترليني .

ولم تؤد حالة التبعية الإقتصادية فقط إلى تضخم بعض القطاعات ، ولكنها أفضت كذلك إلى تضخم بعض المدن ذات الموانئ مثل السويس والاسكندرية وبور سعيد ، في حين بقي داخل البلاد يعاني نقص وسائل المواصلات ، فيما عدا تلك التي تنقل إلى الموانئ ، المنتجات التي تهتم الأسواق الأجنبية<sup>(١)</sup> .

وإذا كانت التبعية الإقتصادية لبريطانيا قد جرت على مصر العديد من الآثار السيئة التي حفلت بها عشرات الصفحات الماضية ، فإننا نضيف إليها مثالين آخرين ، الأول يتعلق بقلة الإنفاق الحكومي ، والثاني بإلغاء مصدر كان يدر دخلاً كبيراً ١١

فمنذ سنة ١٨٨٣ حين كانت الميزانية نحو ثمانية ملايين ونصف ، لم يتجاوز الإنفاق عشرة ملايين إلا في سنة ١٩٠٢ ، أي بعد عشرين سنة ، ولم يكن هذا اتجاهًا محموداً ، ذلك أن الشح في الإنفاق الجدي ، يعرقل ارتقاء المجتمع ويمنع تقدمه الإقتصادي « وأن واجب الدولة نحو شعبها يقتضيها ألا كثار في الإنفاق للعمل على رفع مستواه المعيشي ، وأحياء كفايته الصناعية والإضطلاع بالمرافق الإصلاحية والتمهيرية التي تمكنه من إستغلال الموارد الطبيعية الوفيرة ، وهذا يؤدي في النهاية إلى إزدياد مطرد في الثروة القومية وفي دخل الدولة وإلى إزدياد يماثل في الإنفاق الحكومي إزدياداً يحقق المنفعة ولاخير فيه<sup>(٢)</sup> »

كذلك مما يدعو للامسئ أن تلغى الإدارة البريطانية وابورات البوستان الخديوية سنة ١٨٩٨ وهي أسطول تجاري كانت الحكومة تملكه وتديره

(١) شارل بتهايم : التخطيط والتنمية ؛ ص ٣٥ .

(٢) محمد عبد الله المرنى : سياسة الإنفاق الحكومي ؛ ص ١٨٦ .

وكان يذرع البحار رافعاً العلم المصري ، وامتد نشاطه إلى سواحل البحر الأحمر والمحيط الهندي ثم إلى سواحل الشرق الأدنى وتركيا واليونان . وبمقارنة مصروفاته بإيراداته، يتبين أن إيراداته كانت دائماً — الا في الفادر — تزيد عن مصروفاته ، ففي سنة ١٨٨٧ حقق ربحاً قدره ١٣٣٦٠ جنيهاً ، وفي سنة ١٨٨٩ حقق ربحاً قيمته ١١٤١٠ جنيهاً ، وفي سنة ١٨٩١ حقق ربحاً قيمته ٢١٠٠٠ جنيهاً<sup>(١)</sup> .

### انتشار البطالة .

كانت الفلسفة التي سارت عليها الدولة هي حصر عملية إعداد الرصيد البشري داخل نطاق إعداد الأفراد اللازمين لوظائف الحكومة المختلفة<sup>(٢)</sup> . والخطورة هنا تكمن في أن الاحتلال البريطاني هو الذي تبني هذه الفلسفة وطبقها بما يملكه من قوة وسيطرة ، كما أن وظائف الدولة كانت محدودة النطاق ، أما معظم أوجه النشاط التجاري والصناعي والزراعي ، فقد كانت متروكة للعمل الفردي الحر مما جعل التعليم أداة لتثبيت ما كان موجوداً من تخلف إقتصادي . وقد كان كرومر صريحاً غاية الصراحة في إيضاح سياسة الاحتلال في هذا الصدد ، فهو يقول في تقريره عن سنة ١٩٠٢ ، أن الحكومة تسعى في تقديم خدماتها التعليمية إلى انشاء خدمة ملكية ، أي اعداد موظفين ومستخدمين يعتمد عليهم . وقد استطاع كرومر ومساعدوه من أساطين الاسعمار أن يطبقوا هذه السياسة خير تطبيق متخذين نموذجاً لهم ، ما قام به « ما كولي » في الهند حيث استطاع أن يشكل التعليم ليقصر على إعداد الموظفين اللازمين لتيسير دفة الجهاز الاداري في الحكومة<sup>(٣)</sup> .

---

(١) المرجع السابق . ص ٢١٣ .

(٢) انظر ما كتبناه خاصاً بسياسة الاحتلال التعليمية في كتابنا : تاريخ التربية في مصر

( بالاشتراك مع د . سعد مرسى أحمد ) ، عالم الكتب ، ١٩٧١ ، ص ٣٦٨ .

(٣) المرجع السابق .



ومن الطبيعي إذا اقتصر التعليم على هذا الهدف الضيق ، ألا تحتاج الدولة إلا لتعليم أعداد قليلة من الطلاب . ولما كان الضغط الشعبي يتزايد طلبا للتعليم ، فلا بد أن يزيد عدد المتخرجين عن حاجة الجهاز الحكومي ، وتنتشر البطالة بين المتعلمين ، وتقف الحكومة عاجزة لا تستطيع أن تفعل شيئا مع أنها هي التي ضيقت مجالات العمل . ويقول منشورا صدرته نظارة المعارف لجميع فروعها: <sup>(١)</sup>

« قد شوهد أن كثيراً من تلاميذ المدارس عندما يتمون الدراسة أو يرفتون من مدارسهم يترددون على النظارة ملحين بطلب استخدامهم بمصالح الحكومة أو التكفل بأمر معاشهم زغمانهم بأنهم ملزمة بذلك ، وهذا فكر فاسد لا حق لأحدهم فيه ، لأن النظارة لا يلزمها سوى تعليمهم ، وإخراجهم متى أتموا دروسهم وإعطائهم شهادات دالة على ما تحصلوا عليه من العلوم للبحث عن معاشهم بأنفسهم بمقتضى تلك الشهادات . »

فواضح من هذا المنشور ، أن الدولة ، بناء على فلسفة الاقتصاد الحر ، لا مسئولية عليها في تشغيل الخريجين ، فمهمتها تنهى بتعليمهم ، وليبحثوا هم بوسائلهم الخاصة عن العمل الذي يناسبهم . وإذا كان هذا منطقيا بالنسبة لهذه الفلسفة إلا أننا لا نستطيع أن نقض الطرف عما أوضاعناه من سيطرة الأجانب على أوجه النشاط الاقتصادي مما يجعل هؤلاء الخريجين يخسرون معركة التنافس في سبيل الحصول على وظيفة .

وعلى الرغم من ندرة الكتب حول وجود هذه الظاهرة في المجتمع المصري في هذه الفترة ، إلا أننا نستطيع أن نستدل على وجودها - بالإضافة إلى ما سبق - من خلال التقرير الذي كتبته لجنة التجارة والصناعة ، فالتقرير في

---

(١) منشور نمرة ٣٥ صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٥ ربيع الأول سنة

١٣٠٣ هـ = ١٨٨٥/١٢/٢٢ .

معرض حديثه عن خطر إزدیاد السكان وما يؤدي إليه ذلك من زيادة الكثافة — يؤكد أن هذه الزيادة كذلك قد تتج عنها زيادة عدد العاطلين في مدينة مثل مدينة القاهرة زيادة مطردة ، كما أن المرء كان من السهل عليه أن يشاهد فيها كثيرا من الأفراد لا يشتغلون بعمل معين أو معروف : « إن المرء لا يكاد يخطو في أحد شوارع القاهرة خطوة ألا ويرى جماعات غفيرة من أهل البطالة والكسل ، فهذا على الدوام شأن من ترام متسكمون بالقرب من محطات الترمواي . وحول القهاوي من باعة الأشياء الحقيرة ، ومن المتبطلين الذين يعرضون عليك حمل متاعك إلى بيتك ومن البنات والغلمان الذين يجمعون أعقاب السجائر ومن الشعاذين .. الخ<sup>(١)</sup> » .

فإذا تأمل الناظر في حالة الأرياف ، وجد كثرة السكان في بعض أنحاء القطر قد بلغت حدا لا نظير له في أى بقعة من العالم ، ففي مديرية المنوفية ، بلغت نسبة السكان في الكيلومتر المربع ٦٧٠ فردا ، أى أعظم بكثير من نظيرتها في بلجيكا التى هى « أحفل الأرض بالعمارة وأحشدتها بالسكان »<sup>(٢)</sup> . ولما كان الأمر يقضى بأن يستمد كل أولئك الخلق معاشهم مما تفلته الأرض بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، فقد ترتب على وفرة الأيدى العاملة وزيادة العرض على الطلب بنسبة هائلة ، إنخفاض معدل الأجور الزراعية إلى حد منخفض للغاية ، مما يجعلنا لا نكاد نفرق بين هؤلاء وبين العاطلين ! لقد أسفر إحصاء سنة ١٩٠٧ عن نتائج خطيرة ، فقد ظهر أن من بين السكان ، وكان عددهم إذ ذاك ١٩٠.٠٠٠ ر ١١ نسمة ، مالا يقل عن ٣٣٨.٠٠٠ ر ٥ — أى للنصف — من التوابع أو ممن لا تعرف لهم مهنة . لا ننكر أن الأطفال والنساء يكونون بالطبع شطراً كبيراً من هذه الطائفة ، ولكن ، ألا يحق

(١) تقرير لجنة التجارة والصناعة ، ص ٥٧ .

(٢) المرجع السابق :

للإنسان أن يراع قلما تأمل هذا العدد الضخم الذى يشعر بأن فى البلاد جانباً عظيماً من الكميات المهمة العديمة المنفعة ؟

كذلك كان من نتيجة قيام الحرب العالمية الأولى ، أن ظهرت حركة بين أصحاب الأعمال الأجانب والمصريين وخاصة فى المهن والصناعات التى تأثرت بالحرب فى سنواتها الأولى تستهدف خفض الأجور وتوفير العمال . وقد أدت هذه الحركة ، ضمن عوامل أخرى مثل عرقلة حركة التجارة الخارجية ، ورحيل بعض أصحاب الأعمال من الأجانب وتصفية أعمالهم ، ووقف مشروعات البناء والتشييد ، إلى ظهور البطالة واستمجالها بين العمال المصريين والأجانب على حد سواء . وكانت صناعة السجائر بالذات من الصناعات التى تأثرت كثيراً لوقف تصدير منتجاتها من ناحية ، وصعوبة استيراد الكميات الكافية من الدخان لإنتاجها من ناحية أخرى . يقول أمين عز الدين فى كتابه الأول عن تاريخ الطبقة العاملة المصرية ، أن هذه الظاهرة كانت جديدة تماماً على المجتمع المصرى « وهى ظاهرة وثيقة الصلة بنشوء العلاقات الرأسمالية فى الاستخدام وظاهرة مرافقة للطبقة العاملة وحركتها »<sup>(١)</sup> .

فبعد إعلان العرب لوحظ أن أخبار البطالة أخذت يتردد صداها فى أنحاء البلاد وأن « القطر المصرى يضم اليوم جيشاً من العمال لا عمل لهم يرتزقون منه ولا معين ينشلهم من ضيقهم وفاقهم ، وأن هؤلاء يزيد عددهم على عشرة آلاف عامل »<sup>(٢)</sup> : وقد تردد صدى ذلك فى الأدب الشعبى ، فنجد فى شعر خفاجى قوله :

---

(١) أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها .. ص ١٣٧

(٢) المرجع السابق . ص ١٣٨

أبين ظهورنا القوم الكرام      وفي بلداننا الفخـب الكـريم  
ويحيا العاطلون وهم عراة      جـياع لـالباس ولا طعام ؟  
وغنى سيد درويش<sup>(١)</sup> :

طلع النهار يا فتاح يا علـيم      والجـيب ما فيهش ولا مليـم  
مين في لليومين دول شاف تلطمـيم      زى الصنـايـعـية المظالـيم ؟  
أولاد أوربا ما ييناموش      عن الصنـايـع ما يـونـوش  
الأفرنجى دائما حلق حوش      والمصرى جانبه يطلع بوش  
سبع صنـايـع في ايدينا      والهم جابر علينا  
ياما شكينا وبكينا      يا أغـيـا ليه منستقمـدوش





# الباب الثاني

## قوى التشكيل السياسى

- الفصل الرابع - القوى الاستعمارية
- الفصل الخامس - الاحتلال البريطانى
- الفصل السادس - القصر
- الفصل السابع - الأحزاب السياسية
- الفصل الثامن - قوى الثورة الوطنية



## الفصل الرابع

### القوى الاستعمارية

لقد كان القرن التاسع عشر، قرن الاستعمار، حيث كانت الرأسمالية الكبرى تتسابق على استعمار البلاد الصغيرة الغنية بالموارد الخام في أفريقيا وآسيا، كما رأينا بالتفصيل في الفصل الأول، حتى سيطروا على كل هذه البلاد، ووقعت في قبضة الدول الكبرى، إلا أن هذه السيطرة لم تكن متوازنة نظراً لأن تطور هذه الدول الرأسمالية نفسها كان غير متوازياً نتيجة تأخر بعضها في تطوره الصناعي، وتوفيق البعض الآخر مما جعلها تحوز قصب السباق في الاستحواز على أكبر مساحة من الأراضي المستعمرة<sup>(١)</sup>، بينما الدول الأخرى لا تحظى إلا بالنذر اليسير. ولكن هذه الدول التي كانت متأخرة في تطورها نتيجة لمراعها الداخلي، بدأت تنمو صناعياً وتتطور إلى أن فاقت الدول الرأسمالية القديمة في حجم إنتاجها الصناعي. ولما كانت الدول الاستعمارية القديمة غير مستعدة مطلقاً للتنازل عن شبر من الأرض في هدوء وسلام، فكان لا بد أن يشهد القرن العشرين حروباً بينها وبين القوى الاستعمارية الجديدة<sup>(٢)</sup>.

ومن المحال أن يستطيع مؤرخ أن يدرس تاريخ أى بلد من بلاد العالم في انعزال عن هذه الظروف التي كان يجتازها العالم آنئذ.

---

White : The Expansion of Egypt. p. 90.

(١)

(٢) فوزى جرجس: دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي، الدار المصرية

للكتاب، القاهرة ١٩٥٨، ص ١١٥.



وتعتبر المسألة المصرية من جميع الوجوه حلقة من سلسلة الوقائع والمنازعات التي دارت سجالا بين الشرق والغرب من أقدم العصور التاريخية ، وتعددت بواعثها بين عصر وعصر ، وهي في جميع البواعث تدور على محورها «التقليدي» من هذا النزاع الدائم بين الشقين للتعاشرين . وقد علت هذه المساجلات حيناً بحب الفتح والغلب ، وحيناً بدفع الخطر واتقاء للغارة ، وأحياناً بالبحث عن الموارد الزراعية والتجارية أو بتنازع البقاء بين زحام الشعوب في حيز محدود . ولكنّها في حوادثها التي انتهت باحتلال مصر قد تمثلت في دورين كبيرين أحدهما لاحق بالآخر ومتوقف عليه . هذان الدوران هما دور الحروب الصليبية ثم دور المسألة الشرقية ، واحتلال مصر لم يكن إلا صفحة من صفحات هذا السجل الواسع الذي اشتهر باسم المسألة الشرقية ، وامتد من الشرق الأدنى إلى الشرق الأقصى في حقبة من حقبة التاريخ<sup>(١)</sup>.

ومن هنا كانت ضرورة القيام بعملية استقراء سريعة لموقف القوى الاستعمارية في ذلك الوقت بالنسبة لمصر من حيث اتصالها بتشكيل أحداثها السياسية من قريب أو من بعيد .

### روسيا :

فبالنسبة لدولة مثل روسيا نجد أنه كان طبيعياً أن تكون أحاسيس البغض والفرح من الثورة الفرنسية على أشدها تشارِكها في ذلك النمسا وبروسيا ، ولم يجد قياصرة روسيا والنمسا وبروسيا - وهي من الدول الأتوقراطية الثلاث التي غزت جيوش نابليون أرضها ، وعفرت عزتها وكرامتها في التراب ، أية صعوبة في الانتهاء إلى الرأي بأن واجبهم أزاء أوروبا ، وأزاء الحضارة ، يلزمهم

---

(١) عباس محمود العقاد : ١١ يولييه وغرب الاسكندرية ، كتاب اليوم ، يولييه ١٩٥٢ ، ص ١٠ .

بالتحالف معاً ضد روح الثورة ، والتعاون على سحق رأسها التي أتينا أطل ،  
ومن هنا فقد تكون في ٢٦ سبتمبر سنة ١٨١٥ اتحاد بين هذه الدول سمي  
« بالتحالف المقدس » وهو التحالف الذي ألجم الحياة الفكرية في ألمانيا ،  
وقم الحركات الدستورية التي قامت في إيطاليا ، وأرجع أسبانيا إلى أحضان  
الحكم المطلق ، وأبى الاعتراف بديمقراطيات أمريكا الجنوبية الثائرة<sup>(١)</sup>

وقراءة نص المادة التاسعة من الوصية المفصلة التي كتبها بطرس الأكبر ،  
يلقى ضوءاً كبيراً على صلة روسيا بالأحداث ، فقد جاء فيها « يجب الاقتراب  
جهد المستطاع من القسطنطينية والهند ، وإذا كان معلوماً مسلماً أن القابض على  
القسطنطينية يقبض على الدنيا بأسرها ، كان لزاماً أن نشن الغارة تارة على  
الدولة العثمانية وتارة على الدولة الإيرانية ، ويجب ضم البحر الأسود شيئاً فشيئاً  
لإقامة دار لصناعة السفن على شواطئه ، ولا غنى مع هذا عن ضم البحر البلطى  
لأن موقعه لازم لتحقيق هذه الخطة ، ومن الواجب التمهيد بإضعاف دولة  
إيران أو القضاء عليها للوصول إلى خليج البصرة لعلنا نتمكن من إعادة  
للتجارة الشرقية القديمة إلى بلاد الشام والنفوذ منها إلى الهند التي هي مخزن  
الدنيا ، وبهذه الوسيلة نستغنى عن ذهب إنجلترا<sup>(٢)</sup> » .

ومن هنا فقد استغل نزاع ديني شجر بين رهبان الكنائس الأرثوذكسية  
والكاثوليكية في أيهم أحق بحراسة الأماكن المقدسة للمسيحية ببית المقدس  
في محاولة النيل من الدولة العثمانية في الحرب التي عرفت بحرب القرم والتي  
اندلعت سنة ١٨٥٣<sup>(٣)</sup> . وأشهرت روسيا كذلك في أبريل سنة ١٨٧٧<sup>(٤)</sup>

---

(١) هـ. فيشر: تاريخ أوروبا في العصر الحديث، ترجمة أحمد نجيب هاشم ووديع الضبيح،

دار المعارف ، ص ١١٩ .

(٢) عباس عمود العقاد : ١١ يوليو وضرب الاسكندرية ، ص ١٣ .

(٣) فيشر : تاريخ أوروبا في العصر الحديث ، ص ٢٢٠ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٣٧٠ .

الحرب على تركيا بحجة الدفاع عن مسيحي البلقان ضد الأتراك .

ولما كانت القومانات قد نصت على أن القوات المصرية تشكل جزءاً من القوات المسلحة التركية ، أرسل عباس وسعيد قوات إلى السلطان أثناء حرب القرم ، ولا شك أن هذه المساعدات أرهقت ميزانية البلاد. كذلك أرسل اسماعيل عام ١٨٧٦ فرقة إلى البلقان لمساعدة السلطان على القضاء على القلاقل الناشئة في البوسنة والهرسك، وتعرض اسماعيل لضغط من قنصل روسيا العام دى لكس ، الذى حذره من احتمال قيام روسيا بأعمال انتقامية كفرض الحصار على مصر ، إن لم يكن ضرب الموانئ المصرية بالقنابل وإيقاف تجارتها الخارجية . وامتلاً اسماعيل رعباً خاصة وقد فسرت الشائعات باحتمال ظهور أسطول روسى فى البحر الأحمر وضربه للموانئ المصرية الواقعة على هذا البحر وإن كان هذا لم يمنع اسماعيل من مساعدة السلطان<sup>(١)</sup> .

وعندما انعقد مؤتمر الآستانة لمناقشة القضية المصرية سنة ١٨٨٢ كان يخشى أن تنهز روسيا الموقف لتجدد بعض إدعاءاتها القديمة التى رفضت فى مؤتمر برلين خاصة وأنها كانت قد انتهزت فرصة الحرب البروسية الفرنسية التى نشبت عام ١٨٧٠ ، وألفت بعض بنود صلح باريس (١٨٥٦) . وكان رأى العام الروسى متعطشاً لأخذ ثأره من إنجلترا التى حولت النصر الروسى إلى هزيمة باصرارها على إعادة النظر فى صلح سان ستيفانو (١٨٧٨) ، ولم يكن هذا ليتأتى إلا بتحويل المسألة المصرية إلى مسألة لكل الدول الحق فى الإشتراك فيها طبقاً لضمان جماعى ، والتصدى لإحتمال احتلال إنجلترا لقناة السويس التى كانت روسيا فى حاجة إليها لضمان مواصلاتها فى المستقبل مع سيبيريا .

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية . ص ٤٤ — ٤٥ .

واشتدت الصحف الروسية بوجه عام في مهاجمة إنجلترا ، واتهمتها بأنها قد أعدت قواتها للاستحواذ على مصر . وفي الواقع أن جيرز قد امتنع لعدم اهتمام الدول الكبرى - وباستثناء فرنسا - بالبرنامج الذي قدمه كأساس للمناقشات في المؤتمر<sup>(١)</sup> . وكان من رأيه أن المؤتمر قد استمر في مناقشة المسألة المصرية في حلقة مفرغة ، على حين أن كل الدلالات كانت تشهد بأن إنجلترا تهدف إلى حسم هذه المسألة مقدما بالقيام بعمل منفرد . كما بدا له أن المفاوضات لا هدف لها إلا المحافظة على المظاهر وإقرار الأمور الواقعة . لهذا صممت الحكومة الروسية على الامتناع عن حضور الجلسات ما لم تتفق الدول على برنامج محدد بوضوح من الواجب اتباعه بحزم وإجماع . بل إن القيصر كان يعارض في استمرار روسيا في حضور جلسات المؤتمر على أي حال ، ولكن حين أعلن الباب العالي استعدادده لإرسال قواته إلى مصر ، كلف جيرز أونو Onou القائم الرومي بالأعمال في الأستانة - بأن يشترك طالما يبدو أنها مثمرة .

وعندما بدأت المفاوضات بين تركيا وإنجلترا سنة ١٨٨٥ لمناقشة مسألة الاحتلال البريطاني وانتهت بالوصول إلى اتفاقية الأستانة سنة ١٨٨٧ وأوشك السلطان أن يوقعها ، بذل السفير الروسي مع الفرنسي جهداً كبيراً في الأستانة لوقفها ، لما فيها من تمييز مركز إنجلترا في مصر والبحر الأبيض المتوسط . وأسفرت هذه المساعي عن أحجام السلطان عن التصديق عليها ، فأصبحت كأن لم تسكن<sup>(٢)</sup> .

كذلك لما أبرمت اتفاقية ١٩٠٤ بين إنجلترا وفرنسا ، زالت معارضة

---

(١) المرجع السابق . ص ٢٦٢ - ٢٦٣ :



روسيا للاحتلال البريطاني ذلك لأنها أبرمت مع إنجلترا اتفاقا مماثلا سنة ١٩٠٧ ، ذلك أن روسيا وإنجلترا ، الامبراطوريتين الشرقيتين المتنافستين ، سوتا خلافتهما الخاصة بمناطق نفوذهما ومصالحهما في الشرق الأوسط<sup>(١)</sup> .

وقد شاركت روسيا دول الغرب في مفاوضات مصرية أثناء الحرب العالمية الأولى بقصد اقتسام أملاك الامبراطورية العثمانية ، فلما قامت الثورة البلشفية عام ١٩١٧ نشرت الحكومة الروسية المعاهدات السرية الخاصة بهذا مما كان له أثره الكبير على كل البلدان العربية ومن بينها مصر بطبيعة الحال<sup>(٢)</sup> .

وقد طرب المصريون للثورة الروسية وللمحركات الاشتراكية وتمنوا نجاحها وتوقعوا أن تأخذ بلادهم بالظلم الاشتراكية . قالت صحيفة المقطم في ٢٤ / ٧ / ١٩١٧ تحت عنوان « الاشتراكية في مصر » :

« أن روح الاشتراكية بمعناها الصحيح المعقول سيعم العالم بعد الحرب ، فلا يحتمل أن تظل مصر بمعزل عن فعله وتأثيره ولا يعقل أن تبقى الحال فيها على ما هي عليه » .

وقال أحمد محرم من قصيدة تحت عنوان « عرش القياصرة » :

أن الذي هـز الممالك بأسه      أمست تهز فؤاده الأشجان  
ثارت عليه شمويه وهمومه      فتدافع الطوفان والبركان  
عبدوه فوق سريريه من رهبة      حتى هوى فإذا به إنسان  
ترضى الشعوب إلى مدى فإذا أبت      رضى الأبى وطاوع الفضبان  
والحكم أن وزن الأمور بواحد      غبن الشعوب وخانه الميزان

(١) فيشر : تاريخ أوروبا في العصر الحديث ، ص ٤٣٦ — ٤٣٧ .

(٢) لوتسكى : تاريخ الأقطار العربية ، ترجمة عفيفة البستاني ، دار التقدم ،

موسكو ، ١٩٧١ ، ص ٤٦٨ .

في عصمة الشورى إذا تبعها أمرها      فالكل تحت لوأها إخوان  
والرأى أسطع ما يكون إذا انجلت      شبهاته وأضائه البرهان  
المجد أجمع والجلال لأمة      صدقت عزيمتها وعز الشأن  
جمع الإباء بها وأذن غيرها      فالعيش ذل والحياة هوان  
الله يحكم في الممالك وحده      ولكل شيء مدة وأوان<sup>(١)</sup>

ففي هذه الأبيات تحريض على الثورة ، ودعوة إلى النضال والكفاح  
والتمرّد على الظلم والظلم ورفض حياة الخنوع والاستكانة ، فإذا عرفنا أن  
هذه القصيدة نشرت في أوائل سنة ١٩١٧ ، أى في وقت اشتد فيه الخناق على  
المصريين ، أدركنا مبلغ ما فيها من الجرأة وإلى أى مدى تأثر المصريون  
بالثورة الروسية وعلقوا عليها الآمال السكبار ، ورأينا أن الشعب كان متهيئاً  
للقيام بالثورة .

وقد ترّد صدى الثورة الشيوعية في جميع أنحاء العالم ، فإذا كان الشيوعيون  
قد نادوا بتحرير الشعوب ، فإن الرئيس ويلسون ، قد نادى بتقرير المصير ،  
فالدعوتان متشابهتان وربما تكون دعوة ويلسون صدى لدعوة الشيوعيين .  
وكان انتشار هذه الأفكار بين المصريين من العوامل الهامة والفعالة التي  
ساعدت على قيام ثورة ١٩١٩ .

### ألمانيا

وقبل أن ينتصف القرن الثامن عشر ، كانت أوروبا كلها تقطع إلى دولة  
فتية نبغت في وسطها ، هي الدولة البروسية ، ارتفع بها فردريك الكبير إلى  
مصاف الدول الكبرى ، وقام على أمورها بعده بفترة وجيزة وزيرها القدير

---

(١) محمد سيد كيلاني : السلطان حسين كامل ، دار القومية العربية للطباعة ،

بسمارك صاحب السياسة التي سمت يومئذ بسياسة الدم والحديد ، وكان من مطامحه أن يضم إلى وطنه شعوب أوروبا الجرمانية باسم ألمانيا العظمى ، ونظر إلى الشرق فطمع في الدولة النمساوية لأنها شائخة تقداً ، ونظر إلى الغرب فطمع في هولندا لأنها أصغر من أن تحمي نفسها في مصارع الدول المحيطة بها ، ولاح له أن تصفية الدولة العثمانية خير طريقة إلى المساومة على صفقته الراجعة ، فإذا شجع روسيا على احتلال الآستانة ومضائق البسفور والدردنيل ، وشجع إنجلترا على احتلال مصر وقناة السويس ، أمكنه أن يستلحق الجرمان الأوربيين شرقاً وغرباً بغير عناد ، وتبقى فرنسا فلا يضيره أن يدفع اعتراضها بالسماح لها إلى حين بضم بلجيكا من جانب حدودها ، ويتسنى له من ثمة أن يقبض على ميزان الفصل بين الخصوم والنظاراء ، فلا تستغنى دولة من الدول عن مجاملته وخطب وده<sup>(١)</sup> .

ومن هنا نفهم سر اغتباط بسمارك بالصفقة التي اشترت فيها إنجلترا أسهم مصر في قناة السويس على الرغم من أن الملكة فكتوريا وجدت في هذه الصفقة « ضربة موجهة ضد بسمارك » الذي سبق أن أعلن أن إنجلترا لم تعد قوة سياسية كبيرة يخشى خطرها . والواقع أن المستشار الألماني وجد في الصفقة إذلالاً جديداً لعدوته فرنسا وهزيمة لسياستها ، وفيها من ناحية ثانية تهديد لتدخل الانجليز في مصر . ومن ذلك الحين أخذ ينصح الحكومة الانجليزية بضرورة أخذ مصر ، فهو يعتقد أنه إذا فعل الانجليز ذلك ، فإن يفقر لهم الفرنسيون أبداً<sup>(٢)</sup> .

وفي مذكرات مطولة لبسمارك بين « أنه إذا استشير فيما يجب أن تكون عليه سياسة إنجلترا الخارجية ، فإنه يقترح أن تتجهج بريطانيا العظمى نفس

(١) عباس محمود العقاد : ١١ بوليه وضرب الاسكندرية ، ص ١٦ — ١٧ .

(٢) محمد مصطفى صفوت : إنجلترا وقناة السويس ، ص ٦١ .

السنن التي تنهجها روسيا ، فإذا كانت روسيا تريد أن تستحوذ على النفط الاستراتيجية اللازمة لها بالسيطرة على المضائق : البوسفور والدردنيل ، والإشراف على الآستانة ، فعلى الحكومة الانجليزية أن تقابل ذلك بالسيطرة على مصر وقناة السويس . كما يقول « أنه من الخير لبريطانيا أن تأخذ قناة السويس والإسكندرية بدلا من أن تعلن الحرب على روسيا وبذلك وحده توثق عرى السلم في أوروبا »<sup>(١)</sup> . وهو يرى أنه إذا خشيت الحكومة البريطانية من اتباع مثل هذه السياسة عداء فرنسا ومناوأتها ، فما عليها إلا أن تبحث مع الفرنسيين أمر تقسيم الشرق الأدنى إلى مناطق نفوذ فتوافق فرنسا على تفوق النفوذ الانجليزي في مصر وقناة السويس ، نظير موافقة الانجليز على تفوق النفوذ الفرنسي في سوريا . وعندما ذهب نوبار باشا إلى أوروبا للدعوة إلى أن تحتل إنجلترا مصر سنة ١٨٧٧ أو أن تبسط حمايتها عليها ، ذهب إلى براين وعرض وجهة نظره هذه على بسمارك ، فرحب به بطبيعة الحال<sup>(٢)</sup> .

وبعد أن نشر تقرير لجنة التحقيق في ٨ أبريل بعد إقالة وزارة نوبار بيوم واحد ، أصدر اسماعيل في ٢٢ أبريل مرسومه المالي الذي خفض الفائدة على الدين الموحد من ٧ ٪ إلى ٦ ٪ ، وبذلك مس الاحتياطي المخصص لإستهلاك الدين العام وضرب عرض الحائط بقانون الحاكم المختلطة الذي نص على عدم سن قانون مالي يمس حقوق الدائنين الأجانب دون موافقة حكوماتهم . وقد سبق أن أشرنا إلى الدور الذي قام به آل روتشيلد في حث بسمارك على التدخل ، ومن هنا فقد قابل سفير ألمانيا في لندن اللورد سالسبوري في

---

(١) المرجع السابق :

(٢) أحمد عبد الرحمن مصطفى : مصر والسألة المالية ، ص ١٠٠ .



١١ مايو وأخبره بأن حكومته ملزمة بالدفاع عن سلطة محاكم الإصلاح التي تواجه تهديداً خطيراً ، وعن حقوق ومصالح الامبراطورية وأن تتخذ موقفاً صلباً إزاء أعمال الخديو التحكيمية . وكلف قنصل ألمانيا العام في القاهرة بأن يحتج على مرسوم ٢٢ أبريل الذي اعتبرته الحكومة الألمانية مناقضاً للإصلاح القضائي الذي لألمانيا حق دولي فيه ، على اعتبار أن موافقتها عليه كانت في مقابل التنازل عن المحاكم الفصلية وبلغ هذا الاحتجاج إلى الخديو في ١٨ مارس (١) .

وكان تدخل بسمارك المفاجيء في شئون مصر مثارا للدهشة ، وصرح راد وفترز - وزير الخارجية الألمانية - بأن ألمانيا لا تنوى التدخل في شئون مصر السياسية التي تقدر مصلحة إنجلترا وفرنسا فيها ، ولكنها ترمي إلى نفي ما ذهبت إليه الصحافة المصرية والإيطالية من أن معنى سكوت ألمانيا أنها توافق على مسلك الخديو وتفاصره في تحديه لإنجلترا وفرنسا . ثم أصر التدخل الألماني ، إذ أخبر اسماعيل ساورما Saurma - قنصل ألمانيا العام - بأنه ينوى أن ينفذ بأمانة الأحكام التي أصدرتها المحاكم المختلطة وأن يحترم حقوق الدائنين الأوروبيين وأن مرسوم ٢٢ أبريل لا يزيد عن كونه مجرد اقتراح يقدم إلى الدول تواطئه لتوقيع تسوية مع الحكومات الأخرى التي يهمها الأمر (٢) .

هذا وقد اشتركت ألمانيا مع النمسا في مؤازرة الجهمود الانجائيزية والفرنسية لخلق اسماعيل . وتعاونت كذلك مع النمسا وروسيا في تشجيع السلطان العثماني على إرسال بعثة خاصة إلى مصر يرأسها الجنرال على

(١) المرجع السابق . ص ٩٣ .

(٢) المرجع السابق . ص ٩٦ .

نظامى باشا على أمل أن تؤدي هذه البعثة إلى تدويل المسألة المصرية وضعفمة الحكم الثنائى الانجليزى - الفرنسى . وهكذا نجد أن ألمانيا بدأت تغير من خططها نتيجة نفوذ آل روتشيلد ونتيجة لبدأ تعاون فرنسا مع انجلترا فى التخطيط للاستحواذ على مصر . ولعل هذا أيضا يفسر لنا السر فى مقاومة ألمانيا لجهود انجلترا عندما بدأت هذه تتصل بالدول الكبرى التى يهمها أمر قناة السويس محاولة اقناعها بالخطر الذى يهددها وضرورة حمايتها . وعندما استطاعت انجلترا أن تنفرد باحتلال مصر ، عاد بسمارك لتأييدها بل أنه نصح الحكومة الانجليزية ، وكانت له فى ذلك الوقت زعامة سياسية فى أوروبا ، بأن تستمر انجلترا فى الاحتلال حينما من الزمن مع ترك السيادة التركية كما هى .

وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى أعلنت الحكومة المصرية أنها فى حالة حرب مع ألمانيا ومخالفها بما أنها جزء من الامبراطورية الانجليزية . ويعقب محمد فريد على ذلك بقوله : « فعم المصريين الحزن ، وأظهروا سخطهم على الوزارة وعلى الخديو حتى الذين كانوا يدافعون عنهم دفاعا أعمى ، لأن هذا القرار يقيد مركز ( مصر ) السياسى ويجعلها أقرب إلى أن تكون مستعمرة انكليزية . وهو أشد وأكثر دلالة على ذلك من جعل مصر على الحياد أثناء حروب الدولة العلية مع إيطاليا أولا ومع بلاد البلقان ثانيا ، والتوقيع عليها خيانة كبرى »<sup>(١)</sup> .

واستطاعت ألمانيا أن تستميل عدداً من الوطنيين المصريين المقيمين فيها وفى تركيا فى ذلك الوقت موهمة إياهم بأنها تعمل على تحرير مصر من الانجليز لتكون دولة مستقلة ، فعندما أرسل الخديو على بك الشمسى ومحمد

(١) مذكرات محمد فريد الكاظمى ، ص ١٤٧ .

فهمى إلى سفير ألمانيا في تركيا وأبلغناه تهديدات الصدر الأعظم سعيد حليم ،  
كررها ما سبق أن ذكره له محمد فريد من أن ألمانيا اشترطت على تركيا أنها  
لا تتعدى على امتيازات مصر ، بل أنها تطرد الانجليز بمساعدتها ثم تعيد  
إليها حالتها التي كانت عليها قبل سنة ١٨٨٢ . وذكر محمد فريد أن السفير  
أخبره بأن الامبراطور ولهم كتب بنفسه للحكومة العثمانية بأنه لا يقبل بحال  
من الأحوال أن تصبح مصر ولاية عثمانية<sup>(١)</sup> .

وفي يناير سنة ١٩١٥ سافر محمد فريد إلى برلين وقابل وكيل خارجية  
ألمانيا الميسوزمرمان Zimmermann واتفق معه على ضرورة الضغط على تركيا  
لاصدار ارادة سنية من السلطان بتفهم المصريين نوايا الدولة نحو مصر وضرورة  
سفر الخديو مع الحملة ليدخل مصر في آن واحد مع قائدتها عقب الانتصار .  
وشرح محمد فريده دسائس سعيد حليم وضرورة تغييره لميله إلى الانجليز ونواياه  
السنية نحو مصر .

ويذكر محمد فريد في مذكراته كذلك أن الألمان اتفقوا مع عباس على  
أن يسعى بواسطة معارفة في باريس لشترى أكبر الصحف الفرنسية مثل  
الفيجارو وغيرها ، وأعطوه في سبيل ذلك بواسطة سفيرهم في رباته أربعة مليون  
مارك ( ٢٠٠ ألف جنيه ) ليصرف منها بسخاء<sup>(٢)</sup> . ولكنه عاد بعد ذلك  
ليقتل عن اسماعيل ابيب أن المبلغ المتفق عليه كان عشرة ملايين مارك تدفع  
على أقساط شهرية ، كل قسط اثنين مليون مارك<sup>(٣)</sup> .

ورغم ما كان من تعاون بين ألمانيا وتركيا ، إلا أن الأتراك رفضوا رسميا  
اشتراك ألمانيا الحربى في الحملة على مصر مما ضايق الألمان كثيرا لأنهم أحسوا أن

(١) المرجع السابق ، ص ١٨٥ .

(٢) المرجع السابق ، يوليو ١٩٧٠ ، ص ١٨٦ .

(٣) المرجع السابق ، أغسطس ١٩٧٠ ، ص ١٧٦ .

الأتراك لا يثقون بهم بل يخشون أطماعهم في بلادهم ولا يريدون الاستعانة بهم إلا بما لا يمس استقلالهم في الحال أو المستقبل . ويعلق محمد فريد على ذلك بقوله : « وإنى أرى أن الأتراك ينصفون في ذلك كل الأنصاف لأن جراند ألمانيا وبالأخص الصغيرة منها المنصورة ابتدأت تكتب عن احتلال لمصر بدل الإنكليز وعن وضع يدهم على قنال السويس إلى غير ذلك مما يشف عما تخفيه صدورهم . ولذلك فإنى أرى من صالح مصر أن لا يشترك الألمان مع الترك في الحملة المصرية لأننا لو استبد الترك يمكننا الاستعانة عليهم وتهديدهم بألمانيا ، ولكن لو احتل الألمان بلادنا ، فبمن نستعين ؟ وهى قد تكون خارجة من هذه الحرب منصورة وفائزة ولا يقوى أحد على معارضتها <sup>(١)</sup> » .

وساعد الألمان عبد العزيز جاويز وعبد الملك حمزة على إصدار مجلة باسم العالم الاسلامى تروج لما تريده ألمانيا ، وصدر العدد الأول منها فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩١٦ وبها مقالات لكثير من كتاب الألمان ، ويروى محمد فريد أنه وجد بها مقالة لألماني اسمه Reveuillaw عن مصر والحرب ، جاء ضمنها ما ملخصه ( أن المهم هو هدم السلاطة الإنكليزية فى البحار ولا يكون ذلك إلا بتحرير مصر ، أما مسألة ما إذا كانت مصر تحكم نفسها بعد ذلك ، أو هى قادرة على ذلك فمسألة ثانوية ) وهكذا يميل للكاتب اللثام عن نوايا ألمانيا نحو مصر .

ولما هزمت ألمانيا ووقعت معاهدة الصلح ، جاء فى هذه المعاهدة خاصا بمصر ما يأتى <sup>(٢)</sup> :

المادة ١٤٧ - تصرح ألمانيا بأنها تعترف بالحماية التى أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وتتنازل عن نظام الامتيازات الأجنبية

(١) المرجع السابق ص ١٨١ - ١٨٢ .

(٢) محمود أبو الفتح - المسألة المصرية والوفد ، ص ٧٧ - ٧٩ .



في القطار المصري ، ويكون هذا التنازل اعتبارا من ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ .  
المادة ١٤٨ - جميع المعاهدات أو الاتفاقات أو الترتيبات أو العقود  
التي عقدتها ألمانيا مع مصر تعد ملغاة اعتبارا من ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ .  
ولا يمكن لألمانيا بأية حالة أن تتذرع بهذه العقود ، وتعمد بأن لا تتداخل  
بأى شكل في المفاوضات التي يمكن أن تجرى بين بريطانيا العظمى والدول  
الأخرى عن مصر . .

المادة ١٤٩ - يكون اجراء القضاء في الرعايا الألمان وأملاكهم من  
اختصاص المحاكم القنصلية البريطانية بقرارات يصدرها عظمة السلطان  
وذلك حتى ينفذ تشريع مصرى للنظام القضائى يتضمن تأليف محاكم ذات  
اختصاص تام .

المادة ١٥٠ - للحكومة المصرية الحرية التامة في العمل على لتسوية  
مركز الرعايا الألمان في القطار المصري وشروط اقامتهم فيه .

المادة ١٥١ - توافق ألمانيا على إلغاء الدكرى الذى أصدره سمو  
الخدوي فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ خاصا بقومسيون الدين المصرى العام أو  
أدخال التعديلات التى تعدها الحكومة المصرية مناسبة .

المادة ١٥٢ - توافق ألمانيا فيما يختص بها على نقل السلطات الخولة  
لصاحب الجلالة الامبراطورية السلطان بموجب الاتفاقية الموقعة فى الآستانة  
فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ عن حرية المرور بقناة السويس إلى حكومة  
صاحب الجلالة البريطانية .

وتتنازل عن كل اشتراك فى مجلس الصحة البحرية والقورنتينات فى  
مصر ، وتوافق فيما يختص بها على نقل السلطات التى لهذا المجلس إلى  
السلطات المصرية .

للمادة ١٥٣ - جميع الأعيان والأموال التي للإمبراطورية والدولة الألمانية في القطر المصري تنتقل بكل ما فيها من حقوق إلى الحكومة المصرية دون أى تعويض .

وستعد أعيان الإمبراطورية والدول الألمانية وأموالها في هذا الشأن شاملة لجميع أملاك التاج والإمبراطورية والدول الألمانية وكذلك الأعيان الخاصة التي للإمبراطورية المانيا السابعة وغيره من أصحاب المراتب الملكية .

معاملة جميع الأملاك المنقولة والمعارات المملوكة لرعايا ألمانيا في القطر المصري طبقا للقسمين الثالث والرابع من الجزء العاشر ( الشروط الاقتصادية من هذه المعاهدة ) .

المادة ١٥٤ - تتمتع البضائع المصرية في دخول ألمانيا بالنظام الذي يطبق على البضائع الانكليزية .

#### إيطاليا

وكانت إيطاليا هي الأخرى تتطلع إلى أن يكون لها نفوذ في مصر وخاصة بعد أن رأت أن إنجلترا وفرنسا قد استطاعتا أن يكون لهما وزيرين في وزارة نوبار ، ومن ثم فقد انتهزت فرصة سقوط هذه الوزارة فأخبر دى مارتينو ، اسماعيل في ٢١ فبراير سنة ١٨٧٩ بأن الحكومة الإيطالية شديدة العطف على طلبه الخاص بأن يتمتع بقسط أوفر من السلطة في مجلس الوزراء ، وذلك حماية لسلامة رعاياها في مصر ، الأمر الذي يقتضى تقوية سلطة الحاكم . واستغلت إيطاليا الفرصة لتكرار طلبها السابق بتعيين أحد الإيطاليين وزيرا في حالة أى تعديل وزارى <sup>(١)</sup> ولم يتحقق لها هذا الحلم طبعاً .

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ، ص ٧٧ .

وعندما اتجهت الجهود لعزل اسماعيل ، صدرت التعليمات إلى السفير الايطالى فى برلين بأن يدعو الحكومة الألمانية إلى الاتحاد مع ايطاليا فى الاعتراض على مساعى انجلترا وفرنسا فى مصر، وهى المساعى التى رأت الحكومة الايطالية أنها تتصف بالظلم والقسوة ، طالما أن الخديو على استعداد لارضاء الدولتين ، وعزتها إلى غير انجلترا وفرنسا من الدول الأخرى - وبخاصة ألمانيا التى كلات مساعيها بالنجاح ، وايطاليا التى تجاهلت الدولتان مصالحها فى مصر. وذكرت للذكورة الايطالية « أن أوروبا لا تعترف بهذا الادعاء الانجليزى - الفرنسى الخاص باعتبار مصر فى قبضة النفوذ الانجليزى والفرنسى القائم على حساب الدول الأخرى (١) » .

وأرادت ايطاليا أن تنهز فرصة إعادة المراقبة لتوجه ضربة إلى النفوذ الانجليزى الفرنسى ، فكان من رأى رئيس الوزراء الايطالى الكونت كايرولى Gairolì أن لجنة التصفية المتوخى أن تمثل فيها كل الدول، لا تختص إلا بالماضى ، وإنه مالم تشترك حكومته فى المراقبة فلن تحصل على ضمانات لصالح رعاياها فى المستقبل - وذهب إلى أن السلطات المدوحة للمندوبين الانجليزى والفرنسى من الشمول بحيث تعطيهما رأى الحاسم فى كل المسائل المتصلة بالادارة المصرية ، وقد يكون ذلك على حساب كل رعايا الدول الأخرى (٢)

وقد شاركت إيطاليا فى جلسات مؤتمر الآستانة سنة ١٨٨٢ ، بل كانت هذه الجلسات تعقد فى سفارتها برئاسة الكونت كورتى سفيرها فى تركيا Corti وقد قدم اقتراحا للمؤتمر بجلسة ٢٧ يونية بأن تقرر الدول الامتناع عن التدخل

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٠٤

(٢) المرجع السابق ، ص ١١٨ .

المنفرد في مصر مادام المؤتمر منمقدا ، مريدا بذلك تقييد إنجلترا التي بدا واضحا أنها تعد العدة للتدخل المساح في مصر<sup>(١)</sup> .

وفي رسالة بمت بها لورد جرانفيل إلى لورد دوفرين يوم ٢٨ يولييه أثناء انعقاد المؤتمر ، استعرض ما وقع من الحوادث منذ ضرب الاسكندرية ، ثم قال : « ان حكومة جلالة الملكة مع احتفاظها بحرية العمل التي قد يوجبها الحجاج الحوادث ترحب بكل إشترك في العمل من أية دولة من الدول »<sup>(٢)</sup> . فلم يذكر هذا اسم تركيا بل اندرج في مدلول اللفظ العام « أية دولة » ترحب الحكومة البريطانية « بإشترائها » متى وجد . ولم يكن المراد بأية دولة غير إيطاليا التي كانت إنجلترا تفاوضها فـ — لا في الاشترك في العمل معها في وادي النيل .

وإذا كان للسيوفرسينيه قد أبى أن يسمح بأكثر من المساعدة العينية لحماية قناة السويس ، إلا أنه لم يعارض في أن تطلب إنجلترا إلى إيطاليا ( وهي الدولة الثالثة التي أشار إليها لورد جرانفيل في رسالته ) أن تشترك معها في التدخل الحربي . فلما أحست إنجلترا أنها أصبحت قابضة على ناصية الأمر طلبت إلى إيطاليا جادة غير هازلة أن تعي جيشا لمرافقة الجيش البريطاني الزاحف على مصر . وبدى أنها فعلت ذلك وهي عاللة أن الاشترك في الجريمة إشترك في تبعاتها . على أن الحكومة الإيطالية لم تكن لتصاد بيدها العقارب ، ذلك أن السنيور مانسيني وزير خارجيتها أجاب في ٣٠ يولية على ما طلبته إنجلترا « بأنه لا يستطيع بغير مناقضة لما هو واقع أن يقاوض خارج المؤتمر في تدخل آخر لم نجر مناقشة ما في صدره » . ولم يكن هذا الجواب إلا صوريا فحسب

---

(١) عبد الرحمن الرافعي : الثورة العرابية ، ص ٣٢٩ .  
(٢) رودستين : تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده ، ص ٣٥٧ .



لأن المؤتمر كان على علم بكل ما كان يجري خلف الستار . ولكن لما كان عمل انجلترا غير رسمى ، فقد تمحاشت إيطاليا - كما تمحاشت حايفاتاها النمسا وألمانيا - أن تتظاهرا بمظهر الموافقة رسمية على هذا العمل ، وذلك لتقع التبعة كلها على عاتق انجلترا .

وتغير إيطاليا على ليبيا في سنة ١٩١١ فتثير بذلك المصريين الذين شعروا بأن العالم العربى قد أصبح نهباً لدول الغرب الاستعمارية وتثير فيهم المشاعر الدينية فيهرع عدد كبير إلى المساعدة في الحرب وقوفاً إلى جانب الليبيين ، ومن الطبيعى أن يكون على رأس هؤلاء ، الحزب الوطنى زعماءه وجرائده ، وتسبب الحرب كذلك في إثارة النزاع بين من يغلبون الجانب الدينى ، وما يرون أن المشاعر الوطنية هى التى يجب أن تكون المعيار الأساسى فى معالجة مثل هذه المسألة وغيرهما إلى غير ذلك مما سوف نعالجه بتفصيل أكثر فيما بعد<sup>(١)</sup> .

### تركيا

أما بالنسبة لتركيا فقد كانت هى الدولة صاحبة السيادة على مصر منذ أن فتحها سليم الأول سنة ١٥١٧ ، وإن كانت هذه السيادة قد تحولت إلى سيادة شكلية منذ تولى محمد على سلطة الحكم ، فالسيادة العثمانية التى زعزعت أركانها هزائم الجيوش المصرية لقوات الامبراطورية العثمانية ، لم يكن ليبقى منها إلا مظاهرها الشكلية . وأول مظاهر هذه السيادة ، المظاهر السياسية ، وتمثل فى إصدار السلطان العثمانى فرمان تعيين خديوى مصر الذى يرث عرشها بدون إرادة السلطان ، وإن كان للسلطان حق خلع هذا الخديو ، فإن ذلك الحق ليس للسلطان وحده ، وإنما يشترط لنفذه موافقة الدول الموقعة على معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، كما لم يكن من حق مصر التنازل عن الامتيازات التى حصلت عليها من الامبراطورية العثمانية أو التنازل عن أى جزء من أراضيها أو ملحقاتها

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : بطل الكفاح الشهيد محمد فريد ، ص ١٤٧ .

إلى الغير ، وليس لها عقد المعاهدات السياسية أو حضور المؤتمرات الدولية<sup>(١)</sup> . وكذلك لم يكن لها حق التمثيل السيامى أو القنصلى الإيجابى ، ولكن كان لها نوع من التمثيل السلبي ، إذ أنها كانت تقبل مندوبى الدول الأجنبية لديها الذين كانوا يتبعون سفارة بلادهم فى الاستانة ، ولكنهم كانوا يقدمون أوراق اعتمادهم لدى خديو مصر ، وكان هؤلاء المندوبون يقومون بالأعمال السياسية ويسمون القناصل العامين .

وثانى هذه المظاهر ، هى المظاهر المالية ، وأول أشكالها هى الجزية التى تدفعها مصر للباب العالى ، وكان الباب العالى قد منح مصر حق الإقتراض فى عهد إسماعيل ، ويروى السفير الانجليزى فى الاستانة السير هنرى اليوت ، أن إسماعيل حصل على فرمان بهذا فى سبتمبر سنة ١٨٧٢ فى مقابل ٩٠٠٠ ر. ٠٠٠ جنيه قدمت للسلطان شخصيا و ٢٥٠٠٠ ر. ٠٠٠ جنيه للصدر الأعظم ، و ١٥٠٠٠ ر. ٠٠٠ جنيه لوزير الحربية و ٢٠٠٠٠ ر. ٠٠٠ جنيه لموظفى السراى<sup>(٢)</sup> . ولكن هذا الحق نزع من مصر فى فرمان تولية الخديوى محمد توفيق لايعاد إلى يد الباب العالى ، ولكن ليوضع فى يد السادة الجدد وهم دائنو مصر ، ففقد الفerman بضرورة اتفاق مصر معهم أو مع وكلائهم عند عقدها لديون جديدة .

وثالث هذه المظاهر ، هى القيود العسكرية ، فقد حددت الفرمانات العثمانية عدد الجيش المصرى بـ ١٨ ألف جندى ، كما حددت سلطة خديوى مصر فى منح الرتب ، وحرمت مصر من انشاء السفن المدرعة إلا بموافقة الباب العالى ،

---

(١) فاروق يوسف يوسف أحمد : تطور نظام الحكم النيابى فى مصر من الاحتلال حتى الحماية ، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير - كلية التجارة ( قسم العلوم السياسية ) - جامعة القاهرة ، استنسل ، ١٩٦٣ ص ٢٩ .

(٢) Rifaat, M. The Awakening of Modern Egypt, Longmans, Greens and Co. London. 1947, p. 177.

وقد كانت أعلام وشارات وأوسمة القوات المصرية مطابقة لمثيلاتها في تركيا .  
ورابع هذه المظاهر ، وجود ممثلين للدولة العثمانية في مصر وأهم هؤلاء الممثلين  
المندوب التركي الذي كان في مصر حتى سنة ١٩١٤ ، وثاني هؤلاء الممثلين  
هو قاضى مصر العثمانى . وقد استمر قاضى مصر قائماً إلى سنة ١٩١٤<sup>(١)</sup> .

وفي الوقت الذى بدأت فيه قوى الاستعمار العالمى تدبر وتخطط لإثارة  
الاضطرابات في مصر لاحتلالها ، وقعت تركيا موقفاً يتسم بالتردد والتخبط  
وسوء التدبير والضعف ، بل والانقياد لهذه القوى الخبيثة . ويروى أحمد  
شفيق أنه في يوم ١٤ يناير سنة ١٩١٨ تذاكر مع إسماعيل باشا فاضل من رجال  
الحريية العثمانيين القدماء في شئون مصر ، فروى له أنه عندما ثار عرابى على  
توفيق ، كانت الدولة ( العثمانية ) عازمت على إرسال حملة لإخماد الثورة ،  
وصدرت الأوامر باستعداد عساكرها التى كانت في كريت للسفر إلى مصر ،  
وأمرت فرقة من الأستانة بالذهاب الى كريت لتخلفها ، إلا أن يوسف رضا  
باشا رئيس لجنة إسكان المهاجرين ، رفع تقريراً إلى السلطان يحذره من إخلاء  
العاصمة من العساكر لئلا يخلعه الشعب كما خلع السلطان عبد العزيز ، فخاف  
على نفسه واستعاض عن الحملة العسكرية بإرسال درويش باشا سعيماً للوفاق بين  
العرابين وتوفيق باشا<sup>(٢)</sup> .

بعثة درويش : والحق أن هذا هو الغرض الظاهرى من بعثة درويش باشا ،  
أما الحقيقة ، فقد كان قصد السلطان أن يرسل إلى مصر مبعوثاً عسكرياً من طراز

---

(١) فاروق يوسف : تطور نظام الحكم النيابى ، ص ٣١ — ٣٢ .

(٢) عبد العزيز رفاعى : أحمد شفيق المؤرخ ، حياته وآثاره ، الدار المصرية للتأليف  
والترجمة ، ١٩٦٤ ، ص ١٠١ .

الجنود الذين مارسوا الخدمة مدة طويلة وفيهم من النشاط والاستعداد للدوس على الضمير، يمكن أن يخيف به المصريين ويحولهم عن المقاومة. أما عن عرابي فإن النية كانت في أن يغريه بالنزول في إحدى السفن حتى إذا استقلمها أبحرت به إلى الآستانة وإذا لم ينجح هذا التدبير، كان على هذا المبعوث أن يدعو عرابي إلى اجتماع ثم يقتله بنفسه<sup>(١)</sup>.

وكان درويش من كبار الموظفين الأتراك، وكان قد حصل على سمعة طيبة بعد أن أخذ ثورة نشبت في ألبانيا سنة ١٨٨١، كما كانت بعثة درويش تضم سادن الحرمين الشريفين أحمد أفندي أحمد الذي كان السلطان يستعنيه في الآستانة ويستخدمه في اتصالاته السرية برعايا العرب ويأخذ رأيه في كل ما يتعلق بحركة الجامعة الإسلامية. وكان أحمد أسعد قد أرسل إلى مصر في مهمات أخرى ونجح في عقد صلات الود مع زعماء الحركة الوطنية باسم الرابطة الدينية. كما ضمت البعثة أيضاً بعض كبار الضباط الذين كانوا يتفقد التجهيزات المصرية ودراسة أحسن الطرق لإرسال قوات إلى البلاد<sup>(٢)</sup>. وفي التوصيات التي زود بها درويش جاء أن هدف بعثته، سند الخديو والحفاظ على الأوضاع الراهنة في مصر، وإعادة النظام إلى البلاد، وتصفية الموقف فيها، وكلف بحل مجلس شوري الدواب إذا ما سنحت الفرصة وبالقبض على الأشخاص الذين يخشون مقاومتهم وإرسالهم إلى السودان إذا أمكن ذلك.

وعندما استدعى درويش كلا من البارودي وعرابي لمقابلاته، قال لهما:  
— أننا جميعاً أخوان لأننا أبناء السلطان، ويمكنكما أن تنظرا إلى وإلى هذه الأهمية البيضاء باعتباري أباً لكما، ثم أن قصدنا جميعاً واحد وهو مقاومة

(١) بلنت : التاريخ السري، ص ٢٩٦.

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى : الثورة العرابية، المكتبة الثقافية (٣٠)، دار القلم،

فبراير ١٩٦١، ص ٩٨.



الأجانب ومبارحة الأسطول الذي يهدد سلامة القطر المصري ويحلب العار بوجوده هنا على السلطان . فالواجب علينا أن ننظر إلى هذه الغاية وأن نظهر غير تنالوا بنا . كل هذا يمكن عمله بأن — وهنا وجه الخطاب إلى عرابي — تنزل عن سلطتك لي ولو في الظاهر وتسافر أنت إلى الآستانة لكي ترضى السلطان .

فأجاب عرابي بأنه مستعد لأن يستقيل ولكن بما أن الحالة خطيرة والمسئولية عظيمة ، فهو لا يرضى بأن يؤدي نصف العمل ، فإذا استقال فيجب أن تكون استقالته بالفعل والقول . ولكنه لن يستقيل إلا إذا تسلم خطابا تدون فيه إقالته ، ثم أنه لن يكون مسئولاً عن الأشياء التي تعزى إليه والتي يعتبر نفسه بريئاً منها . فقد سبق أن اتهم بارتكاب المظالم وانتهاب أموال الحكومة وما إلى ذلك ، فهو لن يترك منصبه إلا إذا حصل على إقالة مكتوبة تتضمن تبرئته مما عزى إليه . ثم أنه يؤجل سفره إلى الآستانة إلى وقت تكون قد بدأت فيه الحالة . وعندئذ يذهب باعتباره أحد أفراد المسلمين ليقيم فروض الطاعة للخليفة . وفشل درويش في الحصول على غرضه .

وفي الوقت الذي كان يحدث فيه هذا ، نجد أن السلطان كان يمني عرابي بحكم مصر ، إذ يروي محمد فريد في مذكراته أنه سافر في يوم الثلاثاء ١٧ فبراير سنة ١٩١٤ إلى عزبة المستر بلنت باجلترا فأطلعه هذا على خطابين محررين إلى عرابي باشا ، أحدهما من الشيخ محمد ظافر والثاني من أحمد راتب باشا في ربيع سنة ١٢٩٩ هـ يقيدان صراحة بأن السلطان عبد الحميد كان يمني به بملك مصر ويحضه على الدفاع عنها حتى لا يملكها الأجنبي كما أخذت فرنسا تونس . وقد نشر ترجمتها في كتابه تاريخ احتلال مصر السري .

اضطراب السياسة التركية : ولعب اضطراب السياسة التركية ازاء القضية المصرية أخطر الأدوار في نيسبر الظروف للتدخل العسكرى البريطانى، فقد رفضت تركيا فكرة المؤتمر الذى اقترحه فرسينيه بحجة أن إيفاد درويش باشا إلى مصر كاف لحل مشكلاتها، واحتجبت بأن الأحوال فى مصر لا تستدعى عقد مؤتمر بعد تأليف وزارة راغب باشا واضطلاعها بأعباء الحكم وإعادتها الأمن إلى نصابه، فلم يبق شئ يمكن أن يتفاوض فيه المؤتمر . وقد أبلغ وزير خارجية تركيا سفراء الدول الأوربية بالاستقانة هذا القرار ، ولكن الدول لم تعبأ به واعتزمت عقد المؤتمر ، وبقيت تركيا على امتناعها ورفضت الاشتراك فيه حتى ضرب الاسكندرية ، فكان من المهازل السياسية أن يجتمع مؤتمر دولى فى الاستقانة للنظر فى المسألة المصرية دون أن تشترك فيه حكومة الاستقانة نفسها ودون أن تشترك فيه مصر ، وكان واجبا على كليهما أن تشتركا فيه<sup>(١)</sup> .

وقرر المؤتمر فى جلسته الثالثة وجوب التدخل فى مصر لإخماد الثورة ، وأن يعهد إلى تركيا بهذه المهمة بأن ترسل إلى مصر قوة كافية من الجند لإعادة الأمن والنظام إليها . وأخذ يتداول فى الجلسات التالية فى شروط هذا التدخل وحدوده ، إلى أن استقر على القواعد الاتية ، وهى : أن يحترم الجيش الذى ترسله تركيا مركز مصر وامتيازاتها التى نالتها بموجب الأوامرات السابقة والمعاهدات ، وأن يخمد للثورة العسكرية ويعيد إلى الخديو سلطته ، ثم يشرع فى إصلاح النظم العسكرية فى مصر ، وأن تكون مدة إقامته فى مصر ثلاثة أشهر إلا إذا طلب الخديو مدها إلى المدة التى تتفق عليها الحكومة المصرية

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : الثورة العربية ، ص ٣٢٤ .

مع تركيا والدول الأوربية العظمى ، ويعين قواد هذا الجيش بالاتفاق مع الخديو ، وتسكون نفقاته على حساب مصر ويعين مقدارها بالاتفاق مع مصر وتركيا ، الدول الست العظمى الأوربية .

وقد صدر هذا القرار على أن يعرض على الحكومة التركية والحكومات الأوربية الست، وأرسل نص القرار إلى هذه الدول فأقرته ، ووافقت على تقديمه إلى الحكومة التركية . فأرسل إليها ولسكنها لم تقره ، ووقفت موقف الإحجام والتردد شأن السياسة التركية في ذلك العهد . وبعد فترة أعلن السلطان أنه قبل مقترحات المؤتمر وقرر أن يرسل إليه من يمثلونه ، ولسكن إنجلترا كانت قد اتخذت الإجراءات العملية للتدخل الفعلي ومن هنا لم يكد اللورد جرانفيل يسمع بموافقة تركيا على هذه المقترحات حتى أبرق من فوره إلى اللورد دووثرين معلناً أن السلطان « لا يمكنه أن يؤمل استعادة ثقة حكومة صاحبة الجلالة (البريطانية) إلا إذا أصدر بسرعة بلاغا يؤيد فيه الخديو ويعان فيه عصيان عرابي<sup>(١)</sup> » .

وفي يوم ٢٨ يولييه أعلن دووثرين — بعد أن نزلت جنود بريطانيا أرض مصر — ترحيب حكومته باشتراك أية دولة أخرى في التدخل ، ولما عرض هذا على إيطاليا ورفضت ، تباحث مع تركيا في أن تكون هي المشتركة ، وكانت هذه المباحثات غير ذات قيمة ، إذ كانت ستاراً يخفي انفراد إنجلترا بالتدخل .

إعلان عصيان عرابي : وتحت الضغط الإنجليزي ، وبفضل مساعي اللورد دووثرين سفير إنجلترا في الأستانة ، صدر منشور سعيد باشا الصدر الأعظم وقدمه الباب العالي

---

(١) رودستين : تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده ، ص ٣٥٦ .

لمؤتمر الآستانة بعصيان عرابي جاء فيه<sup>(١)</sup> :

أولاً — أن الدولة العليا السلطانية تعلن أن وكيامها الشرعى بمصر هو  
فخامتو محمد توفيق باشا .

ثانياً — أن أعمال عرابي كانت مخالفة لإرادة الدولة العلية ، ثم التمس  
جذاب الخديو العفو فعفاه عنه ونال أيضاً من الحضرة السلطانية العفو العام .

ثالثاً — أن الشرف الذى ناله أخيراً من الحضرة العلية السلطانية إنما  
كان من تصريحه بالطاعة لأوامر مولانا السلطان المعظم الخليفة الأعظم .

رابعاً — قد تحقق الآن رسمياً أن عرابي باشارجم إلى زلاته السابقة  
واستبد برئاسة المساكر بدون وجه حق فيكون قد عرض نفسه لمسئولية  
عظيمة لا سيما أنه تهدد أساطيل دولة خليفة للدولة السلطانية .

خامساً — بناء على ما تقدم يحسب عرابي باشا وأعوانه عصاة ليسوا على  
طاعة الدولة العليا السلطانية .

سادساً — تصرف الدولة العليا السلطانية بالنظر إلى عرابي باشا ورفقائه  
وأعوانه يكون بصفة أنهم عصاة .

سابعاً — يتعين على سكان الأقطار المصرية حالة كونهم رعية مولانا  
وسيدنا الخليفة الأعظم أن يطيعوا أوامر الخديو المعظم الذى هو فى مصر وكيل  
الخليفة وكل من خالف هذه الأوامر ، يعرض نفسه لمسئولية عظيمة .

:

---

(١) بلنت : التاريخ السرى ، ص ٤٠٤ — ٤٠٥ .

(٢) مذكرات محمد فريد ، فى مجلة الكاتب ، أبريل ١٩٧٠ ، ص ١٨٢ .

(٣) أحمد عرابي : مذكرات عرابي ( كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة  
المصرية المشهورة بالثورة العرابية ) ، كتاب الهلال ( ٢٤ ) ج ٢ ، مارس ١٩٥٣ ، ص ١٨ ، وانظر كذلك :  
سليم خليل نقاش : مصر للمصريين ، ج ٥ ، ص ٢٠١ .



ثامناً — أن معاملة عرابي باشا وحركاته وأطواره مع حضرة السادات الأشراف هي مخالفة للشريعة الإسلامية للفراء مضادة لها بالسكينة .

ونشر هذا المنشور بجريدة « الجوائب » وأرسل منه مئات الألوف إلى الهند وأفغان والحجاز والعراق ومصر والمغرب وسائر البلدان الإسلامية ، ووزعت منه نسخ كثيرة على ضباط الجيش في جميع المراكز بوساطة سلطان باشا وأعوانه . وكان لهذا أثره السيء ، كتب عرابي عنه فقال : . . . تدمر بعض أمراء العسكرية وقالوا أننا إذا عصاة على السلطان مخالفون لكتاب الله وسنة رسوله كما فعل محمد علي باشا رأس العائلة الخديوية وابنه إبراهيم باشا ومن مات منا ، مات عاصياً لا أحده مثل الذين ماتوا من المصريين في قتال الدولة العلية . . . » (١)

حادثة طابة : وكان لحادثة طابة أثر كبير في إثارة مشاعر المصريين ، فحين تولى عباس الثاني الحكم سنة ١٨٩٢ ، أرادت تركيا أن تخرج سيناء من فرمان التولية ، فعارضت انجلترا وانتهى الخلاف مع تركيا بأن أبت إدارتها في يد الحكومة المصرية . وفي يناير سنة ١٩٠٦ صدرت الأوامر إلى تفتيش سيناء بوضع خفر الشرطة في نقب العقبة لمراقبة الحدود بين سيناء وسوريا ، فلم يحرك ذلك ساكناً ، ومن ثم بدأ الاحتكاك بين السلطات المصرية والسلطات التركية حول الحدود (٢) .

وأرسلت مصر قوة لاحتلال وادي طابة ، فنزلت بها رغم معارضة الأتراك ، فاحتجت تركيا ، ومنعاً لسوء التفاهم بين البلدين ، سحبت القوة لجزيرة فرعون

---

(١) مذكرات عرابي - ص ١٨ - ١٩ .

(٢) أحمد شفيق : مذكراتي في نصف قرن ج ٢ ، القسم الثاني ، ص ٧٧ - ٩٠ ،

برجاء تعيين الحد الفاصل حتى لا يتعرض أحد آخر لإقامة القوة المصرية ،  
ولكن رأت تركيا في برقية أرسلتها لمصر ، ألا محل لتعيين خط فاصل ، وفتحت  
الباب أمام خلاف أكبر تدخلت بريطانيا فيه .

ويقول شفيق : « أرسلت المدرعة دياتا إلى طابة في ١٧ فبراير لمنع العساكر  
التركية من التوغل في سيناء والمحافظة على القوة المصرية بحجزيرة فرعون وعدم  
احتمال الأتراك لها » ، ويتابع شفيق الحوادث ، فيعرض تقريراً طويلاً هاما في  
تفصيل المسألة ووجهة نظر تركيا . ثم يعرض التقرير على الخديو فيتباحث فيه ،  
وبعد أن يتصل ذلك بكرومر ، ويتباحثا معه ، يقرر وجوب حفظ حقوق مصر  
في سيناء ، ثم يعرض أحمد شفيق رسالة الخديو السرية التي بعث بها للمصدر  
الأعظم بتركيا خاصاً بالموقف جاء فيها « وحيث أنه ثابت من تحرياتي الخصوصية  
بأنه ليس ثمة من حق سياسي ولا من سبب فإني كفيل بأنه لا يمكن تدخل أي  
طرف فيه » .

ويعرض رد الاستانة على هذه الرسالة السرية إلى أن يتقرر سفره إذ ذاك ،  
فيأخذ معه ملفاً يصور جميع المكاتبات والوثائق المتعلقة بطابة ، ثم هو يروى  
لنا كيف اتصل بالمصدر الأعظم وتحدث مع سفير الإنجليز فيكشف لنا ما كان  
يدور وراء الأحداث الجارية في حديثه عن وجهة نظر تركيا وانجلترا ، فكانت  
تركيا متشددة في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا أيضاً متمسكة بإخلاء طابة من  
الجنود الأتراك لإبعاد النفوذ التركي عن منطقة نفوذها في مصر ، وكان هذا  
يمحكي ما فهم من المصدر الأعظم عن خطة بريطانيا . وقد قال له السفير « أن  
هذه المسألة لو سلمنا بها للبواب العالي ، فإنه يتدخل بعدها في كل شيء » .

ودارت المباحثات بين تركيا وانجلترا ، وكانت تركيا تظن أن بعض  
الدول تقف في صفها ضد انجلترا . ولكن فرنسا كانت مقيدة بالوفاق الودي

الذى كانت مادته التاسعة تحتم على فرنسا تقديم المساعدة اللازمة لإنجلترا فيما يتعلق بتنفيذ أحكام ذلك الاتفاق . وبالفعل سعى السفير الفرنسى وكذلك السفير الروسى فى الضغط على السلطان لقبول مطالب إنجلترا . وقد قيل أن ألمانيا مستعدة لتأييد تركيا ، ولكن ظهر فيما بعد أن هذا التوقع غير صحيح ، إذ أعلن الساسة الألمان أنهم غير مسئولين عن هذا الخلف ، وأنهم لا يسندون تركيا فى هذه الأزمة . وحين وجدت تركيا أنها تقف وحدها ضد إنجلترا ، اضطرت إلى التسليم ، فتكونت لجنة انجليزية - مصرية - تركية لتحديد الحدود المصرية أثمت أعمالها فى أول أكتوبر سنة ١٩٠٦ ، وعينت خط فاصل إدارى بين ولاية الحجاز وقيةصرية القدس وشبه جزيرة سيناء ، جعل كل شبه جزيرة سيناء - باستثناء خليج العقبة - ملكاً لمصر ، وبقيت مدينة طابة ملكاً لمصر<sup>(١)</sup> .

وهكذا قدمت تركيا دليلاً جديداً على تخاذلها أمام الانجليز ، وزادت على ذلك بإعلانها فى سنة ١٩٠٩ بأن ليس هناك علاقة بينهما وبين الحزب الوطنى الذى كان يعتمد على مساندتها اعتماداً كبيراً ، كما أعلنت أنها ليس لديها رغبة فى إقامة مثل هذه العلاقة ، وليس لتركيا أى رغبة فى النظر فى المسألة المصرية التى يرون أنها بوضعها الحالى ، مرضية<sup>(٢)</sup> .<sup>(١)</sup> وقد صدرت هذه التصريحات فنزلت على الوطنيين نزول الصاعقة ، هذا على الرغم مما أعلنه محمد فريد فى مقال بجريدة Les Nouvelles من أن حلمى باشا قد أعلن له - كزعيم للحزب الوطنى جاء يشترك فى الاحتفال بالدستور - أن تركيا لا يمكن أن تنسى المسألة المصرية وأن الذى يجماعها لا تفعل شيئاً

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاهدة ، دار المعارف ، ١٩٦٧ ، ص ٤١ .

(٢) Alexander : The Truth about Egypt, p. 282.

الآن هو شعورها بالضعف ، فإذا ما حصلت على قوة كافية ، فسوف تثيرها  
من جديد .

انتهاء سيادتها على مصر : وعقب إعلان إنجلترا الحرب على ألمانيا ،  
بعث سير ادوارد جراي وزير الخارجية البريطانية برقية في أغسطس سنة  
١٩١٤ إلى حكومة تركيا يؤكد فيها تعهده بعدم أحداث أى تغير في النظام  
السياسي القائم في مصر طالما التزمت تركيا بمبدأ الحياد .

وحدث في أواخر أكتوبر سنة ١٩١٤ أن تجمع نحو ألفين من البدو  
المسلمين على بعد عشرين ميلا من الحدود المصرية استعدادا لاجتيازها ، وفي  
نفس الوقت قامت مدمرة تركية بمهاجمة ميناء أوديسا ، وأغرقت مركبا  
حربية روسية ، فما كان من سفراء إنجلترا وفرنسا وروسيا إلا أن طلبوا من  
وزير الخارجية التركية جوازات سفرهم . وفي ٥ نوفمبر كانت إنجلترا في حالة  
حرب مع تركيا ، وفي ٧ نوفمبر صدر المنشور التالي :

« أنا الافتنانات جنرال جون جرانفل مكسويل قائد جيوش صاحب  
الجلالة البريطانية في القطار المصري ، قد كلفت بأن أعلن أنه في يوم ٥ نوفمبر  
سنة ١٩١٤ أصبحت بريطانيا العظمى وتركيا في حالة حرب .

« ولو أنه منذ ابتداء الحرب الناشبة بين جلالة وبين امبراطوري ألمانيا  
والنمسا ، قد أقدمت الحكومة العثمانية مرارا تحت نفوذ أعداء جلالة على  
خرق حرمة الحقوق المكتسبة لجلالته بمقتضى القوانين الدولية والمعاهدات ،  
فإن حكومة جلالة قد تماشت مقابلة هذه الأعمال بمثلها تحاشيا دقيقا حتى  
أرغمت على ذلك ، . ليس فقط بسبب الاستعدادات الحربية في سوريا التي



لا يمكن إلا أن تكون موجهة ضد القطر المصري ، بل بسبب خرق حرمة الحدود المصرية بواسطة عصابات مسلحة وباعتداء قوات الدولة العثمانية البحرية على أملاك أحد حلفاء جلالته تحت قيادة ضباط المانيين بدون سبب يحملها على هذا الإعتداء ، فإن بريطانيا العظمى تحارب الآن لغرضين ، وهما الدفاع عن حقوق مصر وحريتها التي كسبها محمد علي في الأصل في ميدان القتال واستمرار هذا القطر على التمتع بالسلم والرخاء الذين تتمتع بهما مدة الاحتلال البريطاني في ٣٠ سنة ...» (١) .

ثم أصدرت بريطانيا بلاغا في يوم ١٨/١٢/١٩١٤ تعلن فيه زوال السيادة التركية عن مصر . وبدأت تركيا تجهز لحملة تحاول بها غزو مصر عن طريق فلسطين ، ولكن الأتراك لم يتخلوا عن حماقاتهم المعهودة بعدم التخلي عن نظرة الازدراء والاحتقار المصريين ، فعندما قابل البرنس إبراهيم حلمي الصدر الأعظم سعيد حلمي باشا وكلمه بخصوص مسألة مصر ، قال له بأن مصر لا يمكن أن تكون للمصريين ، بل هي ملك الترك ، والمصريون بها كالبهائم ، وأن الخديو مخطيء باتفاقه مع الحزب الوطني وأنه ( إن دخل الترك مصر ) سينفي كل من يقول بالوطنية المصرية إلى السودان ويحاكم الوزراء المصريين على انصياعهم للإنجليز . إلى غير ذلك من السخائف فيما يروي محمد فريد في مذكراته .

وحاول أنور باشا أن يضعف من أثر هذه الأفكار على الخديو عباس ومحمد فريد ، فقال أن كلام الصدر لا قيمة ، وأن العبرة بما قرره لجنة الاتحاد وهو عدم مساس حقوق مصر بل زيادتها في صالحها (مصر) (٢) .

---

(١) ٥٠ عاماً على ثورة ١٩١٩ ، ص ٥٦ — ٥٧ .

(٢) مذكرات محمد فريد ، بمجلة الكاتب .

وعين جمال باشا قائداً للحملة الداهية إلى مصر بعد أن كان الخديو عباس ينفى نفسه بقيادتها ، وكان مصير الحملة هو الفشل الذريع .

وقد سجل محمد فريد في مذكراته البيانات الآتية عن الموقف :

— في أوائل أغسطس ، تقدمت حملة عثمانية نحو مصر ، ولكنها هزمت هزيمة أشد من سابقتها حيث أخذ منهم نحو أربعة آلاف أسير ساروا بهم في شوارع العاصمة بين صفوف الحرس من الانجليز ، لذلك دخل اليأس إلى قلوب المصريين ، وأصبح كل يفكر في أحسن طريق للاتفاق معهم على منح مصر الدستور (١) .

— في ١٤ منه ( نوفمبر ) ورد في البلاغ الرسمي الانجليزى أن الأتراك ألغوا القنابل من طائرة لهم على القاهرة ظهرا ، وأنها قتلت ١٤ منهم أربعة أوريبيين وجرحت ٢١ منهم أربعة أجانب كذلك . وفي اليوم التالى نشروا أن سبعة من الجرحى توفوا بينهم ( ٢ ) من الأجانب ، وكان لهذا وقع مختلف على السامعين ، فبعضهم ( ومنهم فريد ) استقبحوا ذلك العمل اعتقادا منهم بأنه يغير قلوب المصريين على الأتراك ويفتح الباب للانجليز وأنصارهم للطغیان على الدولة (٢) .

— « كنت ذات ليلة أتمشى مع حسنى بك يسكن في شوارع جنيف في أواسط هذا الشهر ، والحديث على أطماع الترك في بلادنا ، فقال لى ما ملاحظته : إنى كنت ذات يوم فى الآستانة فى اجتماع يشمل الكثير من الأتراك ، وكانوا يمتقدون بآنى ترى أكثر من مصرى ، ولذلك كانوا يصرحون أمامى بما فى

---

(١) مذكرات محمد فريد ، الكاتب ، أكتوبر ١٩٧٠ ، ص ١٧٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٨١ .

ضميرهم ، يقال لى بعضهم أننا إذا دخلنا مصر نستعبد المصريين ونسكح أمهاتهم  
ونأخذ فدادينهم وهذه الأفكار ( أفكار ) جميع الأتراك نحو مصر <sup>(١)</sup> .

مؤتمر لوزان : وفى أواخر أكتوبر سنة ١٩٢٢ ، عقد مؤتمر لوزان على أثر  
انتصار الجيوش التركية على جيوش اليونان فى آسيا الصغرى وذلك لإعادة النظر  
فى معاهدة سيفر . ومؤتمر لوزان هو فى الحقيقة ، الانتفاضة الأخيرة لفكرة دولية  
المسألة المصرية ، إذ تطورت هذه المسألة من مسألة دولية إلى مسألة ثنائية بين مصر  
وانجلترا ، وكان السبب الأساسى فى ذلك التحول ، هو تخلى الدول نفسها عن  
فكرة دولية المسألة المصرية بتسليمها بمركز انجلترا فى مصر واعترافها  
ب حمايتها عليها <sup>(٢)</sup> .

وقدم الوفد مذكرة المؤتمر تكلم فيها عن حق مصر فى الاستقلال وفصل  
مسألة صلتها بتركيا ، فتناول مركز مصر قبل الحرب ثم مركزها أثناءها .  
ثم تساءل : « هل لا تزال لتركيا حقوق على مصر وهل تستطيع التنازل عنها ؟ »  
فقال أن اشتراك مصر فى الحرب ودخول تركيا فيها قطع بطبيعة الحال كل  
صلة للسيادة العثمانية على مصر وأعاد لمصر سيادتها التامة من تلقاء نفسه وأن  
توقيع تركيا الهدنة على قاعدة حق كل أمة فى تقرير مصير نفسها بحرية  
وقاعدة تحرير الشعوب غير التركية ، هو بمثابة اعتراف من تركيا  
باستقلالنا <sup>(٣)</sup> .

وأخذت المذكرة على هذا النحو تنفض وجود حقوق لتركيا على مصر

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٨٣ .

(٢) عبد العظيم محمد رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ٤٠٤ .

(٣) محمود أبو الفتح : المسألة المصرية والوفد ، ص ١٣٣ .

يمكنها أن تتنازل عنها لإنجلترا ثم تساءلت المذكورة « ماذا يكون إذن كنه الحقوق التي يمكن لتركيا أن تتنازل عنها لإنجلترا ؟ » وقالت : « أما سيادتها التي كانت لها بحق الأقوى ، أو بعبارة أصح بإرادة الدول الأوروبية التي ضمنت صيانة كيان الامبراطورية العثمانية ، تلك السيادة انتهت وانعدمت ، ومن المبادئ المقررة الدائمة ، أن سقوط ذلك لا يمكن أن يكون إلا لمصلحة الدولة المسودة » .

ولم يكن لهذه المذكورة أثر ما ، فقد وقعت المعاهدة ، منفصلة الحقائق السابقة . أما النصوص الخاصة بمصر فيها ، فقد كانت كما يلي :

المادة ١٧ - يسرى مفعول تنازل تركيا عن كل حقوقها على مصر والسودان من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ .

المادة ١٨ - صارت تركيا محررة من كل تعهداتها الخاصة بالقروض العثمانية المضمونة بالجزية المصرية ، وهي القروض المعقودة في سنوات ١٨٥٥ ، ١٨٩١ ، ١٨٩٤ ، وصارت المدفوعات السنوية التي تدفعها مصر لوفاء هذه القروض الثلاثة جزءا من مدفوعات الدين المصرى العام ، وصارت مصر محررة من كافة التعهدات الأخرى المتعلقة بالديون العثمانية .

المادة ١٩ - أن المسائل الناتجة عن الاعتراف بالدولة المصرية التي لا تسرى عليها الأحكام الخاصة بالأملاك المنساختة من تركيا بمقتضى هذه المعاهدة ستسوى فيما بعد باتفاقات بين الدول صاحبات الشأن في الظروف التي تعينها .

المادة ٩٩ - ابتداء من نفاذ هذه المعاهدة وبدون مساس بالنصوص الواردة فيها ، تنفذ من جديد المعاهدات والاتفاقات التي لها صبغة اقتصادية أو فنية المبينة فيما يلى بين تركيا والدول المتعاقدة فيها .



. . . . .  
(٦) معاهدة الآستانة المعقودة في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٢ الخاصة  
بوضع نظام حرية الملاحة في قناة السويس ، مع التعفظ الوارد في المادة ١٩  
من المعاهدة الحالية<sup>(١)</sup> .

وهكذا نجحت تركيا في تحميل مصر أعباء الديون التي كانت تدفع من  
الجزية المصرية . وقد أوردت جريدة السياسة<sup>(٢)</sup> مقالا شرحت فيه كيف تم  
هذا فقالت : « كان أول سؤال طرح في إحدى اللجان الفرعية للمؤتمر هو  
ما إذا كانت مصر تدخل ضمن البلاد التي ينبغي أن تتحمل جزءاً من الدين  
العثماني العام وفقاً للقاعدة الدولية المقررة ، من أن الديون الدولية توزع على  
أجزائها جميعاً ، وتتحمل الأجزاء المنفصلة تصفيتهما منها عند الانفصال . طرح  
الفرنسيون هذا السؤال ، فقبول بعدم ملائمة النظر فيه مادام المندوب المصري  
لم يصل بعد ، وكانت وزارة ثروت باشا قائمة في مصر . ولكن لما سقطت  
وزارة ثروت باشا وتولى نسيم باشا ، وطال انتظار مندوب مصر ، تكلم  
مندوب إنجلترا ، ونجح في تقرير مبدأ انفصال مالبة مصر عن مالبة تركيا ،  
وتميز ميزانية مصر عن ميزانية تركيا ، وتمييز ديون مصر العامة عن ديون  
الدولة العمالية ، وتقرر أن مصر اقليم ممتاز ، لم تصرف عليه تركيا مليماً واحداً مما  
اقترضته هي ، فلا يصح تحميل مصر جزءاً من الديون العثمانية .

« هذا من ناحية علاقة مصر بمبدأ توزيع الديون العثمانية ، أما علاقتها  
بتلك الديون التي كانت تدفع أقساطها من حساب الجزية المصرية ، فالذي  
حصل في المؤتمر ، هو أن لجنة المالية ، عندما أرادت حصر الديون العثمانية  
لجأت إلى بيانات صندوق الدين العثماني في الآستانة ، وهو الذي كان يتولى

---

(١) القضية المصرية ، ص ٢١٦ .

(٢) نقلاً عن : عبد العظيم محمد رمضان : تطور الحركة الوطنية المصرية ، ص ٤١١ .

دفع الأقساط لحاملي القراطيس ، فلم يجدوا بين هذه البيانات ذكر ديون الجزية لأن صندوق الدين العثماني لم يكن يتولى أمر دفع أقساطها ، بل كان الدفع يحصل مباشرة من القاهرة إلى لندن . ولكن لم يكن في المؤتمر مندوب مصري ، بوجه النظر إلى ضرورة ضم مبالغ هذه القروض إلى القروض العثمانية . ثم توقفت المفاوضات ثم استؤنفت . وكانت العلاقة بين فرنسا وتركيا قد توترت وتحسنت مع إنجلترا فضمن عصمت باشا مذكرته إشارة إلى ضرورة وضع نص في صلب المعاهدة يقضى بتحميل مصر أعباء الديون التي كانت تدفع من الجزية المصرية .

### فرنسا

وفي خلال القرن التاسع عشر ، كانت فرنسا ترى أن سواحلها الجنوبية تطل على البحر المتوسط ، وهذا يعطيها الحق كما رأت في أن تعمل على تفوق نفوذها وخاصة في مصر والشرق الأدنى ، فذكريات حروبها في ذلك البحر وذكريات صليبيها ومعاهداتها بصفقتها بنت الكنيسة الكبرى مع الدولة العثمانية — كل هذه تشير إلى مستقبل زاهر لفرنسا في ذلك البحر ، وبصفة خاصة في مصر وفي شمال أفريقية . ولقد كانت مصر طوال هذا العهد في نظر فرنسا هي الميدان الذي جاهد فيه لويس التاسع في حملته الصليبية . وجاء إليه أنبغ أبناء فرنسا من رجال الحرب بحملته المشهورة التي أيقظت مصر من سبات المصور الوسطى . ومصر هي التي احتلها (الفرنسيون) وقاموا فيها بمشروعاتهم (المظيعة) وأزاحوا الستار عن ماضيها الجيد . ومصر هي البلاد التي ساعدوا على نهضتها الحديثة في عهد محمد علي<sup>(١)</sup> . كذلك كانت فرنسا تبغى أن

---

(١) محمد مصطفى صفوت : إنجلترا وقناة السويس ، ص ١٩ — ٢٠

تستعيد كرامتها الوطنية بعد هزيمتها في الحرب السبعينية . ومن هنا كانت فرنسا تبذل جهوداً متعددة تحاول بها منافسة إنجلترا في إحراز التفوق أو النفوذ السياسي الأعلى في مصر .

ولما كان تأليف الوزارة الوطنية في ٨ أبريل سنة ١٨٧٩ ، والنشاط الذي بدأ من جانب مجلس شررى النواب ، معناه أن مصر قد صبح عزمها على التخلص نهائياً من نوع الوصاية الدولية الذي فرض التدخل الأجنبي في شئونها ( أى التحرر من النفوذ الانجليزى — الفرنسى <sup>(١)</sup> ) فقد وجدت فرنسا أن السبيل الوحيد لإبطال مسمى مصر للتحرر من النفوذ الأجنبى عموماً ، ولاسترجاع نفوذها المتفوق السابق خصوصاً ، إنما هو التعجيل بعزل الخديو إسماعيل نفسه .

ولقد كشف « ألبرت فارمان » ، القنصل الأمريكى في مصر زمن إسماعيل عن الأسباب التى أغضبت فرنسا من إنتقال النفوذ الأعلى في الخديوية إلى منافستها إنجلترا بحيث سارت تريد خلع الخديو كى تنفرد هى بالنفوذ المتفوق وعلى نحو ما كانت تتمتع به من قبل أن ينحاز الخديو إلى إنجلترا . ولقد أوضح فارمان إلى جانب هذه الأسباب التى جعلت إنجلترا فى آخر الأمر ترضى بالانسحاق وراء السياسة الفرنسية ، فتوافق بدورها على خلع الخديو . وفحوى هذه الأسباب خوف إنجلترا من خروج الأمر من يدها ، وانتقال المسألة المصرية من مسألة محصورة بين إنجلترا وفرنسا إلى مسألة دولية تشترك بفضائها دول أخرى إلى جانب فرنسا وإنجلترا فى النفوذ والتدخل <sup>(٢)</sup> وقد دانت الفرصة التى مكنت فرنسا من الضغط على يد إنجلترا من أيام مؤتمر برلين ( ١٨٧٨ )

(١) محمد نؤاد شكرى : مصر والسودان ، ص ١٥٥

(٢) ألبرت فارمان : مصر وكيف غدروا بها ، ص ٢٤٢ .

خصوصاً بسبب حاجة إنجلترا لمعونة فرنسا في هذا المؤتمر لتأييد التسوية التي أرادت لها المسألة الشرقية ولأن أسباباً عدة أقنعت بسمارك بضرورة التدخل في الشؤون المصرية<sup>(١)</sup>.

وكانت سياسة « بارتلمى سانت هيلير » تؤثر احتلالاً فرنسياً — انجليزياً مشتركاً لمصر على احتلال عثمانى لها . وأراد « سانت هيلير » من ذلك صيانة مصالح أصحاب الديون ، وإبعاد النفوذ العثماني والحيلولة دون انتشاره في أفريقيا الشمالية ، حيث كانت قد فرخت على تونس مساهدة « باردو » Bardo أو قصر السمدي ١٢ مايو سنة ١٨٨١ ، واعترفت تونس بموجبها بالحماية الفرنسية عليها ، وكان سانت هيلير يريد إذا أن تتحول « المراقبة المالية » إلى أخرى « عسكرية » بالتضامن مع إنجلترا لمنع العثمانيين من إحتلال مصر<sup>(٢)</sup>.

سياسة غمبتا : وفي نوفمبر سنة ١٨٨١ سقطت وزارة (جول فيري) Jules Ferry ، وكان سانت هيلير وزيراً للخارجية بها وخلفه غمبتا الذي كان وزيراً للخارجية كذلك ووجد أمامه ثورة إسلامية على الحكومة الفرنسية في تونس والجزائر وقد أزعجته صبغتها الإسلامية وعزاها إلى نشر الدعوة التي كان يقوم بها السلطان عبد الحميد ، وقد ظن أن الحركة المصرية قائمة على الأساس ذاته . وقد قال غمبتا في محادثته مع اللورد « ليونس » السفير الانجليزي بصدد استدعاء مجلس النواب المصري ( وموعده ٢٤ / ١٢ سنة ١٨٨١ ) : « قلبي ممتلئ رعباً ، ليس من الممكن الحذر والتخمين على ما عساه يقرره ما يسمى الحزب الوطني ، من

---

(١) محمد نؤاد شكري : مصر والسودان ، ص ١٥٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٨٦ .



الجائز أن يعمد إلى تقرير طريقة مختلفة تخالف مصالح الأوربيين. لا أجد وسيلة للاحتياط لمنع نهضة جديدة أفضل من إلهام المصريين أن انكلترا ، وفرنسا لا يمكنهما أن يحتملا شيئاً من هذه المطالب ولا تلك النزعات <sup>(١)</sup> .

وقد عبرت هذه الكلمات عن نزعة هذا الاستعماري في معاداة الحركة الوطنية المصرية على طول الخط ، فهو زعيم حزب الانعاش القومي في فرنسا والانتقام لبلاده من هزيمتها على يد ألمانيا في عامي ١٨٧٠ — ١٨٧١ ، ومن ثم كان اتجاهه إلى تقوية مركز فرنسا في الخارج بتشديد قبضتها على شمال أفريقيا وتقوية علاقاتها بإنجلترا دون أن يسمح لهذه الأخيرة بتفوق نفوذها في مصر على حساب النفوذ الفرنسي. وكان من رأى غمبتا أن أوروبا بوجه عام ، وفرنسا بوجه خاص لا تصنع الديمقراطية للتصدير، ولهذا كان ينظر الى الحركة الوطنية الدستورية في مصر بعين الاحتقار ويعتبرها « تعصباً اسلامياً » و « أوهاماً ثورية » و « عصياناً عسكرياً » بحيث كان يفسر مبدأ « مصر للمصريين » بأنه لا معنى سوى أن مصر لا إنجلترا <sup>(٢)</sup> .

وإذ كان غمبتا يهودياً ، فقد كان متصلاً بالمصالح المالية في بورصة باريس وكان كذلك ذا صلة مقينة ببيت روتشيلد وغيره من أصحاب الأموال الذين اشترى بملايينهم سندات الدين المصري. وكان نوبار باشا ورفرزولسن يعيشان يومئذ في باريس ، فكانا أخص من ينتصح بأرائهما في المسألة المصرية ، وقد كون رأيه في الموقف بناء على المعلومات التي يستمدّها منهما <sup>(٣)</sup> ، فلم تمض عليه

---

(١) محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، ج ١ ، ط ١ ، ١٩٣٦ ، مطبعة المنار بمصر ، ص ٢٣٩ .

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى . مصر والمسألة المصرية : ص ٧٧ .

(٣) بلنت التاريخ السرى . : ص ٢٤٠ .

بضعة أيام في الوزارة حتى أخذ يفاوض وزارة الخارجية البريطانية ابتغاء حل  
انجلترا على الاشتراك مع فرنسا في القيام بعمل عنيف ضد الحركة الوطنية وأن  
يكون ذلك بمثابة حملة صليبية تقوم بها الدولتان تحت ستار الدفاع عن المدنية  
وتنظيم مالية مصر .

وكانت وزارة الخارجية البريطانية تريد أن تجدد المعاهدة التجارية للمعقودة  
بين فرنسا وانجلترا التي أوشكت أن يحين أجلها بأسرع ما يمكن وقد أرادت  
الحكومة البريطانية أن تنهز فرصة الصداقة الموثقة بين رئيس الحكومة  
الفرنسية الجديد والسير ديك و كيل خارجية بريطانيا لاستكمال المفاوضات في  
هذا الصدد ، وكانت قد ألقت لجنة لهذا الغرض في باريس منذ شهر ما يو ، وقد  
مثل فيها ديك وولسن انجلترا ، ولكنها لم تصل إلى نتيجة ، وقد استقر الرأي  
على أن يعود ديك إلى باريس ليمسأ في مسألة مصر والمعاهدة التجارية  
ولما يمض أكثر من أسبوع على تقلد غمبة رئاسة الوزارة . وإذا راجعنا الصحف  
التي كانت تصدر في نوفمبر سنة ١٨٨١ ، نجد المفاوضات بين الدولتين قد وصلت  
إلى نتيجة حرجة حتى لقد أشيع أكثر من مرة أنها قطعت . ولكن عودة  
ديك أحييت المفاوضات أو على الأقل حالت دون انقطاعها . ولبت ديك  
يروح ويفدو بين فرنسا وانجلترا من ٢٢ نوفمبر إلى ١٥ ديسمبر وقد جاء في  
الكتاب الأزرق الذي صدر في سنة ١٨٨٢ برقم ٥ أن غمبتا أرسل إلى  
لورد ليونس يوم ١٥ ديسمبر مشروعا يقضى بالتدخل المشترك في مصر . وقد  
ذكر في مشروعه أنه يرى التدخل ضروريا لتقوية سيطرة الخديو توفيق .<sup>(١)</sup>

وفي ٢٤ ديسمبر فاتح غمبتا الحكومة الإنجليزية عن طريق الميسو

---

(١) المرجع السابق . ص ٢٤١

« شاميل لاكو Challemeil Lacour » السفير للفرنسي في لندن في موضوع اشتراك الحكومتين في عمل يؤدي إلى تقوية سلطة الخديو ومنع تدخل الأتراك في مصر . وفي اليوم نفسه ، أ برق « ليونس » إلى حكومته ، أن غمبتا يرى أن تكون الخطوة الأولى والمباشرة إصدار تعليمات إلى ممثلي الحكومتين في القاهرة بمناسبة اجتماع مجلس النواب حتى ينفقلا مشتركين إلى توفيق باشا عواطف فرنسا وإنجلترا نحوه وتأبيدهما له ، ويشجعاه سموه على التمسك بسلطته الحقة وتوكيدها<sup>(١)</sup> .

المذكرة المشتركة الأولى : ونتيجة لهذه الجهود توجه سير أدوارد مالت معتمد إنجلترا في ٨ يناير سنة ١٨٨٢ ومسيو سنفكس لل معتمد الفرنسي مجتمعين إلى سراي عابدين ، وقدا إلى الخديو مذكرة مشتركة من الدولتين مؤرخة في ٧ يناير سنة ١٨٨٢ مكتوبة بصيغة رسالة برقية من وزارة خارجية كل منهما إلى معتمدها في مصر وأبلغاها أيضا إلى شريف باشا ، وهذا نصها<sup>(٢)</sup> :

« كلفتم غير مرة بأن تنهوا إلى علم الخديو وحكومته إرادة فرنسا وإنجلترا وعزمهما على تأييده للتغلب على الصعوبات المختلفة التي قد تعترض انتظام الشؤون العامة في مصر .

أن الحكومتين على تمام الاتفاق في هذا الصدد ، وأن الحوادث الأخيرة وبخاصة الأمر الصادر من الخديو باجتماع مجلس النواب ، قد هيأت الفرصة لتبادل لهما الآراء مرة أخرى ، في هذا الشأن ، فالمرجو أن تبلغوا توفيق باشا

---

(١) محمد نؤادشكري ؟ مصر والسودان ، ص ١٨٩ .

(٢) جمهورية مصر : القضية المصرية ١٨٨٢ — ١٩٥٢ ، المطبعة الأميرية ، ١٩٥٥ ، ص ١

بالاشتراك مع سير ادوارد مالت الذى كلفتم به ، بأن الحكومتين الفرنسية والانجليزية تعتبران أن تثبيت سمو الخديو على العرش طبقا لأحكام فرمانات التى قبلتها الدولتان رسميا هو الضمان الوحيد فى الحال والاستقبال لإستقبال النظام ولتقدم سعادة مصر ورفاهيتها التى يهتم فرنسا وانجلترا أمرها ، والحكومتان متفقتان تمام الإتفاق على بذل جهودهما المشتركة لمقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية التى قد تهدد النظام والأخطار التى يمكن أن تستهدف لما حكومة الخديو ، ومن الحقيق أن هذه الأخطار ستلقى من فرنسا وانجلترا اتحادا وثيقا لتغلب عليها ، وتمتقد الحكومتان أن سمو الخديو يجد من هذه التأكيدات الثقة والطمأنينة والقوة التى هو فى حاجة إليها لإدارة شئون الشعب المصرى والبلاد المصرية .

وبتأمل هذه المذكرة يمكن ملاحظة ما يأتى :

١ — ذكرت المذكرة السبب المباشر الذى اتخذته « غمبتا » مبررا لانتخاب مع الحكومة الانجليزية بشأن هذه المذكرة المشتركة وهو دعوة مجلس النواب للاجتماع . ولم يكن هناك مبرر للخوف منه على الإتفاقات المالية والمعاهدات الدولية القائمة ، فقد أكد الخديو احترامه فى خطبة العرش التى تلاها بنفسه يوم افتتاح المجلس فى ٢٦ / ١٢ / ١٨٨١ ، ثم أكد النواب فى جوابهم الذى أعدوه فى ٢٩ / ١٢ على خطبة العرش احترامهم للاتفاقات المالية والمعاهدات الدولية<sup>(١)</sup>

٢ — يدل ذكر « المشاكل الداخلية والخارجية » على خوف فرنسا من تدخل الباب العالى — مشاكل خارجية ، ثم خوفها من انتصار العسكريين — مشاكل داخلية ، كذلك انطوت الإشارة إلى أن هذه المشاكل « قد تهدد النظام القائم » ، على نحمد للرجبات الوطنية التى تريد تحقيق آمال دستورية عريضة

---

(١) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ، ص ١٩٥ — ١٩٦ .



بتوسيع اختصاصات مجلس النواب . ثم أن عبارة « ومن الحق أن هذه الأخطار ستلقى من فرنسا وإنجلترا اتحاداً وثيقاً للتغلب عليها » ، حملت معنى أن هاتين الدولتين سوف تتدخلان تدخلاً فعلياً قد يكون فيه أو قد يجر إلى الإحتلال المشترك . وفي هذا تحقيق لسياسة غمبتا<sup>(١)</sup> .

٣ — تنطوى الفقرة الأخيرة على تشجيع الخديو على اتباع أية خطة يريد لها نحو تعطيل آماني البلاد وإزاء الحزب العسكري .

وكان من الطبيعي أن تحدث هذه المذكرة أسوأ الآثار في مصر<sup>(٢)</sup> . ولما حاول جرانفيل أن يخفف من وقعها عن طريق تفسير جديد لها ، وقف غمبتا ضد هذا الاتجاه ووصفه بأنه غير مناسب ولا يتصف بالحكمة ، وكان من رأيه أن تتمسك إنجلترا وفرنسا بموقفهما بشدة ، على اعتبار أن ظهورهما بمظهر التراجع من شأنه أن يشجع إدعاءات النواب الخاصة بوضع أيديهم على الميزانية ، وكان مقتنعاً بأن أى توضيح للمذكرة سيزيد من غلواء خصوم فرنسا وإنجلترا ويشجعهم على التحدى في مشروعاتهم الخاصة بالميزانية<sup>(٣)</sup> .

وهكذا زج غمبتا بنفسه في موقف حرج حتى استعبد أوروبا وافقات على حقوق تركيا . ولم يوجه إليه الهجوم في العواصم الأوربية الكبرى وحدها ، بل أيضاً في فرنسا . إذ خشي الفرنسيون أن يزج بهم في مغامرة خارجية في الوقت الذي كانت سياسة سابقه الخاصة بتونس لا تزال تواجه الهجوم الشديد .

سياسة فرسينية : وفي ٣٠ يناير سنة ١٨٨٢ استقالت وزارة غمبتا وألف الميودى

(١) المرجع السابق . ص ١٩٧ .

(٢) Cromer : Modern Egypt, Vol 1, pp. 230—235. (٢)

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ، ص ١٧٧ .

فرسينيه الوزارة الجديدة في ٣١ يناير ، وكان وزير الخارجية كذلك في هذه الوزارة واختط فرسينيه سياسة مختلفة كل الاختلاف عن سياسة سلفه في الوزارة ، إذ بينما كان غمبتا يريد أن يجعل التدخل ، ثم الاحتلال عند الضرورة ، مقصورين على إنجلترا وفرنسا باعتبار أنها صاحبتا المصالح الأكبر في مصر وصاحبتا النفوذ المباشر بها ، يجد أن فرسينيه يرى أن فرنسا لا تزال تئن من آثار الحرب السبعينية مع ألمانيا في المحافظة على السلام ، وأن أية وزارة تعتمد إلى تعزيز هذا السلام بالتدخل المسلح في شئون مصر مباشرة ، سوف يكون لذلك مآلها السقوط . وعلى هذا فقد عول دى فرسينيه من البداية على أن تصبح المسألة المصرية مسألة دولية . وواضح ، من هذه الناحية أن ذلك كان خروجاً صريحاً على سياسة سلفه غمبتا<sup>(١)</sup> .

واستقبلت الدوائر السياسية الانجليزية والفرنسية إعلان دستور سنة ١٨٨٢ بالضغط والاستياء ، وأرسل الرقيبان الأوربيان كولفن ودى بلينير مذكرة مشتركة بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٨٨٢ ، أى عقب تأليف وزارة البارودى بيومين ، وقبيل إعلان الدستور يوم واحد اعترضاً فيها على هذا الانقلاب ، وتجلت في مذكرتهما روح التبرم بالنظام الدستورى بأكمله والنقمة من تحويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وتحريض حكومتيهما على محاربة هذا النظام ، وهذا نصها<sup>(٢)</sup> :

« عندما صدرت الدكرينات المنظمة لإختصاصات الرقابة الثنائية ، كانت السلطة الحقيقية في يد الخديو ، وفي يد الوزراء بطريق النيابة عنه ، فأمكن الاكتفاء بإعطاء الرقيبين العموميين الحق في إصدار آراء وملاحظات وكان

(١) محمد فتّاد شكرى : مصر والسودان ص ٢٠٥ .

(٢) القضية المصرية ، ص ٢

مفروضاً أن يعمل بآرائها ، وقد تحقق ذلك وتقدمت حالة البلاد المالية بعد أن كانت منذ سنتين فى غاية الخطورة ، أما الآن فقد تغير ميزان السلطة إذ تحولت إلى مجلس النواب وإلى بعض الرؤساء العسكريين الذين يخضع المجلس لنفوذهم ، وقد أدى هذا الانقلاب إلى تغيير خطير فى نظم الدولة ، فإن سلطة الخديو والوزراء التى تزعزعت بتأثير ثورة الجيش فى أول فبراير سنة ١٨٨٢ قد استمرت فى الضعف يوماً بعد يوم ، ووصلت الأمور فى هذا الصدد إلى أن مجلس النواب الذى كان فى عهد الخديو السابق ( إسماعيل باشا ) أداة مطواعة فى يده وكان يقرر ما يعرض عليه من النظم المالية على ما فيها من الجور وما تؤدى إليه من فادح الأضرار ، أصبح لا يتردد فى التمسك بحقوق ومطالب تناقض حالة البلاد الاجتماعية ، حتى وصل به الأمر إلى أن اضطر الخديو إلى تغيير الوزارة التى كانت حائزة لثقته وتحت ضغط بعض الضباط ، اضطر أن يعهد برئاسة الوزارة إلى وزير الحربية وأصبحت سلطة الخديو لا وجود لها .

وفى هذه الظروف الحالية لا فائدة من التصريح من جانب الحكومة المصرية بأنها لا تنوى المساس بسلطة الرقبين ، فإن هذه السلطة ستسير فى طريق الزوال لا محالة إذا أصبحت وجهاً لوجه أمام مجلس نواب وجيش ، لا أمام الخديو ووزرائه الذين يعونهم باختياره ، ذلك أن الخديو ووزرائه لم يكونوا يستطيعون أن يتحملوا أمام الدوائر والحكومات الأجنبية مسئولية أعمال يعترض عليها الرقبان ، وكان هذا هو الضمان الوحيد لسلطتنا ، وكان ضماناً كافياً حتى اليوم ، ولسكنه أصبح الآن خيالاً أمام وزراء المجلس النيابى والجيش إذ ليس عليهم من سلطان سوى نفوذ الرؤساء العسكريين والنواب الذين يستمدون منهم السلطة ، وهذا ما وقع الآن ، لأن الوزارة التى تألفت حديثاً

قد استقر عزمها على تحويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية رغم المعارضة الصريحة في ذلك من الرقيبين ، ولا يغيب عن الذهن أن وزارة شريف باشا لم تسقط إلا لأنها لم تشأ اغفال المعارضة التي بدت من الحكومتين الانجليزية والفرنسية في هذا الصدد ، فقبول الحالة الحاضرة ، هو تسليم بالعبث الخطير الذي يصيب نفوذ إنجلترا وفرنسا ، وبعبارة أخرى هو إلغاء نفوذ الرقيبين اللذين ليس لهما من السلطة إلا ما يستمدانه من حكومتها ، ومن خطر الرأي والاسترسال وراء الأوهام ألا نلمح في هذا التغيير مقدمات محتومة لسلسلة من التصرفات لا تبقى على شيء من الإصلاحات المالية التي تمت خلال السنوات الأخيرة . ومن الجلي من الآن أن نتنبأ بقرب وقوع الارتباكات المالية من جديد ، تلك الارتباكات التي عالجتها لجنة التحقيق العليا ولجنة التصفية »

وقد شاركت بعض الصحف الفرنسية في الدعوة إلى التدخل العسكري ، فقد نشرت جريدة « الطان » مقالا في الأحوال المصرية جاء فيها <sup>(١)</sup> : « ان ثقتنا بما يتظاهر به الناثرون المصريون محدودة ، فهم يتزبون بالاعتدال ليستردوا فوزهم الآخذ في الامتداد ، ولا مشاحة أن تلك سنة الثورات العسكرية فهي لا تبيح للمرء أن يتوقف ، كما لا تبيح له أن يوطد أمرا . وان ذاك الحزب المقال له الحزب الوطني ، أو بالحري حزب الضابطان ، سيقوده سوء اللطالغ إلى مناصبة المراقبة الأوربية ومخاصمتها حالة كونها هي العلة التي أوصلت مصر إلى نقطة الدجاج ، وإذ ذاك تضطر الدول التي ترى العبث بمصالحها أن تتدخل ولا يبقى ما يسأل عنه الا كيفية الخطة التي سيقبضها ذلك التدخل . ولو أن انسكاته وفرنسا أسرعتا ببدء إلى اجراء عمل قوى ، لتسنى لهما صون سلطة سمو الخديوى من أعمال الحزب العسكري ، على حين كانتا إذ

---

(١) روضحتين : تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده ، ص ٢٩٠ .



ذاك في غنى عن انتظار ارادة الدول للسماح لها بالعمل وفي مأمن من مضادتهما أو انكاره عليهما طالما أنه موجه إلى تأييد الحالة الراهنة ليس إلا . . »

وفي مارس سنة ١٨٨٢ أقدم فريسينيه على اتخاذ اجراء هام ، إذ قرر استدعاء المسيو دي بلنير لما يعلمه تمام العلم عن أخلاقه وآرائه، وقد كان خلال المدة السابقة يشغل وظيفة المراقب الفرنسي العام وقد عقب فريسينيه على استقيا جرانفيل من هذا الاجراء بأنه « قد حان الوقت للـ لائم لاستبدال المسيو دي بلنير برجل آخر بعيد عن التأثير في الشؤون المصرية تأثيراً سياسياً »<sup>(١)</sup> ثم زاد على ما تقدم قوله : « . . إن تدخل المراقب الفرنسي في الشؤون السياسية طالما أدى إلى ارتباك العلاقات بينه وبين القنصل العام ، وقد تنجم عن مثل هذا الارتباك عواقب وخيمة وخاصة في الظروف الحاضرة » . ولقد كان هذا بمثابة إعلان صريح عن الخطة السياسية التي ينوي المسيو فريسينيه اتباعها .

ونظراً لما صارت عليه الأحداث في مصر ، وجد فريسينيه أن ليس ثمة مناص من أن يختار أحد أمرين فاما أن يقبل التدخل التركي ، وإما أن يقبل اشتراك إنجلترا وفرنسا في العمل ، فاختر الأمر الثاني باعتباره أخف الضررين . وقد قرعه الراديكاليون الفرنسيون وقتئذ أيما تقرير اتراجعه هذا عن موقفه الأول واتباعه خطة لا تختلف كثيراً عن خطة غمبتا ، وليس ثمة ريب في أن ما أعقب ذلك من الحوادث سوغ ذلك اللوم تماماً ، ومع ذلك ، فقد كان للمسيو فريسينيه أن يرجو أنه ما دام تدخل إنجلترا سواء أ كان صريحاً أم وراء ستار التدخل التركي أمر الامناس منه ، وما دامت سياستها كلها كانت ترمي إلى تلك الغاية، فإن فرنسا باشتراكها معها قد تنجح في اعطاء هذا التدخل

---

(١) نقلاً عن جريدة الأهرام ، العدد ١٣٣٠ الصادر في ١٨٨٢/٢/٢٤ .

شكلا عديم الضرر نسبيا . وقد خيل إلى المسيو فريسينييه أن هذا يكون الفارق  
الجمهورى بين سياسة المسيو غمبتا وبين سياسته ، وهو الذى كان يرى إلى أن  
تمتثل إنجلترا وفرنسا الهلاد احتلالا فعليا<sup>(١)</sup> .

المظاهرة البحرية : أما « الشكل العديم الضرر نسبيا » الذى كان المسيو  
فريسينييه يريد أن يكون عليه التدخل الانجليزى الفرنسى ، فهو أن ترسل كل  
من الدولتين ثلاث بوارج إلى الاسكندرية بحجة صيانة أرواح رعاياها فى الظاهر  
لتخويف الوزارة المصرية فى الحقيقة أو حملها على الازعان ، وبذا تنتهى  
الأزمة ولا تكون هناك حاجة لأى عمل آخر .

وفى ١٢ مايو عقدت الوزارة الفرنسية اجتماعا فى قصر الاليزيه حصل  
فيه الاتفاق على نص التعليمات التى يجب ارسالها - كما قال فريسينييه إلى السفير  
الفرنسى الجديد فى لندن المسيو تيسو Tissot لمفاتيحة الحكومة الانجليزية فى أمر  
هذه المظاهرة البحرية وقد اشتملت التعليمات على ما يأتى<sup>(٢)</sup> :

« قرر مجلس الوزراء ( الفرنسى ) فى هذا الصباح ( ١٢ مايو ١٨٨٢ )  
بالاجماع وفوضنى فى ابلاغكم الاجراءات ( أو الترتيبات Combinaisons )  
التالية التى تحدثت بصددھا مع اللورد ليونس والتى أرجوكم أن تقترحوها  
فورا على اللورد جرانفيل :

١ — تبث كل من فرنسا وانجلترا بست سفن حربية خفيفة بالدرجة  
التي تمكنها من دخول ميناء الاسكندرية . وفى وسع ثلاث من سفننا ( أى

---

(١) ردزستين : تاريخ مصر . ص ٣٣ .

(٢) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان : ص ٢١٦ .

الفرنسية) . . أن تكون بالاسكندرية يوم الاثنين ( ١٥ مايو ) والثلاث  
الباقيات يوم الأربعاء ( ١٧ مايو ) أو الخميس ( ١٨ مايو ) . . وعلاوة على  
ذلك ، سوف تبعث ( أى فرنسا ) بمركب خفيف إلى السويس على المنوال  
الذى يقترحه اللورد جرانفيل .

٢ — تبرق حكومتا باريس ولندن إلى سفيريهما في القسطنطينية لدعوة  
الباب العالي أن يمتنع في الوقت الحاضر عن كل تدخل أو تعرض في شئون مصر .

٣ — تبرق حكومتا باريس ولندن كذلك إلى سفيريهما لدى الدول  
الأربع العظمى لا بلاغها بارسال السفن وارجائها أن تبعث إلى سفيراتها  
بالقسطنطينية بتعليمات مشابهة لتلك المرسلة إلى السفيرين الفرنسي والانجليزي .

٤ — تعتقد ( أو تسلم ) الحكومة الفرنسية بأنه في الظروف العملية  
الراهنة ، ولأخذها بعين الاعتبار لما فعله توفيق أخيرا بناء على نصيح فرنسا  
وانجلترا ( من حيث تعديل الحكم <sup>(١)</sup> ) ، وتعتقد الوزارة الفرنسية أن الواجب  
بمعناه الدقيق ، يقتضى تأييد الخديو بكل ما تتحمله أو تستدعيه الظروف وعلى  
ذلك ، فنحن سوف نتعاون بأمانة ودون بطانة ( أى نوايا باطنية ) مع اللورد  
جرانفيل في هذا المعنى .

٥ — ونحن مستمرون على معارضة تدخل تركى ، ولسكنا لا نسمى  
تدخلات تلك الحالة التى سوف تعمل فيها القوات التركية في مصر بدءا على دعوة  
منالها بذلك والتى سوف تعمل فيها القوات التركية تحت مراقبتنا لتحقيق  
غرض وتحت شروط نكون نحن أنفسنا قد حددناها .

٦ — وعلى ذلك فإنه في حالة ما إذا وجدنا بعد وصول سفننا إلى

---

(١) المقصود هنا تعديل حكم المجلس العسكرى المعروف .

الاسكندرية ، أنه من المفيد انزال جنود إلى البر ، لا يكون اللجوء في ذلك إلى جنود بريطانيين ولا إلى جنود فرنسيين ، ولسكننا ندعو جنودا عثمانيين وفق الشروط الموضحة أعلاه .

٧ - تصدر تعليمات لقنصلينا العامين بأن لا يعترفا بغير سلطة توفيق سلطة شرعية ، وبعدم الدخول في أية علاقات مع أية حكومة أخرى فعلية *Gouvernement de Fait de Facto govert* إلا من أجل تأمين رعايانا على سلامتهم .

وقد وافقت الحكومة الانجليزية على هذا العرض .

ووصلت السفن في ٢٠ مايو ، وعندما استفسر سنكفكس من فرسينيه عما يجب عليه أن عمله بعد وصول السفن ، تلقى التعليمات الآتية : <sup>(١)</sup>

« يجب عليك أن تمتنع في الوقت الحاضر عن الانشغال بالخطط التفصيلية . تجنب الإشارة إلى أى إجراءات معينة ، وبخاصة ما يتعلق منها بالجيش الذى قد يثيره ما قد يبدو موجهاً ضده . تصرف مع مالت وفقاً للنقاط الآتية :

أولاً : أن الحكومتين الفرنسية والإنجليزية لا تهدفان بتدخلهما في شئون مصر إلا المحافظة على الأحوال القائمة فيها ، وبالتالي إعادة سلطة الخديو التى هى من حقه ، والتى بدونها تعرض الأحوال القائمة لتهديد مباشر .

ثانياً : أنصح الخديو بانتهاز الظروف المواتية ، كوصول السفن ، على سبيل المثال ، لإقالة الوزارة الحالية وتعيين وزارة جديدة يرأسها شريف باشا أو أى شخص يوحى بنفس الثقة .

ثالثاً : بإمكانك أن تفهم الأطراف المعنية - إذا ما سار كل شيء على

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المسألة المصرية ، ص ٢١٢ .



ما يرام - أن الضباط الذين اشتركوا في الحركة لن يضاروا في أشخاصهم أو  
أملأ كهـم وأنهم يحتفظون برتبهم .

مذكرة مشتركة أخرى : ثم اشترك سنكفكس مع مالت في تقديم مذكرة  
مشتركة أخرى في ٢٥ مايو جاء فيها <sup>(١)</sup> :

« ان قنصلى فرنسا وبريطانيا العظمى الموقعين على هذا يمحيطان علم عطوفتكم  
بأنه من حيث أن عاطفة الوطنية حملت سلطان باشا رئيس مجلس النواب ،  
وكذا رغبته في تأييد سلم مصر ورفاهيتها على عرض الشروط الآتية على  
عطوفتكم محمود سامى باشا البارودى رئيس مجلس النظار ، إذ رأى أنها الوسيلة  
الوحيدة لوضع حد لحالة الاضطراب في مصر ، وهذه الشروط هي :

- ١ - إبعاد سعادة هرابى باشا مؤقتاً من مصر مع بقاء رتبته ومرتبته .
- ٢ - إرسال كل من على باشا فهمى وعبد العال باشا إلى داخل مصر مع  
بقاء رتبتهما ومرتبتهما .
- ٣ - استقالة الوزارة الحالية .

قد رأينا أن هذه الشروط لما فيها من روح الاعتدال تمنع المصائب التي  
تستهدف لها مصر ، فهما باسم حكومتيهما ، وبتفويض منهما ، ينصحان حضرة  
رئيس مجلس النظار وزملاءه بقبولها . وعند الاقتضاء يشترطان تنفيذها ،  
وليس لحكومتى فرنسا وإنجلترا غاية من التدخل في شئون مصر سوى حفظ  
الحالة الحاضرة المقررة Status-quo ، وبالتالي أن يعيدا للخديو السلطة المختصة  
به ، إذ بدونها يخشى على هذه الحالة المقررة ، وبما أن توسط الدولتين ليس مبنياً

---

(١) القضية المصرية ، ص ٣ .

على حب الانتقام والنشفي ، فسيبذلان الجهد في عفو عمومي من الحضرة  
الخليوية وسيسهران على تنفيذ هذا العفو .

وعندما سقطت وزارة البارودي وتألفت وزارة راغب أرسل سنكفكس  
إلى باريس يزكي عدم إقامة أية علاقات مع الوزارة الجديدة ، باستثناء ما تقتضيه  
الضرورة القصوى ، وفي هذه الحالة لا بد أن يكون الاتصال براغب شخصيا .  
وكان من رأيه استحالة سند راغب ، لأن معنى ذلك سند عرابي وإقرار الأمر  
الواقع والاعتراف بضعف الدولتين الغريبتين : لهذا زكى لحكومته التدخل  
العسكري للقضاء على ما سماه « الطفمان العسكري » ولاضاف الحركة الاسلامية  
في شمالي إفريقيا ووضع حل نهائي للمسألة المصرية بالشكل الذي يؤدي تقوية  
هيبة فرنسا ونفوذها ، بالإضافة إلى تدعيم المراقبة ، وبذلك يمكن تحاشي  
احتمال عزلة فرنسا سواء في مصر أم في أوروبا . وكان من رأيه أن انهيار نفوذ  
فرنسا في مصر ، سيكون له أثر بعيد المدى يمتد من شواطئ سوريا إلى شواطئ  
الجزائر حيث يعتقد الناس أنها قد انسحبت أمام مغامر عربي ، مما يضعف  
مركزها ويفري بتكرار ما حدث في مصر في تونس والجزائر حيث السكان  
أشد خطرا من المصريين واسكى يدعم سنكفكس وجهة نظره أخذ يهون من  
شأن الجيش المصري ويؤكد أن عدم اتخاذ اجراءات حاسمة في أسرع وقت من  
شأنه أن يؤدي إلى تقوية الجيش المصري بازدياد عدد أفرادهِ<sup>(١)</sup> .

كذلك أرسل فرسينيه إلى السفير الفرنسي بلندن يقول : « لم يعد من أمل  
في حل سلمى بالضغط الأوربي القائم على وجود الأسطولين الفرنسي والانجليزي  
وعلى المساعي الطيبة التي يبذلها عمال الدولتين في القاهرة » . واقترح فرسينيه أن  
يعقد مؤتمر دولي لحل المسألة المصرية ، وكان غرضه من هذا أن يحول بين إنجلترا وبين

١ (١) أحمد عبد الرحيم مصطفى : ، مصر المسألة المصرية ، ص ٢٣٤ .

الانفراد بالعمل ، فقد بات يتوجس خيفة من سياستها .

انسحاب فرنسا من التدخل العسكرى : ولما بدأت إنجلترا تهىء الجو خلق الظروف التى تبرر التدخل المسلح فأرسل سيمور انذاره المعروف ، نجد أن فرسينيه يؤكد أن المعلومات التى لديه « لم تكن بالخطورة التى تبدو من رسائل الأدميرال سيمور بحيث أن ضرب الاسكندرية فى الظروف التى وقع فيها إنما كان عملا هجوميا لا دفاعيا » . وقرر كذلك أن « سد البوغاز لم يشرع فيه فى وقت من الأوقات <sup>(١)</sup> » . وقد أرسل الأدميرال الفرنسى كونراد إلى حكومته يصف تحرش سيمور وبذكر أنه لم يشاهد أى عملية فى الحصون .

وفى اليوم الرابع من شهر يولية أبلغ ليونس ، فرسينيه نبأ التعليمات التى أرسلت إلى سيمور قبل ذلك بيوم ، باستعمال القوة ضد قلاع الاسكندرية ، وسأل السفير فرسينيه عما إذا كانت فرنسا سترسل مثل هذه التعليمات إلى الأدميرال كونراد .

وعقد فرسينيه مجلس الوزراء ، ولم تكن فرنسا رسمت لنفسها خطة بشأن هذا التحدى المفاجئ ، ولم يدر بخلد فرسينيه أن تجرؤ إنجلترا على هذا العمل مهما بلغ من تطلعها إلى الانفراد بضرب مصر ، وذلك لأن المؤتمر قائم فى الآستانة بدرس كيف يكون التدخل فى شئون مصر ، وكانت فرنسا تظن أنها بهذا المؤتمر الذى اقترحه ، قد أخذت السبيل على إنجلترا فجعلت المسألة المصرية مسألة دولية . وكذلك كانت فرنسا مطمئنة إلى أن الطرف القاهر الذى أضافه دوفرين إلى مقترح السفير الايطالى لم يظهر بعد ، وليس فى شئون مصر ما يدعو

---

(١) محمود الحقيف : أحمد عرابى ، الزعيم المقتدى عليه ، كتاب الهلال ( ٢٤٦ ) ،

يولية ١٩٧١ ج ٢ ص ٤٦ .

إلى القلق، وقد كان فرسينيه يقظا إلى أن الانجليز يبالغون في تصوير ما يزعمون من سوء الحال في مصر<sup>(١)</sup>.

ولقد أبى الفرنسيون أن يشتركوا في التدخل المسلح فعلا لأن فرسينيه كان قد أجاب على سؤال وجه إليه في البرلمان بشأن الأسطول الفرنسي الموجود في الاسكندرية فقال أنه هناك لحماية مصالح « بنى وطننا » ليس إلا . ومع تكتمه ما سيتخذ من اجراءات ، قال : « غير أن هناك وسيلة واحدة أرفضها تلك هي تدخل فرنسا في مصر حربيا » . وعلى ذلك أعلن اللورد ليونس أن الأميرال الفرنسي قد لا يستطيع أن يشترك مع الأميرال الانجليزى في أن يقف بالقوة نصب البطاريات والمدافع بالاسكندرية<sup>(٢)</sup>.

وقرر مجلس الوزراء الفرنسى، لسوء حظ مصر، الامتناع عن مشاركة إنجلترا فيما هي مقدمة عليه ، لأن هذا العمل يعد خروجاً على مؤتمر الاستانة ، وهو يجر إلى اعتداء لا موجب له على مصر ولا يمكن عده عملاً دفاعياً ، هذا إلى أن الحكومة لم تعرض الأمر على مجلس النواب الفرنسى ، ولا يمكنها أن تدخل في حرب بدون إقرار هذا المجلس . وكتب دى فرسينيه إلى السفير الفرنسى بلندن ليبلغ الحكومة الانجليزية قرار مجلس الوزراء الفرنسى وأنه أرسل التعليمات إلى الأدميرال كفراد ، أنه إذا أسر القائد الانجليزى على ضرب الاسكندرية فعليه أن يفادر الاسكندرية بالأسطول الفرنسى ويرسو قرب بور سعيد .

وهكذا تغلغل فرنسا السبيل لانجلترا لتنفرد بضرب مصر . ولم لحقت بمصر المكبات من جراء ضعف السياسة الفرنسية ، ولم تنس مصر أن فرنسا

---

(١) المرجع السابق ، ص ٥٦ .

(٢) روضتين : تاريخ مصر . ص ٣٤٤ .



بعد أن شدت أزر محمد علي وأغرته زمنا بالوقوف في وجه انجلترا ، تخلت عنه أمام تهديد بالمرستون وتركته بنهار وحده <sup>(١)</sup> .

والحق أن فرنسا كانت تظن إلى أن انجلترا تريد أن تنفرد باحتلال مصر ولم تأنس فرنسا في نفسها القوة لتناوىء انجلترا مناوأة فعلية خشية أن يدب الخلاف بينهما وألمانيا التي ضربتها تلك الضربة القاصمة منه انتفى عشر عاما في حرب السبعين لم تزل لها بالمرصاد ، ولم يزل بسمارك يرمى إلى أضعاف فرنسا حتى لا تنهض من كبوتها فتتأثر لما لحقها من هوان . ولهذا تفاقت فرنسا على كره منها ، وأفسحت السبيل لانجلترا ، فأضاعت بذلك جهودها الدبلوماسية الماضية جميعا في عرقة السياسة الانجليزية .

وقد تساءل ولاس : هل أصيبت فرنسا بشلل لخوفها من غزو ألماني آخر أم أنها رأت تأجيل القيام بدور حتى تحين الفرصة <sup>(٢)</sup> ؟ لقد امتنعت فرنسا عن الاشتراك مع انجلترا في احتلال مصر - برغم أنها كانت تطعم في ذلك التدخل معتقدة أنها ستنال جزءا من الغنيمة ، وأخذت جرائدها تشفى على أعمال انجلترا أثر تغلبها على العراقيين وانتهاء الاضطرابات في مصر <sup>(٣)</sup> . وقد قابل آدمز أحد التجار الفرنسيين في الاسكندرية فقال له ( أى التاجر ) إنه سوف يكون أسفا لو انتهى الاحتمال الانجليزي لمصر على الرغم من كراهتهم لأن تحتل انجلترا هذا المركز ، وأنه يعتقد أن انجلترا لو تركت مصر فسوف يقوم المصريون بثورة جامعة ضد جميع الأوروبيين <sup>(٤)</sup> . وأخذت الصحف المصرية تتحدث عن قرب عقد اتفاق بين انجلترا وفرنسا ووضع حد للتباعد بينهما ،

(١) محمود الخفيف : أحمد عرابي . . ج ٢ ص ٥٧ .

(٢) سامي عزيز : الصحافة المصرية . . ص ١٩٩ .

(٣) سليم نقاش : مصر للمصريين ، ج ٦ ، ص ١٥٩ .

(4) Adams, Francis : The New Egypt p. 24.

وبذلك يتسنى للوزارة الفرنسية الوصول إلى اتفاق مع إنجلترا تحول فرنسا بمقتضاه مركزا ممتازا في مصر<sup>(١)</sup>.

وتنزه الأهرام فرصة سفر جلادستون رئيس وزراء بريطانيا إلى باريس فتؤكد أن بريطانيا تسعى لإيجاد طريق لحل للمسألة المصرية تنطبق على ما يناسب مصالح فرنسا الشرعية في وادي النيل ، « إن قبول إنجلترا وفرنسا بأمر عائد علينا بالمصالح لا يصادف في بقية الدول معارضة ، أما عدم اتفاق الدولتين ، فلا ينيلنا ما نتمنى » . وتنزه الأهرام الفرصة ، فتتحدث عن أن المسألة المصرية إنما هي « مسألة أوربية عامة لا يسوغ حل اشكالها إلا باتفاق أوروبي عام » . ويسافر مديرها في مايو لموافاة الجريدة بأبناء المؤتمر المزمع عقده « وأول المهام التي يبعثها ، إقامة مراقبة أوربية على المالية المصرية » ، فسكان الأهرام تعب عما كانت فرنسا تعس به من خيبة أمل بعد أن عمل الاحتلال على إنهاء المراقبة الثنائية وتعيين مستشار مالي إنجليزي محل المراقبين الفرنسي و الإنجليزي ، ويجد صاحب الأهرام المناسبة أمامه للحدث عن محاولة « إنجلترا تحميل الدول اللاتي لمن في وادي النيل مصالح مهمة . ولما كانت الجمهورية الفرنسية أرجح الدول مصلحة في القطر المصري ، ومن وكالات الأمر إليها ، فاختارتها إنجلترا دون سواها وافتتحت معها المخابرات بشأن اقتراحاتها ، وأخذت فرنسا تدخل عن حقوقها وتدافع عن شئون بقية الدول . هذا وفرنسا امتياز تخولها بإياد طبيعة الأعمال المصرية لأرجحية مصلحتها في مصر<sup>(٢)</sup> .

حادثة فاشودة: ولما اشتد التنافس بين إنجلترا وفرنسا على اقتسام مناطق النفوذ في

(١) سمي عزيز : المعاملة المصرية . . ص ١٩٩ .

(٢) المرجع السابق . ص ٢٠٠ - ٢٠١ .

إفريقية ، اعتزمت فرنسا تجريد حملة لاحتلال مركز هام في أعالي النيل ، وكانت ترمى بهذه الحملة إلى صد التيار الانجليزى في باطن أفريقيا ، ثم إلى فتح باب المسألة المصرية برمتها واجبار إنجلترا على تنفيذ عهودها في الجلاء عن مصر . ومن هنا فقد عهدت فرنسا في سنة ١٨٩٦ إلى الكابتن «مارشان» بالزحف على فاشودة الواقعة على النيل واحتلالها ، وقد اختارت هذه النقطة لأهميتها من الوجهة الحربية والجغرافية ، فهي تعد مفتاح النيل الأعلى ، إذ تقع على ملتقى الطرق المختلفة الواصلة من الخرطوم والعبشة إلى جنوب السودان وعلى مقربة من ملتقى روافد النيل ، كنهري سوبات وبحر الزراف ، ومن يملكها يضمن النفوذ في شمال السودان وجهات خط الاستواء <sup>(١)</sup> .

صدع الكابتن مارشان بأمر حكومته ، وسار على رأس كتيبة من الجند قاصداً فاشودة ، ففرض عامين في طريقه إليها يعاني المشاق والمتاعب المضنية في مجاهد أفريقية حتى بلغها واحتلها في يوم ١٠ يولييه سنة ١٨٩٨ وكان احتلالها إيذاً بفتح باب المسألة المصرية <sup>(٢)</sup> .

ولما أدركت إنجلترا غرض فرنسا من هذه الحملة ، بادرت إلى العمل لاجلئها عنها وكان تعليق «السيرادموند مونسون» السفير الانجليزى في باريس على موقف الحكومة الفرنسية يتلخص في قوله <sup>(٣)</sup> : «أن الأمة الفرنسية وحكومتها تدرك أن إثارة الضجيج حول المسألة المصرية لا يأتى بأية فائدة ، ومع ذلك فإن هذا لا يعنى أن الفرنسيين سوف لا يثيرون زوبعة ضد الاحتلال البريطانى في مصر ، سواء في البرلمان الفرنسى أو صحافتهم » . ثم استورد

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : مصطلح كامل باعث النهضة الوطنية ، كتاب الهلال

(٢٠) نوفمبر ١٩٥٢ ، ص ٥٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٦١

(٣) محمد نؤاد هكرى : مصر والسودان ، ص ٤٧٦ .

« مونسون » يقول : « ولكن في حين أن الفرنسيين يحاولون « وهذا طبيعي جداً » إقامة الحجة « منطقياً » على أن الاحتلال يجب أن ينتهي من مصر ، فهم يدركون تماماً كذلك أن العمليات الأخيرة ، قد نجم منها ببساطة أن اشتدت قبضتنا على مصر ، وأن من المتعذر أن يمثل المنطق الفرنسي « التطبيق العملي » (أو الممارسة) البريطاني .

وظهرت إنجلترا - مؤقتاً - بمظهر المدافع عن مصر المؤيد لها ، فاعترضت باسمها على هذه الحملة ، واحتجبت عليها باعتبار أن فاشودة أرض مصرية ، وسار إليها اللورد كيتشنر سردار الجيش المصري وقتئذ على رأس قوة مؤلفة من ١٨٠٠ جندي مصري ومائة جندي إنجليزي ، فوصلها في سبتمبر سنة ١٨٩٨ ، وهناك التقى بالسكا بن مارشان ، واحتج على إحتلاله بلداً مصرياً ورفع العلم الفرنسي على أملاك الخديو ، وأبلغه أن هذا الاحتلال يعد انتهاكاً لحقوق مصر ، وأنه قد جاء ليرفع العلم المصري على فاشوده . وكان مارشان يعلم أن لا قبل له بمقاومة القوة المصرية التي جاءت لاجلائه عنها إذ لم يكن لديه سوى تسعة ضباط فرنسيين ومائة وعشرين جندياً من أهالي السفن ، فلم يقاوم ، ورفع المصريون عليها العلم المصري .

واشتدت الأزمة السياسية بين إنجلترا وفرنسا على أثر هذه الحادثة ، وكان الظن أن تتمسك فرنسا بموقفها وتفتح باب المسألة المصرية ، وتضطر إنجلترا إلى الجلاء عن مصر ، مقابل جلاء الفرنسيين عن فاشودة ، ولكن فرنسا تخاذلت وتراجعت آخر الأمر ، وخشيت مغبة الحرب ، إذ لم تتقدم حليفها روسيا لمعاونتها ، فسلمت بوجهة نظر إنجلترا ، وأمرت مارشان بالجلاء عن فاشودة ، وتم جلاؤه .



وفي مصر، كان طبيعيا أن تثير الصحف الفرنسية المحلية المناوئة للاحتلال (مثل لو كورييه دوريان ، Le Courier d'Orient ، وايكو درويان L'Ecko d'Orient حملة كبيرة على الانجليز بسبب حادث فاشودة . وكانت النغمة التي ضربت عليها هذه الصحف، أن مصر تنازلت عن حقوقها في السيادة على السودان عقب وبسبب ثورة المهدي . وقالت صحيفة لو كورييه دوريان أن مصر عندما أخلت السودان لم تكن تنوى العودة إليه ، وان إنجلترا لاحق لها في مطالبة البعثة الفرنسية أن تنسحب من فاشودة . ثم راحت هذه الصحيفة تناقش ما يأخذ به الفرنسيون من أن مصر فقدت حقوقها على السودان منذ ثورة المهدي ، فقالت أن المطالبة بانسحاب « مارشان » لو أنها أتت من جانب الخديو أو السلطان العثماني ، لكان ممكنا أن يكون هذا محل بحث أو اعتبار حيث أن للخديو وللسلطان الصفة التي تخولهما التدخل في هذه المسألة<sup>(١)</sup> .

وأما الخلاف الذي أثاره حادث فاشودة بين إنجلترا وفرنسا ، فقد أمكن تسويته في ٣١ مارس ١٨٩٩ بالاتفاق على إصدار تصريح انجليزي — فرنسي يدخل تمديلا مكلا على المادة الرابعة من إتفاق ١٤ يونية سنة ١٨٩٨ . الخاص بتحديد مناطق النفوذ بين أملاك ومستعمرات الانجليز والفرنسيين الواقعة إلى الغرب وإلى الشرق من نهر النيجر . وقد وقع على هذا التصريح كل من اللورد سالسبوري عن إنجلترا ، وبول كامبو Paul Cambon السفير الفرنسي في لندن . وبمقتضاه فيما يتعلق بالسودان ، خرج حوض بحر الغزال وبحر العرب بأجمعهما في ذلك دار فريت ودارفور من دائرة النفوذ الفرنسي<sup>(٢)</sup> .

---

(١) المرجع السابق . ص ٤٨٥ .

(٢) المرجع السابق . ص ٤٨٢ .

الإتفاق الودى : وقد وجدت فرنسا أثناء هذه الأزمة أنه لا يمكنها الاعتماد على التحالف الروسى، ولا يمكنها مداخله إنجلترا، فقد ثبت لدى الحكومة الفرنسية أن البحرية الانجليزية فى البحر المتوسط تفوق تفوقا تاما على البحرية الفرنسية، ووجدت إنجلترا أن مصالحها لإصلاح علاقاتها بفرنسا لتأمين مركزها فى مصر وقناة السويس نهائيا، فلقد كانت فرنسا وحليفتهما روسيا هما الدولتان الوحيدتان اللتان ناومتا بكل شدة إستمرار الإحتلال البريطانى فى مصر وسيطرة البريطانيين على قناة السويس. والأعضاء الفرنسيون فى مجلس إدارة شركة القناة الذين أثاروا ما استطاعوا من عقبات فى وجه العمليات الحربية البريطانية سنة ١٨٨٢، وأما بقية الدول فلم تثر معارضة حقيقية. لذا حاول الإنجليز تسوية علاقاتهم مع فرنسا نهائيا، اذ ما قيمة قناة السويس من الناحية الاستراتيجية إذا استطاع الفرنسيون بمعاونة حلف خارجى قطع الطرق للبحرية فى الجزء الغربى للبحر الأبيض المتوسط، فهم كانوا مسيطرين على تونس والجزائر، ونفوذهم فى مراکش، كان كبيرا<sup>(١)</sup>.

ولما توفيت « فيكتوريا » ملكة بريطانيا، ترقب الوزير الفرنسى دلكاسيه اعتقال ابنها البكر إدوارد العرش، اذ كانت تغمر إدوارد السابم رغبة صحيحة لازيف فيها فى أن تكون علاقات إنجلترا ودية صافية مع العالم أجمع. وكان يصبو إلى أن تكون علاقته ودية مع فرنسا على الأخص رغم مقبها الشديد للإنجليز. فقد كان كثيرا ما يلهو ويترب فى باريس لما كان أمير ويلز، واتخذ له أصدقاء فرنسيين كثيرين، فلم تكن الحكومة البريطانية

---

(١) محمد مصطفى صفوت : إنجلترا وقناة السويس . ص ١١٠ .

في معاملاتها مع فرنسا لترغب في سفير يحمل إليها نواياها الطيبة ومقاصدها الودية خير من مليكها<sup>(١)</sup> .

غير أن من الخطأ أن نعزو إلى إدوارد السابع ( ١٩٠١ - ١٩١٠ ) إحداثه إنقلابا دبلوماسيا كان في الواقع من عمل وزارة بلفور ( ١٩٠٢ - ١٩٠٥ ) وكذلك مساعي اللورد كرومر في مصر الذي كان مدركا لأهمية الاتفاق مع فرنسا كسلاح هام لضرب الحركة الوطنية المصرية التي كانت تعتمد على التأييد الفرنسي كثيرا . ولقد عاون الملك فقط في بناء الاتفاق الودي Entente Cordiale مع فرنسا ، ولكنه لم يخلقه ، فإن زيارته الرسمية لباريس سنة ١٩٠٣ أزالّت العدواة بين البلدين وولدت الحماسة ، ولكن « الاتفاق الودي » يعود في الحقيقة - كما بينا - إلى أن الحكومتين الفرنسية والانجليزية كانتا قد أدركتا أنهما في مركز يسمح لهما بإبرام صفقة إستعمارية رابحة لـكـتـيـمـا .

وكان الجزء الخاص بمصر هو أهم نصوص هذا الاتفاق الذي أبرم في ٨ بريل سنة ١٩٠٤ ، فقد تعهدت الحكومة الفرنسية من جانبها « بأن لا تعرقل عمل إنجلترا في هذه البلاد لا بطلب تحديد أجل للاحتلال البريطاني ولا بأي صورة أخرى » . وهذا الالتزام من جانب الحكومة الفرنسية مقابل التزام الحكومة البريطانية أن لا تعرقل عمل فرنسا في مرا كش . وتعهدت الحكومة الفرنسية بأن توافق على مشروع الدكر يتو الخديوي المرافق للاتفاق ، والمحتوى على الضمانات التي رُويت ضرورة لصيانة مصالح حملة أسهم الدين المصري . وأهم هذه الضمانات تخصيص ضرائب الأطيان لخدمة الدين العام بدلا من الإيرادات

(١) فيشر : تاريخ أوروبا في العصر الحديث . ص ٤٢١ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي : مصطفى كامل ، ص ٨٠ - ٨١ .

المتلفة التي كانت مخصصة لها من قبل واتفقت الدولتان على بقاء إدارة الآثار المصرية مسندة إلى عالم فرنسي، وتمتع المدارس الفرنسية في مصر بنفس الحرية التي تمتعت بها في الماضي، وصرحت الحكومة الإنجليزية في الاتفاق بأنها تستعمل نفوذها لسكيا تكون حالة الموظفين الفرنسيين الموجودة في خدمة الحكومة المصرية دون حالة الموظفين الانجليز بها .

بعد الحرب : وشكل هذا الاتفاق سياسة فرنسا بمصر حتى نهاية الفترة . وأثناء انعقاد مؤتمر الصلح سنة ١٩١٩ ذهب اسماعيل صدقي بوصفه عضواً بارزاً في الوفد في زيارة ودية لوزارة الخارجية الفرنسية وتحدث عن القضية المصرية ، فأفهم بطريقة لا تقبل الجدل أن من العبث بذل أية جهود لصالح القضية المصرية في فرنسا ، وأنه يجدر بالمصريين أن يتوجهوا بمطالبهم إلى الحكومة الإنجليزية التي اعترفت فرنسا بحمايتها على مصر .

ولم يكتف الإنجليز بهذا الحصار المضروب على الوفد ، فراح سفيرهم في باريس يطلب إلى وزارة الخارجية الفرنسية أن توحى إلى الصحف تذكيراً بأن فرنسا اعترفت سنة ١٩١٤ بحماية إنجلترا على مصر . ورأى الصحفيون الفرنسيون أن الخبر قديم ، ولكن الإنجليز أصروا على طلبهم لما له من أهمية عظمى في الظروف القائمة . وكان أن بعثت وزارة الخارجية الفرنسية بالذاكرة الآتية إلى الصحف لنشرها :

« تم أخيراً اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالحماية الإنجليزية اعترافاً رسمياً ، وقد سبق لفرنسا أن اعترفت في ديسمبر سنة ١٩١٤ بإعلان إنجلترا حمايتها على مصر ، كما اعترفت إنجلترا بحماية فرنسا على مراکش وذلك في



نطاق الاتفاق الودى المقود بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ . واستطردت  
المذكرة تقول « أن هذا الاعتراف المزدوج لا ينهى نظام الامتيازات الأجنبية  
في كل من مراکش ومصر ، ولكنه يمهّد لإلغاء هذا النظام بعد أن قامت في  
البلدين محاكم أوروبية . وتجرى في الوقت الحاضر مفاوضات بين الحكومتين  
الإنجليزية والفرنسية لإلغاء هذا النظام ( الامتيازات ) ، وتحديد النظم القضائية  
التي يخضع لها الإنجليز في مراکش والفرنسيون في مصر . . » (١)

وكان لفرنسا مندوب في القاهرة ، ميسو Vissie . مدير شركة هافس  
وكان قد سافر إلى باريس في مارس سنة ١٩١٩ ، وفي جمعيته الكثير من الوثائق  
والاستندات المؤيدة للمطالب المصرية لعرضها على الرأي العام ، ولم تكن إنجلترا ترضي  
عن عمل كهذا ، فلجأت إلى وزارة الخارجية الفرنسية واستدعت الرجل إلى  
كاي دور ساي ( مقر وزارة الخارجية الفرنسية ) ، وأمر بالعودة إلى مقر عمله  
فوراً . وكان في الوقت نفسه صاحب جريدة جورنال دي كير التي تصدر في  
القاهرة ، وكانت فيما تنشره تساند القضية المصرية وتدكر شرعية الحماية  
الإنجليزية المفروضة على مصر ، فأفهمته حكومته أن هذا العمل يتنافى مع المصالح  
الفرنسية ، واستمرت دار الحماية في مصر تضيق عليه الخناق إلى أن باع جريدته  
لآخرين .

على أن القضية المصرية وجدت من يناصرها في فرنسا بين الكثيرين من  
أهل العلم والأدب والسياسة مثل أنا تول فرانس الذي قال أن العدل يقضى  
بأن يكون العالم معترفاً لمصر بجميلها وفضلها على المدنية وأن مبادئ ويلسون  
قد طويت وتلاشت أمام مطامع الطامعين تحت ستار العدالة ، ورجا في رسالة له

---

(١) مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة بمؤسسة الاهرام ٥٠ عاما على  
ثورة ١٩١٩ ، ١٩٦٩ ، ص ٤١٣ ،

أن يتحرك صوت مصر لدعوة الضمير العالمى ليقف صفاً واحداً فى مواجهة الظلم  
ثم قال : « إن مصر أكبر ضحية للسلام <sup>(١)</sup> » .

### الولايات المتحدة الأمريكية

ولم يكن للولايات المتحدة تأثير كبير فى مجرى الأحداث فى مصر ،  
فقد كانت تقف موقفاً انعزالياً وسلبياً من العالم حتى الحرب العالمية الأولى ، وقد  
بدأ اتصالها بأحداث مصر عندما زار رئيسها « روزفلت » مصر سنة ١٩١٠  
وألقي خطبة أحدثت ضجة كبيرة ، وتتلخص الخطوط العريضة لهذه الخطبة  
فيما يلي <sup>(٢)</sup> :

- ١ — أن مركز إنجلترا فى مصر هو مركز الموجه لما فيه خير الحضارة .
- ٢ — أن الوضع الحالى فى مصر ، بما فيه من قلق واضطرابات ، تهديد  
للامبراطورية وللحضارة .
- ٣ — أن أخطاءنا ( الانجليز ) تسكن فى أننا مدحنا الوطنيين أكثر  
 مما يستحقون .
- ٤ — انعدام أى إحساس بالعدل فى موقف الوطنيين من مقتل بطرس  
غالى مما يؤكدهم أحقية البلاد للحكم الذاتى بأى صورة من صورها .
- ٥ — الواجب على الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة لوضع حد  
للاضطرابات الحالية ( سنة ١٩١٠ ) .
- ٦ — تدخلت إنجلترا فى مصر منذ ٢٨ عاماً ومساعدتها لها ضرورية  
ضرورة مطلقة .

(١) المرجع السابق . ص ٤١٤ .

(2) Alexander J. The Truth about Egypt, Cassell and Company, London, 1911, pp. 44, & 354.

٧ — من الضروري لإنجلترا أن تحدد الآن ماذا كانت ستستمر في توجيهها لشئون مصر أم لا .

٨ — استعالة منح الحكم لأى بلد يتخذ من الاغتيال أساساً لسياسته .

٩ — الشعب المصرى استفاد من الحكم البريطانى وهناك استعالة فى أن يتمتع المصريون بالاستقلال إلى الأبد .

ولكى يتبين لنا مدى الاستفزاز الذى تضمنه كلامه ، نقرأ السطور الآتية لخطبته التى ألقاها فى قصر بلدية لندن يوم الثلاثاء ٣٠ أبريل سنة ١٩١٠ ، إذ جاء فيها عن مصر<sup>(١)</sup> .

« . . لقد أعطيتم مصر أحسن حكومة حكمت عليها منذ ألفى سنة على الأقل ، بل أعطيتموها أحسن حكومة حكمت عليها طول دهرها . . . على أن الحوادث الحديثة ، ولا سيما ما حدث منها وقت مقتل بطرس باشا منذ ثلاثة أشهر ، وبعد قتله ، قد دلت على أنكم أخطأتم فى بعض الأمور الجوهرية والواجب عليكم أن تصلحوا أخطاءكم . هذا الخطأ نتج عن سعيكم فى أن تعملوا لخير المصريين أنفسهم أكثر مما يلزم ، لا أقل مما يلزم . على أنه ينبغى لسوء الحظ لكل من قيس له منا أن يعامل أقواماً غير متمدينة وخصوصاً الأقوام المتعصبة أن يتذكر أن الضعف والتهيب ورقة القلب والمواطف فى مركز كركزكم فى مصر يمكن أن تؤدى إلى ضرر أعظم من الظلم والجور ، إذ رقة القلب والحدودهما أضعف قسبة مرضوضة يمكن للمعدل والاستقامة الاعتماد عليها . »

وكان من الطبيعى أن تشد هذه الخطبة من أزر إنجلترا وكانت الأصوات

(١) - للعلم فى ٧/٦/١٩١٠ ، العدد ٦٤٤٤ .

التي كانت تؤيدها ذلك الوقت ، فقد حدثت مناقشات طويلة في مجلس العموم في الثالث عشر من يوفية سنة ١٩١٠<sup>(١)</sup> حول المسألة المصرية ، وأكدت كل الخطب التي أقيمت ، رغبة الانجليز في استمرار الاحتلال ، وبعد أن كانت انجلترا تصرح بأنها لن تبقى في مصر وستجلبونها في القريب عند ما تستتب الأمور ( ١١ ) ، وقف السير إدوارد جراي في ٢٢ يولية من نفس العام يعلن أن انجلترا لا يمكن أن تتغلى عن مصر .

وكتبت الأهرام ( ١١ ) معاقبة على ذلك تقول أن الاضطرابات الحالية في مصر يجب أن تتوقف وأن المصريين يجب أن يعلموا أن الدستور أمر مستحيل طالما كان الجهلة يواصلون أعمالهم في مصر . وكتبت ( الوطن ) تقول : أننا نعلم من المجرم الذي جعل الاحتلال يتخذ هذا الموقف المدائى بعد أن كان عطوفا على مصر ( !! ) ، وأنه ليس هناك أمة في صبر أمة الانجليز وأنهم قد تحملوا طربلا أعمال المتطرفين هنا في مصر ، ولكن للصبر حدود ، وقد جاء الوقت ليعلم هؤلاء كيف يسلكون .

وقبل أن يغادر ارجل مصر ، اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى وقررت الاحتجاج على إدارة الجامعة التي سمحت لروزفات بالقاء خطبته ، وقررت إرسال احتجاج إلى شخصياً وإلى الجرائد الأمريكية الكبرى . وفي نفس الوقت ألقى « على فهمى كامل » خطبة في « البيلون باسك » أعقبها خروج المهتمين في مظاهرة إلى شبرد حيث الرجل هاتفين بستوطه . أما حزب الأمة فقد أصدر من صحيفته ملاحقاً خاصاً يتضمن نص الخطبة ، وفي اليوم التالي ألقى أحمد لطفي السيد خطبته في قاعة سيدنا « بانيه » يقف فيه ماجاء في خطبة روزفات ، ثم خطب مرقص فهمى في ٣ أبريل في إدارة الجريدة ليقدم



رداً آخر على الخطبة . بل أن حزب الإصلاح لم يتألك نفسه من الاشتراك في  
الحملة ضد روزفلت<sup>(١)</sup> .

وتبارى الشعراء في المبهوم ، فحافظ إبراهيم يقول<sup>(٢)</sup> :

يا نصير الضعيف ما لك تطرى	خطة القوم بعد ذاك الفسكير ؟
لم تطيقوا جوازم ، بل أقتم	في حماكم من دونهم ألف سور
أنت تطريهم وتثني عليهم	بأنما آمناً وراء البعـور
ليت شعري أكنت تدعو إليهم	يوم كانوا على تخوم الثغور ؟
يوم كانوا قذى بعين « نيويورك »	ك « وداء مستعكماً في الصدور
يوم نادى « واشنجتون » قلباً	من النيل كل ليث فصور
يوم سجلتم على صفحات الد	هر تاريخ مجدم بالنور
ووثبتم إلى الحياة وثوباً	ونقضتم عنكم تراب القبور
إنما النيل و « المسيسيبي » صنوا	نما حلقتان المعمـور
وعجيب يفوز هذا باطلا	ق وهذا في ذلة المأسـور

وقال أحمد نسيم :

برح الخفاء وبان روزفلت لنا	من أبغض الأعداء لا الأحباب
برح الخفاء فلا تكونوا أمة	تدع الدخيل بعضها بالباب
أيامكم أن تركنوا لرخارف	تشفيكم عن مجلس النـواب
إني أرى الدستور يخطر بينكم	لا تتركوه فإنه بالباب <sup>(٣)</sup>

(١) يونان ليب رزق : الحياة الحزبية في مصر ( ١٨٨٢ — ١٩١٤ ) ،  
الأبجود المصرية ، ١٩٧١ ، ص ٢١٠ .

(٢) محمد سيد كيلاني : فصول ممتعة ، ص ١٢٣ .

(٣) المرجع السابق . ص ٢٦ .

وقال على الغاياتي :

لعمرك لست بالرجل المهام إذا عد الهام من الكرام  
كرام الناس أصدقهم حديثا وأبعد عن أكاذيب اللثام  
فمالك لم تقم بالفعل إلا لتسمعنا أباطيل الكلام  
وكان للمبادئ التي نادى بها ويلسون في أواخر الحرب العالمية الأولى  
آثارا هامة على الحركة الوطنية في مصر ، فقد كانت تقوم على الحرية  
وحق تقرير المصير ، فقد قال في رسالته إلى مجلس الشيوخ في يناير سنة ١٩١٧ :  
« والرأي عندي أن تتفق الأمم على قبول مبدأ الرئيس منرو وتعميم تطبيقه  
في جميع أنحاء الأرض ، فلا يصبح لأمة أن تذكره أمة أخرى على اتباع  
سياستها ، وإنما يجب أن يترك لكل شعب الحق وحده في تقرير سياسته  
ورسم طريقه الذي يراه مؤديا إلى التقدم بدون إحراج أو تهديد أو إرهاب  
لا فرق في ذلك بين شعب ضعيف وشعب قوى »<sup>(١)</sup> .

وفي ٨ يناير سنة ١٩١٨ أعلن مبادئه الأربعة عشر التي كان مقروضا أن  
تتخذ أساسا لمفاوضات الصاخ وعقد معاهدة السلام وهي :

- ١ — اتباع الدبلوماسية العلنية لمعد معاهدات علنية .
- ٢ — احترام حرية البحار في السلم والحرب .
- ٣ — إزالة الحواجز الاقتصادية وإقامة المساواة وحرية التجارة بين جميع  
الشعوب .

- ٤ — خفض التسليح إلى القدر الكافي للمحافظة على الأمن الداخلي .
- ٥ — تسوية المناقشات الاستعمارية مع مراعاة رغبات السكان ومصالحهم .

---

(١) عبد الرحمن الرافعي ، ثورة سنة ١٩١٩ ، ج ١ ، ص ٥٨

٦ — الجلاء عن الأراضي الروسية وردها إلى روسيا وإطلاق حريتها  
في تقرير سياستها القومية وتطورها السياسي .

٧ — المحافظة على سيادة بلجيكا والجلاء عن أراضيها .

٨ — الجلاء عن فرنسا والمحافظة على سيادتها وتسوية مسألة الأناضول  
واللورين .

٩ — تعديل حدود إيطاليا بما يتفق مع توزيع القوميات الإيطالية .

١٠ — حق تقرير المصير لشعوب النمسا والمجر .

١١ — تعديل الحدود في شبه جزيرة البلقان بما يتفق مع الأوضاع التاريخية  
وتوزيع القوميات .

١٢ — حق تقرير المصير للشعوب الخاضعة لحكم الأتراك وتقرير حرية  
الملاحة في مضيق الدردنيل طبقاً ل ضمانات دولية .

١٣ — تقرير استقلال بولندا ومنحها منفذاً إلى البحر طبقاً لمعاهدات دولية

١٤ — إنشاء جمعية عامة للأمم بموجب موائيق خاصة تضمن الاستقلال  
السياسي لجميع الدول الكبيرة والصغيرة <sup>(١)</sup>

وفي الوقت الذي نادى فيه ويلسون بهذه المبادئ نجد أنه يواجه ضربة  
شديدة إلى الحركة الوطنية المصرية باعترافه بالحماية البريطانية ، إذ أن ذلك  
الاعتراف شد من أزر انجلترا في مصر وأشعر المصريين الذين توقعوا الخير من  
هذه المبادئ ، أن المسألة لا تعدو أن تكون كلاماً بالنسبة لمصر ، ففي اليوم  
الثالث والعشرين من أبريل سنة ١٩١٩ ، نشرت الجرائد ما يلي :-

دار الحماية . القاهرة في ٢٢ أبريل سنة ١٩١٩ .

---

(١) الأهرام : ٥٠ عاماً على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٠١ — ١٠٢ .

تلقي فخامة نائب الملك الخاص بالكتاب التالي من جناب المعتمد السياسي  
والقنصلى الجبرال لدولة الولايات المتحدة في القطر المصرى وهو<sup>(١)</sup> :  
وكالة أمريكا السياسية وقنصلياتها الجبرالية .

القاهرة مصر في ٢٢ أبريل ١٩١٩

يا صاحب الفخامة

أتشرف بأن أقول أن حكومتى أمرتني أن أبلغكم أن رئيس الجمهورية  
يعترف بالحماية البريطانية على القطر المصرى ، وهى الحماية التى بسطتها حكومة  
جلالة الملك فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ . هذا وأن الرئيس باعترافه هذا يحفظ  
بالضرورة لنفسه حق البحث فى ما بعد فى تفاصيل هذا الاعتراف مع مسألة تعديل  
حقوق الولايات المتحدة التعديل الذى يقتضيه هذا القرار .

وقد كلفت بهذا الصدد أن أقول أن رئيس الجمهورية والشعب الأمريكى  
يمطفان كل العطف على أمانى الشعب المصرى للشروعة للحصول على قسط آخر  
من الحكم الذاتى ، وليكنهما ينظران بعين الأسف إلى كل سعى لتحقيق هذه  
الأمانى بالالتجاء إلى العنف .

وتفضل يا صاحب الفخامة بقبول تأكيدات فائق إحترامى .

الامضاء همسون جارى

وإذا كان هذا هو الموقف « الرسمى » لحكومة الولايات المتحدة ، فإن  
الوفد استطاع أن يقدم بعض أحرار الأمريكان بعدالة المطالب المصرية فى  
الاستقلال ، فقام هؤلاء بدعاية كان لها أثر لا يذكر ، وكان على رأس هؤلاء

---

(١) المقطع فى ٢٣/٤/١٩١٩ ، العدد ٩١٥٢ :



المستر جوزيف فولك ، الذي كان حاكما لولاية « ميسوري » ومستشارا قانونيا لوزارة الخارجية الأمريكية ، وكانت له شهرة واسعة وشعته للرياسة سنة ١٩٠٨ .

وكان الشعب الأمريكي قد أدرك بعد الحرب أنه قد غرر به ، وأنه إنما اشترك في الحرب لإنقاذ الدول الاستعمارية ، وضمن ممتلكاتها وزيادتها ، وقد عبر عن روح النقمة التي انتشرت بين الأمريكيين ، السناطور « بوراه » في خطاب له في مجلس الشيوخ الأمريكي قاله فيه : « هذه المعاهدة ليست المعاهدة التي كان الرئيس يعزم تقديمها إلى العالم . كما أنها لا تقوم على أساس المبادئ الإنسانية التي يعتنقها الرئيس الأمريكي ، وإنما تقوم على أساس الإبقاء على كل مبدأ شرير من مبادئ النظم السياسية الأوربية . أنها تضع تحت أقدام القوة العاشمة ملايين الأفراد المقهورين ، وتذكر الحرية والاستقلال على ملايين من البشر لم يولدوا بعد . هذه هي المعاهدة التي استعاضت بها أوروبا عن المعاهدة التي وعدت بها أمريكا ، وأنتظرها العالم أجمع <sup>(١)</sup> » .

لقد كان الشعب الأمريكي ومجلس الشيوخ الأمريكي يجهلان المسألة المصرية جهلا تاما عندما تقدم فولك في ٢٥ أغسطس وألقى خطابا أظهر فيه عدالة القضية المصرية تفصيلا . ثم اتصل كذلك بعدد من أعضاء المجلس وأقنعهم بوجهة نظره . وكان المستر لودج رئيس مجلس الشيوخ يظن في بداية الأمر أنه ليس من المتيسر عمل شيء ، ولكنه اجتمع به عدة مرات كانت تتبعها اقناعه بضرورة تأييد القضية المصرية وقد دافع عنها بهمة زائدة منذ ذلك الحين وصارت أكثرية لجنة الشؤون الخارجية ترى مثل رأيه أيضا .

---

(١) عبد العظيم محمد رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ، ص ٢١٢ .

ولما عرضت معاهدة الصلح على مجلس الشيوخ لأول مرة في نوفمبر سنة ١٩١٩ قدم المستر أون عضو المجلس التحفظ الآتي : « المفهوم أن حماية بريطانيا على مصر ، الحماية التي تعترف بها ألمانيا ، ليست سوى وسيلة بواسطتها تفقل سيادة تركيا الأسمية على مصر إلى الشعب المصري .... ولا تعد حرمانا للشعب المصري من أى حقوق من حقوقه في الحكم الذاتى » . وقد وافق ٣٧ عضوا على هذا التحفظ ورفضه ٤٦ عضوا .

كذلك قام فولك بالعديد من الاتصالات مع وزارة الخارجية الأمريكية ، كان نتيجةها الحصول على خطاب من الوزير « لانسنج » إلى المستر أون بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٩ يقول فيه أن الولايات المتحدة لم تعترف برقابة على الشؤون المصرية إلا على النحو الذى ورد فى الإعلان الذى أبلغته الحكومة البريطانية للولايات المتحدة فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وأن الولايات المتحدة توقعت أن بريطانيا العظمى ستنفذ التأكيدات التى أعطاها ملك إنجلترا جورج الخامس لإسطنبول مصر السابق فى خطابه الذى نشرته جريدة التيمس فى ٢١ / ١٢ / ١٩١٤<sup>(١)</sup> .

وبدل التصريح الذى أبلغته الحكومة البريطانية لوزارة الخارجية الأمريكية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ دلالة واضحة على أن الحماية كانت ضرورة حرب فقط ، إذ السبب الذى ذكر فى إعلانها ، أن تركيا اعتدت على مصر ، فتعتمد على بريطانيا أن تتولى حماية الشعب المصرى (١١) .

وعرضت المعاهدة ثانية على مجلس الشيوخ فى شهر فبراير ، فقدم المستر أون التحفظ التالى : « تفهم الولايات المتحدة أن الحماية المشار إليها فى القسم

---

(١) محمود أبو الفتح : المسألة المصرية والوفد ، ص ١٠٦ .

السادس من المعاهدة ... ضرورة قضت بها الحرب لحفظ كيان مصر واستقلالها أثناء الحرب » .

### الصهيونية

ومن العوامل التي مهدت للاحتلال البريطاني ، عامل هام لا يجوز إهماله عند تقدير الواقع في كل مسألة خطيرة ولا سيما المسألة المصرية ، وهو عامل « الصهيونية » التي تسمى أحيانا باليهودية الدولية . وقد رأينا طائفة من المؤرخين يتكلمون عن هذا العامل الهام في سياسة العالم كأنه « هيئة منظمة » تتألف من شيوخ مخفكين يجتمعون في عواصم مختلفة ويصدرون في كل اجتماع قرارا يتبع إلى موعد الاجتماع التالي ، ويوشك أن تنطبق الحوادث في هذه الفترة حرفا حرفا على ما رسموه ورتبوه .

ونحن لم نعرف دليلا قاطعا يثبت وجود هذه الهيئة من الشيوخ المخفكين والرؤساء والطاعنين الذي لا يعلم أحد كيف يقع عليهم الاختيار وكيف تنعقد لهم طاعة الملايين في أقطار الأرض ، ولكننا نحسب أن الحوادث التي يذكرها أولئك المؤرخون لا تستلزم تفسيرها بوجود تلك الهيئة المختارة ، وأن للتدبير المقصود يمكن أن يتم بما بين أقطاب الصهيونية من وحدة الغرض والقدرة على اغتنام الفرص والانتشار في جميع جهات العالم التي تفتح لهم منافذ الفرصة في أمكنة متعددة مع اشتغالهم جميعا بأسواق المال والتجارة التي تبصل سرا وجهرأ بمسائل السياسة<sup>(١)</sup> .

وسنرى فيما يلي مثالا « للتدبير » الذي يتم في حيله خطوة بعد خطوة على غير تفاهم سابق ، فيظهر بعد حين كأنه خطة مرسومة وضمتها أناس متفاهمون

---

(١) عباس محمود العقاد : ١١ يوليو وضرب الاسكندرية . ص ٨٠

وأملوها على اتباع يديفون لهم بصدق الطاعة وإخلاص النية ، ولا تقام هناك في الحقيقة ولا املاء .

اتفق في سنة ١٧٩٨ سنة الحملة الفرنسية على مصر ، أن يهوديا فرنسيا أذاع في باريس خطابا إلى قومه يدعوم فيه إلى تأليف مجلس عام يضم اليه مندوبين من اليهود المنتشرين في أنحاء العالم ، ويكون اجتماعه الأول في باريس لتقديم طلب إلى الحكومة الفرنسية بسألونها أن تساعد على رد وطنهم القديم ويشفعون هذا الطلب بالسعى في الاستانة لاقداع السلطان العثماني بقبوله . وقد جاء في ذلك الخطاب أن البلاد التي يريدونها تشمل الوجه البحري في مصر إلى عكا والبحر الميت وشواطئ البحر الأحمر ، وهي رقعة من الأرض تجعلهم سادة التجارة الهندية والعربية والفارسية . نقل سوكولوف Sokolow هذا الخطاب في كتابه عن تاريخ الصهيونية منذ سنة ١٦٠٠ إلى سنة ١٩١٨ ، ونقل معه التصريح الذي أعلنه نابليون في الصحيفة الرسمية بعد ذلك بسنة واحدة ودعا فيه يهود أفريقية وآسيا إلى موافاة جيشه ليدخل بهم في ظل رايته إلى مملكة « أورشليم »<sup>(١)</sup> .

وكما اتفق في سنة الحملة الفرنسية توجيه تلك الدعوة ، اتفق كذلك في سنة الاحتلال البريطاني / ١٨٨٢ أن جماعة باسم « بيت يعقوب تعالوا نذهب » تألفت في الاستانة لاستئناف المساعي حيث انتهى بها موسى حايم مونتيغور<sup>(٢)</sup> وكان أثنان من الأنجليز المسيحيين ، هما اللورد شافنسبري والمستر لورنس

---

(١) المرجع السابق . ص ٨١ .

(٢) يهودي متجنس بالجنسية الانجليزية اشتغل بالتجارة في الشرق ، وكانت له معرفة بمحمد علي . وقد كتب في مذكراته في ١٨٣٩/٥/٢٤ « أنه سيطلب من محمد علي أن يؤجر له اقلية يزرعه من أرض فلسطين ويؤلف لاستقلاله شركة انجليزية تؤدي أجرته مدة خمسين سنة » .



أولفانت يبذلان المال لتوسيع الأرض التي يزرعها اليهود في فلسطين .  
وفي عام ١٩٠٢ ، دخلت الصهيونية العالمية في مباحثات مع الحكومة  
الإنجليزية ، بقصد اقتاعها بالموافقة على منحها جزءاً من شبه جزيرة سيناء لتقيم  
عليه « الوطن القومي » . ولعلها اختارت ذلك لأن سيناء كانت جزءاً من  
مصر التي تحتلها إنجلترا وأن سيناء — بالنسبة للصهيونية — تعتبر أقرب مكان  
لفلسطين يقع تحت النفوذ البريطاني ، وأقرب نقطة للوثوب على فلسطين حين  
تأتي الفرصة . وكذلك فإن هذا المكان يرتبط في نفوسهم بذكرىات دينية  
عميقة<sup>(١)</sup> .

وكان المسئولون في بريطانيا في ذلك الوقت مستعدين لسماع مطالب  
الصهيونية ، فعلى أثر المذابح التي راح ضحيتها آلاف اليهود في أوروبا ، هاجر  
كثير منهم إلى بريطانيا ، وأحست بريطانيا بضغط هذا العدد المتزايد من اليهود  
عليها وما يعمره ذلك من مشكلات أهمها المشكلات الاقتصادية . ولهذا  
وجهت اللجنة الملكية البريطانية الخاصة بهجرة الأجانب دعوة في ٢٢/١٠/١٩٠٢  
إلى هرتزل باعتباره زعيم الصهيونية ليعرض عليها ما يراه كفيلاً بحل مسألة  
الهجرة اليهودية المتزايدة إلى بريطانيا .

وقد وصل هرتزل إلى بريطانيا ، وقابل عدداً كبيراً من المسئولين  
البريطانيين ، من بينهم بعض اليهود الإنجليز المتعاطفين مع الصهيونية والمقتبسين  
سيرتها ، وقد أسفرت مقابلاته مع جوزيف تشمبرلن وزير المستعمرات واللورد  
لا نسيدون وزير الخارجية عن مشروع عرف باسم « مشروع العريش »  
يقضي بمنح اليهود حق امتياز على الأراضي الواقعة في شبه جزيرة سيناء والتي  
تحيط بمنطقة العريش في مساحة تبلغ ٦٣٠ ميلاً مربعاً .

(١) أحمد محمد غنيم واحمد أبوكف : اليهود والحركة الصهيونية في مصر

ووصلت إلى مصر لجنة عرفت باسم « اللجنة الصهيونية » كان هرتزل ضمن أعضائها ، وقابلت اللورد كرومر الذي أُنفق معها على تقديم المشروع للخديو . وما أن وافق الخديو عباس حلمي مبدئيا على المشروع حتى أرسل كرومر مندوبا عنه للاشتراك مع اللجنة الصهيونية التي ذهبت إلى العريش لدراسة المنطقة على الطبيعة والبحث في مدى إمكاناتها وبلائتها للاستيطان الجماعي<sup>(١)</sup> .

وكان من المقرر إذا ما أسفرت نتيجة الدراسة الميدانية عن صلاحية المنطقة ، أن يحصل الصهيونيون على امتياز إدارتها إدارة ذاتية تحت السيادة البريطانية لمدة ٩٩ عاما .

وفي ربيع عام ١٩٠٣ عادت البعثة من منطقة العريش إلى القاهرة بدافع مباشرة . وذهب هرتزل وهو مملوء بالأمل ، تشجعه وعود المساعدة التي مناه بها عدد ليس بقليل من المالكين اليهود المقيمين في القطر المصري وخاصة في الإسكندرية . وتحدد موعد لمقابلة كرومر ، وذهب هرتزل إليه وهو يفرك يديه من السرور ، ولكن فجأة أعلنت الحكومة المصرية أنها سوف تعيد النظر في الأمر ، ثم قررت أنها لا تستطيع منح هذا الامتياز للصهيونيين على أساس أن المنطقة المقترحة استيطانها جرداء قاحلة ليس بها ماء ، وهي قطعا ستحتاج إلى مياه النيل في وقت تحتاج فيه البلاد أشد الحاجة إلى كل قطرة من قطرات مياهها . ووقفت المباحثات لأن انجلترا أقيمت معارضة مصرية .

وقد شهدت الإسكندرية حلقات متعددة في سلسلة النشاط الصهيوني ، ففي سنة ١٩٠٨ أسس عدد من يهود المدينة جمعية صغيرة باسم « بني صهيون » . أعلنت بصراحة تبنيتها لبرنامج مؤتمر بال وترأس هذه الجمعية الدكتور دافيد

ولم ينقض عام على تأسيس هذه الجمعية ، حتى قامت إلى جانبها جمعية ثانية ضمت عددا من يهود المدينة القادمين من روسيا عرفت باسم جمعية « زائير زيون » وكان رئيسها سيمون زلوتان ولم تلبث جمعية بني صهيون أن انضوت تحت لوائها توحيداً للنشاط الصهيوني<sup>(١)</sup> . وأخذت تعمل سافرة على الدعوة إلى إقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين وتساهم في سبيل ذلك بالمال والادعابة ولعل أبرز أعمالها هو إنشاءها مكتبا للاستعلامات الغرض منه توطين اليهود في فلسطين والدعوة إلى الهجرة اليهودية إليها ، وتسهيل مهمة المهاجرين الذين يهرون على مصر في طريقهم إلى فلسطين .

واستطاع محام وفد إلى مصر من تركيا بعد أن هاجر إليها عقب الحرب العالمية الأولى هو « ليون كاسترو » أن يؤسس رسمياً أول فرع للمنظمة الصهيونية في مصر<sup>(٢)</sup> ، وكانت أولى الخطوات التي خطاها في هذا السبيل ، هي تجميع الجمعيات الصهيونية وضماها إلى حظيرة فرع المنظمة . وأقامت المنظمة فرعاً لها بمدينة بورسعيد وكذلك بالمنصورة ، وسارع ليون باصدار المجلة الصهيونية سنة ١٩١٨ لتسكون لسان حال هذه المنظمة في البلاد . وأنشأ فرع المنظمة في مصر فرعاً للصندوق القومي اليهودي وكذلك فرعاً الإسكندرية والمنصورة ، وكان هدف الصندوق جمع تبرعات من يهود مصر لشراء أراضى في فلسطين والمساعدة على توطين العمال اليهود فيها .

وفي ١٤ / ٨ / ١٩١٨ مر الدكتور حاييم وايزمان رئيس المنظمة الصهيونية العالمية على مدينة الإسكندرية وألقى كلمة شرح فيها المتطلبات العاجلة للقضية الصهيونية ، وعرض عرضاً كاملاً لموقف المنظمة العالمية من الدواحي السياسية

---

(١) المرجع السابق . ص ٢٠

(٢) المرجع السابق . ص ٨٥

والإقتصادية والمقائدية وكشف عن عدم كفاية التنظيمات القائمة على تحقيق الهدف ، وأوضح الوسائل الكفيلة بعلاج ذلك ، ولم ينس الدكتور وايزمان أن يوجه للمجتمعين اليهود نصائحه وتوصياته .

\* \* \*

وإذا كانت هذه هي أم القوى الاستعمارية التي شاركت في تحريك الأحداث السياسية في مصر في هذه الفترة ، فأننا لا نستطيع أن ندس البطلة الرئيسية في هذه القصة ، وهي إنجلترا ، ومن هنا كان من الضروري أن نفردها فصلا خاصا وهو الفصل التالي .



## الفصل الخامس الإحتلال البريطاني

بدافع من الأحقاد الصليبية القديمة ، والتطلعات الاستعمارية ، جاءت الحملة الفرنسية على مصر سنة ١٧٨٩ التي لم تستطع البقاء طويلا ، فقد كانت إنجلترا تقف لها بالمرصاد . وخرج الفرنسيون من هذه البلاد ، بعد أن وجهوا ، وهم لا يريدون ، نظر السياسة الإنجليزية إلى أهمية هذه البلاد من الناحية الاستراتيجية والحربية ومن ناحية المواصلات العالمية . وأصبحت لإنجلترا لأول مرة سياسة خاصة واضحة محددة نحو مصر وضعت أسسها في مطلع القرن التاسع عشر ، اتبعتها مدة طويلة ، فأنجلترا لن تسمح لدولة أوربية بالاستيلاء على أرض مصر أو الاستعواذ بالنفوذ الأكبر فيها ، ولن تسمح بقيام حكومة قوية في مصر تهدد مصالحها .

وإذا كانت إنجلترا قد عاينت على إخراج فرنسا من مصر ، فإنها ما لبثت — هي الأخرى — أن توجهت بأطماعها إلى احتلال هذه البلاد منتبهة فرصة اضطراب الموقف الدولي عقب الانتصارات العسكرية التي أحرزها نابليون في أوروبا ، ففي سنة ١٨٠٧ ، أنزلت إنجلترا جيوشها بالاسكندرية ثم زحفت هذه الجيوش إلى رشيد فاحتلتها ، ولكنها ارتدت عنها مهزومة أمام قوة الشعب والجيش . واستطاع محمد علي أن يكون دولة فتية باستغلال مواردها وتنظيم إدارتها وإصلاح كثير من مرافقها ، وقد إعتمد في ذلك كله على تكوين جيش ضخم وأسطول كبير زودها بأحدث الأسلحة والتدريب . وكان النفوذ الفرنسي واضحا في هذا العهد .

ولبثت إنجلترا تتحين الفرصة لضرب النفوذ الفرنسي في البلاد وإخلاء الجيوب لمطامعها فيها ، فلما هدد محمد علي الدولة العثمانية وطرقت جيوشه أبواب القسطنطينية ، سئحت فرصتها المرتقبة واستفادت من شواغل فرنسا الداخلية ، فأثارت الدول على محمد علي ، ونفخت في نفير الخطر من اشتعال الحرب العالمية إذا انهارت دولة بني عثمان وتجددت بانهايارها النجاشي منازعات الدول على تركة « الرجل المريض » فكان لما أرادت وانفقت معها روسيا والنمسا وبروسيا على محمد علي وأعادته إلى حدود مصر ، وأبرمت في ذلك الوقت معاهدة لندن سنة ١٨٤٠

وكانت هذه المعاهدة نكبة على مصر في حينها إلى اليوم الذي انفصلت فيه علاقة السيادة بين مصر والأسيانة ، فقد سمحت لانجلترا أن تتدرع بها قارة تهديد الدولة العثمانية محافظة على امتيازات مصر ، وقارة تهديد مصر محافظة على امتيازات الدولة العثمانية وتمكنت من التمدد في هذه اللعبة بعد وفاة محمد علي لأن خلفاءه لم يكن لهم من بعد النظر ما اشتهر به هذا الرجل وإن كانت ثقته بفرنسا قد دفعته إلى حرب لا يؤمن ضررها ولا يرجى من ورائها خير مضمون .

### التصهير الامتلا

ثم أخذت إنجلترا بعد ذلك تتحين فرصة أخرى ملائمة لانهايار الامبراطورية العثمانية ماليا إن لم يكن سياسيا لتستولي على مصر كما أشارت إلى ذلك جريدة التيمس لسان حالها . وقد كان يلوح أن هذه الفرصة دنا وقتها . فقبل إتمام صفقة أسهم مصر في قناة السويس بستة أسابيع تقريباً ، أي في ١٠ / ٥ / ١٨٧٥ ، نشرت التيمس في صدر صحيفتها الأخبار البرقية الآتية من مراسلها في الأستانة

وهي : « قرر الباب العالي أنه في السنوات الخمس التي تبتدىء من أول يناير المقبل ، سيدفع نصب سندات الدين العام وقسط استهلاكه نقداً والنصف الآخر سندات ذات خمسة في المائة »<sup>(١)</sup> . ولما كان هذا بمثابة إعلان لإفلاس الحكومة العثمانية لم نلبث أن رأينا الدعر الهائل يستولى على بورصة لندن حتى أنه لم يؤثر فقط في السندات التركية ، بل تعداه إلى السندات المصرية .

ولكن إذا كان القدر لم يجبر بما توقعوه لتركيا ، فقد عزموا أن يحققوه فيما يختص بمصر . وهكذا رأينا لإنجلترا بعد شراء أسهم القناة تخطو خطوات علنية للتدخل في شئون مصر . وكما هي العادة في كل المشروعات الاستعمارية ، اتخذت الأمور المالية أداة الاعتداء كما سبق أن رأينا .

وتبنى كتاب انجليز الرغبة في إحتلال مصر ، فهذا « ديسى » يكتب قائلاً : « وفي أى اتفاق بيننا وبين الخديو أو أى إتفاق بين الخديوى وبين أية قوة أخرى ، فان المصريين أنفسهم لا يمكن أن يكون لهم أى صوت أو أى دور في هذا الموضوع . فإذا كان من البلاهة أن يتطلب مشتري قطع الأغنام من البائع أن يبرز له موافقة مكتوبة من القطيع على عملية البيع . فإننا سوف نتهم بالبلاهة إذا ما طلبنا موافقة الفلاحين المصريين على انتقال بلدهم من مالك لآخر » .

ويمضى ديسى قائلاً : « لتقدم ونحتل مصر . . . ما من قوة سوف تقف أمامنا .. لا الخديو ولا الأفراد ولا أية مقاومة شعبية . أما الفلاحون وهم ٩٦٪ من السكان ، فسوف يستقبلوننا بترحاب استقباهم للمنفذ الخالص . لقد ظل المصريون لآماد طويلة خاضعين للعبودية ، ولو أنهم كتبوا تاريخهم بأيديهم

---

(١) رودستين . تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده . ص ٥٤ — ٥٥ .

لما كتبوا أكثر من أسماء سلسلة من السادة للتسلطين . والفلاحون ليسوا سوى معاذمة مستمرة وعمل مرهق وعقول ساذجة دمرت نفوسهم العبودية التي استمرت عصوراً طويلة . تلك العبودية التي يظنون أنها الأسلوب الطبيعي في هذا الكون .. فان الناموس الطبيعي ألا ينالوا شيئاً من ثمار عملهم .. وأن اللطائف هي الأجر الطبيعي الذي يناله الفلاح مقابل يوم عمل شاق » .<sup>(١)</sup>

ولم تكن سياسة لورد « سالسبوري » الذي خلف « داربي » في وزارة الخارجية البريطانية ، حين زاد تعقد المسألة الشرقية ، التمسك بأهداب السياسة البريطانية القديمة ، وهي تأييد الدولة العثمانية والحفاظة عليها ، وإنما كما يقول « إن سياستنا الخارجية تنقسمها الخطة الموضوعة » ، ولهذا فالسياسة العمالية في نظره هي الإشراف الفعلي على طرق المواصلات المائية إلى الهند باحتلال مصر وقناة السويس وكرت والعمل على القضاء على الدولة العثمانية .<sup>(٢)</sup>

وهنا يجدر بنا أن ننتبه إلى رسالة كان قد أرسلها سالسبوري إلى اللورد ليتون Lytton نائب الملكة في الهند (سبتمبر ١٨٧٦) ، وذلك حين كان هو وزيراً للهند أثناء نشوب الثورة في البوسنة ضد الحكم العثماني ، فقد جاء في هذه الرسالة أنه لم يفقد الأمل في أن يصدر إليه الأمر بأن يكلف ليتون باختيار أحسن موظفيه المدنيين ليتولى حكم « مقاطعة مصر » .

وفي ١١ يولييه سنة ١٨٧٧ تكتب إحدى بنات الملكة لأمها « بأن كل من يحب إنجلترا يتوق إلى هذه الفرصة التي تسمح بوضع الإنجليز لأقدامهم في مصر » . وفي نفس الوقت يكتب رئيس الحكومة ديزرائيلي إلى الملكة

---

(١) رفعت السعيد : الأساس الاجتماعي للثورة العربية ، دار الكتاب العربي ، ١٩٦٧ ،

ص ٦١ — ٦٢ .

(٢) محمد مصطفى صفوت : إنجلترا وقناة السويس ، ص ٦٠ .



فيكتوريا يقول بأن الباب العالي ميال لبيع سيادته على مصر .

وفي ١٠ أغسطس سنة ١٨٧٨ كتب إلى ليونس : « أخبرت جوشن أننا شديدو الحماسة للتعاون مع فرنسا ، وأننا لا نرغب في إتباع وسائل اعدية تضر الفرنسيين في مركز أدنى . ولكنني أخبرته أنني بالرغم من ذلك على ثقة بازدياد النفوذ الإنجليزي في مصر . وهذه النتيجة في رأي لا تتوقف فقط على الإجراءات الرسمية ، بل على التفوق الطبيعي الذي لابد أن يبيديه الإنجليزي الصالح في مثل هذا الموقف » .<sup>(١)</sup>

وإذا كان ديسي يعتقد أن من مشجعات الاحتلال ، أن المصريين سيستسلمون بسهولة وإن يقاوموا ، فإننا نطالع رسالة لسايسبوري تبين عكس هذا ، تبين أنهم إذا كانوا راضخين للأتراك فلا أنهم مسلمون ويسترون وراء الدين ، أما عندما تكون الحكومة أوربية ، فالوضع يختلف ومقاومته تصبح ضرورية ، يقول اللورد : « لقد ثبت بدرجة كافية أن المسلمين لن يستسلموا للحكومة أوربية ، وإبائهم هذا لا يمكن أن يقهر إلا بالقوة » .<sup>(٢)</sup> وهو يؤكد في رسالته هذه التي أرسلها في ١٦ أكتوبر سنة ١٨٧٩ إلى ممثل إنجلترا في مصر ضرورة العمل على ألا تكون هناك قوة أقوى من إنجلترا في مصر .<sup>(٣)</sup>

وتقف التصريحات البريطانية في الطرف المقابل لدواياها الحقيقية وما كانت تستعد للقيام به فعلا ، ففي أوائل سنة ١٨٨٢ تنقل الأهرام<sup>(٤)</sup> أن الحكومة الانجليزية قدمت إلى البرلمان صور المخابرات السياسية التي تبادلتها بخصوص المسألة المصرية وهي تحتوي على الحوادث التي جرت منذ ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى . مصر والمسألة المصرية ، ص ٥٣ .

(٢) Zayid, M.Y : Egypt's Struggle for Independence, P. 54

(٣) Rowlatt : Founders of Modern Egypt. p. 6

(٤) الأهرام في ٢٨/٤/١٨٨٢ ، العدد / ١٢٨١ .

إلى ما بعد شهرين تقريبا، وحاء فيها عن مبادلة الحديث مع حفرة «موزوروس»  
باشا سفير الدولة العلية في لندن ، قال جرانفيل : « نود أن نسلك في المسائل  
المصرية باتحاد موثق مع فرنسا ، ودع عنك الاشاعات والشبهات ، فليس في  
نيتنا الاشتغال باضافة القطر المصري إلى بلادنا أو باحتلاله ، كالا نود أن نراه  
يضم إلى دولة أخرى أو هي تحتله ، ورغبتنا الوحيدة هي تأييد الحالة الراهنة  
والحقوق السلطانية . وأنا نضاد كل ما من شأنه أن يوسع نطاق تلك الحقوق  
أو يكون ... العمل بها ذريعة للتوصل إلى فقد القطر المصري إستقلاله أو  
للتدخل في إدارته الداخلية » .

وبينما يقول المسئولون هذا، يقوم المسترمالت ، في مصر بسكب المزيد من  
البترول على النيران المشتعلة، ولا مانع لديه في سبيل ذلك من الافتراء والكذب  
والادعاء :

— ففي ١١ مايو كتب مالت أن الخديو أبلغه هو وزميله الفرنسي أن  
الوزارة دعت مجلس النواب للاجتماع ، ضاربة عرض الحائط بالسلطات التي  
للخديو وبعدم موافقه ، وبالمادة التاسعة من اللائحة الأساسية أو الدستور .<sup>(١)</sup>  
وبالفعل لم يلبث أن حضر كثيرون من النواب إلى القاهرة . وكتب مالت في  
١١ مايو كذلك : أن هؤلاء كانوا سيذهبون مباشرة إلى بيت عرابي باشا ،  
وأن من المنتظر انعقاد المجلس ( يوم ١٢ مايو ) وأن هذا المجلس سيعمد في التو  
والساعة إلى إعلان خلع الخديو واستصدار حكم ينفى أمرة محمد علي جميعها  
وتعيين رئيس مجلس النظار محمود سامي البارودي حاكما (حكمدارا) على مصر  
بمقتضى إرادة الأمة ، وقد لا تكون ثمة حاجة لأن يلاحظ المرء على هذا المجلس  
الذي يستبد به رعب بلغ أقصى غايته من العسكريين أنه لا يمثل بحال ما إرادة  
الأمة الصحيحة » .

(١) محمد فوزي شكرى : مصر والسودان . ص ٢١٣ .

— وفي ١٦ مايو يرسل إلى جرانفيل : « لقد توفرت لنا فرصة ممتازة للدخول في المعركة . فنحن نأتى لمساندة الخديو (١١) الذى يستند بدوره إلى مجلس شورى النواب والرأى العام . ولهذا لا يكون معنى تدخلنا ، القضاء على الآمال الخالصة في قيام الحكم الذاتى ، بل إننا نتدخل لتحرير مصر من الطغيان العسكرى <sup>(١)</sup> » ١١

— وهو إذ يدعى أن بريطانيا لا ترغب إلا في الدفاع عن الخديوى ، يسفر في قول آخر له عن الحقيقة فيقول : « وفي رأى أنه لا ينبغي لإنعام النظر في الحالة العامة عند تقرير ما ينبغي أن يفعله الخديو حيال حكم المحكمة العسكرية ، ولا بد أن نذكر أن الوزارة الجديدة مصممة إلى الآن ( كذا ) على تفويض أركان الحماية الانجليزية الفرنسية ( انظر كيف انقلبت المراقبة حاية ١ ) » . « إن نفوذنا في الواقع أخذ في التلاشى من يوم إلى آخر وليس في استطاعتنا أن نستعيد ما كان لنا من التفوق اذن » ( إذن ليس المقصود هو توطيد سلطة الخديو ١١ ) « مالم تتعظم هذه السيادة العسكرية التى ضربت .. على البلاد ... وفي اعتقادى أنه لا بد من حدوث مشكلة يمسر حلها قبل الوصول إلى تسوية المسألة المصرية تسوية مرضية . وعليه فالأصوب التعجيل بها بدلا من العمل على إرجائها <sup>(٢)</sup> »

— ويصف مالت موقف توفيق في هذه الظروف فيقول : إن موقف الخديو موقف مؤلم أعظم الألم ، فهو مهدد بالقتل ، ثم إننا صرفناه عن الذهاب إلى الاسكندرية حيث كان في الوقت متسع لهذا ، وكذلك لم نخل بينه وبين الاتجاه إلى الجهة التى يأتية منها تأييد ذو أثر ، ولذلك فهو والعمال كما ذكر خليق بأن يشعر شعور المرارة تلقاء ما يبدو له الآن من عواقب اتباعه نصيحنا

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ، ص ٢٠٦ .

(٢) رودستين : تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده ، ص ١٩٧ .

واعتماده على تأييدنا » .<sup>(١)</sup> إلى غير ذلك من برقيات وكتابات تنصيح بالحقد وسوء النية وتعطى صورة سيئة للواقع حتى تشجع على التدخل وتمهد للاحتلال . ومن الشواهد التي تبين كذلك كيف كانت إنجلترا تبنت وتخطط للتدخل ، ما ذكره بلنت عن الدور الذي قام به ألكتور بالمر ليرشد عرب الصحراء الشرقية وليقطع أسلاك التلغراف ويستقصي أخبار العراقيين . وتبدأ قصة هذه المهمة بأن بلنت كان في ربيع سنة ١٨٨١ في الصحراء الشرقية للقناة وكان قد تعرف ببعض مشايخ الطماحة والترايين ، وكانوا يقاسون ذل الأسر في بيت المقدس . ولكي يغري سفارته في الأستانة بالسعى في فك أسرهم ، قال إن هؤلاء المشايخ قد يؤدون لهم ( الانجليز ) بعض الخدمات إذا كانوا على صفاء مع إنجلترا . وعرف لورد نورثبروك بهذه القصة فتذكرها عندما اشتدت الأزمة واستغل اسم بلنت بعد أن أضاف إليه الذهب في استخدام هؤلاء البدو ضد عراقي .

ولم يكن في إنجلترا في ذلك الوقت من يعرف العربية وكان من الصعب وجود من يمكن إرساله للقيام بهذه المهمة . فاستدعى لورد نورثبروك أستاذ اللغات الشرقية في كبردج وهو ادوارد بالمر ، وكان عارفا باللغة العربية ممتازا فيها وكان يعرف أيضا المهمة التي يعيش فيها أولئك البدو ، لأنه كان فيما سبق عضوا في بعثة استكشاف فلسطين ، وكان في ذلك الوقت يعيش في لندن في حالة إملاق يستعين بالصحافة على شئون العيش<sup>(٢)</sup> .

فلما كان يوم ١٤ يونيو جاءت دعوى إلى المكتب السري لكي

(١) محمود الحقيف : عراقي ، الزعيم المفترى عليه . ص ٢٧٣ .

(٢) بلنت : التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر . ص ٥٢٤ .



يزور لورد نورثبروك ويتناول معه طعام الفطور . وهناك عرض عليه أن يقوم  
بارشاد هؤلاء البدو، فلم يتمالك من القبول فوراً وقد عرض عليه مبلغ ٥٠٠ جنيه  
للمصاريف الابتدائية ووعده بالكفاة في حالة النجاح .

وكان البرنامج الذي وضعت وزارة الحرب لبلر هو أن يذهب أولاً إلى  
الإسكندرية لكي يتفاوض مع الأميرال سيمور ثم يذهب من هناك توا إلى  
يافا فيتخذ اللباس الشرقي ويذهب إلى الصحراء الواقعة في الجنوب الغربي من  
غزة ثم يتعرف بقبيلتي الطياحة والترابين . وقد كتب هو مذكراته وطبع بعضها  
وهي كبيرة الفائدة لنا من حيث أنها تنبئنا عن الوسائل التي توسل بها للوصول  
إلى غرضه فهو يقول :

«إني مسرور لأن الحرب ستقع، فإني وإن كنت سأبقى مدة بعيدة عن بلادي،  
سأستفيد فيها فائدة كبيرة وسأكون عاملاً من عوامل الانتصار لبلادي . . »  
ثم يقول : « .. وأنا الآن أعرف مشايخ الصحراء وأما كنهم ، وقد اتفقت  
مع الطياحة وهم أكثر البدو شجاعة وأقوام على أن يؤدوا إلى كل ما أطلبه  
منهم . وعندما أعود سيكون في استطاعتي أن أضرم إلى منهم أربعين ألف رجلاً . »  
« أنا في اشتياق للذهاب إلى السويس لأنني قد انتهيت من الأعمال الابتدائية  
فإذا تسلمت الأوامر فإني أتفق مع العرب في أسبوعين أو ثلاثة وانتهي من  
كل شيء . أما البدو الآن فسيبقون في سكينة ولن ينضموا إلى عرابي ،  
ولكنهم سينتظرون كلمتي لكي يعملوا ما أشير عليهم به<sup>(١)</sup> . . » وأعطى  
بلر مبلغ عشرين ألف جنيه ليوزعها على العرب .

---

(١) المرجع السابق . ص ٢٨٠ وانظر كذلك : Roulatt p. 138  
وأبضا المناقشة التي دارت حول هذا الموضوع في : الأهرام ، العدد ١٤٩٣ الصادر في ١٣ / ١١ / ١٨٨٢ .

وكانت الحالة في أشد الاضطراب بعد استقالة وزارة البارودي، قالوطنيون من جهة توقعوا شرا مستطيرا من مجيء الأسطولين الإنجليزي والفرنسي، وأخذوا يترقبون الحرب والقتال من ساعة إلى ساعة والأجانب من جهة أخرى علموا أن البلاد قادمة على حرب، فكانوا يخشون على حياتهم أن تستهدف للخطر إذا قامت الحرب. فأخذوا يهاجرون من القاهرة والأقاليم إلى الإسكندرية ليكونوا تحت رعاية الأسطولين ففحصت مدينة الإسكندرية بالإجانب من سكانها ومن القادمين إليها من الأقاليم، وكان احتشادهم فيها من الأسباب الباعثة على تفاقم الهياج لأن أحاديثهم كانت تدور حول اقتراب وقوع القتال وما يستهدفون له من غضب الأهالي إذا نشبت الحرب، بل قبل نشوبها، لأن مجرد وجود الأسطولين في مياه الإسكندرية وتقديم بلاغ الدولتين إلى الحكومة المصرية واصرارهما على إجابة مطالبهما، كل ذلك كان رمزا لإعتداء الدولتين الأوربيتين على استقلال البلاد، وكان مفهوما أن الدولتين إنما تنطقان بلسان الدول الأوروبية جمعاء، فكان بديهيا أن يستخط المصريون على الدولة الأوروبية وعلى رعاياها في مصر<sup>(١)</sup>.

ووسط مناخ مثل هذا، حدثت مذبحة الإسكندرية، ويروى فارمان ما سمعه وشاهده وقت حدوثها، فيقول أنه علم علم اليقين أن أحد الرعايا الإنجليزي وهو أحد الماطيين من اليونانيين هو الذي آثار النزاع يوم ١١/٦/١٨٨٢ بجوار قهوة القزاز بالقرب من مخفر اللبان بأخر شارع السبع بنات. فقد كان الوطني صاحب حمار فركبه الماطي وأخذ يطوف به من صبيحة النهار متنقلا من قهوة إلى أخرى. ولما انتهى من طوافه، طالبه الوطني بأجرة ركوبه، فلم يدفع له سوى قرش صاغ، فجادله في القيمة، فما كان من الماطي إلا أن شتم سكبنا

(٣) عبد الرحيم الرافعي : الثورة العرابية : ص ٢٩٨ .

طعمه بها عدة طعنات دامية مات على أثرها . يقول فارمان : « وكان عرب مصر خاضعين لأجيال عديدة لحكومة استبدادية عدوانية بوجه عام . والمصريون بطبيعتهم هادئون محبون للسلام وكان حينما انتشر الدبأ ، ازداد تجمع الناس واحتدم غضبهم ، ولكن ما أن بدأ اليونانيون المايطيون في إطلاق النار من نوافذ دورهم ومن أسطح منازلهم على الأهالى العزل من السلاح ، وقتل بعضهم وجرح البعض الآخر حتى ثارت ثورتهم وشرعوا في ارتكاب أعمال انتقامية<sup>(١)</sup> » .

ولقد ضاعت حياة ستين من الأوروبيين فيما يروى فارمان ، وهؤلاء كانوا من أفراد الطبقة الدنيا وجلهم يسكنون الأحياء العربية . وقد أشيع في اليومين التاليين ، دون أن يثبت العكس ، أن أضعاف هذا العدد من المصريين قد قتل ، وقد افتخر أحد اليونانيين في اليوم التالى بأنه قتل خمسة أفراد !!

وأخذ المراسلون الأجانب ينشرون في الصحف البيانات والتقارير التى تصور ما حدث على أنه مذبحه أقامها المسلمون المصريون للأجانب ! ولقد اعتقد الأوروبيون الأكثر ذكاء فى مصر والذين كانوا يعرفون الحقائق ، أن مصالحهم سوف يخدمها الاحتلال الأجنبى ، ولذا شجعوا نشر هذه الأنباء دون أن ينشروا على الملأ أى اعتراض من جانبهم . . وهكذا يصنع التاريخ !

وبعد حدوث هذا الحادث بأسبوع قرأ فارمان رواية غير صحيحة بالمره عن الحادث فى إحدى صحف لندن الشهورة . ولما كان على معرفة بسيطة بمراسل تلك الصحيفة ، فقد سمح لنفسه أن ينتقد روايته هذه وسأله : لم أخفى جزءا من الحقائق ووصف الشعب بأنه مذبحه دبرها المسلمون بلقا للمسيحيين على حين أنه يعلم أن أحد الرعايا الانجليز قد بدأها ، وأن عدد القتلى من

---

(١) فارمان : مصر وكيف غيروا بها ، ص ٢٨٨ .

الأهالى يفوق عدد الأجانب . ولم تبدر أقل بادرة من اضطراب على المراسل وأجاب في برود أنه في مصر لغرض ما ، وهو بهذا يؤدي الغرض من مهمته . ثم ابتسم ورفع يديه في وضع شخص يمسك بصحيفة ويقرأها ، وأضاف قائلا وهو يمزح : « انتى أرسل برقية كل يوم إلى لندن ، وفي الصباح التالى يقرأها المشتركون في الصحيفة فى جميع أنحاء إنجلترا وهم يحسنون قهوتهم بكل جد وثقة كما لو كانوا يقرأون الانجيل <sup>(١)</sup> » .

وكانت تجري هناك محاولة جديده فى ذلك الوقت للحصول على دليل يبرهن على أن عرابى كان مسئولا عن حدوث هذا الشعب ، وأنه كان نتيجة لخبط رسمها هو وشركاؤه . وكان لدى الحكومة الإنجليزية من الأسباب السياسية ما يجعلها ترغب فى إثبات بعض الأعمال الإجرامية ضد هؤلاء ، وإذا عينت محاميا من الإسكندرية وحصلت على بعض المعلومات غير الموثوق فيها والمليئة بالمتناقضات وخاصة من الماطيين واليونانيين ، دون أن تعثر على أى شيء يبرهن على هذا . وقد وجه لورد جرانفيل فى رسالة بعث بها نظر العملاء البريطانيين إلى الحصول على دليل يدين عرابى والذين يعملون تحت أمرته . ولكنهم عجزوا عن ذلك فتخلوا عن المهمة <sup>(٢)</sup> .

والمستقرىء لكل الملابس التى أحاطت بالمذبحة يجد أن السياسة البريطانية هى المسئولة عنها وهى التى استفادت وهولت فيها وجسمتها لتتذرع بها إلى التدخل المسلح <sup>(٣)</sup> .

ولم تهورع إنجلترا كذلك عن مخادعة العالم بأسره ، فهى تشترك فى مؤتمر

---

(٢) المرجع السابق . ص ٢٩٢ .

(٣) المرجع السابق . ص ٢٩٣ .

(٤) عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية . ص ٣١٦ .



الاستانة وتشترك فيما استقر عليه الرأي بعدم تدخل أية دولة ، في الوقت الذي كانت استمداداتها الحربية سائرة في الطريق المرسوم . وقد سمي القرار الذي تم الوصول إليه في مؤتمر الاستانة « ميثاق النزاهة » *Protocole de Desinteressement* ، ونصه : « تتعهد الحكومات التي يوقع مندوبوها على هذا القرار بأنها في كل اتفاق يحصل بشأن تسوية المسألة المصرية لا تبحث عن احتلال أى جزء من أراضى مصر ، ولا الحصول على امتياز خاص بها ، ولا على نيل امتياز لرعاياها لا يخول لرعايا الحكومات الأخرى <sup>(١)</sup> » .

ثم ألقى اللورد دوفرين في الجلسة الثالثة التي عقدت في ٢٧ يونيو بيانا ذهب فيه إلى أن الفوضى قد تمكنت من مصر من جراء ثورة الجيش وانتفاضة على الخديو ، وأن هذه الفوضى قد أدت إلى اختلال الإدارة وارتباك الأحوال ووقوف حركة التجارة وفقدان الثقة وعجز الأهلى عن الضرائب وعجز الحكومة عن الوفاء بتمهدياتها المالية حيال الدائنين الأجانب ، ثم تعرض حياة الأوربيين للخطر واستند إلى مذبة الإسكندرية ، ونفى ما كدته المصادر العثمانية من أن الثورة قد أخذت وأن الأمور قد عادت إلى نصابها بتأليف وزارة راغب باشا قائلا أن هذه الوزارة أداة في أيدي الثائرين وأن الخديو لا حول له ولا قوة ، وأن انجلترا وفرنسا لا تستطيعان صبرا على هذه الحالة . وأهاب بالدول أن تأخذ الثورة المصرية بالشدة حتى لا يستفحل نفوذها فلا يعود من السهل استئصال شأقتها <sup>(٢)</sup> .

ويؤخذ من خطبة دوفرين أن انجلترا كانت تقصد من الاشتراك في المؤتمر إعلان أن الحالة في مصر تستدعى التدخل في شئونها وأن هذا التدخل يجب

---

(١) القضية المصرية ، ص ٦ .

(٢) هنس رزير : مصر في عهد الإحتلال الإنكليزي ، مصر ، ١٨٩٧ ، ص ٣٩ .

أن يكون حربيا لقمع الثورة ، وكانت ترمى إلى أن يكون هذا التدخل انجليزيا ، ولكنها تظاهرت على لسان اللورد دوهرين بأنها تبغى أن يكون تركيا ، وهي عالمة بأن الحكومة التركية بلغت حدا كبيرا من الضعف والتردد بحيث لا تقدم على هذه المهمة . وها هو الأميرال سيمور يرسل في ٢٥ يونية إلى حكومة الانجليزية يقول : « بودى لو استعدت لعمل نهائى توا بعد أن تعلم هنا قرارات المؤتمر وأحكامه . ولذلك أرى وضع عموم الأسطول الرأسى خارج الميناء فى حالة مناسبة للهجوم وشن الغارة عليها وأن وجدت ضرورة ضمنت المراكب صبيحة باكر وصفتها بجانب بعضها<sup>(١)</sup> »

ولما كان المؤتمر قد علق للتدخل على « حالة قهرية » ، فإن انجلترا لم تعد الوسيلة فى خلق هذه الحالة ، ومن هنا فإنها أوعزت إلى الأميرال سيمور قائد الأسطول البريطانى أن يخلق أية وسيلة للتحرش بمصر لاثارة الحرب عليها ، فأرسل فى أول يولييه سنة ١٨٨٢ إلى مجلس الأميرالية البريطانية ينبئها أنه اكتشف بعض ترميمات يقوم بها المصريون فى حصون الاسكندرية ، وأنهم يركبون بطاريات جديدة تحاه بوارجه وأن الاستعدادات الحربية قائمة فى البلاد ، وأن عمرا بى يمتزم سد بوغاز الاسكندرية لحصر البوارج الانجليزية التى كانت راسية فى الميناء .

وبناء على ذلك أرسل الأميرال إلى طلبة عصمت محافظ الاسكندرية طالبا وقف هذه العمليات التى لم يكن لها وجود ، وجاء فى بلاغة<sup>(٢)</sup> :

البارجة أنفيسبل فى ٦ يولييه ١٨٨٢

---

(١) هنس رزتر : مصر فى عهد الاحتلال الانكليزى ، ص ٣١

(٢) القضية المصرية ، ص ٧ .

صاحب السعادة - أتشرف بأخباركم أنى علمت من طريق رسمى أنه قد صار البارحة تركيب مدفعين جديدين أو أكثر في خطوط الدفاع القائمة على البحر ، وأن بعض استعدادات حربية قد عملت في واجهة الاسكندرية الشمالية تحديا للأسطول الذى تحت قيادتي ، فيجب على والحالة هذه أن أنبه عليكم بوقف هذه الأعمال ، فان لم تقف وتجددت يكون واجها على تدمير المعدات الجارى العمل بها » .

ولم ترضه بطبيعة الحال اجابة المحافظ بأن شيئاً من هذا لا يحدث ، فأرسل بلاغا آخر في ٩ يولييه يدعى فيه « أنه ليس هنالك أى شك في الاستعدادات الحربية ، وقد ركبت مدافع جديدة في طابية السلسلة » وأنه لذلك سيرسل « في صبيحة الغد اخطارا إلى قناصل الدول الأجنبية ، وأبدأ في الضرب بعد أربع وعشرين ساعة مالم تسلم إلى الحصون القائمة في شبه جزيرة رأس التين والحصون المشرفة على مدخل الميناء »<sup>(١)</sup> .

ثم أتبع هذا البلاغ بانذار نهائى في ١٠ / ٧ / ١٨٨٢ قال فيه<sup>(٢)</sup> :

« أتشرف بأخبار سعادتكم أنه نظراً لأن الاستعدادات للمدائية الموجهة ضد الأسطول الذى أتولى قيادته آخذة في الازدياد طول يوم أمس في طوابى صالح وقايتباى والسلسلة ، فقد عقدت العزم على أن أنفذ غدا « الجارى » عند شروق الشمس ، العمل الذى أعربت لكم عنه في خطابى المؤرخ ٦ الجارى إن لم تسلموا إلى حال قبل هذه الساعة ، البطاريات المنصوبة في شبه جزيرة رأس التين وعلى شاطئ ميناء الاسكندرية والجنوبى لتجربتها من السلاح » .

(١) المرجع السابق . ص ٨ .

(٢) المرجع السابق . ص ٨ .

ويفهم من هذا أن قائد الأسطول قد استباح ضرب المدينة العامرة بسكانها من جميع الأجناس لأن حصونها تستعد لدفع الهجوم عنها ، فقيم كان هذا الهجوم عليها ؟ أن النائب الانجليزى ريتشارد وس قد أغنانا عن تسخيف هذا العذر حين قال فى البرلمان : « يا عجبا أرى رجلا يحوم حول دارى وعلام الجرام بادية عليه ، فأبادر إلى إحضار الأقفال والمتاريس وأحكم سد نوافذى ، فيعد ذلك إهانة له ويحطم على أبوابى ويجهار بأنه لم يفعل ذلك إلا دفاعا عن نفسه ! ! »<sup>(١)</sup> .

وفى التحقيقات التى أجريت مع زعماء الثورة العراقية بعد ذلك سئل محمود باشا فهمى :<sup>(٢)</sup>

س - هل حقيقة كان حصل ، كما قال الجنرال سيمور ؟ فأجاب :

ج - لم يحصل قط لا تصايح ولا وضع مدافع ، وفى المداولة فى الاسكندرية سألتنى عن ذلك الجناب الخديوى وأجبتة بما ذكر .

وتم للانجليز ما أرادوا من حيث الضرب ، وفيما يلى ثلاث شهادات ، عما حدث قبل وأثناء وبعد الضرب من ثلاث شخصيات مختلفة ؛ الأولى ، شهادة حميد البجالية السويسرية ، والثانية شهادة القنصل الأمريكى ، والثالثة شهادة الشيخ محمد عبده :

- يقول الأول « أن رماة المدافع المصريين كانوا يطلقون قنابلها بحماسة واحكام أدهشأ خصومهم الذين استمر عملهم الجهمى عشر ساعات ونصف متوالية دون أن يشعظيموا البهاة بنهر حاسم . . » إلى أن قال « كنا نشاهد

---

(١) روزستين : تاريخ مصر قبل الاحتلال وبمده ، ص ٣٤٢ .

(٢) محضر استجواب محمود باشا فهمى . مجلة الطليعة ، أغسطس ١٩٦٦ ، ص ١٥٥ .



كرات المدافع المصرية تسقط في البحر في منتصف المسافة بينها وبين بوارج الأسطول ، ومع أن مدافع أرمسترونج المصرية كانت أقل عياراً من المدافع الإنجليزية ، فإن رماتها قد أدوا واجبهم على أكمل وجه بحيث أن سبع دوارج انجليزية أصيبت بمطوب بعضها جسيم وبعضها خفيف ، وكانت بوارج الأسطول تمرح في رميها ومدافعها تطلق قنابلها على مرمى بعيد وتصيب بطاريات الشواطئ . ولا تستهدف هي للخطر ، وكل قنبلة منها يبلغ طولها متراً و ٣٠ سم وزنها ٤٨٠ رطلاً وحشوها ٣٧٠ رطلاً من البارود وثمن الواحدة سبعون جنيتها . ثم قال : « وكانت مهمة أسطول السير بوشمان سيمور سهلة ، إذ لم تستهدف بوارجه لخطر حقيقى كما تدل على ذلك قلة عدد الجرحى والقتلى ، وكانت البوارج تتقدم نحو الصرب ، مثنى ومثنى في بطء وروعة ثم تصطف في هودة تجاه كل طابية وتصيب عليها قنابلها حتى تدكها دكاً ، وعندئذ تقترب منها تدريجياً وتفسف البطاريات والمدافع التي تكون قد انقلبت عن مواضعها تحت تأثير قنابل الأسطول ثم تثنى على الرماة فتحصددم حصداً بقنابل المتر اليوزات المركبة على ساريات البوارج . يجب أن نعترف بأن هذه مجزرة لا ضرورة لها ولم يكن لها أى مسوغ ، وليس الباعث عليها سوى الشهوة الوحشية المتعطشة إلى القتل وسفك الدماء »<sup>(١)</sup> .

أما الثانى فقد كتب يقول<sup>(٢)</sup> : « وقمنا بزيارة القلاع عقب الضرب ، فظهر لنا مدى الخسائر التي تعرض لها الجنود المصريون في هذه الاستحكامات المكشوفة غير المحصنة . ولا يمكن للكلمات أن تصف ذلك للنظر ، فالمدافع الملقاة والجدران المهشمة ، وبقايا القنابل المتفجرة وكسر الحجارة المبعثرة فوق

---

(١) وزارة الحربية المصرية : الحملة الاستعمارية البريطانية ، ص ٤٨ .

(٢) فارمان : مصر وكيف غدروا بها . ص ٣٠٤ .

ساحة القلاع الداخلية كلها كانت في حالة يستحيل معها أن يستطيع أى شخص الافلات من هذه المجزرة البشرية . وكان منظر « قلعة عدا » حيث حدث انفجار الخزن الذى تسبب في تراجع الحامية الباقية كما وصفها الأميرال الانجليزى بايجاز ، منظرأ مروعا ، وكان من الواضح أنه لم يبق شخص حى اسكى يستطيع التراجع ، فقد كانت القنابل وشظاياها والأفناض . . ملقاة بكيات كبيرة في كل اتجاه بحيث كان يتعذر على أى شخص أن يهرب » .

وعلى الرغم من هذه الحالة ، إلا أنه ينقل وصفاً لأحد الكتاب العسكريين للمعركة يقول فيه : « إن الانجليز ، على الرغم من دهشتهم ، كانوا قد قبلوا التعدى في اليوم التالى وجددوا القتال . والواقع أن الرجال كانوا أمواتا في الغالب أو عاجزين عن القتال . ولو أن هناك ألفاً وخمسمائة من رجال للدفعية زيادة على العدد الذى قاتل بالفعل ، وكان من الممكن استخدامهم ثم وضعوا في صباح اليوم التالى في هذه السلخانات المكشوفة والتي كانت مجردة من آلات الدفاع لقضى عليهم كما قضى على من قبلهم » .<sup>(١)</sup>

— ويصف الشيخ محمد عبده المهاجرين من الاسكندرية فيقول :<sup>(٢)</sup> « . . أما الهاربون ، فكانوا كالأعاصير أو كماء انكسر سده ، فاندلق ، يتصل بعضهم ببعض مزدحمين متراكمين في حالة عقلية أشبه بالجنون ، سائقين أمامهم أو حاملين على ظهورهم ما خف من أمتعتهم : حيوان ، أثاث ضئيل ، ثياب رثة ، حتى بعض المفروشات التى لا قيمة لها .

في هذه الحالة — حالة شعب طرد من بيته ، كان الحر شديدأ ، وغيم من الغبار سد الأفق ، وأظلم الجو ، نساء يبحثن عن أولادهن ، يتشاجرن بعضهم

(١) المرجع السابق . ص ٣٠٤ .

(٢) محمد رشيد رضا . تاريخ الأستاذ الإمام ، ص ٢٥٣ .

مع بعض ، يتضارب في أخلاط لا يمكن التعبير عنه ، عربات بلا عجل استعملت  
مساكن - عربات من كل نوع بعضها ساقط في الحمودية ، بعضها مقلوب ،  
بعضها بنخيل ، بعضها بغير خيل - روائح شئ اللحم - صياح على المارة : الخبز .  
الخبز »

بعد ذلك وصدر الأمر التالي لتلغرافيا من لندن : « داوم على إزعاج عرابي  
باستمرار » ، وعلى ذلك اتخذت عمليات السير أرشيبالد منذ ذلك الوقت طابعاً  
يدخل في روع عرابي أن القوات البريطانية في الإسكندرية تعمل على تهديد  
الطريق تأهباً لهجوم خطير على كفر الدوار . وأثار الانجليز الاشاعات عن  
مثل هذا الوم في الإسكندرية الفاصة في ذلك الوقت بالكثير من مراسلي  
الصحف الأجنبية أملا في أن تصل تعليقات أولئك المراسلين إلى المعسكر العرابي .  
وقد خدمت تلك التعليقات الصحفية قضية المدوان البريطاني بما أدخلته في  
رووع المواطنين وما نقلته إلى أسماع عرابي من أنباء خاطئة عن عمليات خطيرة  
ومهمة وشيكة الوقوع في الميدان الغربي .

وقد ساهم المسيو ديلسبس في تلك الناحية مساهمة كان لها شأنها الكبير ،  
إذ بمجرد علمه بميل مصريين إلى تدمير القناة ، بادر إلى معسكر عرابي وأكد  
له أنه إذا لم يمس القناة ، فلن تشترك فرنسا ولا إيطاليا في الحرب ، كما أكد  
له أن القوات البريطانية لن تجرؤ على غزو المنطقة التي اعتبروها ملكاً شخصياً  
له ، وقد كان لهذا التأكيد أثره في الاستراتيجية الدفاعية حينذاك ، فقد أهملت  
القيادة المصرية الميدان الشرقي ، ولم تبادر إلى تعزيز قواتها في نقط الميدان  
المختلفة بالسويس والاسماعيلية وبور سعيد<sup>(١)</sup> .

وهكذا كانت خطتهم أن يهاجموا مصر من ناحية الإسماعيلية متجهين

---

(٢) الحملة الاستعمارية البريطانية على مصر . ص ٦٥ .

من طريق الزقازيق إلى القاهرة ، قال الكولونيل سبتان Septans في هذا الصدد أن وزارة الحربية الإنجليزية رأت منذ ٢٨ يونيو ( أى قبل ضرب الاسكندرية ) ضرورة احتلال قناة السويس وترعة الإسماعيلية ، وأخذت تدرس الوسائل لتحقيق هذا المشروع ، وإن الزحف على القاهرة من طريق الإسماعيلية إنما كان خطة مرسومة قبل بداية القتال ، وكان هذا رأى الجنرال ولسلى فى الاجتماع الذى عقدته الوزارة الإنجليزية يوم ٣٠ يونيو سنة ١٨٨٢ وعرض فيه ولسلى خطة الحرب ، فارتأى وجوب اتخاذ الإسماعيلية قاعدة للزحف على القاهرة ، وطلب لذلك إمداد الحملة بالقطارات والعربات والقضبان الحديدية والمهندسين والعمال الفنيين لاستعمال الخطوط الحديدية من الإسماعيلية إلى القاهرة ، وقد استقر رأى فى وزارة الحربية البريطانية على اتباع الخطة الحربية للأسباب الآتية<sup>(١)</sup> :

أولاً — أن الإسماعيلية هى فى منتصف الطريق بين بورسعيد والسويس وهى المكان المجد لنزول الجنود الآتية من البحر الأبيض المتوسط من الهند .

ثانياً — أن الخط بين الإسماعيلية والقاهرة لا يزيد عن ١٥٩ كيلو متر فى حين أن الخط بين الاسكندرية والقاهرة يبلغ ٢٠٨ كيلو متر .

ثالثاً — أن فيضان النيل يغمر الدلتا فى شهور أغسطس وسبتمبر وأكتوبر فيعوق الحركات الحربية فيها .

رابعاً — أن الصحراء بين الإسماعيلية والعاصمة أليق من الدلتا للزحف لأن هذه فيها من الترعرع والجسور ما يمكن اتخاذها معاقل حواجز طبيعية تصد الزحف

---

(١) عبد الرحمن الرافعى .. الثورة العرابية .. ص ١١٣ .



فهذا فضلا عن إمكان قطع الجسور وتفريق البلاد فتتعطل الحركات العسكرية،  
ويقف تقدم الأعداء، يضاف إلى ذلك أنه إذا انتصر الجيش ( البريطاني )  
مرة واحدة في الصحراء، فمعدن ذلك يسهل على فرقة الفرسان أن تصبح بعد قليل  
على أبواب العاصمة.

خامساً — أن الزحف من الاسماعيلية يحى قناة السويس وبحيرة القمصاص  
حيث الميدان فسيح للنقل البحري .

وقد أرسل جرانفيل في ١٤ أغسطس إلى الأعضاء الإنجليز في مجلس  
إدارة شركة القناة يطلب منهم أن يقوموا بتفسير أعمال بريطانيا الحربية في  
القناة لمجلس إدارة الشركة على النحو الآتي :

لقد أصبح من الضروري أن تعمل إنجلترا متعاونة مع الخديو والسلطان  
وذلك بإتزال قوات على ضفاف القناة وفقاً لمواد ٩ ، ١٠ ، ١١ من امتياز ٢٢  
فبراير سنة ١٨٦٦ ( الخاص بالقناة ) والذي صدق عليه السلطان في ١١ مارس من  
هذه السنة ١٨٦٦ ، ( وقد ) احتفظ والى مصر لنفسه بحقوق تنفيذية في القناة وكل  
متملقاتها ، ووفقاً لهذا الحق سمح والى مصر الحالى لقائد القوات البحرية  
البريطانية في بورسعيد باحتلال الأماكن الواقعة على القناة التي يراها ضرورية  
لحماية المرور في القناة وحماية المدن والسكان في منطقتها والقضاء على كل قوة  
لا تعترف بسلطته، واستتبع هذا احتلال قوات إنجلترا البحرية لمدينة السويس التي  
كانت مهددة بالتدمير<sup>(١)</sup> . ثم احتلال قوات الاسماعيلية لحماية القناة وما حولها  
ولارجاع النظام إلى مصر . ونظراً لوجود للقوات المعادية قرب القناة ،  
فالحكومة البريطانية إذن مضطرة إلى تركيز عدد كبير من القوات في هذه  
المنطقة .

---

(١) كانت إنجلترا ترى في ذلك الوقت أن هذه المدينة تقع خارج منطقه القناة .

هكذا بررت الحكومة الإنجليزية مسلكها بإزاء القناة ، ولجأت إلى التهديد باستخدام القوة إذا وقفت أمامها شركة القناة . وبعد ذلك فالحكومة الفرنسية في مركز ضعيف لا تحسد عليه ، ليست لها حرية التصرف في الأمور الخارجية والأمور التي تستلزم استخدام القوة . أما الدول الأخرى ، فما كانت شركة القناة تستطيع أن تتقدم إليها طالبة للمعونة أو التأييد ، فهذه الدول ليست لها مصالح مهمة في القناة فهي إذن ليست حريصة على عرقلة انجلترا . وأما الدولة العثمانية صاحبة السيادة فهي أضعف من أن تتحدى الحكومة البريطانية ، وأما حكومة الثورة وعلى رأسها عرابي ، فلم تتخذ أية إجراءات لحماية القناة ، أو لمنع العدوان الإنجليزي على شرق مصر ، بل تركت منطقة القناة بغير دفاع . وانهز الإنجليزي هذه الفرصة ، فاحتلت قواتهم البحرية منطقة القناة جميعها ، وأوقفت حركة المرور في القناة ، واستطاعت الحملة الإنجليزية بقيادة سير جارنت واسلي أن تعبر القناة آمنة مطمئنة وأن تستند إلى القناة كقواعدها الأساسية في غزو مصر<sup>(١)</sup> .

وقد زحف القوات الإنجليزية لمسافة كبيرة عبر الصحراء في « ليلة حالكة الظلام » في الساعات المتأخرة من يوم ١٢ سبتمبر والساعات الأولى من صباح ١٣ منه ، وكان الطريق خالياً من اللوانع والمراكز العسكرية ولم يقف أحد في سبيل ذلك الزحف ، فقد تجمعت عوامل الغدر والخيانة وسوء التدبير وسذاجة القيادة وغفلتها لتكون النتيجة هي انتصار الجيش الإنجليزي بسهولة في المعركة التي دارت في التل الكبير . وفي هذه المعركة التي استمرت بضع دقائق فقط ، فقد الانجليز ثمانية وخمسين شخصاً بما فيهم الضباط الذين ماتوا بعد ذلك متأثرين بجراحهم .

---

(١) محمد مصطفى صفوت : انجلترا وقناة السويس . ص ٨٨ — ٨٩ .

ونظراً لظروف المعركة وقصر الوقت الذى حدثت فيه المقاومة ، لم يكن من المعجيب أن تلتزم التقارير الرسمية الإنجليزية التى نشرت ، الصمت إزاء الخسائر من الأهالى ، ذلك أنها كانت مذبحة لا معركة<sup>(١)</sup> .

وكان معظم الأهالى المقيمين فى التل الكبير حينذاك من الفلاحين العزل من السلاح ، وكانوا قد أحضروا إلى هناك بأعداد وفيرة لإقامة المتاريس بنفس الطريقة التى كانوا يستعدون بها لحفر وتنظيف قنوات الري طبقاً للنظام المعروف باسم السخرة ، وكانوا ينامون فى مثل تلك الأحوال فى مكان عملهم بالليل ، على الأرض يلتحفون ببطانية واحدة على الأكثر لوقاية أنفسهم ، وفى الوقت الذى حدث فيه الهجوم الإنجليزي ، كان الآلاف من هؤلاء الأهالى راقدين على الأرض حيث كانوا يعملون طيلة اليوم السابق . وقد ذبح هؤلاء دون تمييز ، مع الجنود الفارين .

وقد أرسل أحد المراسلين العسكريين الذى لا يمكن أن ينسب له التعايل على أبناء جلدته إلى جريدة لاجازيت دو كولون وقد نشرت فيها فى أواخر شهر سبتمبر سنة ١٨٨٢ ما نصه : « . . . حكى لى بعض العساكر الإنجليزية أنهم قتلوا بعد موقعة التل الكبير كثيراً من الجرحى المصريين بطرق وحشية بدون رحمة ولا شفقة وكنت أود أنى لأصدق ذلك واعتبره كذبا ومبالغة ولكن كيف وأنا شاهدته بعيني ومسمعه بأذنى من الانسكايز أنفسهم ، بل وقد قابلنى أحد الأيقوسيين نزل فى مدينة بلبس وأورانى بقايا أسلحة وأشياء سلبها من ضابط عظيم مصرى بعد أن قتله وأخبرنى أنه نزع جميع ملابسه من عليه وبعدها وجد فيه أثر حياة قليلة ، فما كان منه إلا أن خلص علوه وشج

---

(١) فارمان : مصر وكيف غيروا بها ، ص ٣١٦ .

رأسه . كذا علمت من الدراجون ( فئة من العساكر السوارى ) الذين رافقوني  
لحد قليب أن جميع سوارى الجيش الإنسكليزى ما تركت جريحاً مصرياً أبداً  
على قيد الحياة ، بل قتلهم جميعاً<sup>(١)</sup> .

وعقب معركة التل الكبير واحتلال القاهرة فى ١٤/٩ ، توقفت كل معارضة  
مكشوفة للغزو الإنجليزى ، وانتقل مقر الحكومة مرة أخرى إلى القاهرة . وانتقلت  
قوة من الفرسان المنود إلى الاسكندرية كحرس شرف استخدم فى حراسة الخديوى  
إلى محطة للسكة الحديدية ، وكانوا ممتطين صهوة خيولهم ومرتدين ملابسهم  
الوطنية الزاهية ، فبدوا فى صورة بهيجة . هذا العرض كان الغرض منه التأثير  
فى نفوس الأوربيين والأهالى لى يشبتوا فى أذهانهم فكرة وجود قوة  
احتياطية كبيرة للإمبراطورية الانجليزية فى قلب الهند . ولقد توطد الاحتلال  
المسكرى الدائم للبلاد أثناء الصيف والخريف . ومنذ ذلك الوقت ساد  
الخضوع التام .

### نخبة الإدارة المصرية :

ولا حاجة بنا إلى تفصيل بقية ما وقع فى مصر من الحوادث ، فى تلك  
السنة ، فقد وطد السير واسلى النظام فى القاهرة كما يريدون وجيء  
بلورد دوفرين من الآستانة لينظم حالة البلاد السياسية وفقاً للمصالح الإنجليزية  
المالية فكانت باكورة أعماله فى هذا السبيل ، أنه ألغى المراقبة الثنائية بالرغم  
من كافة المعهود الحديثة باعادة الحالة إلى ما كانت عليه والقيام مع الإخلاص  
بالتمهيدات الدولية . وقد احتجت الحكومة الفرنسية على هذا الالغاء أشد  
الاحتجاج ولكن ذهب احتجاجها صيحة فى واد ، فإن انجلترا بعد أن

---

(١) رزتر : مصر فى عهد الاحتلال الإنسكليزى ، ص ٤٦ .



أصبحت صاحبة الحول والطول لم تعد تحفل كثيراً بأمر منافستها السابقة .

وصدر أمر عالي بإلغاء الدستور والبرلمان المصري دفعة واحدة ، وعهد للورد دوفرين بوضع مشروع جديد « لنظام نيابية » تكون ستارا لسواة الحكم المطلق . ولقد قام اللورد بمهمة بكفاءة يحمده عليها ، وكتب فيما بعد يقول : « لقد كان في نيتنا أن تكون علاقةنا بالمصريين بحيث تجعلهم يعدوننا بطبيعة الحال أفضل أصدقائهم ونصحاءهم ، ولكننا لم نجعل بخاطرنا أن نأخذهم في سبيل ذلك باتباع آرائنا أو ننجس عليهم حجراً يستثير حفاظهم : لقد رغبتنا أن يحيا المصريون حياتهم التي ألفوها وأن يديروا حكومتهم من غير أن يعوقهم عن ذلك شاغل خارجي <sup>(١)</sup> » .

وكان أول ما فكر فيه الاحتلال من التغييرات الجوهرية ، إلغاء الجيش المصري ، وخلق جيش صغير يرأسه ضباط من الانجليزية يقولون أمره ، وقد بادر الانجليز إلى إلغاء الجيش الوطني منذ الساعات الأولى للاحتلال ، وعهد بتنظيم الجيش الجديد إلى السير فالنتين بيكر Sir Valentin Baker وهو ضابط انجليزي ترك الخدمة في الجيش البريطاني ، وخدم وقتاً ما في الجيش التركي ، وعين السير أفلين وود Evelyn Wood أحد قواد الحملة الإنجليزية سرداراً (قائداً عاماً) للجيش المصري ورئيساً لأركان حربه . كذلك صدر مرسوم بتعيين بيكر مفتشاً عاماً للبوليس وقومنداناً عاماً له ، فصارت قوات البوليس في مصر تحت سيطرته ، وبذلك تم للانجليز السيطرة على كل من الجيش والبوليس في شهر يناير سنة ١٨٨٣ ، ولما يمض على الاحتلال أربعة أشهر .

---

(١) روزستين . تاريخ مصر قبل الاحتلال نويمده ، ص ٣٦٩ .

ولما اطمأنت انجلترا على مركزها الفعلى فى مصر ، أخذت تنقص من جيش احتلالها تدريجيا ، فبعد أن كان فى أبان الحرب العرابية ٥٠.٠٠٠ مقاتل هبط إلى ١٢.٠٠٠ فى نوفمبر سنة ١٨٨٢ ثم إلى ٦٧٦٣ فى يونية سنة ١٨٨٣ فألى ثلاثة آلاف . ولم يزد على هذا المدد فى العشر السنوات الأولى للاحتلال وهذا الجيش ، قل عدده أو أكثر ، هو رمز السيطرة البريطانية ، وفى هذا يقول اللورد ملنر : « أن وجود طاوور واحد من الجيش الانجليزى يعطى لنصائح القنصل البريطانى العام وزنا لا يكون لما بدونه ، ولا جرم أن سحب جنودنا من مصر يعرض نفوذنا فيها للانحلال <sup>(١)</sup> » .

وقد تلقى اللورد دوڤرين كتابا من وزارة الخارجية البريطانية تقول فيه أن النجاح الذى أحرزه الانجليز على قوات عرابى ، قد وضع الانجليز فى مركز السلطة والقوة مما يتيح لها حمل مسئولية إدارة شئون البلاد . وإذا كانت حكومة انجلترا ترغب فى أن تستمر فترة الاحتلال أقصر فترة ممكنة ، إلا أنها تشعر بأنها لن تسحب جيوشها قبل أن يتم العمل الذى أخذت على عاتقها القيام به <sup>(٢)</sup> ، وهو إعادة تنظيم إدارة البلاد بما يكفل احلال النظام والأمن والسلام من أجل نيل البلاد العدالة والرخاء والسير نحو الحكم الذاتى . كما رسمت المذكرة المبادئ الرئيسية التى ينبغى على دوڤرين أن يراجعها عند تخطيطه لشئون البلاد <sup>(٣)</sup> .

وعاد اللورد دوڤرين إلى الآستانة فى مايو سنة ١٨٨٣ ، وكان السير أدوارد مالت لم يزل قنصلا عاما لإنجلترا فى مصر ، فرأت الحكومة الانجليزية

---

(١) عبد الرحمن الرافعى مصر والسودان .. ص ١١ - ٢٠ .

Colvin : Making of Modern Eyypt, p. 29.

(٢)

ibid. p. 30

(٣)

أن تعهد في تنفيذ تقريره إلى قنصل عام يكون له من السيطرة والنفوذ ما يجعله في مقام نائب الملك أو الحاكم العام في المستعمرات ، فاخترت لهذا المركز السير افلين بارنج Sir Evelyn Baring ، الذي عرف فيما بعد باللورد كرومر ، وجاء مصر يوم ١١ / ٩ / ١٨٨٣ وظل يسيطر على أحوال البلاد ثلاثاً وعشرين عاماً ، كان في خلالها الحاكم المطلق لمصر ، وتضاءلت بجانبه كل سلطة وطنية ، وصار له من النفوذ والسلطان أكثر مما لحكام المستعمرات البريطانية .

وكان كرومر على علم بأحوال مصر . فقد سبق له الاشتراك في صندوق الدين ولجنة التحقيق والمراقبة الثنائية . كما أنه كان ذا خبرة في شئون الشرق بسبب سابق خدمته في الهند . لذلك كان كوفئاً للقيام بالمهام التي وكلت إليه ، بل أنه في الواقع واضع أسس سياسة الاحتلال التي سارت عليها إنجلترا ، تاركاً بعده سجلاً حافلاً اتخذ الإنگليز دليلاً على « إنسانية » حكمهم ، فأطلقوا له المباخر ، وصوره كرومر ذاته في كتابه « مصر الحديثة » بصورة رومانتيكية موهما قارئه بأنه هو الذي خلق مصر<sup>(١)</sup> :

وقد أوضح اللورد جرانفيل مركز إنجلترا عقب الاحتلال في تلغراف أرسله إلى الدول الكبرى في ٣ / ١٢ / ١٨٨٣ ، قال فيه .

« أنه وأن كانت القوات البريطانية باقية في مصر إلى الآن لصيانة النظام العام ، فإن حكومة جلالة الملكة تنوى سحبها عندما تسمح بذلك حالة البلاد ، وتستطيع بوسائلها تثبيت سلطة الخديو ، وإلى أن يحين ذلك ، فإن مركز حكومة جلالة الملكة بإزاء سموه يقضى عليها ببذل « نصائح » لتتأكد من

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسي ، ص ١٤ .

أن النظام الذى سيوجد يكون مرضيا ويحتوى على عوامل الاستقرار والتقدم»<sup>(١)</sup> .

أما هذه «النصائح» فهم فى الحقيقة «أوامر» كان لا بد للوزراء المصريين أن يتبعوها دون معارضة، وتبلى ذلك واضحا عندما رفض شريف باشا إخلاء السودان، فقد أرسل جرانفيل تلغرافا فى ٤ / ١ / ١٨٨٤ إلى بارنج يقول فيه :

« ذكرتكم فى برقيتكم المؤرخة فى ٢٢ من الشهر الماضى أنه فى حالة استمرار حكومة صاحبة الجلالة الملكة على طلب إخلاء السودان ، لا تقبل حكومة الخديو حسب رأيكم تنفيذ السياسة ، ولا أرى حاجة إلى أن أوضح لكم أنه من الواجب ، ما دام الاحتلال البريطانى المؤقت قائما فى مصر ، أن تتأكد حكومة جلالته الملكة من ضرورة اتباع النصائح التى ترى أسداءها للخديو فى المسائل الهامة التى تستهدف فيها إدارة مصر وسلامتها للخطر . ويجب على الوزراء والمديرين المصريين أن يكونوا على بينة من أن المسئولية الملقاة الآن على عائق الحكومة البريطانية تضطرها إلى أن تصر على اتباع السياسة التى تراها ومن الضرورى أن يتخلى عن نصبه كل وزير أو مدير لا يسير وفقا لهذه السياسة . وأن حكومة جلالته الملكة لوائقة من أنه إذا اقتضت الحال استبدال أحد الوزراء ، فهناك من المصريين سواء من شغلوا منصب الوزارة ، أو شغلوا مناصب أقل درجة ، من هم على استعداد لتنفيذ الأوامر التى قد يصدرها إليهم الخديو بناء على نصائح حكومة جلالته الملكة »<sup>(٢)</sup> .

وكرر وزير الخارجية هذا المعنى فى مناسبات تالية متعددة ، فجاء مثلا -

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : مصر والسودان .. ص ٢٧ .

(٢) المرجع السابق . ص ٢٨ .



في تصريح له أثناء مناقشة المسألة المصرية في مجلس العموم<sup>(١)</sup> :

« ... لا أتردد في أن أقدم الانذار الجدى الآتى . أنا مسئولون عن الحكومة المصرية التى نديرها بواسطة الموظفين المصريين ، فمع طول المدة واستمرار الإدارة ، يجب ألا تسأل حكومتنا إلا عن السياسية العمومية ولذلك يجب على النظار أن يقبلوا نصيحتنا لأن هذا نوع شاذ من الحكومات ويلزمه مهارة ودقة وتجربة عملية كبيرة حتى ينتظم عمله ، ومن المستحيل انتظامه مادام خضوع النظار المصريين لحكمنا ونصحتنا يعتبر جريمة في نظر الصحافة المتطرفة يجب التشهير بها ... »

وبناء على ذلك تحدثت سياسة الانجليز في مصر في هذه الكلمات التى كتبها كرومر : « ان الانجليزى لن يضم مصر ، ولكنه سيميش في مصر كما لو كان قد ضمها ، ولن يتدخل في عمل الحكومة الخديوية نظريا ، ولكنه سوف يصير على أن يتبع الخديو والوزراء آراءه من الناحية العملية ، وهو واحد<sup>(٢)</sup> من القوى الدولية العديدة التى تمارس حقوقا متساوية في مصر ، ولكنه عمليا يمارس نفوذا واسعا . »

وهكذا نجد أنه بينما اسمر الخديو والوزراء يمثلون بعد الاحتلال السلطة الشرعية في البلاد ، فإن السلطة الحقيقية تركزت في يدمندوب انجلترا (المعتمد البريطانى) ومساعديه من المستشارين الذين الحقوا بالوزارات . وكان أول هؤلاء المستشارين أوكلن كولفن الذى عين مستشار النظار المالية في ١٨٨٣/٢/٤ بناء على تقرير قدمه شريف باشا . ورغم أن هذا التقرير ، قصر وظائف المستشار على البحث والنظر في الأمور المالية دون أن يتدخل في الأمور الادارية

(١) جريدة : العام ٢٢/٦ / ١٩١٠ ، العدد ٤٠

Cromer : Modern Egypt. p. 550.

(٢)

فإنه لم يلبث أن أصبح هو نفسه يوجه الوزراء في المسائل التي لا ترتبط  
بالمالية<sup>(١)</sup> . وأصبح المستشار المالي ، هو حجر الزاوية للنفوذ الانجليزي في  
الادارة المصرية ، بل أصبح في نظر بعض الكتاب الانجليز « رئيس الوزراء  
الفعلى في عهد الحماية الكرومرية المقنعة »<sup>(٢)</sup> .

وأخذت أعداد الموظفين الانجليز تتزايد بعد ذلك ، وعين  
ماكسويل نائبا عاما في ٢٤/٣/١٨٨٣ ، والسير كولان سكوت مونكريف  
مفتشا عاما للرى في ١٥/٥/١٨٨٣ ثم في ٢٢/١/١٨٨٤ أصبح وكيلا لنظارة  
الأشغال مع احتفاظه بمنصبه السابق . وعين كليفورد لويد وكيلا للداخلية في  
١٥/١/١٨٨٤ ، وجون سكوت مستشارا لنظارة الحفانية في ١٧/٣/١٨٩١ .

واتبع الانجليز سياسة الاستعانة بالمفتشين في الأقاليم وبخاصة فيما يتعلق  
بنظارتى الأشغال والداخلية ، وقد تولى هذه المناصب انجليز أصبحوا هم حكام  
المديريات وأفقدوا المديرين أمم سلطاتهم ، وكانوا في الوقت نفسه يخضعون  
مباشرة للمفتش الانجليزى ويتبعهم مباشرة رجال البوليس المصريون ، وكان  
ذلك مثار نزاع حاد بين الحكومة (على عهد نوبار) وبين كليفورد لويد ، مما  
دفع نوبار إلى أن يطلب من جرانفيل تعيين أحد الانجليز كرئيس للنظار<sup>(٣)</sup>

وقد كتبت جريدة البوسفور اجيسيان عن هذا الرجل أنه أصبح يشغل  
وحده مسرح السياسة في مصر ويستحوذ على كل إهتمام، ويستأثر بكل أحداث  
الناس . وهو الذى يدير كل الشئون « ويعمل أو على الأصح يمسح كل شئ  
على ضفاف النيل » و « بالأمس كان يصرع الصحف ، واليوم يصرع الرجال  
وهو بعيد عهد الكرباج » ، وقد خطرت في رأسه فكرة ، فذهب يوما إلى

Milner : England in Egypt, p. 107

(١)

Ibid : pp. 105—106

(٢)

(٣) سامى عزيز : الصحافة المصرية . ص ٢٤٦

السجون ، ومن غير بحث سابق أمر باخلاء سبيل حوالى ثمانمائة مجرم ووجههم الحرية وكان ذلك فى أوائل عام ١٨٨٤<sup>(١)</sup> .

وتحمل مذكرات محمد فريد بالأمثلة على سوء تصرفات المستشارين الانجليز فهو يكتب فى يوم ٣٠ يناير مثلاً سنة ١٨٩٧ ، أنه رفعت دعوى على عمدة المطرية أمام مجلس التأديب بالمديرية لشهادته على بيع أطيان مرتين . ولما ثبت عليه الأمر حكم المجلس باجتماع الآراء بعزل هذا العمدة . من وخليفته وكان ضمن أعضاء المجلس أحد مفتشى الداخلية الانجليز ، فالتجأ هذا العمدة إلى حسن موسى العقاد ، فرافقه إلى اللورد كرومر وأفهماه أن سبب العزل كراهية المدير للانجليز وأن الخديو أمر المدير برفقته ، فأبلغ كرومر الأمر إلى المستر جورست مستشار الداخلية ، فألغت الداخلية حكم مجلس التأديب وطلبت المدير ، ووبخه جورست بعبارة شديدة كبر عليه احتمالها فخرج من عنده وشكى الأمر لمصطفى باشا فهمى ، ولما زاده توبيخاً ، قدم استعفائه فى يوم الأحد ١٧ يناير<sup>(٢)</sup> .

وحرصت السلطة الانجليزية فى استماعاتها بالمصريين لتولى المناصب ، أن يختاروا الموالين لهم بطبيعة الحال وكذلك ذوى الأخلاق السيئة ، وبهذا الصدد يروى محمد فريد أنه فى ٨ أبريل سنة ١٨٩٥ ، « صدر أمر على باحالة ( جودت بك ) الجركسى الأصل مدير أسيوط على المعاش ، وهو من عماليك اسماعيل باشا صديق الشهير بالمفتش ويشهد له بالاستقامة والعفة الا أنه قليل التيقظ . ويمكن للمستخدمين أصحاب الفさいات استغفاله وجعله آلة يديرونها كيف شاءوا ، ونقل مكانه عفت باشا مدير أسيوط وهو صنيعة الانكليز ولم يعرف من العفة إلا الاسم ، ونقل مكانه مصطفى باشا وهبى البغدادى الأصل

(١) محمود نجيب أبو الليل : الاحتلال البريطانى والصحف الفرنسية ، مطبعة التحرير ، القاهرة ١٩٥٣ ، ص ٢٨

(٢) مذكرات محمد فريد ، مجلة الكاتب ، يناير ١٩٧٠ ، ص ١٨٠

مدير الشرقية حالا ، وهو ذكى كاتب شاعر ، إلا أنه منهك في الحمر والمقامرة ونقل أحمد فريد باشا مدير الجيزة حالا إلى الشرقية ، وهو لا يدرى من الدنيا شيئاً إلا الزنا والخبص بأنواعه ، جاهل مدعى . وعين حسن بك واصف من مفتش الداخلية مديراً للجيزة وهو ضابط عسكري من رجال البوليس لم يسبق له تدريب على الأشغال الإدارية <sup>(١)</sup> .

وفي يوم الخميس ١٨ أبريل كتب محمد فريد :

« انتهى الأمر بتعيين اسماعيل بك صبرى وكيل محكمة الاستئناف نائباً عمومياً بصفة انتداب مؤقت مع حفظ مركزه وتعيين حسن بك عامم الأنوكاتو العمومى قاضياً بمحكمة الاستئناف من الدرجة الثانية بأقل من مرتبه العالى بخمسة جنيهات وذلك لعدم حب الانكليز له بسبب وطنيته وحسن طويته وساعدهم على ذلك بعض نظارنا قاتلهم الله لأنه لا يحب التملق لهم والتزلف إليهم ، وعين مكانه أحمد بك زيور رئيس محكمة الاستئناف بنى سوف الأهلية وهو شاب مذهب إلا أنه ميال للتودد للانكليز والرضوخ لطلباتهم قولا بأن المعارضة لا تفيد ، فالأولى المسالة والتسليم » <sup>(٢)</sup> .

#### تصريحات ومفاوضات مع أهل الجلاء

وقد حاولت السياسة البريطانية في السنوات الأولى للاحتلال أن توحى للعالم بأنها لن تستمر طويلاً في البقاء بمصر ، وقد عبر « ديسي » عن ذلك في كتابه <sup>(٣)</sup> فحاول أن يظهر أن انجلترا كانت لا تنوى احتلال مصر احتلالاً دائماً وأن اللورد كرومر حينما جاء كان مزوداً بتعليقات .

(١) المرجع السابق . ص ١٤٨

(٢) المرجع السابق .

Dicey, E : The Egypt of the Future, William Heineman, London, 1907, p. 181



تخوله أن يصرح رسميا بأن الاحتلال إنما هو لفترة محدودة ، ثم يبرر الاستمرار في الاحتلال بأنه يرجع إلى اخلاء مصر للسودان وتهديد المهديين لغزو مصر !

وقد تعددت التصريحات الرسمية البريطانية التي تعد فيها بالجللاء ، نسوق عددا منها على سبيل المثال <sup>(١)</sup> :

— تصريح المستر جلادستون رئيس الوزارة البريطانية في مجلس العموم يوم ٢٤ يوليو سنة ١٨٨٢ :

« ليس لبريطانيا العظمى مطامع في مصر ، وهي لم ترسل الجنود إليها إلا لاعادة الأمن فيها ، ولكي ترجع للتخديو سلطته التي فقدتها ، وهي تنوى بكل تحقيق أن تعرض على الاتفاق الأوربي تسوية المسألة المصرية تسوية نهائية . »

— تصريح مستر جلادستون في مجلس العموم يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ :

« ليس في نيتنا مطلقا أن نمثل مصر ، وإذا كان هناك شيء لا نقدم عليه فهو ذلك الاحتلال لأن فيه مناقضة تامة للمبادئ التي أعلنتها حكومة جلالة الملكة ، وللوعود التي وعدتها لأوربا ولسياسة أوربا نفسها . »

— خطبة المستر تشمبرلن في ١٩/١٢/١٨٨٢ :

« إنى لا أضيع وقتي في تكذيب ما ينسبونه للحكومة من أنها تنوى بسط حمايتها الدائمة على مصر لأن مثل هذا العمل يسبب الأسف الشديد لخلفنا ، إذ به نكون قد أوجدنا أيرلندا جديدة في الشرق ، ولا ريب في أننا سنجلو عن مصر متى استقرب النظام فيها ، وأنا لا ترغب سوى أن نضمن لمصر الأمن والسعادة والاستقلال . »

— تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية لامسيو وادنجتون في ١٦/٦/١٨٨٤ :

« تعهد حكومة جلالة الملكة بأن تسحب جنودنا في بدء سنة ١٨٨٨ بشرط أن ترى الدول وقتئذ أن الجلاء يمكن أن يتم بدون تعكير السلام والأمن في مصر . »

— تصريح سير ميخائيل بيث Michael Beach وزير المالية في مجلس العموم يوم ٥/٨/١٨٨٧ :

« ليس في نية إنجلترا أن تبقى على الدوام في مصر ، وأن الفرض الوحيد للحكومة جلالة الملكة هو اعداد هذه البلاد للاستقلال . »

— تصريح اللورد سالسبوري رئيس الوزارة لامسيو وادنجتون في ٣/١١/١٨٨٦ :

« إذا ظننتم أننا نريد البقاء في مصر تكونون مخدوعين ، لأننا لا نبحث إلا عن الخروج منها بشرف ونحن مصممون على الجلاء . »

تصريح سير شارلس ديلاك وكيل وزارة الخارجية البريطانية سابقا في خطابه بمدينة سدن في ١١ يناير سنة ١٩٠٣ :

« تعهدت إنجلترا بالجلاء عن مصر متى قامت فيها حكومة غير مزعزعة ، ولقد حل اليوم وقت الجلاء وليس هذا لأننا وعدنا به فقط ، بل لأن مصالحنا أيضا تتطلب القيام به ، فإن احتلال مصر هو الذي جر الحكومة إلى التنازل عن هاجولند والتخلي عن الموقاس في مدغشقر وتضحية حقوق المستعمرين في ترينيداد . »

وقد أشار عدد من الصحف إلى الاختلاف الواضح بين هذه التصريحات وبين ما كان يتم فعلا على أرض مصر ، فجريدة البوسفور اجهسيان تشير إلى مثل تصريحات جلادستون بالرغبة في الجلاء ، ثم تذكر أنه بجانب ذلك ترى

الإدارات التي تتصل بالجمهور في مصر قد أوكل أمرها إلى البريطانيين حتى أصبح كل مافى مصر انجليزيا خلال عام واحد وأضحت وظائف الدولة احتكارا لهم . وبدلا من أن تحصل البلاد على استقلالها الموعود ، طفى على كل إدارتها عملاء يتصرفون فيها كالسادة ، وبدلا من أن يتم التنظيم المنتظر ، طفت القوضى التي لا حد لها<sup>(١)</sup> .

وكتب المسيو جبريال شارم بجريدة الديبا تحت عنوان « المسألة المصرية وانكثرا » يقول : « ... ولكها بينما نقرأ في الصحف الانكليزية تعهداتها لأوربا بالجللاء عن مصر ، نشاهد وزارة الخارجية البريطانية تقترح عليها القبض على زمام الدائرة والدومين وهما الإدارتان الوحيدتان اللتان لم تستول عليها بعد »<sup>(٢)</sup> . وقد عبر أحد الموظفين الانجليز عن نوايا بلاده الحقيقية فقال إنه لا يعتقد أن انجلترا ستترك مصر في وقت قريب خاصة وأنها تحتل بلدا مثل مصر « لقد أقرضت أوربا مصر ١٠٠ مليون جنيه ولا بد أن تكون هناك مدة لتجمع هذه الديون ، وليس هناك إلا انجلترا لتقوم بهذا العمل . لقد عزم المصريون على ألا يدفعوا هذه الديون وسوف لا يدفعونها إذا شمر وابتأهم غير مضطرين لذلك »<sup>(٣)</sup> .

ثم ما لبثت الظروف أن ضغطت على بريطانيا لإعادة التفكير في مسألة الجللاء ، وذلك بعد أن أشادت معارضة فرنسا وروسيا للاحتلال وخصوصا بعد أن أخذت ألمانيا في سنة ١٨٨٤ تعيد النظر في سياستها من تأييد الاحتلال البريطاني لمصر إزاء مهاجمة انجلترا لسياستها الاستعمارية الجديدة ، فكان

---

(١) محمود نجيب أبو الليل: الاحتلال البريطاني والصحف الفرنسية ، ص ١٧

(٢) الأهرام في ١/٩/١٨٨٥ ، العدد ٣١١٢

Adams : The New Egypt. pp. 25—26

(٣)

أن اضطرت إلى التفكير في حل المسألة المصرية حتى لا تصبح شوكة في جنبها تستغلها أية دولة كبرى ترغب في مضايقتها واذلالها .

ومن هنا فقد أرسلت السير هنري درو مندولف Sir Drummond Wolff إلى الأستانة لمفاوضة الحكومة التركية في شأن الجلاء عن مصر وتحديد مواعده ولم تكن الظروف والملايسات تدل على جدية انجلترا في هذا ، وإلما هي مظاهر أرادت بها أن تكسب ما تستطيع من الوقت ، وأن تخدع الرأي العام في مصر وفي مختلف البلدان وتلقى في روعه أنها لا تنوى البقاء في مصر وأنها راغبة في احترام المعاهدات وعازمة على الجلاء ، وبذلك تضعف روح الكراهية ضدها وتخف حدة المقاومة التي يثيرها الاحتلال في النفوس ، لأن الدخول في المفاوضات من شأنه أن يصرف الأذهان عن المقاومة ما دامت المفاوضات جارية . وقد أفلحت انجلترا في مد أجل مفاوضات واف سنتين ، وانتهت بالاخفاق وبقاء الاحتلال قائماً في البلاد .

ولعل ما يظهر نية انجلترا ، ذلك الخطاب المرسل من ولف إلى « السبوري » في ٤ / ٩ / ١٨٨٥ إذ جاء فيه : « ... وقد أخبرتهما ( للرخصين اللذين عينهما السلطان للمخبرة مع ولف ) اننى لا أقدر أن أوافقهما على تعيين وقت للجلاء عن مصر ، فإنه لو تحدد هذا الأجل ، وقربت نهايته فربما تطرأ حينئذ ظروف تمنعنا من رعايته فتتهم حكومة المسكة حينئذ بنكث مواعيدها . وأقوى برهان جئت به بهذا الصدد ، هو ما يأتى :

لوعينا أجل الجلاء الأصبح نفوذنا في مصر عندما ولربما يؤتى حينئذ باحتجاجات مختلفة تمنعنا من القيام بالاصلاحات التي نرغب في إدخالها في البلاد . . . » (١)

---

(١) الأهرام في ٢٢/٢/١٨٨٦ ، العدد ٢٤٥٠



كذلك أرسلOLF إلى سالسبورى بمحادثة له جرت مع الصدر الأعظم وناظر الخارجية التركى يؤكد لها فيها نفس المعنى بالإضافة إلى رغبة انجلترا فى الإتفاق على السماح لجنودها بالعودة فى حالة حدوث اضطراب آخر .

وفى محادثة بينOLF وسفير فرنسا فى الآستانة ، قال السفير الفرنسى أن الأمر الذى يرضى فرنسا هو تحديد « أجل معلوم للانجلاء عن مصر ، ومتى حصل ذلك فإنها تتحد معكم فى كل الاتفاقيات اللازمة عن مستقبل الحكومة المصرية » . ولما أتم كلامه أجابهOLF « أنى أرى من المحال تحديد ميعاد للانجلاء بدون شروط لأنه إذا لم يحصل الوفاق على الوسائل اللازمة لحفظ النظام فى القطر المصرى قبل انقضاء الوقت الذى يتخلل تحديد ميعاد الانجلاء وسحب المساكر الانكليزية ، فإن انكلترا تقع فى وهاد الحيرة والارتباك لكونها تصبح مضطرة إلى ترك مصر فى حال الفشل والاختلال قبل أن تنجز تعهداتها ، وهذا أمر لا نسلم به مطلقا لأننا أقمنا مصر وكلفنا أنفسنا بإعادة النظام إليها فلا نتركها قبل حصولها عليه<sup>(١)</sup> . . . »

والاتفاق الذى وصل إليه المتفاوضون تضمن أن تجلوا الجنود الانجليزية عن مصر بعد ثلاث سنوات من إبرامه (أى فى سنة ١٨٩٠) ، إلا إذا تبين فى ذلك الحين احتمال خطر داخلى أو خارجى يقتضى تأجيل موعد الجلاء ، وفى هذه الحالة يؤجل إنسحاب الجنود البريطانية ، إلى أن يزول هذا الخطر ، وتبقى لانجلترا بعد الجلاء رقابة عامة على الجيش تنتهى بعد سنتين من تمام الجلاء ، وعندئذ تتمتع بسلامة أملاكها ، ويكون لتركيا وانجلترا حق إرسال جنود إلى مصر واحتلالها فى حالة اضطراب الأمن والنظام فيها ، على أنه فى حالة وجود مانع لدى تركيا يحول دون إرسال قواتها إلى مصر فإنها توفد

---

(١) يوسف آصاف : تاريخ سنة ١٨٨٧ ، ص ١٢٥-١٢٩

ممدوبا يبقى في مصر طول مدة احتلال الجيش البريطاني<sup>(١)</sup> .

والمقابل في هذا الاتفاق سيقاكد من أن انجلترا قصدت به اضافة شرعية على مركزها في مصر ، ذلك أنها إذا كانت قد أقوت باشتراكها مع تركيا في الاحتلال بعد الجلاء ، فإن معنى هذا انفرادها هي بالأمر لأننا نعلم مما وقع سنة ١٨٨٢ مدى بطء تركيا في تحريك جنودها . وفي ذلك يقول ملنر : « أن النقطة الهامة في هذه الاتفاقية هي الاعتراف بحق بريطانيا في إعادة احتلال مصر . حقا أن تركيا قد احتفظت لنفسها بمثل هذا الحق ، ولكن بما أن تركيا ليست في أي وقت مستعدة للتحرك السريع ، فإن اشتراكها في هذا الصدد ليس له قيمة عملية ، وتكون انجلترا وحدها هي التي تتولى قمع الاضطرابات<sup>(٢)</sup> . ونظراً لمساعي روسيا وفرنسا كما مر بنا ، أحجم السلطان عن التصديق عليها ، ومن ثم فلم يصبح للاتفاق قائمة ، وغادر ولف الأستانة في يولييه سنة ١٨٨٧ ، واستمرت انجلترا في احتلالها لمصر<sup>(٣)</sup> .

### السيطرة على السودان

لم يأت عام ١٨٨١ حتى كان التذمر يشمل أهل السودان جميعهم نظرا لمحاربة الحكومة المصرية لتجارة الرقيق فيه ، واستمرار عبء الضرائب الثقيل على الأهالي بالرغم من الخسائر المالية الفادحة التي تكبدوها . وزاد الأمر خطورة ظهور محمد أحمد الملقب بالمهدي الذي اضفى على التذمر طابعا دينيا فزاده اشتمالا وقوة ، فقد عزا ما لحق بالشريعة من تحقير وإهانة إلى « الترك » و « المصريين » الذين ازدروا بأحكام الشريعة وجروا في حكومتهم على خلاف

(١) عبد الرحمن الراقى : مصر والسودان ، ص ٧٣

(٢) المرجع السابق . ص ٧٤

(٣) Zayid : Egypt's Struggle for Independence. p. 41

ما تقضى هذه به . وألح المهدي في ضرورة طرد المصريين من السودان باعتباره الوسيلة التي يمكن بها وحدها تقرير العدالة ونشر السلام مرة أخرى وكانت مصر في ذلك الوقت غارقة لأذنيها في أحداث الثورة العرابية مما أضعف من موقف القوة الموجودة في السودان وأتاح للمهدين إحراز انتصارات عليها .

ومنذ بداية الإحتلال البريطاني كان الموقف في السودان يتدهور من سوء إلى أسوأ . ولم يكن هناك مناص من أن يعترف الإحتلال ، ومنذ سبتمبر سنة ١٨٨٢ بوجود مشكلة سودانية لا بد من مواجهتها مريعا ولا مفر من أن يتحمل الإحتلال وحده مسئولية علاجها وكان واضحا من أول الأمر أن الاحتفاظ بممتلكات مصر في السودان يقتضي تجهيز الأمدادات العسكرية التي يمكن إرسالها إلى السودان للمعاونة على أخمد الثورة ، كما كان واضحا من ناحية أخرى أنه إذا تعذر بسبب الحاجة للقوات العسكرية التي تكفي للمحافظة على كل أقاليم السودان ، فلا أقل من أن تتمسك الحكومة الخديوية ببعض هذه الأقاليم وأن تدافع عنها خصوصا في السودان الأوسط ، حتى إذا حوصرت الثورة ، ابتعد الخطر عن الحدود المصرية ذاتها .

واقد وصل الإحتلال في هذه المرحلة الأولى إلى حل املاج الموقف في السودان يقوم على ضرورة الاحتفاظ بقسم من الأقاليم السودانية والتخلي عن قسم آخر منها<sup>(١)</sup> .

وكشفت هزيمة « هيكس » عن موضع الضعف في سياسة حكومة المستر جلادستون نحو المسألة السودانية حتى هذا الوقت : الابتعاد عن التدخل في شئون السودان ، والابتعاد عن تحمل أية مسئوليات تترتب على القرارات التي قد تتخذها الحكومة المصرية لأخماد الثورة المهدية واسترجاع نفوذها المفقود

---

(١) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان .. ص ٢٧٣ .

في السودان ، والإمتناع في كل الأحوال عن إرسال جنود بريطانيين لنجدة القوات المصرية في الحاميات المبعثرة هناك والتي تكاد تكون جميعا مفصولة عن بعضها بعضا . ولم يكن هناك مفر من أن يعترف « بمسئولية » الحكومة البريطانية عن هذه الكارثة كل الذين عاصروا هذه الحوادث من السياسيين الانجليز أو كتبوها عنها مثل جون مورلي John Morley كاتب سيرة جلادستون واللورد كرومر ، وكذلك اللورد ملنر<sup>(١)</sup> .

ويقول الرافي أن السياسة الانجليزية هي التي دبرت حملة هكس وهي عالة أن مصيرها إلى ما صارت إليه من الملاك ، لكي تتخذ من هذا المصير ذريعة ( لتنصح ) الحكومة المصرية باخلاء السودان ، وبذلك ضجت بهكس وحملته ، كما ضجت بغوردون من بعده تحقيقا لمطامعها في السودان<sup>(٢)</sup> .

وعلى أثر المصير الذي لاقته حملة هكس طلبت انجلترا من بارنج (كرومر) أن يقوم بمقابلة كلا من الخديو توفيق وشريف باشا ويبلغهما ( نصيحة ) الحكومة الانجليزية باخلاء السودان . وقد رفض شريف هذا مؤكدا إمكان السيطرة على السودان ، وأن هناك من الروابط بين البلدين ما يحتم الأبقاء عليه وقال كاحته المشهورة أننا إذا تركنا السودان ، فالسودان لا يتركنا . ولما وقف شريف هذا الموقف الصلب ، أرسل جرانثيل تلغرافه المشهور الذي سبق أن أشرنا إليه ، مما ترتب عليه أن استقال شريف من الوزارة ، وأثبت في استقالته أن الذي دفعه إلى تقديمها هو عدم موافقته على اقتراحات الحكومة البريطانية رغم قبول الخديو لها « ولا يخفى أن هذه المقترحات مخالفة لنحوى النظامات الشورية الصادرة في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ التي نص فيها على أن الخديو

(١) المرجع السابق : ص ٢٩٦ — ٢٩٧ .

(٢) عبد الرحمن الرافي : مصر والسودان .. ص ١٠٩ .



يجرى أحكام البلاد باشتراكه مع النظار ، فبناء على ذلك نضطر هنا إلى أن نطلب من مقامكم العالى أن تقبلوا استعفائنا ، لأنه لا يمكن لنا والحالة هذه أن ندير البلاد على أصول شورية<sup>(١)</sup> »

ولم تعد سلطات الاحتلال وجود شخص آخر ينفذ لها مآربها ، فقبل نوبار تولى الوزارة على أساس أن يقبل إخلاء السودان ، فقررت وزارته فعلاً ؛ يقول الرافعى<sup>(٢)</sup> :

« وفى الحق أن إخلاء السودان كان أمراً مذكراً ، وعملاً خطيراً فى ذاته وعواقبه ، فهو أشد ضربة أصيبت بها مصر بعد الاحتلال الإنجليزي ، بل يكاد يعدل الاحتلال فى خطورته ومضاره ، لأن الإنسحاب من السودان معناه ضياع الإمبراطورية العظيمة التى ضحت مصر فى سبيل تأسيسها بعشرات الألوف من أبنائها وملايين الجنيهات من أموالها وجهود عشرات السنين من تاريخها » .

وعهدت الحكومة الإنجليزية إلى « غوردون » لتنفيذ مهمة الإخلاء ، وقد علق الكولونيل شالى لونج بك Chaille Long bey على هذا فقال أن مهمة غوردون الحقيقية هى بسط الفوضى والخلل فى السودان ، وأن يسهل على إنجلترا الإستحواذ عليه بعد انفصاله عن مصر . وقال أيضاً إبراهيم فوزى باشا وكان زميلاً لغوردون . « إن مأمورية غوردون منحصرة فى هذه السطور ، وهى أن حكومة جلالة الملكة كان غرضها أن يمهّد غوردون السبيل لوقوع تلك البلاد فى مخالب الفوضى ، وبعبارة أخرى أن يقضى على نفوذ مصر فى تلك الأرجاء » .

(١) المرجع السابق ، ص ١١١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١١٣ .

وارتكب غوردون سلسلة من الأخطاء أدت بالإضافة إلى ظروف أخرى متعددة - إلى سقوط الخرطوم ومقتل غوردون نفسه . وآذن سقوط الخرطوم وإنسحاب حملة الإنقاذ ( أى فى الفترة من يناير إلى يوليو ١٨٨٥ ) بضياح سائر ممتلكات مصر فى السودان باخلائها والجلاء عنها وذلك إما لتخضع هذه الأملاك لسلطان المهديين ، وإما لتتولى عليها الدول « المتسابقة » على امتلاك أفريقية وانقسامها فيما بينها كفرنسا وإيطاليا وألمانيا فضلا عن إنجلترا نفسها .

وظلت سياسة الاحتلال البريطانى ملتزمة بعد ذلك خطة الدفاع ضد الثورة المهدية . الدفاع عن حدود مصر الجنوبية ، والدفاع عن سواكن فى الحدود الشرقية . على أنه فى الوقت الذى كانت سياسة الحكومة البريطانية نحو السودان ( أى نحو المهدية ) مؤسسة على الدفاع<sup>(١)</sup> ، كانت تتجمع الأسباب — تدريجيا — تلك التى اضطرت هذه الحكومة إلى تغيير سياستها فى المسألة السودانية من خطة الدفاع ، كنتيجة لازمة لإخلاء السودان ، إلى خطة الهجوم : مهاجمة حكومة الخليفة عبد الله وتقويض عروشها - وهى الحكومة التى خلفت حكومة محمد أحمد ( المهدي ) بعد وفاته - عندما صارت سياسة الاحتلال البريطانى ، استرجاع السودان وإنهاء السيطرة المهدية عليه .

وبدأت العمليات العسكرية لاسترجاع السودان بقيادة « كنتشنر » ، وتم الاستيلاء على دنقلة فى سنة ١٨٩٦ ، ثم أخذت الانتصارات تتوالى بعد ذلك وكان أبرزها سقوط أم درمان فى ١٨٩٨/٩/٢ ، وبعدها بيومين رفع كنتشنر يوم ٩/٤ العلمين المصرى والانجليزى جنبا إلى جنب على بقايا سراى الحكومة المتخربة فى الخرطوم ، ثم لم تلبث الحكومة البريطانية أن أبلغت

---

(١) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان . ص ٤٢٦ .

الحكومة المصرية أن « لإنجلترا حق الاشتراك في السودان بما ضمت فيه من المال والرجال » ، وهو البلاغ الذي مهدت به الحكومة البريطانية لعقد الاتفاق الثنائي لإدارة السودان في ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩<sup>(١)</sup> .

ولم تسكتف الحكومة البريطانية بالمشاركة في إدارة السودان ، بل لقد استطاعت أن تحول المشاركة المصرية إلى مشاركة شكلية لتنفرد هي بالسيادة الفعلية . وإذا وضعنا إلى جانب هذه النتيجة « الثمن » الذي دفعه الانجليز و « للثمن » الذي دفعه المصريون لهاتين الوقائع :

— في الفترة من ١٢ أغسطس سنة ١٨٨١ إلى ١٤ نوفمبر سنة ١٨٩٩ بلغت جملة ضحايا الجيش المصري ٧٩٧٥١ جنديا وضابطا ، مقابل ١٤٠٠ من الجيش الانجليزي .  
— فاق عدد الضحايا من المصريين المدنيين الذين لم يشتركوا في الحروب كل حصر ، ومن الأمثلة على ذلك :

\* كانت مدينة الطيارة أكبر مركز لتجارة الصمغ وريش النعام وسواها من محصولات كردفان وكان بها زهاء المئتين ألف تاجر وعامل جلهم من المصريين ، فذبحوا عن بكرة أبيهم حيث اعتزم الفقيه المنه - زعيم قبائل الجمع والجوامعة وأخطار الثوار في صحراء كردفان أن يقضى على جميع الذكور حتى الأجنة في بطون أمهاتها خشية أن تكون ذكورا . وقد بقرت بطون نحو ألف سيدة حبلى لهذه الغاية الوحشية ، وكان قومه يقذفون بالأطفال في الجو ويتلفونهم على أسنة الرماح - الأمر الذي استنكره المهدي نفسه .

\* كان عدد سكان مدينة الأبيض حاضرة كردفان يزيد على الخمسين ألف أغلبهم من المصريين ، فلما سقطت المدينة لم يبق من هؤلاء سوى بضعة آلاف حيث قضى الجوع على أغلبهم أثناء الحصار إذ بلغت أسعار الحاجيات أقصى

(١) المرجع السابق . ص ٤٦٧ .

ما يتصوره العقل ، فكانت الأثة من لحم الحمر تباع بمائتي ريال ، وأكل  
الكثيرون بعضهم بعضاً ، فضلاً عن ماتوا أثناء التعذيب للدلالة على ماخبأوه  
من أموالهم ، وسبيت جميع الفتيات ، فانتحر بعضهن والكثيرون  
من أوليائهن .

\* — قدرت الأموال التي أنفقتها مصر منذ عهد محمد علي حتى استعادة السودان  
بما لا يقل عن مائة وخمسين مليوناً من الجنيهات ، مقابل ٧٩٨٨٠٢ جنيهاً  
اضطرت انجلترا للنزول عنها لمصر في فبراير سنة ١٨٩٦ عند الشروع في  
حملة دنقلة .

— أحصى اللواء محمد لبيب الشاهد (باشا) في حديث نشرته مجلة الدنيا  
المصورة ، بالعدد ٨٣ الصادر في ٢٧ / ٧ / ١٩٣٠ ، بعض المنشآت التي أقامتها  
مصر في الخرطوم وحدها في فترة الحكم الثنائي ، فكانت كما يلي :

سراى الحاكم العام . دواوين المالية والحربية والحفانية والداخلية والزراعة  
والبريد والتلغراف مساكن لكبار موظفيها ( وكلمهم من الانجليز ) .  
مكاتب تسجيل الأراضي . مخازن مصاحبة الصحة . المطبعة الأهلية .  
قشلاقات سعيد واسماعيل وتوفيق وعباس بضواحي الخرطوم ، ثلاث قشلاقات  
كبيرة بالخرطوم بحري للطوبجية . خمسة قشلاقات للانجليز . مساكن  
لضباطهم . مخازن الأسلحة والمهمات والجبجخانه والبارود . السجن العمومي  
مساكن لصف الضباط الانجليز<sup>(١)</sup> . . . الخ

### أساليب الاحتلال في معاملة الشعب

ومنذ البداية ، نظر الاحتلال إلى المصريين نظرة القاهر إلى المهزوم ،

(١) ضحايا مصر في السودان وخفايا السياسة الانجليزية ، بقلم « محزون » . مطبعة  
صلاح الدين الكبرى ، الاسكندرية ، ص ، ١٩ ، ٢٢ ، ٢٦ ، ٥٠ .



فالمصريون أقل قدرة وأهلية ومن ثم فإن معاملتهم يجب أن تقوم على هذا الأساس . وإذا كانت انتفاضة الجيش قبل الاحتلال تعبر عن الروح الأصيلة الكامنة في أعماق هذا الشعب من حيث التشوق إلى الحرية ورفض الاستغلال والاستبداد ، فإن جلادستون (زعيم الأحرار) يرى أن الثورة المصرية سارت في الطريق غير المستقيم لأنها استندت إلى الجيش ، فهو يقف في ٢٢ يولية سنة ١٨٨٢ ليقول في مجلس العموم : « هناك فترات في التاريخ كان يظن فيها أن الحزب العسكري محبوب ، حتى في هذا البلد ( بريطانيا ) ، ولكن ليس لهذا الاعتقاد أى سند من الحقيقة ، فالقوة العسكرية أو أى عمل آخر سنده بهذه القوة ، لا يمكن أن ينظر إليه على أنه في صالح الحرية . لقد كان « كرمويل » عظيما ، ولكنه لم يفعل شيئا من أجل حرية إنجلترا ، وكان حكم « نابليون » عظيما ، ولكنه لقيامه على القوة العسكرية لم يفعل شيئا لحرية فرنسا <sup>(١)</sup> . ولنا أن نتساءل بعد هذا : ألا يمكن أن ينطبق نفس الحكم على حكم الاحتلال في مصر من حيث استناده إلى القوة العسكرية ؟ ثم ماذا فعل الاحتلال من أجل هذه الحرية التي يتحدث عنها الأحرار ؟

وتتعدد الأقوال التي تعبر عن نظرة الأزدراء والاحتقار التي كان المسئولون الانجليز ينظرون بها إلى الشعب المصري :

— فالستر هوجارث Hogarth يكتب في ٨ / ٥ / ١٩٠٨ بحريدة

: Egyptian Standard

« أن أمم الشرق تعيش في مرحلة الطفولة ، ولكنها مرحلتهم الثانية ، أنهم بدأوا حياتهم قبلنا ( الانجليز ) في مناخ لم يتح لهم معارك يكافحون فيها الطبيعة ويتمرسون عن طريقها بالنضال وأعمال الفكر والذكاء . .

وبلغ المصريون الرشد بينما كنا نحن في الكهوف . . ولكنهم الآن أمة قد شاخت ولا يستطيعون أن يستخدموا قوامم من جديد ، ولذلك فمن الحكمة أن نعامل الأمم الشرقية كأطفال ونتخذ منهم موقف المعلم »<sup>(١)</sup> .

- والسير أدوارد جراي يعاق على حديث المستر روزفانت والذي سبق أن أشرنا إليه فيقول : « أن مستر روزفانت لم يقل إلا ما يجب على الانجليز أن يقولوه . وقد لاحظ أن المستر رو برنسون وآخرين ، لم يفهموا أن المسألة ليست مسألة شعوب راقية وشعوب منحلة ، وإنما هي حقيقة تاريخية تفيد أن مصر والبلاد الشرقية الأخرى لم تظهر أى كفاءة في حكم نفسها بأهالها ، فإن أكبر أعمالهم التي حفظها لهم للتاريخ الإنساني ، حدثت وهم تحت سلطان الحكم المطلق ، فإذا كنا نتبع معهم قواعد الحكم المطلق ، فما ذلك إلا لمحض مصالحهم »<sup>(٢)</sup> .

- ووقف المستر بلفور يقول أيضاً في مناقشة حول القضية المصرية في مجلس العموم : « أنا إذا مررنا بكل تاريخ الشرق لا نجد أثراً لكفاءة الشرق للحكم الذاتي ، فكل عصورهم انقضت في الحكم المطلق ، وأهم أعمالهم ومدانياتهم ظهرت تحت هذا الحكم ، فالغازي يخلف الغازي ، والحاكم المطلق يعقبه مثله ، ولم نر في كل أدوار السعادة والشقاء ، أمة من الأمم الشرقية تندفع من تلقاء نفسها لإيجاد ما نسميه بالحكومة الذاتية . هذه هي الحقائق الواضحة لا دعوى السيادة والعبودية ( اسمعوا اسمعوا ) فن العبث المطلق السعي في تلقيح هذه الأمم بمصل الروح الدستورية الشاملة لجميع شعوب الغرب »<sup>(٣)</sup> .

ومن هنا لم تكن إنجلترا تسمح للمصريين بأن يتحملوا نصيباً حقيقياً من

---

Alexander: The Truth about Eyypt, p. 211

(١)

(٢) جريده العلم : العدد ٣٤ الصادر في ١٥/٦/١٩١٠ .

(٣) جريده العلم : العدد ٤٠ الصادر في ٢٢/٦/١٩١٠ .

السلطة الفعلية في حكم بلادهم ولا حاولت تدريبهم لكي يخافوا الإنجليز ، وإنما سار الاتجاه عكسياً فيما يقول الجود<sup>(١)</sup> . وقد عبر الخديو عباس عن ذلك في حديث له مع أحد الكتّاب الإنجليز ، فقال أنه على الرغم من المثل الإنجليزى الذى يقول أن لكل مسألة جانبان ، إلا أن الأمور في مصر تجري في جانب واحد ، وتؤخذ بناء على وجهة نظر واحدة ، فاللورد كرومر مثلاً يبرق إلى اللورد ( روزبرى ) يقول له أن كذا وكذا هو واقع الحال ، فيقوم روزبرى بإخبار رئيس الوزراء وسائر الوزراء بأن كذا وكذا هو واقع الحال ، ومن ثم يقرر القيام بإجراءات تتفق وهذا الواقع المزعوم ، ويخبر البرلمان بذلك ويوافق عليه ، وتعلق الصحف البريطانية على ذلك ويقرأ الشعب البريطانى ويفهم المسألة المصرية من هذا الجانب وحده . أما نحن المصريين . . نحن أصحاب المسألة ، فلا رأى لنا ولا تمتعبر وجهة نظرنا<sup>(٢)</sup> !

وفى ظل هذه الأفكار ، أو بمعنى أصح واستناداً إلى مثل هذه الآراء ، أنشأ اللورد كرومر فى ١٥ فبراير سنة ١٨٩٥ محكمة مخصوصة ، لحاكمة كل من تحدّثه نفسه من المصريين بالاعتداء ، أو جرح شعور العساكر البريطانية أو البعارة الإنجليز الموجودين فى مصر . وقد رد مصطفى كامل على هذا القرار فى جريدة الأهرام فى ١٥ مارس سنة ١٨٩٥ تحت عنوان « صواعق الاحتلال » ، قائلاً بأن مثل هذا الإجراء الإرهابى لا يمكن أن يقضى على الشعور الوطنى الذى سيظل حياً فى قلوب مواطنيه المصريين<sup>(٣)</sup> .

(١) Elgood, P.G. : Egypt and the Army, Oxford University

Press, london, 1924, p. 139

Adams : The New Egypt, pp. 146 — 148.

(٢)

وأنظر أيضاً مناقشة جريدة المؤيد الأسبوعية لمثل هذه الآراء فى العدد الثانى الصادر فى ١٩٠٧/٥/٢ .

(٣) أحمد رشاد : مصطفى كامل وكفاحه ، مطابع دار السعادة بمصر ، ١٩٥٨ ،

ص ٣٩ .

ويروي محمد فريد<sup>(١)</sup> : « في بحر هذا الأسبوع حدثت باسكندرية مشاجرة بين ثلاثة من عساكر الانكليز البحرية وفريق من الأهالي بمحلات المومسات وضرب أحد الانكليز ضربا أوجب معالجته نحو أسبوع فهو الانكليز وقاموا وقعدوا ، وقالوا أن لأمن في مصر على حياة عساكرهم مع أنها مشاجرة بسيطة كما يحصل يوميا ، لكن هي الغايات السياسية تجسم المسائل تبعاً لأغراضها وطلبوا التشديد في معاملة الأهالي ، ولما عقدت الجلسة لحاكمهم يوم الثلاثاء ١٢ الجاري ( فبراير ١٨٩٥ ) حضرها السير سكوت المستشار الانكليزي بالحقانية والنائب العمومي وكثير من الضباط الانكليز وترافع فيها رئيس النيابة بنفسه ، وأخيرا حكم القاضي بحبس سبعة منهم مدداً مختلفة أكثرها سنتين فهاجت الجرائد من هذا الضغط والتأثير على القضاء الأهلي . »

أما قصة دنشواي ، فقد أصبحت معروفة لا يجهلها أحد يعرف شيئا من تاريخ مصر الحديثة ، ومع ذلك فإن اغفلها في هذا الكتاب ، إنما هو اسقاطا حلقة من سلسلة التاريخ الذي نحن بصددده ، وهي كقصص الخيال لأنه لم يكن أحد يتصور أن الضباط الخمسة البريطانيين الذين قصدوا قرية دنشواي التابعة لمركز شبين السكوم في ١٣ من يولية سنة ١٩٠٦ وبصحبتهم أونباشي موفد من قبل مأمور المركز وترجمان ، سيكتبون صفحة في تاريخ مصر .

وقد وصل هؤلاء إلى القرية فذهب الأونباشي المرافق لهم ليبلغ العمدة نبأ وصولهم ، ولكن الضباط لم يصبروا حتى يعود ، بل قسموا أنفسهم فرقتين ، الأولى وقفت على السكة الزراعية والثانية جلست خلال أجران القمح ومنها جرن كانت فيه « أم محمد » ، زوجة محمد عبد النبي مؤذن القرية ، فطاشت رصاصة الضابط ، وأصابته هذه القروية دون الحمام . وكان إلى جوارها شقيق زوجها ،

---

(١) مذكرات محمد فريد . مجلة السكان ، فبراير ١٩٧٠ ، ص ١٤٤ .



وجار لهم يدعى حسن على محفوظ . وكان هذا الأخير قد تجاوز الخامسة والسبعين من عمره ، فصرخ طالباً الفوث من أهل القرية فحضر على الاستغاثة شيخ الخفر ولحق به الخفراء ، وتكاثروا أهل القرية الذين رأوا أم محمد قد تحببت بدمائها والنار قد سرت في الجرن ، وحاول بعضهم أن يأخذ من الضابط بندقية ، وكان هذا الضابط قد فقد هدوءه حينما رأى هذه الجموع ، فلما حاول شيخ الخفر أن يفرق المجتمعين وأن ينقذ الانجليز ، ظن هؤلاء الضباط أن شيخ الخفر وأعدائهم يريدون أذامهم ، فأطلقوا الأعيرة النارية فأردت رصاصة شيخ الخفر وأصابته أخرى أحد الخفراء ، فصرخ أهل القرية :

« شيخ الخفر قتل . شيخ الخفر قتل » .

وفي هذه اللحظة التي رأى فيها الفلاحون جماعة من الأجانب يقتحمون عليهم قريتهم ، يصطادون الحمام من أبراجها ، ويقتلون إحدى نساها ، ثم يثنون بشيخ خفرائها ولا يبدو عليهم أنهم قنعوا بكل هذا العدوان . . . في هذه اللحظة كان من حقهم أن يطيش صوابهم . ولكن الخفراء الذين خفوا إلى مكان الحادث كانوا أعقل مما يأذن به الظرف ، فقد اكتفوا بأخذ الأسلحة من الضباط ، وإبقاء الضباط أنفسهم في الحجز حتى يحضر ملاحظ نقطة بوليس الشهداء . أما الأهالي فقد حملوا قبيل ذلك عليهم بالطوب ، فجرحوا الملازم سميت ويك وبورتر جروحا خفيفة ، أما السكابتين بول وزميله الطبيب البيطري فقد تركا مكان الواقعة ، وكان الأول قد أصيب عند الذئب مع أهل دنشواي بجرح كبير في رأسه ، وانطلق هو وزميله إلى المعسكر ، وكان الحر شديداً في ذلك الوقت ، واستمرا بمدوان بضعة كيلو مترات ، وما كادا يبلغان سرسفا حتى وقع السكابتين بول مغشيا عليه ، فخف إليه صبي صغير لا يتجاوز الخامسة عشر أخذته عليه رافة فاحتمل رأسه بين يديه وجعل يسقيه الماء ليطفىء ظمأه ،

ولكن الطبيب البيطرى الذى ترك بول فى السوق ، كان قد أبلغ زملاءه فى  
المسكر بكمشوش الواقعة على ترعة الباجورية ، بالحادثة . فأمرعوا بينادقهم  
وسلاحهم . فلما بلغوا مرسنا ورأوا هذا المشهد الإنسانى الرائع ، غمض عليهم  
معناه ، إذ كان الحقد والغضب والخوف قد اجتمعت عليهم فى هذه الساعة  
فظنوا الصبى « سيد أحمد سعيد » الذى أسعف زميلهم ، أحد المعتدين عليه ،  
فأنهالوا عليه بالبنادق ، فأنخنوه جراحا ولم يدعو حتى فارق الحياة .

ولما علم الانجليز أن الضابط الجبان الذى يدعى « بول » قد مات من ضربة  
الشمس حتى رأوا الساعة قد حانت ليرهبوا المصريين ويلقوا فى قلوبهم الفزع  
فأرسلوا المشانق أولا إلى ديوان التنوفية ثم شكلوا محكمة طلبة القانون المحكمة  
الخاصة . ولم تنقض أيام قلائل حتى كان أهل القرية يحاكون فى يوم ٦/٢  
سنة ١٩٠٦ ، وكان رئيس هذه المحكمة ، وزير الحقانية وقتذاك بطرس غالى  
باشا وعضوية ثلاثة من الانجليز هم نائب المستشار القضائى ( مستر هيت ) ووكيل  
محكمة إستئناف مصر ( المستر بوند ) ونائب الأحكام العسكرية بجيش الاحتلال  
وأحمد فتحي زغلول رئيس محكمة مصر . ومثل أمام المحكمة فى يوم إنمقادها  
أثنان وخمسون متهما .<sup>(١)</sup>

وقام ابراهيم الملباوى الحامى العام وذكر وقائع الحادثة وقال : « حيث  
أن هذه الجريمة من الجرائم الشديدة ، فطلب معاقبة المتهمين بأشد عقوبة بعد  
سماع شهادة الشهود » . وكان محامو المتهمين : أحمد لطفى ( بك ) ، ومحمد يوسف  
( بك ) وعثمان يوسف ( بك ) واسماعيل عاصم ( بك ) . وبعد إنتهاء  
الاستجوابات والدفاع ، قام ابراهيم الملباوى وقال : « لا يوجد مصرى  
( كذا ١١ ) لا يشاركنا فى شعورى نحو الحادثة ولذلك أطالب الحكم على

---

(١) فتحي رضوان : مصطفي كامل ، دار الشرق للنشر والطبع ، ١٩٤٦ ، ص ٤٥

التهمين بأشد عقوبة ، ثم قال ، فإذا تقدمت إليكم وطلبت رفع كل رحمة من نفوسكم لعاقبة هؤلاء المتهمين وخصوصا رؤساء العصاة ، لا أكون مغالياً<sup>(١)</sup> وبعد ثلاثة أيام صدر الحكم في ٢٣ / ٦ بأعدام أربعة : حسن علي محفوظ ، ويوسف علي سليم ، والسيد عيسى سالم ، ومحمد درويش زهران . وبالأشغال الشاقة المؤبدة على اثنين وعلى واحد بالأشغال الشاقة المؤقتة ، وعلى ستة بالأشغال الشاقة سبع سنين ، وبالحبس مع الشغل سنة مع الجلد ٥٠ جلدة على ثلاثة . وبالجلد ٥٠ جلدة على خمسة<sup>(٢)</sup> .

ورغم أن كرومر لم يكن بمصر حين وقعت حادثة دنشواي ، ورغم اعترافه بقسوة الأحكام التي وقعت على الفلاحين ، فإن محاكمات دنشواي كانت نتيجة منطقية للسياسة التي جرى عليها في أواخر عهده من حيث عدم إكترائه بالرأى العام المصري ومناصبته له العداء . وأدت الآثار التي ترتبت على هذا الحادث إلى استبدال كرومر بشخصية أخرى هي السير اللن جورست .

ورغم أن كرومر هو الذي رشحه خلفا له على أمل أن يواصل سياسته القائمة على نوع من الدكتاتورية ، إلا أن الظروف كانت قد تغيرت مما أدى بجورست إلى أن ينتهج سياسة أخرى عرفت بسياسة الوفاق بين ما عرف بالسلطة الشرعية ( الخديو ) والسلطة الفعلية ( الاحتلال ) . وقد أفلحت هذه السياسة في بذر بذور الشقاق بين الخديو والأعيان والوطنيين من رجال الطبقة الوسطى بعد أن كانوا جميعا على وشك الاتحاد معا ضد الاحتلال .

وفي سنة ١٩١١ استبدل جورست بكتشنر . وكان كتشنر رجلا عسكريا صرفا يحقر السياسة والساسة ويؤمن بضرورة إيجاد حكومة قوية تمشي مع

(١) عبد العزيز رفاعي : أحمد شفيق المؤرخ ، ص ٨٤ .

(٢) فتحي رضوان : مصطفى كامل . ص ٤٧ .

مطالب دعاة القوة سواء في مصر أو في إنجلترا. وفي عهده أصبحت الحكومة أو توراتية أكثر منها في أى وقت مضى منذ الاحتلال .

### مصر تحت ظل الحماية :

وما أن بدأت نذر الحرب العالمية الأولى في الظهور حتى استغاثت إنجلترا وجود قواتها في مصر في صيف سنة ١٩١٤ سبيلًا لإستصدار قرارات وإجراءات وتدابير ترتب عليها إخراج مصر عما ينبغي لها من الحياد. فلقد إنعقد مجلس الوزراء برئاسة حسين رشدي باشا - قائم مقام الخديو - بعد أن دخلت إنجلترا الحرب ضد ألمانيا وأصدر في ٥ أغسطس قرارا جاء في المادة الأولى منه :

« ما دامت الحرب قائمة ( بين ألمانيا والحلفاء ) ، فلا يجوز لأى إنسان مقيم بالدبار المصرية أن يعقد مشاركة أو اتفاقا أو أى نوع كان بالذات أو بالواسطة مع الحكومة المحاربة لصاحب الجلالة البريطانية . . . الخ » .

ونصت المادة ١٣ - على أن القوات البحرية والحربية التابعة لصاحب الجلالة البريطانية يجوز لها أن تباشر جميع حقوق الحرب في الموانئ المصرية أو في أرض القطر المصري ، وكل ما يجرى الاستحواذ عليه في الموانئ المصرية وفي أرض القطر المصري من سفن حربية أو مراكب تجارية أو بضائع يجوز إحالة النظر فيه إلى إحدى محاكم الغنائم البريطانية <sup>(١)</sup> .

وقد بنى هذا القرار الخطير على أن وجود الجيش البريطانى في مصر ، يجعل القطر عرضة لهجوم أعداء إنجلترا عليه.. الأمر الذى يقضى باتخاذ جميع الوسائل اللازمة لدفع مثل هذا الهجوم على البلاد . ومن الملاحظ أن القرار صدر تحت ضغط المتمد البريطانى أو « بنصيحة منه » ، ذلك أنه استهل بقوله « أشير على الحكومة المصرية أن تتخذ كذا وكذا » . وفي ١٣ أغسطس

(١) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٤٣ .



صدر قرار بتطبيق تلك القيود على رعايا امبراطورية النمسا والمجر لأنها انمازت أيضاً إلى جانب ألمانيا وأصبحت في حالة حرب مع إنجلترا .

وفي ٢ / ١١ / ١٤ ، صدر أمر قائد جيش الاحتلال بمراقبة الصحف فيما تكتبه عن الحرب قبل طبعها ولم تكن هذه المراقبة موجودة حتى ذلك التاريخ ، فأصبحت الصحف تصدر وفي المقالة الواحدة منها سطر أو عدة أسطر محذوفة ومكانها أبيض أو يتخلل الأسطر كلمات محذوفة ومكانها كذلك<sup>(١)</sup> كما كانت مقالات برمتها تمحذف وتبقى أنهر خالية من الكتابة .

وفي اليوم التالي صدر إعلانان ، الأول يفرض الأحكام العرفية<sup>(٢)</sup> ، والثاني ينصح الشعب المصري بالرضوخ التام لكل مافي مصلحة الاحتلال وعدم التعاون مع أعدائه حيث جاء فيه : « أن أحسن ما يمكن للأهالي عمله للمصالح العام هو الامتناع عن كل عمل من شأنه تكدير صفو السلام العام أو التحريض على التنافر ومساعدة أعداء ملك بريطانيا وحلفائه والمبادرة باتباع جميع الأوامر التي تعطى لحفظ السلام العام وحسن النظام . . . »<sup>(٣)</sup> .

ثم صدر تصريح بريطاني أعلن أن إنجلترا ستأخذ على عاتقها كل أعباء الدفاع عن مصر وأنها لن تدعو الشعب المصري إلى الاشتراك الفعلي في الحرب . وقد بذل هذا التصريح بناء على طلب حسين رشدي الذي كان قد احتج على إعلان الأحكام العرفية احتجاجاً شديداً وهدد بالاستقالة ، وأن يكن صدوره راجعاً في الحل الأول إلى إشتداد العداء في البلاد بالجامعة الإسلامية .

ولم تكثف الحكومة البريطانية بهذه الإجراءات وما مثلها ، بل لقد فكرت في ضم مصر إليها ، وهذا واضح من قراءة الوثيقة الآتية وهي

---

(١) المرجع السابق . ص ٥٤ .

(٢) المرجع السابق . ص ٥٤ .

(٣) المرجع السابق . ص ٥٥ .

عبارة عن برقية بالشفرة إلى مستر شيتهم في القاهرة جاء فيها : « ترى حكومة صاحب الجلالة أن أشد الخطوات فعالية هي إعلان ضم مصر ، وبذلك يمكن التخلص من الصعوبات الخاصة بمسألة تولى الخديو منصبه ، وينجح المصريون على الفور الرعوية البريطانية . أن يوم ١٩ نوفمبر الذى تصل فيه القوات من الهند ، سيكون يوما مواتيا لهذه المناسبة . وعلى الرغم من الغم ، فإنه سيكون علينا - مراعاة لشعور الفرنسيين بصفة خاصة - أن نرجى مسألة الامتيازات والحكم المختصة لمباحثات تجرى في المستقبل ولا نعتبره نظاما ملغيا مفروغا منه . وأود على أية حال أن أعرف وجهة نظرك ووجهة نظر القائد العام بالنسبة لتأثير ذلك على الموقف الداخلى قبل أن تصل إلى قرار نهائى بشأن الغم <sup>(١)</sup> » .

ولم يرحب المسؤولون عن الإحتلال في مصر بهذه الفكرة ، وكذلك فرنسا ، مما جعل إنجلترا تتخلى عنها وتستقر على فكرة أخرى وهي « الحماية » . وإذا كان من الضروري في عرف القانون الدولى أن ترتضى الدولة المحمية هذه الحماية ، إلا أن إنجلترا فرضت حمايتها على مصر تلقائيا وخلفت الخديو عباس وعينت حسين كامل سلطانا على مصر وتصرفت في شؤون البلاد كما لو كانت جزءا من الامبراطورية البريطانية .

وفي الوقت الذى أصبح فيه الجيش البريطانى السلطة التنفيذية والتشريعية العليا في البلاد ، حل السير هنرى مكماهون محل كيتشنر ، ولم يكن على سابق خبرة بشئون مصر والمصريين . كما أن ظروف الحرب لم تتح له فرصة اتفهم مشا كل الإدارة المصرية أو فرض شخصية على القائمين عليها ، مما أدى إلى مزيد من إنعدام الثقة بين المصريين والموظفين الانجليز الذين كان إزدياد أعدادهم قبل الحرب ماثرا للحنق .

---

(١) المرجع السابق . ص ٥٩ .

ونسيت انجلترا ما كانت قد وعدت به من تجنب مصر ويلات الحرب،  
إذ جند الانجليز ما يزيد على المليون رجل من فلاحى مصر وعمالها لخمير  
الخنادق وللتقيام بأشق الأعمال<sup>(١)</sup> خدمة للحرب الاستعمارية ، وإليك ما قالته  
جريدة اتجليزية فى ٣ أبريل سنة ١٩١٩ :

« كان رجال السلطة ينتظرون رجوع الفلاحين من حقولهم وقت الغروب  
فيحيطون بهم كما لو كانوا من الدواب ويتفقون خيبرم للخدمة .. منهم غلمان  
فى الرابعة عشر ، ومنهم شيوخ فى السبعين .. ثم كان السكراباج هو الوسيلة  
للتسخير . وأصبح الجلد من الأعمال اليومية فى معسكرات هؤلاء المجندين  
وأى معسكرات لاخيام .. وسوء تغذية .. ورداءة كساء ، وقلة غطاء ،  
ثم أمراض تفترسهم افتراسا .. لقد كانوا يموتون كالذباب فى الصحراء ..  
وكثيرا ما رفض السماح لهؤلاء المجندين بالعودة إلى بلادهم حتى بعد انتهاء  
مدة خدمتهم »<sup>(٢)</sup> .

وأخذت السلطات البريطانية تصادر الحاصلات الزراعية واستولت عليها  
بأنخس الأثمان وبأسعار تقل كثيرا عن أسعارها فى السوق ، بل بلغ بها الأمر  
أن تفرض مقداراً معيناً من الحبوب يجب توريده لجيش الاحتلال بأنخس  
الأسعار .. فإذا لم يجد الفلاحون مالههم كافياً اضطروا إلى شرائه فى السوق  
بسرعال ليفقدوه كرها بالسعر البئس<sup>(٣)</sup> . وأخذت السلطات نفسها تستولى  
على الدواب اللازمة للزراعة ، فلم تبق على جمل أو حمار صالح للعمل إلا استولت  
عليه وبأنخس ثمن .. وجمعت الأموال قسرا بحجة إعانة الصليب الأحمر

(١) هدى عطية : تطور الحركة الوطنية المصرية ، ص ٣٠ .

(٢) المرجع السابق . وأنظر كذلك :

Chirol : The Egyptian Problem, pp. 186—137

Flgood, p. G : The The Transit of Egypt, Edward Arnold,  
London, 1958, p. 229.

البريطاني ، فكانت تفرض على الأهالي اتاوات يسدونها تبرعات يمولونها  
أما بطريق التوريط وأما بالتهديد .

ونشرت المس ( دور هام ) إحدى المخطوعات في الحرب ، وكانت تقوم  
بخدمة الجنود في الميادين ، مقالا في جريدة الدبلي نيوز السادسة في ٢ أبريل  
سنة ١٩١٩ تبحث فيه عن أسباب ما وقع من الاضطرابات في مصر في ذلك العام ،  
واقدم كانت الأنسة المذكورة بمصر من نوفمبر سنة ١٩١٥ إلى أبريل سنة ١٩١٦  
فقلت فيه : « إني على وفاق من الرأي مع المستر راون جورست من أن  
الاضطرابات الحالية ( ١٩١٩ ) لم تكن النتيجة لازمة لخطئنا تجاه المصريين .  
ولا جدال في أن السلطات المسئولة ملومة كل اللوم في إرسال جنود من  
المستعمرات إلى مصر دون أن يبينوا لهم الطرق التي يجب أن يعاملوا بها الأهالي  
فإن الكثير من هؤلاء كان جاهلا جهلا فاضحا الدرجة أنهم كانوا يتصورون  
أن مصر بلد انكليزي . . . واقدم عاملوا الأهالي بقسوة واحتقار . فلقد  
رأيت في السكتين الذي كنت أشتغل فيه خادما مصرية من خير الخدم انهمال  
عليه جندي بالغرب بقدمة شيء تافه وهو أنه لم يفهم أمرا صدر إليه . واقدم  
ضرب أحد الجنود رجلا متعلما مذهباً من المصريين وسلب منه عصاه الغالية  
الثن بلا أدنى سبب <sup>(١)</sup> . وما زاد الطين بلة - فيما تقول الآنسة - أن الجنود  
عند مجيئهم وجدوا الامانات كلها مفتوحة ليلا ونهارا ، فأدى ذلك إلى حدوث  
مخاز اشمأزت منها نفوس المصريين وملأت قلوبهم غيظا واحتقارا ، وقد شاع  
في ذلك الوقت أن الجنود السكاري يأخذون البراقع عنوة من فوق وجوه  
السيدات المصريات » .

وفي الوقت الذي كانت الحكومة المصرية والزعماء يحاولون فيه التمهيد

---

(١) أحمد شفيق : حوليات مصر ، ج ١ ، ص ٨٥



للمستقبل مصر السياسى على أساس الاستقلال أو الحكم الذاتى بعد انتهاء الحرب، كانت السلطات البريطانية فى القاهرة تمهد لشىء آخر. فقد صدر الأمر فى شهر مارس سنة ١٩١٧ بتأليف لجنة تنظر فى إصلاح القضاء بعد إلغاء الامتيازات الأجنبية، فتقدم لها عشرة من المحامين الانجليز وطلبوا اعتبارا اللغة الانجليزية لغة رسمية للمحاكم توضع بها القوانين وترجم منها إلى اللغة العربية أو الفرنسية إذا دعا الأمر إلى ذلك، واستلزموا أن يسن القانون الأهلى على سنة الأصول الانجليزية والقانون الجنائى بصفة خاصة وأن يجلس قاضى انجليزى إلى جانب القاضى للمصرى للنظر فى المسائل الأهلية.

أما قانون مصر النظامى الذى أعده المحفلون لتطبيقه بعد الحرب، فقد وضعه السير وليم برنيتات William Brunyate الذى كان يتولى منصب المستشار المالى بالديابة، وكان مستشاراً قانونياً لدار الحماية، وصاحب العول والطول بين المستشارين البريطانيين فى شؤون الحكومة كافة. وقد قضى فى هذا القانون بإنشاء مجلسين، أحدهما يسمى مجلس الأعيان ويتألف من الوزراء والمستشارين الانجليز، وبعض الموظفين الانجليز ومن يساوونهم فى الرتبة ومن خمسة عشر أجنبياً ينتخبهم الأجانب وثلاثين مصرىا يجرى انتخابهم على قواعد محدودة كثيرة القيود والشروط ولا تجتمع منهم كثرة فى المجلس على كل حال. ويسمى المجلس الآخر، مجلس النواب وليس له رأى قاطم فى عظيم ولا ضئيل من مصالح البلاد ويجوز أن تتخطاه الحكومة بإرسال القوانين مباشرة إلى مجلس الأعيان. ثم لا تعتمد القوانين التى تصدر من هذا المجلس أو من ذاك إلا بعد إقرارها فى وزارة الخارجية البريطانية<sup>(١)</sup>.

وما كاد يذاع المشروع والرد الذى أعده حسين رشدى عليه، حتى عم

(١) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، ص ٢٠٠ .

الضغط على السياسة البريطانية وعلى النيات التي كانت تضمها امصريين لأن فيه اهدارا للاستقلال الداخلى الذى نالته البلاد منذ سنة ١٨٤٠ ولأنه أشد ايلامها من نظام الجمعية التشريعية الذى كان قائما منذ سنة ١٩١٣ . ولم تستطع بريطانيا أن تنفذ المشروع ، فقد فاجأتها الأحداث بعد ذلك عندما هب الشعب بثورته العظيمة سنة ١٩١٩ .

### محاوالت لقمع الثورة

وعندما تقدم الزعماء المصريون بمطالبهم إلى السيروينجت في ١٣/١١/١٩١٨ وأرسل ماثم بهذا الشأن إلى الخارجية البريطانية كان الرد هو: «... ما يؤسفنى أن سيرر . وينجت لم ينبذ هؤلاء الوطنيين بطريقة أشد حزما من الطريقة التي استخدمها . أن علينا أن نجعل سياستنا واضحة تمام الوضوح والا تعرضنا لكثير من المشاكل في المستقبل . إن ما يرغب فيه هؤلاء الوطنيون على الأرجح هو أن يسافروا إلى لندن ويعرضوا مطالبهم المتطرفة ، فإذا لم يتحقق لهم ما يريدونه فإنهم سيعاولون أن يلجأوا إلى إثارة المشاكل أمام مؤتمر السلام ، وقد يتسبب ذلك في الحرج ، وإنه لمن غير المناسب أن يحضر الوزراء المصريون إلى هنا في الوقت الحاضر .. »<sup>(١)</sup>

ولس وينجت خطورة الموقف وما يترتب من نتائج لرفض سفر بعض للزعماء المصريين لعرض مطالبهم على الحكومة الانجليزية ومؤتمر الصالح بباريس ولما استدعته حكومته للتشاور في الأمر عرض على وزير الخارجية ( كيرزون ) في ١٧ فبراير سنة ١٩١٩ مشروع برقية تنص على دعوة الوزيرين ( رشدى وعدلى ) إلى لندن للدلاء بوجهات نظرهما في المسألة المصرية ، وذلك في أى وقت يلائمها ، كما تنص على السماح لمن يشاء من السياسيين المصريين الآخرين

---

(١) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ . من ١٥٢ .

بالسفر من مصر ، وبهذا يصبح في وسع زعماء الوفد السفر إلى لندن في نفس الوقت مع الوزيرين . على أن اللورد كيرزن رفض قبول وجهة نظر وينجت ، فقد كان حديثه الرئيسى منصبا على أن الوطنيين « يصوبون غدارة إلى رؤسنا » وقد انتهت المقابلة بأن أعلن كيرزون أنه سوف يعرض مشروع وينجت على باريس ، ولكنه اعترف - في صراحة - بأنه سوف يرفقه بوجهة نظره التي سوف تتعارض معه وتخالفه وهذا ما فعله فعلا ، وقد قبلت باريس وجهة نظره وقد أثبت هذا القرار الذي اتخذته الحكومة البريطانية برفض سفر الوفد ، وهو الذي دفع بالأزمة إلى منطقة الخطر ، إنه قرار خاطيء تماما <sup>(١)</sup> .

ولجأت سلطات الاحتلال إلى منع الاجتماعات التي اتفق على عقدها للزعماء لمناقشة المسألة الوطنية بالإضافة إلى منع جمع التوكيلات التي كان الوفد يجمعها . ومن الاجتماعات التي منعت الاجتماع الذي كان قد أزمع عقد بقصر الأمير عمر طوسون في ١٩/١١/١٩١٨ ، وكذلك الاجتماع الذي دعا سعد زغلول إلى عقده بمنزلة يوم ٣١ يناير سنة ١٩١٩ ، إذ لم يكده يصل خبره إلى الجنرال واطسون قائد القوات البريطانية في مصر حتى بادر في ٢٧ يناير سنة ١٩١٩ إلى أن يرسل لسعد الكتاب التالي :

« علمت أن سعادتكم تعدون اجتماعا في منزلكم بمصر في ٣١ الجاري يحصره نحو الستمائة أو السبعمائه شخصا وإني أرى أن مثل هذا الاجتماع قد يحدث منه اقلق للأمن ، فبناء على الإعلان الصادر تحت الأحكام العرفية بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، أرجو أن تتكروا بالمدول عن إقامة هذا الاجتماع » <sup>(٢)</sup> .

(١) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ١١٣ .

(٢) محمود سليمان غنام : أضواء على أحداث ثورة ١٩١٩ ، دار الفكر الحديث ،

القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ٣٣٣ .

وعندما قدم سعد عريضة إلى السلطان فؤاد في الثالث من مارس صيغت  
بعبارات وصفت بأنها « شديدة » ، بدأت سلطات الاحتلال في التفكير في  
نفي سعد ، ففي السابع مارس استدعى القائد العام للقوات البريطانية في مصر  
رئيس الوفد المصري وأعضاءه لمرکز القيادة العامة وألقى عليهم ١١ مبلغ  
التالى (١) :

« علمت أنكم تضمون مسألة وجود الحماية موضوع المناقشة ، وأنكم  
تقيمون العقبات في سير الحكومة المصرية تحت الحماية بالسمى في منع  
تشكيل وزارة جديدة .

وحيث أن البلاد تحت الأحكام العسكرية . لذلك يلزمنى أن أنذركم أن  
أى عمل منكم يرمى إلى عرقلة سير الإدارة يجعلكم عرضة إلى المعاملة  
الشديد بموجب الأحكام العرفية » .

وفي ٨ مارس حضر إلى بيت الأمة عند الساعة الخامسة مساء ضابط بريطانى  
برتبة صاغ ومعه ضابط آخر برتبة ملازم ومترجم مصرى ، ووقف على جانب  
الباب الخارجى جنديان بريطانيان يحمل كل منهما بندقية في طرفها حربة وألقوا  
القبض على سعد باشا ، وكانوا قد ألقوا القبض على محمد محمود باشا قبل وصولهم  
إلى منزل سعد باشا ثم سألوا عن صدقى باشا وكان حاضرا فضموه إلى زميله .  
ولما حضر حمد باشا الباسل إلى منزل سعد وعرف ما جرى ، اتصل بالقيادة  
العسكرية التى استدعته إلى ثكنة قصر النيل فانضم إلى زملائه هناك ، ثم  
نقلوا في اليوم التالى بالقطار إلى بورسعيد ومنها تم تقيهم إلى مالطة (٢) .

ويعلق « مارلو » على القبض على سعد بأن الحكومة البريطانية لم تكن لديها

(١) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ١٨٦ .

(٢) المرجع السابق ص ١٨٨ .



صورة واضحة وصحيحة عن حقيقة الأوضاع في مصر وما كان يخالجه المصريون من آمال ، وإلا لما ارتكبت مثل هذا الخطأ<sup>(١)</sup> . ومن مظاهر هذا الفهم الخاطيء ، أن المندوب البريطاني أبرق في ٩ مارس عندما اندلعت الثورة يقول : « ان الحركة معادية لبريطانيا ، معادية للعرش ، معادية للأجانب ، وفيها نزعات بلشفية متجهة إلى تخريب الأسلاك والمواصلات ، وهي منظمة مدبرة ولا بد أن تكون مأجورة » . وأذاعت الحكومة البريطانية مذكرتها عن الثورة بعد ذلك بشهر ، فجاء فيها « إن هناك شواهد تثبت أن الخطة مدبرة منظمة بأحكام ومما يستحق للملاحظة أن الخطة التي نفذت تشابه البرنامج الذي رسمه الألمان والترك للغارة على مصر في خريف ١٩١٤ وهو البرنامج الذي أفضى به إلى السلطات المصرية ، الجاسوس الألماني (مورس) المقبوض عليه في الإسكندرية . وإذا حسبنا كل حساب للحالة الفعلية أو لدواعي التذمر الناشئة بين الفلاحين المشار إليها آنفا ، فكل هذا لا يكفي لتعليل هذا الانفجار الخطير المنظم الذي تلوح فيه أصبح تركيا الفتاة كما قد تلوح فيه أصبح الألمان<sup>(٢)</sup> » ١١

إلا أن المسئولين الاحتلاليين في مصر بدأوا يدركون حقيقة الأمر ، ففى برقية من سير ( شيهام ) إلى كيرزن في ١٧ / ٣ / ١٩١٩ قال : « أود أن أوضح تماماً أن الحركة الحاضرة في مصر حركة قومية بكل ما في هذه الكلمة من معنى . ومن الواضح الآن أنها تحظى بعطف جميع الطبقات والمقائد بما في ذلك الأقباط . . . » ثم جاء في مقترحات له : « . . أن جميع القيود المفروضة على سفر المصريين إلى أوروبا بما فيهم أعضاء الوفد الحالي — يجب أن تلغى . وقد تكون اعتراضات جسيمة على مثل هذا الاقتراح ، ولكننا لا نستطيع أن نتجاهل قوة وأجتماع الشعور الذي يؤيده الوفد<sup>(٣)</sup> » .

(١) Marlowe : Anglo-Egyptian Relation, p. 235

(٢) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، ص ٢٣٦ — ٢٣٧ .

(٣) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ . ص ٢٣٤ ، ٢٣٥ .

وإذا كان هذا هو رأى سلطات الاحتلال ، فإن سلوكها مع الثوار كان ينم عن روح العقد والفيض ، فقد أنشأت القيادة البريطانية محكمة عسكرية أخذت تنعقد في قسم الأوبكوية لحاكمة المقبوض عليهم في اليوم الأول للثورة ، واستمرت في الأيام التالية تحاكم من يقبض عليهم في المظاهرات ، وكانت أحكامها تصدر بالعبس أو الجلد أو بهما معا أو الفرامة . ومن نموذج أحكامها أنها قضت بعقاب محمود أفندي زكي الميكانيكي بالعبس مع التشغيل شهرين لأنه كان حامل العلم في مظاهرة وصالح رياض بالعبس مع التشغيل ثلاثة أشهر لأنه كان حامل علم في مظاهرة أخرى<sup>(١)</sup> .

وقد حدث في يوم ٣٠ مارس بنزلة الشوبك مركز العياط بمركز الجيزة ، أن قطارا مدرعا مملوءا بالمساكر قدم نحو الساعة الرابعة بعد الظهر صوب القرية المذكورة ووقف بالقرب منها ثم نزل منه بعض المساكر وقصدوا القرية المذكورة فقابلهم العمدة ومشايخ البلاد والخبراء ومعهم العمال اللازمون للعمل في اصلاح السكة الحديدية بناء على إشارة سابقة من المركز ، فأراد المساكر دخول القرية ، فأفهمهم العمدة أن لا يفعلوا منعا لحدوث ما لا تحمد عقباه ، فلم يأبهوا لفصححه ودخلوا القرية وأخذوا يصمون أيديهم على كل ما قابلهم من دواجن الطير من أوز ودجاج بلا مقابل ، فلم يتعرض لهم أحد . ولم يلبثوا بعد ذلك أن رأوا إحدى نساء القرية فاحتاطوا بها وأخذوا يراودونها عن نفسها بابتداء أشارات الفحش ، فاستغاثت المرأة بزوجها الذي خرج من داره وبيده ، هراوة ضرب بها الجندي الذي رآه ممسكا بامرأته ، فقابلته جندي آخر باطلاق الرصاص عليه فأرداه قتيلا . فبدأت على أثر ذلك حركة غليان ضد هؤلاء الجنود ، وبدأ الجنود من ناحيتهم ينتقمون ممن جرأوا على ضرب أحدهم بالمهجوم

---

(١) عبد الرحمن الرافعي : ثورة سنة ١٩١٩ ، ص ١٨٤ .

على المنازل يقتلون من صادفوه من الناس بلا تمييز وينهبون كل ما يجدونه داخل البيوت ويضربون النار في المنازل ، ثم رجع القطار القهقري حتى حازى القرية وصب عليها وابلا من رصاص مدافعه الرشاشة . واستمر إطلاق النيران على هذا المنوال طوال الليل ، فاختربا العمدة في داره وأحكم أبعاضها عليه ، وأرسل أهل بيته إلى قرية مجاورة . ولما سكنهم أخرجوه منها في صباح اليوم التالي مستعينين بملاحظ البوليس وبعد أن نهبوا داره ونقوده وبعض أثاث بيته ، أحرقوا الدار وأقتادوه إلى جهة غير معلومة . ومن أفضح ما حدث في هذه القرية أنهم قبضوا على أحد مشايخها ومعه أربعة من الأهالي ودفنهم جالسين حتى أنصاف أجسامهم ثم شوهوا وجوههم بوخزات الحراب وبعد ذلك أطلقوا عليهم الرصاص<sup>(١)</sup> . وهذا مثال لحوادث أخرى متعددة كان المحتلون يقومون فيها بأعمال مماثلة ، وأن اختلفت أشكالها .

واستبدلت الحكومة البريطانية وبنجت بالمارشال « اللنبي » ، فاتح القدس لأنها حسبت أنها تروع المصريين بهيبته العسكرية ، وهو خطأ غريب في تقدير الحالة وجمود على أساليب التخويف الدارجة بغير معنى لأن مظاهر الهيبة العسكرية والسطوة الحربية كانت كثيرة على مسمع ومبصر من المصريين أثناء الحرب العظمى ، لا يرون في بلادهم من الحكم الانجليزى إلا المدافع والديابات والجنود تغدو وتروح في العواضر والقرى بمشرات الألوف ، فإذا كانوا قد ثاروا وهم على هذه الحالة وجاءت ثورتهم على أعقاب انتصار الدولة البريطانية في الحرب العظمى ، فما كانت الثورة إذن لأنهم كانوا في حاجة إلى مذكر بالهيبة العسكرية والسطوة الحربية<sup>(٢)</sup> .

وقد قضت التعليمات التي صدرت إلى اللنبي على أنه « قد منح للسلطة

(١) أحمد شفيق : حوليات مصر ، ج ١ ، ص ٢٨١ — ٢٨٢ .

(٢) عباس محمود العقاد : سمع زغلول ص ٢٨٤ .

العلما في جميع الأمور المدنية والعسكرية ، ليعتخذ ما يراه ضروريا ومناسبا من الإجراءات لإستعادة القانون والنظام وليدير كافة الشؤون بما تتطلبه ضرورة استمرار حماية جلالته على مصر على أساس وعيد عادل ١١ .

ومعنى هذا أنه أرسل إلى مصر ليقوم بمهمتين أساسيتين<sup>(١)</sup> الأولى القضاء على الثورة وإعادة القانون والنظام والثانية تثبيت الحماية واستمرارها على مصر .

### بداية التراجع

وعلى الرغم مما اتسمت به محاولات الاحتلال لقمع الثورة من الفسادة والقسوة ، وعلى الرغم مما أوحى به تعيين اللهي من أنه إعلان عن مزيد من العنف ، إلا أن الحوادث التالية قد سارت في طريق آخر ، فمأن وصل اللهي إلى مصر في ٢٥ مارس حتى اجتمع بالوزراء والكبراء والأعيان في اليوم التالي وقال لهم : « أنى أتيت إلى مصر لأغراض ثلاثة :

أولا — أن أضع حداً ونهاية للاضطرابات الحالية .

ثانياً — أن أعمل تحريات دقيقة عن جميع الأسباب التي حملت البلاد على الشكاوى .

ثالثاً — أن أزيل كل الشكاوى التي تستوجب العدالة إزالتها .

ثم قال : « والواجب عليكم أن تعملوا ما في وسعكم لحسن قيادة الأمة وأن تعملوا بالإتحاد معي في صالح بلادكم »<sup>(٢)</sup> .

---

(١) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ١٤٨ .

(٢) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٢٠٣ .



وأدت الاجتماعات التي عقدها اللبى مع الوزراء المصريين وغيرهم إلى أن يقتنع بضرورة انتهاج سياسة التهدئة والملاينة .

وأبرق اللبى فى ٣١ مارس إلى حكومته بتصيح باطلاق سراح سعد زغلول وزملائه والسماح لهم بالسفر إلى أوروبا ، فكانت هذه التوصية منه صدمة للحكومة البريطانية . لقد أرسلوا رجلا قويا ليخضع شعبا ثائرا ، فكان أول اقتراح قدمه لهم تساهلا سبق أن رفضوه ، مرتين . ولكن كان من الصعب على الحكومة البريطانية أن تتغاضى عن نصيحة الرجل الذى أعطته منذ قليل كل السلطات القائمة لمعالجة الموقف . فوافقت على اقتراحه على مضض منها . وأعلن اللبى فى أبريل الإفراج عن سعد وزملائه والسماح لهم بالتوجه أينما يريدون .

وكان من الطبيعى أن يغضب هذا التصرف غلاة الاستعماريين :

فقد ختم متكلم باسم وزارة الخارجية موجزا معاصرا للحوادث بهذه الكلمات « وعلى ذلك فقد حقق أسبوعان من العنف ما لم تحققه أربعة شهور من الإقناع وإن ينس قط مغزى هذا الدرس لما فى مصر ولا فى أى مكان آخر من الشرق » .

وكتب بريطانى يقيم بمصر وله معرفة طويلة : « أن إعلان ٧ أبريل كان له وقع القنبلة علينا فمن حيث توقير مركز بريطانيا وسلامته ، يعتبر عمل اللبى هذا إحدى المصائب ، إذ بات على من كانوا قبل ذلك مستعدين للوقوف بجانبنا أن يذهبوا إلى الجانب الآخر حماية لأنفسهم » .

وكتب لورد لويدي فى كتابه « مصر منذ كرومر » : « إن من الصعب تبرير هذا الإستسلام لعامل القوضى فهما بدا قرار نفي الزعماء وعدم السماح

---

(٢) ويقل : اللبى فى مصر ، ترجمة على إبراهيم الأقباس ومصطفى كامل فوده ، مكتبة نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٤٥ ، ص ٤٤ .

لهم بالسفر غير حكيم أو بدا ظالما ، فإن نقض هذا القرار وفي مثل تلك اللحظة كان له من المؤكد تفسير واحد فقط ، وهو أن القوة نجحت حيث فشلت الطرق الدستورية»<sup>(١)</sup> .

ثم بدأت تظهر في الأفق فكرة إرسال لجنة « تحقيق » بريطانية إلى مصر . وأول إشارة رسمية عن تأليف هذه اللجنة صدرت بينما كانت الحكومة البريطانية تبذل مساعيها في باريس بين الدول لتعترف بالحماية ، ففي يوم ٣١ مارس ، سأل السكولونيل Wedgwood العضو بمجلس العموم الحكومة عما إذا كانت هناك خطوات تتخذ لإرسال لجنة تحقيق إلى مصر ؟ فرد المستر هارمزورث بأنه ، وإن كان لا يستطيع في تلك اللحظة أن يقرر ما إذا كانت حكومته سوف ترسل لجنة تحقيق إلى مصر أم لا ، إلا أنه يستطيع أن يعلن أن حكومته تنوى في الوقت المناسب أن تجري تحقيقا وافيا في أسباب الشعب الذي حدث في مصر ، على أن يمد القانون والنظام أولا<sup>(٢)</sup> .

ثم أعلنت الحكومة البريطانية في أول أبريل ، إرسال لجنة تحقيق برئاسة اللورد ملنر ، وأفهمت اللبني أنها فعلت ذلك تكلمة لاقتراحه الإفراج عن سعد وصحبه . يقول ( ويفل ) : « . . . ولجنة التحقيق هذه هي الوسيلة المحببة لدى الحكومة البريطانية لحل المشاكل المعقدة سواء في الداخل أو في الخارج . وإن لها لمزايا واضحة . فهي تؤجل على الأقل مدة ما ضرورة الانتهاء إلى قرار غير مرغوب فيه . وقد أتاحت لهم لجنة ملنر والمفاوضات التي أعقبتها فعلا ، فرصة للتنفس دامت أكثر من عامين ، وهي كذلك تقدم لعدد من الموظفين المتأزين حاليين وسابقين عملا مسليا يشغلون به

(١) المرجع السابق . ص ٤٥ .

(٢) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ٢١٧ .

وقتهم ، فوق ما تتركه من تقارير كثيرة جديرة غالباً بالقراءة لما تزخر به من معلومات قيمة وإحصاءات منظمة ، ثم هي أخيراً توحى بالأمل دائماً أن تنجلى أعمالها عن عمل مقبول للمشكلة»<sup>(١)</sup> .

وقد أعد للجنة مكتب خاص في وزارة المواصلات ، أرسل بدوره نشرات مطبوعة إلى بعض الأعيان والوجهاء في مصر تتضمن الأسئلة الآتية :

١ — ما هي الأسباب التي دفعت للفلاح المصري في العواطف الأخيرة إلى الهياج ؟

٢ — ما رأيكم في اشتراك الأجانب في التشريع .

٣ — ما هي حالة النظام النيابي العالي والتعديلات المرغوب فيها لتوسيع اختصاص الهيئات العامة والإصلاح الإداري ؟

٤ — أسئلة تتعلق بمجالس المديريات واختصاصاتها ونظام تأليفها .

٥ — أسئلة عما يراد إدخاله من الإصلاحات في نظام البلديات .

٦ — التعليم ووسائل تربيته وأسباب الشكوى منه .

وفي مساء ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٩ ، نشرت دار الحماية بلاغا رسميا أعلنت فيه قرب قدوم لجنة ملتر وحددت مهمتها بأنها اقتراح النظام السياسي الذي يلائم مصر تحت الحماية ، قالت<sup>(٢)</sup> : « أن سياسة بريطانيا العظمى في القطر المصري هي المحافظة على حكومته الذاتية تحت حكم سلطان مصري ، وغرض بريطانيا العظمى ، الدفاع عن مصر من كل خطر خارجي ، أو من تدخل أي دولة أجنبية ، وغرضها في الوقت نفسه ، تأسيس نظام دستوري تحت إرشاد بريطانيا العظمى على قدر الحاجة ، النظام الذي يمكن عظمة السلطان

---

(١) وينيل : النبي في مصر ، ص ٦٠ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي : ثورة سنة ١٩١٩ ؛ ج ٢ ، ص ٩٨ — ٩٩ .

ومعالى وزرائه وحضرات مددوبى الأمة فى دوائرهم الخاصة من الاشتراك فى إدارة الأمور المصرية ، وذلك على أسلوب يزيد فيه نفوذهم على مرور الأيام . وعليه فقد قررت حكومة جلالة الملك إرسال لجنة إلى مصر مهمتها تقرير نظام الحكم للوصول إلى تلك الغاية .

ونظرا لما عانتها اللجنة من فشل ، اضطر ملتر إلى أن يصدر بلاغا ينفى فيه أن الفرض من مجيئ اللجنة هو حرمان مصر من حقوقها ، مؤكدا أنها تسعى إلى التوفيق بين أمالى الأمة المصرية والمصالح الخاصة التى لبريطانيا العظمى فى مصر . وقد أغفل البيان ذكر الحماية البريطانية والسعى لتنظيمها . وهذا الاغفال بعد النص عليه فى البيان الرسمى لهمة اللجنة أمر له مفزاه فهو يهدف إلى تهدئة تأثر المصريين . كذلك تحدث عن عقد « اتفاق ودى بزيل أسباب الاحتكاك ويمكن الأمة المصرية من صرف كل مجهوداتها إلى ترقية شئون البلاد فى ظل أنظمة حكم ذاتى » . وبذلك رسمت السياسة البريطانية — لأول مرة — أسلوب حل القضية المصرية ويقوم على عقد اتفاق أو معاهدة بين مصر وبريطانيا<sup>(١)</sup> .

فلما قبل الوفد مبدأ التفاوض ، وسافر سعد إلى لندن مع بعض زملائه ، انتهت المفاوضات بتقديم ملتر لمشروع رفضه المصريون<sup>(٢)</sup> تضمن ما يأتى<sup>(٣)</sup> :

١ — لسكى يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم ، يلزم تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تحديدا دقيقا ، ويجب تعديل ما تتمتع به الدول ذوات الامتيازات فى مصر من المزايا وأحوال الاعفاء وجعلها أقل ضررا بمصالح البلاد .

---

(١) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٤٣٩ .

(٢) المسألة المصرية فى دورها الأخير . مجموعة تشتمل على تقرير ملتر وأهم الردود الوطنية القاهرة ، ١٩٢١ .

(٣) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٤٨١ .



٢ — ولا يمكن تحقيق هذين للفرضين بغير مفاوضات جديدة تحصل للفرض الأول بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية وآخرين معتمدين من الحكومة المصرية ومفاوضات تحصل للفرض الثانى بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول ذات الامتيازات . وهذه المفاوضات ترمى إلى الوصول اتفاقات معينة على القواعد الآتية :

٣ — أولا — تعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى تعترف بريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية وتمنح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التى تازم لصيانة مصالحها الخاصة ولتمكينها من تقدير الضمانات التى يجب أن تعطى للدول الأجنبية لتحقيق نجلي تلك الدول عن الحقوق المحولة لها بمقتضى الامتيازات .

ثانيا — تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها وتعهد مصر بأنها فى حالة الحرب ، ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أراضيها ، تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التى فى وسعها إلى بريطانيا العظمى ، ومن ضمنها استعمال مالها من الموانئ وميادين الطيران ووسائل المواصلات للأغراض الحربية .

٤ — تشمل هذه المعاهدة أحكاما للأغراض الآتية :

أولا — تتمتع مصر بحق التمثيل فى البلاد الأجنبية وعند عدم وجود ممثل مصرى من حكومته ، تعهد الحكومة المصرية بمصالحها إلى الممثل البريطانى وتعهد مصر ألا يتخذ فى البلاد الأجنبية خطوة لا تتفق مع المحالفة أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى ، وتعهد كذلك ألا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية .

ثانياً — تمنح مصر بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية في الأرض المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية وتعين المعاهدة المكان الذى تمسك فيه هذه القوة وتسوى ما تستتبعه من المسائل التى تحتاج إلى التسوية ولا يعتبر وجود هذه القوة بأى وجه من الوجوه احتلالاً عسكرياً للبلاد ، كما أنه لا يمس حقوق مصر .

ثالثاً — تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشاراً مالياً يعهد اليه فى الوقت اللازم بالاختصاصات التى لأعضاء صندوق الدين الآن ويكون تعرف الحكومة المصرية لاستشارته فى جميع المسائل الأخرى التى قد ترغب فى استشارته فيها .

رابعاً — تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفاً فى وزارة الحقانية يتمتع بحق الاتصال بالوزير ويجب إحاطته علماً بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما له مساس بالأجانب ويكون أيضاً تحت تعرف الحكومة المصرية لاستشارته فى أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام العام .

خامساً — نظراً لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها إلى الآن الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات إلى الحكومة البريطانية، تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى فى التدخل بواسطة ممثليها فى مصر لتمتع أن يطبق على الأجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها ألا تستعمل هذا الحق إلا فى حالة القوانين التى تتضمن تمييزاً مجحفاً بالأجانب فى مادة فرض الضرائب أولاً تتفق مع مبادئ التشريع المشتركة بين جميع الدول ذوات الشأن .

سادساً — نظراً للعلاقات الخاصة التى تنشأ عن المحالفة بين بريطانيا

العظمى ومصر ، يمنح الممثل البريطانى مركزا استثنائيا فى مصر ويحول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين » .

ثم نشرت الصحف المحلية فى • مارس سنة ١٩٢١ تبليغا بريطانيا بتاريخ ٢٦ / ٢ باعتبار الحملة علاقة غير مرضية<sup>(١)</sup> ، ودعوة مصر إلى الدخول فى مفاوضات رسمية للوصول إذا أمكن إلى إبدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخاصة لبريطانيا ، وتمكها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية ، وتطابق الأمنى المشروعة لمصر والشعب المصرى .

وتألفت وزارة برئاسة عدلى يكن للقيام بهذا الغرض . ولم تعصب المفاوضات التى قامت بها التوفيق<sup>(٢)</sup> . وكان سعد فى مصر يذكر روح الثورة ، فعادت سلطات الاحتلال إلى القبض عليه هو وزملائه : وليم مكرم وسينوت حنا ومصطفى النحاس وفتح الله بركات وعاطف بركات . وتم نفيهم إلى جزيرة سيشل<sup>(٣)</sup> ، وكان ذلك فى الثالث والعشرين من شهر ديسمبر سنة ١٩٢١

وكان اللبى ومعظم معاونيه فى مصر ، قد أيقنوا بأنه لا فائدة من معاندة الأمنى الوطنية فأرسل إلى حكومته ناصحا بوجوب إلغاء الحماية وإعطاء مصر الاستقلال فى الحال على أن تعلق بريطانيا احتفاظها ————— بحرية العمل — إذا تطلبت مصالحها ذلك — فى بعض المسائل التى عرفت فيما بعد باسم « التحفظات » إلى أن يمين الوقت الذى يمكن أن يتفق فيه على هذه المسائل اتفاقا وديا . وهدد اللبى بالاستقالة إذا لم يسمع

---

(١) المسألة المصرية فى دورها الأخير ، ص ٣٣٣ — ٣٣٤ .

(٢) قدم مشروع إنجليزى إلى عدلى وصف بأنه يتميز بـ « الوقاحة » . أنظر : يوسف نحاس : صفحة من تاريخ مصر السيامى ( مفاوضات عدلى — كيرزن ) . الانجلو المصرية ، ١٩٥١ ، ص ١٠٦ .

(٣) أحمد شفيق : حوليات مصر ، ج ٢ ، ص ٥٥٦ — ٥٥٧ .

لآرائه . ورضخت الحكومة البريطانية أخيراً لهذه الآراء مع تعديلات طفيفة،  
وكان من نتيجة ذلك أن أصدرت هذه الحكومة تصريحاً في ٢٨ فبراير سنة  
١٩٢٢ تعلن بمقتضاه استقلال مصر مع الاحتفاظ ببعض التحفظات التي جعلت  
من هذا الاستقلال استقلالاً شكلياً<sup>(١)</sup> .

---

(١) القضية المصرية ، ص ٢١٣ .



## الفصل السادس

### القصر

على الرغم من أن مصر - من الناحية الرسمية - كانت تابعة للدولة العثمانية، إلا أنها كانت تتميز عن باقي الولايات العثمانية بقدر من الاستقلال فرضته الظروف الخاصة التي مرت بها وخاصة في عهدى محمد على وإسماعيل . ومن هنا فإن الحكام الذين تعاقبوا عليها ، كانت لهم قوة وانحطة الآثار في تحريك الأحداث وتسيير الأمور .

ولا نظن أننا نعلم الحكام الذين تولوا الحكم في هذه الفترة إذا قلنا أنهم - وبدون استثناء - قد وقفوا مع القوى المضادة للثورة . وليس غريباً أن يقف القصر - بمن تعاقبوا على الحكم فيه - هذا الموقف ، فالأسرة الحاكمة أسرة دخيلة يهملها بالدرجة الأولى أن تستند إلى قوى خارجية حتى تضمن أن يظل العرش احتكراً لها . وهي ما كانت لتعمل على النهوض الاقتصادى والاجتماعى والسياسى لأنها تعلم أن مثل هذا النهوض يؤدي إلى تنوير الشعب الذى لن يتردد لحظة فى أن يقذف بها عرض البحر . وفى الأوقات التي كانت القوى الأجنبية تقف منها موقفاً معادياً لعدم قدرتها على أداء دور الذنب المطلوب ، كانت تضطر إلى التحالف مع قوى الثورة كتمكتيك مرحلى ليمسكها ذلك من مواجهة هذه القوى الاستعمارية . وكان ذلك واضحاً فى حكم اسماعيل ، وظهر بصورة أوضح فى حكم عباس الثانى كاسنرى ، وبدرجات متفاوتة فى عهد توفيق وحسين وفؤاد .

وسوف نقدم بين يدي القارئ في هذا الفصل دراسة لموقف كل من توفيق وعباس حلمي الثاني وحسين وفؤاد في حركة الأحداث السياسية في مصر في الفترة المخصصة للدراسة لنرى إلى أي حد وعلى أي وجه كانوا إحدى القوى السياسية .

## أولا — توفيق

### تحليل عن وعوده الوطنيين

انتهت الفترة التي تولى فيها الخديو اسماعيل حكم مصر والروح القومية تزداد يقظة وقوة ، وآمال التمتع بالحكم الدستوري تنتشر وتكبر في القلوب ، وفي نفس الوقت تزداد الأيدي الأجنبية في أحكام السيطرة على مقدرات البلاد في مختلف جوانبها . وكان واضحاً عند تولى محمد توفيق الحكم أنه كان ضعيف الرأي متردداً ، قليل الشجاعة والحزم ، فاستشعر الخوف من النفوذ الأوربي من يوم توليته الحكم ، وكان همه الأول طوال عهده ، النزول على إرادة الدول الأوربية ، ولم يكن مؤمداً بالنظام الدستوري ، بل كان في خاصة نفسه ، من أنصار الحكم المطلق ومن ذلك كله تولدت في عهده الأزمات والمشاكل التي تجاوزت في خطورتها وعواقبها ما حدث في عهد أبيه<sup>(١)</sup> .

وكان مجلس شوري النواب مؤجلاً في بداية عهده ، إذ كانت آخر جلساته ، يوم ٦ / ٧ / ١٨٧٩ ، وقد قررت الحكومة وقتئذ تأجيل اجتماعه إلى أجل غير مسمى حتى يتم النظر في مشروع الدستور وقانون الانتخاب اللذين وضعهما شريف باشا في أواخر عهد إسماعيل . فسعى شريف في استمالة الخديو وإقناعه بإصدار هذا الدستور ، وطلب إليه تشكيل مجلس النواب تنفيذاً

---

(١) عبدالرحمن الرافعي : الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي ، ص ٢٠

لما وعد به في كتابه إليه حين ألف الوزارة، فضالقه الخديو في وجهة نظره ورفض طلبه متعللاً بعدم موافقة قنصلي إنجلترا وفرنسا ( تريكو Trecou ) معتمد فرنسا وقبصلها العام والسير لاسل Lascelles معتمد إنجلترا ) ، فقدم شريف باشا استقالته<sup>(١)</sup> .

وإذا كان توفيق قد تراجع بالنسبة لما كان قد وعد به من حيث تشكيل مجلس النواب ، فقد تراجع أيضاً في مواقف أخرى كشفت زيف ما كان قد أظهره للوطنيين في أواخر حكم اسماعيل وأوائل حكمه من ميله إلى الجانب الوطني وتمجيذه لخطة الإصلاح والتطوير، إذ يروى محمد عبده أن توفيق كان يقول لجمال الدين الأفغانى قبل طرده بأيام على مسمع من الحاضرين :

« إنك أنت موضع أمل في مصر أيها السيد » . ويعلق محمد عبده على هذا قائلاً : « فأين موضع هذا العمل من الإصلاح الذي كان ينادى به الجانب الخديوى في أوامره العالية ويمش بذكره أرواح الخاصة من الماثلين في حضرته ، ويجتهد في إبلاغ البشرى به إلى السكافة ، أليس من أول مبادئ الإصلاح تقرير الأمن على الأنفس وكفالة الحقوق بالمعالة ؟ ومتى يكون الأمن إذا لم تحقق التهم ، ولم يسأل التهم ولم تتضح الجناية بأدلتها الصحيحة ولم تقدر العقوبة بقدرها<sup>(٢)</sup> ؟ »

#### التأمر ضد القيادات العسكرية الوطنية

ولم يأل الخديو جهداً في السعى ضد الحركة الوطنية التي اضطرت إلى الرضوخ لمطالبها في حادث قصر النيل في فبراير سنة ١٨٨١ . وقد أدرك الضباط أنه

(١) المرجع السابق . ص ٢٩ — ٣٠

(٢) تاريخ الأستاذ الامام ، ص ٩٠ ، ص ٧٧ .

أجابهم إلى ما طلبوا لأنه لم يكن له من ذلك بد ، ولذلك أحسوا أنه لا بد  
متربص بهم ، فتربصوا هم كذلك به . وكان توفيق من ناحية أخرى يكره  
رياضاً ويعمل على التخلص منه ، لذلك وضع نفسه في موضع عجيب حقاً ، فبينما  
هو يسخط على الضباط ويمقت حركتهم ، إذا به يتخذ منهم أداة لكيد لوزيره  
بغية إقصائه عن منصبه<sup>(١)</sup> .

وسمع الضباط أول ما سمعوا أن أعوان الخديو يفرون بالمال والمناصب  
بعض رجال الآلايات ليـكونوا في الوقت الموعود إلى جانب الخديو ، ونما  
اليهم فيما نرى أن رياضاً يفكر في طرق إجرامية للفتك بهم ، ومن ذلك ماعلهوه  
من أنه كان يدبر مشاجرة في أحد الشوارع يندس فيها من يقتل عرابيا أو من  
يحضر من زميليه .

وحدث في آلاى طره ، وهو الآلاى السودانى الذى كان يرأسه عبد العال  
حامى ، أن كتب ثمانية من صف الضباط السودانين يتنصلون من حادث  
قصر النيل ويعلمون ولاءهم للخديو ويبدون اعتذارهم ويتهمون رؤسائهم ، وأمر  
عبد العال بإجراء تحقيق ثبت منه أن باشجاو يشا شركسيا هو الذى حرّضهم  
على ذلك وأن الذى حرّض الباشجاو يش هو يوسف كمال باشا ناظر دائرة  
الخديو الذى دفع لكل من هؤلاء الثمانية ، جنديات ثمانية . وغضب عبد العال  
واشتكى إلى رياض ورفع رياض الأمر إلى الخديو ونصح بعزل يوسف كمال تهديّة  
للخواطر وقتلا للفتنة في مهدها وأجابه الخديو إلى ما طلب ، وعاقب عبد العال  
ذلك الشركسى المحرض بالحبس ستة أشهر .

وتتوالى الدسائس والمؤامرات ؛ فقد كشف عبد العال دسيسة أخرى

---

(١) محمود الخفيف : أحمد عرابى ، ج ١ ، ص ٩٦



كان يدبرها سوداني في الاستيداع هو الأمير لاي فرج بك الزيني وكان مسكنه على مقربة من قصر آلاي طره ، وأثبت التحقيق أنه كان على صلة بيوسف كمال وقد ضبطه عبد المال بنفسه في حقل قمح يحرض بعض الجنود على كتابة المطاعن في رؤسائهم . وقد أبعاد الزيني إلى السودان ، ويقول عرابي في مذكراته : « أن دسيسة فرج بك الزيني كانت أيضاً من يوسف كمال باشا ، وأن الخديو أراد أن يعرضه عما فاته في مصر من رعايته ، فلما نفى إلى السودان أرسل إلى رؤوف باشا حاكم السودان وقتئذ ليلحقه بخدمة الحكومة السودانية ومنحه رتبة لواء ، فصار يعرف بفرج باشا الزيني » .

واتهم تسعة عشر ضابطاً أحد رؤسائهم بأمور نسبوها إليه أثبت التحقيق بطلانها ، فأبعدتهم الوزارة عن مناصبهم ، فبادر الخديو بإعادتهم ، الأمر الذي حقق له زعماء الجيش ، إذ رأوا فيه أن الخديو إنما يعرض حركة التمرد في صفوف ضباط الضباط ويستميلهم إليه ضد رؤسائهم . وترامى إليهم أن الخديو يحرض حرسه في الاسكندرية على إطلاق النار ، وأنه يشهد ذلك بنفسه وينثر الذهب على الجنود متظاهراً بكفاة المجيدين في إصابة المرمى ، ولا يفسر مثل هذا العمل في ظروف كهذه إلا بأنه استعداد من جانب الخديو لما كان مقبلاً عليه من قمع وبطش<sup>(١)</sup> .

وفي أبريل سنة ١٨٨٢ علم عرابي بمؤامرة يدبرها بعض الضباط الشراكسة ضده وخذ عدد من الضباط والوزراء الوطنيين . ولما عرض هذا على الوزارة وعلى الخديو ، تقرر تشكيل مجلس حربي للتحقيق في المؤامرة . وفي ٣٠ أبريل أصدر المجلس حكمه في القضية ، وعندما رفع الحكم إلى الخديو ، امتنع عن إقراره بحجة قسوته ، ووقع من أجل ذلك خلاف كبير بينه وبين الوزارة

---

(١) المرجع السابق ص ٩٨ — ٩٩

إذ أمر على تعديل الحكم ، وتمسكت الوزارة بإقراره ، واستدعى الخديو يوم ٢ مايو السير ادوار مالت قنصل إنجلترا والمسيو سنكفكس قنصل فرنسا واستشارهما في الأمر ، فأشارا عليه أن لا يقر الحكم<sup>(١)</sup> ، وكان من حقه تخفيفه وتعديله من تلقاء نفسه دون مشاورة القنصلين ، ولكن ما جبل عليه من التردد والضعف جعله يستشيرهما فيما لا دخل لهما فيه ، واستدعى باقى قناصل الدول ، فهاج ذلك ضغط الوزراء والوطنيين كافة ، وزاد من ضغطهم أنه شرع أيضاً في عرض الحكم على السلطان بحجة أن بعض المحكوم عليهم قالوا منه رتباً عسكرية عالية .

وبفعل مشورة إنجلترا وفرنسا ، أصدر إرادة سنية في ٩ مايو سنة ١٨٨٢ بتعديل الحكم مما ترتب عليه شقاق كبير بين الخديو والوزراء وعدد كبير من النواب حسم بتعديل جديد أصدره بعد ذلك بأيام معدودة ..

وقد علق مالت على موقف الخديو في هذه المؤامرة بمدحه لتوفيق لأنه أصبح قادراً على أن يتشبث بموقفه ويبدو قوياً ١١ لقد سبق له أن صرح صراحاً لمالت بأنه لا يستطيع إلا أن يرضخ لطلبات الثوار لأنه لا يملك قوة تسنده إذا قاوم ، حتى إذا ثارت مسألة المؤامرة الشرسية وألح مالت على الخديو بأن يرفض توقيع الأحكام ملوحاً له بإمكان الاعتماد على إنجلترا وفرنسا وبعد ذلك بتواجد السفن السفن الإنجليزية والفرنسية في شاطئ الاسكندرية ، عند ذلك شدد الخديو عزمه وبدأ يمارس سلطته كحاكم قوى على حد تعبير مالت<sup>(٢)</sup> .

---

(١) عبد الرحمن الرافعي : الثورة العرابية . ص ٢٦٩

Malot : Egypt, p. 333

(٢)

### تسهيل مهمة المظاهرة البحرية

وعنده ما استعالت وزارة البارودى بعد مجيء الأسطوانين الإنجليزى والفرنسى، وقر فى نفس كل وطنى أن الخديو اليوم قد أصبح فى قبضة الأجانب وبخاصة الانجليز وأن مالت هو الذى يحركه ويوحى إليه ما يريد . ولم يعد خافياً على أقل الناس دراية مغزى قبول الخديو المذكرة الثانية ومغزى قبول استقالة الوزارة . وبادر توفيق بإرسال أمر منه إلى المديرين قال فيه :

« بما أن هيئة النظار الحاضرة استعفت وصار قبول استعفائها ، فليكن معلوماً ذلك لديكم لتصرفوا جهودكم وقدرتكم فى المحافظة التامة منكم ومن مأمور المديرية الموكله لإدارتهم والدقة والانتباه لحسن سير الأشغال والمصالح المتعلقة بكم ، كما أنه من حيث أن السفن الحربية الأجنبية التى حضرت إلى الاسكندرية لم يكن حضورها إلا بوجه سلمى فقط ، ولم يكن هناك شئ آخر خلاف ذلك ، فليس هناك لزوم لإرسال أحد من عساكر الامدادية الذين صار طلبهم أخيراً بمعرفة الجهادية ، بل أن الوجود منهم تحت الحضور لهذا الطرف يصير إعادته لبلده والذى تحت الحضور من البلاد يتنبه به بصرف النظر عن حضوره ، وإعلان المراكز والأقسام بالتنبيه على المشايخ وعمد البلاد بهذا المضمون للعلم بعدم الاقتضاء لجمع عساكر ، وانتباه كل لأشغاله وزراعته بدون اشتغاله فى غير ذلك . هذا وأن الأمور المهمة التى كان قد جرى المرض عنها لنظارة الداخلية بحسب أن يمرض عنها من الآن لمعيتنا إلى أن تشكل هيئة من نظارة جديدة كما هو مطلوبنا<sup>(١)</sup> . »

فهاهنا نجد الخديو يهون من وجود السفن الإنجليزية والفرنسية، ويدعو

---

(١) محمود الخفيف : أحمد مران .. ص ١٠٠ - ٢٦٦ - ٢٦٧

إلى عدم الاستعداد الحربى لمواجهة الاعتداء المتوقع ، بل وبأمر بصرف العساكر  
التي كانت وزارة البارودى قد بدأت فى جمعهم ١١

### الاشتراك فى تدبير مذبحته الاسكندرية

وتشير بعض الشواهد إلى أن احتمال اشتراك توفيق فى تدبير مذبحته  
الاسكندرية احتمال كبير ، فمن ذلك مثلاً أنه أرسل إلى محافظ الاسكندرية  
(عمر لطفى) برقية خطيرة . جاء فيها : « لقد ضمن عرابى الأمن العام ونشر  
ذلك فى الجرائد ، وقد تحمل مسئولية ذلك أمام القناصل ، فإذا نجح فى ضمانه ،  
فإن الدول سوف تثق به وسوف نفقد بذلك اعتبارنا ، يضاف إلى ذلك أن  
أساطيل الدول فى مياه الاسكندرية وأن عقول الناس فى هياج ، وأن الحرب  
قريبة الوقوع بين الأجانب وغيرهم .. والآن فاختر لنفسك هل تخدم عرابى فى  
ضمانه أم هل تخدمنا<sup>(١)</sup> . »

ويذكر بلنت كذلك أن الخديو أرسل صهره حيدر باشا مرتين خلال  
الأسبوع التالى إلى الاسكندرية ، وكان يقابله مقابلة سرية قبل ذهابه وبعد  
إيابه . وكان حيدر باشا فى الاسكندرية يوم وقع الاضطراب ، فلما انتهى  
الاضطراب عاد إلى الخديو فى الحال .

وحدث يوم ٩ يونيو — أى قبل الاضطرابات بيومين — أنه بعد أن  
تخبر الخديو مع درويش باشا مندوب السلطان ، استقدم الخديو عمر لطفى  
إلى القاهرة على قطار خاص ، وبعد أن فاضله طويلاً بمفاوضة سرية ، عاد عمر  
لطفى إلى الاسكندرية فى القطار الخاص<sup>(٢)</sup> .

---

(١) بلنت : التاريخ السرى ، ص ٦٥٨

(٢) المرجع السابق ص ٦٥٩



وذكر اللورد راندلف تشرشل في قرار اتهامه الذي أشاره في مجلس العموم البريطاني سنة ١٨٨٣ ، أن الخديو توفيق اتصل ببعض البدو في مديرية البحيرة وخاصة قبيلة أولاد علي ، وذلك عن طريق مدير الإقليم إبراهيم توفيق ، وكان الخديو يرمى إلى غرضين : اتخاذ هؤلاء البدو قوة له يقاوم بها قوة الجيش ، ثم الاعتماد عليهم في أحداث فتن وقلقل تظهر الإدارة ، يظهر المعجز أمام دول أوروبا . وقد اتفق الخديو على ذلك نحو عشرين ألفاً من الجنهيات وزعت على مشايخ هؤلاء البدو ، واستقبل توفيق هؤلاء الشيوخ في مقره وأكرم مشوأم واتفق معهم على أن يدخلوا عدداً من أتباعهم القاهرة ، ولكن هؤلاء البدو تخاذلوا عن القاهرة لما رأوا من يقظة الحكومة ، على أن عمر لطفى قد استعان ببعض هؤلاء البدو في مأساة الاسكندرية<sup>(١)</sup> .

### دعوته انجلترا إلى اعتزل مصر

ولا يقف توفيق عنده هذا الحد ، بل يصدر تعليماته إلى ياوره الكونت دلاسالو Della Sala ( وكان ضابطاً برتبة جنرال في الجيش المصري ) بأن يذهب إلى فيينا وبرلين ويشكو من مسلك ولهجة قنصل النمسا التي أدت إلى تقوية مركز الحزب العسكري . وقابل دلاسالو امبراطور النمسا وألمانيا ووزيري خارجيتهما ، كما قابل سير هنري اليوت Elliot للسفير البريطاني في فيينا ، وقال لهذا الأخير أن الوزارة تتضمن تمهيداً لأوروبا بسبب احتوائها على أشخاص مسئولين عن « مذبحه » يونيه ، كما أخبره بأنه لا يوجد حل دائم للمسألة المصرية قبل حل الجيش ومماقبة رؤسائه الأمر الذي لن يتأتى إلا بالتدخل الأجنبي ، وبخاصة من جانب انجلترا<sup>(٢)</sup> .

(١) محمود الخفيف : أحد عرابي ، ص ١٠ ، ص ٣١٥

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ، ص ٢٣٩

وفي ١٠ يولييه قابل السير كولفن الخديو مودعا وحاول اغراءه على الالتجاء إلى إحدى البوارج البريطانية . وفي أصيل هذا اليوم انتقل الخديو بموكبه إلى سراى الرمل بدلا من القصر القائم على ترعة الحمودية كما كان قد أزمع قبلا ليكون بها في مأمن من الغرب البريطانى . . . وبقي لائذابها حتى نهاية هذا الغرب الاجرامى . واقد ذكر الخديو للورد شارلس برسفورد الذى قاد المدرعة كندور والذى تولى إدارة البوليس فى مدينة الاسكندرية عقب احتلالها ، أنه لجأ إلى قصر الرمل ليراقب سير القتال ويرى بعيدة من المنتصر . وانه قد بقى نهب الذهب والشك طوال يوم الغرب ، وظل يهرع كل نصف ساعة إلى سطح القصر ليرى تطور الموقف ، وعند ما تبين فى المساء أن الأسطول ظل سليما وأن الحصون قد تقوضت ، قرأ به أن يضع نفسه تحت حماية سيمور<sup>(١)</sup> !

وقبل الغرب بساعات ، قال أحد الميرالامات الذين فى معية الخديو له<sup>(٢)</sup>

— ما مصير الاسكندرية لو ضربها الانجليز ؟ فأجاب الخديو :

— ستين سنة ١١ . وهز كتفيه ، فقال الضابط :

— لكن السكان سيحرقونها ، فأرجو أن تتوسط لدى الأميرال سيمور والوقت لم يزل يسمح بذلك ، استدع ذو الفقار وأمره أن يحافظ على المدينة فعنده من الرجال الكفاية . فأجاب الخديو :

— فلتحرق المدينة جميعها ولا يبقى منها طوبة على طوبة . حرب بحرب كل ذلك يقع على رأس عرابى وعلى رؤوس أولاد الكلب الفلاحين ، وسيذوق الأوريون للملاعين عاقبة هروبهم مثل الأرانب !

---

(١) وزارة الحربية : الحملة الاستعمارية على مصر سنة ١٨٨٢ ، ١٩٥٦ ، ص ٣٠

(٢) محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الامام ، ص ٢٥١ — ٢٥٢

### الدعوة إلى عدم الاستعداد العسكرى

وأرسل الخديو من سراى رأس التين التى انتقل إليها بعد ذلك يوم ١٧ يوليو تلغرافا إلى عرابى، بكفر الدوار يأمره فيه بالكف عن الاستعدادات الحربية ويلقى عليه تبعة ضرب الاسكندرية ، ويدافع عن حسن مقاصد الانجليز وبأمره بالحضور إلى سراى رأس التين ليتلقى منه تعليماته ، وهذا نص الكتاب<sup>(١)</sup> : « أعلموا أن ما حصل من ضرب المدافع من الدونمة الانجليزية على طوابى اسكندرية وتخریبها، إنما كان السبب فيه استمرار الأعمال التى كانت جارية بالطوابى وتركيب المدافع التى كلما يصير الاستفهام عنها ، كان يصير اخفاؤها وانكارها ، والآن قد حصلت المسكالة مع الأميرال ، فأفاد أنه ليس للدولة الانجليزية مع الحكومة الخديوية أدنى خصومة ولا عداوة ، وأن ما حصل إنما هو فى مقابلة ما كان من التهديد والتعقير للدونمة ، وأنه إذا كان بيد الحكومة الخديوية جيش منظم وممثل ومؤتمن ، فهو مستعد لتسليم مدينة الاسكندرية إليها ، ولذلك إذا حضرت عساكر شاهانية فالحكومة الانجليزية تحترمهم وتسلم اليهم المدينة ، فقد تحقق من هذا أن الدولة الانجليزية ليست محاربة مع الحكومة الخديوية ، وأنه تقرر من كافة الدول المعظمة بالقانون الفرنسى ( المؤتمر ) بأنه لا يصير من امتيازات الحكومة المصرية ولا حريتها ولا من حقوق الدولة العلية ، بل هى تبقى ثابتة لما كانت ، وأن يصير إرسال عساكر شاهانية لأجل استتباب الراحة بمصر ، فلذلك يلزم أن تعترفوا النظر عن جمع العساكر عن كافة التجهيزات الحربية التى تجرونها بوصول أمرنا هذا وتمحضر رجالا إلى سراى رأس التين لأجل إعطاء التفتيحات المقبضية الشفاهية على حسب أمرنا هذا وما استقر عليه رأى مجلس النظار . » .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية ، ص ٢٩٠ — ٢٩١

وكان طبيعيا أن يرفض عرابي هذا المنطق المتخاذل ، فما كان من الخديو إلا أن أصدر قراره بعزله في الوقت الذي كان يقود فيه الاستعدادات والتجهيزات للدفاع عن البلاد ( ١١ ) ، فكتب إليه يقول : « إلى أحمد عرابي باشا في ٤ رمضان سنة ١٢٩٩ هـ و ٢٠ يوليو سنة ١٨٨٢ .

« ان سفرك إلى كفر الدوار مصحوبا بالجند، وخروجك من الاسكندرية بعد القتال ، وتمطيلك الخطوط الحديدية والبريد، ومنعتك لمهاجري الاسكندرية من العودة إلى أوطانهم وإستمرارك على إعداد التجهيزات الحربية ، وعدم إمتثالك لأوامرنا ، والقدوم إلى الاسكندرية ، كل ذلك أجبانا إلى عزالك من وظيفتك ، فأنت بمقتضى هذا الأمر المرسل إليك معزول منذ الآن من نظارتى الجمادية والبحرية»<sup>(١)</sup> .

وأتبع الخديو ذلك بنشور وجهه إلى جميع المصريين ينبههم فيه إلى أن كل ما يقوم به عرابي من التجهيز والاستعداد والمقاومة للانجليز ، إنما هو ضرب من العصيان والخيانة ( ١١ ) ، وأن الانجليز لا يريدون بالبلاد شراً ويهدد فيه كل من يساعد عرابي ، أما نص المنشور فهو كما يلي<sup>(٢)</sup> :

### إلى جميع المصريين

« نحن خديو مصر نعلن لجميع المصريين أن عرابي باشا قد ارتكب آثاما فظيمة جلبت على مصر وأهلها خسارة لا وصف لها وجعلت الدول الأوروبية ناقمة عليها ، فإنها بانت الآن تعتبر المصريين أمة غير متمدنة . فهذه الآثام والجرائم منحصرة في عصيان عرابي المذكور وتحريضه لاقوم على السير تحت

---

(١) مذكرات عرابي ، ج ١ ، ص ١٩٥

(٢) مصر للمصريين ، ج ٥ ، ص ١٣٩



لواء هذا العصيان في الدسائس التي نشأت عنها مذبحه طنطا وغير حوادث سيئة في مدن آخر من مدن البلاد ، فأوقفت فيها حركة التجارة وأعطلت أعمال الزراعة . ثم في عصيانه لأوامر جلالة السلطان المعظم معلوم النتيجة من هلاك نفوس وتدمير قلاع وخراب أبنية .

وبعد أن بدد عرابي في أقل من ساعة شمل سكان الاسكندرية التي نهبا من كبار رجاله ، أضرم فيها النار وخرج منها بجيشه ذاهبا إلى كفر الدوار حيث عسكر بقومه من غير علمنا وبغير إرادتنا فبعث ذلك على نزول الانكايذ إلى المدينة لإطفاء النار المضرة فيها ومنع النهب والمحافظة على الراحة .

وفوق ذلك منع المهاجرين من العودة إلى أوطانهم وقطع ما بين أهلهم وبينهم من وسائل الصلة والعلاقة وقطع الماء عن الاسكندرية ، وأعلن جهراً عصيانه بأكاذيبه الظاهرة فلذلك عد عاصيا ومستحقاً لأشد العقوبات بمقتضى أحكام الشرع الشريف .

ولا يزال مع ذلك عاملاً على تعميم الخراب بمساعدة جنده والأهالي المتحدين معه المنقادين لأرائه الوخيمة . وقد تجاوز الحدود بما يفوق الوصف ، فاستولى على أموال الضرائب وعزل كثيرين من موظفي الحكومة واستبدلهم بغيرهم في حالة كونه معزولاً من وظيفته معداً لعقاب الصارم الشديد .

ولقد رأينا أن قلوب كثيرين من رعيتنا لا تزال قاسية مائلة إلى عرابي بالرغم من أوامرنا السابقة ، فلذلك أصدرنا هذا المنشور الآخر معلنين فيه أن كل شخص يعرف ذا ضلع مع عرابي وميله إليه عدونا ، عاصيا مستحقاً لجزاء العصيان . فرحة بمصر وأهلها نستأنف الآن اعلاننا للمصريين عموماً والجند خصوصاً أن كل من أصر على عصيانه وانهياده لعرابي ، كان مذنباً أمام الله وغير مقبول العذر لدينا فنجرده مع ولده وذريته من جميع الرتب والرواتب

ومعينات التقاعد وسائر الامتيازات التي كان متمتعاً بها .

وليعلم المصريون أننا نحن أميرهم ومولاهم وأن لا يرتكبوا عصياناً علينا  
وليعلم كل منهم أيضاً أنه إذا أدى للعاصي عرابي أو لأتباعه أموال الضرائب ،  
كانت تأديته المال غير محسوبة لدينا ، بل إننا نطالبه بها يوم تنقشع عن سماء  
مصر غيوم النكبات العرابية « ١١١١ » .

### مساعرات للجيش الانجليزي

ومع كل ما قام به كل من « بالمر » والسكايتن « جل » ، فإن أعمالهما لم  
تسكن ذات قيمة كبرى لولسلي ، فالمساعدة الحقيقية للجيش الانجليزي جاءت  
على يد الخديو ، ذلك أنه أغرى سمودا الطحاوي من مشايخ العربان بخيانة  
عرابي ، وكان هو الوحيد الذي نجح في خيافته أو ثبت على الخيانة. وكان سمود  
قد أخذ مكافأة على هذه الخيانة بمبلغ خمسة آلاف كرون نمسوي وكان دائماً  
على الخيانة منذ انتقال الجيش من كفر الدوار إلى التل الكبير .

ويقول بلنت أن عنده ما يشبه أن يكون اقراراً من سمود بأنه كان  
جاسوساً للانجليز في جيش عرابي ، فقد مر بلنت بالعالحية سنة ١٨٨٧ ، فنزل  
في خيامه ، فلما عرف أنه إنجليزي وكان بالطبع يجهل ميوله للسياسية ، أخذ يتكلم  
عن أعماله في الحرب ، فلم يترك عنده مجالاً للشك . فقد كان يشتغل عند عرابي  
ويقوم لجيشه بالاستطلاع ، فكان رجاله يروحون وينفدون من مخيم إلى آخر  
ولم يكن في عمله ما يتغير منه لأن البدوي ينظر إلى المصري والتركي والافرنجي  
باعتبارهم جميعاً أجنب ليس لأحدهم عليه ولاء وإنما هو يخدم الجميع بمقدار  
ما يستفيد منهم .

ويقول بلنت كذلك ، أن أكبر ماعاد بالأذى على عرابي وعمل بانتصار

ولسلى هو ما فعله بعض المبعوثين المستخفين فى القاهرة والتل الكبير من إرشاد ضباطه بالمال والوعود البراقة بحيث خلع هؤلاء الضباط ولائهم له . ولم يفعل ذلك ولسلى أو أحد من رجال الخبايا الانجليزية « وإنما الذى فعل ذلك هو الخديو لأنه كان يعرف من يمكنه أن يعمل عليهم أكثر من الإنجليز<sup>(١)</sup> » .

وفى ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٠ ، أصدر الخديو توفيق أمراً يرخس فيه للإنجليز باحتلال القناة قال فيه<sup>(٢)</sup> :

« ليسكن معلوما عند السلطات الملكية والعسكرية فى منطقة قناة السويس ، أن أميرال الأسطول الانجليزى وقائد الجيوش البريطانية العام ، إنما أتيا إلى مصر لإعادة الأمن والنظام إليها ؛ ومن ثم فقد سمحنا لها باحتلال جميع الأماكن التى يريان فى احتلالها ما يساعد على قمع العصيان ، وعلى هذه السلطات أن يبلغوا هذا الأمر إلى كافة سكان منطقة قناة السويس وبخاصة إلى موظفى وعمال القناة البحرية ، ومن يخالف أمرنا هذا يمد خارجا على إرادتنا وينزل به أشد العقاب »  
وكان فى حوزة الأميرال الانجليزى اعتباراً من أول أغسطس ، التفويض الخديوى التالى الذى يخوله الاستيلاء على جميع النقط الضرورية على طول القناة واحتلالها باسم الخديو<sup>(٣)</sup> :

« سيدى الكونت أدميرال :

الاسكندرية فى أول أغسطس سنة ١٨٨٢ .

لكم السلطة التى تخولكم احتلال ما تجدونه مفيداً من نقط فى منطقة

(١) بلنت : التاريخ السرى ، ص ٥٣٩ .

(٢) وزارة المربية : الحملة الاستعمارية على مصر ، ص ٨٥ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٨٦ .

قناة السويس لتأمين حرية الملاحة في القناة ، وحماية المدن والأهلين على طول مجرى القناة وطرد كل قوة لا تعترف بسلطتي .

ولكم أيضا ياسيدى السكوتير أدميرال سلطة إتخاذ الإجراءات اللازمة لا فتزاع الخط الحديدى بين السويس والاسماعلية من يد الثوار .

وبحاول توفيق أن يوم المصريين بأن مؤتمر الاستقانة سوف يتخذ كل ما هو ضرورى نحو استقرار الأمور في مصر مما يبين عدم جدوى وفائدة ما كان يقوم به عرابى من الاستعدادات الحربية ، وأن الجنود الانجليز إنما هم نواب عن الخديو لا يجب أن يقاومهم أحد ، بل على العكس من ذلك ، فهو يلج على المصريين أن يبذلوا كل ما يملكون من جهد لمساعدتهم والانقضاء عن عرابى ، وجاءت كل هذه المعانى في ذلك المنشور الذى أصدره بعد تأليف شريف باشا الوزارة للمرة الثانية أثناء الثورة<sup>(١)</sup> :

« ليس خافيا ما أقدم عليه أحمد عرابى وشيعته الضالة من الأفعال المغايرة والتشبهات الفوضوية التى أدخلت بنظام القطر ، وأضعفت الثقة به ، بل أورثته الخسائر والأضرار الجسيمة ، ولا سيما بانضمام الجيش المصرى إليه وإتحادهم معه فى البنى والمجاهرة بالمصيان لحكومتنا الخديوية حتى ارتبكت الأحوال وخيفت العواقب ، فبادرت الدول إلى عقد المؤتمر الدولى بالاستقانة للنظر فى المسألة وتقرير ما به حلها . وبالبحث والمذاكرة فى ذلك استقر رأيهم على إتخاذ الطرق التى يترتب عليها عودة سلطتنا الخديوية وتأديب هؤلاء الخارجين لتستتب الراحة وتزول أسباب الفساد حرصا على عمران القطر واحترازا مما عسى أن يلحق به من الدمار .

ولما كانت الدولة البريطانية الانجليزية لما فيه المنافع الكبرى ولا سيما بالنظر



إلى ترعة السويس التي هي طريقها الوحيد للخطوة الهندية المهمة ، فقد أخذت على عهدها وتحت إمرتها التدخل الفعلي لقمع هؤلاء المفسدين ومحو آثار الفتن دون أن تمس حقوق السلطنة السنية ولا الامتيازات المصرية ، ولتحققنا أن نيتها سليمة ومساعدتها في الظاهر والباطن ليس إلا الإصلاح ولا غاية لها في الاستيلاء على البلاد ولا الفتك بأهلها لعداوة دينية ولا غير ذلك مما يذمه العصاة تنفيراً منهم للعامة وتبغيضاً لهم في الأمة الانجليزية على حسن مقاصدها المذكورة . فاستدروا كالأسر ومراعاة للمصلحة العمومية ، قد رخصنا لحضرة القائد العمومي للجيش الانجليزي بالتجول نحو جموع العصاة واستعمال الوسائل القاهرة لتبديد شملهم وسرعة القبض على رؤسائهم لها كتبهم بما يستحقون من أشد العقاب .

وبما أن العساكر الانجليزية يعدون في هذه البلاد نائبين عنا في قطع دابر المفسدين وتطهير البلاد منهم حتى يستتب الأمن والراحة ويزول الشقاء عن العباد ، ومن كانت هذه صفتهم فإنهم جديرون بالمعونة والمساعدة ولا يرتاب أحد فيهم بوجه من الوجوه ، فينبغي أن لا يرهب منهم أحد ولا يظن فيهم سوءاً أو مكروهاً وأن لا يعاملوا بما يستوجب المنافرة ، بل على كل مصري يحب وطنه ويخشى خرابه أن يعاملهم لقاء حسن نياتهم بالإكرام اللائق بهم ، ولا يتأخر أحد عن مساعدتهم في تقديم ما ربما يحتاجون إليه من المؤونة بأثمانها السائرة التي هم مستعدون لأدائها فوراً ، فن فعل كذلك ، فقد وفي ما يجب عليه من حقوق الوطنية الصادقة واستوجب رضا الله . . . ورضانا عنه فضلاً عما يراه منهم من المكرمة . ومن أبي وخالف وقابلهم بالمكابرة والوحشية التي لا تجديه نفعاً ، فقد عرض نفسه للتهلكة التي نهى الله عنها ، وتحققنا أنه من العصبة الباغية فأمره كأمرهم . . . » .

وبعد انتهاء المعركة بين عرابي والانجليز ، تأكد الخديو أنه مدين بحياته وعرشه إلى الانجليز<sup>(١)</sup> . وقد لعب الضعف البالغ الذي تميزت به شخصية توفيق دورا خطيرا في تسهيل الأمور بالنسبة للورد كرومر بصفة خاصة والاحتلال بصفة عامة لتثبيت أقدامهم في مصر وفرض آرائهم وتدخلهم في كل صغيرة وكبيرة من شئون مصر<sup>(٢)</sup> .

### عباس حلمي

#### الصدام بين وبين سلطة الازمة

وعندما توفي توفيق يوم ٧ يناير سنة ١٨٩٢ ، تولى ابنه عباس حلمي الثاني العرش ، وبدأ حكمه بأحسن ما يبدأ حاكم . فهو شديد الرغبة في التودد إلى الشعب ، يستقبل طوائفهم المختلفة مرتين كل شهر ، ويصدر عفوه عن عدد كبير ممن اشتركوا في الثورة العرابية في السنة الأولى لحكمه ، ويرد إليهم رتبهم وشاراتهم ويعيدهم للخدمة . وهو يستعرض الجيش المصري مرتين في هذا العام ، ويحيي شهر رمضان بتلاوة القرآن والاستماع إلى تفسيره مع رجال حاشيته . وهو يطالب بخروج الجيش الانجليزي من القلعة ، ويتصل بالمديرين مباشرة دون الرجوع إلى كرومر كما جرت عادة والده من قبله<sup>(٣)</sup> . وقد نجح نجاحا مؤكدا في بث روح السكراهية في قلوب المصريين ، كما نجح في إخراجهم عما ركنوا إليه من فتور واستسلام يشبه الموت ، ورسم لهم طريق المقاومة بجرأته في تحديهم ، فسكان كسيال من السكهرباء طبق جو مصر

---

(١) Malet : Egypt, p. 85

(٢) Low, Sidney : Egypt in Transition, Smith, Elder & Co. (٢)

London 1914, p. 199.

(٣) أحمد شفيق : مذكراتي في نصف قرن ، ج ٢ ، ص ١٦ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٢٧ ، ٢٢

وكهرب جميع أهلها فشعروا بأنهم أمة يجب أن يستقلوا بأمورهم<sup>(١)</sup>.

وعندما تولى عباس الحكم، كان مصطفى فهمى ناظر النظار، وكانت نظارته تخضع لبريطانيا تأمر بأوامرها وتنتهى بنواهيها. ولم يرض الخديو الشاب بهذا الوضع معتقداً بأن حكومة تخضع للمعتل لا تصالح لحكم البلاد، فحاول طيلة سنة كاملة أن يرفع عن فهمى باشا القبضة الانجليزىة القوية. وعندما بداله أن جهوده هذه لم تسلك بالنجاح، عزم على الاستغناء عن خدمات رئيس النظار، فأرسل إليه رئيس ديوانه ليقنعه بأن يترك مقاليد الحكم نظراً لسوء صحته<sup>(٢)</sup>.

ولسكن مصطفى فهمى أجابه بأنه يريد مهلة للتفكير فى هذا الأمر واستشارة اللورد كرومر فيه لخطورته، فما كان من عباس إزاء هذا الرفض للتلوى، إلا أن أقال رئيس النظار وعين بدله حسين نخرى باشا فى ١٥ يناير سنة ١٨٩٣. وكان لهذا التغيير دوى عظيم فى مصر وفى الأوساط الأوربية، وفى انجلترا على الأخص حيث دهشت من جرأة هذا الخديو الشاب الذى يتخذ إجراءات دون الرجوع إلى اللورد كرومر. ويروى كرومر رويته لهذا الحادث وتطوراته فيقول: أنه فوجئ فى ذلك اليوم بزيارة من سكرتير الخديو الخاص يباغى فيها نبأ إقالة مصطفى فهمى وتعيين حسين نخرى محله، وأن وزيرى المالية والحقانية كذلك أقيلا لأنهما كانا يتعاونان بحماس ملحوظ مع سلطات الاحتلال<sup>(٣)</sup>.

---

(١) محمد محمد حسين - الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر، مكتبة الآداب ومطبعتها بالجماميز. ج ١ ص ١٥٠.

(٢) أحمد رشاد: مصطفى كامل وكفاحه، مطابع السعادة بمصر، ١٩٥٨، ص ٣٩، وأنظر كذلك. Adams : op. cit, p. 122

(٣) Cromer, The Earl of: Abbas II, Macmillan, London, 1915. p. 20.

وقد بادركرومر بمقابلة الخديو في اليوم نفسه وأعرب له عن اعتراضه على هذا التصرف وقد أفهمه عباس أنه يتعذر عليه الرجوع عن رأيه ، ولكنه وعده بتأجيل نشر مراسيم التغيير الوزاري إلى أن يتصل بوزير الخارجية البريطانية . وقد بعث كرومر ببرقية إلى اللورد روزبري أوضح فيها ما حدث ، ثم قال إنه إذا سمح للخديو بالتصرف على هذا النحو ، فإن ذلك سوف يؤثر على موقف الموظفين الانجليز في مصر وموقف الحكومة الانجليزية نفسها ، وقد يجر الاحتلال إلى متاعب أكثر مشقة في المستقبل ، « فالخديو يتحدى .. ولا بد من مواجهته دون إبطاء ، بل أن هذه فرصة سانحة لوضع الأمور في نصابها » ، ووضع الأمور في نصابها في رأى كرومر يعني أن يسير عباس بنفس المنهج الذي كان سائدا في تصرف على أساس أنه مجرد ذنب يتبع ولا يقود ، يطيع ولا يناقش .

وبستمدى كرومر وزير الخارجية ، فيؤكد له أن مجرد إبداء النصيحة لا يكفي لحل الأزمة ، واقترح أن يبعث إليه ببرقية يستطيع إطلاع الخديو عليها بعدم الموافقة على تعيين نخرى باشا وبأن حكومة جلالة الملكة لا بد أن يؤخذ رأيها في مثل هذه الأمور الهامة ( ١١ ) كتعيين رئيس وزارة جديد ، وأن التغيير في هذا الوقت غير مرغوب فيه . وطلب كرومر كذلك تفويضه في إتخاذ ما يلزم من إجراءات لمنع إتمام هذا التصرف ، وحذر من أن عدم الوقوف بحزم أمام تصرفات الخديو ستجعل من الصعب على كرومر بعد ذلك مواصلة السياسة التي سار عليها طوال السنوات العشر التي مضت . وقد أوعز كرومر إلى الموظفين الانجليز بعدم التعاون مع الوزراء الجدد وتجاهلهم تماما ١١

وقد انتهت الأزمة بحل وسط وهو تعيين رياض باشا رئيسا للنفطار وإرغام



الخديو على إصدار تصريح يقول فيه بأنه « يرغب في أن تكون صلوات الود قائمة بين مصر وانجلترا ، وأنه يقبل أخذ رأى حكومة جلالة الملكة في جميع المسائل الهامة »<sup>(١)</sup> .

ولهذا لم يكن عجباً أن يلتفت المصريون حول الخديو وأن يحبه ، وقد تجلّى هذا الشعور في الحادثة الآتية التي يرويها محمد فريد في مذكراته<sup>(٢)</sup> :  
« في ٢٠ منه (يناير ١٨٩٣) صلى الخديو الجمعة بجامع الحسين وكان بانظاره بداخل المسجد وخارجه على حافى الطريق ، ألوف الألوف من الناس ، وتظاهروا عند مروره تظاهراً لم يسبق إليه مثيل في مصر ، واشترك الأجانب غير الانكليز مع المواطنين في هذا الاحتفال التظاهري ، ورغب بعض الشبان في حل خيول عربية الخديو وجرها بأنفسهم تعظيماً لمقامه السامي ، فأبى ذلك » .

ولم يمض عام على أزمة مصطفى فهمي ، حتى تصيد كرومر فرصة أخرى لتوجيه لطمة جديدة قوية إلى عباس حين وجد الفرصة واتيّة في حادثة تافهة ، احتمك فيها الخديو بكنشنز — سردار الجيش وقتذاك ، فبادر كرومر إلى الاتصال برياض بطلب تقديم اعتذار رسمي من الخديو عباس يشرف في الصحيفة الرسمية ، ويهدد بخلافه ، وأسرع رياض إلى مقابلة عباس في جرجا قبل عودته إلى القاهرة وقد ملأ الرعب قلبه ، وأقنعه بقبول شروط كرومر ، فلم يجد الخديو « وقد وجد نفسه وحيداً للمرة الثانية » بدا من قبولها ، ونشرت البرقية التي اعتذر فيها عباس إلى كنشنز في الصحف العربية ، كما نشرت ترجمتها الفرنسية في الصحف الأوروبية<sup>(٣)</sup> .

---

(١) أحمد رشاد : مصطفى كامل . ص ٤٠ وانظر أيضاً :

Elgood, : The Transit of Egypt, p, 125.

(٢) مذكرات محمد فريد ، في السكاتب ، ديسمبر ١٩٦٩ ، ص ١٣٠ وكذلك :

أحمد شفيق : مذكراتي في نصف قرن ، ج ٢ ، ص ١٧

(٣) محمد محمد حسين . الاتجاهات الوطنية . ج ١ ، ص ١٦٠

وكان كرومر يقر بنفوذ عباس، فقال أن الصعوبة الكبرى التي واجهت الانجليز حين استهدفوا رفع مستوى الفلاح (كذا) هي أن يصلوا إلى ذلك دون الاصطدام بالقصر الذي أثبت قدرته على جمع الشعب وتكثيله رغم ما آل إليه من فساد في مختلف الفترات<sup>(١)</sup>. إلا أنه كان يرجع تشدده مع الإحتلال إلى صغر سنه وفجاجة خبرته وعدم تحققه (كما تحقق والده من قبل) من قوة إنجلترا وأوربا.

وقد تحدث عباس حلمي موضوعا سلوكه هذا بقوله : « تملككتي وأنا عائد من النمسا على أثر وفاة والدي فكرة واحدة وهي فكرة أنقاذ الوطن من غاصبيه. وكنت أردد في نفسي أن والدي إذا كان يحسب أنه مدين للانجليز بمناصرته على « العربيين » ، فيأني لا أدين لهم بشيء على الإطلاق ، إذ أتولى الحكم بحق الوراثة وبفرمان من الباب العالي ولا علاقة لهم البتة بالأثنين ، إنما أنا أحب بلادي وأريد لها الحرية والسيادة »<sup>(٢)</sup>.

### تمهيد الحركة الوطنية

ومن المظاهر الأخرى التي تبين خطة عباس السياسية في أوائل حكمه ، مساعداته الواضحة للحركة الوطنية ، ويأتي في مقدمة هذه المساعدات علاقته بمصطفى كامل ، وترجع هذه العلاقة إلى فترة مبكرة من حياة مصطفى كامل ، فعند ما زار الخديو مدرسة الحقوق ألقى الطالب مصطفى كامل بين يديه خطبة ترحيب تملأ بمشاعر الوطنية وتتمضن أساليب تدل على فصاحة واضحة مما أثار إعجاب الخديو . وبعثت جامعة الشباب والحماسة الوطنية بينهما إلى عطف متبادل ، ولما عزم مصطفى كامل على إتمام دراسته في أوربا سافر إلى

Cromer : Modern Egypt, Vol II, p. 193

(١)

(٢) محمود عزمي : « عباس حلمي الثاني » ، مجريدة المصري ، في ٢٣ / ١٢ / ١٩٤٤

تولوز بمساعدة الخديو فيما يقول أحمد شفيق<sup>(١)</sup>. كذلك أكد الدكتور محمد حسين هيكل تمضيده الخديو لمصطفى كامل كي يتعلم بالخارج<sup>(٢)</sup>. أما رشيد رضا فيقول: « الخديو عباس هو الذى أوجد مصطفى كامل واستعمله فى الحركة الوطنية وهو تلميذ فقير ، . . وقد جعل سموه لمصطفى كامل راتباً شهرياً قدره خمسة وعشرون جنيهاً ، ثم ما زال يزيده ، حتى بلغ مائة جنيه فى الشهر عدا ما كان يأمره به المقربين من مساعدته ، وفى مقدمتهم الأمير محمد إبراهيم والأميرة شويكار هانم »<sup>(٣)</sup>.

وكان إرسال مصطفى كامل لخطاباته خلال عام ١٨٩٥ من أوروبا إلى عبد الرحيم أحمد الذى كان وكيلًا للإدارة العربية بالمعية السنية بالذات يشير إلى أن عبد الرحيم كان له دخل بسفر مصطفى كامل إلى أوروبا ، وقد روى ورثة عبد الرحيم أحمد إلى الدكتور محمد أنيس<sup>(٤)</sup> نقلاً عن والدهم أن الخديو طلب من عبد الرحيم أحمد الإتصال بمصطفى كامل والاتفاق معه على موضوع سفره إلى أوروبا للدعاية للقضية المصرية ، وأن المقابلة بين الرجلين قد تمت فى إحدى مقاهى باب الخلق وأن عبد الرحيم أحمد كان يعمد إلى الخروج من الباب الخلفى لسراى عابدين ، بعيداً عن جواسيس كرومر لمقابلة مصطفى كامل وإدخاله قصر عابدين .

ولما ألف لطفى السيد سنة ١٨٩٦ جمعية سرية « غرضها تحرير مصر » ، وتقابل ذات يوم فى القاهرة مع مصطفى كامل ، قال مصطفى كامل له : « أن الخديو عباس يعلم كل شيء عن جمعيتكم السرية وأغراضها وأظن أنه لا تنافى بينها وبين أن تشترك معنا فى تأليف حزب وطنى تحت رئاسة الخديو . فأجابه

(١) مذكراتى فى نصف قرن ، ج ١ ، ص ١٩٠

(٢) محمد حسين هيكل : شخيات مصرية وغربية ، دار روز اليوسف ، ١٩٥٤ ، ص ٤٩

(٣) محمد رشيد رضا ، تاريخ الأستاذ الأمام ، ص ٩٣

(٤) محمد أنيس : صفحات مطوية : ص ٨

لطفى السيد : « لا مانع عندي من ذلك » . وأبلغ مصطفى الخديو هذا القبول ، واستأذن لطفى في مقابلته ، وذهب لطفى السيد إليه ، فتحدث الخديو معه عن أغراض الحزب الذى يريد تأليفه ، وطلب منه أن يسافر إلى سويسرا لكي يكتسب الجنسية السويسرية ، ثم يعود إلى مصر ليحرر جريدة تقاوم الاحتلال البريطانى . والسبب فى اختيار سويسرا دون غيرها ، أن التجنس بجنسيتها قريب المال لا يكلف الراغب فيه إلا إقامة سنة واحدة بها . وكان الخديو عباس يظن وقتئذ أن فرنسا تستطيع أن تؤلب الدول على انجلترا لتجلو عن مصر ، والذى أطمعه فى ذلك ، زيارة « المسيو » « ديلونكل » النائب الفرنسى له ووعده له بذلك .

وبعد ما خرج لطفى السيد من مقابلة الخديو ، اجتمع هو ومصطفى كامل وبعض الزملاء فى منزل محمد فريد ، وألفوا الحزب الوطنى كجمعية سرية رئيسها الخديو ، وأعضاؤها : مصطفى كامل ، ومحمد عثمان ( والد أمين عثمان باشا ) ، ولبيب محرم ( شقيق عثمان محرم باشا ) ، وطفى السيد ومحمد فريد ، وسعيد الشيمى ياور الخديو ، وكان اسم الخديو بينهم : « الشيخ »<sup>(١)</sup> .

ولكن هذه السياسة لم تستمر طويلا ، فما أن زار عباس انجلترا ، واستقبله ملكها استقبالا طيبا ، وما أن لوح له الانجليز بالود والوفاق وخاصة بعد عزل كرومر وتولى جورست مكانه ، حتى انقلب عباس إلى سياسة المهادنة مع الاحتلال وانفصل عن الحركة الوطنية . وإن كانت بوادر الفتور بين عباس والوطنيين قد بدأت منذ أن وقع الاتفاق الودى بين فرنسا وانجلترا

---

(١) أحمد لطفى السيد : قصة حياتى ، كتاب الهلال ( ١٣١ ) ، فبراير ١٩٦٢ ، ص ٣٥ — ٣٦ وانظر أيضا : « حديث لطفى السيد باشا » فى « اللواء الجديد » ، العدد (٥) الصادر فى ١٠/١٢/١٩٤٤



سنة ١٩٠٤ ، ونابح هذا واضحا في خطاب أرسله مصطفى كامل إلى الخديوي يخبره فيه أنه سيضطر إلى الابتعاد عن سموه حتى يجنبه ما تجره عليه العلاقة بينهما من متاعب ، وليس هذا هو السبب الحقيقي كما قد يبدو ، بل أن السبب يكمن فيما ظهر من بداية فكوس عباس عن تمضيد الحركة الوطنية . يقول مصطفى في هذا الخطاب بتاريخ ٢٤ / ١٠ / ١٩٠٤<sup>(٣)</sup> .

« تشرفت في « ديفون » بالثول بين يدي سموكم يوم ٢٧ أغسطس الماضي ، ورفعت إلى مقامكم السامي أن الحالة السياسية الحاضرة تقضى على بأن أكون بعيدا عن فخامتكم وأن أتحمل وحدي مسئولية الخطة التي أتبعها نحو الاحتلال والمحتلين منعا لتكدير خاطركم الشريف ، ودفعاً لما عساه يقع من الخلاف والنزاع .

وقد رأيت يامولاي ، بعد التفكير أنه صار من الحتم على القيام بهذا الواجب ، وأنه أول عمل يلزمي تأديته عقب عودتي إلى الوطن العزيز لأن الانجليز أظهروا في خلال السنوات الأخيرة من التضييق على جنابكم العالي ما يجعل وجود رجل ينتقد سياستهم في الصباح وفي المساء بجانب سموكم داعية لاعتدائهم على حقوق ذاتكم السنية وحجة لتدخل جديد غير محمود .

وأني بعد أن رأيت احتجاجهم على جنابكم الرفيع بمناسبة المقابلة التي تفضلت جلالة ملكة البرتغال بمنحى أياها ومعارضتهم العنيفة لفخامتكم بسبب الاستقبال الودي الذي نالته مدام جوليت آدم من لدنكم وتصريحهم بأن انجليز لا تسمح لجنابكم العالي بإكرام من يعادونها وإدعائهم بأن كل ما يكتب أو يقال ضدهم موعز به من سموكم ، أعد نفسي مقصرا حقيقيا في تأدية الواجب نحو مقامكم الرفيع إذا بقيت صلاتي بسموكم على حالها وفضلت نعمة التقرب منكم على القيام بواجب تدعو إليه الوطنية والسياسة » .

ومما يدل على بداية النفور بين الخديو ومصطفى كامل ، أن الخديو شهد العرض العسكري الذي كان يقيمه جيش الاحتلال في ميدان عابدين بمناسبة عيد ميلاد الملكة فيكتوريا ثم الملك ادوارد الرابع من بعدها . ووقف المرة الأولى تحت العلم البريطاني بجوار اللورد كرومر في ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٤ مرتدياً بدلة النشريفية الكبرى يحيط به ياورانته . وقد شهد العرض حتى نهايته فكان لحضوره هذا الاحتفال الذي يمثل الاحتلال الأجنبي تمثيلاً مهيئاً للكرامة القومية أثر أليم في النفوس ، وكان موضع انتقاد الوطنيين في مجالسمهم وأحاديثهم ، مما اضطر « المعية » إلى إصدار بلاغ رسمي تنسب فيه حضوره إلى مصادفة وجوده بسرأي عابدين يوم العرض<sup>(١)</sup> .

على أن الاعتذار بالمصادفة في بلاغ المعية لا صحة له ، لأن الخديو قد حضر العرض البريطاني للمرة الثانية في نوفمبر سنة ١٩٠٥ ، ووقف تحت العلم الإنجليزي ، بين قائد جيش الاحتلال واللورد كرومر ، وشهد العرض حتى نهايته ، وكتبت اللواء تعلق على موقف الخديو وتسخر قائلة : « وإذا كان من الصعب تحميل « المصادفة » مسئولية هذا الحادث مرتين ، فمن المرجح أن المعية لا تنشر بلاغاً في هذا العام وتفضل السكوت على الكلام »<sup>(٢)</sup> .

وقد كشف مصطفى كامل نفسه عن حقيقة العلاقة بينه وبين عباس في الفترة الأخيرة وذلك في حديث بينه وبين مكاتب البول مول غازيت في باريس ، إذ سأله المكاتب : ما هي علاقتك الحقيقية مع سمو الخديو ؟ فأجاب<sup>(٣)</sup> :

---

(١) عبد الرحمن الرافعي : مصطفى كامل ، ص ٨٥

(٢) عن سامي عزيز : الصحافة المصرية ، ص ١٧٣

(٣) اللوائح ١٢/٢٦/١٩٠٦ ، العدد ( ٢٢٢٠ ) .

« انه لا علاقة بيني وبينه وبين سموه لا رسمية ولا شبه رسمية ، ولا رأيت .  
انى كنت أزور سموه بمض الأحيان عندما كان يظهر جنابه العالى الرغبة فى  
ذلك ، أو كان عندى ما يستدعى هذا ، ولكنى لما رأيت رغبة سموه فى  
توطيد الصلات الحسنة بينه وبين ملك انكلترا وحكومتها ، وجدت من  
واجبائى أن أكون بعيداً عنه ، ولكن أعداءه ما تأخروا عن القول بأن  
سموه على تمام الصفاء مع الحكومة الإنكليزية وفى آن واحد مع الوطنيين  
المصريين الذين يطالبون بالجلالة عن مصر وقيام إنكلترا بمهمودها . فلهذه  
الأسباب انفصلت عن سموه . وقد شرحت لسموه فى محادثة كانت دارت  
بيننا بديثون سنة ١٩٠٤ ضرورة استمرارى فى عملى مستقلاً عنه ، ولم يكن  
فى ذلك نقص ، بل الضرورة قضت بذلك ليكون سموه مرتاح البال وعلاقته  
الودية كما هى مع جناب اللورد كرومر .

ولما عدت إلى مصر فى أكتوبر سنة ١٩٠٤ ، أعلنت انفصالى عن سموه  
فى كتاب مفتوح ومنذ ذلك العهد لم أفكر قط فى التقرب من سموه أو فى  
الذهاب إلى البلاط الخديوى لأننى أرى أن الحركة الوطنية المصرية ليست  
فى حاجة إلا لمساعدة الذين يخدمونها ، وإن الرجل الجائم الظمان لا يحتاج إلى  
تشجيع من يشجعه على طلب العيش والماء ، وهكذا المصريون لا يحتاجون إلى  
التشجيع فى مطالبهم بالحرية والدستور » .

ويروى أحمد شفيق أن الخديو عندما رجع من أوروبا إلى الإسكندرية  
فى سنة ١٩٠٦ ، ثم عاد إلى القاهرة ، وكذلك رجع مصطفى كامل من أوروبا  
فى ١٥ أكتوبر ، توسط الدكتور صادق رمضان ومهد السبيل للمقابلة ، وفعلوا  
اجتمع مصطفى كامل والدكتور صادق رمضان ومحمد فريد ولطيف سليمان  
( باشا ) ، وقابلوا الخديو فى سراى مستطرد ، واتفقوا على تأسيس الحزب الوطنى

وجريدتى ليتاندر الفرنسية والاستاندارد الإنجليزية ، وأوعز الخديو مرأ إلى  
الكثيرين من الأغنياء بالمساعدة ومنهم الأمير جميل طوسون وأحمد مدحت  
يكن وهمر سلطان ومحمد فريد ، كما وعد الخديو بالمساعدة في هذا  
المشروع<sup>(١)</sup> .

وهكذا نجد الاضطراب والتخبط واضعاً في تفكير عباس وفي تصرفاته  
بعد اطبات كرومر وكتشهر له ، فهو تارة يفر من الإنجليز إلى تركيا ، وهو  
تارة أخرى يتصرف عن السلطان محتمياً بالإنجليز منه ، وهو كاره لكل منهما  
في الحالين ، لا تطمئن نفسه إلى هذا ولا ذاك ، ولكن صلاته بتركيا تقوى  
وتضعف تبعاً لحسن صلاته بالإنجليز ، وصلاته بالإنجليز تزيد وتقل تبعاً لإقبال  
السلطان عليه أو انصرافه عنه . وبينما كان عباس يشجع أعضاء تركيا الفتاة  
الفارين إلى مصر من ظلم عبد الحميد ، إذ به ينقلب إلى محاربتهم تقريباً  
للسلطان<sup>(٢)</sup> . وبينما هو مقبل على الشعب يحتضن مطالبه ويشجعه على تقديم  
المرائض المطالبة بالدستور التماساً للحد من نفوذ كرومر ، إذ به يتذكر  
لشعب وزعمائه ، وبمرض عن مطالبه حين يرى إقبال جورست عليه ، فيحارب  
الحرية والصعوف ، ويزج بالأحرار في السجون ، وهو يدكر في حديث بينه  
وبين مراسل «الطان» Le Temps في فبراير سنة ١٩٠٧ أن الوطنيين متعصبون  
أو ان حركتهم ضد الأجانب ، ويذكر أنه يدرك ضرورة أن يكون الحكم  
مرتبطاً بالشعب وأن الوقت قد خان لبذل كل جهد لإرضاء وتحقيق حاجات  
الشعب المصري ، وأن هدفه هو التعاون على أى إنسان يهدف إلى  
خير مصر<sup>(٣)</sup> وقد أثار هذا الحديث الفرحة في قلوب الوطنيين ، ولكنهم - وبعد  
شهور - صدموا عندما قرءوا وجهاً آخر للخديو ، فقد قابل ادوارد ديسى

(١) أحمد رشاد . مصطفى كامل ، ص ١٩٢ — ١٩٤

(٢) أحمد شفيق . مذكراتى في نصف قرن ، ج ٢ ، ص ١٠٣

(٣) محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية ، ص ١٧٠

(٤) Alexander : The Truth about Egypt, p. 106



الخديو، وذكر له الخديو أن الاحتلال للبريطانيا أفضل من غيره ، وأنه ممن كثيرأ  
بخدمات اللورد كرومر وأنه معتر بقيمة العلاقات الودية بين مصر وإنجلترا<sup>(١)</sup>

وقد كان سعد زغلول وسعيد باشا من أكثر النظار معارضة في قانون  
المطبوعات سنة ١٩٠٩ بفضل تشجيع الخديو لهما ، ولكن عندما يغير الخديو  
موقفه ويبعث لسعد بشفيق ليقول له « إن الخديو موجود الآن في مركز  
حرج لأنه هو الذي حمل جورست على السعى في وضع هذا المشروع ،  
فسمى فيه لدى حكومته حتى أقنعها بضرورة وضعه ، ثم خابرت هي الدول  
في شأنه واستحصلت على رضاها ، فإذا توقفت أنتم في إمضائه كان هذا  
الرفض ضربة قاسية للخديو أمام جورست ولهذا أمام حكومته ، ولهذا أمام  
الدول أجمع ، ولذا يرجوكم الخديو ألا تشددوا في الأمر حتى لا يقع في هذا  
الحرج » يقول سعد في مذكراته : « وفهمت منه (أى من شفيق) أنه حمل  
مثل ذلك إلى محمد سعيد ، فقالت - أى سعد - أنا لم نكن نعلم بكل ذلك ،  
ولا نريد أن نضع الخديو في هذا المأزق وليس علينا إلا أن نتلقى هذه الضربة  
عن الخديو ونصبر على ما يصيبنا منها »<sup>(٢)</sup> .

### موقفه من الإصلاح الدينى

ولما كانت قوة القصر متحالفة مع قوة الاستعمار ، فقد ساعدت هي الأخرى  
على تسهيل تطبيق السياسة الاستعمارية في التعاليم ، إذ لم يكن إيجابا فسلبا  
بعدم الاهتمام بنشر التعليم ، وإذا كان الأنجليز قد تركوا الأزهر دون تدخل  
فقد أسأل ذلك لعاب القصر في أن يستغل ويستبد آمنا من محاسبة الانجليز ،

Ibid p. 107

(١)

(٢) عبد الخالق محمد لاشين : سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤

دار المعارف ، ١٩٧١ ، ص ٩٨

تمثل ذلك في الموقف الذي وقفه عباس حلمي من حركة الإصلاح التي كان الشيخ محمد عبده قد بدأها .

فقد عول عباس على الدسائس الخفية في تدبير حملة واسعة النطاق على الشيخ محمد عبده عندما شعر بجديّة ما كان يقوم به من اصلاحات ، فقد فوض إليه أولاً أن يسير بحركة الإصلاح معتقداً أنه في مقابل ذلك لا يعارضه في تصرفاته ورغباته . ولكن الخديو خاب ظنه في تقدير صلاته بالشيخ واستغلاله ، فعندما انحلت كسوة التّشريف العلمية من الدرجة الأولى بموت أحد كبار العلماء ، مثلاً ، أرسل عباس لشيخ الأزهر يبلغه أمره الشفوي بتوجيه هذه الكسوة إلى الشيخ محمد راشد مفتي المعية ، فلم ينفذ الأمر وأسندت الكسوة إلى شيخ آخر ، فلما اجتمع العلماء مع الخديو في التّشريفات النصف الشهرية ، قال الخديو لشيخ الأزهر غاضباً : « ألم آمرك بتوجيه كسوة فلان إلى فلان » فتعالم الشيخ ، معتذراً ، فرد الشيخ محمد عبده قائلاً : « أن الذي قرره مجلس إدارة الأزهر إنما هو تنفيذ لأمر أفندينا ، وهو ما نص عليه القانون المتوج باسمكم ، وأما الأوامر الشفوية فلا يعتمد عليها المجلس ، فاذا شاء أفندينا أن تكون كساوي التّشريف العلمية بمقتضى إرادته الشخصية ، فليصدر بذلك قانوناً آخر ينسخ هذا القانون ، أو مادة قانونية نصها « كساوي التّشريف للعلماء توجه بأمر منا » . فلما سمع الخديو هذا الرد ، أحمر وجهه ووقف إيذاناً للحاضرين بالأنصراف<sup>(١)</sup> .

وبدأت مؤامرات عباس ودسائسه ، ففى الاحتفال بخلع الكسوة على الشيخ عبد الرحمن الشرييني شيخ الجامع الجديد ، قال الخديو : « أن الجامع الأزهر قد أسس وشيد على أن يكون مدرسة دينية تنشر علوم الدين الحنيف في مصر وجميع الاقطار الإسلامية ، وأول شيء أطلبه أنا وحكومتى أن يكون الهدوء

---

(١) أحمد شفيق : مذكراتي في نصف قرن ، ج ٢ ، ص ٣٤ — ٣٥

سائدا في الأزهر الشريف ، والشغب بعيدا عنه ، فلا يشتغل علماؤه وطلبته إلا بتلقى العلوم الدينية النافعة البعيدة عن زيف العقائد وشغب الأفكار ( يقصد الأفكار الجديدة التي كان ينادى بها محمد عبده ) لأنه هو مدرسة دينية قبل كل شيء <sup>(١)</sup> . ويعلق العقاد على ذلك بقوله : « معهد يستبد ولى الأمر بإدارته وتعليمه ليستخدم سمعته الدينية في تعزيز سلطانه وتوفير ثروته ثم يكل للمشيخة فيه إلى أناس يريدونه في القرن العشرين مدرسة كبرى لاتعرف شيئا عن علوم (الأعصر) ولا تدرى شيئا عن الدنيا والديوان لأن كل شيء عن الدنيا والديوان إنما هو سياسة تترك لولى الأمر ولا يحسن برجل الدين أن يعرض لها من قريب أو بعيد » <sup>(٢)</sup> .

### التقارب عباس على الحزب الوطنى

وإذا كانت العلاقة بين عباس والحزب الوطنى في عهد مصطفى كامل قد بدأ يشوبها الفتور في سنواتها الأخيرة ، فقد أخذت تنقلب إلى عداء واضح في عهد محمد فريد فقد كان محمد فريد رجل عقيدة لا يعرف في الوطنية مهادنة أو مساومة ، وقد ظن أن السياسة الانجليزية أرادت بالتقارب بينها في عهد جورست وبين الخديو ، إضمارا للحزب الوطنى سواء بتسكينه عن المطالبة بالجللاء أو بافساد ما بينه وبين الخديو ، فأثر أن يفضب الخديو على أن يتوهم للناس أن هذا الحزب يعمل لحساب عباس لا لحساب مصر ، وأنه لذلك سكت عن الالحاح في أمر الجللاء. عند ذلك لم يكن للخديو غير الشيخ علي يوسف والمؤيد لأن فساد العمل بينه وبين لطفى السيد والجريدة وحزب الأمة ، من يوم نشأة هذا الحزب

(١) المرجع السابق . ص ٦٦

(٢) عباس محمود العقاد : محمد عبده ، أعلام العرب (١) مكتبة مصر ، يناير ١٩٦٢ ،

و ظهور الجريدة ، كانت تحول دون التقريب السريع بينها ، يقول الدكتور هيكل<sup>(١)</sup> : « ويدولى فضلاء عن ذلك أن رجال الجريدة الذين اتهموا منذ ظهورها بمالأة الانجليز حرصوا على أن يظلوا عند المطالبة بالدستور ليكون لهم من ثقة الناس بهم ما يزيدهم قوة » ، ولم يكن الخديو ولا كان الانجليز ليطلبوا إلى هذا الاعباح في المطالبة بالدستور إلا إحاحاً جعل حزب الاصلاح حين أنشأه الشيخ على يبدو أمام الناس في صورة من يريد التلويح بالفكرة الدستورية التي يطالب بها لطفى بإخلاص واضح .

ويروى محمد فريد في مذكراته أنه في مايو سنة ١٩٠٨ ، عزم على السفر إلى أوروبا ، فقابل الخديو قبل السفر بيومين ، ودار بينهما هذا الحديث<sup>(٢)</sup> :

عباس : ماذا عزمتم عليه ياسى فريد ؟

فريد : سأسافر لأوروبا وأسير في طريق مصطفى كامل حتى لا يقال أن الحركة ماتت بموته ولأظهر للعالم الأوربي أن حركةنا قوية لا تقوم بقيام شخص ولا تسقط بموته .

عباس : عظيم . عظيم . سافر نجح الله مقاصدك .

فريد : سأسافر لإنشاء الله ، وإنما أطلب من أفندينا ألا يعاكسنى في مساعى وأن لا يرسل خلقى من يسمى ضدى أو يعرقل مساعى كما فعل أفندينا في العام الماضى ( ١٩٠٧ ) حيث أرسل حافظ عوض وأباظة باشا والشيخ على يوسف إلى لوندرة لما كسته ( مصطفى كامل ) .

عباس : لا والله ياسى فريد . لا تخف . مصطفى نوع ، وأنت نوع . ومع ذلك فأنا لم أرسل حافظ عوض في العام الماضى .

---

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ، ج ١ ، ص ٣٨ .

(٢) مذكرات محمد فريد ، في الكتاب ، فبراير ١٩٧٠ ، ص ١٦٤ — ١٦٥ .



فريد : إن أمر إرساله مثبت . وأنتك أعطيته ثلاثمائة جنيهه مصاريف  
سفريته .

عباس : لا والله مائة وخمسون فقط . ( ثم تلثم وتغير لونه ) ، فقام محمد  
فريد وانصرف .

وبعد أن سافر محمد فريد إلى تركيا ، بلغه وهو هناك أن الخديو عباس  
ومحمد سعيد باشا رئيس النظار يروجان إشاعة مؤداها أن الخديو أرسل إليه  
ثلاثمائة جنيهه مساعدة له على السفر ، وأنه هو الذى حضه على الهجرة من مصر  
ولما كان الخبر كاذباً ، فقد ثارت نفس فريد ، وغضب بكرامته ولم يكتف  
بـكذبه لمن نقلوه إليه ، بل أرسل خطاباً مسجلاً إلى الخديو يكذب فيه  
الخبر بلهجة شديدة تدل على أنه وهو فى رحلته لم يبال بغضب ولى الأمر فوق  
غضب الاحتلال . وجاء فى الخطاب <sup>(١)</sup> :

« سمو خديوى مصر . لقد علمت من الأخبار الخصوصية الواردة من  
مصر أنكم كافتم أحد إخوانى ممن يترددون عليكم بأن ينصحنى بالسفر  
عقب استجوابى بالنيابة ، وأنكم سلتم له مبلغاً من المال ليوصله إلى مساعده  
على مصاريف السفر ، واسم هذا الشخص معلوم عندى ، ولكن أكتفه الآن  
فاستفريت جداً حصول هذا الأمر بعد ما كتبتكم بخصوص حادثة ..  
والثلاثمائة جنيهه التى أخذها باسمى ، وطلبت منكم عمل تحقيق بخصوصها  
ولكنكم أهملتم أمرها ، وبعد أن أعلمتكم أنى أترفع عن قبول أى مساعدة  
منكم ، ولو كنت فى أحط درجات الفقر مع أنى بحمد الله فى سعة من العيش ،  
فلتكونوا على ثقة بأن كل ما يؤخذ باسمى هو من باب النصب ، وإلى

---

(١) محمد طى غريب : محمد فريد ، القدائى الأول ، منشورات المكتبة العلمية ،

لا أقبل ولن أقبل منكم أى مساعدة مادامت مهمتى الجهاد فى تحرير البلاد من الإنجليز ومن كل من يماونهم على توطيئهم — قدمهم فى مصر ، كأننا من كان .. » .

وإمل موقف عباس من الحزب الوطنى خصوصاً ، والحركة الوطنية عموماً يوضح بما لا يدع مجالاً للشك ، أن النزاع بين عباس والمحتلين إنما كان نزاعاً على نفوذ الحكم ولم يكن نزاعاً على حقوق الأمة ولا على مبادئ القضية الوطنية ، وأن عباساً كتوفيق واسماعيل من قبله يتنازعون السيطرة الأجنبية باسم الأمة تارة ، واسم الحقوق الدستورية تارة أخرى ، ولا يعنيه فى الواقع إلا أن يستبدلوا سيطرة فى أيديهم بسيطرة فى أيدي الدول الأجنبية . ومن طلب منهم الحكم النيابى وشجع الأحرار من الشعب على طلبه ، فإنما يتخذ الحكم النيابى حجة على الدولة البريطانية عند شعوبها لأنها تؤمن به فى بلادها ويلتمس من وراء ذلك أن يحكم من وراء النواب والوزراء ويستعيد لنفسه كل سلطانه الحدود أو يستعيد القليل من الكثير فى مسائل التولية والعزل ووسائل الصرف والمنع على الخصوص<sup>(١)</sup> .

### سمع المال بطانة الطرق .

وانصرف عباس فى غمرة يأسه إلى المال يجمعه فى شره ، ويكدسه فى نهم ولا يبالي شيئاً غير تحقيق منفعته ، معتزلاً عن مسلكه بأنه يعادى دولة قوية قاهرة ، ولا يدري هل ينهى الأمر بظفره بإخراجها أم تظفر بإخراجه ، فهو يحتاط لنفسه بأن يدخر ما يمكنه من العيش إذا دارت عليه الدائرة ، ومن الأمثلة على ذلك الشره كثيرة ، منها بيع الرتب والدياشين وما استتبعه من فضائح . وقد تحدث أحمد شفيق مع بطرس غالى فى إحدى زيارته فأشار إلى بعض

---

(١) عباس محمود العقاد : عهد عبده ، ص ١٩٩ .

المسائل التي تؤخذ على الخديو وفي مقدمتها مسألة الرتب ، وأن الواجب على  
النظار أن يتولوا النصح للخديو باخلاص ، ومع هذا فقد حاول بطرس الافلات  
من الموضوع فقال : « ولكن المحيطين بالخديو هم الذين يرتبون له ذلك » ،  
فرد شفيق عليه قائلاً « أن هؤلاء لا يعملون لمصالحهم الشخصية وأن الواجب  
الا يترك المخلصون للخديو من أمثالكم ( ١ ) هذه المسألة حتى لا يستفحل  
أمرها » . ومع هذا لم يفلح شفيق في إقناعه ، فلم يسع في هذا السبيل عنده مرة  
أخرى . وتشجع شفيق ورأى أن يقوم بنفسه بالمهمة ففتح الخديو في مسألة  
الرتب وأبكنه وجد من الخديو امتعاضاً من موقفه فقد أجابه قائلاً : « يا شيخ  
أنا عارف ما أفعله ، فليس لأحد في القبة ولا غيرها دخل ، وأنا لى فئة خاصة  
يبحثون عن مستحقى الرتب ويعرضون علي بعضها منهم وأنا أمدحهم » ( ١ ) .

يقول شفيق : ظل الخديو يدون في مذكراته أسماء المرغوب في الانعام  
عليهم حتى انتهى شهر مارس فأخرج مذكراته وأخذ يلى على عزت بك بعض  
أسماء من بينها نديم أفندى الذى كان موظفاً في ديوان الأشغال وفصل بسبب  
الاختلاس وطلب له الرتبة عبد القادر حلمى باشا مع أن القرار الذي يقضى  
بفصله أصدره مجلس النظار برئاسة الجناب الخديو ، فلم يفتن الديوان الخديو  
إلى ذلك فنشر اسمه في الوقائم الرسمية ، فثار السير جارسطن وكيل الأشغال  
وأبلغ الأمر لسكرور الذى كلف بطرس غالى باشا بإلغاء الرتبة وكان الخديو  
عندئذ يثق به كثيراً ويشاوره في كل أمر هام ، وبعد البحث تقرر أن تلغى  
الرتبة بطريقة خفية ، وذلك بأن يعلن أنه حدث خطأ في الأسماء ، ويعاد نشرها  
مع حذف اسم نديم ، وقد تم ذلك فعلاً ( ٢ ) .

ويروى محمد فريد في مذكراته عن يوم ٩ / ١٢ / ١٩١٥ أنه قابل ( فى )

( ١ ) عبد العزيز رفعى : أحمد شفيق المؤرخ - ص ٣٤ .

( ٢ ) المرجع السابق - ص ٧٨ .

المانيا ) عند عبد الحميد بك شديد، حسين بك زكى الذى اشتغل مدة مع الخديو فى بيع الرتب والنياشين ، وكسب من ذلك نحو عشرين ألف جنيه ، ثم اختلف معه على مبلغ أربعة آلاف جنيه، « وهو الآن يريد مقاضاته فى سويسرة بشأن مبلغ عشرة جنيه شهريا كان تعهد له الخديو بمضاعفها له طوال حياته مقابل تنازله عن دعوى الأربعة آلاف جنيه بعد أن دفع له منها ألف وخمسة مائة فقط والأربعة آلاف المذكورة كان دفعها حسين زكى إلى الجواهرجى الباريزى ميسيو Blache ثمن حزام مرصع لزوجته الخديو الحورية ( عشيقته ) ، وقد قص علينا من سرقات الخديو ودسائسه فى الاستانة مع عبد الحميد ( السلطان ) شيئا كثيرا ، وأعطانا بعض تفاصيل عن حادثة شكيب ( غلامه ) أبى الهدى وحادثة ايون فهمى وغيرها » ، وأخبرنا أيضا بأن لديه كشفًا بما تحصل من الرتب والنياشين فى إحدى الدفع وعاليه تأشيرات بخط الخديو بتوزيع هذه المبالغ .

كذلك يروى فريد<sup>(١)</sup> أن الانجليز لما شرعوا فى تجديد أجل شركة قناة السويس فى سنة ١٩١٠ وجمعوا الجمعية العمومية المصرية للموافقة على المشروع قيل وأشيع وقتها أن للخديو وبطرس باشا سمرة جسيمة فيما لو نجح المشروع بمساعيهم ، ولكن لم يكن لدى الوطنيين إذ ذاك أى دليل على ذلك . ولعل هذا يفسر لماذا كان عباس مهتما بنجاح المشروع ، فعند ما عرض صرح الخديو فى مقابلة له مع المستر Rodes بأنه يأمل فى نجاح هذا المشروع حتى تستفيد الحكومة المصرية من الأموال التى ستدفعها الشركة فى تنفيذ بعض الإصلاحات المطلوبة ( ١١ )<sup>(٢)</sup> . فلما رفض المشروع أبدى الخديو أسفه الشديد وأعلن أن

(١) مذكرات محمد فريد فى « الكاتب » أغسطس ١٩٧٠ ، ص ١٨٧ — ١٨٨

Alexander : The Truth about Egypt, p. 303

(٢)



الجمعية قد أضاعت فرصة ذهبية بالنسبة لمصر<sup>(١)</sup> !

ويكتب فريد في مذكراته : « الآن أخبرنا يوسف صديق بشا ( أحد أتباع عباس المنشقين عليه ) بحادثة جديدة تؤيد تلك الإشاعات القديمة ، قال : أن أصل معرفة بولو بالخديو مشروع مالى وهو ضم شركتى الازبكية وشركة Les freres forts التى للخديو كل أسهمها وجعلها شركة واحدة أوربية تصدر أسهمها فى باريس ، ويمكن للخديو إذ ذاك أن يبيع منها ما يريد لتحسين مركزها المالى ، وأثناء المحادثات فى هذا الشأن دعى بولو الخديو جملة مرات وجمعه ببعض أصحاب النفوذ بفرنسا وبالأخص المسيو كايو المشهور والمسيو Mouner رئيس مجلة السين . ومن ضمن الأمور التى شرعوا فيها ، إبرام معاهدة بين الدائرة الخاصة أى الخديو والمسيو بولو ، مضمونها ، أن يسمى الخديو فى إنجاح مشروع تجديد أجل شركة القنال ويكون للخاصة مقابل ذلك ٢٥ فى المائة فى القومسيون الذى تدفعه شركة القنال ، وللمسيو بولو ٢٥ فى المائة والخمسين فى المائة الباقية ليوسف صديق ، أى للخديو « وبطبيعة الحال فشل ذلك المشروع<sup>(٢)</sup> !

وفى سنة ١٩١٣ ، طلب الخديو من ديوان الأوقاف أن يشتري صفقة أرض زراعية تبلغ مساحتها ٣٥٠٠ فداناً بناحية المطاعنة ، وكان ثمن الفدان يتراوح بين أربعين جنيهاً وخمسة وأربعين ، ولكن الخديو أرغم ديوان الأوقاف على شرائها بسعر الفدان خمسة وتسعين جنيهاً ، واغتصب لنفسه فرق السعر وقدره ستون ألف جنيه<sup>(٣)</sup> .

فلما علم كمشتر بذلك ، خشى من انتقاد الرأى العام البريطانى لسياسته ،

(١) Abbas II : A Few Words on the Anglo-Egyptian (١)

Settlement, George Allen & Unwin, 1930, p. 34.

(٢) مذكرات عمده فريد ، الكاتب فى أغسطس ١٩٧٠ ، ص ١٧٨ — ١٧٩ .

(٣) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، ج ٢ ص ٢٩٢ — ٢٩٨ .

فأمر في سنة ١٩١٣ بتحويل ديوان الأوقاف إلى وزارة ، وحينما عارض الخديو في ذلك ، هدد كتشنر بعزله وتعددت أمثلة السرقات ، منها جزيرة طاشوز وشركة الزبرجد والنجاس ، ومسألة سكة حديد مربوط . . الخ .

### هزله وسعيه لتكوين خلافة عربية

وكان عباس يطمح إلى الخلافة ويريد أن يستمد من سمعة الأزهر وعلمائه في العالم الإسلامي سنداً دينياً يرجحه على أمراء المسلمين ، وكان يرجو من مصانعة المحتلين أحياناً أن يماونوه بالسند السياسي وأن يؤيدهم في المحيط الدولي بيت سفوا الايطالي صدق الأسرة العلوية القديم . ومصلحته في ترشيح الخليفة المصري أن تدين له اليمن وشواطئ البحر الأحمر لأنه صدق الخليفة المطاع ، ولا يأبى المحتلون هذه المصانعة للدولة الايطالية لأنها دخلت معهم في المساومة على أملاك الدولة العثمانية واتفقت معهم على نصيبها من المستعمرات : اليمن وارتريا والصومال ، فضلاً عن مصانعة الدولة البريطانية بين مسلمي الهند وغيرهم في قيام الخلافة في بلاد يهيمنون عليه ، ولم يغفل عبد الحميد عن هذه المساعي الخفية ، بل فطن إليها واحتجز عنده جمال الدين الأفغانى لكيلا يعود إلى القاهرة ويؤيد هذه الحركة بنفوذ تلاميذه من المصريين والشرقيين . وحدث لما قام الخديو عباس بزيارة دار الخلافة للمرة الأولى أنه التقى هناك بجمال الدين ، فاستدعى هذا إليه على الأتروسأله : أتريد أن تجعلها عباسية ؟ يريد أنه يتآمر مع الخديو على حل إسناد الخلافة إليه . فكان جواب السيد : أن الخلافة ليست خاتماً في يدي أضعه في اصبع من أشاء ، ولم يفقد عباس الأمل في الخلافة بتأييد جمال الدين أو غيره ، ولم يخف عليه أن ( محمد عبده ) هو زميل جمال الدين في سمعته العالمية بين المسلمين ، ولكنه علم بعد ذلك موضع الخلاف بين

جمال الدين ومحمد عبده في خطة السياسة ، وأن هذه الجهود السياسية حول الخلافة وما شابهها لا تجرى مع برنامج عمله وليست مما يصرفه عن خطة الإصلاح عن طريق التربية والتعليم متى وجد السبيل إليها ، فيئس من موافقته على هذا المسعى ، وكاد أن يحسبه عقبة يتخطاها قبل توطين النفس على نجاحه بموافقة سواه (١) .

وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى كان عباس مصطفى في تركيا ، حتى إذا اشتركت تركيا في الحرب وأعلنت الحماية البريطانية على مصر ؛ عزل عباس عن عرش الخديوية ، وأخذ يسمى لدى الأتراك كي يكون على رأس الحملة العثمانية التي كانوا يجهزون لها لغزو مصر وأخذ يستعد لذلك فعلا مؤمنا بأن الحملة سوف تنجح وسوف يعود لعرش مصر ويحقق الآمال القديمة ، بل أن الصبية في شوارع القاهرة كانوا يرددون أثناء لعبهم : « الله حي — عباس حي » مما كان يغيظ الانجليز كثيرا . وأعد الخديو منشورا لتوزيعه على المصريين مبشرا إياهم بتخليصهم من نير الاستعمار البريطاني جاء فيه (٢) :

#### أبناء مصر والسودان الأعزاء

« ها قد أتت الساعة لخلاصكم من احتلال أجنبي وطأ البلاد من ٣٢ سنة مضت بدعوى أنه مؤقت وأنه لتأييد الأريكة الخديوية كما تدل عليه تصريحات الحكومة الانكليزية ووعود رجالها الرسميين العلنية . ولكنه بما مضت عليه الأعوام حتى نسي الوعود بالجلاء ، وتداخل في شئون البلاد الإدارية والسياسية فتصرف في مالية الحكومة تصرف المالك البذر واعتدى على حقوقنا في السودان وأحل أبناءه مكان الوطنيين في الوظائف العمومية وسلب استقلال

(١) عباس محمود العقاد : محمد عبده ، ص ٢٠٥ — ٢٠٦ .

(٢) مذكرات محمد فريد : الكاتب ، مايو ١٩٧٠ ، ص ١٧٨ — ١٧٩ .

القضاء وسن القوانين الماسة بالحرية الشخصية والمضيعة على حرية الفكر والخطابة والكتابة والاجتماع ، وقاوم رغباتنا ورغبات رعايانا في انتشار التربية والتعليم الصحيح في أرجاء القطر وفي منح البلاد دستوراً كاملاً يتناسب مع أحوال التقدم المصري . ولما أن أعلنت الحرب الحاضرة بين الدول العظمى خافت الحكومة الانكليزية ، فممنعتنا عن الرجوع إلى مصر مقر العرش ، المخديو ، ودعتنا لترك الآستانة والرحيل إلى إيطاليا فرفضنا هذا الطلب رفضاً باتاً واعتبرناها أقصى ما تتمدى به هذه الدولة على حقوق الخديوية المصرية . واعتبرته الدولة العلية صاحبة السيادة على مصر ، اعتداء على فرمانات الشاهانية . ولما كانت رغبات جلالة الخليفة المعظم وحكومته السنية هي تأييد هذه فرمانات لتمام رفاهية البلاد المصرية والسودانية ، فقد اقتضت إرادة أمير المؤمنين ، تسيير جيش عثماني عديد مظفر على القطر المصري لإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل سنة ١٨٨٢ وقد رأينا أن نسير مع هذا الجيش حتى يتم له النصر بمعاونتكم بمضكم البعض وقيامكم بتمهيد كل الوسائل لتسهيل مأموريته واستمدادكم لاستقبالنا واستقباله بما هو معهود فيكم من الحماية الوطنية والاخلاص لجلالة الخليفة المعظم ولنا ولبلادكم . ربما أن الأمل وطيد في نجاحنا بمعاونته تعالى ، فإننا نعلن من الآن مدحكم الدستور الكامل وإلغاء القوانين المنافية للحرية وإعادة الضمانات واستقلال القضاء والعفو عن المجرمين السياسيين ومن صدرت ضدهم أحكام أو رفعت عليهم دعاوى بسبب الحوادث الأخيرة والعمل على تميم التعليم وترقيته وكل ما فيه ترقية البلاد المادى والأدبى ، والسهر على راحة سكانها وتوفير أسباب سعادتهم . ها هي الفرصة فانهزوها وليكن شعاركم خلاص مصر مع احترام أرواح وأموال سكانها الأجانب ، فإنه ليس لنا مقاوم فيها غير جيش الاجتلال أو من يحاربنا معهم . حقق الله الآمال .



ورفض الأتراك أن يصاحب عباس الجيش العثماني ، لعدمهم بمطامعه في الخلافة ، يقول محمد فريد « واقعاً أصبح للرجل نفوذ كبير ( بين ) العرب عموماً حتى كانوا يستعدون لمقابله بالشام استعداداً عظيماً ، وربما يكون هذا الأمر من أكبر البواعث للترك على منعه من السفر إلى الشام <sup>(١)</sup> » .

وفي يوم الجمعة ٢٣ يولية سنة ١٩١٦ ، وكانت الجرائد قد نشرت خبر قيام الشريف حسين بثورته ، حكى الخديو عباس لمحمد فريد ، وكانا مجتمعين في لوزان ولمن معهما مساعداته للعرب أملاً في تكوين خلافة عربية تضم مصر والشام وبلاد العرب ، فمن ذلك أن الشريف أرسل إليه بمصر خمسة من عبيده ليقيموا على استعمال مدافع متراليوز ، فمروا وأعيدوا معهم عدة مدافع من هذا الطراز . ومنها أنه أرسل إليه ولده عبد الله ليستشير فيما يريد طلبه من الدولة ، فاتفقوا على أنه يطلب أن يكون الشريف حسين أميراً على مكة طول حياته ، وأن تكون الوراثة في عقبه كما هي في البيت الخديو ، وأنهم حرروا عريضة بذلك للسلطان وأرسلوها مع مخصوص إلى مكة ليوقع عليها الشريف ، ولسكنها لم ترسل لقيام الحرب <sup>(٢)</sup> .

وبطبيعة الحال لم يتحقق أى من هذه الآمال والمطامع . ويعلق محمد فريد على ذلك فيقول : « أن من حسن حظ الدولة أن الرجل كان بالآستانة وقت قيام الحرب ، وأن الانسكيز منعه من العودة لمصر ، فلو كان بها وقتئذ ، لكان أضر بالدولة ضرراً جسيماً واتحد مع عرب الجزيرة والشام وحقق أحلامه القديمة ، فالانسكيز - بعزله وتعيين عمه حسين كامل ( خدموا ) الدولة خدمه لا تقدر <sup>(٣)</sup> » .

(١) المرجع السابق . يولية ١٩٧٠ ، ص ١٦٨ .

(٢) المرجع السابق . أكتوبر ١٩٧٠ ، ص ١٦٨ .

(٣) المرجع السابق : ص ١٦٩ .

## حسين كامل

### الترحيل والتغيير

وقبل أن يخلم الخديو عباس ، سمى المستر شيتهم إلى جس نبض الأمير حسين كامل عم الخديو في قبول العرش ، وفي برقية سرية بتاريخ ١٩١٤/١١/١ أرسلها شيتهم إلى المسئولين في إنجلترا ، ندس خوف حسين كامل من قبول هذا العرض في مثل هذه الظروف حيث كان يخشى من ثورة الشعب عليه . وأن من المستحسن منح مصر - أو وعد بمدها الاستقلال الذاتي تحت الحماية البريطانية <sup>(١)</sup> .

وفي برقية أخرى يذكر شيتهم أنه بعد التشاور مع القائد العام ومع المستشارين - قابل الوصي وتأكد من أنه مستعد للبقاء في منصبه في حالة إعلان القائد العام الأحكام العرفية وبالنظر للخوف من الأزمة التي توقعوا أن تنشب لرفض الأمير حسين الخديوية ، فقد نصح شيتهم بتأجيل إعلان الحماية .

وقد سمحت السلطات العسكرية بنشر ما يهيء الأذهان للتغيير السيامي الذي كانت إنجلترا تنوي اجراءه في سند الخديوية ، مثال ذلك ما نشرته صحيفة الوطن في ١٩١٤/١١/٢ تحت عنوان « كثرة الأقاويل حول مقدم البرنس حسين » وهو : « لما ذاع أمس خبر قدوم دولة الأمير الجليل حسين باشا كامل عم الجنداب العالي الخديوي من مصيفه بالمعمورة إلى القاهرة في قطار خاص ، ومقابله لعطوفة القاء مقام ، كثرت الأقاويل حول هذا القدوم وانتشرت الاشاعات العديدة المتنوعة في العاصمة ، وربما انتقلت منها إلى الأقاليم » .

(١) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٥٠ .

ونشرت صحيفه الشعب في ٦ / ١١ / ١٩١٤ ، تحت عنوان « البرنس حسين كامل » ما نصه : « نشرت الغازيت أن حقيقة الواقع من سفر البرنس حسين كامل بغية بدعوة من العامة ووصوله إليها على قطار خاص ، هي أن الضرورة الهامة دعت لذلك ، وأن دولته قابل عطوفة القائمقام الخديوى مقابلة طويلة وقابل أيضا جناب المستر شيهام ، وأنه من الواضح أن أهمية تعلق على هذه المسألة ، ولكن جليلة الأمر لم تعرف لأحد مطلقا في هذا الموضوع <sup>(١)</sup> »

ونشرت الوطن في ١٧ / ١٢ / ١٩١٤ ما نصه : « يرى المار في ميدان عابدين الآن معدات الزينات لمهرجان عظيم . وينتظر أن ينتهى العمال منها قبل يوم الاثنين القادم » ، أى قبل اليوم الذى حدد لإعلان التغيير السياسى وهذا السراقق أعد لجلوس الأعيان والسكبراء الذين كان من المقرر أن يحضروا لتهنئة السلطان .

وتذكر بعض الأقاويل أن الأمير حسين كامل لما أظهر عدم رغبته فى قبول المنصب الجديد ، فكر الانجليز فى عرض العرش على زعيم طائفة الاسماعلية فى الهند ، أغاخان ، وأنهم جاءوا به إلى مصر ، وقام برحلة إلى طنطا فزار خريج السيد أحمد البدوى والمعهد الدينى واجتمع ببعض رجال الدين بالقاهرة وطنطا والاسكندرية . كذلك تذكر أقاويل أخرى أن الانجليز فكروا فى تولية محمود سليمان باشا سلطانا على مصر ، فقبل لهم أن القطر المصرى به مئات العائلات التى تفوق عائلة محمود سليمان أدبيا وماديا ، فاحترام المصريين لهذه العائلة أمر مشكوك فيه <sup>(٢)</sup> .

الانجليز يرسمون للسلطان الطريق

ثم انتهى الأمر بقبول الأمير للمنصب ، وفى يوم ١٩ ديسمبر أرسل القائم

(٢) محمد سيد كيلانى : السلطان حسين كامل ، ص ٥٥ — ٥٦ .

(١) المرجع السابق . ص ٥٥ — ٥٦ .

بأعمال المعتمد البريطاني تبليغاً لاسلطان حسين كامل بعد بمثابة دستور أولى  
لنظام الحماية ، وهذا نصه <sup>(١)</sup> :

« كان في الوزارة العثمانية حزبان أحدهما معتدل لم يبرح عن بآله ما كانت  
بريطانيا العظمى تبذله من العطف والمساعدة لسكل مجهود نحو الإصلاح في  
تركيا ، ومقتنع بأن الحرب التي دخل فيها جلالة لا تمس مصالح تركيا في  
شيء ، ومرتاح إلى ما صرح به جلالة (ملك انجلترا) وحلفاؤه من أن هذه  
الحرب لن تكون وسيلة للاضرار بتلك المصالح لا في مصر ولا في سواها .  
وأما الحزب الآخر فشرذمة من الجنود أفاكين لا ضمير لهم ، أرادوا إثارة  
حرب عدوانية بالاتفاق مع جلالة معالين أنفسهم أنهم بذلك يتلافون ما جروه  
على بلادهم من المصائب المالية والاقتصادية ، أما جلالة وحلفاؤه فمع انتهاك  
حرمة حقوقهم ، قد ظلوا إلى آخر لحظة وهم يأملون أن تغلب الصائح الرشيدة  
على هذا الحزب ، كذلك امتنعوا عن مقابلة العدوان بمثله حتى أرغموا على  
ذلك بسبب اجتياز عصابات مسلحة للحدود المصرية ومهاجمة الأسطول التركي  
بقيادة ضباط ألمانيين نفورا روسية غير محصنة .

« ولدى حكومة جلالة الملك أدلة وافرة على أن سمو عباس حلمي خديو  
مصر السابق قد انضم انضماماً قطعياً إلى أعداء جلالة منذ أول نشوب الحرب  
مع ألمانيا . وبذلك تكون الحقوق التي كانت لسلطان تركيا وللخديو السابق  
على بلاد مصر قد سقطت عنهما وآلت إلى جلالة » . . .

« ولما كان قد سبق حكومة جلالة الملك أنها أعلنت بإسان جيوش  
جلالة في مصر أنها أخذت على عاتقها وحدها مسؤولية الدفاع عن القطر  
المصري في الحرب العاصرة ، فقد أصبح من الضروري الآن وضع شكل

(١) ٥٠ طما على ثورة ١٩١٩ . ص ٦٩ - ٧٠ .



للحكومة التي ستحكم البلاد بعد تحريرها كما ذكر من حقوق السيادة وجميع الحقوق الأخرى التي كانت تدعيها الحكومة العثمانية .

« فحكومة جلالة الملك تعتبر وديعة تحت يدها لسكان القطر المصري جميع الحقوق التي آلت إليها بالصفة المذكورة . وكذلك جميع الحقوق التي استعملتها في مدة تسنى الاصلاح الثلاثين الماضية . وقد رأت حكومة جلالة أن أفضل وسيلة لقيام بريطانيا العظمى بالمسئولية التي عليها نحو مصر ، أن تعلن الحماية البريطانية اعلانا صريحا وأن تكون حكومة البلاد تحت هذه الحماية بيد أمير من أمراء العائلة الخديوية طبقا للنظام ورائي يقرر فيما بعد .

» بناء عليه كلفني حكومة جلالة الملك أن أبلغ سموكم أنه بالفظار اسن سموكم وخبركم قد رؤى في سموكم أكثر الأمراء من أسرة محمد أهلية لتقلد منصب الخديوية مع لقب « سلطان مصر » ، وأنتى مكلف على أن أؤكد لسموكم صراحة عند عرضي على سموكم قبول عبء هذا المنصب ، أن بريطانيا العظمى أخذت على عاتقها وحدها كل المسئولية في دفع أى تعد على الأراضى التي تحت حكم سموكم مهما كان مصدره . وقد فوضت لى حكومة جلالاته أن أصرخ بأنه بعد إعلان الحماية البريطانية يكون لجميع الرعايا المصريين أينما كانوا الحق فى أن يكونوا مشمولين بحماية حكومة جلالة الملك .

« وبزوال السيادة العثمانية تزول أيضا القيود التي كانت موضوعة بمقتضى فرمانات العثمانية على عدد جيش سموكم والحق الذى لسموكم فى الأنعام بالرتب والنياشين .

» وأما فيما يختص بالعلاقات الخارجية ، فترى حكومة جلالاته أن المسئولية الحديثة التي أخذتها بريطانيا العظمى على نفسها تستدعى أن تكون

المخارات من الآن بين حكومة سموكم وبين وكلاء الدول الأجنبية بواسطة وكيل جلالته في مصر .

« وقد سبق لحكومة جلالته أنها صرحت مراراً بأن المعاهدات الدولية المعروفة بالامتيازات الأجنبية المقيدة بها حكومة سموكم لم تعد ملائمة لتقديم البلاد . ولكن من رأى حكومة جلالته أن يؤجل النظر في تعديل المعاهدات إلى ما بعد انتهاء الحرب .

« وفيما يختص بإدارة البلاد الداخلية ، على أن أذكر سموكم بأن حكومة جلالته طبقاً لتقاليد السياسة البريطانية ، قد دأبت على الجد بالاتحاد مع حكومة البلاد وبواسطتها في حماية الحرية الشخصية وترقية التعليم وإثراء ثروة البلاد الطبيعية والتدرج في اشتراك المحكومين في الحكم بقدر ما تسمح به حالة الأمة في الرقي السياسي . . . وفي عزم حكومة جلالته المحافظة على هذه التقاليد . بل أنها موقنة بأن تحديد مركز بريطانيا العظمى في هذه البلاد تحديداً مريحاً يؤدي إلى سرعة التقدم في سبيل الحكم الذاتي . وستحترم عقائد المصريين الدينية احتراماً تاماً ، كما تحترم الآن عقائد نفس رعايا جلالته على اختلاف مذاهبهم . ولا أرى لزوماً لأن أؤكد لسموكم بأن تحرير حكومة مصر من ربة أولئك الذين اغتصبوا السلطة السياسية في الآستانة ، لم يكن ناتجاً عن أى عداوة للخلافة ، فإن تاريخ مصر السابق يدل في الواقع على أن إخلاص المسلمين المصريين للخلافة لا علاقة له البتة بالروابط السياسية التي بين مصر والآستانة . وأن تأييد الهيئات النظامية الإسلامية في مصر والسير بها في سبيل التقدم ، هو بالطبع من الأمور التي تهتم بها حكومة جلالة الملك مزيد الاهتمام . وستلبي من جانب سموكم عناية خاصة . ولسموكم أن تعتمد وافي أجراء ما يلزم لذلك من الإصلاحات على كل انعطاف وتأييد من جانب الحكومة الانكليزية . وعلى أن أزيد ما تقدم أن حكومة جلالة الملك تعمل

بـكل اطمئنان على اخلاص المصريين وروبتهم واعتدالهم في تسهيل المهمة  
للو كولة إلى قائد جيوش جلالته المكلف بحفظ الأمن في داخل البلاد ومنع كل  
عون للعدو . . . »

ولعلنا نلاحظ في شيء من التهمك المرير ، ما تشير اليه هذه الوثيقة من أن  
زوال السيادة العثمانية يزيل القيد الذي كان يحدد عدد الجيش المصري بثمانية  
عشر ألف مقاتلا ، أو بعبارة أخرى أنه يزيل العقبة التي تعوق تقدم الجيش  
المصري وزيادة عدده . في حين أن الواقع أن هذا القيد لم يكن إلا أسميا ، وأن  
مصر كانت قبل الاحتلال حرة في أن تزيد عدد جيشها كما تشاء وأن هذا  
الجيش لم يصب بالضعف والانحلال إلا في عهد الاحتلال والحماية وما  
بعد الحماية .

أما حق الأنعام بالرتب والدياشين ، فإن ولي الأمر في مصر كان يتمتع  
بحق الأنعام بها كما يشاء ، هذا إلى أن مسألة الرتب والدياشين ليست مما يؤبه  
له في حياة الأمم ، بل هي في بلاد الشرق وسيلة من وسائل الاستعباد  
والأخز (١) .

وإذا كان البلاغ يذكر تحرر مصر من النفوذ العثماني ، فإنه ينص على وضع  
القيود البريطانية في أعناق المصريين ، وهي قيود لا تذكر بجانبها القيود  
العثمانية التي لم يسكن لها في الحقيقة أي وجود .

ولأنما كان الوجود كل الوجود للنفوذ البريطاني ولم تشأ انجلترا أن تلغى  
الامتيازات الأجنبية ، بل وعدت مجرد وعد بأنها ستنظر في هذا الموضوع بعد  
أنهاء الحرب . أما القول بأنها ستأخذ على عاتقها وحدها مهمة الدفاع عن مصر ،  
فإن هذا لم يحدث كما رأينا ، وإنما الذي حدث هو أن مصر قدمت مليوناً من

---

(١) عبد الرحمن الرافعي : ثورة سنة ١٩١٩ ، ج ١ ، ص ٢٤ .

شبابها ، ووضعت مواردھا كلها تحت تصرف السلطات العسكرية البريطانية .  
أما قولھا بأنها ستعمل على رقي التعليم فإن المستشار المالي ، وهو بريطاني ، لم  
يمكن يسمح بزيادة ميزانية وزارة المعارف إلا زيادة طفيفة ، بل أنه خفض  
ميزانية هذه الوزارة لسنة ١٩١٥<sup>(١)</sup> .

وفي الوثيقة إشارة صريحة إلى إهدار شخصية مصر الدولية في علاقتها مع  
الدول الأجنبية اذ حتمت أن تكون هذه العلاقة بواسطة المعتمد البريطاني  
في مصر ، وهذا القيد معناه إلغاء وزارة الخارجية التي كانت لمصر من قبل  
وحرمانها حق الاتصال بالدول الأجنبية بغير وساطة المندوب البريطاني .

وفيما يتعلق بنظام الحكم قد أعلنت الوثيقة أن قاعدته هي : « التدرج في  
اشتراك المحكومين في الحكم بمقدار ما تسمح به حالة الأمة في رقيها السياسي »  
وهذه القاعدة هي استمرار للسياسة التي اتبعتها إنجلترا منذ سنة ١٨٨٢ ،  
وقوامها حرمان الشعب الاستقلال والنظام الدستوري الذي نالته قبل  
الاحتلال ، متمثلة بتلك الدعوى الباطلة ، وهي عدم كفاية البلاد للاستقلال  
والدستور .

وغنى عن البيان أن هذا التبليغ قد قوبل من الشعب بالسخط والألم ، كما  
قوبل اعتلاء السلطان حسين كامل عرش مصر على أساس هذا التبليغ بالدهشة  
والمرارة ، إذ رأى الشعب في تنصيبه سلطانا على مصر بخطاب موجه اليه من  
المعتمد البريطاني ، أول مظهر للعناية وضياع الاستقلال ، وأدرك بفطرته السليمة  
أن السلطان الذي تعينه إنجلترا ، لا يمثل سيادة مصر ، بل يمثل سيادة الدولة  
الحامية ، ومن ثم كان تعينه بهذه الطريقة إهدارا للاستقلال وامتهانا لكرامة  
الشعب والبلاد .

---

(١) محمد سيد كيلاني : السلطان حسين ، ص ٦٤ .



وزاد من ضغط الشعب وغضبه ، تلك المظاهرة العسكرية البريطانية التي صحبت الإعلان الرسمي لتولى السلطان العرش ، فنذ صباح يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وقفت المساكر الانجليزية صفوفاً متراصة بكامل أسلحتهم الحربية مشاة وفرساناً ومدفعية في الشوارع التي تقرر أن يجتازها ركب السلطان من قصر ابنه كمال الدين حسين ، وهو الذي تشغله وزارة الخارجية الآن والواقع أمام مبنى جامعة الدول العربية ، إلى قصر عابدين ماراً بشارع سليمان فشارع بولاق ( ٢٦ يوليو ) ، فشارع كامل ( الجمهورية ) إلى قصر عابدين ، ولم يترك للشرطة المصرية من عمل سوى منع الزحام خلف ظهور الجنود الانجليزية . وكان مع كل فرقة انجليزية موسيقيها . أما كبار الضباط الانجليز ، فانهم توجهوا إلى قصر عابدين ليكونوا ضمن المهتمين <sup>(١)</sup> .

وفي الساعة التاسعة والذهب صباحاً ، أطلقت المدافع إعلاناً بخروج السلطان من قصر نجده وكان يجلس إلى يساره في العربة السلطانية ، رئيس الوزراء ، وسارت أمام العربة فرقة انجليزية مؤلفة من ١٢٥ فارساً وخلفها فرقتان من الحرس المصري مؤلفتان من ٢٥٠ فارساً . ثم مركبتان تقلان الوزراء تتقدمها وتتبعها فرقتان من الفرسان الانجليز ومثلهما من جنود الحرس الوطني وبعد قليل أقبل المستر شيهام في عربة سلطانية يتقدمها ويتبعها ١٢٥ فارساً انجليزياً ويليه موكب الجنرال مكسويل في عربة أخرى وبعجواره ضابط بحري كبير ، وكان في مثل الموكب المتقدم .

أما الشعب فقد قابل الموكب السلطان بوجوم ، وكان الحزن مرتسماً على الوجوه ، فلم يسمع هتاف أو تصفيق .

---

(١) المرجع السابق . ص ٧٢ .

### مماثلة الدستور

وقد أراد السلطان حسين أن يبرر قبوله لأمرش من الإنجليز أمام الرأي العام المصري ، فأدلى إلى مراسل « التيمس » في القاهرة بتصريح بدأه بتسفيه صنيع تركيا في خوضها غمرات الحرب ، وقال أن سياسة رجالها مبنية على الجمل والطمع والطيش والفروور وقلة التبصر ، وبذلك جنت هذه الدولة على نفسها وفسلخت مصر منها إلى الأبد . ثم أطرى بريطانيا وقال :

« أننا لا نستطيع أن نفيها حقها من الشكر على ما فعلته لمصر » ، وصرح بأنه موقن من زمان طويل بأن مصر وسائر الأقطار الشرقية في احتياج إلى الأوروبيين<sup>(١)</sup> .

كذلك قال في حديث دار بينه وبين الدكتور « هربرت آدم جيهون » مراسل « النيويورك هيرالد » الأمريكية : « . . . أننا نحن المصريين ننظر إلى الإنكليز كأصدقاء لنا ومحامين عنا وأننا لموقفون بأن بلادنا كانت ولا شك ضائعة في العام الفاتح ( ١٩١٥ ) لو لم يخف الإنكليز لمساعدتنا ، وهم بركة لمصر » II وقال أيضاً : « ما كنت لأقبل سلطنة مصر في ظل الحماية البريطانية لو لم أكن منمطفا على الدولة الحرة العظيمة التي سأتساند معها في انجاح شعبي اقتصاديا وأديبا . ولقد علمني الاختيار الطويل الشخصي أن الإنكليز هم أصدقاء شعبي وعائلي الخالص<sup>(٢)</sup> » II

وإنخذت الحكومة في ظل السلطان حسين عدة وسائل تبغى بها اجتذاب الخاصة لهذا الوضع الجديد الثبات ، وهي وسائل تدور حول التعظيم من شأن الوزراء في ظل الحماية ، واحاطتهم بمختلف المزايا والمظاهر لكي يزدادوا تعلقا

(١) المرحوم السابق . ص ٧٧ .

(٢) أحمد شفيق : حوليات مصر ، ج ١ ، ص ٩٨ .

مناصبهم ، ويزداد الناس تهاافتاً عليها ، فمن ذلك اختصاصهم بألقاب ميزتهم عن حملة الرتب والألقاب ، كتلقيب الوزراء بأصحاب « المعالي » بعد أن كانوا أصحاب « سمادة » فقط ، وتلقيب رئيس الوزراء بصاحب « دولة » ، بعد أن كان صاحب « عطوفة » .

وعمد السلطان حسين إلى الاستغناء في منع رتب الباشوية والبكوية لكثير من الأعيان والوجهاء والموظفين ، فكان لهذه الوسيلة أثرها في كسر حدة السخط المعارضة بين هذه الفئات ، وأخذ الأعيان يتطلعون كماداتهم إلى التحلي بهذه الرتب ، عن طريق الأخلاص للسلطان وللنظام القائم ، فاجتذبت الحكومة بذلك ولاء طبقة الرأسماليين<sup>(١)</sup> .

وكان السلطان حسين في بداية عهده للعرش على وفاق تام مع دار الحماية والمستشارين البريطانيين في الحكومة المصرية ، على أنه لم يلبث أن بدت منه في أحاديثه ملاحظات على بعض تصرفات الموظفين الانجليز ، وانتقادات بلغت حد الطعن في السياسة البريطانية ، وتناول في انتقاداته السير هنري مكماهون Sir Henry Mac—Mahon المندوب السامي للبريطاني ، فوقع الجفاء بينهما ، وكان كبار الموظفين البريطانيين يعززون هذا التطور في نفسية السلطان حسين إلى أن شخصية المندوب الثاني ليست من القوة بحيث يحسب لها حساباً كبيراً ، وكانوا يلاحظون في أحاديثهم الخاصة أن السير مكماهون ليس على المام تام بدقائق الأحوال في مصر ، ولم يسبق له العمل فيها قبل أن يشغل منصبه ، فلم يكن من هذه الناحية على غرار اللورد كرومر أو جورست أو كتشنر الذين لم يعمينوا في منصب المعتمد البريطاني إلا بعد أن سبق لهم العمل في مصر من

---

(١) عبد الرحمن الرافعي : ثورة سنة ١٩١٩ ، ج ١ ، ص ٢٩ — ٣٠ .

قبل ولهذا سارعت الحكومة البريطانية بتعيين السير رجنالد وينجت بدلا من مكماهون<sup>(١)</sup> .

وقد تعرض السلطان لعدد من مظاهر العداء الشعبي سنعرض لها في فصل تال .

وفي أوائل شهر أكتوبر سنة ١٩١٧ اشتد المرض به ولزم الفراش ويئس الأطباء من شفائه وأخذت العلة تلح عليه حتى وافاه الموت يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧<sup>(٢)</sup> .

### أحمد فؤاد

رفض كمال الدين حسين تولي العرش :

وقبل أن يتولى السلطان حسين عرض على ابنه الأمير كمال الدين حسين أن يتولى العرش من بعده ، ولكنه رفض هذا العرض ، وأرسل إلى والده في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٨ خطابا بهذا المعنى يقول فيه<sup>(٣)</sup> :

« يا صاحب العظمة السلطانية .

« ذكرتموني عظمتكم بما إتفقت عليه من الحكومة البريطانية الحامية وقت ارتقاء عظمتكم السلطنة المصرية من تأجيل وضع نظام وراثية العرش السلطاني إلى ما بعد بحثه ، وقد تفضلتم عظمتكم فأعربتم لي عن رغبتكم في أن تكون وراثية عرش السلطنة المصرية منحصرة في الأكبر من الأبناء ، ثم بعده لأكبر أبنائه ، وهكذا على الترتيب .

« وأني لأذكر لعظمتكم هذه المنة الكبرى لما في هذه الرغبة من التشريف

(١) المرجع السابق . ص ٤٢ - ٤٣ .

(٢) المرجع السابق . ص ٤٤ .

(٣) المرجع السابق ص ٤٤ .



لى ، على أنى مع إخلاصى التام لشخصكم الكريم وحاكمكم الجليل ، مقتنم كل الاقتناع بأن بقاءى على حالتى الآن يمكنى من خدمة بلادى بأكثر مما يمكن أن أخدمها به فى حالة أخرى ، لذلك أرجو من حسن تعطفاتكم أن تأذنوا لى أن إتنازل عن كل حق أو صفة أو دعوى كان من الممكن لى أن أتمسك به فى ارث عرش السلطنة المصرية بصفتى أبىنكم الوحيد ، وأنى بهذه الصفة أقرر الآن بتنازلى عن جميع ذلك . . . . » .

### اختيار أحمد فؤاد

وبناء على ذلك عرض العرش على الأمير أحمد فؤاد فقبله، وأرسل إليه السير ريجنالد وينجت فى يوم ٩ أكتوبر سنة تبليغا بريطانيا بهذا المعنى جاء فيه<sup>(١)</sup> :

« يا صاحب العظمة السلطانية .

« . . . . . احيط علم عظمتكم ، أنه لما كان نظام الوراثة على عرش السلطنة المصرية لم يوضع الآن ، وكنتم عظمتكم بعد طبقة البين الوارث المتعين طبعا لوراثة العرش ، فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوء هذا العرش السامى ، على أن يكون لورثتكم من بعدكم ، حسب النظام الوراثى الذى سيوضع بالاتفاق بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية وبين عظمتكم . . . . . » .

وقد بدا فى طريقة ولاية السلطان فؤاد العرش كما بدا فى ولاية السلطان حسين كامل من قبل - مبلغ التدخل البريطانى فى أعظم المهام الداخلية شأننا ، إذ جمات الحكومة البريطانية نفسها مصدر ولاية العرش ، ومن هنا كان وجوم الشعب ، رد فعل طبيعى إزاء هذا التدخل السافر .

---

(١) الوقائع المصرية ، فى ٩ أكتوبر ١٩١٧ .

وقد ذكر « شيرول » أن أحمد فؤاد، وقد اختير سلطانا على مصر بواسطة السلطات البريطانية لصفات خاصة تجعله يستحق ذلك؛ وإلا لأنه كان أكثر من غيره قابلية للاعتماد على الانجليز ومشورتهم<sup>(١)</sup>.

وقد اعترف فؤاد بالحماية الانجليزية وبفضل الانجليز في توليه العرش، وقد جاء هذا الاعتراف في خطابه إلى حسين رشدي عقب توليه السلطنة مكافئا لآياه تولي الوزارة، إذ قال: « نعلم رعايانا أنه بسبب وفاة سلفنا . . . قد تولينا بالإتفاق مع الدولة الحامية عرش السلطنة المصرية، على أن يكون هذا العرش من بعدنا لورثتنا طبقا للنظام الوراثي الذي سيوضع بالاتفاق مع الدولة الحامية . . . »<sup>(٢)</sup>.

ففي هذا الخطاب تسجيل للحماية، وإعتراف من ولي الأمر بأنه تولي العرش بالإتفاق مع الدولة الحامية، فهو من الوثائق التي لا يغتبط لها تاريخنا القومي، كما أن كلمة ( رعايانا ) التي جاءت في مستهله، وتكررت في صلبه، إشارة إلى الشعب، هي من الأساليب العتيقة التي تنطوي على روح الزاوية بهذا الشعب.

### فؤاد يجرب سلطته

وقد حاول السلطان فؤاد أن يجرب سلطته، فطلب إقصاء وزيرين اشتهر أحدهما وهو إبراهيم فتحي باشا وزير الأوقاف بالفساد ليحل محلهما وزيران آخران يرضى عنهما الوطنيون في مصر وهما سعد زغلول وعبد العزيز فهمي متمسكا بحق ولي الأمر في تعيين الوزراء وعزلهم.

---

(1) Chirol : The Egyptian Problem, p. 133.

(٢) عيد الرحمن الرافعي : ثورة سنة ١٩١٩، ج ١، ص ٤٦-٤٧.

وكان من الطبيعي ألا يرضخ وينجبت لهذه الرغبة ، فذكر ارشدى باشا أن الحكومة البريطانية ترغب في أن تبقى الوزارة على ما هي عليه إلى نهاية الحرب وأبدى رأيه في عبد العزيز فهمي بأنه « لا يبدو أن لدى عبد العزيز فهمي من الخبرة الكافية ما يؤهله لتعيينه وزيراً على الفور » . أما بالنسبة لسعد زغلول « فانه معروف بأنه « شريك مخالف » ، كما أن الموقف الذي اتخذته بالمهجوم على سياسة الوزارة خلال فترة من سبقوني يدفع حكومة صاحب الجلالة نحو الاتجاه إلى إستبعاده من أى إشترك في الحياة الرسمية للبلاد ، لأن ضمه قد يعنى تنازلاً كبيراً جداً لرغبات المصريين . . . »<sup>(١)</sup> .

وكان رد رئيس الوزراء هو أن السلطان سيعتقد أنه قد خذل من جانب الحكومة البريطانية ، وأنه سيتمسك بوجهة نظره ، وأنه لا يحتمل أن يكون في غرفة واحدة مع ذلك الوزير أو — وهو الأدهى — أن يظهر علناً مع رجل له مثل هذه السمعة السيئة ، وكانت إدارته للأوقاف موضع نقد شديد .

وكانت الحجة التي يستند إليها وينجبت هي أن أقوال فتحي باشا لم تسمع وأن الاتهام التي تقال لم تثبت رسمياً . وقد حذر ارشدى وينجبت من أن السلطان يحتمل أخلاق فتحي حتى لقد أصبح واقفاً تحت سيطرة فكرة تملكته منه وهي أن إدارته على مستوى أخلاقه ، كما حذره من أنه سيجد صعوبة كبرى في إقناعه بتغيير رأيه والنظر إلى الأمر على ضوء آخر . والحقيقة أنه اعترف بأن الموضوع ، كان محل بحث لمدة طويلة ، وأن السلطان لم يخف وجهات نظره في معظم الوقت ، وأن من غير المرغوب فيه أبداً أن يتعرض لأى ضغط يستهدف منه سحبها وفضلا عن ذلك فإن الموضوع يثير مسألة حق السلطان في التخلص من وزير لا يوافق عليه .

ولما قابل وينجت السلطان، ذكر السلطان أنه أعطى عهداً مقدساً - سواء قبل أو بعد أن أصبح سلطاناً -- بأن يتصرف بولاء تام تجاه الحكومة الانجليزية، وأنه رفض الاستجابة لرغباته يظهر عدم الثقة بولائه وبوعوده وبشرف غايته وتسأل : « لماذا لا أنخلص من وزير لا أثق فيه ... ؟ » . ثم أمل على وينجت رغبته بذلك لكي ينقلها إلى وزارة الخارجية البريطانية التي جاء فيها .

« إنى لأشعر بالأسف الشديد لرد الحكومة البريطانية بشأن مسألة تغيير الوزراء ، إذ يتضح منه أن الحكومة لا تثق في سياستي ، ولا في نزاهتي ، ولا في صراحتي أو أمانتي . أن من المستحيل على أن أعمل مع وزير لا يوثق به . وقد تحدثت في هذا الشأن من قبل عندما عرض على أن أكون سلطاناً لمصر . ولن أستطيع أبداً أن أعمل مع أناس لا أثق بهم ... »<sup>(١)</sup> . وانتهى الموقف بذهاب فتحي بالفعل ولكن اتفق على تعيين زبور باشا بدلاً منه وصرف النظر عن تعيين سعد زغلول وعبد العزيز فهمي .

### التخلي عن المطالب الوطنية

وقبل اندلاع ثورة ١٩١٩ بأيام قليلة وبالتحديد في أول مارس ، جدد رشدي باشا استقالته التي كان قد قدمها من قبل ، نتيجة لأصرار سلطات الاحتلال على منعه من السفر إلى الخارج لعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح ، وكان الرأي العام مطعوناً من بقاء وزارة رشدي في الحكم لأنها أظهرت رأيها في مشاركة الشعب شعوره ، وتمكينه من رفع صوته في مؤتمر الصلح ، فلما قبل السلطان استقالته ولاح أن في الأفق وزارة جديدة ستؤلف ، شعر الرأي العام أن تأليف هذه الوزارة الجديدة سيكون طبعاً على أساس تثبيت الحماية ، وعدم تمثيل مضر في مؤتمر

(١) المرجع السابق ص ٨٤ - ٨٥ :



الصالح ، لأنه إذا كان برنامجها هو برنامج رشدي باشا ، فلم يكن هناك موجب لقبول استقالته ، فقبولها معناه أن « القصر » اعتزم الانفصال عن الشعب في هذه المسألة الجوهرية ، وأن الوزارة الجديدة ستعتمد بالضرورة مع أمانى الشعب<sup>(١)</sup> .

وكان الظن أن السلطان يصر على عدم قبول إستقالة رشدي باشا ، لأن أصراره هذا يسند رشدي في طلباته من الانجليز . وقد ساعد على هذا الظن ؛ أنه أقر رشدي على تقريره الذي رفعه إليه في نوفمبر عام ١٩١٨ ، وعهد إليه وإلى زميله عدلى باشا بالسفر إلى لندن للتحدث إلى الحكومة البريطانية في مستقبل مصر السياسى ، ولذلك لم يقبل إستقالته منذ رفعها إليه في ديسمبر ، وأصر على عدم قبولها المرة بعد المرة ، كلما هم رشدي باستعجال قبولها ، وهذا معناه أنه مؤيد له موقفه حيال الإنجليز ، فلما انتهى الأمر بقبول استقالته في أول مارس ، كان ذلك إيذانا ببداية مرحلة جديدة من السكفاح يتغير فيها موقف السلطان ، ويذعن فيها للتدخل البريطانى ، فينقطع التضامن الذى كان قد بدأ بينه وبين الشعب بإزاء السياسة الإنجليزية .

وسارع سعد زغلول في اليوم الثالث من مارس طالبا مقابلة السلطان ، وترك في القصر عريضة غاية في العنف ، قرع فيها السلطان تقريرا شديدا لموقفه الذى وصفه بأنه لا يتفق مع حب الخير للبلاد والاعتداد بمشئته شعبها ، وأنه يتابعه الانجليز في اذلال الشعب وإيذانا بالرضى بحكم الأجنبي إلى الأبد<sup>(٢)</sup> ، فقد قال في العريضة<sup>(٣)</sup> : « ... لقد كان الناس يظنون أنه كان لها في وقفتهما

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : ثورة سنة ١٩١٩ ، ج ١ ، ص ١٥٩ .

(٢) عبد العظيم محمد رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ، ص ١١٦ .

(٣) عبد الرحمن الرافعى : ثورة سنة ١٩١٩ ، ج ١ ، ص ١٥١ - ١٦٢ .

( رشدى وعدلى ) الشريفة دفاعاً عن الحرية عضد قوى من نفعات عظمتكم ،  
لذلك لم يكن ليتوقع أحد في مصر أن يكون آخر حل لمسألة سفر الوفد ، قبول  
إستقالة الوزيرين ، لأن في ذلك متابعة للطامعين في إذلالنا ، وتمسكنا للعقبة  
التي ألقيت في سبيل الأدلاء بحجة الأمة إلى المؤتمر ، وإبذانا بالرضى بحكم  
الأجنبي إلى الأبد .

« قد نعلم أن عظمتكم ربما كنتم مضطرين لاعتبارات عائلية أن تقبلوا  
عرش أبيكم العظيم الذى خلا بانتقال أخيك المنفور له السلطان حسين ، ولكن  
الأمة من جهة أخرى كانت تعتقد أن قبولكم لهذا العرش في زمن الحماية  
الوقتية الباطلة ، رعاية لتلك الظروف العائلية ليس من شأنه أن يصرفكم عن  
العمل لإستقلال بلادكم ، غير أن حل المسألة بقبول إستقالة الوزيرين اللذين  
أظهرا إحترامهما لإرادة الأمة لا يمكن أن يتفق مع ما جيلتم عليه من حب  
الخير لبلادكم والاعتداد بمشيئة شعبكم ، لذلك عجب الناس من مستشاريكم أنهم  
لم يلفتوا إلى أن الأمة في هذا الظرف العصيب إنما تطلب منكم - يا أرشد  
أبناء محررها الكبير محمد على - أن تكونوا لها العون الأول على نيل  
استقلالها ، مهما كلفكم ذلك ، فإن هممكم أرفع من أن تحددها الظروف ؛ كيف  
فات مستشاريكم أن عبارة إستقالة رشدى باشا لا تسمح لرجل مصرى ذى  
كرامة ووطنية أن يخلفه في مركزه ١٩ كيف فاتهم أن وزارة تؤلف على برنامج  
مضاد لمشيئة الشعب مقضى عليها بالفشل ١٩

« عفوا يا مولانا ! قد تكون مداخلتنا في هذا الأمر وفي غير هذا  
الظرف غير لائقة ، ولكن الأمر قد جل الآن عن أن يراعى فيه أى اعتبار  
غير منفعة الوطن الذى أنت خادمه الأمين .

« أن مولانا أكبر مقام في البلاد ، فعليه أكبر مسئولية عنها ، وفيه

أكبر رجاء لها ، وأننا لا نكذب النصيحة إذا تضرعنا إليه أن يتعرف رأى أمته قبل أن يتخذ قراراً نهائياً فى أمر الأزمة الحالية ، فإننا نؤكد لصدته العلية أنه لم يبق أحد فى رعاياها من أقصى البلاد إلى أقصاها إلا وهو يطلب الاستقلال فالخيلولة بين الأمة وبين طلبتها مسئولية لم يتحرر مستشارو مولانا أمرها بالدقة الواجبة . . . » .

وكان لهذه العريضة وقع سيء فى نفس السلطان فؤاد ، إذ غضب للغلبة الشديدة التى صيغت بها وما تضمنته من لوم وتأنيب ، وعدها تهديداً لشخصه فلبجاً إلى دار الحماية البريطانية يسألها تجنبه اساءات مماثلة فى المستقبل ، بل لقد فكرت دار الحماية فى إمكان تقديم سعد المعاكمة للمعارات الجريئة التى تضمنتها للعريضة ، ثم روى العدول عن ذلك وبدأ التفسكير فى إتخاذ إجراء أعنف وهو إبعاد سعد إلى مكان ناء فى الهند أو سيلان حتى تقاح الفرصة لتشكيل حكومة جديدة ، وإتساع المجال لمن يسميهم الانجليز « بالمعتدين » ليرفعوا صوتهم بالتعاون مع الحكومة البريطانية<sup>(١)</sup> .

### ملكية أم جمهورية

وقد زعم الصحفى مصطفى أمين فى سلسلة مقالات له نشرتها جريدة الأخبار عن فشل ثورة ١٩١٩ أن سعد زغلول قد طالب فى مباحثاته مع ملنر بخلق السلطان وعلان الجمهورية ، وكان من أهم ما استند اليه مصطفى أمين فقرتان من مذكرات سعد زغلول ، يقول فى الأولى منهما ، « قال لورد ملنر : لا نريد أن نتدخل فى النظام الدستورى ، ولكن فى مبادئه . قلنا : أنه لا مانع من أن تشمل المعاهدة على التصريح بأن مصر دولة حرة مستقلة دستورية ، جمهورية

(١) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٨٢ .

أو ملكية ، لا مانع من إشتغال المعاهدة على هذا . أما الفقرة الثانية فيقول فيها سعد : « ان التثبيت ببقاء السلطان مع كراهية الأمة وأغلب الانجليز له وبأن القول في الامتيازات ( يكون ) لهم ، وأن تكون لهم قوة حربية ، ألا تعتقد معاهدة سياسية بدونهم ، كل ذلك يدل دلالة واضحة على أنهم يريدون الاحتفاظ بحقيقة الحماية دون اسمها . ولو كنت آمنا ، مع هذا ، على بقائنا متمتعين بما تركوا لنا من حرية التصرف في أمورنا الداخلية ، لكنت أول القائلين بالاتفاق . ولكن وجود مثل هذا السلطان مع وجود الانجليز في وظائفهم أول الأمر ، كل هذا يلزمنا ألا نقبل هذا الاتفاق ، لأنه يحتوي على عوامل التعريب التي لا بد أن تؤثر في البناء الجديد قبل تمامه . »<sup>(١)</sup>

وقد فقد الدكتور عبد العظيم رمضان هذا الزعم تفصيلاً منطقياً ومقنعاً ، لعل أبرز ما فيه ما نقله مصطفى أمين نفسه عن برقية أرسلها اللورد ملتر إلى اللهي في ٣٠ يونيو بنفي فيها نفياً قطعياً حدوث أية مناقشة حول العرش . ويقول فيها بالحرف الواحد : « لم يحصل الكلام في جميع المحادثات التي جرت على مركز السلطان ولا على قانون الوراثة »<sup>(٢)</sup> . وقد اطلع سعد على نص البرقية في مذكراته ، ولم يبد دهشة أو تكذيباً لما تضمنته من وقائع غير صحيحة .

كذلك فإن الحكومة الإنجليزية كانت قد وضعت بنفسها نظام وراثة العرش وأبلغته إلى السلطان فؤاد في خطاب رفعه إليه اللهي يوم ١٦ / ٤ / ١٩٢٠ جاء فيه :

« دار الحماية في ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠ .

« يا صاحب العظمة . ان الحادث السعيد الجديد ، ألا وهو ميلاد نجل اعظمتكم قد دعا حكومة جلالة الملك إلى النظر في نظام وراثة السلطنة المصرية .

(١) عبد العظيم محمد رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ٢٨٤ .

(٢) المرجع السابق .



وعليه فقد أمرت من لدن جلالة الملك بأن أبلغ عظمتكم الاعتراف بنجل  
عظمتكم الأمير فاروق ونسبه من الذكور على قاعدة الأكبر من الأولاد  
فالأكبر من أولاده وهكذا ، وإن لم يوجد فيمن يولد لعظمتكم من الذكور  
ومن يتناسل منهم من الذكور على نفس تلك القاعدة كأولياء عهد عظمتكم في  
حق تقلد السلطنة المصرية<sup>(١)</sup> .

ولا يخفى أن صدور نظام وراثته العرش عن دولة أجنبية ، هو من أخص  
مظاهر الحماية بل التبعية ، فكأن الحكومة البريطانية أرادت أن تسجل هذا  
الوضع المزرى في وثيقة رسمية .

وحدث أن نشرت جريدة التيمس في عددها الصادر في ٩ يونيو سنة  
١٩٢١ رسالة لمكاتبتها في القاهرة ورد فيها أنه أبلغ من ثقة أن سعداً كان قد  
رتب استقبالا في أول يوم من أيام عيد الفطر ، يماثل الاستقبال الذي يجرى  
عادة في القصر ، وأنه بعد ذلك عدل عنه . . . فانهز سعد فرصة إلقائه خطابا  
في حفلة عامة في يوم ٢١ / ٦ / ١٩٢١ ، فعلق على ذلك بما يأتي :

« يجب على ألا أترك مسألة التشريعات تمر دون أن أعلق عليها ،  
سمعت هذه الاشاعة من قبل ولم أحفل بها ولا بتكذيبها لأنها خرافة لم تخطر  
على بالي . وقد اخترعوا بجانبيها خرافة أخرى يجب أن أردّها . قالوا أن زغلول  
يريد قلب الحكومة إلى جمهورية يكون هو رئيسها . بقلت إلى هذه  
الخرافة فكذبتها لرواتها ، وأقول لكم — ولا أخشى أن أقول ما في نفسي  
لأنه لا يخشى الحق إلا الضعيف وأنا أقوى بكم — لم يخطر ببالي هذا الخاطر  
أضلا ولم يرد به فكري مطافاً ، وللشروع الذي قدمه الوفد للجنة مانريفانيا ،  
فقد قلنا فيه أن مصر تكون دولة ملكية مستقلة . . . وإنا نديننا من أول

---

(١) الوقائع المصرية في ١٢ أبريل ١٩٢٠

أمرنا بأننا نحترم البيت السلطاني ونحتفظ به . »<sup>(١)</sup> .

ولما تكررت هذه الاتهامات عهد سعد إلى مصطفى النحاس ، كسكرتير للوفد أن يذيع سرّاً كان لا يزال مكتوباً ، فصرح في حفل أقيم تكريماً لسعد في نادي سيروس في ٢٣ / ١٢ / ١٩٢٢ بأن إنجلترا ذا مقام كبير حضر إلى سعد وهو حبيس في عدن ، وفي طريقه إلى منفاه يسيدشلفعرض عليه أن يكون ملكاً ، فرفض قائلاً : « إنه لا يبحث عن مركز مهما كان سموه ، إنما يبحث عن شيء هو استقلال بلاده . . . »<sup>(٢)</sup> .

وبعد صدور تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ ، وجه فؤاد إلى الأمة بياناً في ١٥ مارس أعلن فيه استقلال البلاد واتخذ لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر . على أنه مما ضيع أثر هذا ، أن الحكومة البريطانية — في نفس يوم إعلان استقلال وهو مصر وهو ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ — كلفت ممثليها السياسيين في الخارج إبلاغ الحكومة المعتمدين لديها بأن « إنهاء الحماية البريطانية على مصر ليس من شأنه أن يحدث أى تغيير في الأوضاع القائمة أو في علاقة مصر ببريطانيا . كما أن إنجلترا تعتبر أى تدخل من قبل دولة أخرى في شؤون مصر عملاً غير ودي ، وتعد كل اعتداء يوجه إلى الأراضي المصرية عملاً يجب عليها أن تمنعه بجميع الوسائل التي في وسعها »<sup>(٣)</sup> .

### تحسن العلاقة بين الملك والوفد

ولما بدىء في وضع الدستور ، كان للخلاف بين القصر والوزارة ( ثروت باشا ) حول الدستور — يزداد حدة وشدة ، وكان المسرح السياسي المصري يجري عليه إذ ذاك حركة غير طبيعية فقد كان يجري تقارب بين الوفد والقصر

(١) محمود سليمان هنام : أضواء على أحداث ثورة ١٩١٩ ، ١٥١ — ٤٥٢ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) ٥٠ عاماً على ثورة ١٩١٩ ، ص ٥٣٣ .

ضد وزارة ثروت المؤيدة من دار المندوب السامي . وقد حدث هذا التقارب على يد نسيم باشا الذي كان يشغل في ذلك الوقت منصب رئيس الديوان الملكي . وقد تقدم سعد زغلول بتقريب العلاقات بين الوفد والقصر خطوة إلى الأمام عندما أدلى بمحديث لمندوب وكالة رويتر أنكر فيه علاقته بالخدو السابق وأكد ولاءه للملك ، وقال أنه سيقرب خدمة الأمة بخدمة جلالته . وقابل الملك فؤاد ، المصري السعدى القائم بأعمال رئيس الوفد مقابلة ودية طويلة ، خرج هذا على أثرها وأصدر منشوراً عدائياً أكثر من العادة ضد وزارة ثروت باشا . ثم أعلن أن الملك سيؤدى فريضة الجمعة في مسجد الأزهر الذى يعد حصن الوفد ، وكان لهذا الإعلان صلة بمؤامرة دبرت في ذلك الوقت بين القصر والوفد والأزهريين للاعتداء بالضرب على أشخاص الوزراء في الجامع الأزهر عقب خروج الملك منه حيث لا يستطيع البوليس إنقاذهم وذلك لتحقير الوزارة وإسقاط هيبتها أمام النظر العام<sup>(١)</sup> .

وترتب على ذلك مسارعة ثروت بتقديم استقالته التى قبلها الملك بسرعة ملحوظة .

### سلطات الملك في دستور سنة ١٩٢٣

ولما كان مشروع الدستور قد ورد فيه (المادة ١٩) : « الملك يلقب بملك مصر والسودان » وكذلك ( المادة ١٤٥ ) التى جاء فيها : « تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعاً عدا السودان ، فمع أنه جزء منها ، يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص » ، هاجت سلطات الاحتلال واستطاعت بوسائل ضفطها المعروفة أن تستبدل هاتين المادتين بوضع نصين آخرين ورد فيهما أن هذا اللقب يقرر وقت الفصل النهائى فى نظام السودان بواسطة

(١) عبد العظيم عماد رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ، ص ٣٨٠ .

الممثلين المفوضين وأن تطبيق الدستور لا يمس حقوق مصر في السودان<sup>(١)</sup> .  
وحدثت عدة تعديلات في مشروع الدستور كان من شأنها أن تطلق يد  
الملك في الحكم مما كان له من أثر بالغ سوء على الأحداث فيما بعد ، من ذلك  
على سبيل المثال أن المادة (٧١) الخاصة بعدد الأعضاء المعيينين في مجلس الشيوخ ،  
قد نصت على أن هذا العدد نسبي بمقدار الخمسين ، بعد أن كان عدداً ثابتاً محدداً  
بثلاثين عضواً . وبهذا التغيير البسيط أصبح الملك هو المسيطر في مسألة التصديق على  
القوانين ، ذلك أن الدستور كان ينص على أن مشروع القانون الذي لا يصدق  
عليه الملك يردده إلى البرلمان في مدى شهر ، ولا يصدر إلا إذا وافق عليه البرلمان  
مرة ثانية بأغلبية ثلثي أعضاء كل من المجلسين . وبمقتضى العدد الثابت الذي  
قررت له لجنة الثلاثين ، وهو ثلاثون عضواً ، كان تصويت الأعضاء المنتخبين  
في المجلس للمرة الثانية كافياً لصدور القانون ، لأن الأعضاء المنتخبين ، كان  
على الدوام أكثر من الثلاثين ، ولكن بمقتضى التعديل الجديد الذي جعل  
عدد الأعضاء المعيينين نسبياً بمقدار الخمسين (وهو أكثر من الثلث) أصبحت  
موافقة الأعضاء المنتخبين غير كافية لصدور القانون لأن عددهم أقل على الدوام  
من الثلاثين<sup>(٢)</sup> .

وبالإضافة إلى ذلك ، فمناك حق الملك المطلق في حل مجلس النواب  
ولإبقاء السيطرة الملكية على المعاهد الدينية ، وجعل إنشاء الرتب والنياشين  
ومنحها حقاً مطلقاً للملك كذلك وتولية وعزل الضباط .. إلخ .

وقد كتبت جريدة « ديلي جرافيك » بتاريخ ١٢ أبريل معلقة على مثل  
هذه الأمور وغيرها مما يجري مجراها : « إن التيمس تنهم جلالة الملك فؤاد

(١) المرجع السابق . ص ٢٨٤

(٢) المرجع السابق : ص ٢٩٦



صراحة بأنه العقبة الوحيدة في سبيل الحكم الدستوري . وتقول أن السلطة البريطانية لم تعد تؤيد معاليم البلاط ضد حقوق الشعب . أن الملك فؤاد يبذل كل جهده للقضاء على توصيات لجنة ملنر لأنه خاف — إذا نحن غادرنا البلاد وأنشئت فيها حكومة دستورية — أن يقوى نفوذ الشعب أكثر مما يجب ويحرم البلاط سلطته فلا يستطيع إعادة استبداد الخديويين القدماء<sup>(١)</sup> .

ومن هنا لم يكن غريباً أن تكون قوة القصر عاملاً أساسياً في تسيير الأحداث السياسية وتوجيهها وجهة لا تخدم مصالح الشعب وتقيده من حرياته وتعرقل من تقدمه ، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن هذه السلطات المطلقة التي وضعت في يد الملك، إنما كانت تعنى وضعها في يد المحتل، وكيف لا يكون هذا والاحتلال نفسه هو الذي ولي الملك ووضع نظام وراثته العرش ، بالإضافة إلى ما كان يتمتع به من قوة وسيطرة على كل شئون البلاد تقريباً على الرغم من مظاهر الاستقلال الشكلية التي منعتها البلاد .

---

(١) أحمد شفيق : حوليات مصر ، ج ٣ ، ص ٥١٦ .

## الفصل السابع

### الأحزاب السياسية

شهدت ساحة السياسة المصرية في عهد الاحتلال البريطاني عددا كبيرا من الأحزاب السياسية التي كانت تختلف فيما بينها في القدرة على تحريك وتوجيه الأحداث السياسية ، وقبل أن نقوم بدراسة هذه الأحزاب ، نثبت فيما يلي طائفة من الملاحظات العامة عليها :

أولا - نشأت هذه الأحزاب في معظمها في مجال الصحافة حيث كانت الصحافة هي المسرح الأول والميدان الأعظم للمعارك الوطنية والكفاح السياسي . وبينما كانت هناك في أواخر عهد اسماعيل جريدة عربية واحدة ، إذا بها تصبح بعد عشرين سنة ، أي سنة ١٨٩٨ ( ٥٠ ) جريدة عربية يومية <sup>(١)</sup> ، وفي كل أنحاء مصر كانت توجد جرائد ومجلات بلغ عددها ( ٢٠٠ ) <sup>(٢)</sup> وفي خلال خمس سنوات من سنة ١٨٩٥ إلى سنة ١٩٠٠ ، وجدت ( ٥٠٠ ) جريدة ودورية في مصر ، وأن كان عدد كبير منها قصير العمر <sup>(٣)</sup> وارتبطت بزيادة الصحف بطبيعة الحال بزيادة عدد قرائها وبانتشار التعليم ، وكانت الجريدة هي الصلة بين القراء مما شجع عددا من أصحاب الجرائد على أن يكونوا أحزابا سياسية تجمع قراء جرائدهم . وعلى هذا فبينما نجد أن الجمعيات والأحزاب في أوروبا هي التي

(١) مجلة الهلال ، تم ١ السنة الرابعة ، مقال « الجرائد في القطر المصري » ، ص ٢-١٢

(٢) Young. Egypt, pp. 179—180.

(٣) Landau, J. Parliaments and parties in Egypt, London, 1953, p. 109.

أنشأت صحافتها ، نجد في مصر أن جماعات تتركز حول جرائد معينة نمت وتحولت بعد ذلك إلى أحزاب<sup>(١)</sup> ويصدق هذا القول على الأحزاب التي نشأت قبل الحرب العالمية الأولى بالذات ، أما تلك التي نشأت بعد ذلك فلم تبدأ نفس البداية .

ثانياً - كان عدد كبير من زعماء وأعضاء الأحزاب ، من كبار الملاك ، ففي الحزب الوطني (مصطفى كامل) كان هناك عمر سلطان وبعض الذين ساندوا الحزب مثل : عمر لطفي ، مرقص حنا ، سيف الله يسري ، محمد أحمد الشريف محمد علي علوبة وآخرون كثيرون<sup>(٢)</sup> . وعندما ألف حزب الأمة استند على كبار الملاك كذلك مثل حسن عبد الرازق ، وقيد الحزب بعد وفاة حسن عبد الرازق بمالات كبير من أسيوط هو محمود سليمان<sup>(٣)</sup> . وعند ظهور حزب الوفد ، كان به على شعراوي ومحمود سليمان وكان الحزب يلقى مساعدات مالية من محمد البدرأوى عاشور والأمير يوسف كمال<sup>(٤)</sup> أما حزب الأحرار ، فقد قام على رأس عدد من عتاة الرأسماليين الزراعيين المصريين مثل عدلى يكن وإبراهيم الهلباوى وتوفيق دوس وصالح اللوم وغيرهم ، وانضم البدرأوى كذلك إلى هذا الحزب<sup>(٥)</sup> .

ولعل ما يشير إلى هذه الحقيقة أن نتأمل في احصاء أولئك الذين شاركوا في الاقتراع في انتخابات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية التي جرت

---

(١) Ibid: p. 109.

(٢) Baer: op. cit, p. 144.

(٣) Landau: op. cit, p. 138.

(٤) الأهرام في ٢٧ يناير ١٩٥٤ .

(٥) انظر عن وقف الهلباوى في الأهرام في ١٤ / ٧ / ١٩٤٤ ، وانظر كذلك :

Baer: p., 145 Landau: p. 169.

سنة ١٩٠٨ ، فقد بلغوا ١١١ ٪ في القاهرة ، و ١٧ ٪ في الاسكندرية من مجموع من لهم حق الاقتراع ، أما في الريف ( في المنصورة مثلا ) ، فقد بلغوا ٢ ٪ . ولا يعنى هذا أن الاهتمامات السياسية في الريف كانت أكثر منها في القاهرة ، وإنما يعنى أن سطوة كبار الملاك في الريف كانت أكبر <sup>(١)</sup> .

فإذا ماتسألنا عن سبب وجود هذه الظاهرة ، فسوف نجد أن الملكيات الواسعة التي أحرزها أبناء هذه الطبقة لم تكن تكفى لتأصيل هيبتهم حتى بين فلاحي هذه الأراضي . فإذا كانوا يرغبون في أن يمتد هذا التأصيل إلى كل جهاز يعمل في المديرية التي تقع أراضيهم داخلها وذلك كوسيلة أساسية لقضاء مصالحهم ، فمن المؤكد أن العمل السياسي كان هو الطريق إلى ذلك <sup>(٢)</sup> . وهكذا نجد كبار الملاك ، هم الذين يساهمون بأموالهم في إنشاء الدور الصحفية وإرسال المبعوثين إلى خارج البلاد وعقد المؤتمرات وإصدار الكتب وما إلى ذلك من وسائل العمل الحزبي في ذلك الحين .

ثالثا - كان أثر عدد كبير من الأحزاب وأهميتها ، محصورين في علاقات كل منهما مع الخديوى ومع السلطان ومع الاحتلال ، حتى لم يكن تصنيف هذه الأحزاب بناء على موقفها من الاحتلال ( مثلا ) ، ففريق يرى ضرورة جلاء الانجليز بدون شرط ، وفريق يرى أن ينتظر جلاء الانجليز حتى يصبح المصريون قادرين على حكم أنفسهم بأنفسهم ١ وفريق يرى البقاء تحت حكم الاحتلال دون انتظار لأن ينتهى <sup>(٣)</sup> . ولم تكن هذه الأحزاب بقضايا مصر الأساسية من رفاهية مادية وإصلاح إقتصادي ، ونهضة اجتماعية وثقافية وعلمية

---

(١) يوتان ليب رزق : الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ، ص ٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٥ .

Alexander: op. cit. p. 114.

(٣)



كذلك لم يبد منها اهتمام بالقضايا العربية أو بعلاقات مصر مع سائر مناطق العالم العربي شرق مصر أو غربها<sup>(١)</sup>.

رابعا - هناك ظروف سياسية ساعدت على ظهور الأحزاب ، منها حادثة طابة التي أسقطت تلك الحجة التي ظل مصطفى كامل يتذرع بها لوقت طويل وهي أنه لا تناقض بين الولاء لمصر والولاء للخلافة . إذ ترتب على ذلك احساس تلاميذ محمد عبده بضرورة أخذ زمام المبادرة وإصدار صحيفة تعبر أساسا عن « المصلحة المصرية » . وهناك كذلك خطبة اللورد كرومر المشهورة بخطبة الوداع ، إذ ذكر على يوسف أن ما جاء في هذه الخطبة كان من أسباب ظهور حزبه . وأيضا ما شعر به البعض من التطرف الشديد في ذلك الخطاب الشهير الذي قاله مصطفى كامل لرئيس وزراء بريطانيا ( كامبل بانرمان ) ، إذ أنه جعل من يسمون بالمتدابين يهتمون بالتعبير عن أنفسهم ، ومما يلفت النظر في هذا الأمر أن حسن باشا عبد الرازق ، قد أعلن قيام حزب الأمة بعد ذلك بأسبوع . وأخيرا فقد لعبت ظروف اقتصادية أخرى دورها ، لعل أبرزها تلك الأزمة التي حدثت سنة ١٩٠٧ ، إذ رأى ملاك الأراضي الذين أصيبوا بخسائر ضخمة في مضارباتهم بالبورصة ، أن سببا هاما من أسباب الافلاس الذي عانوا منه هو ما ترتب على سياسة التهييج التي اتبعها اللواء من انعدام ثقة « ارباب الأموال » في البلاد<sup>(٢)</sup>.

خامسا - كانت هذه الأحزاب (وقبل إعلان الاستقلال وصعود الدستور) سياسية ، ولكنها لم تكن برلمانية مستعدة للتشريع في ميدان الانتخابات التي كانت تجري لانتخاب أعضاء المجالس النيابية الصورية مثل مجالس شورى

(١) أنيس صايغ : الفكرة العربية في مصر ، مطبعة هيكل القريب ، بيروت ، ص ٦٠ .

(٢) يونان لبيب رزق : الحياة الحزبية ص ١٨ — ٢٠ .

القوانين والجمعية العمومية والجمعية التشريعية ، لأن الأحزاب البرلمانية التي لها فروع ولجان ودعاة ومرشعون ، لا توجد إلا بعد وجود البرلمان لا أشباه للبرلمانات ، وطول العهد بالمنافسات الدولية ، وإنما كانت أحزاب مصر في تلك الفترة بمثابة أندية سياسية يجتمع فيها بعض الأصدقاء والزملاء المتعاونين ولا تتعدى حدودا معينة<sup>(١)</sup>. ولعل هذا هو مادعا مجلة الهلال أن تكتب مؤكدة أنه لا يمكن تحديد الحزب وغرضه وتعيين أتباعه ومريديه إلا بوجود من ينوب عنهم نيابة رسمية « ولا ننكر أن الشعب حتى في أرقى الأمم المتقدمة قد ينحاز إلى حزب لا يعرف عنه شيئا ، وقد يتعصب لغرض يساق إليه بالقدر أو الغيرة أو التقليد وهو لا يفقهه ، ولكنه يقبل ذلك اعتمادا على رجل يشعر به وقد أنابه عنه باختياره ويشعر أنه مكلف بنصرتة والأخذ بيده ماديا وأديبا . والنائب من جهة أخرى يشعر بأنه مسئول عن مصلحة الذين أنابوه ومراعاة احساسهم »<sup>(٢)</sup> ، فلذلك كان أهل الحزب الواحد متضامنين متعاونين مترابطين ، لهم أندية يجتمعون فيها ، وصحف يقرأونها وينشرون آراءهم فيها وأموال يبذلونها للانفاق في بث أغراضهم واصطناع الأحزاب أو ابتياع المناصب ، وإذا انحازوا إلى حزب ، بذلوا كل جهودهم في نصرتة لا يتحولون عنه أو يبدلونه لأن في رجوعهم عارا يعود عليهم بالاضرار المادية والأدبية « فأي هذا من أحزابنا على تعددها وتناقضها وما هي من الأحزاب السياسية في شيء ، وإنما هي آراء يراها بعض الوجهاء أو الأدباء ، فيوافقها عليها جماعة من محبيه أو مريديه ، ويكفي في موافقتهم أن يقولوا مثل قوله ولا يتكلفون من وراء ذلك نفقة ولا يتكبدون مشقة ولا يخافون خطرا ... »<sup>(٣)</sup>

(١) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، ص ١٥٣ .

(٢) مجلة الهلال ، أول ديسمبر ١٩٠٧ ، ص ١٤٨ .

(٣) المرجع السابق.

سادسا - أثر نمو المدن في مصر تأثيرا كبيرا في تنشيط الحركة السياسية والحياة الحزبية ، فقد شهد العقدان الأخيران من القرن ١٩ تزايدا عظيما في أعداد سكان المدن ، وهذه الزيادة . تعنى زيادة أعداد المصريين المهتمين بالشئون السياسية في بلادهم والمشاركين فيها ، فالتجمعات المدنية وما تنهضه من مناخ فكري ، يصحبها من غير شك تزايد في الاهتمامات السياسية لهذه التجمعات وبمعنى آخر ، فتطور حجم مجتمع المدينة ، قد صحبه نمو الرأي العام المصري وزيادة تأثيره ، وهذه الزيادة كذلك ، قدمت عددا من الفئات المتذمرة داخل المدينة والتي أمكن استغلالها في مناسبات عديدة في التعبير عن السخط الشعبي ضد الوجود الاستعماري أو ضد بعض مواقفه <sup>(١)</sup> .

وفيما يلي دراسة عن الأحزاب التي كانت قائمة :

## الحزب الوطني الاهلي

### تكوينه

ظهرت جمعية سرية بين ضباط الجيش كانت نواة لما سمي بالحزب الوطني الاهلي . وعلى الرغم من أن بداية ظهورها مما هو غير معروف بالتحديد ، إلا أنه يمكن القطع بأنها كانت موجودة سنة ١٨٧٦ ، وقد كون الجمعية ، على الروبي وأحمد عرابي ، والتحق بها فيما بعد على فهمي وعبد العال ولا يعرف من أفضى بأسماء أعضائها إلى علي مبارك الذي تذكر بعض المراجع أن الجهود قد بذلت لضمه إلى الجمعية . وقد حاول الخديوي اسماعيل أن يستغل الجمعية

---

(١) يونان ليب : الحياة الحزبية ، ص ١٠ — ١١ .

لمصلحته<sup>(١)</sup>. ويعزوا لاندو إلى حلیم باشا تحول هذه الجمعية من طابعها السرى إلى حزب علنى هو الحزب الوطنى<sup>(٢)</sup>.

ثم كان هناك تجمع آخر من المدنيين يضم عددا من القادة الوطنيين الناقمين على سياسة رياض باشا من أشهرهم محمد باشا سلطان وسليمان باشا أباطة وحسن باشا الشربعى ومحمد شريف باشا واسماعيل باشا راغب ، وعمر باشا لطفى . وكان هؤلاء يجتمعون منذ أواخر عهد اسماعيل فى بيت السيد البكرى نقيب الأشراف . فلما بث رياض من حولهم العيون التى تخصى عليهم حركاتهم تركوا القاهرة وجمعوا اجتماعاتهم سرا فى حلوان ومن ثم تسموا باسم « جمعية حلوان » ، ثم صاورا من بعد يعرفون باسم « الحزب الوطنى » . و « الحزب الأهلى » وقد تم الالتحام بين التجمع العسكرى والتجمع المدنى .

ويقول المسيوجون نينيه أن الحزب حرص على أن يكون من أعضائه عدد من المديرين حتى يساعد ذلك على نشر الدعاية له فى الأقليم ، وأن سلطان باشا بوجاهته وثرائه ، إذ كان يمتلك نحو ثلاثة عشر ألف فدان من أجود الأطنان ، كان يطمع فى رئاسة الحزب رغم ضعف أخلاقه ودخيلة نفسه<sup>(٣)</sup> وقد تمت عدة اجتماعات فى منزل سلطان باشا نفسه . ويقول أحمد عرابى أن الحكومة لما علمت بوجود هذا الحزب شددت الرقابة على زعمائه وهددتهم واضطهدتهم وكان الفريق شاهين باشا كنج وزير الحربية السابق من زعماء هذا الحزب فاحتفى بالحماية الإيطالية ، وغادر مصر إلى إيطاليا ، فصدر أمر الخديو فى ١٤ / ٦ / ١٨٨٠ بتجريدته من رتبة وألقابه ومحواسمه من دفاتر ضباط الجيش

---

New man. Great Britain in Egypt, pp. 38—39. (١)

Landau. op, cit, pp. 76—77. (٢)

(٣) عيد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية ، ص ٧١ .



وبقى الأمر على أنه دخل في حماية دولة أجنبية دون أن يعطى له إذن بذلك وأنه سافر من مصر بدون جواز سفر مستعينا بجواز سفر حصل عليه من حكومة أجنبية دون أن تعترف به الحكومة المصرية<sup>(١)</sup>.

وقد نشر منظمو الحزب في ٤ نوفمبر سنة ١٨٧٩ أول بيان سياسى لهم وطبعوا منه ٢٠.٠٠٠ نسخة وأذاعوها بين الناس ، وأوفد أديب إسحق إلى باريس ليدافع عن مبادئ الوطنيين ، حيث أنشأ جريدة « القاهرة » التى حفلت بالكثير من الانتقادات على رياض باشا ، وقد سعى رياض فى معرفة ناشرى هذا البيان لأقصائهم إلى السودان ، فلم يستطع .

وكان محمود سامى البارودى من منظمى هذا الحزب الذى كان الأتراك يسمونه « بحزب الفلاحين » ، ومما هو جدير بالذكر أن السياسى الدبلوماسى البريطانى « ويلفرد بلنت » مؤلف كتاب « التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر » هو الذى كتب صيغة برنامج الحزب وعرضها على أحمد عرابى وبعض الرجال العسكريين وبعض « علماء الأمة المصرية » ، فاعتبروها على الفور مطالب وأهداف الحزب والجهادية ، وأعلنوا ذلك .

### برنامج

أما المبادئ والأسس التى قام عليها برنامج الحزب ، فيمكن إجمالها فيما يأتى :

— توثيق الروابط والعلاقات مع الدولة العثمانية واعتبار السلطان عبد الحميد خليفة الله فى أرضه وإمام المسلمين ، والاعتراف باستحقاق الباب العالى

(١) المرجع السابق ، ص ٧٢ .

(٢) بلنت : التاريخ السرى ، ص ٧٩٣ - ٧٩٨ .

لما يأخذه من خراج وما يلزمه من المساعدات العسكرية في حالة نشوب حرب بين الدولة العثمانية وإحدى الدول الأخرى ، وفي نفس الوقت التمسك بما حصلت عليه مصر من امتيازات جعلت لها مكانة ممتازة لا يمكن معها النظر إلى مصر على اعتبار أنها ولاية عثمانية .

— تأييد سلطة الخديو طالما كانت « أحكامه جارية على قانون العدل والشريعة » وهو في الوقت الذي يعلن فيه هذا التأييد لا ينسى أن يؤكد عزمه على مقاومة كل من يريد إعادة الاستبداد إلى البلاد . وهو كي يضمن هذا يلح على الخديو أن تنفذ حكومته ما وعدت به من حيث الحكم النيابي وإطلاق الحريات .

— الاعتراف بالرقابة الأوربية على المالية المصرية وضرورة المحافظة على النظم التي وضعت لسداد الديون الأجنبية « وان كانت تلك الأموال لم تصرف في مصلحة مصر ، بل صرفت في مصلحة حاكم ظالم لا يسأل عما يفعل » . والاعتراف بالرقابة لا يمنع الحزب من تسجيل نقده لما لاحظته من خلل من جهاز المراقبة ذلك أن « كثيراً من المستخدمين في قلم المراقبة لا يقدرّون على القيام بوظائفهم ولا يراعون حق الشرف والاستقامة وبعضهم يأخذ الرواتب الجسيمة بلا استحقاق مع وجود من يقوم بعملهم من المصريين على أحسن أسلوب براتب لا يوازي خمس راتب الأجنبي » .

وسجل الحزب كذلك احتجاجه على إعفاء الأجانب من الضرائب وعدم خضوعهم لقانون البلاد مع تمتعهم بخيراتها وإقامتهم فيها « ولكنهم لا يريدون مدراكه هذا الإصلاح بقوة أو جفوة ، بل يقتصرون على إقامة الحججة ويطلبون من فرنسا وإنجلترا التبصر في هذا الأمر » .

— أعلن الحزب أن الخديو إسماعيل ما كان يستطيع أن يتماهى في طيشه

واستبداده لو كان المصريون يثقون له بالمرصاد لوقفه عند حدوده ، أما بعد زواله « وقد عرفوا الآن معنى الحرية الحقيقية في هذه السنين الأخيرة ، فعمدوا خناصرهم على توسيع نطاق التهذيب « أما الطريق إلى ذلك ، فهو إيجاد مجلس للنواب وتمتع المطبوعات بالحرية ، وتعميم التعليم ونمو المعارف بين أفراد الأمة .

ولما كان هناك خوف من أن تسلط على المجلس بعض الأساليب التي قد تكرهه على الصمت والمداواة وتحرم أبناء الناس من الاستمتاع الفعلي بما لهم من حقوق ، « فقد تعرض الأهالي أسرم إلى أسراء الجهادية وطلبوا منهم أن يصمموا على طلبهم لعلهم أن رجال العسكرية هم القوة الوحيدة في البلاد » .

— الحزب الوطني حزب سياسي لا ديني ، ومن هنا كان تأليفه من رجال مختلفي العقيدة والمذهب « وجميع النصارى واليهود وكل من يحرث أرض مصر ويتكلم بلغتها ينضم إليه لأنه لا ينظر لاختلاف المعتقدات ، ويعلم أن الجميع إخوان وأن حقوقهم في السياسة والشرائع متساوية » وقد دعم أعضاء الحزب هذا المبدأ بتأكيد تأييد رجال الدين من مشايخ الأزهر له حيث أن الشريعة المحمدية في أصولها الأولى تنهى عن البغضاء وتساوى ما بين الناس في المعاملة . « والمصريون لا يكرهون الأوربيين للقيمين بمصر من حيث كونهم أجنب أو نصارى ، وإذا عاشروهم على أنهم مثلهم ، يخضعون لقوانين البلاد ويدفعون الضرائب ، كانوا من أحب الناس إليهم » .

— وأخيراً ، فقد أعلن الحزب مرة أخرى أن إصلاح البلاد مادياً وأدبياً لا يكون إلا بالمحافظة على النظام والقوانين ونشر التعليم وإطلاق الحرية السياسية . وأعلن أعضاء الحزب عن أمانهم في ألا تقف أوربا في طريق تنفيذ خطط الإصلاح .

## مصر الفتاة

وكان يسعى وراء نفس أهداف الحزب الوطنى الأهلى ، عدد من المثقفين الذين أطلقوا على جماعتهم اسم « مصر الفتاة » فى أواخر عهد اسماعيل<sup>(١)</sup> واستأثر هذا الحزب بإنتباه الصحافة الأوربية بصفة عامة ، وجريدة التيمز بصفة خاصة التى ناصبته العداء . وقد تكون هذا الحزب فى الأسكندرية على غرار « ايطاليا الفتاة » ، وكان عدد من أعضائه من اليهود . ولم يكن رئيسه معروفاً ، ولكن نائبه كان يدعى محمد أمين وكان من العاملين بمحكمة أسيوط ومحمد واصف محرر جريدة « العدل » الذى كان سكرتيراً له . وكان يعقوب صنوع ينشر فى « أبو نضارة » عن اجتماعات مصر الفتاة الأسبوعية<sup>(٢)</sup> . والتحق بهذا الحزب كل من عبدالله النديم وأديب اسحق وسليم نقاش اللذان كان يصدران جريدتى « مصر » و « التجارة » وكانت صفحات هاتين الجريدتين تحمل بأفكار الحزب ، يقول صاحب « سلافة النديم » :

« وكان أول سعيه ( النديم ) فى هذا السبيل ( الحياة السياسية ) ، أن اجتمع ببعض أصدقائه الخاضعين ممن يتحقق فيهم حب البلاد والميل إلى إعلاء شأنها بالوسائل الشريفة ، وهما اثنان من مؤسسى جمعية مصر الفتاة ، أحدهما نائب رئيسها ، والاثنانى كاتم أسرارها ، فتعرف منهما إلى اجتماعيه بهما ، بالمأسوف عليهما أديب أفندى اسحق وسليم أفندى النقاش صاحبي جريدتى مصر والتجارة كما تعرف بكثير من أعضاء هذه الجمعية ، فكان ذلك بدء

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ، ص ١٣٣ .

Landau: p. 101.

(٢)



حياته السياسية»<sup>(١)</sup>. وكانت هذه الجمعية تقوم على العمل السرى ، ثم استطاعت أن تنشر جريدة لها باسم مصر الفتاة بالاسكندرية في نهاية سنة ١٨٧٩ ، وقد طبعت أولا بالفرنسية ثم بالعربية بعد ذلك .

ثم ذابت أعمال هذا التجمع كذلك في الحزب الوطنى الأولى ، وذاب هذا وذاك بطبيعة الحال عقب الاحتلال البريطانى .

وعلى أثر نجاح حزب تركيا الفتاة فى آسيا الصغرى سنة ١٩٠٨ ظهر حزب فى مصر يحمل الاسم القديم « مصر الفتاة » لمؤسسه وزعيمة أدريس راغب بك . ومبادئ الحزب الذى يكاد يكون مجهولا محفوظة لذا بواسطة رسالة يوجهها مؤسس الحزب إلى البرلمان البريطانى . ويدعى ( الكاتب ) القومية المصرية ، ولكنه يطالب بحماية تلك القومية عن طريق بقاء الاحتلال البريطانى فى مصر لا ويهاجم سلبية الحزب الوطنى ويدافع عن نيات الاستعمار ويمدد خدماته ( كذا ) فى مصر<sup>(٢)</sup> .

وبالنسبة لكل من الحزب الوطنى الأهلى ومصر الفتاة فى عهدهما الأول ، ينبغى أن نلاحظ أن أيا منهما لم يكن حزبا يقابل أحزابا أخرى من أبناء البلاد تتعارض فى المبادئ والبرامج على النحو الذى نفهمه اليوم فى الأحزاب السياسية ، لكنه كان ( وخاصة بعد توحيد كل الجهود وراء الحزب الوطنى ) فى حقيقته هيئة واحدة شاملة للحركة الوطنية فى مجملها . وإنما سعى بالحزب الوطنى ليقابل جماعة الشراكسة والترك والألبانيين والأرمن الذين كانوا يتبعون الدولة العثمانية وينفردون بولاية الحكم فى الوظائف الكبيرة وأكثر الوظائف الصغيرة . فالحزب الوطنى على هذا الاعتبار ، كان هو حزب المصريين

(١) سلافة النديم ، ص ٥ .

(٢) أنيس صايغ : الفكرة العربية فى مصر ، ص ٦١ .

الفلاحين أو حزب الأمة المصرية، ومن أجل هذا كان شعاره «مصر المصريين»  
جامدا لمبادئه المتعددة في كلمتين اثنتين، أو هو في الواقع مبدأ واحد يجرى  
تطبيقه على مختلف الوسائل التي كانت تدخل في نطاق القضية القومية بجميع  
جوانبها.

### الحزب الوطني الحر

ظهر هذا الحزب من خلال رد فعل للهجوم السنوي الذي اعتادت جريدة  
اللواء أن تشنه على تقرير اللورد كرومر السنوي، فردا على هجوم ١٩٠٧،  
نشر محمد بك وحيد مقالا في البروجريه يتهم فيه مصطفى كامل وجماعته بأهم  
«جرثومة التعصب والفتن»<sup>(١)</sup>. ويلاحظ أن هذا الحزب قد نشأ في أحضان  
المقطم بتشجيع من أصحابه الدكتور صروف ونمر ومقاريوس<sup>(٢)</sup>.

فقد نشر محمد وحيد هذا سلسلة من المقالات تحت عنوان (أصحاب  
المصالح الحقيقية) هاجم في أحدها مصطفى كامل كذلك وصحيفته اللواء ثم  
قال: «فواجباتنا الوطنية ومصالح أمتنا تقضى علينا في هذا المقام، أن نتقدم إلى  
جميع الأجانب على اختلاف نزعاتهم وأجناسهم بلسان الحزب الوطني الحر  
الذي يمثل أصحاب المصالح الحقيقية في البلاد، وبلسان عقلاء الأمة الأحرار،  
ونقول لهم أن الأمة ضربت بقلك الصحيفة الساقطة عرض الحائط» ثم يورد  
صورا لرسائل تؤيد دعواء زعم أنها قد جاءت من بعض هؤلاء (العقلاء)<sup>(٣)</sup>.

وكذلك جاء في رسالتين نشرهما المقطم، في الأولى: «وما يضحك

---

(١) يونان ليب: الحياة الحزبية، ص ٢١.

(٢) أنيس صايغ: الفكرة العربية في مصر، ص ٦٠، وكذلك:

Landau: p. 142.

(٣) محمد محمد حسين: الاتهامات الوطنية، ص ٧٦.

الحزب الوطنى الحر ، حزب أصحاب المصالح الحقيقية فى مصر ، ما يكتبه أولئك المهجاصين من الآراء المالية عن الأزمة الحالية ، فإنها آراء تدل على أن ذلك الغراب الذى شاب وماتاب يحسب هذه الأزمة مثل أزمته الخصوصية التى نتجت ريشه ، وقضت عليه قضاء مبرما فى آخر أيامه . أما الرسالة الثانية ، فهى تردد نفس المعانى تقريباً « وليسقط المهجاصون والخفاسون والحشاشون الذين يضررون بوطنهم لقضاء مصالحهم » ، ودرجة الأضرار هنا هو المطالبة باستقلال البلاء ( ١١١ ) (١) .

وقد نشر برنامج الحزب لأول مرة بصورة علنية وعامة فى رسالة بعث بها رئيسه إلى جريدة المقطم فى العدد الصادر فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٠٧ . وكانت المخطوط الرئيسية له تتخلص فيما يأتى (٢) .

أولاً : مسألة المحتلين والسعى فى نيل ثقتهم والاتفاق معهم على كل ما فيه خير القطر وترقيته وإنجاحه وتنبيههم بالحسنى إلى مواضع النقص التى يرى فى تنبيههم إليها فائدة لمصر وأهلها كما هو حال الشعوب الضعيفة العاقلة مع الأمم القوية التى تربط مصالحهم بمصالحها ، لأن طريق المسألة هذه ( كذا ) هى الطريق الوحيدة التى تضمن للأمم الضعيفة بلوغ الاستقلال فى كنف الأمم القوية المشرفة عليها .

ثانياً : مسألة الأجانب من سكان القطر المصرى على اختلاف مللهم ونحلهم ، وعدم جميعاً إخواننا لنا ، لهم مالنا ، وعليهم ما علينا .

ثالثاً : السعى فى تعميم التعليم الابتدائى بين طبقات الأمة كلها وتوسيع نطاق التعليم المالى شيئاً فشيئاً ، مع اجتذاب الطفرة التى تؤدى إلى ضد المقصود ، وقد تكون عائقاً عن ارتقاء المعارف وتقدمها ، والاهتمام بتربية لغة البلاد

(١) المرجع السابق ، ص ٧٧ .

(٢) الطليعة : فبراير ١٩٦٤ ، ص ١٥٠ .

وتعليم كل ما يمكن تعليمه من العلوم بها ، على شرط أن لا يكون ذلك سبباً في تقصير المعلمين باللغة العربية عن سواهم من المعلمين باللغات الأجنبية ، وبعبارة أخرى أن لا يكون تعليمهم العلوم باللغة العربية حائلاً دون اتقانهم للعلوم ومعاراتهم لأخوانهم الذين يتعلمونها باللغات الأجنبية ، وإرسال الإرساليات من الطلبة إلى أوربا لتعليم العلوم فيها حتى يجتمع من هؤلاء الطلبة العلماء الأكفاء الذين يعول عليهم في الترجمة والتأليف والتصنيف لكي تبارى لغة العربية الشريفة اللغات الأوروبية في علومها كما بارتها في آدابها .

رابعاً : السعى في إعداد العامة لقبول الإصلاح والمزايا النافعة في التمدن الغربي ، وذلك بإزالة أوهامهم ومخاوفهم من الإصلاحات الصحية التي لا تقوى الأمة إلا بها ، والإصلاحات الإدارية التي لا تنظم أحوال الأمة إلا بها أيضاً وماشا كل ذلك .

خامساً : السعى في الحكم النيابي من أبوابه ، وذلك بإقناع الحكومة الإنجليزية وجميع الأمم الأوروبية مع الزمان بمسالتنا وإخلاصنا وتسامحنا وكفاءتنا بأننا أهل لذلك الحكم ويكون ذلك تدريجياً ، حتى إذا آن أوانه وأمدت عواقبه باستعداد الأمة له ، كننا أول الطالبين به بالطرق المشروعة التي تضمن لنا نيله .

سادساً : السعى في تفهيم عامة الأمة وبسطائها معنى الوطنية الحقيقية وشروطها وتحذيرها من الذين يضلونها ويوهون عليها ليوقعوها في المصائب والحن ويقضوا مآربهم الخصوصية أو مآرب الدين يتخذونهم وسائل لقضاء أوطارهم .

ومما يجب الإشارة إليه ، أن هذا البرنامج عندما نشر ، علق عليه جريدة الديلي تلجراف في لندن بقولها : « أن هذا الحزب قد قام لمنافضة مصطفى كامل في حملته ونمائه ولدفع الضرر الذي لحق من تلك الحملة بمصالح مصر وبمبدأ



الحرية » ، وقالت « الاستندارد » الانجليزية كذلك : « أن هذا الحزب الذي ينتمى إليه محمد بك وحيد ، راض عن الاحتلال الانجليزي »<sup>(١)</sup> وهي أمثلة بسيطة لإرتباط هذا الحزب بالاحتلال ومساندته له خاصة إذا أضفنا إلى ما سبق ، الإشارة كذلك إلى ما كتبه محمد وحيد في اللقطة بودع كرومرو داءا حاراً ويرحب بخليفته جورست وداءا أحر .

ولم يكن لهذا الحزب شأن خطير في البلاد خاصة إذا عرفنا إن لم يكن له أعضاء فيما عدا محمد وحيد نفسه كرئيس ومحمد بك نشأت كوكيل<sup>(٢)</sup> .

## الحزب الوطنى

### ظروف نشأته

وبعد عدة سنوات من اندحار الثورة العربية ، خيم على البلاد جو من اليأس والقنوط ، إلى أن بدأت مقالات مصطفى كامل تظهر على صفحات الأهرام والمؤيد توظف الآمال من جديد في إمكان النهوض ومقاومة الاحتلال ، وخاصة منذ أنشأ جريدة اللواء ، ولهذا كتب أحد النواب الإيطاليين إليه في ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٩٦ يقول : « أنك تلفت العالم من جديد بأعمالك إلى تاريخ مصر القديم والجديد . أنك تعيد ذكرى الفراعنة الذين لبسوا قبل بنى البشر تاج العلم ودخلوا جنة الصنعة . أنك لا تقل في نظرى عن أى رجل أوربى حنكته التجارب وضقلته السدون ، بل ربما فضلت عليه . بنشاطك الفائق ، فأنا نسمعك من باريس وبرلين وفيينا والأستانة ، وأنت تذكر بلادك ، لأن قضيتهم العالم ، فلا تحرم إيطاليا من زيارتك ، فالأحرار يحبون دائماً رؤية الأحرار من أى جنس كانوا . واعتقد أيها الوطنى الفيور أن أبناء إيطاليا

(١) المرجع السابق

(٢) يونان ليب : الحياة الحزبية ، ص ٣٤ .

الذين تعلموا على يدي « جريبالدي Garibaldi وكافور Cavour وماتسيني Mazzini لملي أتم استعداد لمعاونتكم<sup>(١)</sup> » .

ولكى يتبين لنا كيف كانت مقالات وخطب مصطفى كامل تحارب اليأس والاستسلام ، نقرأ ما قاله في خطبة ألقاها بعنوان : « واجبات المصريين نحو وطنهم العزيز » يوم ١٨٩٨/١٢/٢٣ بالتيتاترو الطلياني في الأزيكية : « تمر الحادثات المزعجات علينا ، وتنفطر لما قلوبنا وتحزن منها أشد الحزن أفئدتنا ، ثم لا نجد لسانا ينطق بما يحتاج به الجمان ، بل زى سكوتنا في سكوت واستسلاما في استسلام ، فيزداد البلاء ويتضاعف الشقاء<sup>(٢)</sup> . وهو يكتب كذلك في اللواء فيقول : « من الشعوب من يسلم زمام أموره إلى حكومته ويجرى طوع إرادتها ، ومنها من يجعل للحكومة حداً محدوداً في الساطة والنفوذ ويراقبها مراقبة شديدة ، إن أحسنت كافأها ، وإن أساءت قضى عليها ، فشعوب الشرق من النوع الأول وشعوب الغرب من النوع الثاني ، ولذلك كان الشرق في تأخر وانحطاط ، وكان الغرب في تقدم وارتقاء » ثم يتبع هذا بقوله : « ولا ريب أن الشعب المصرى لا يبلغ ما بلغته شعوب الغرب ... إلا إذا قام بنفسه ونهض بمحض إرادته وبقوة مجهوداته<sup>(٣)</sup> » .

أما المناخ الذى ظهر فيه مصطفى كامل ، فقد كان يشير إلى الإلتقاء بين مصالح الخديو عباس ومصالح الامبراطورية التركية ، فكل منهما يحاول أن يستعيد نفوذه المفقود . ولما كان كبار ملاك الأراضى بصفة عامة مرتبطين بالاستعمار البريطانى ، فلم يكن أمام الخديو ومن ورائه تركيا وكل المعارضين لبريطانيا ، إلا أن يلجأ إلى الشعب فى الريف والمدينة ، كما رأينا . ولما كانت

(١) عبد الرحمن الرافعى : مصطفى كامل ، ص ١٣٠ .

(٢) مصطفى كامل : « حياة الشعب بالشعب » ، جريدة اللواء ، فى ٢٥ / ١ / ١٩٠٠ ،

العدد ٢١ .

(٣) أحمد رشاد : مصطفى كامل ، ص ١٠٦ .

الحشود الرئيسية للشعب تتمثل في المثقفين من طلبة المدارس ، لذلك كانت هناك دائماً صلة بينه وبين هؤلاء الطلبة ، وعلى رأسهم ، مصطفى كامل ، وهذا يفسر سراً التطور السريع لمصطفى كامل وحيازته على رتبة الباشوية<sup>(١)</sup> .

وإذا كان مصطفى كامل ، قد بدأ يقود المعركة ومن ورائه إندليو وتركيا ، وكل المناوئين لبريطانيا ، فإن الشعب عندما يخوض المعارك ، فإنه لا يخوضها لمصلحة هذه الطبقة أو تلك ، وإنما يخوضها لمصلحته الخاصة . وإذا ما تحرك فإنه يستمر في هذا التحرك مهما أصيب به من ضربات ، لهذا ، فإنه سرعان ما تفاعل مع ذاته ومع كل التطورات الإقتصادية والاجتماعية التي حدثت داخل المجتمع ، فأخذ يشق طريقه لأهدافه الخاصة ، وبعيداً عن المؤثرات الخارجية .

وكان طبيعياً أن يحدث للشعب هذا التطور ، فإن عدااء السراى للاستعمار ، كما رأينا ، لم يكن عدااء جذرياً ، بل كان عدااء موقوتاً ، وقد أكدت الحوادث المتعددة ، كعادث دنشواى ، وعزل كرومر وتعيين جورست وقبل ذلك ، سياسة الاتفاق الودى ، ضرورة أن تتبلور مصالح الشعب كشيء مستقل ومنفصل عن مصالح السراى ، وأية دولة خارجية أخرى ، ومن هنا بدأت تتبلور عناصر الطليعة لأول مرة فى مصر الحديثة فى حزب له أهداف واضحة تعبر عن أمان الفئات التي يمثلها فى ذلك الوقت<sup>(٢)</sup> .

### تكوينه

كان اسم الحزب الوطنى يطلق منذ بداية ظهور مصطفى كامل ، على جماعة الوطنيين الذين ينادون بالاستقلال والجلال ، على أنه لم يك ثمة حزب منظم منذ البداية ، لكنه كان موجوداً بالفعل كفكرة تضم حولها الأنصار المجاهدين .

(١) فوزى جرجس: دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى، ص ١١٩ .

(٢) المرجع السابق ص ١٢١ .

وترجع فكرة تكوين الحزب إلى سنة ١٩٠٠ حيث فكر مصطفى كامل في جعل الحزب منظما على غرار الأحزاب الأخرى الأوروبية<sup>(١)</sup>، وكتب في جريدة اللواء مقالا أعرب فيه عن أمنيته في تأسيس هذا الحزب، وكانت المناسبة التي أثارته تفكيره في هذا الموضوع مارآه أثناء زيارته لبيروت ابست، فقد أعجبته وطنية المحريين، فقال<sup>(٢)</sup>: «إن تاريخ هذا الوطن المحري هو أكبر مدرسة لرجل مثلي وهب حياته لخدمة وطنه وإعلاء شأنه» وختم مقاله بقوله: «هل يسمح لي الزمان بأن أرى في مصر هذا الحزب الوطني الحر الشريف المبادئ، المتحد الأعضاء الناهض بالأمة إلى مراقي النجاح والفلاح؟ إني أعرف أن اليائسين سيقولون أن تأسيس حزب كهذا محال، ولكنني كنت لا أياس من خلاص بلادي، فمحال على أن أياس من تحقيق هذا الأمر الجليل».

وواضح من هذا أن «الحزب» كان مجرد «فكرة» أو «أمنية» لم تخرج بعد إلى حيز التنفيذ والتحقيق. ويذكر محمد فريد في مذكراته، أنه في خريف سنة ١٩٠٦، توسط الدكتور صادق رمضان ومهد السبيل لمقابلة هامة بين محمد فريد ومصطفى كامل والدكتور صادق نفسه حيث قابلوا الخديو ليلا في مسطرد. يقول فريد<sup>(٣)</sup>: «وفي هذه الليلة اتفقنا على تأسيس الحزب الوطني والداي وجرائد الانتدار الفرنسية والإنجليزية»، وقد اختلف المجتمعون في هل يكون الحزب سرا أو علنيا؟ وكان رأي الخديو بأن يكون سرا، وبأن تنتخب اللجنة السرية من بين أعضاء النادي بعد الإختيار. ولكن الأغلبية تمكنت من تقرير جملة جهريا مع جواز تشكيل لجنة سرية فيما

---

(١) عبد الرحمن اترافى: مصطفى كامل، ص ٢٦٠.

(٢) مصطفى كامل: مقال «حزب وطني حر في مصر»، اللواء في ٢/٧/١٩٠٠.

(٣) مذكرات محمد فريد: الكاتب، فبراير ١٩٧٠، ص ١٦٠.



بينهم . وقد توالى الاجتماعات بينهم في مسجد سيدى « البترى » بسراى القبة ولم يحضر لطيف باشا هذه الاجتماعات .

ولم يكن هذا التجمع حزبا بالمعنى المعروف ، وإنما كان مجرد تنسيق بين جهود هذه المجموعة ، وكان مصطفى كامل حفيا بالأي قسم وحدة الأمة بإعلان الحزب ، غير أنه اضطر إلى ذلك اضطراراً على أثر تصريحات كرومر التى دعا فيها إلى ظهور فئة من المصريين تلتقى بالإنجليز فى منتصف الطريق ، فأعلن قيام حزب الأمة وتلى ذلك ظهور حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية<sup>(١)</sup> .

وحتى لا يدخل فى روع البعض أن الحزب لم يؤلف إلا بعد تكوين هذين الحزبين ، كتب مصطفى كامل يؤكد وجوده منذ سنة ١٨٩٥ ، فقال<sup>(٢)</sup> : « أن الحزب الوطنى المصرى الذى جعل أول مراميه وأسمى غاياته استقلال مصر ورد حقوقها إليها ، موجود فيها فعلاً منذ ثلاثة عشر عاماً مضت ، فهو وإن لم يظهر بشكل نظامى وبلائحة ولجنة إدارة ، قد ظهر بأعمال عدة واتفق أعضاؤه على خدمة البلاد وبكل قوة ، وقاوم الاحتلال فى أوربا ومصر مقاومة شهدا كل المصريين والغربيين وارتبط بروابط أكيدة مع جملة من سواس أوربا . ولما حدثت حادثة فاشودة ، ضعفت همم رجال الحزب ، كما انفصل عنه بعض أفراد لتمكن لليأس من قلوبهم ، وثبت فى موقفه من اعتقد فى نهضة الأمة بنفسها سلامتها وبلوغها كل مآربها » .

وبعد هذا بدأ يدعو بالفعل إلى إعلان الحزب ، فكتب يقول فى نفس العدد من اللواء « ولما كان لكل عمل وقت ، فقد جاء الوقت لأن يوضع

---

(١) أنور الجندى : عبد العزيز جاویش ، أعلام العرب ، ص ٢٧ .

(٢) عبد الرحمن الرافى : مصطفى كامل ، ص ٢٦ .

للحزب الوطنى نظام تام يجمع كافة رجاله وأنصاره ومحبيه الذين مضوا السنوات وهم مشاركون لنا فى العمل بكل أنواع المشاركة . وهو يعلن أيضاً أنه منذ وصوله من أوروبا فى السابع من أكتوبر سنة ١٩٠٧ « وكل واحد من رجال هذا الحزب وأبطاله الكرام يطالبنى بوضع هذا النظام بصورة نهائية حتى يتم التعاون بين جميع المخلصين لبلادهم الحبيين لأمتهم المتشربين الشهامة والإرادة والصدق والإقدام ، فتكون الخدمة أجل وأكبر ، والعمل أفيد وأعظم »<sup>(١)</sup> .

ثم كتب مصطفى إلى فريد أيضاً يقول : « أن ظهور حزب الأمة من أولئك الذين خبرنا أنفسهم وميلهم إلى مسايرة المحتلين وفقاً لما يسمونه سياسة اللين والتدرج ، وأن ما علمته كذلك من عزم صاحب للتوיד على تأليف حزب باسم ( حزب الإصلاح ) لخدمة سياسة السراى — هذان الأمران يحتمان علينا كل التعهتيم أن نظهر حزبنا الوطنى بالرغم منا . . . . حتى يعلم العالم كافة أن للوطن المصرى حزباً يطلب بمزينة صادقة الجلاء والدستور . . . » ، ثم يقول أيضاً فى خطابه معبراً عن أنه إنما يضطر إلى هذا اضطراراً وأنه يسكره تعدد الأحزاب : « نعم إلى أرغب الآن كل الرغبة فى ظهور الحزب بحال منظمة بالرغم من وطنيتى التى ترى فى تعدد الأحزاب حرباً أهلية لا مندوحة عنها . حرباً تفوق ولو إلى حين ، ما نرمى إليه من حرية واستقلال . . . » . ولكن ما العمل ونحن لو سكتنا أمام هذه الحال التى ما أوجدنا إلا دهاء سير غورست وقصر نظر المؤلفين لهذين الحزبين ، لفقدنا كل شىء ولأصبحت الوطنية المصرية عدماً فى عدم بتغلب المبادئ القيمة عليها وتقايس المخلصين عن نصرتها وإنماها . . . »<sup>(٢)</sup> .

(١) المرجع السابق . ص ٢٦١ .

(٢) جوليت آدم : إنجلترا فى مصر ، ص ٢٧٣ .

وأعلن مصطفى قيام الحزب في خطبة له ألقاها بمسرح زيرنيا مساء الثلاثاء ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٧ وأجتمعت أول جمعية عمومية له في ١٩٠٧/١٢/٢٧ وانتخبت مصطفى كامل رئيساً للحزب مدى الحياة ، كما انتخبت الأعضاء الثلاثين للجنة الإدارية منهم<sup>(١)</sup> : محمد بك فريد ، سيد باشا شكري ، علي باشا آصف ، عمر بك سلطان ، محمود بك أنيس ، فؤاد بك سليم حجازي ، الاستاذ ذويصاواصف ، الدكتور حسين يسري بك ، محمود بك رستم ، يوسف بك ذهني ، علي بك فهمي كامل ، علي بك حشمت ، محمود بك حسيب ، عبد الحميد بك عمار ، محمد بك حافظ رمضان ، شمس الدين بك حمودة ، إسماعيل بك لبيب ، محمود بك خلوصي ، محمد بك رشوان ، عبد الرؤوف بك السيوفي ، يوسف بك حافظ . . . الخ .

وبدراسة نشأة الحزب وتكوينه يمكن ملاحظة أنه من حيث الإنشاء لم ينهج مصطفى كامل نهج حسن عبد الرازق باشا مثلاً في إعلانه المفاجيء للحزب الأمة ، بل أنه بذل جهوداً كبيرة قبل هذا الإعلان من الدعاية للحزب بالمقالات والنشرات والكتب المطبوعة التي تعرض على الناس بواسطة مكاتبى اللواء .

وفي خطبة الإنشاء ( ١٩٠٧/١٠/٢٢ ) يشهد مندوب « الجريدة » ، وهي صحيفة حزب الأمة المنافس أن المسرح كان « مزدحماً بالحضور والناس أكداساً بعضهم فوق بعض » . ويقدر عدد الحضور بخمسة آلاف<sup>(١)</sup> .

وكان الحزب الوطنى حزب جموع أيضاً من حيث طبيعة التكوين . ويمكن القول أنه الحزب الوحيد من الأحزاب الثلاثة الكبيرة الذى يلتزم منهجاً ديمقراطياً في تنظيمه ، ويتضح ذلك من أسلوبه في بناء ( الهيكل الحزبى ) فبينما اعتبر احزاب الأمة أن لجنة ( ٢٥ ) المشرفة على الجريدة بمثابة لجنة إدارية

(١) مجلة الطلبة : فبراير ١٩٦٥ ، ص ١٥٥ .

(٢) يونان لبيب : الحياة الحزبية ، ص ٥٦-٥٧ ،

للحزب) وبينما اعتبر حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية الجماعة المؤسسة بمثابة مجلس الإدارة المسئول عن شئونه ، فإن الحزب الوطنى ، رفض أن يفرض على أعضائه لجنة إدارية معينة ، إذ لم يقبل مصطفى كامل رأى مجموعة من أصـدقائه بتأليف لجنة منهم تعتبر اللجنة المؤسسة ويحمل كل من يدخل الحزب على قبولها ورأى أن يترك هذا الأمر للجمعية العمومية وأن لا يميز بين عضو وعضو .

أما بالنسبة للاشتراك وقيمته ، فبينما كان على عضو الجمعية العمومية لحزب الأمة أن يسكون من المساهمين فى شركة الجريدة ، مع ما نعلمه من غنى هؤلاء ، وبينما كان على كل من يرغب فى التمتع بعضوية الجمعية العمومية لحزب الإصلاح أن يدفع خمسة جنيهات اشتراكا سنويا ، وهو مبلغ لا يستهان به بالقياس إلى هذا الوقت ، فإن الحزب الوطنى رفض أن يضع اشتراكا محـددا لأعضائه ، بل ترك الحرية لكل عضو ليدفع ما يريد حسب قدرته (١) .

### جهود الحزب تحت قيادة مصطفى كامل

حدد مصطفى كامل فى خطبة ٢٢/١٠/١٩٠٧ البرنامج الذى سيسير وفقه الحزب كما يلى (٢) :

أولا : منح مصر الحكم الذاتى أو استقلالها الداخلى طبقا لمعاهدة لندن سنة ١٩٤٠ وضمانات الفرمانات الشاهانية التى وعدت إنجلترا باحترامها رسميا .

ثانيا : إقامة حكومة دستورية ' يكون الحكم فيها مسئولين أمام برلمان يتمتع بالسلطة اللازمة كبرلمانات أوروبا .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٥٧ — ٥٩ .

(٢) أحمد رشاد : مصطفى كامل ، ص ٢٧١ .



ثالثاً : احترام المعاهدات والإنفاقيات المالية التي تتعهد فيها الحكومة المصرية بدفع ديونها ، وقبول مراقبة مالية تشبه « الكومندومنيوم » الإنجليزي الفرنسي ، طالما تظل مصر مدينة لأوروبا وطالما تطلب أوروبا هذه المراقبة .

رابعاً : نشر التعليم في أنحاء البلاد حتى تستفيد منه الطبقات الفقيرة ونشر المبادئ الدينية ، وحث الأغنياء على تأسيس الجامعات وإرسال البعثات إلى أوروبا ، وإنشاء دراسة ليلية للعمال .

خامساً : تنمية الزراعة والصناعة والتجارة وجميع مرافق الحياة الاجتماعية مما يجعل البلاد تحصل على استقلالها الإقتصادي .

سادساً : تقارب عنصرى الأمة : المسلمين والمسيحيين وتعريف كل مصري بالواجبات التي عليه القيام بها بالسهر على استتباب الأمن والنظام .

سابعاً : تحسين الأحوال الصحية لازدياد النسل القوى .

ثامناً : تقوية روابط حسن التفاهم بين المصريين والأجانب المقيمين في وادى النيل ، وتوسيع اختصاصات المحاكم المختلطة إلى الجنح والجنائيات .

تاسعاً : تقوية العلاقات الودية بين تركيا ومصر من جهة ، وبين مصر والدول الأوروبية من جهة أخرى لاكتسابها إلى جانبها ، وتعريفها بوجاهة مطالبها القومية <sup>(١)</sup> .

ومن الملاحظ أن الحزب في هذا البرنامج يسعى إلى أن تسكون مصر مستقلة استقلالاً ذاتياً تحت ظل الخلافة التركية ، وهذه دعوة خاطئة من نواحي كثيرة ، فالمصريون — والفلاحون بنوع خاص — الذين ذاقوا مرارة العسف

---

(١) أنظر أيضاً : عبد الرحمن الرافعي : مصطفى كامل ، ص ٢٦٥ — ٢٦٦ .

التركي وامتصاص الدخلاء لأقواتهم ، لا يمكن أن يتعمسوا الدعوة تتجه إلى تركيا مما أدى إلى إقتصار نفوذ مصطفى كامل على الطلبة والشباب في المدن دون الريف . ومن وجهة نظر العالم الخارجى أيضا ، لم تكن الدعوة إلى خروج مصر من نفوذ إنجلترا إلى نفوذ تركيا تكسب البريق والنجاح الذى تكسبه دعوة إلى تحرير مصر من كل نفوذ في وقت تنور فيه بعض الشعوب الأوربية - كالليونان - على الاستعمار التركى فضلا عن أن الإعتماد الأدبى على الخلافة التركية كان كالاستناد إلى جدار منهار ، فلم تكن لهذه الخلافة أى كلمة مسموعة في العالم يمكن أن تنفع مصر ، وكانت الامبراطورية التركية قد غدت أضحوكة للإمبراطوريات بل أن تركيا نفسها كانت تلهب فيها الثورات ضد هذا الخليفة تحاول الإطاحة بالاستبداد وإقامة حكم الدستور . . . ثم ألم يكن هذا الخليفة هو نفسه الذى أصدر بيانه الشهير بأن عرابى مارق وكافر<sup>(١)</sup> ؟ .

وقد درج كثير من الكتاب على توجيه الإتهام إلى مصطفى كامل بأنه أخطأ في الاعتماد على فرنسا وأنه لم يفهم أن مقاومتها للاحتلال الإنجليزي إنما كان نتيجة لرغبتها في أن تحمل محله<sup>(٢)</sup> ، إلا أن مراسلاته التى نشرت أخيرا ، تبين بوضوح ، أن هذا الإتهام لا يقوم على أساس سليم ، فقد كان مصطفى كامل على وعى تام بأطماع الفرنسيين في مصر ، ولكنه كان يأمل في أن تكسب مصر من التنافس البريطانى - الفرنسى . وفي رسالة له نجده يقول « فالفرنساويون مهما تظاهروا لنا بالولاء ، هم كالإنكليز يعملون لمنفعتهم ، وهم إذا تقربنا منهم وتحببنا إليهم ، فإنما هى سياسة منا قضت بها الأيام نستعملها لاستخدامهم ولتغيير عداوتهم بالحب والولاء وإن يكن وقتيا . . . »<sup>(٣)</sup> .

(١) أحمد بهاء الدين : أيام لها تاريخ ، دار روز اليوسف ، أبريل ١٩٥٤ ، ص ١٠٥ .

(٢) أنيس صاين : الفكرة العربية في مصر ، ص ٥ .

(٣) محمد أنيس : صفحات مطوية ، ٦٩ .

كذلك تبين هذه المراسلات أن مصطفى كامل لم يكن يريد أن يقصر نشاطه السياسى والصحفى على فرنسا وحدها ، بل يجعله شاملا لكل أوروبا ولا سيما ألمانيا وروسيا . وكان يعتقد أن التحالف الفرنسى الروسى الذى وقع سنة ١٨٩٤ ، من الممكن أن يجر روسيا إلى مشاركة فرنسا فى معارضتها للاحتلال البريطانى لمصر . هذا بينما حرص الإمبراطور وايم الثانى على الدعاية الشخصية - وفى الشرق بالذات - كان فى نظر مصطفى كامل من الأمور التى يمكن الإستفادة منها فى موقف ألمانيا ازاء الاحتلال<sup>(١)</sup> .

وإذا كان تأسيس الحزب الوطنى فى الواقع دليلا على أن الطبقة الوسطى التى قام عليها قد بدأت تشعر بذاتها وتحدد كيائها داخل المجتمع ، إلا أن تعبير الحزب عن هذه الطبقة ، كان فى هذه الفترة فجاء ، فالطبقة المتوسطة نفسها كانت لا تزال فجعة ، فلم تنفخرط بمد فى ميدان الصناعة الفسيح ذلك الميدان الذى يشعرها بمشا كل السوق المحلية ، ويجعلها تحدد بصراامة ، موقفها من باقى الطبقات الأخرى ويجعلها تفهم معنى الوطن فى بدود ومشروعات ، أكثر مما تفهمه فى تحديد عام مطلق ، ذلك التحديد الذى سوف يشق طريقه فى مجرى الصراع ويبلور الطبقة الوسطى أكثر فأكثر ، ويحدد بالتالى القوى المتصارعة ، ويوضح أهدافها فى مطالب إيجابية<sup>(٢)</sup> .

وقد انعكس هذا الضعف الأقتصادى للطبقة المتوسطة ، قاعدة الحزب ، على أساليبه الكفاحية فى هذه الفترة ، فقد عجز التكوين الفكرى لقياداته عن أن يتجه بالحزب نحو خوض المارك الإيجابية العنيفة ضد الاستعمار المسلح

---

(١) المرجع السابق . ص ١٦ - ١٧ .

(٢) فوزى جرجس : دراسات فى تاريخ مصر ، ص ١٢٤ .

حقاً لقد خاضت القيادة بشجاعة معارك وجهها لوجه ضد الاستعمار في مظاهرات الطلبة في عابدين أمام المعتمد البريطاني الحاط بالآلاف من القوات المسلحة ، وبعد مذبحه دنشواي ، ولكنهم لم تستطع أن تتطور بهذه المعارك تبعاً للظروف التي بدأت تتضح منذ أن أتبعنا إنجلترا مع الخديو سياسة الوفاق<sup>(١)</sup> . وقد صرح مصطفى كامل نفسه بأنه يفضل السبيل السلمي في الكفاح الوطني على سبيل الثورة فقال : « لما كانت الأمة المصرية متألمة ولها حق التحرر من النير الانجليزي فنرى للوصول إلى غرضها ، سبيلين ، سبيل الثورة والسبيل السلمي ، فأما سبيل الثورة ، فنحن لا نريده ، لأننا قبل كل شيء نقوم مشهورون بالدعة وحب السكينة . . . وعلى ذلك فقد اخترنا السبيل السلمي . . . »<sup>(٢)</sup> .

ومهما قيل ، فيجب أن نسجل أن هذا الحزب - وقبل ظهوره علناً - قد استطاع بفضل قيادة مصطفى كامل أن يقوم بأعمال كان لها فضل كبير في دفع الحركة الوطنية المصرية مزيداً من الخطوات إلى الأمام ويمكن الإشارة إلى نماذج من هذه الأعمال فيما يلي :

— ضم مصطفى ولي الأمر . . الخديو عباس للحركة وضمن تأييده إياها ووقف به في وجه الاحتلال زمننا ، فتضاعف أمل الوطنيين وقويت ثقتهم بأنفسهم ، وتأكد أملهم في النجاح .

— جعل للحركة الوطنية أنصاراً وأصدقاء من أكبر الكتائب في فرنسا وإنجلترا وألمانيا وإيطاليا ، ومن نوابها وصحفيها وثوارها ومجاهديها أمثال جوليت آدم ودلونكل وكيرهاردي .

— وجه الحركة الوطنية إلى العمل المنتج ، فأدار مدرسة مصطفى كامل في مارس سنة ١٨٩٩ ، وجعل التعليم فيها مجانياً لا أكثر تلاميذها ، وجعل

(١) المرجع السابق ص ١٢٥ .

(٢) فتحي رضوان : مصطفى كامل ، ص ٧٩ — ٨١ .



توزيع الجوائز على المتفوقين فيها من تلاميذها عيدا للسياسة والتعليم معا .  
— أسس في سنة ١٩٠٠ جريدة اللواء اليومية التي كانت مدرسة للصحافة والوطنية واستعضر لها من أوروبا الماكينات ، وأمدّها بالمراسلين ، وبخبرة الأقلام ، فتعلم في مدرستها كثير من كبار الكتاب الذين لمعوا فيما بعد ، وألحق بها شقيقته ، وهما لتندار اجبسيان و « ذى اجيشيان استندار » ظهرتا في يومى ٢ ، ٣ مارس سنة ١٩٠٧ ، وقد كتبت في أولهما جوليت آدم مقالا فاض اعجابا بمدنية مصر القديمة .

— كان الاحتلال يقارف الجرائم ويضيق الخناق على الأمة ويحاول أن يخلق حياة نيابية زائفة في مجلس الجمعية العمومية وشورى القوانين السوريين المقيدين ، فخلق مصطفى كامل رأيا عاما ظهرت آثاره الأولى في حادث دنشواى ، فسحب لورد كرومر في أبريل سنة ١٩٠٧ وقد خرج من مصر مهزوما على صورة يقول اللورد جورج لويد أنها كانت تفيض جعودا وانكارا لجميل هذا الرجل العظيم ( كذا ) .

— ساهم مساهمة كبيرة في الدعوة إلى انشاء الجامعة المصرية القديمة ، فحينما علم أن المصريين أرادوا أن يقيموا له احتفالا في سبتمبر سنة ١٩٠٦ عند عودته من أوروبا منتصرا من جولته التي نظمها ضد الاحتلال عقب حادثة دنشواى ، أرسل إلى محمد فريد يقول : « فخير هدية أقترح عليكم تقديمها للوطن العزيز وللأمة المصرية المحبوبة الحجيده هي أن تقوم اللجنة التي ألفت للاحتفال به ( بدعوة الأمة كلها وطرق باب كل مصرى لتأسيس جامعة أهلية تجمع أبناء الفقراء والأغنياء على السواء » .

الحزب تحت قيادة محمد فريد

توفي مصطفى كامل يوم ١٠ فبراير سنة ١٩٠٨ ، واجتمعت الجمعية العمومية

للحزب الوطنى بدعوة من اللجنة التنفيذية صبيحة يوم الجمعة ١٤ فبراير سنة ١٩٠٨ بدار اللواء لانتخاب رئيس للحزب . وبعد أن ألقى محمد فريد كلمته ، وكان وكيلا للحزب ، وقف عثمان صبرى ، صهر مصطفى كامل ومدير جريدة ذى الجبسيان إستاندارد ، وألقى خطبة أبان فيها أن محمد فريد هو المرشح الوحيد لخلافة مصطفى ، وكانت هذه الفكرة موضع إجماع الحاضرين قبل الاجتماع ، فنودى به رئيساً للحزب الوطنى وكان فى الثانية والأربعين من عمره ، وانتخب على فهمى كامل شقيق مصطفى كامل وكيلا للحزب فى المركز الذى خلا بانتخاب فريد رئيساً . ثم طلب محمد فريد تعديل المادة الأولى من لائحة الحزب التى كانت تقضى بانتخاب الرئيس مدى الحياة قائلاً أن هذا اللبس كان إمتيازاً خاصاً بـ مصطفى ، فأجابت الجمعية طلبه ، وقررت جعل مدة الانتخاب ثلاث سنوات<sup>(١)</sup> .

وفى للفترة ما بين وفاة مصطفى وإنتخاب فريد كان الخديو عباس يدس الدسائس المختلفة لإنتخاب رئيس يكون طوع أمره ليستعمله فى أموره الشخصية وليحارب به الإنجليز فأرسل رجاله فى الجنازة والمآتم ، حتى الشيخ على يوسف عدو مصطفى والمنافس له فى جميع أموره ، حضر المآتم فى الليالى الثلاث الأولى ، وكذلك عرفى باشا ورجاله أيضاً ، وأخذوا يرشحون من يتوسمون فيهم الطاعة من الرؤساء مثل يوسف المويلحى أو عرفى باشا ، وبعضهم رشح الشيخ على يوسف نفسه وكان على فهمى كامل يعنى نفسه — بإيعاز من الخديو نفسه — بأن يخلف شقيقه ، وفشلت كل هذه الجهود<sup>(٢)</sup> .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : بطل الكفاح ، الشهيد محمد فريد ( كتاب الهلال ) ١٩٥٧ ، ص ٣٢ — ٣٧ .

(٢) صبرى أبو الجهد : محمد فريد ، ذكريات ومذكرات ، كتاب الهلال ، ١٩٦٩ ، ص ٨٤ .

وبغياض مصطفى كامل عن المسرح السياسي ، وجدت متغيرات متعددة أخرى كان لها أثر كبير في تغيير أساليب الحزب وسياسته منها :

— كان مصطفى كامل من طبقة متوسطة لا يملك من المال ما يمكن أن ينفق به على وجود النشاط الوطني مما أدى به إلى الاستناد على الخديو . وكان هذا من شأنه أن يضفي جواً خاصاً على العلاقة بين مصطفى والخديو ، أما محمد فريد فقد كان ميسور الحال وكان على إستعداد لأن ينفق كل ما يملك في سبيل العمل الوطني ، فرفض مساعدة الخديو مما أتاح له حرية في الحركة .

— وقف الحزب الوطني ضد أماني حزب تركيا الفتاة في الحد من إستبداد السلطان ونيل الدستور والتمتع بالحكم النيابي ، فلما فاز حزب تركيا الفتاة ، وامتلك ناصية السلطة ، جاهر بعدوانه للحزب الوطني ومبادئه<sup>(١)</sup> . ومن أبرز الأدلة على ذلك ، أن على فهمي كامل كان في تركيا في أعقاب الإنقلاب الدستوري ، وطلب من سلطات هذا الانقلاب أن تسمح له بعقد إجتماع يدعو فيه للقضية المصرية ، فأذنوا له بشرط ألا يطعن على الانجليز أو يطلب الجلاء ، وبحرمان هذا الاجتماع السياسي من كل مضمون له ، كان من المنتظر له بالطبع أن يفشل<sup>(٢)</sup> .

— إذا كانت الزعامة القديمة للحزب تمثل المرونة السياسية ، فإن الزعامة الجديدة ، كانت تمثل « صلابة عقائدية » ، وبالطبع كانت ظروف كل من الزعيمين تساعد على ذلك ، فمصطفى كامل نظراً لرصيده السياسي الضخم الذي أحرزه قبل الاعلان عن الحزب أنفرد بقيمة السلطة مما أتاح له الفرصة

---

(١) جورست : تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية بمصر والسودان ، عن سنة ١٩٠٨ ، ص ٥ .

(٢) يونان لبیب : الحياة الحزبية ، ص ٢٣٨ — ٢٤٠ .

للمناورة في بعض الأحيان واستخدام أسلوب مرن في سبيل الوصول إلى أهداف الحزب ، أما محمد فريد ، فلم يكن له مثل هذا الرصيد بالإضافة إلى وجود عدد من المتربصين له داخل الحزب وخارجه ، وقد أدى به هذا إلى التمسك بالمبادئ والجمود عليها<sup>(١)</sup> .

وبالإضافة إلى هذه الظروف ، فقد أسيطاع محمد فريد أن يستفيد من تجارب سلفه ، وأدرك التغيير في القوى العالمية ، فباشـر تنظيمـاً أكثر دقة للجماهير ، رغم أنه ظل محدوداً ، وبدأ — على المستوى النظري على الأقل — أكثر إدراكاً بضرورة تنظيم القوى الشعبية بإعتبارها حليف ذو بأس شديد ، ومن هنا فإن كل الحركات الثورية أبان فترة الإحتلال كالجـمـعـيات السرية وحركة الاغتيالات وتأسيس النقابات العمالية وما إلى ذلك ، كان كل ذلك من نشاط الحزب الوطني وحده .

ولاشك كذلك في أن الحزب الوطني زادت ثوريتـه نتيجة اختلاط قياداته أبان مؤتمرات السلام العالي ومؤتمرات الشعوب الطالبة باستقلالها بالأحزاب الاشتراكية الأوروبية .

ويبدو تأثير الحزب الوطني والتيارات الاشتراكية واضحاً في نشاط الحزب في حركة النقابات فقد كان واضحاً أن الحزب يعمل في حقل النقابات متأثراً بفكرة التناقض الطبقي بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال<sup>(٢)</sup> . ويكشف محمد فريد عن جانب من إتصالاته بالاشتراكيين الأوروبيين في مذكراته عن سنة ١٩١٧ :

---

(١) المرجع السابق ، ص ٨٠ .  
(٢) محمد أنيس : دراسة في المجتمع المصري من الإقطاع إلى الاشتراكية ، مجلة الكاتب ، العدد ٥٢ ، ص ١٧ .



« أما على السبيل مـدة إقامتي ( بالسويد ) فيتلخص في أني تعرفت  
بـ مدير جريدة « ستوكهولم داجبلاد » Stookholme Dageblad المسمى الدكتور  
Sadeberg ومساعدته الدكتور Laureutz ، ونشرت في جريدته يوم ١٠ مقاله  
بـعنوان « يجب تحرير مصر » ، وكذلك تعرفت بالسيد برانتينج Brantin  
رئيس حزب الاشتراكيين السويدي ورئيس اللجنة الهولندية الاسكندنافية  
القائمة بالدعوة إلى هذا المؤتمر العام ، وقابلته مراراً هو والمسيو هوبتمان البلجيكي  
سكرتير اللجنة ولى به معرفة قديمة من عهد مؤتمرنا الوطني الذي عقد في  
بروكسل سنة ١٩١٠ ، وتكلمنا كثيراً في مسائلنا المصرية ، فأفهموني بعدم  
إمكان قبولي عضواً في المؤتمر لأنى لا أمثل حزبا إشتراكيا ، ولكنهم  
سيقابلونى في اللجنة لشرح دعوای ثم أقدم تقرير المؤتمر . . » (١) .

#### الحزب بعد وفاة فريد

وتوفى محمد فريد يوم السبت ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ في برلين . وبدأ  
الحزب الوطنى يتهاوى ويضعف نتيجة جهوده أمام ظروف قد تغيرت وكانت  
تطلب دماء جديدة بأساليب جديدة ، فمنذ نشوب الحرب العالمية الاولى ،  
كان أعضاؤه قد تشتتوا وحجب الحزب فترة طويلة عن الرأى الامام طوال  
فترة الحرب .

أما للتغيرات التى طرأت بعد الحرب ، فلمل أهمها أن فرنسا التى كان  
الحزب يستند أو يأمل في تأييدها قد أصبحت حليفة لإنجلترا ، والدولة العثمانية  
التي كان يرتبط بها ، قد انهارت انهيارا تاما وبطبيعة الحال فإن غياب شخصية

---

(١) مذكرات محمد فريد : الكاتب ، فبراير ١٩٧١ ، ص ١٧٤ .

محمد فريد قد حرم الحزب من قيادة كانت من نوع عنيد صبور لا بكل متمرس  
بأساليب الجهاد والاضال .

وفي الوقت الذي كان الحزب فيه آخذا في الضعف ، كانت هناك قيادة  
أخرى نبتت وسط الظروف الجديدة فأدركتها وتسلمت بأساليب تتفق وعالم  
ما بعد الحرب ، تلك هي قيادة الوفد والتي أجهت إلى القاعدة الشعبية العريضة  
فاستقطبت عواطفها وآمالها .

ورغم ذلك فقد ازداد للحزب الوطني تطرفا وعنادا ، ذلك أنه ظل رافضا  
لأسلوب المفاوضة ، وكان له منطق في ذلك الذي عبر عنه حافظ رمضان بقوله  
« لأى داع تتفاوض انجلترا ؟ هل روى لنا التاريخ مرة واحدة أن أمة منصوبة  
حقوقها حصلت على استقلالها عن طريق المفاوضة مع الغاصب ؟ أن تاريخ انجلترا  
وحده لم يعم بالمعظات البالغات . فما تمخضت يوما مفاوضاتها مع الأمم المستضعفة  
حتى ولدت نظمات جديدة مستحدثات في باب الابتكار والابتداع ، ولكنها  
ترى إلى إدخال تلك الأمم ضمن دائرة الاستعمار المرنة <sup>(١)</sup> » .

ومن هنا فقد رفض الحزب قواعد الاتفاق الذي عرض على الرأي العام  
نتيجة المفاوضة مع ملر سنة ١٩٢٠ ، وأعتبرها خالية من المزايا بالنسبة لمصر  
ومقررة لحماية ١٨ / ١٢ / ١٩١٤ ومنظمة لها تنظيما يسلب سيادتها الداخلية  
والخارجية <sup>(٢)</sup> .

وشجب الحزب تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فأعلن « إن تصريح  
الحكومة البريطانية الصادر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ لا يغير شيئا في الحالة التي

---

(١) محمد حافظ رمضان : صفحة سياسية ، مجموعة من خطابات وأحاديث ومذكرات  
في المسألة المصرية ، مطبعة جريدة الصباح ، بدون تاريخ ، ص ٨٨ .  
(٢) المسألة المصرية في دورها الأخير ، ص ١٥٣ — ١٥٤ .

كانت عليها المسألة المصرية قبل صدوره ، ولا يقصد به غير التعبير بالأمة واستمالة نفر من أبنائها للاستعانة بهم على تنفيذ سياستها<sup>(١)</sup> .

وكان الحزب قد حاول أن يعيد تنظيم صفوفه في سنة ١٩٢٣ ، فانتخب حافظ رمضان في يوم ١٩ مايو رئيسا للحزب .

## حزب الأمة

### تكوينه

أما حزب الأمة ، فقد كان قوامه جماعة من الباشوات أو كبار ملاك الأرض ، مثل محمود سليمان وحسن عبد الرازق وحمد الباسل وفخرى عبد النور وسليمان أباطة وعبد الرحيم الدمرداش وعلى شعراوي وعبد الحفنى الطرزي وعبد الشريمى<sup>(٢)</sup> . وقد تكون الحزب على أساس أيديولوجية استعمارية بحثة وهى أن بريطانيا أقوى الدول الاستعمارية فى العالم ماديا وأديبا وأنها لا تهزم وأن السلطة الفعلية قد آلت كلها إلى كرومر الذى يمثل سلطة الاحتلال ، وأن مصالحهم الشخصية تقضى عليهم أن يكونوا على وفاق معه ، فأنفوا حزبهم بصفة رسمية فى ٢١ / ٩ / ١٩٠٧ برئاسة محمود سليمان باشا . ولم يكن تفكيرهم السياسى وقتذاك يتجاوز مصالحهم الشخصية ، ولكنهم لم يجدوا بدا من أن يضموا إليهم جماعة من المثقفين على رأسهم أحمد لطفى السيد ليكونوا لسانهم فى صحيفة الجريدة التى اكتبوا لإنشائها بمبلغ عشرين ألف جنيه ، والتى ظهر العدد الأول منها فى ٩ مارس سنة ١٩٠٧<sup>(٣)</sup> ، وبذلك كان الحزب منذ

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة ، ج ١ ، النهضة المصرية ، ١٩٤٧ ، ص ٥٤ .

(٢) الجريدة فى ٩ مارس سنة ١٩٠٧ ، العدد الأول .

(٣) محمد حسين : الاتجاهات الوطنية فى الأدب ، ص ٧٧ .

نشأته مكونا من فريقين تختلف أهدافهما ومراميها اختلاف تكويناها العقلية  
أما الأعيان ، فقد انحصرت تفكيرهم في مصالحهم ولم يرتفع هدفهم عن هذه  
المصالح الشخصية . أما المثقفون من محرري الجريدة ، فقد كانوا أصحاب  
مذهب سياسي واجتماعي حاولوا جهد استطاعتهم أن يوفقوا بينه وبين رغبات  
فريق الأعيان الذي أنشئت الصحيفة بأمواله . ولكن الحزب ظل ، رغم كل  
ما بذل من محاولات ، مكونا من فريقين منفصلين ، فريق الأعيان وفريق  
المفكرين <sup>(١)</sup> .

وطبقة كبار الملاك المصريين الذين ألحقوا الحزب الأمة هي الطبقة التي كانت  
قبل الاحتلال لا تقام لها وزن ، فلما جاء الاحتلال أوسع لها وصادقها ، فأنحازت  
إليه وهادنته ؛ وناصبت الخديو العداء . والمثقفون من أبناء هذه الطبقة الذين  
انضموا إلى الحزب قد تشبعوا بالمبادئ والنظريات الليبرالية التي لعبت دورها  
في القرن التاسع عشر في ميادين الفكر والاقتصاد والحياة العامة ، كما تشبعوا  
بتعاليم جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده <sup>(٢)</sup> .

وكان لطفي السيد معبرا بذلك عن رأي الحزب ، يرى أن في مصر  
سلطتان : السلطة الشرعية أي الخديو عباس ، والسلطة الفعلية ، أي الإنجليز .  
وأن نظام الحكم استبدادي مطلق ، الأمير فيه مطلق فيما له من السلطة ، والمعتمد  
البريطاني وأعوانه أكثر اطلاقا فيما سلطتهم عليه القوة من الإدارات المصرية  
والأمة أمام هاتين السلطتين المطلقتين تجري بها الأقدار يوما إلى اليأس ويوما  
إلى الرجاء ، إذن فلا بد أن تقوم سلطة ثالثة تقضي على استبداد هاتين السلطتين

---

(١) محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، النهضة المصرية ١٠٥٢ ،

ج ١ ص ٢٨ .

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسي ، ص ٥٣ .



وهى الأمة . وما هى الأمة فى رأيه <sup>(١)</sup> ؟ الأمة لا تتكون من الافراد ، بل تتكون من « العائلات » ، فالأمة بهذا المعنى ، بمعنى أنها الملك الزراعيين يجب أن تتخذها مركزا ثابتا بين السلطتين .

وقد برر حسن عبد الرازق إعلان قيام الحزب :

١ — بأن هؤلاء الذين اتفقوا على إصدار الجريدة اعتبر عن ميولهم ومطالبهم ، لم يطلبوا ربحا من وراء هذا العمل ، بل كان الهدف ( اجتماع الكلمة ) ، وهذا يكفى — فى رأيه — لأن تسمى جمعية هؤلاء حزبا سياسيا لأنها « تضم أعضاء متشابهوا المقاصد متحدوا المراكز الاجتماعية <sup>(٢)</sup> » وبمعنى آخر ، فإن وحدة الطبقة والفكر والمصالح تتوفر فيهم .

٢ — بأن الحزب الجديد يضم أغلبية رؤساء العائلات فى هذا الشعب ونوابه . وكان هذا كافيا فى نظر ( الصفوة ) لتحويل « الجمعية العمومية لشركة الجريدة » إلى حزب الأمة فى اجتماع ضيق وبهدوء تام ، دون ضجة كبيرة مثل تلك التى صاحبت قيام الحزب الوطنى .

وكانت أصبح الاحتلال ظاهرة الأثر فى ظهور هذا الحزب ، ذلك أن كرومر كان يشعر بأنه من الضرورى أن يوجد سندا شعبيا للاحتلال ومن ثم فقد ساعد فى تكوين حزب الأمة <sup>(٣)</sup> وكان كرومر يؤمل أن يجذب هذا الحزب نفرا من الوطنيين أو يخفف من غلواء الحزب الوطنى ، ولكن أمله قد خاب خاصة وقد أثبت حادث دنشواى عبث إحسان اللعان بنوايا الاحتلال <sup>(٤)</sup>

(١) أحمد بهاء الدين : أيام لها تاريخ ، ص ١٠٨ .

(٢) يونان لبيب : الحياة الحزبية ، ص ٤٦ .

(٣) Elgood. The Transit of Egypt, p. 145.

(٤) Marlowe. Anglo-Egyptian Relation, p. 168.

ويثبت أثر الاحتلال في تكوين الحزب ، وثيقة على هيئة خطاب طويل كتبته المستر « فندلي » ممثل المبعوث البريطاني في القاهرة إلى وزارة الخارجية البريطانية في صيف ١٩٠٦ ، وقبل تكوين شركة الجريدة رسميا بحوالي سبعة شهور ، يتحدث عن تكوين هذه الشركة بصورة تقطع بان سلطات الاحتلال ترى ظهور الشركة المذكورة وتحدد لها أغراضها <sup>(١)</sup> .

وفي المقال الافتتاحي للجريدة ترد على من يتهمونها بأنهم انجليزية الميول ، أنشئت بوحى من اللورد كرومر ، وهو رد يثبت وجود التهمة وذبوعها: وكان من رأى لطفى السيد أنه قد تم انشاء شركة الجريد ، ثم حزب الأمة من أعيان البلاد ورؤسائها لوأد الحجة التي كان يتذرع بها كرومر باستمراره بأن الحركة المعارضة للاحتلال يقوم بها من ليس لهم مصالح حقيقية في البلاد ، وأكدر فض هذا الاتهام بالموقف الذى التزمت به الجريدة حيال خطبة الوداع التي ألقاها كرومر ، إذ هاجمتها هذه الصحيفة <sup>(٢)</sup> .

وأخيرا ، فيمكننا أن نضيف إلى ما سبق ، أن ظهور حزب الأمة قد ارتبط بظهور تيار الاعتدال الذى قدم كبديل لتيار التطرف ضد الاحتلال الذى كان يمثلها الحزب الوطنى .

سياسته

جاء فى خطبة حسن عبد الرازق ، أن الخطة التي سوف يسير عليها حزب الأمة تتلخص فيما يلى <sup>(٣)</sup> :

---

(١) يونان ليب : الحياة الحزبية ، ص ٥٠ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) مجلة الطلبة ، فبراير ١٩٦٥ ، ص ١٥٢ — ١٥٣ .

١ — تمضيد حركة التعليم العام والمشروعات التي تساعد على تحقيق تقدم الشعب المصرى فى المدنية سواء أ كانت هذه المساعدة بالمال أو النصائح

٢ — توجيه القوى والجهود المختلفة للحصول على حق الأمة الطبيعى ، وهو الاشتراك مع الحكومة فى وضع القوانين والمشروعات العامة ، وذلك بالسعى فى توسيع اختصاصات مجالس المديريات ومجالس شورى القوانين والجمعية العمومية حتى يكون لنا رأى فى القوانين التى نعامل بها كقوانين المحاكم الأهلية والإدارة والرى ونحوها وحتى نصل بالتدريج إلى المجلس النيابى الذى يوافق حالتنا السياسية .

٣ — مواصلة السعى فى مساعدة نهضة التعليم حتى يصبح موافقا لرغبات الأمة موصلا إلى مقاصدها فيكون فى مدارس الحكومة الابتدائية مجانا واجباريا .

٤ — السعى فى توسيع نظام الجمعية الزراعية توصلا إلى تقدم الزراعة وازدهار حاصلات البلاد وتنويع مشروعاتها .

٥ — ألا تهمل الصناعة ، بل لابد من الدأب على رقيها وتقدمها بفتح المدارس الحرة الأميرية .

٦ — السهر على المصالح التجارية العامة حتى تتمتع الأمة حقيقة بشمرات اعتمادها فى زراعتها وصناعاتها .

بتأمل هذا البرنامج نجد أن رغبة « الاعتدال » واضحة فيه كله ، فهو لم يتضمن هدفا يسعى إليه الحزب ، بقدر ما تضمن وسائل بلوغ الأهداف ، بمعنى آخر ، أن نية رجال الحزب مع قيامه ، قد اقتصر على الوسائل دون الغايات ، وحتى اختياره هذه الوسائل قد غلبت عليه النزعة التعليمية

لا النزعة السياسية . ولما كانت هذه النزعة تستلزم عملا بناء هادفا ، فلا ريب أنها تمثل قمة الاعتدال<sup>(١)</sup> .

وانتهاج هذا الخط المعتدل ، يبدو فيه أثر الشيخ محمد عبده ، ولا غرابة في ذلك ، فقد كان عدد من مؤسسي الحزب من أصدقاء الامام وتلاميذه حتى لقد أطلق البعض على الحزب في بداية تكوينه « حزب المفتي » ، وقد أشارت الجريدة نفسها إلى ما قيل في هذا الصدد ، فقالت :<sup>(٢)</sup> « لا يجهل أحد أن الذين قاموا بتأسيس الجريدة والذين يقومون بأعمال حزب الأمة وعليهم فيه مسئولية كبرى تناسب أثرهم فيه ، يوجد بينهم عدد غير قليل من أصدقاء الشيخ المرحوم وتلاميذه وأنصاره ومعظم هؤلاء كانوا يرون رأيه في كثير من مذاهبه الفقهية والاجتماعية والسياسية .. » . ويشير كاتب المقال إلى أن محمود سليمان باشا قال يوم الاجتماع الأول أن فكرة تأسيس جريدة مستقلة تستمد وجودها وآراءها من الأمة ولا تستخدم لفرض ما ليست بالفكرة الحديثة ، فإن سلطان باشا والشيخ على اللبثي ، كانا يفكران في ذلك لما رأياه من الضرر الذي يصل إلى الأمة بسبب جرائم الافراد ، فقال بعض الحاضرين ، أنها أيضا فكرة الشيخ محمد عبده ، وأنه قدم بآرائها إلى حيز الوجود في أيامه الاخيرة .

وقد حرصت جريدة الحزب على أن تصور الاحتلال على أنه حقيقة واقعة ، وكانت ترى أن عدم الاعتراف بشرعيته لا يعنى عدم وجوده ، ولا يقلل من سلطته أو نفوذه<sup>(٣)</sup> . وكان هؤلاء المختلن ما ضون في طريقهم ،

---

(١) بونان ليب : الحياة الحزبية ، ص ٥٣ .

(٢) الجريدة في ١١/١/١٩٠٨ ، العدد ٢٥٧ .

(٣) محمد محمد حسين : الاتهامات الوطنية ، ص ٧٨ — ٧٩ .



مستقلون بتصريف الأمور ، رضى المصريون بذلك أم كرهوه . ومن الواضح في نظرهم أن التخلص من الاحتلال يحتاج إلى قوة لم تتوفر المصريين ، فالذين يهيجون الناس عليه إنما ينفقون الوقت فيما لا طائل تحته ويصرفون الجهد إلى مالا ينفع ، فهم أصحاب خيال أو تهريج حسب زعمهم ، والأولى عندهم أن تنفق هذه الجهود فيما يعود على الأمة بالنفع ، وفيما يرفع مستواها الاجتماعي والاقتصادى . ومادام الانجليز هم المستقلون دون غيرهم بتصريف الأمور ، فلا سبيل إلى العمل على الإصلاح . أو تنفيذ أى مشروع يرمى إلى النهضة بمصر إلا بالاتفاق معهم ، فالخير إذن فى رأيهم هو أن ينصرف المصريون عن حربهم إلى أقناعهم بالإصلاح . وتبدو كل هذه المعانى والأفكار فى مقال للطفى السيد جاء فيه <sup>(١)</sup> . . . لا تخلو سياستنا مع الانكليز من أحد وصفين : إما سياسة معاندة وعداء ، أو سياسة مسالمة لإستسلام . وقد علم العقلاء وجربوا سياسة المعاندة . . ( ووجدوا أنها ) قد جرت بنا من الوجهة الإدارية والسياسية إلى هذه الحال التى نألم لها جميعا كل الألم ، والتى لم يبق معها لنا من إدارة بلادنا إلا محض تنفيذ أوامر الاحتلال فى كبير المسائل وصغيرها . ولا شك فى أن هذه السياسة سياسة عقيمة إذ كيف يقبل المعاند من المعاند حسابا على أعماله ؟ بل كيف يرجو العدو من العدو صلاحا لحاله ؟ أما والله أنا على هذا المذهب ، لا يمكننا أن نتقدم فى مدارج الرقى الأدبى والسياسى شبرا ، مادام الحال على ما نرى من النقاط وسوء القناعم من الجانبين ، فلم يبق إلا سياسة المسالمة والمحاسبة المقرونة بالمحاسبة ، وأول مظاهرها الجمالة فى المعاملة .

وعندما بدأ الوفاق بين الخديو وسلطات الاحتلال فى عهد جورست ، كان من الضرورى أن يؤثر هذا فى موقف حزب الأمة وعلاقته بالحزب الوطنى ، ذلك

---

(١) الجريدة فى ٣٠/٤/١٩٠٧ ، العدد ٤٤ .

أن الحزب الوطنى رأى أن التقارب الذى تم بين عباس الثانى وجورست ، إنما تم على حساب المصالح الوطنية وبالتضحية بالمبدأ الأساسى الذى قام عليه الحزب « باجلاء المحتلين » ، وكان معنى القبول بهذا التقارب ، أن يتخلى الحزب عن مبادئه الأساسى ، أو بالأحرى يتخلى عن وجوده السياسى . وحزب الأمة رأى أن هذا التقارب سيؤدى فى النهاية إلى التضحية بمطالب الحزب الدستورية لما سيعترّب على هذا التقارب من زيادة اتجاهات الخديو الاوتوقراطية دون أن يجد من يحد منها<sup>(١)</sup> وكانت النتيجة هى تقارب ظاهر بين الحزبين الكبيرين ، وأدى هذا إلى أن ازداد اعتماد الخديو على حزب الإصلاح ، وإلى أن تقرر السلطان المتحالفتان اللجوء لسياسة القهر لمواجهة ذلك الدم والمطرّد فى روح المعارضة ضدهما والتي بدأت باحياء قانون المطبوعات المشهور فى مارس سنة ١٩٠٩ .

فلما عادت سياسة الاختلاف فى عهد كعثنر بدأ تقارب واضح بين الخديو وحزب الأمة ، ففى خلال الحرب الطرابلسية سنة ١٩١١ ، شجع عباس فكرة الحزب عن استقلال مصر عن تركيا ، وكذلك قبل لطفى السيد الدعوة لزيارة قصر عابدين عدة مرات

إلا أن هذا التقارب لا ينبغى أن يوهما بمحدث تقارب مماثل فى المبادئ والأهداف فقد ظلت الجريدة - مثلاً - تكتب عن الاستقلال بمعانى مختلفة أختلافاً جوهرية عما كانت تنادى به جريدة اللواء لسان حال الحزب الوطنى ، فعلى حين أن اللواء كانت تدعو إلى الاستقلال مشوباً بروح الجامعة الإسلامية والارتباط بتركيا ، عملت الجريدة على رفض الفكرة ، فهذا هو لطفى السيد يندبهم « لاء » الذين

---

(١) يوتان ليب : الحياة الحزبية ، ص ٧٨ .

يقولون « أن هذه الحركة ( حزب الأمة ) الجديدة ، هي مظهر من مظاهر التعصب الدينى أو البانسلام ( Pan - Islamism ) . ولكن هؤلاء يعلمون كما نعلم أن المصريين أبعد الناس عن هذه التهم وأبرأهم منها »<sup>(١)</sup> ، وكثيرا ما كان لطفى السيد يهاجم أتخاذ الدين كمحور تدور عليه سياسة البلاد مؤكدا ضرورة أن تبني هذه السياسة على المصلحة والمنفعة .

ومن هنا كانت محاولة الجريدة العمل على إنماء الشخصية المصرية بقدر المستطاع والنظر إلى الأمور السياسية من زاوية مصر وحدها ، والرد على مزاعم الإنجليز حول الدين الإسلامى والطبيعة المصرية والعمل على النهوض بالحركة العقاية والحركة الأوربية وافساح المجال للشبيبة المصرية لكي تظهر مواهبها . وحتى يكتمل الاستقلال المصرى بضى الزمن ولا يجد المحتل ثغرة ينفذ منها إلى بديان الأمة ، سميت الجريدة إلى إزالة الفرقة فى الرأى بين المصريين والتمهيد لمشوء رأى عام مصرى ، وحثت على تقوية الوحدة القومية وتوحيد عنصرى الأمة ودعت إلى تشجيع التجارة والصناعة والزراعة والنهوض بها جميعا إلى الحد الذى يتفق وأطماع البلاد طبقا للافلسفة الليبرالية<sup>(٢)</sup> .

وعلى الرغم مما أثبتناه عن هذا الحزب ، فإننا لا نستطيع أن ننكر الدور التنويرى الذى لعبته جريدته ، فقد أثارت فى الشعب موجة من الفسك والوعى ، وطرحت على البحث كثيرا من المشاكل والمسائل وألوان الفهم . فلأول مرة ، بدأ فى أفق الثقافة المصرية تحليل سليم صحيح لمذهب الحرية الفردية وأعتبار الفرد خلية المجتمع ، ومصدر السلطات وأصل الحكم البرلمانى ، ولأول مرة قام تصور جديد للحكم ونظامه وعلاقة الحكم بالأفراد على أسس علمية<sup>(٣)</sup> .

---

(١) أحمد لطفى السيد : « الحالة الحاضرة » ، الجريدة فى ١٧/٢/١٩٠٨ ، العدد ٣٦٢ .

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسى ، ص ٥٢ .

(٣) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ٤٥ .

بل أننا نستطيع القول بأن الحزب الوطنى إذا كان قد غرس فى تلك الفترة بذرة الكراهية للاحتلال ومقاومته فى نفوس الشعب ، فإن حزب الأمة قد بذر فكرة القومية المصرية وألقى بذور الاستقلال عن كل من تركيا وبريطانيا .

### حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية

مرت علاقة الحزب الوطنى بالخديو عباس بفترة ركود، ولم يشأ الخديو أن يبقى وحيداً بلا حزب ينصره وينطق بأسمه ويجمع له الأنصار، ووجد الخديو ضالته فى شخص الشيخ على يوسف صاحب جريدة المؤيد التى تأسست سنة ١٨٨٩ (١) .

وكانت المؤيد أول الصحف التى وقفت من الاحتلال موقف المعارضة من منطلق وطنى ، ذلك أنه فى وقت صدورها كانت الجريدتان الكبيرتان هما المقطم والأهرام لا تقفان نفس الموقف . كذلك فتحت هذه الجريدة صدرها لكثير من الأقلام الوطنية والإسلامية ، فكتب فيها كبار القادة الإسلاميين والمفكرين من أمثال مصطفى كامل قبل إنشائه للواء والشيخ محمد عبده وأمين باشا فكرى وقاسم أمين وسعد زغلول وأحمد تيمور . كما أنه من المعلوم أن رجلاً مثل عبد الرحمن الكواكبي نشر فى فصول فيها « طبائع الاستبداد » قبل أن يجمعها ويصدرها فى كتاب واحد . وأخيراً فإن هذه الصحيفة بسياستها الإسلامية ، أهتمت اهتماماً خاصاً بأخبار الدولة العثمانية وفتحت صفحاتها لكتابات رجالها الكبار مما أكسبها نفوذاً وانتشاراً خارج مصر (٢) . »

---

(١) أنيس صايغ : الفكرة العربية فى مصر، ص ٦٠ ، وانظر كذلك :

عباس العقاد : سعد زغلول ، ص ١٥٣ و ١٤١—١٠٤ Landau: op. cit, p.

(٢) يونان ليب : الحياة الحزبية، ص ١٤٤ — ١٤٥ .



وقد تأسس الحزب في ٩ ديسمبر سنة ١٩٠٧ ، وعرف تاريخيا بأنه حزب القصر المعروف بإتيمائه للخديوى وقد تفكك الحزب وتبدد بوفاة مؤسسه . وأشترك في تأسيسه إلى جانب الشيخ على ، حسن رفقى باشا ، أحمد حشمت باشا ، محمد حسن باشا ، يعقوب صبرى بك ، يوسف بك صديق ، أحمد بك تيمور ، السيد عبد الحميد البكرى ، السيد أحمد رافع ، خالد بك سعيد ، الياس بك عوض الحامى ، محمد سعيد بك عبد المنعم الحامى ، السيد أحمد على الحسينى ، محمد أفندى مسعود ، حافظ أفندى عوض <sup>(١)</sup> .

أما المبادئ الأساسية للحزب ، فهى تلخص فيما يأتى <sup>(٢)</sup> :

أولا : تأييد السلطة الخديوية فيما منحتها القرارات الشاهانية لإستقلال مصر الإدارى .

ثانياً : الاعتماد على الوعود والتصریحات التى أعلنتها بريطانيا العظمى عند إحتلالها القطر المصرى ومطالبتها بتحقيقها وفاء بها .

ثالثاً : المطالبة بمجلس نيابى مصرى يكون تام السلطة فيما يتعلق بالمصريين والمصالح المصرية .

رابعاً : أن يكون التعليم الابتدائى عاماً ومجانياً .

خامساً : أن تكون اللغة العربية لغة التعليم فى جميع المدارس المصرية .

سادساً : أن تعطى الوظائف فى المصالح المصرية للوطنيين بمقتضى الكفاءة والأستحقاق ، مع تقليل عدد الأجانب بقدر الأمكان حتى يتأتى للمصريين أن يحكموا أنفسهم بعد .

سابعاً : أن تكون محاكمة الأجانب المقيمين فى مصر جنائياً أمام

---

(١) المؤيد الأسبوعى فى ١٣/١٢/١٩٠٧ ، العدد ٣٣ .

(٢) للرجع السابق .

الحاكم المختلطة كما هم يتقاضون أمامها اليوم في الحقوق المدنية والتجارية والمخالفات ، إلى أن يتم توحيد الحاكم المصرية لجميع سكانها تحقيقاً لأعظم مبدأ في إقامة العدل بين سكان البلد الواحد ، وهو للمساواة أمام القانون .

وإزاء ما كان واضحاً من تبعية الحزب الشديدة للخديو ، كان طبيعياً أن يحاول مؤسسه تبرير هذا الاتجاه ، فهو يشير في إحدى خطبه إلى تساؤل كان مشاركاً وقت ظهور الحزب « من أنتم حتى تؤيدوا هذه السلطة في البلاد وأمام من تؤيدونها ، » وكان جوابه هو أن أعضاء الحزب جزء من الأمة المصرية التي أبدت رأس العائلة الخديوية تأييداً كاملاً . ثم يعرض بالثورة الوطنية بقيادة أحمد مرابي ويسمى ما حدث ، بأنه كان غروراً من الشعب وانحرافاً كان طبيعياً إزاءه أن يأتي الإحتلال لتأييد هذه السلطة (١) « هذه الأمة التي عندما اغتارت بقوتها وانحرفت عن ساطتها الشرعية بعض الانحراف ، أصبحت تلك السلطة في حاجة إلى مؤيد آخر ، فكان الإحتلال الأجنبي . »

وهو يحاول أن يخفف من هذه « الدعاية » الكاملة ، فيقول : « على أن واجباً تنافي تأييد تلك السلطة تقف عند مصلحة الأمة المصرية » ، ويفهم هذه المصلحة بأنها أن يقنع الحزب من مطالب التحرير « باستقلال إداري » (١) .

وقد أدت هذه التبعية بالحزب إلى الوقوع في تناقض خطير بإزاء قضايا أساسية ، ففي سنة ١٩٠٤ — مثلاً — كانت سياسة الخلاف على أشدها بين كرومر وعباس ، وكان المؤيد يشايع حركة المطالبة بالدستور والحكم النيابي . وكان عباس يستهدف بمؤازرة هذه الحركة ، إحراج مركز الإحتلال

---

(١) المؤيد الأسبوعي ، في ٢٧/١٢/١٩٠٧ ، العدد ٣٠ :

وإظهار رجاله في الداخل والخارج بمظهر العداء للحرية . ولم تقف جهود علي يوسف على صفحات جريدته بل وقف في الجمعية مطالبا بنفس المطلب . ولكن في ظل الظروف المتغيرة بدأ تحقق هذا المطلب موازنة للحزبين المعارضين للخديو الوطني والأمة في ظل سياسة الوفاق . ومن هنا نجد جريدة المؤيد أقل الصحف إهتماما بالدستور خلال عامي ١٩٠٨ — ١٩٠٩ <sup>(١)</sup> ، والأدهى من ذلك وأمر ، أن تشن المؤيد حملة طويلة تبغى بها أن تشترك مصر في مجلس المبعوثان في تركيا ، على أن زيادة تبعية مصر لتركيا كانت هدفا يحاربه الخديون السابقين .

وتفسير مثل هذا الموقف هو أنه لما أشادت حركة المطالبة بالدستور بعد نيل الأتراك لدستورهم ، كان لأبد من امتصاص هذه الدعوة أو تجميع القضية لا سيما إذا وضعنا في اعتبارنا خطورة « الدعاوى النيابية » على مركز الخديو في هذا الوقت الذي ساءت فيه العلاقات بين الخديو وحزب الأمة والحزب الوطني ، ذلك أن معنى قيام مجلس نيابي حقيقي في مصر ، هو أن يستولي الحزبان على السلطة في البلاد عن طريقه <sup>(٢)</sup> .

والإشارة إلى مثل هذه الموقف لا تجعلنا ندس موقفا آخر ظهر فيه الحزب ، عن طريق مؤسسه بمظهر مشرف إلى حد كبير ، فمن المعروف أن اللغة كانت مجالا هاما وخطيرا ركز عليه الإحتلال جهوده حتى يستطيع أن يمكن نفسه بالتمسكين لثقافته ، وكانت وسيلة إلى ذلك ، هي فرض لغته الإنجليزية على التعليم <sup>(٣)</sup> محققا بذلك هدفين . الأول ، محاولة خنق الروح الوطنية المصرية ، والثاني معاربة الثقافة الفرنسية التي شعر الإحتلال بميل المصريين <sup>(٤)</sup> إليها . وكان الإحتلال

(١) يونان ليب : الحياة الحزبية ، ص ٣٠

(٢) المرجع السابق ص ٢٤٠ — ٢٤٢

Bowman H: Middle East Window, London, 1942, p. (٣)

Hammad, S.I : Frensh and English Influences in (٤)

Egyptian Education, M.A. Thesis, 1949, p. 139.

في ذلك ذكيا وخبيثيا ، فاللغة في أى ثقافة هي وسيلة نقلها، وهي وعاءها ، وأن  
وهن يعيبها ، إنما يصيب المجتمع للتحدث بها بأنطاح الأضرار .

ووقف الشيخ على يوسف في الجمعية العمومية في مارس سنة ١٩٠٧ يطالب  
بأن تعود اللغة العربية كلغة تعليم في المدارس المصرية ، وعارضه سعد زغلول في  
ذلك ، وكان وزير المعارف وألقى خطبة طويلة في هذا الصدد يسوغ فيها جعل  
التعليم باللغة الإنجليزية ، ونجحت جهود الشيخ بالفعل خاصة وأنها كانت ملتقى أمانى  
الوطنيين ، فأخذت اللغة العربية تحمل بالتدريج على اللغة الإنجليزية<sup>(١)</sup> .

### الحزب الوطنى ( عوض )

أسس أحمد حافظ عوض هذا الحزب ونشر برنامجه في أغسطس سنة ١٩٠٧  
وحافظ عوض هذا هو صاحب ومحرر جريدة « المنبر » اليومية التي كانت تصدر  
في القاهرة ١٩٠٧ . وقد قضى وقتا طويلا يترس بالأعمال الصحفية والأعمال  
السياسية . وعمل محرراً بجريدة المؤيد مدة عشر سنوات<sup>(٢)</sup> .

ويتلخص برنامج الحزب في النقاط الآتية :

نقاط أساسية :

- ١ - أن يكون التعليم العام مجانيا وأجباريا في الكتاتيب والمدارس الابتدائية.
- ٢ - أن تكون اللغة العربية لغة التعليم في عموم المدارس .
- ٣ - إنشاء مجلس نيابي أو هيئة دستورية باعطاء السلطة التشريعية  
الصحيحة التامة للجمعية العمومية .
- ٤ - أن يحمل المصريون تدريجيا في الوظائف التي يشغلها الموظفون الأوربيون الآن
- ٥ - أن تحول القضايا الجنائية الأجانب من الحاكم القنصلية إلى الحاكم المختلطة

---

(١) سعيد اسماعيل على : الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لحركة الفكر التربوى في مصر في  
الفترة من ١٨٨٢ — ١٩٢٣ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، استنسل ، كلية التربية  
جامعة عين شمس ، ١٩٦٩ ، ص ٢٤٠  
(٢) الطليعة ، فبراير ١٩٦٥ ، ص ١٥٠



نقاط ثانوية :

١ — العقود عن مسجونى دنشواى وتعديل ديكرىتو ١٨٩٥ الخاص  
بالحكمة الخصوصية .

٢ — أن يتشأفى القاهرة مجلس بلدى .

٣ — أن ينتخب العمدة فى القرى انتخابا بواسطة كافة أهالى القرية من  
الملاك والمزارعين العمال على السواء<sup>(١)</sup> .

ومن الواضح من قراءة البرنامج أنه يخلو خلوا تاما من المطلب الاساسى  
وهو الجلاء والاستقلال قد برر حافظ عوض اتجاهه هذا بقوله فى حديث دار  
بينه وبين جريدة الديلى كرونكل بأنه رأى أن هناك حزب متطرف (التطرف  
هنا هو طلب الاستقلال التام) وسياسة هذا الحزب هى أن يطلب الجلاء  
العاجل فتتولى الأمة المصرية إدارة مصالح البلاد جميعها . والحزب المقصود  
هنا هو مجموعة جريدة اللواء بزعامه مصطفى كامل . وهناك حزب يتطرف  
إلى الجهة المقابلة وهو مجموعة المقطم والحزب الوطنى الحر ، وهذا الحزب  
يطلب بقاء الوضع على ما هو عليه وأعضاء هذا الحزب غير مصريين . أما هو  
فيعتبر أنه « معتدل » .

وجاء فى هذا الحديث أيضا قوله : « يجب على الأمة المصرية أن تتفق  
فى مساعيها مع أولياء الأمور من الانجليز توصلا إلى المشاريع التى وضعها  
اللورد درفرين فى سنتى ١٨٨٢ و ١٨٨٣ » وهو يحدد سياسته بأنه لا يؤمن بالثورة  
ولا يمكن أن يطمع فى حكومة نيابية كاملة « إذ لو طلبناها نكون قد  
جاوزنا الحد . ولعل ما يلفت النظر فى الحديث حقا قوله بالحرف الواحد : « نحن  
رجال الحزب الوطنى نعتقد أن مصالح انجلترا ومصر واحدة » .

---

(١) المؤيد الأسبوعى ، ٩/٨/١٩٠٧ ، العدد ١٦ .

وفي يناير سنة ١٩٠٨ أعلن حافظ عوض انضمامه إلى حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية .

### الحزب الجمهورى

في أواخر عام ١٩٠٧ أشارت جريدة « الاجبشيان جازيت » إلى أن نفراً من المصريين يفكرون فى إنشاء حزب جمهورى . وما أن نشر هذا الخبر حتى تلقفته جريدة الأخبار المعادية للخديو ورحبت به معلنة أن الحكم الجمهورى يتسم بالعدل والانصاف وكانت هذه مناسبة طيبة أتاحت لمؤسس الحزب « محمد غانم » أن يكتب فى الأخبار عن الحزب واتجاهاته . وأثارت كتاباته بعض الصحف الأخرى كجريدة « ليجييت » و « الأهرام » فكتبنا حول نفس الموضوع<sup>(١)</sup> .

وقد ذكر صاحب الحزب أن هدفه ، هو تلقين المصريين « مبادئ الجمهورية » وأفكارها حتى إذا زال الاحتلال البريطانى ، يحول نظام الحكم فى البلاد إلى شكل جديد للمصريين فى ظله أن يختاروا نظام حكمهم بأنفسهم . وهو فى سبيل الدعوة إلى هذا يشن حملة شعواء على الأسرة المالكة على صفحات جريدة « الأحرار » فى ٢ أبريل سنة ١٩٠٨ عملاً بإياها الكثير من المصائب التى أصيبت بها مصر داعياً المصريين إلى قراءة الجبرتنى بإمعان ليقتفوا على العديد من الأدلة والبراهين التى تؤكد استبداد مؤسس هذه الأسرة<sup>(٢)</sup> .

وإذا كانت هناك شبهات تحوم حول الحزب وحول مؤسسه من حيث علاقته بالاحتلال إلا أن هناك أدلة متعددة تبطل هذه الشبهات ، مثال ذلك أن يعلن محمد وحيد بك قطع صلته بمحمد غانم الذى كان يكتب فى جريدته لأنه

---

(١) يونان لبيب : الحياة الحزبية ، ص ٦٠ .

(٢) محمد أنيس : « الحزب الجمهورى المصرى » ، مجلة الكاتب ، ص ١٥ .

أعد مقالا لم ينشر ضد الاحتلال ، وكذلك كتابته مهاجماً طلب إنشاء مجلس نيابي على أساس أن وجوده في ظل الاحتلال سيجعله يتأثر به ويسير بما لا يفضيه وبالإضافة إلى هذا وذلك استبعاد أن يشجع الانجليز اتجاهها مثل هذا يدعو إلى الجمهورية ، خاصة في وقت كانوا فيه على وفاق مع الخديو<sup>(١)</sup> .  
ومن الواضح أن هذا الحزب قد تكون أساساً من مجموعة من المثقفين الذين تأثروا تأثراً كبيراً بالثقافة الفرنسية ، ومن الأدلة على ذلك اتخاذهم شعار الثورة الفرنسية الحرية والأخاء والمساواة وكذلك دعوة مؤسسه إلى الاحتفال بيوم ١٤ يوليو سنة ١٩٠٨ .

### حزب العمال

في يوم ١٦ يوليو سنة ١٩٠٨ طالع قراء صحيفة اللواء والأهرام إعلاناً عن دعوة عامة يوجهها ما سمي بـ « حزب المقاصد المشتركة للعمال » إلى أرباب المهن والصنائع والعمال للاستماع إلى خطبة يلقيها محمد أحمد الحسن أحد مؤسسي جريدة « الوضاح » وحزب المقاصد المشتركة وذلك في حديقة الأزبكية موضوعها « وجوب انضمام أصحاب الحرف المصرية والأجنبية على اختلاف طبقاتها إلى حزب واحد مشترك المنافع والأعمال الخيرية ليمتسكون منه جماعة قوية مسموعة الرأي والعبوت في الأعمال النافعة وإقامة جريدة يومية ( الوضاح ) لسان حال للحزب المذكور »<sup>(٢)</sup> .

ولم تأت الأنباء بعد ذلك بمجديد عن هذا الحزب ، إلا بعد ثمانية شهور ، وبالتحديد يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٠٩ وذلك بمناسبة صدور قانون المطبوعات فقد جاء في الأهرام هذا القانون : « وبالنيابة عن حوالى خمسين ألفاً من العمال نحتج على ظهور قانون المطبوعات القاتل للحرية ونطالب بإلغاء فوراً ، وأن

(١) المرجع السابق ، ص ١٦ .

(٢) رءوف عباس : الحركة العمالية في مصر ( ١٨٩٤ — ١٩٥٢ ) ، دار الكاتب

العربي ، ١٩٦٧ ، ص ٢١٠ .

مجلس إدارة الحزب سيعقد اجتماعاً عاماً بكافة العمال ثم بشكل مظاهره كبرى  
ساحية تكون احتجاجاً فعلياً إذا لم تتدارك الحكومة الأمر وتحترم صوت  
الشعب، وأن العمال ربما طافوا جميعاً على بيوت النظار وقصر الأمانة العام<sup>(١)</sup>»  
فهل تمت هذه المظاهرة بالفعل أم لا، الراجح أنها لم تتم، حيث أن الصحف  
لم تشر إلى شيء من هذا بعد ذلك، وإن كنا لا نستطيع أن نفقيه تماماً.

وتأتى المناسبة الثالثة التى أشير فيها إلى الحزب يوم ١٦ يوليه سنة ١٩٠٩،  
فقد نشرت الأهرام بياناً وقعته «محمود أبو عثمان» بعنوان «حزب العمال»  
يقول فيه: «كلنا يعلم مركز العمال فى أوربا فالعامل هناك لا فرق بينه وبين  
القاضى والحامى. ولما كان الإنسان من فطرته الطبيعية ميال إلى الارتقاء، قام  
جماعة من خيار العمال المصريين الذين يقدرون الأشياء وأسسوا حزباً باسمهم  
ليربط كلمتهم وعملوا بقول القائل:

فتشبهوا ان لم تسكونوا مثلهم ان التشبه بالرجال فلاح

وجاء فى البيان أن الحزب عقد جلسة بدار المدرسة التحضيرية حضرها  
فريق من العمال والوجهاء ألقى فيها للسيد أفندى محمد مدير المدارس  
التحضيرية خطبة حض فيها على الاتحاد والتعاون وبسط للمجتمعين أهداف الحزب  
ومبادئه العامة، وكذلك أقيمت خطب أخرى، وانتهت الجلسة بانتخاب محمد  
أحمد الحسن رئيساً للحزب والسيد أفندى محمد مديراً له<sup>(٢)</sup>.

ولم تمض عدة أيام حتى بدأ الخلاف يدب بين قادة الحزب وخاصة بين  
السيد أفندى محمد والسيد محمد أحمد الحسن بسبب دس قيل أن الذى قام به  
شخص يدعى «الشيخ الشربلى». ولم يعش هذا الحزب طويلاً مثل غيره.  
واللاحظة الهامة التى يمكن الإشارة إليها أن تنظيم الحزب كان من قبل  
شخصيات غير عمالية، فالرئيس صاحب جريدة، والمدير صاحب مدارس

(١) أمين عز الدين: تاريخ الطبقة العاملة منذ نشأتها حتى سنة ١٩١٩، ص ١٩٨.

(٢) المرجع السابق، ص ١٩٩.



## الحزب المصرى

وقام بتأسيس هذا الحزب « أخنوخ فانوس » ( ١٨٥٦ — ١٩١٨ )  
١١ / ٩ / ١٩٠٨ ) وكان معظم أعضاء الحزب من الأقباط ، باستثناء نفر من  
المسلمين المتعاونين مع الاحتلال ، مع أن مؤسس الحزب لم يكن قبطياً ولا  
مسلماً ، بل بروستانياً ، وكانت ثقافته أمريكية ، إذ درس في كلية أسيوط  
الأمريكية ، ثم في الجامعة الأمريكية في بيروت<sup>(١)</sup> . وقد قامت فلسفة هذا  
الحزب الذى كان قليل الشأن ، على محاولة الحصول لمصر على الاستقلال عن  
طريق الصداقة المصرية الإنجليزية وكسب ثقة إنجلترا<sup>(٢)</sup> .

وقد حاول الدكتور يونان لبيب رزق أن يفسر لجوء الأقباط إلى تأليف  
هذا الحزب ، فأرجع هذا إلى عدة أمور<sup>(٣)</sup> :

١ - ازدياد تطرف الحزب الوطنى واتجاهه الإسلامى خاصة بعد أن تولى  
الشيخ عبد العزيز جاويش رئاسة تحرير اللواء .

٢ - بدأ التقارب بين حزب الأمة والحزب الوطنى مادعا جريدة  
الأقباط أن تعلق على خطبة أحمد لطفى السيد بالأسكندرية فى ٢٢ / ٨ / ١٩٠٨  
بأنه هو وفريد بك « يتنازعان الملك على دولة الفوغاء فى مصر » ،

٣ - مع تزايد الدعوة للدستور ، تزايدت مخاوف الأقباط من احتمالات  
الاستجابة لهذه الدعوة وما يمكن أن يترتب عليها من تغيير طبيعة مركزهم  
إزاء الأغلبية . . . الخ .

وبتأمل هذه الأمور ، نجد أنها لا تفسر تفسيراً حقيقياً قيام الحزب ،

---

(١) أنيس صابغ : الفكرة العربية فى مصر ، ص ٦٠ — ٦١ .

(٢) Cunningham, To-day In Egypt. pp. 261 — 264.

(٣) يونان لبيب : الحياة الحزبية ، ص ٤١ — ٤٢ .

فاتجاه الحزب الوطنى الإسلامى كان معروفاً منذ إنشائه ، وقد قامت هيئات وأحزاب بعد ذلك تتطرف أكثر من الحزب الوطنى وتتجه انتحافاً دينياً أكثر ومع ذلك لم يتم الأقباط بتأليف حزب ، إنما كان تأليفه استجابة لموجة التعصب العمياء التى أذكاهما الاحتلال منذ بداية تولى جورست السلطة والتى انفجرت فى سنة ١٩١١ بفعل نفر من قليلى التبصر سواء من المسلمين أم من الأقباط .

وقد نشرت جريدة المقطم برنامج الحزب الذى أشير فيه أن أغراضه هى <sup>(١)</sup> :

( أ ) اعتبار مصر والسودان التابع لها ، قسماً طبيعياً واحداً لا ينفصل بعضه عن بعض لسكون السودان بسبب مجرى النيل فيه إلى مصر أصبح جزءاً متمماً لحياة مصر .

( ب ) استقلال مصر .

( ج ) إلغاء الامتيازات الأجنبية الدولية .

( د ) سعادة وفلاح سكان مصر .

( هـ ) اعتبار كلمة مصرى مطلقة على الأصل والمتجنس بالجنسية المصرية ووجوب تسهيل شروط التجنس .

أما الوسائط والإجراءات اللازمة للوصول إلى هذه الأغراض ، فقد حددها الحزب فيما يلى :

١ — الاجتهاد فى إيجاد صداقة وإخلاص حقيقى بين مصر وإنجلترا حتى نكسب ثقة إنجلترا .

---

(١) الطلبة، فى فبراير ١٩٦٥، ص ١٥٥ — ١٥٦ .

٢ — أن نحافظ على علاقات المسالة والمحاسنة مع الأجانب القاطنين بمصر وتأمين مصالحهم وحقوقهم بتشريع صريح ثابت .

٣ — فصل الدين عن السياسة فصلاً تاماً ، والمساواة في الحقوق العمومية بين سكان مصر . وفي الحقوق الوطنية بين المصريين والوطنيين بلا تمييز مطلقاً بسبب الجنس أو الدين .

٤ — ربط ضرائب عامة عن الإيراد على جميع ساكني مصر ، أجانب ووطنيين من ذوى الأموال والأشغال فيها .

٥ — عقد معاهدة بين إنجلترا ومصر ومقتضاها من الجهة الواحدة ضمان حرية تجارة إنجلترا في مصر وتسهيل طرق المند لها في وقت السلم والحرب في دائرة حدود مصر . ومن الجهة الأخرى ، تعهد إنجلترا بالمحافظة على استقلال مصر ، ومن الفارات الأجنبية عنها بالمساعدة .

٦ — تشكيل أودتين نيابيتين في مصر بالاختصاصات الآتية :  
« أى إقامة الدستور » الأودة الأولى الأودة التشريعية وهى تتألف من أعضاء نصفهم من الأجانب الذين أقاموا في مصر مدة لا تقل عن خمس سنين والنصف الآخر من الوطنيين ينتخب الرئيس منهم ويكون صاحب صوتين في حالة المساواة عند التصويت إذا تساوت الأصوات في شأن انتخاب بين اثنين يرجع بينهما بالقرعة .

الأودة الثانية : تدعى مجلس النواب ، وهى تتألف من نواب وطنيين ينتخبهم المصريون الوطنيون على كيفية تمثل كل عنصر .

٧ — جعل التعليم الابتدائى الفرضى إجبارياً للأولاد والبنات .

٨ — توحيد القضاء المصرى .

ومع كل ما قيل عن الحزب خلال الشهور التالية ، لا يمكن الجزم أنه قد خرج إلى حيز الوجود ؛ فلا سمعنا عن مقر له أو عن اسم عضو من أعضائه إذا استثنينا الرئيس ، أو أى نشاط سياسى مارسه .

### حزب النبلاء ( الأعيان )

وعلى الرغم من عدم وجود تأثير يذكر لمثل هذا الحزب ، إلا أن ظهوره فى أواخر سنة ١٩٠٨ كان يدل على رغبة الأرستقراطية التركية فى التعبير عن نفسها فى وقت شمرت فيه أن نفوذها السياسى ومركزها الاجتماعى يلفظان أنفاسهما الأخيرة ، وقد كانت أصابع الخديو عباس وراء ظهوره ، فى نفس الفترة كان حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية لا يحظى بالرضا الكامل من الخديو . أما رئيس هذا الحزب ، فهو حسن حلمى زاده ابن على حلمى باشا العضو الوطنى لمصلحة الدوين الذى كان من رجال الحكومة التركية<sup>(١)</sup> .

وجاء فى مبادئ الحزب أنه يعمل لمصلحة مصر فى ظل الأمبراطورية ، ولا يرى غضاظة فى التعاون مع سلطات الاحتلال زعماء بأن هذا التعاون يؤدى حتما إلى مصلحة مصر<sup>(٢)</sup> . وقد وقف صاحب الحزب موقفاً مضاداً لموقف كل من محمد فريد وأحمد حلمى من الأتراك والشراكسة والأسرة الخديوية ، فقد كتب الأول سلسلة مقالات بعنوان « ماذا يقولون » فى جريدة اللواء استهدف فيها الهجوم على الخديو ، وكتب الثانى فى جريدته « القطر المصرى » بشأن حملة شعواء على الأسرة الخديوية<sup>(٣)</sup> .

---

(١) يونان ليب : الحياة الحزبية ، ص ٣٧١ .

(٢) أنيس صايتم : الفكرة العربية فى مصر ، ص ٦٠ .

(٣) يونان ليب : الحياة الحزبية ، ص ٣٧١ .



## الحزب الاشتراكي المبارك

وقام الدكتور حسن جمال الدين بك بتأليف حزب أطلق عليه اسم «الحزب الاشتراكي المبارك» سنة ١٩٠٩ . وقد يتصور البعض من اسم الحزب أنه قد تبني المبادئ والأفكار الاشتراكية الأساسية ، وهذا غير صحيح ، فقد غلبت عليه الجوانب الإنسانية البهيمية ولم يتعمق مشكلات الريف المصري الذي تصدى لخدمته بتأليف هذا الحزب من حيث الأسباب ووسائل العلاج ، وخير ما يدلنا على ذلك قراءة مبادئه فيما يلي<sup>(١)</sup> :

- ١ - تحسين حالة الفلاح الفقير وتحديد ساعات عمله في الحقل .
- ٢ - أن يحصل الفلاح على نصيب معين من العائد السنوي للأرض التي يعمل بها وفق جهده .
- ٣ - منح معاش للمعجزة والمرضى والفلاحين .
- ٤ - منع كبار الملاك الزراعيين من تشغيل زوجات الفلاحين أو بناتهم .
- ٥ - منع الفلاح من فرض عمل على زوجته فوق طاقتها .
- ٦ - منع الفلاح من أن يعمل فوق ساعات عمله .
- ٧ - معاملة الفلاح معاملة طيبة ، فإذا أسيئت معاملته من جانب الملاك الزراعيين الكبار ، فيكون له الحق في تقديم قضيته أمام القضاء .
- ٨ - على الحكومة فحص حالات «الشرك» بين الفلاح والمالك الكبير .
- ٩ - على السلطات أن تحسم أي خلاف ينشأ بين الفلاح والمالك الكبار .

---

(١) محمد أنيس : الحزب الجمهوري المصري ، مجلة الكاتب ، ص ١٣ - ١٤ .

١٠ - على العمدة أن يكونوا في خدمة الفلاحين في القرية ولا يتحكمون فيهم .

١١ - الحكومة مطالبة بتقييد نفوذ العمدة وأن تشرع قانوناً جديداً في هذا الصدد ،

١٢ - الفلاح لا يجب أن يفرض عليه أن يعمل فوق طاقته أو أن يقوم بعمل زوجته .

١٣ - مهمة زوجة الفلاح خدمة زوجها وأطفالها وإدارة كوخها .  
ولم تثمر جهود الدكتور جمال الدين لما كان عليه الفلاحون من أوضاع مزرية ، كالجهل والضعف في مواجهة كبار الملاك . الخ .

### الحزب الدستوري

ونشرت « الجريدة » في ٨ / ٢ / ١٩١٠ بياناً لادريس راغب عن قيامه بتأليف حزب اسماء « الحزب الدستوري » . والقارىء لبرنامج الحزب يشعر بمدى رجعية واستعمارية هذا الحزب ، فهو يعلن ولاءه لسلطة الخديو والسلطة الدولة العلية والسلطة الاحتلال زعماً بأن هذه السياسة إنما تنبع من مبدأ شريف وهو عدم الإتيان بأى عمل يضر بمصالح الغير ، ولم يقف ليسأل نفسه عن الضرر الذى يعود على مصر من جراء تثبيت كل هذه السلطات ، لأنه يزعم أنها لا تهدف من أعمالها إلاخير البلاد . كذلك فهو يزعم أن مصر يلزمها عشرون عاماً حتى يمكن أن تتمتع بحقوقها الدستورية كاملة ، ومن ثم فيجب أن توضع القيود المختلفة حتى لا تسيء استخدام المبادئ الدستورية !! وهو لا يساوى بين الأفراد في الانتخاب ، إذ يطالب باعطاء المتعلم خمسة أصوات ، والامى صوت واحد زاعماً أن ذلك يشجع على نشر التعليم ، فهل كانت

مسألة الانتخابات من المسائل الأساسية بالنسبة لعمال وفلاحى مصر الذين تنتشر بينهم الأمية حتى تكون الرغبة فى الاشتراك فيها وافعالم لحو الأمية ! وهذا أيضا يحسن أن نضع أمام القارىء أهم مبادئ الحزب <sup>(١)</sup> :

— تجنب الغلو والتطرف حتى يمكن الوصول إلى الغاية المقصودة .

— احترام « حقوق الحضرة الفخيمة الخديوية وامتيازاتها وكذلك امتيازات السلالة الكريمة الخديوية بأجمعها » . وفى نفس الوقت « لا تثبط عزائم من أظهروا المصير من الانكايىز عناية بمصالحها وحسن نية وصدق ووداد »  
— احترام حقوق الدولة العلية العثمانية « صاحبة السيادة على مصر » والاعتراف بالمعاهدات التى تربطنا بالأمم الأخرى .

— يفاخر الحزب بأن آراءه الدستورية « قد وافقت آراء سمو الخديو » وكذلك اتفقت أفكارنا فى هذا المطلب مع أفكار جمهور من سياسة الانكايىز نخص منهم بالذكر جناب اللورد كرومر .. » .

— تجنب الانتقال من « حالة الحكومة المطلقة إلى حالة الحكومة المقيدة دون مرور فى أطوار الاستعداد لهذا الانتقال من هيئة إلى هيئة لأن الطفرة « محال » .

— أما القيود التى يرى ضرورة فرضها « لنيل الاستقلال التام » فتتلخص فى أنه « لا يمدح المجلس النيابى للطلوب حق اقتراح قوانين غير القوانين الحالية المتعلقة بتعيين الموظفين العموميين وترقيتهم ونقلهم واختصاصاتهم إلا بعد مرور عشرين سنة .. » !!

— تأليف البرلمان من مجلسين : مجلس نواب ومجلس أعيان « وقد استصوبنا منح ( ٢٥ ) أصوات لكل من يقرأ ويكتب والقصد من ذلك

(١) الجريدة فى ٨/٢/١٩١٠ ، العدد ٨٨٥ .

الترغيب والتعريض على التعليم وأعطاه الطبقة الراقية النفوذ الذى يحق لها  
فى البلاد ... » .

## الوفد المصرى

### برأ التفكير فيه

تمددت الآراء التى تحاول الكشف عن المصدر الأصيل الذى منه نبئت  
فكرة تأليف الوفد . على أنها رغم تعددها ، تكاد تتفق على أن المقصود لم  
يكن تأليف حزب سياسى ، بل كان الاتفاق مع مجموعة تأخذ على عاتقها  
المطالبة باستقلال البلاد خاصة بعد أن انتهت الحرب العالمية الأولى ، ومن هنا  
فإن الحديث عن بداية الوفد المصرى ، إنما هو حديث عن الحركة الوطنية  
نفسها مما قد يضطربنا إلى أرجاء الحديث عن بعض الأمور والأحداث إلى الفصل  
التالى ، أو العكس ، بمعنى السبق باثبات البعض الآخر مما يتصل بالحركة  
الوطنية أثناء الحديث عن الوفد .

أما حقيقة الأمر بصدد تأليف الوفد ، فسوف نحاول الكشف عنها بعد  
استعراض سريع لبعض الروايات بهذا الصدد . أما هذه الروايات ، فهى رواية  
سعد زغلول ورواية الأمير عمر طوسون وأخيرا رواية عبد العزيز فهمى .

فقد كتب سعد فى مذكراته يقول إنه « كان فى نية السلطان حسين أن  
يسافر بعد انتهاء الحرب لتنظيم الحماية ، وأخذ عدلى ورشدى فى أيامه الأخيرة  
بوضع مشروع لظلام مصر لم تخرج عن الحكم الذاتى وتوسيع اختصاص  
الجمعية التشريعية فى بعض الشئون على نحو ما تضمنته المذكرة الأولى التى  
قدمها رشدى باشا لوكالة البريطانوية .. ثم أعادوا الكرة على هذا الموضوع فى  
أوائل حكم عظمة السلطان الحالى ( فؤاد ) وكانا يرغبان كثيرا فى السفر إلى



لوندرة لأجل تنظيم الحماية <sup>(١)</sup> .

وفي مكان آخر من مذكراته يؤكد سعد أن محمد باشا محمود قد تحدث معه في يوم ٢٠ / ١٢ سنة ١٩١٧ في أمر تعيين جماعة من أصحاب الرأي للتفكير في حالة مصر بعد انتهاء الحرب ، وقد كرر حديثه هذا لسعد أثناء زيارة سعد وجماعة من أعضاء حزب الأمة القدامى له في منزله في ١٩ / ١ / ١٩١٨ <sup>(٢)</sup> .

كذلك كتب سعد زغلول في الصفحة من ١٨٤٠ - ١٨٤٢ من مذكراته يوم ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٨ يقول : « وصلنا من عزبة مسعد وصيف يوم الثلاثاء ٨ أكتوبر سنة ١٩١٨ إلى مصر ، وذهبت إلى الاسكندرية للمعايدة وحضور وليمة رشدي باشا التي أقامها احتفالاً بجلوس عظمة السلطان على أريكة مصر . وفي المساء حضرت وليمة رشدي باشا وجلست جانب مستر ... وفدت له نظام مجالس المديرية ونظام سائر الهيئات النيابية المصرية ، ثم قابلني البرنس عمر وقال : إني أفسر في أن يقوم من المصريين طائفة للمطالبة بحقوقها في مؤتمر الصلح ، فقلت فكرة جميلة جالت في بعض الرؤوس من قبل ، وقد آن الآن أوانها ، فقال : تأمل فيها ، وأنظر من يساعد عليها ، ثم انصرف كل منا عن صاحبه ... » <sup>(٣)</sup> .

ويستدل الدكتور عبد العظيم رمضان من هذه الفقرة السابقة أن فكرة تأليف الوفد تكون من ابتداء الأمير عمر طوسون <sup>(٤)</sup> ، ولا نستطيع نحن أن نجادل هذا الرأي ، ففي الفقرتين السابقتين على الفقرة السابقة يمكن

(١) ٥٠ عاماً على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٢٥ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) محمود سليمان غنام : أضواء على أحداث ثورة ١٩١٩ ، ص ٣١٤ .

(٤) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ، ص ٨٤ .

الاستدلال على أن الفكرة قد نبئت في عدة أذهان في وقت واحد أو أوقات متقاربة ، مثل السلطان حسين وعدلى ورشدى ومحمد محمود ، وعدد من أعضاء حزب الأمة ، وذلك حتى قبل تفكير عمر طوسون بدليل ما رده سعد على الأمير من أن الفكرة « قد جالت في بعض الرؤوس من قبل ».

أما الأمير عمر طوسون فقد ذكر في مذكراته « إن فكرة ارسال وفد رسمى للمطالبة بحقوق مصر في مؤتمر الصلح الذى أزمع عقده في نهاية الحرب العالمية الأولى ، قد خطرت ببالنا بعد ما صرح الدكتور واسن رئيس جمهورية الولايات المتحدة بمبادئه الأربعة عشر المشهورة في ٨ يناير سنة ١٩١٨ ولما كانت مسألة مصر ، بناء على هذا الاعتبار ، مسألة دولية ، وليس لدولة سواها أن تفرد بالنظر فيها . وأن مثل هذه المسألة الهامة تحتاج إلى درس وتمحيص قبل اجتماع المؤتمر ، حتى لا يأتى يوم انعقاده إلا ونحن جميعا مستعدون للمطالبة بحقوق بلادنا كاملة ولا يضيع علينا الوقت سوى ، فقد دفعنا ذلك إلى التـكلم مع المرحوم محمد سعيد باشا في شأنها ، فاقترح علينا أن نتـكلم فيها مع المرحوم سعد زغلول باشا لشخصيته البارزة في الهيئة الاجتماعية وفي الجمعية التشريعية ، فاستصوبنا هذا رأى وصممنا عليه ، ولم تمسكنا المقادير من مقابلة سعد باشا إلا في الحفلة التى أقامها المرحوم رشدى باشا في ليلة ١٩ أكتوبر سنة ١٩١٨ بكازينو سان ستيفانو احتفالا بعيد جلوس المغفور له الملك فؤاد الأول ... (١) » .

أما عبد العزيز فهمى ، فيذكر أنه في « ذات يوم من أيام سبتمبر سنة ١٩١٨ كفت مع صديقى أحمد لطفى السيد ، وسعد زغلول ومحمد محمود ، خارجين من مجلس إدارة الجامعة المصرية القديمة .. فلما مررنا بها واتجهنا إلى الجهة القبالية

---

(١) المرجع السابق، ص ٨٥ .

نحو مبدان الفلـكى ، اعترض محمد محمود باشا سبيلنا واضعا عصاه أمامنا في عرض الرصيف ، وقال :

— إلى أين تذهبون ؟ إننى أريد أن نتحدث في مصير مصر .. لقد انتهت الحرب وستحصل الهدنة ولا بد من النظر في تأليف وفد كى يسافر للمطالبة بحقوق البلاد ... (١) » .

### تأليفه

واستقر رأى بالفعل على أن يتوجه وفد مكون من سعد زغلول وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى لمقابلة السير ريجنالد وينجت ليحادثوه في أمر مصر . وتمت المقابلة بالفعل في ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ وطالب الوفد الاستقلال التام لمصر ، ثم قال سعد : « نحن نعترف الآن أن إنجلترا أقوى دولة في العالم وأوسعها ... فنطالب باسم هذه المبادئ أن تجعلنا أصدقاءها وحلفاءها صداقة الحر للحر ، وإننا نتكلم بهذه المطالب هنا معك بصفتك شخصا لهذه الدولة العظيمة وعند الاقتضاء نسافر للتكلم في شأنها مع ولاية الأمور في إنجلترا ، ولا نلتجئ هنا لسواك ولا في الخارج لغير رجال الدولة الانجليزية ، ونطلب منك بصفتك عارفا لمصر مطلقا على أحوالها أن تساعدنا في الحصول على هذه المطالب » (٢) .

وبعد أن تمت هذه المقابلة بساعات، تمت مقابلة أخرى بين رشدى ووينجت طلب فيها رشدى السفر إلى لندن مع عدلى للباحث في المسألة المصرية، على أساس أن يكونا وفدا رسميا غير الوفد الشعبي الذى سيكون برياسة سعد . وكان من

(١) عبد العزيز فهمى : هذه حياتى ، ص ٧٢ .

(٢) ٥٠ عاماً على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٣٦ .

الطبعي أن يأتي ذكر مقابلة الزعماء الثلاثة مع وينجت الذي أبدى دهشته من أن يسمح هؤلاء الثلاثة لأنفسهم بالتحدث عن الشعب بأسره .

وعندما نقل هذا الرأي إلى سعد ، خابر زملاءه فيه ، فاستقر رأيهم على أن يؤلفوا هيئة تسمى « الوفد المصري » وقد اختير هذا الاسم للدلالة على أن هذه الهيئة لا تعدو أن تكون « وفدا » مصرياً يبنى المطالبة باستقلال مصر . كذلك اتفقوا على أن يجمعوا توكيلات على النحو الآتي : سعد زغلول رئيساً ، على شعراوي ، عبدالعزيز فهمي ، محمد محمود ، أحمد لطفي السيد ، عبد اللطيف المسكباتي ، محمد علي علوية ( أعضاء )<sup>(١)</sup> .

وقد نصت صحيفة التوكيل على ما يأتي : « نحن الموقعين على هذا ؛ قد أنبنا عنا حضرات سعد زغلول باشا وعلى شعراوي باشا وعبد العزيز فهمي بك ومحمد علي بك وعبد اللطيف المسكباتي بك ومحمد محمود باشا وأحمد لطفي السيد بك ، ولهم أن يصموا إليهم من يختارون في أن يسموا بالطرق السلمية المشروعة حينما وجدوا للسعي سبيلاً في استقلال مصر تطبيقاً لبادئ الحرية والعدل التي تنشر رايتها دولة بريطانيا العظمى وحلفاؤها وبؤيدون بموجبها تحرير الشعوب<sup>(٢)</sup> »

وقد ندد الحزب الوطني بصيغة هذا التوكيل وما فيه من لين واضح ، ذلك أنه لا ينص صراحة على أن الاستقلال الذي تراد المطالبة به « تام » ، كما أنه يتضمن عبارة تفيد الثقة ونحوها في بعدالة بريطانيا وميلها للحرية<sup>(٣)</sup> ، وقد استجاب الوفد لرأي الحزب الوطني فقبرت الصحيفة التي جاء فيها : « نحن الموقعين على هذا قد أنبنا عنا حضرات ... في أن يسموا بالطرق السلمية المشروعة

( ١ ) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ٩٣ .

( ٢ ) عبد الرحمن الرافعي : ثورة سنة ١٩١٩ ، ج ١ ، ص ١٠٢ ،

( ٣ ) محمود أبو الفتح : المسألة المصرية والوفد ، ص ٤٤ .



حيثما وجدوا للسعى سبيلا في استقلال مصر استقلالا تاما<sup>(١)</sup> .  
وكان من الواضح أن الوفد بهذه الصورة قد استبعد الأمير عمر طوسون،  
ومن هنا فقد أتى شريعى باشا لمقابلة سعد وطلب منه ضم بعض العناصر المتصلة  
بالأمير وأن تكون رئاسة الوفد للأمير نفسه ، فكان من رأى سعد أن  
هذا الاتجاه لا ينبغي التفكير فيه لأنه يوحى بأن السلطان يقف وراء هذه  
الحركة ما قد يسبب له حرجا كبيرا . ومع ذلك فقد استمرت مساعي الأمير  
في تأليف وفد آخر برئاسة .

وخوفا من أن يؤدي هذا الانقسام إلى إضعاف الحركة الوطنية جرت  
مناقشات ومباحثات حتى لا يكون هناك في الساحة إلا وفد واحد ، وتم هذا  
بالفعل ، بعد أن أدخل سعد زغلول عضوين من الحزب الوطنى وهما : مصطفى  
المعاش والدكتور حافظ عفيفى ، ثم ضم الوفد إليه أعضاء آخرين لاستكمال  
بعض العناصر التى تمثل طوائف الشعب أو بعضها وهم على التعاقب : حمد  
الباسل ياشا ، واسماعيل صدقى باشا ومحمود بك أبو النصر ، وسينوت حنا بك  
وجورج خياط بك ، وواصف غالى بك ، ثم حسين واصف باشا وعبدالحالق  
مذكو ( باشا ) عضوى الجمعية التشريعية<sup>(٢)</sup> .

والذى يراجع أسماء رؤوس الحزب وزعمائه ، يجد معظمهم من أساطين  
حزب الأمة ويكفى أن تعرف أن محمود سليمان باشا رئيس حزب الأمة قد  
أصبح رئيسا للجنة الوفد المركزية ، وأصبح ابنه محمد محمود باشا وكاتب الحزب  
الأول أحمد لطفى السيد عضوين مؤسسين فيه ، وأن اثنين من الأعضاء الثلاثة  
الذين قابلوا وينجبت ، كانا من حزب الأمة ، أما العضو الثالث — وهو سعد

(١) عبد الرحمن الرافعى : ثورة سنة ١٩١٩ ، ج ١ ، ص ١٠٤ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٢٦ ، وانظر كذلك :

عبد الرحمن الرافعى : مذكراتى ، دار الهلال ، ١٩٥٠ ، ص ٣٠ .

زغلول — فقد كان معروفا هو وأخوه فتحي زغلول بميلهما الشديد لهذا الحزب ومما ضدتهما له ، ولكن منصبيهما الرسمى هو الذى منهما من أن يكونا عضوين عاملين بصفة رسمية ظاهرة<sup>(١)</sup> .

وقد أكد العقاد هذا المعنى بقوله : « أن العدد الأكبر من أعضائه لم يكونوا من رجال العراك المنطوريين على القيادة القومية فى الأزمان ، الذين يفتنون بالإلهام لبواعث حركات الأمم ويوحون إليها من روح الإعجاب والثقة ما يذكى الحمية ويستجيش العزيمة<sup>(٢)</sup> . ويدال العقاد على ذلك أيضا بما قام به عبد العزيز فهمى من زجر للطلاب حين أنفضوا إليه بما يضطرم فى نفوسهم من سخط وما يهيمون به من احتجاج داعيا إليهم أن يتركوه هو وزملاءه يعملون فى هدوء ، كأنما المسألة مسألة مذكرة قانونية تكتب وتبويب وتوضع فيها النصوص والبنود وراء الأبواب المغلقة فى معزل عن الأصوات والأصداء .

وقد انعكس هذا التكوين على مطالب الوفد وأساليبه فى أوائل عهده فهو :

— يحاول للتخلص من تبعية المعارضة الأكثر حدة للاستعمار والى سار عليها الحزب الوطنى .

— يسلم بحق بريطانيا فى مصر ويوافق على إنشاء قاعة لخدمة لها فى قناة السويس .

ولعل هذا التواضع يرجع لبعده الجماهير فى ذلك الوقت عن المعركة مما جعل مطالب الحركة الوطنية لا تخرج عن مطالب كبار الملاك ، حتى إذا اشتركت الجماهير فى ٩ مارس سنة ١٩١٩ معلنة بداية الثورة ، بدأت هذه

(١) محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية، ص ١٢٩ :

(٢) عباس العقاد : سعد زغلول، ص ٢٥٢ .

المطالب تتغير وتقترب نحو أهداف الشعب الحقيقية .

### أنشطة في قيادة الوفد

وإذا كان الحزب قد تكون كما نرى من عناصر تتمثل الرأسمالية الوطنية الناشئة في المدن والريف من التجار وأصحاب المصانع الوطنية في الريف وأبناء هؤلاء ، فقد كانت قيادة الوفد تضم بجانب هؤلاء أيضا أول الأمر عناصر تمثل الاقطاعيين ، وكان لهؤلاء الأغلبية في قيادة الوفد ، وكان لسعد ممثل الرأسمالية الوطنية أقلية من الناحية العددية .

ومن هنا فقد كان الانقسام واضحا في قيادة الوفد منذ اللحظة الأولى من تكوينه بين ممثلي طبقتين : طبقة كبار الملاك الذين يرضون بتنظيم الحماية ، وبين ممثلي الرأسمالية الوطنية الذين يريدون الاستقلال التام . وقد اشتد هذا الانقسام أثر اشتعال الثورة ، ذلك أن كبار الملاك فزعوا من الثورة الشعبية ، وخشوا على أملاكهم فانطلقوا يسمعون إلى تهدئة ثورة الشعب ولما يمضي على انطلاقها سوى أيام معدودة ، وقد زاد فزعهم أن مضى الشعب في ثورته . لقد كانوا يرجون أن تأتي المسألة هيئة رفيعة فتكون ثمة مفاوضات وثمة اتفاقات ، فتوفر لهم بعض السلطان السياسي واو في ظل الاحتلال . ولكن ثورة ١٩١٩ أخذت تهدد لا الاحتلال فحسب ، وإنما تهدد النفوذ الاجتماعي لكبار الملاك أيضا ، ومن ثم أصبح شعارهم : الاتفاق مع الاحتلال بأى ثمن<sup>(١)</sup> .

وقد أحس الانجليز بهذا الانقسام منذ اللحظة الأولى ، فبعد أيام من

---

(١) شهادى عطية : تطور الحركة الوطنية ، ص ٤٦ .

نشوب الثورة ، وقف « كيرزون » وزير خارجية إنجلترا يقول في مجلس العموم « أن الحكومة البريطانية لم تبد قط أدنى معارضة أو سوء نية في مجيء رثدي وعدلى إلى إنجلترا ، فإننا نرى دائماً أن من أم الأمور أن نتفق معهما على تحديد الشكل الذى ستكون عاياه الحماية البريطانية في مستقبل الأيام ، أما الحال مع سعد زغلول ، فيختلف كل الاختلاف لأنه هو وأنصاره هم الذين دبروا هذه الاضطرابات .. هم غير مسئولين ، غرضهم إخراج الانجليز من مصر .. ولا سبيل للمناقشة معهم »<sup>(١)</sup> .

وكان من الضروري والثورة آخذة في السير قدماً نحو تحقيق أهدافها ، والوفد يزاد ثورية ، أن تنفجر التناقضات القائمة في قيادته ، وقد بدأ هذا الانفجار بعد أسابيع من قيام الثورة ، ففي الأسبوع الثالث من شهر يونيو ، وضع تقرير بالحوادث وطالب من أعضاء الوفد المقيمين في باريس توقيعه ، فأحتج ستة أعضاء بينهم اسماعيل صدقي ومحمود أبو النور ، وكان صدقي يرى أن يكتفى في النشر بطبع البيانات وإرسالها إلى أعضاء مجلس العموم والاوردات بإنجلترا ، ودارت المناقشات في جلسة ٢٣ / ٦ / ١٩١٩ واشتد الأحذ والرد إلى حد أن وجه أحمد لطفى السيد إلى صدقي كلمات جارحة شخصية<sup>(٢)</sup> وسافر صدقي بعد ذلك إلى فيشى وكذلك سافر أبو النصر وغيرهما ، وأثناء غيابهما ، قرر الوفد فصلهما . ثم فصل كذلك حسين واصف .

وعندما انقطعت المفاوضات الأولى بين الوفد المصرى برئاسة سعد زغلول ولجنة ملنر ، غادر الوفد لندن راجعاً إلى باريس . وهناك اختلف الأعضاء على نقطة كانت بادية الأمر محل اتفاق الجميع وهى أن « الوفد مع تسكه بفكرة عدم

(١) المرجع السابق ، ص ٤٧ .

(٢) محمود أبو الفتوح : المسألة المصرية والوفد ، ص ١٢٢ — ١٢٣ .



استئناف المفاوضات إلا بعد قبول تحفظات الأمة لا يمنع من دخول سواء فيها إذا كان ممن يوثق فيهم ، وعلى الوفد أن يؤيده »<sup>(١)</sup> .

وكتب سعد إلى صديقه « طاهر اللوزي » عن هذا الخلاف قائلاً :  
« . . يسوؤني أن أخبرك بأن الخلاف اشتد في الوفد اشتداداً تعذر تلافيه مع ما بذلت من جهد وما وسعت من صدر وما ضيقت من حق وضحيت من شسور . ونقطة الخلاف الأخيرة تنحصر في أن المخالفين يريدون تأييد عدلى في خطته وأريد القضاء عليها لأنها مضرّة كل الضرر بالبلاد ولا يترتب عليها إلا تأييد الحماية وضياع الاستقلال وقد عزم المخالفون على العودة بعد أن أعيانهم الجهد في حمل على إعلان الثقة بعدلى ، وذلك لكي يقوموا هم بهذا التأييد علناً إن مكفّتهم أحوال الأمة منه أو سرا إذا لم تساعد هذه الأحوال . أما أنا فثابت في موقفى ، مصر على البقاء فيه ولو تخلى عني جميع قومى ، لأنه خير لى أن يتخلوا عني من أن أخونهم بالجري على خطة أراها مضرّة كل الضرر بهم . . »<sup>(٢)</sup> .

وفي خطاب آخر يشرح بواعث هذا الاختلاف بصراحة أكثر فيقول  
« . . يرجع إلى الاختلاف في الغاية والشعور ، فهم ملوا العمل وقطعوا الأمل ، وقليل ما أعطينا كثير في نظرهم . وقريب ما نرجو بعيد في اعتبارهم ، والمشروع عندهم يهدى مصر استقلالاً ويوئها أشرف مركز بين الأمم ونرى فيه حماية ولا يهوىء من المراكز إلا أنعمها ، ولا يفيد إلا ضياع الاستقلال ، فكيف يمكن التوفيق بين هذين الرأيين وهاتين الغايتين ؟ »<sup>(٣)</sup> .

وما كتبه سعد هذا ، إنما يعلن إنسلاخ حزب الأمة من الوفد ليبدأ مرحلة

(١) أحمد شفيق : حوليات مصر ، ج ٢ ، ص ٢٨٦

(٢) عباس العقاد : سعد زغلول ، ص ٣٤٠ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٣٤١ .

جديدة من تاريخه كقيادة تحاول أن ترتفع إلى مستوى الوعي القومى الثورى المتفجر بين جنابات الشعب . وبعد تفجر الخلاف ، قرر محمد محمود وعبد العزيز فهمى وعبد اللطيف المكباتى وحمد الباسل ، العودة إلى مصر . نعم أن هؤلاء الأعضاء وصلوا إلى مصر ولم يتظاهروا بهذا الخلاف بل اجتمعوا بأعضاء الوفد الموجودين بالقاهرة وأصدروا بلاغاً بأنهم إنما عادوا لخدمة القضية المصرية ، غير أن الناس لم يطمئنوا لذلك وبخاصة لأن رئيس الوفد والى دعوته للأمة وهو بأوروبا للتمسك بعرى الاتحاد والوفاق<sup>(١)</sup> فى الصفوف .

وبعد عودة سعد إلى مصر ونشوب خلاف آخر بينه وبين عدلى حول رئاسة وفد المفاوضات وحملته على عدلى ، قدم لأعضاء الوفد بياناً مكتوباً للأمة بعدم الثقة بالوزارة وطلب منهم الموافقة عليه ، فاجتمع فى يوم ٢٨ أبريل سنة ١٩٢١ عشرة أعضاء هم : الرئيس وسيفوت حنا ومحمد على علوبة ومصطفى النحاس واطفى السيد وجورج خياط وحمد الباسل وعبد الخالق مدكور وواصف غالى ومحمد محمود . وطرح مسألة بيان بعدم الثقة على العشرة الحاضرين ، فصوت ضده غالبية الأعضاء ( ستة ) هم : محمد محمود وحمد الباسل وخياط ومدكور ومحمد على علوبة واطفى السيد ، وأدى الخلاف إلى انفصالهم ثم انضم إليهم على شمر اوى وعبد العزيز فهمى وحافظ عفيفى وجورج خياط .

#### علاقة الوفد بالحزب الوطنى

مر بنا كيف ضم الوفد بين أعضائه نفراً ممن كانوا فى الحزب الوطنى فى الفترة التى ظهر فيها كهيئة وطنية تناضل من أجل الاستقلال . ولكن حركة الوفد على كل حال شقت الحزب الوطنى إلى جماعتين : جماعة الرافعى وكانت

---

(١). أحمد شفيق : حوايات مصر ، ج ٢ ، ص ٧٨٦ .

تؤيد الوفد في قوة، وجماعة مصطفى الشوربجي وكانت ترتاب في قيادة الوفد وتتهمها بالاعتدال وتخشى من ترك القضية الوطنية بالكامل في يدها. وهذه الجماعة الأخيرة كانت مصدر خطر كبير على الوحدة الوطنية لأنها بموقفها من الوفد استدرجت مع الأسف للتحالف مع عمر طوسون وحركة الأمراء وعبد سعيد<sup>(١)</sup>.

وكان الحزب الوطني قد ألف وفدا للسفر إلى أوروبا في مستهل ثورة ١٩١٩ إلى جانب « الوفد المصري »، ثم تراجع عن هذه الخطوة اكتفاء بسفر الوفد المصري تحت ضغط الحريصين على الوحدة الوطنية، وفي ذلك ذكر اللاني في تقريره عن الحوادث الواقعة بين ١٢/٤ و ٢٠/٤/١٩١٩ « اجتمعت نقابة المحامين وبحث موضوع الوفد المقترح تشكيله من الحزب الوطني، واجمع الحاضرون منهم على أن أي مظهر من مظاهر الانقسام سيكون له آثار خطيرة، وأن الواجب كان يحتم على الحزب الوطني (الذي أظهر واه الكثير من العداء)، أن يدفن خلافاته بشأن الامتيازات وينضم إلى سعد باشا زغلول<sup>(٢)</sup> » ثم كتب أيضاً عن يوم ١٤/٤ « وردت أنباء عن وقوع منازعات خطيرة بين أنصار زغلول باشا والحزب الوطني (في الاسكندرية). ومعروف أن أنصار الحزب الوطني أقوياء في الاسكندرية<sup>(٣)</sup> ».

ويذكر عبد العزيز جاويز في مذكراته أنه في الوقت الذي نفى فيه زعماء الوفد إلى مالطة، كان يرأس اللجنة الإدارية للحزب الوطني في برن لأن فريد كان مريضاً « فقلنا يجب أن نضع أيدينا في أيدي من فوضتهم الأمة وأن

(١) محمد أنيس : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩، ص ٥٣ .

(٢) ٥٠ عاماً على ثورة ١٩١٩، ص ٢١٥ .

(٣) المرجع السابق، ص ٢١٧ .

نفى فيهم ، فوافقوا على ذلك بالإجماع ، وأرسلنا تلغرافا لسعد باشا أمضىته أنا وقلت له مامعناه نحن نهنتك بشقة الأمة المصرية ونرجو أن يكتب له التوفيق<sup>(١)</sup> » وكذلك ينقل الرافعي عن مذكرات فريد<sup>(٢)</sup> : « وفي ٢٠ أبريل سنة ١٩١٩ ، وصل الوفد إلى باريس ، وهو مؤلف عشرين عضوا تحت رئاسة سعد باشا زغلول ، ولما اطلعت على خبر وصوله ، أمرت بهنتته بتلغراف هذا نصه : « نحي فيكم الوطن الغائب ونرجو لكم كمال التوفيق والنجاح » ، ولم يتلق أحد منهما ردا على برقيتهما .

وإذا كان عبد الرحمن فهمي قد تصدى لمحاولات الحزب الوطني في محاربة الوفد ، إلا أنه كان يدرك في سريرة نفسه أن من المصلحة الوطنية أن يستكمل الوفد تمثيله للأمة بدخول الحزب الوطني رسميا في الوفد ، فكتب إلى سعد في ١٨/١٠/١٩١٩ يقول : « أننى وكثير من إخوانى نستحسن أن يضم الوفد محمد بك فريد رئيس الحزب الوطني إلى أعضائه ليتم بذلك عقد تضامن الأمة وتكاتفها وتقطع بذلك من لا يزال بقلبه مرض بقلبه مرض الحزبية فأرجو أن يصادف اقتراحنا هذا قبولا لديكم<sup>(٣)</sup> » ، إلا أن سعدا لم يجبه الاقتراح ، فرد قائلا : « ... فأما ضم حضرة محمد بك فريد إلى الوفد ، فقد رأى الوفد عدم التعرض له لما فيه من الخطر الكبير على القضية المصرية التي تحتاج على الدوام لمطف الحلفاء الذين اشتهر فريد لديهم عموما ولدى الفرنسيين منهم خصوصا بمالة أعدائهم والتداخل مع الخديوى وبولو من ساءت سمعتهم كثيرا في وربما . ولا يخفى أن الانسكايز كانوا يتهمون المصريين بأن حركتهم غير ذاتية لأنها حاصلة بدسائس من الترك

(١) أنور الجندى : عبد العزيز جاويز ، ص ١٢٦ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي : ثورة سنة ١٩١٩ ، ج ٢ ، ص ٦٤ .

(٣) محمد أنيس : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ، ص ١٥٣ .



والألمان ، فضم مثل محمد فريد إلى الوفد من شأنه أن يؤيد مطاعن الخصوم ويشوه جمال .. قضيتنا<sup>(١)</sup> .

ومع أن الوفد كان ميالا إلى الاستجابة للمطالب الشعبية ، إلا أنه كان بحكم تكوينه بعيدا عن تبني فكرة الاشتراكية. ولم يكن سعد زغلول يرى بنفسه حاجة إلى التغافل في أعماق المشاكل الاجتماعية ليستقى منها برنامجا اجتماعيا يحفظ حرارة الجماهير من التسرب ، ويستعحبها به إلى العمل السياسي ، لأن الوفد عند ما قام في خريف عام ١٩١٨ كانت خيثر الثورة موجودة في الشعب المصري ولم تكن بحاجة لأكثر من عود الثقب الذي أشعله الوفد لتنفجر في وجه الاحتلال ، ولهذا ظن سعد زغلول أن الجماهير ليست بحاجة لأكثر من برنامج سياسي قوى فتشد إلى العمل السياسي وتنجذب إليه وتستمر في تأييد الثورة بكل قواها ، فلم يشغل ذهنه بالتفكير في المسائل الاجتماعية<sup>(٢)</sup> .

ومن هنا نجد سعد زغلول يرسل إلى اللجنة المركزية للوفد في ١٩١٩/٦/٢٣ يعلن عدم رضاه ، عن منشورات وزعت في مصر يتضمن الانتصار للبلاشفيك<sup>(٣)</sup> ومن المعروف أن حزب الوفد عندما تولى السلطة سنة ١٩٢٤ ضرب الحركة الشيوعية في مصر وهم لم تزل بعد مهددا .

وكان حزب الأحرار الدستوريين مؤلفا من الأعضاء المنفصلين من الوفد ومن المخالفين لسعد ولذلك حمل منذ تأليفه طابع العداء لسعد والوفد . ومن هنا كان من الطبيعي أن يشن الوفد عليه الحملات المستمرة ، فمن ذلك - على سبيل المثال - ما كتبه محمود سليمان غنام في جريدة البلاغ في ١٩٢٢/٩/١١

(١) المرجع السابق ، ص ٢٣٨

(٢) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ٦٧ .

(٣) محمد أنيس : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ، ص ٢ .

بمعنوان : « الحزب الجديد ، رجالنا العدليون » ، فقد التقط في هذا المقال عبارة جرت قبل ذلك بشهور على قلم محرر جريدة « الديلي كرونيكل » ذات الصلة المعروفة بالمستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية في ذلك الوقت ، هذه العبارة هي « رجالنا العدليون » فقد علق على ذلك بقوله : « فانظر أيها القارئ إلى أى حد بلغت ثقة الانجليز برجال الحزب الجديد وحزب العدليين المعتدلين أو حزب الأحرار كما يريدون أن يسموه . نعم أنهم بلا شك ، رجالهم ، بل وأعدائهم الذين يهددون لهم السبل وينفذون خططهم »<sup>(١)</sup> .

### جهود الوفد الوطنية

مما لا شك فيه - كما سبق أن أشرنا من قبل - أن مولد حزب الوفد في رحم الحركة الوطنية قد أضفى عليه في سنواته الأولى طابعا خاصا جعله يختلف إلى حد كبير عن سائر الأحزاب الأخرى بحيث يمكن القول بأن جهود الوفد الأولى وحركة الثورة الوطنية منذ أواخر سنة ١٩١٨ إلى نهاية الفترة كانتا وجهين لعملة واحدة مما يجعلنا نرجى تفصيل هذا الجزء إلى الفصل التالي ، وكل ما يمكن أن نشير إليه هنا ، هو أن الوفد قد أدار نشاطه عن طريق اللجنة المركزية التي هزت الحياة السياسية في مصر ، وهو تنظيم يلاحظ عليه أنه موزع على أساس جغرافي ، وهناك تنظيم آخر موزع على أساس طائفي ، ونعني به لجان الطلبة والموظفين ونقابات العمال .

وكان نشاط اللجنة المركزية ينقسم إلى نشاط علني ونشاط سري يشرف عليه عبد الرحمن فهمي ، وكانت خطة هذه التنظيم<sup>(٢)</sup> .  
أولا : التعامل قيام أية حكومة في مصر لا تعترف بالوفد ولا تلتزم بسياسته

(١) محمود ساليان غنام : أضواء على أحداث ثورة ١٩١٩ ، ص ٤٧٦ - ٤٧٧ .

(٢) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ١٦٣ - ١٦٥ .

وتعتمد على التعاون مع الاحتلال . ولما كان بعض الساسة المصريين قد أقدموا على تأليف مثل هذه الحكومة ، فلماذا تعرض هؤلاء لسلسلة من الاعتداءات بقصد إبعادهم عن سلوك كهذا .

ثانياً : كان من الضروري لنجاح حركة الوفد ونشرها في البلاد ومقاومة الحركات المعادية له ، والاحتفاظ بخيط الأمل في الاستقلال التام قوياً في صدور المصريين ، وقوف صعاقة قوية إلى جانبه تؤيده وتعززه وتدعو لقضيته . وقد عمل التنظيم السري على ضم الصحف المصرية في ذلك الحين إلى جانبه عن طريق شرائها أو ارهابها .

ثالثاً : مقاومة الحركة الشيوعية .

رابعاً : مقاومة نشاط العناصر المعادية للوفد مثل الحزب الوطني وحزب الأمراء بقيادة عمر طوسون .

### الحزب المستقل الحر

جاء في تقرير رفقته اللبني إلى كيرزون بتاريخ ٢٠/١١/١٩١٩ : « .. وقد ظهر في البلاد في الآونة الأخيرة حزب يطلق على نفسه اسم « حزب الأحرار الوطنيين [ الحزب المستقل الحر ] آراؤه في السياسة أكثر اعتدالاً من آراء المتطرفين . وعلى الرغم من أنه لم يصدر بياناً سياسياً ، فإنني قد علمت أنه سيعيد لدعوة أنصاره للوقوف أمام لجنة ملنر وشرح مطالبهم لها » . وحقيقة هذا الحزب هي أنه تجمع لبعض العناصر الرجعية الإقطاعية التي أرادت الوقوف في وجه تيار الثورة المتدفق الذي كان يقوده الوفد .

وكان رئيس هذا الحزب هو محمد عرفى باشا ، وكان اسان حال الحزب ، جريدة « المنير » وقد دافع محمد إبراهيم هلال فيلسوف الحزب عن قيامه

فقال أنه هو الذى فكر فيه من غير أن يوحى إليه أحد به ، وأنه ليس له غرض سياسى مطلقاً ، وليست الظروف القائمة بملائمة لتعدد الأحزاب ، وأن بدايته كانت فى تفكير البعض فى إنشاء أندية للأعيان بالمديريات ، ولم يكتب لهذه الفكرة النجاح .

وقد تصدى عبد الرحمن فهمى للمحاولات الأولى التى تصور أنها بسيطة وأن أصحابها يتخلون عنها بسرعة ، فكتب إلى سعد يؤكد فى ١٨/١/١٩١٩ أن « الذين كانوا شارعين فى تأليف نادٍ لهم تحت اسم نادى الأعيان اختفوا الآن بسعد أن تغازلوا عن مشروعهم »<sup>(١)</sup> . فلما جاءت لجنة ملتر وخرج أصحاب الحزب عن إجماع الأمة وبدأوا ينشطون لمعاونة اللجنة ، أخذ عبد الرحمن فهمى يسيطر عليهم جيشه ، ونجحت هذه المقاومة ، فكتب إلى سعد فى ٢٣/١٢/١٩١٩ يقول : « .. أن رجال الأمة العاملين اتخذت من الطرق والأساليب ما جعل معظم هذا الحزب يتفرض من حول مؤسسيه وأضطر الحزب المذكور أخيراً أن يعلن فى جريدته الساقطة ( المنبر ) الانضمام فى آرائه إلى برنامج وفدنا المحبوب مع بعض خلاف ... »<sup>(٢)</sup> ثم كتب فى ٧/١/١٩٢٠ معلناً زوال هذا الحزب تماماً<sup>(٣)</sup> .

### الحزب الديمقراطى

ألف هذا الحزب عدد من الشباب ممن درسوا سوياً فى الجامعات الفرنسية مثل الدكتور محمد حسين هيكل ومحمود عزمى ومصطفى عبد الرازق ، وضموا

(١) محمد أنيس : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ، ص ١٥٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٦٣ ، وأحمد شفيق : حوليات مصر ، ج ١ ، ص ٥٤١ - ٥٤٢ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٧٠ .



إليهم بعض المثقفين ممن تأثروا بالحياة والثقافة الفرنسية . وقد بدأ التفكير فيه في أخريات شتاء ١٩١٨ — ١٩١٩ <sup>(١)</sup> . ويذكر الدكتور هيكل أن الجانب السياسي من برنامج الحزب ، لم يكن عليه خلاف ، أما الجانب الإقتصادي فقد اختلف فيه هو وعزيز سیدم سكرتير الحزب ، فقد كان الأول أميل إلى المذهب الفردي أما الثاني فإلى المذهب الاشتراكي . وقد نجح مصطفى همد الرازي في التوفيق بينهما ولو إلى حين <sup>(٢)</sup> .

وقد تلخصت مبادئ الحزب فيما يلي :

أولا — استقلال مصر استقلالاً داخلياً وخارجياً .

ثانياً — تفويض الشعب سلطته إلى هيئة نيابية تنتخب على أكل وجه طريقة تمثله تمثيلاً صحيحاً ويكون من إختصاصها التشريع وفرض الضرائب ومحاسبة الحكومة المسؤولة أمامها على أعمالها .

ثالثاً — توحيد التشريع في حدود مصر وتعميم تطبيقه على من يسكن البلاد .

رابعاً — المساواة بين المصريين في الحقوق والواجبات العامة .

خامساً — حرية القول والكتابة .

سادساً — جعل التعليم الإبتدائي عاماً وإلزامياً مجاناً للبنين والبنات .

سابعاً — ترقية الطبقة العاملة أدبياً أو مادياً وإعانة من لا يستطيع العمل .

---

(١) محمود عزمي : خبايا سياسية ، كتب للجميع ، ١٩٥٠ ، ص ٣٦ .

(٢) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ، ج ١ ، ص ٨٠ .

ثامناً — إعادة ثروة البلاد وجعلها بحيث يفتقع بها السكان جميعاً بقدر الإمكان .

تاسعاً — الاعتراف بحق كل شعب في حكم نفسه .

عاشراً — السعى لإيجاد هيئة دولية عليا للفصل فيما يقع بين الشعوب من نزاع ، وإعطاء هذه الهيئة السلطة اللازمة لتنفيذ أحكامها<sup>(١)</sup> .

وبعد وقت قصير من ظهور الحزب دخلته كما دخلت هيئات مصرية عديدة المنازعات والذاتيات « فأصبح مرسحاً للـدس وميداناً لتسابق ذوى الأغراض .. » ، ولم يلبث الحزب بعد ذلك أن اضمحل وذهب من أعضائه ذات اليمين من ذهب وقصد ذات الشمال من قصد ونقر من الجانبين من نقر<sup>(٢)</sup> .

## الحزب الاشتراكي

شهد المناخ الثقافي في مصر قبل الحرب العالمية الأولى بعض الكتابات التي تناولت الاشتراكية من بعض جوانبها ، مثل كتابات شبل شميل وسلامة موسى ومصطفى حسنين المنصوري إلا أن ميدان العمل السياسي ، لم يشهد محاولة جدية من أحد من المصريين لتنظيم بعض الجهود حول الفكر الاشتراكي قبل سنة ١٩٢٠ فيما عدا بعض الارهاصات البسيطة التي أشرنا إليها مثل الحزب الاشتراكي المبارك وفي خاتمة الحزب الديمقراطي .

وبعد انتصار الثورة البلشفية في الاتحاد السوفيتي شهدت الاسكندرية مولد حزب اشتراكي على يد « جوزيف روزنتال » الذي قام على أكتاف

(١) المقطع في ١٠/٩/١٩١٩ .

(٢) محمود عزمي : خبايا سياسية ، ص ٤٥ .

عدد من الأجانب وكانت دائرة نشاطه تنحصر في مجال العمل الذي كانت نسبة كبيرة منهم من الأحياء . والانطباع الذي تتركه بعض الأنباء المترددة عن هذا الحزب تؤكد انعطافه إلى التطرف في موقفه من النظرية الاشتراكية الأمر الذي يدعو إلى القول بأنه حمل في داخله من الفكر الفوضوي أكثر مما كان يحمل من الفكر الماركسي<sup>(١)</sup> .

وكانت هناك في نفس الوقت جماعة من الشباب المثقف تسمى لتأليف (جمعية اشتراكية) لدراسة مذاهب الاشتراكية المتعددة ، فكتبوا إلى روزنتال يطلبون الإطلاع على برنامج حزبه حتى إذا صادف هوام أنضموا إليه ، وإذا لم يرق لهم ، أسسوا « جمعية » غايتها الدرس أكثر من السياسة يضع أعضاؤها مصلحة مصر نصب أعينهم ويكون غرضها نصرة المبادئ الاشتراكية المعتدلة وتبصير العمال بحقوقهم ، فاتفق هؤلاء مع روزنتال على توحيد الجهود وإقامة « الحزب الاشتراكي المصري » ، ونشر برنامج الحزب موقعا عليه من سلامة موسى وعلى المناني ومحمد عبد الله عدنان ومحمود حسني العراقي . أما روزنتال ، فلم يشترك معهم في التوقيع لأجندته<sup>(٢)</sup> .

وفي ٢٩ أغسطس سنة ١٩٢١ ، نشر الحزب برنامجا الذي تناول الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية<sup>(٣)</sup> فمن الناحية السياسية طالب بتحرير مصر والسودان من الاستعمار وتأييد حرية الشعوب في تقرير مصيرها ودعا إلى التآخي بين الأمم ومحاربة الاستعمار أينما وجد وإلغاء للعاهدات السرية ونهذ الحروب والمنازعات العسكرية .

ومن الناحية الاقتصادية ، طالب بالعمل على إلغاء استغلال جماعة لأخرى

---

(١) أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة المصرية (١٩١٩ — ١٩٢٠) ، ص ١٢٦ .

(٢) رؤوف عباس : تطور الحركة العمالية ص ٢٣٧ .

(٣) الطلبة ، فبراير ١٩٦٥ ، ص ١٥٩ .

ومحو التفريق بين طبقات المجتمع في الحقوق الطبيعية وتوحيد الثروة الطبيعية ومصادر الإنتاج العامة لمجموع الأمة والتوزيع العادل للثمرات على العاملين طبقا لقانون الإنتاج والكفاءة الشخصية ومحاربة التنافس الرأسمالى .

أما من الناحية الاجتماعية ، فقد نادى باعتبار للتعليم حقاً شائعاً لجميع أفراد الأمة نساء ورجالا بجعله مجانيا ملزماً ، والعمل على تحسين حال العمال وتحرير المرأة الشرقية . وقرر الحزب أنه سيعمل على تحقيق مبادئه « بالصراع الحزبى والدعوة السلمية » مستعيناً فى ذلك بالعمل على تحقيق ما يأتى :

١ — إنشاء النقابات الزراعية والصناعية الحرة ونقابات الإنتاج والاستهلاك .

٢ — إعداد نواب اشتراكيين للبرلمان والمجالس النيابية المحلية والبلدية وغيرها .

٣ — تحرير حقوق النيابة والانتخاب من القيود المالية وغيرها وتعميمها بالنسبة للرجل والمرأة على قدر المستطاع .

٤ — الدعوة بطريق النشر والخطابة .

وبتحليل هذا البرنامج ، نلاحظ أنه يخلو من الاتجاهات الماركسية المعروفة نحو الصراع الطبقي والملكية وقيادة البلوريثاريا الحركة المجتمع ، فهو أقرب إلى القابلية منه إلى الماركسية ، ومن هنا نجد أن سلامة موسى وعلى العنانى ومحمد عبد الله عفان يعلنون استهجانهم للطرق البلشفية<sup>(١)</sup> ويؤكدون الاعتدال فى خطتهم ، ويقولون أن البلشفية الروسية أخفقت أخفاقاً يكاد يكون تاماً ( هكذا ١ ) ونشرت فى روع البلاد الروسية الخراب والدمار ، وأن عدداً

---

(١) أنظر مقال سلامة موسى فى الأهرام ، فى ٢١ / ٨ / ١٩٢١ .



كثيرا من الاشتراكيين قد أعلنوا عدم موافقتهم عليها لأنها لجأت إلى تحقيق غايتها طفرة وغالت في تطبيقها ، وأن الفرض هو المذاكرة في أغراض هذا المذهب ( الاشتراكية ) وتطبيقه على الأحوال المصرية<sup>(١)</sup> .

وقد أثار ظهور الحزب موجة من الهجوم العنيف من جانب عدد من الكتاب ، فقد أنكر أحمد حلمي هذه الدعوة زاعما تهديدها لنظامنا الاجتماعي مؤكدا مخالفتها للدين ، ودعا رجال الدين والحكومة إلى محاربتها<sup>(٢)</sup> . وبأسلوبه الفكاهي ، كتب فكري أباطة ساخرا من الحزب ومن أصحابه : « أهلا وسهلا بالحزب الاشتراكي العظيم الشأن - أهلا وسهلا بحزب الدكائرة والفلاسفة أصحاب العقول الكبيرة « والأمنخة » العظيمة . إلى الوراء أيتها « الأحزاب الأخرى » . . . تستورد مصر من أوروبا العلل والأمراض ، كما تستورد أصناف البضائع الجديدة « والمواد » المختلفة والاشتراكية هي « آخر مودة » وصلت في الأسبوع الأخير فهدوا أيها الزبائن الكرام . أن الحزب الجديد يغني الفقراء ويدخل البؤساء ، وسيشارك الخفراء في أموال الامراء . ثم يتهمكم على ما يطالب به الحزب من الاستقلال لكل الدول المستعمرة ، بتسميته « سمسار استقلال » أما أغراضه الاقتصادية فهو يقول عنها أن معناها أن الحزب « موقعاتي بين أصحاب الاموال والعمال . . . »<sup>(٣)</sup> ١١

وكان واضحا من تكوين الحزب أن الاختلاف الأيديولوجي بين شعبة الحزب في الإسكندرية ذات الطابع العالمي الماركسي ، وبين شعبة القاهرة التي يغلب عليها الاتجاه القبايلي لعدد من المثقفين ، لا بد أن يتفجر وقد تم هذا بالفعل

---

(١) أنور الجندي : الفكر العربي المعاصر في معركة التعريب والتبعية الثقافية ، الأنجلو المصرية ، بدون تاريخ ، ص ٣٩٠ - ٣٩٢ .

(٢) المرجع السابق

(٣) اللواء في ١٩٢١/٩/٥ .

عندما انقضت جماعة الإسكندرية على قيادة الحزب في يولية سنة ١٩٢٢، فطردت المنقذين القاهريين ( سلامة موسى - العناني - عنان ) ونقلت المركز الرئيسى إلى الإسكندرية متجهة بالحزب أتجاهاشيوعيا فاقما .

وعندما تقرر عقد المؤتمر الرابع للأحزاب الشيوعية في موسكو، أرسل الحزب حسنى العرابى مندوبا عنه ايمثله فيه ويتفاوض باسمه في انضمام الحزب للدولية الثالثة. فلما عاد إلى مصر، أبلغ زملاءه، أن هذا الانضمام يشترط ان يسم، أن يتحقق ما يلى :

١ - فصل روزنتال من الحزب .

٢ - تغيير اسم الحزب من اشتراكى إلى شيوعى .

٣ - إعداد برنامج للفلاحين<sup>(١)</sup>

وقد عقد الحزب اجتماعا هاما تقرر فيه بالفعل تحويل الحزب إلى حزب شيوعى وطرد روزنتال .

والتابع لنشاط الحزب في هذه الفترة يجد أنه لم يكن في خطته منسجما مع حركة الوفد الذى كان يقود الجماهير المصرية ضد الاحتلال والحماية<sup>(٢)</sup> . والسبب الرئيسى في ذلك أن الحزب كان ينهج نهجا يساريا لا يتفق مع الأوضاع الاقتصادية والسياسية وتوزيع القوى الاجتماعية في المجتمع المصرى في ذلك الوقت ، فقد جعل قضية الصراع الطبقي ترتفع فوق قضية التحرر الوطنى ، فلم يتمكن من الاقتراب من الجماهير المصرية مما سهل للوفد ضربه سنة ١٩٢٤ دون أن يحظى بأسف الجماهير .

---

(١) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية، ص ٥٣٣ — ٥٢٤

(٢) محمد أنيس : ثورة ١٩١٩ وحزب العمال البريطانى، مجلة الهلال، ج ١٠، ص ٧٢،

## حزب الأحرار الدستوريين

وتضافرت عوامل متعددة أدت إلى ظهور هذا الحزب ، فقد كان الوفد يتجه - حتى ذلك الوقت - إلى المزيد من الشعبية ومن الثورية مما جعل من المستحيل لهذه الفئات « المعتدلة » أن تسايروا وتتعاون معه ، ثم أن العقبات والصعوبات التي أثارها الملك للضغط على اللجنة والوزارة من أجل مزيد من السلطات وما بدا واضحا من تعرض مشروع الدستور لخطر المسخ والتشويه ، قد دفع ثروت باشا إلى جمع أنصار الوزارة للوقوف صفا واحدا في وجه هذه المحاولات . وشهد منزل عدلى باشا برمل الاسكندرية عدة اجتماعات لتأسيس الحزب ، وانتهوا إلى تسميته بحزب الأحرار الدستوريين ، واتفقوا كذلك على تأسيس جريدة تكون لسان حاله تسمى « السياسة » واتفق على أن يكون من أعضاء الحزب ، مدحت باشا يكن ومحمد باشا محمود وحسن باشا عبدالرازق وجماعة من الشبان أمثال الدكتور حافظ عفيفي رئيس جمعية مصر المستقلة ، وسوقى بك أباطة وأحمد بك عبد الغفار وأمثالهم من مديريات مختلفة عرفوا بنشاطهم في مديرياتهم وتأيدهم عدلى باشا ، وكان كثيرون منهم أعضاء في الحزب الديمقراطي أو في جمعية مصر المستقلة التي أنشئت في أثناء مفاوضات عدلى باشا مع لورد كرزن . وكانت تؤيده في موقفه في هذه المفاوضات (١) . ويعتبر حزب الأحرار الدستوريين متابعة واستمراراً لحزب الأمة القديم حتى بالنسبة للأشخاص القياديين ، فمحمد محمود باشا هو ابن محمود باشا سليمان أحد مؤسسي حزب الأمة ، وحسن عبد الرزاق باشا عضو مجلس إدارة حزب الأحرار ، هو أحد مؤسسي حزب الأمة أيضا ، وأحمد لطفى السيد أحد مؤسسي حزب الأحرار ، كان رئيسا لتحرير « الجريدة » لسان حال حزب الأمة أيضا (٢) .

(١) محمد حسن هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ، ج ١ ، ص ١٤٤ .

(٢) الطليعة ، مارس ١٩٦٥ ، ص ١٤٣ . و Landau: op. cit, p. 172.

ومنذ انشاء الحزب ، نجد أنه وضع قاعدة التساهل مع الانجليز للوصول إلى حل القضية المصرية ، وكان أعضاؤه يفاخرون بهذه السياسة ويسمونها « كياسة » وما هي من الكياسة في شيء ، بل هي سبيل التفريط في حقوق البلاد ، . كذلك يلاحظ أن الحزب تألف ارتسكازا على سلطة الحكومة ولم يستند إلى تأييد الشعب ، ومن هنا جاء تغليبه لسلطة الحكومة على سلطة الشعب وميله إلى اهدار سلطة الأمة لكي يصل إلى مناصب الحكم<sup>(١)</sup> .

وقد عقد مؤسسوا الحزب أول اجتماع لجمعيتهم يوم ٣٠ / ١٠ / ١٩٢٢ بفندق شبرد وخطب في هذا الاجتماع عدلى يكن الذى اختاروه رئيسا للحزب وأعلن برنامج الحزب ، وجاء في هذه الخطبة قوله : « ... قد يكون في نظر بعض أصحابنا أننا قد تأخرنا في القيام بهذا الواجب الوطنى ، إذ أن بعضكم طالما صارحننا منذ بضعة أشهر بأن حالة وطننا السياسية تقتضى - إلأى الظروف المناسبة - تأليف حزب سياسى حر يستطيع أن يؤدى للبلاد خدمة حقيقية ، أما لجنة الدستور قد فرغت من عملها وأصبحنا على باب الحياة البرلمانية ، فلم نعد مختارين في انتخاب أنسب الأوقات لتأليف حزبنا ، بل لابد لنا من اقتحام كل عقبة<sup>(٢)</sup> » .

أما برنامج الحزب فقد كان كما يلي<sup>(٣)</sup> :

أولا : ( أ ) الاستمرار في العمل لإستكمال إستقلال مصر إستقلالاً فعلياً تاماً .

( ب ) إنهاء الإحتلال البريطانى لمصر .

---

( ١ ) عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثورة ، ج ١ ، ص ٦٨ — ٦٩

( ٢ ) العدد الأول من جريدة السياسة في ٣٠ / ١٠ / ١٩٢٢ .

( ٣ ) المرجع السابق .



( ح ) الحرص فيما يختص بالمفاوضات المقبلة على أن الأمور التي إحتفظت بها بريطانيا العظمى لا يؤدي الأتفاق على شيء منها إلى المساس بأى حال من الأحوال بإستقلال مصر أو تعطيل أى مظهر من مظاهره .

( د ) التمسك بعدم فصل السودان عن مصر وبمحافظة سيادتها وحقوقها عليه وبرعايتها بنفسها مدافعها الحيوية فيه .

ثانياً : إدخال مصر فى جمعية الأمم دولة مستقلة ذات سيادة .

ثالثاً : تأييد النظام الدستورى والمحافظة على سلطة الأمة وحقوق العرش .

رابعاً : السعى فى ترقية شأن الهيئات النيابية المحلية كمجالس المديريات والمجالس البلدية وإستكمال هذا النظام النيابى حتى يقوم بالشئون المحلية المختلفة حق القيام .

خامساً : الدفاع المستمر عن حقوق الفرد وتنمية أسباب قدرته وعمله ، فلا تقيد حريته إلا فى مصلحة عامة لا صارف لها .

سادساً : السعى فى إعداد وسائل الدفاع عن البلاد ضد كل إعتداء خارجى .

سابعاً : محاربة الأمية فى البلاد وتوجيه قوى الأمة والحكومة جميعاً للقضاء عليها بأن يجعل التعليم الأولى إجبارياً ومجانياً وصرف العناية فى تمكين البنين والبنات من الحصول على ما يريدون من أنواع التعليم بكافة درجاته . ووضع خطط التعليم على وجه يمكن كلا الفرقين من أن يرقى إلى كماله الخاص . والسعى فى جعل اللغة العربية لغة التعليم فى جميع المعاهد العلمية العمومية فى مصر بإعداد الوسائل لذلك مثل نقل أمهات المؤلفات العلمية إلى اللغة العربية والتزيد من البعثات الدراسية إلى أوروبا وأمريكا ، إلى غير

ذلك من طرائق نقل العلم إلى لغتنا وبلادنا مع الحرص دائماً على إتصال  
مصر بالحركة العلمية في العالم .

ثامناً : السعى في تحسين حالة البلاد الصحية .

تاسعاً : السعى في إتخاذ الوسائل المؤدية إلى دوام انتشار الثقة بالحالة  
المالية في مصر .

عاشرأ : السعى في توزيع الضرائب توزيعاً عادلاً .

الحادى عشر : الجرى على قاعدة الباب المفتوح فى الاتفاقات الجركية  
والمساواة فى الرسوم على الواردات مع مراعاة حماية المصنوعات المصرية .

الثانى عشر : العمل لترقية الوسائل الزراعية بكافة الطرق والتذرع إلى  
إصلاح وسائل الرى والصرف والسعى إلى تخلى الحكومة عما تحت يدها من  
الأطيان للأفراد .

الثالث عشر : العمل لترقية صنوف الصناعة على العموم .

الرابع عشر : السعى فى تسهيل وسائل النقل الخارجية بين مصر وبين  
البلاد الأخرى .

الخامس عشر : السعى فى تعميم شركات التعاون بأنواعها وترقية شأنها .

السادس عشر : السعى فى تشجيع الشركات المصرية وتنمية أطماعها  
المشروعة حتى تستطيع أن تأخذ عن عواتقها كثيراً من الأعمال العامة التى من  
شأنها أن تكون أعمالاً حرة فى يد الأفراد والشركات .

السابع عشر : إتخاذ الوسائل الفعالة لتنمية الموارد الطبيعية فى القطر من  
مناجم وغيرها وانتفاع المصريين بها .

الثامن عشر : السعى فى تنظيم العلاقات فى المصانع والمتاجر بين العمال  
وأرباب الأعمال على قاعدة العدل اتقاء للأمراض الاجتماعية الناشئة من  
محكم أحد الفريقين .

## الفصل الثامن

### قوى الثورة الوطنية

منذ بداية القرن التاسع عشر ، كان الوضع في مصر قد بدأ يتغير ، فقد تهيأت لها من الأسباب ما جعلها تقوى على أن تنفتح نوافذها المغلقة ، فيقبل نسيم يزيح هذا الجو الخناق وتنبثاب مصر لتنفذ عنها غبار نوم طويل ، فتشهد غزواً أوروبياً على يد نابليون بونابرت تقف القوى الشعبية في وجهه فيندحر وتشهد حركة تغيير واسعة النطاق طوال حكم محمد علي تهز المجتمع هزاً عنيفاً وتضمه وجهها لوجه بما كان عليه من تخلف أمام أشد صور الحضارة الأوروبية لمعاناً ووضوحاً . ويعود عدد لا يستهان به من المبعوثين المصريين من أوروبا فيكونون أول صلة حقيقية بين مصر وبين الثقافة الأوروبية في العصر الحديث ، ويرون بلادم في أول الطريق لبناء النهضة ، فيعملون على السير بها شوطاً طويلاً في ذلك الطريق ، فيصبحون قدوة للشباب ، فتزداد الرغبة في التعلم وتنداح دائرة النهضة في الناحيتين الثقافية والاجتماعية ، وذلك عن طريق انتشار الصحف والجمعيات العلمية والمطابع ودور الكتب وغيرها من عوامل الرقي .

وبزور مصر في أواخر عهد إسماعيل رجل يشتعل وطنية فيبذر في قلوب المثقفين وعقولهم بذور السخط وعدم الرضى عن الأوضاع القائمة ويصيح قائلاً : « إنكم معاشر المصريين قد نشأتم في الاستعباد وريتم في حجر الاستبداد ، وتوالت عليكم قرون منذ زمن الملوك الرعاة حتى اليوم ، وأنتم تحملون عبء نير الفاتحين ، وتمنون ( تخضعون ) لوطاة الفزاة الظالمين ، تسومكم حكوماتكم

الحيف والجور ، وتنزل بكم الخسف والذل ، وأنتم صابرون ، بل راضون . .  
فلو كان في عروقكم دم فيه كريات حيوية ، وفي رؤوسكم أعصاب تتأثر فتثير  
الذخوة والحمة ، لما رضيتم بهذا الذل وهذه المسكنة . . . هبوا من غفلتكم !  
اصحوا من سكرتكم ! عيشوا كباقي الأمم أحرار سعداء<sup>(١)</sup> !

وتدرك القوى الوطنية المصرية خطر التسلل الاستعماري إلى مصر ، هذا  
التسلل الذي بدأ بعهد سعيد الذي منحه امتياز قناة السويس ، ثم إسماعيل الذي  
فتح بقروضه الواسعة النطاق الباب أمام هذا الرأسمال لكي يتحكم في مصر  
باستثماراته من ناحية ، وبالجمالية الأجنبية الكبيرة التي وفدت وراء المال  
الأوربي ، وتسالت إلى كافة أرجاء البلاد من ناحية أخرى<sup>(٢)</sup> .

وتفتتح العيون على مشاهد تنطق بالظلم العارخ ، فلم يكن ثمة عدل ولا  
قانون ، ولا قضاء ينتصف للظالم ويعطي كل ذي حق حقه ، ولا حرية ولا  
مساواة ، ولا ضمانات قانونية تكفل للناس حقوقهم وحياتهم . وكانت  
السخرة مضروبة على البلاد ، ولم تكن مقصورة على الدفاع والأعمال العامة ،  
بل كانت تستخدم لاستصلاح أطيان ذوى السطة والعباء من الحكام  
والأمراء . وكان النفي إلى أقاصى السودان عقوبة يعانها الكثيرون لجرد  
الشبهة أو الشكاية ، فقد ذكرت جريدة المونيتور اجبسيان أنه لما ألف شريف  
باشا وزارته بعد قيام الثورة العربية ، تقدمت له عرائض كثيرة من المحكوم  
عليهم بالنفي إلى السودان يطلبون رفع الظلم عنهم ، وبلغ عددهم ٩١٢ منفياً  
وهو عدد كبير يدلنا على كثرة المظالم التي كان الناس يعانونها قبل الثورة  
العربية . وقد تبين من تحقيق هذه الشكايات أن كثيرين من المنفيين ، كان

(١) أحمد أمين : زعماء الإصلاح في العصر الحديث ، النهضة المصرية ، ١٩٤٩ ، ص ٧٣ .

(٢) صلاح عيسى : أساليب النضال المصري . مجلة الطليعة ، ديسمبر ١٩٦٧ ، ص ٢٢ .



يقرر نفهم لجورد محضر موقع من بعض الأمراء باتهام أى شخص بأنه خطر أو لجورد خطاب من أية سلطة محلية بهذا الاتهام<sup>(١)</sup> .

### الثورة العسكرية

وكانت سياسة السلطة الحاكمة تؤدي إلى إضعاف الجيش المصرى ، فدولة الرفاهية التى تستلب عرق الشعب لىكى تحوله إلى قصور وتدفعه رشاوى للباب العالى أو تقيم به حفلات ماجنة ثم انتهت بأن تدفعه فوائد للاحتكارات الأوربية ، هذه الدولة المسرقة كانت تبخل على الجيش فى كل شىء ، فهى تسرح الجنود والضباط ، حتى ان عدد الجيش قد قل كثيراً عما هو معدد بالفرمانات الشاهانية ، وهى بطبيعتها تضع حداً أقصى لعدد الجيش حتى لا تكون له قوة ذاتية . وكان من بقى فى الجيش من جنود وضباط يعيشون فى أسوأ ظروف ممكنة من حيث اللبس والمأكل ، وتتأخر مرتباتهم وتنخفض ويحرمون من الترقية . وأهم من هذا كله أن القيادات العليا فى الجيش ، كانت فى يد فئات غريبة عن الشعب المصرى وغير ملتصقة بالوطنية المصرية أو متفاعلة معها ، هذا بالإضافة إلى جهلها الفاضح بفنون الحرب نفسها مما ظهرت آثاره فى الحرب المصرية الحبشية ( ١٨٧٥ — ١٨٧٦ ) التى دفع الجيش إليها برأى العناصر التركية الشركسية ، وأدت إلى إبادة فرقة مصرية كاملة نتيجة للخيانة وسوء التنظيم والاهمال<sup>(٢)</sup> .

وكان الانفجار الأول يتمثل فى مظاهرة الضباط سنة ١٨٧٩ ، ففى يوم ١٨ فبراير من هذا العام قام عدد كبير ( نحو ستمائة ضابط ) من الضباط

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية ، ص ٦٦ .

(٢) صلاح عيسى : أساليب النضال الوطنى ، ص ٢٢ .

بالتظاهر عند نظارة المالية حيث كان المراقبان الماليان قد أشارا بإخراج ٢٥٠٠ ضابط للتوفير من مصروفات الحكومة<sup>(١)</sup> ، ولم يكن الضباط قبل هذا القرار ينالون رواتبهم بانتظام ، إذ كان متأخراً لهم مرتبات عشرين شهراً ، وهذا وحده كان يكفي لتبرمهم واستيائهم وهناك لحوا نوبار باشا راكبا عربته فأحاطوا به واعتدوا عليه ، وحدث شيء مماثل للسير ريفرز وبلسون الوزير الإنجليزى المالية ، وانتهى الأمر بمجيء الخديو إسماعيل وتطويبه خاطـر الضباط ووعده إياهم بالنظر فى مطلبهم بعين العدل والانصاف .

### حادثة قصر النيل

وعندما تولى توفيق الحكم ، نصب عثمان رفقى ناظراً للجهادية فبدأ يتخذ سلسلة من الإجراءات التى هدف منها النكاية بالمصريين المصريين فشرع فى سن قانون فعواه الحكم بعدم الترقى من تحت السلاح حتى يمنع ترقى المصريين العاملين فى الآليات تحت السلاح . كذلك أصدر أمراً ثانياً بإحالة عبد العال حلمى أميرالاي الآلاى السودانى إلى ديوان الجهادية ليكون معاوناً فيه ، وعين خورشيد نعمان ( شركسى ) بدلاً منه ، وأصدر أمراً آخر برفت أحمد بك عبد الغفار قائم مقام السوارى وأقام السوارى .

ويروى عرابى أنه بعد عودته من وليمة دعى إليها بمنزل نجم الدين باشا لمناسبة عودته من أداء فريضة الحج فى ١٤ صفر سنة ١٢٩٨ هـ ، وجد فى منزله كثيراً من الضباط ينتظرونه كان منهم الأميرالاي عبد العال بك حلمى حاكم دار الآلاى السودانى بمركزه فى طره ، والبكباشى خضر أفندى من الآلاى المذكور أيضاً ، وعلى بك فهى أميرالاي الحرس الخديوى بقشلاق

عابدين ، والبكباشى محمد أفندى عبيد من الآلاى المذكور كذلك ... الخ<sup>(١)</sup>  
ودارت مناقشة بينهم فيما تم ، وسألهم عرابى :

— وماذا تريدون إذن ؟ فقالوا :

— إنما جئناك لنرى رأيك . فقال :

— رأى أن تترشوا وتهذئوا روعكم وتعتمدوا على رؤسائكم وتفوضوا  
إليهم النظر فى مصالحكم وهم يتخذون من بينهم رئيساً لهم يشقون به كل  
الوثوق ويسمعون قوله ويطيعون أمره وتحفظونه بمعارضتكم إذا أرادت  
الحكومة به شراً . فقالوا :

— إنا فوضنا إليك هذا الأمر ، فليس فيما من هو أحق به وأقدر عليه  
منك . فقال :

— كلا بل انظروا غيرى وأنا أسمع له وأطيع وأنصح له بجمدى .  
فقالوا :

— إنا لا نبغى غيرك ولا نثق إلا بك .

وانتهى الأمر بتماهد للضباط على مقاومة تنفيذ الأوامر العسكرية الظالمة  
والمطالبة بعزل عثمان رفقى واختيار عرابى رئيساً لهم وحلفهم اليه على التضامن  
ولياؤه ومفاداته ومفاداة البلاد بأرواحهم .

وفى اليوم التالى ، وهو ١٧ يناير سنة ١٨٨١ ذهب عرابى إلى وزارة  
الداخلية مع عدد من زملائه لمقابلة رياض باشا حيث قدموا عريضة بمطالبهم  
وبعد أن قرأها ، خرج إليهم قائلاً : « إن عريضتكم مهملكة ، فهى مسألة  
شاق ، ماذا تريدون ؟ تريدون تغيير الوزارة ؟ فإذا تفضلون مكنها ؟ من الذين

(١) مذكرات عرابى، ج ١، ص ٥٧—٥٨ .

تطلبون أن يديروا الحكومة ؟ » قال عرابي : « ولكن بإسعادة الباشا ، هل مصر امرأة لم تنجب الإنمائية أبناء ثم ابتليت بالعقم » وقد أشار بذلك إليه هو والسبعة الوزراء ، فنضب جداً من ذلك ، ولكنه قال في النهاية أنه سينظر في المسألة <sup>(١)</sup> . .

وفي ٣١ يناير اجتمع مجلس الوزراء في سراي عابدين برئاسة الخديو وتباحث في مسألة العريضة ، واستقر الرأي على محاكمة الضباط الثلاثة وأصدر المجلس إلى وزير الحربية أمراً بالقبض عليهم وسجنهم وتأليف مجلس عسكري لمحاكمتهم . ولجأ الوزير إلى الخداع للقبض على زعماء الضباط إذ أرسل يدعوهم للحضور إلى ديوان الجهادية بقصر النيل في صباح يوم ١/٢/١٨٨١ ( ٢ ربيع أول سنة ١٢٩٨ هـ ) مدعياً أن هذه الدعوة المشاركة في الاحتفال بزفاف جميلة هانم شقيقة الخديو . بيد أن الزعماء كانوا في هذه الفترة من الوعي وحسن الإدراك حتى أنهم شكوا في الدعوة وشعروا بأن الأمر يخفي نية خبيثة ، يقول عرابي « فأدركنا أنه يريد أن يخذلنا ، ويبطش بنا كفاقل محمد علي باشا بأمراء المماليك حينما دعاهم إلى وليمه بالقلمة ويطش بهم <sup>(٢)</sup> » . ومن هنا فقد أخذ الضباط حذرهم ، واتفقوا على أن يلبوا الدعوة وأن يذهبوا إلى قصر النيل ، على أن يصحبهم بعض ضباط الآلاي الأول ( آلاي الحرس وكان مقره بقشلاق عابدين ) كعميون يرقبون الحالة عن بعد لكي يبادروا إلى إخبار إخوانهم بما يقع إذا أصاب الضباط الثلاثة ( عرابي وعلی فهمی وعبد العال حلمی ) مكرهه <sup>(٣)</sup> .

---

(١) بلنت : التاريخ السري ، ص ١٨٢ .

(٢) مذكرات عرابي ، ج ١ ، ص ٦١ .

(٣) عبد الرحمن الرافعي : الثورة العرابية ، ص ٩١ .



وذهب عرابي وزميلاه في الوقت المعين إلى ديوان الجهادية بقصر النيل  
ووجدوه غاصا بجميع الجراكسة من رتبة الملازم فما فوقها إلى رتبة الفريق ،  
وكانت في أيدي شبانهم الطبنجات والفرح والسرور باديان على وجوههم .  
فانمقد المجلس ، وتلى عليهم الأمر الخديوي المؤذن بإيقافهم ومحاكمتهم ، ثم  
نزعت عنهم سيوفهم وساقوهم إلى السجن في قاعة بقصر النيل . ومرخسرو باشا  
كبير الجراكسة بباب السجن وصار يهزأ بالسجونيين ويسخر منهم بقوله :  
( أيه زمبلى هرف لر ) يعني فلاحين شغالين بالمقاطف ، احتقاراً للمصريين .

وشاع الخبر بين الجنود الوطنيين ، فثارت ثأرتهم ، وكان أكثرهم جرأة  
وإقداما ، محمد عبيد ، وكان في آلاى على فهمى بقشلاق الحرس بمعابدين ،  
فنادى جنده نداءه العسكري فاحتشدوا ، فأمرهم بالسير إلى قصر النيل ، فاعترضه  
خورشيد بسمى ذلك الذى حل محل على فهمى ، فلم يستمع محمد عبيد إليه ، بل  
لقد اعتقله في إحدى حجرات القشلاق ، وشهد الخديو تأهب الجند للمسير ،  
فأرسل إليهم الفريق راشد باشا حسنى سر ياوره ليصدم عن سيولهم فما استمعوا  
إليه ، وأرسل توفيق يستدعى عبيد ، وبعض إخوانه فرفضوا أن يذهبوا إليه .  
وأحكم عبيد الهجوم على قصر النيل ، ولاذرفق بالحرب من إحدى الدوافذ في  
صورة مخزية وهرب أعضاء محكمة ، واعتدى الجند على أفلاطون باشا وكيل  
الحربية وسقون باشا وبعض من صادفهم من الضباط الأجانب ، ومازال عبيد  
يبحث عن الضباط الثلاثة هو وجنوده ويحطمون الأبواب والدوافذ ، حتى  
عثروا عليهم ، ففك عبيد قيودهم وأطلق سراحهم<sup>(١)</sup> .

واحتشد جنود الآلاى الأول بمعابدين وكذلك آلاى طره وضباطهما  
وتعانق الجميع فرحين وعزفت الموسيقى واحتشد الأهالى ليشهدوا ما لم يأنفوه

من قبل ، ووقف عرابي خطيبا مثنيا على الجند مطالباً بالعدل . وأيقن الخديو من هذا أن الأمر خطير وأنه لقمة كبيرة لن يقوى أحد من الخونة على هضمها ! فكان طبيعياً أن يرضخ لمطالب الضباط وعلى رأسها عزل عثمان رفقى ، وتم تعيين محمود سامي البارودي بدلاً منه .

وبأسلوبه الخاص الطريف ، سجل « يعقوب صنوع في مجلته » الخاوى « في باريس بعض ما يتصل بهذه الأحداث ، فقال في العدد الصادر في ١٨/١/١٨٨١ » وردت لنا اليوم مراسلات عديدة ، والأخبار التي فيها يقينا مفيدة .. قال يوم الحمل ، العساكر المصرية ، وهم عابرين أمام الحضرة الخديوية ما حدث منهم قال يعيش توفيق ، فيظهر أن بينهم وبينه عدم توفيق ، والحق ييـدم لأن الجهادية ، صبحت ذليلة تحت الوزارة الرياضية ... ويرسلونهم في المأموريات التي ما ينتج منها إلا العار للممات ، وللشركس يعطوا الرتب العظيمة ، والسراري للعلوة والانعامات الكريمة ، لكونهم من جنس ناظر العربية مساح جوخ الحضرة الرياضية ، فزعلت من الأمره الضابطان ، وأرادوا يوروا العالم إنهم جدعان .. إنما لكونهم أصحاب عقل صحيح ، وسعيهم دائماً ليح ، تشكوا للواد وللوزير ، من ناظرهم عديم التدبير <sup>(١)</sup> . »

### مظاهر عابرين العسكرية

ولما رأى الزعماء كثرة الدسائس وشدة الضغط من الحكومة وعدم التصديق على القوانين العسكرية التي تم تنظيمها وعدم الشروع في تأليف مجلس النواب الذي وعدم الخديو بإنشائه ، أيقنوا أن الحكومة تماطل في تنفيذ مطالب الوطنيين ، فصمموا على تجديدها في صورة مظاهرة وطنية شاملة

---

(١) إبراهيم عبده : أبو نظارة ، مكتبة الآداب بالجاميز ، ١٩٥٣ ، ص ١٣٥ .

للعسكريين والأهالي الذين أنابوهم عنهم في الدفاع عن حقوقهم وتأمينهم على  
الأنفس والأعراض . فخطب عرابي جميع الآلايات البيادة والسوارى  
والطوبجية الموجودة في القاهرة للاستعداد للحضور إلى ميدان عابدين في الساعة  
الرابعة مساء يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ لإعلان المطالب الوطنية<sup>(١)</sup> . وحاول  
الخديو أن يبدد المظاهرة قبل اكتمال اجتماعها ، ففشل إزاء الإصرار الوطنى .

واكتمل اجتماع الجيش في عابدين حيث بلغ عدد المتشددين من العسكريين  
نحو أربعة آلاف بأسلحتهم ومدافعهم ، وغصت أطراف الميدان بالجموع الحاشدة  
من الناس الذين جاءوا ليشهدوا هذا المنظر ، وامتلأت نوافذ البيوت المجاورة  
للسراى وأسطحها بالنظارة ، وكان الموقف رهيبا لأن مجيء الجيش متهدداً  
متوعداً ، واحتشاده بأسلحته وذخائره ومدافعـه أمام السراى الخديوية ،  
يحاصرها ويسد المسالك على من فيها ، كل ذلك خلى بأن يفزع الخديو ووزرائه ،  
وخاصة بمد أن رأى أن حرسه الخاص قد تخلى عنه في هذه الساعة وانضم  
إلى الثوار<sup>(٢)</sup> .

موقف صارخ الحيوية يشهد أحداثا خفق لها قلب مصر . ففي هذا الجانب  
حيث يقف الجند ، ترى مصر التى أيقظتها الحن والفواجع تتمثل في هذا الجندى  
الفلاح ، تجرى على لسانه كلماتها في غير التواء أو تلثم ، وفي الجانب الآخر ،  
صاحب السلطان الموروث تغضبه هذه اليقظة وتذهله : هنا الحرية الوليدة  
والديمقراطية الجديدة ، وهناك التقاليد العتيقة والأنوقراطية العتيقة ، ومن وراء  
ذلك ، الثعالب ونبات آوى تتمسكن وتتربص لتتقض ، والتاريخ شاهد يثبت  
للقومية المصرية موقفا من أروع مواقفها ومظهرها من أجل مظاهرها ، ويضيف

(١) مذكرات عرابي: ج ١ ، ص ٧٨ — ٧٩ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى : الثورة العربية ، ص ١٢٦ .

بذلك إلى صفحات الحرية في سجل الأمم صفحة جديدة ان تبلى الأيام جدتها ،  
أو تبخس أغراض المبطلين قيمتها»<sup>(١)</sup> .

وعاد الخديو من العباسية بعد فشله في صرف الجمود عن للتظاهر ، ودخل  
السراى من الباب الشرقى المسمى ( باب باريز ) وصعد إلى الديوان ، ثم نزل  
منه ومشى إلى الميدان وحواليه المستركوكسن ( قتل انجلترا فى الاسكندرية )  
والجنرال جولد سميث ( مراقب الدائرة السنية ) ، وفرد من جاوشية المراسلة  
الخديوية ، حتى إذا ما توسط الساحة ، طلب عرابى وزملائه فتوجهوا إليه لارض  
مطالبهم ، وكان راكبا جواده وسيفه فى يده ومن خلفه نحو ثلاثين ضابطا ، فلما  
دنا منه صاح به أن ترجل واغمد سيفك ، ففعل ، ثم أقبل عرابى على الخديو ،  
وفى تلك اللحظة أشار عليه المستركوكسن بأن يطلق الرصاص على عرابى ،  
فالتفت إليه وقال « أفلا تنظر إلى من حولنا من العساكر ؟ » ثم صاح بمن خلف  
عرابى من الضباط أن يغمدوا سيوفهم ويعودوا إلى بلوكاتهم ، فلم يفعلوا ، وظلوا  
وقوا خلفه ودم الوطنية يغلى فى مراحل قلوبهم والغضب ملء جوارحهم .

دار الحوار التاريخى الآتى بين الخديو وعرابى<sup>(١)</sup> :

الخديو : ما هى أسباب حضورك بالجيش إلى هنا ؟

عرابى : جئنا يامولاي لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة وكلها طلبات  
عادلة .

الخديو : وما هى هذه الطلبات ؟

عرابى : هى عزل رياض باشا ، وتشكيل مجلس النواب ، وإبلاغ عدد  
الجيش إلى العدد المدين فى القرارات السلطانية .

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٢٧ — ١٢٨ :



الخديو: كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها ، وأنا خديو البلد وأعمل زى  
ما أنا عاوز .

عرايى : ونحن لسنا عبيدا ولا نورث بعد اليوم .

وكان الجنرال جولدميث كلما سمع جملة من كلام عرايى ، رجع القهقري  
خطوات ، ثم يعود إلى محله فى الدائرة المحاطة بالضباط والجاويزية . فأشار  
المستر كوكسن على الخديو بالرجوع إلى السراى زاعما أنه يخشى عليه سوءاً إذا  
زادت المخاطبة من ذلك الحد . وبعد المستر كوكسن ومعه المستر كوافن المراقب  
المالى الإنجليزى وخاطبه بالنيابة عن الخديو كرسول من طرفه<sup>(١)</sup> .

كوكسن : إن طلب إسقاط الوزارة وطلب تأليف مجلس النواب من  
حقوق الأمة لا من حقوق الجيش ، ولا لزوم لطلب زيادة الجيش لأن المالية  
لا تساعد على ذلك .

عرايى : إعلم يا حضرة القنصل أن طلباتى المتعلقة بالأهالى لم أعمد إليها إلا  
لأنهم أقامونى نائبا عنهم فى تنفيذها بواسطة هؤلاء العساكر الذين هم إخوانهم  
وأولادهم . فهم القوة التى ينفذ بها كل ما يـود على الوطن بالخير والمنفعة ،  
وانظر إلى هؤلاء المحتشدين خلف العساكر ، فهم الأهالى الذين أنا بونا عنهم  
فى طلب حقوقهم . وإعلم علم اليقين أننا لن نتنازل عن طلباتنا ولا نبرح هذا  
المكان ما لم تنفذ .

القنصل : علمت من كلامك أنك ترغب فى تنفيذ اقتراحاتك بالقوة ، وهذا  
أمر ينشأ عنه ضياع بلادكم وتلاشيها .

عرايى : كيف يكون ذلك ، ومن ذا الذى يعارضنا فى أحوال داخلينا

فاعلم أننا سنقاوم من يتصدى لمعارضتنا أشد المقاومة إلى أن نفنى عن آخرنا .

القنصل : وأين هي قوتكم التي ستدافع بها ؟

عرايى : عند الاقتضاء ، يمكن أن يحشد مليون من المساكر يدافعون عن بلادهم بسمعون قولى ويلبون اشارتى .

القنصل وماذا تفعل إذا لم تجب إلى ما تطلب ؟

عرايى : أقول كلمة أخرى .

القنصل : وما هي ؟

عرايى : لا أقولها إلا عند اليأس والقنوط .

وكان حتما أن يرضخ العنديو فى نهاية الأمر إلى مطالب الجيش .

وفى محاضر التحقيق مع عرايى بعد فشل الثورة ، سئل عن الأسباب التى دعت إلى القيام بهذه المظاهرة ، فكان رده <sup>(١)</sup> : « أن الأسباب التى دعت إلى ذلك هى عدم الأخذ بالمساواة والعدل فى المعاملات بشأن البلاد التى لم يكن بها قوانين ، أو لم يراع فيها الإجراء على مقتضاها ، فلذلك اعتمد أعيان البلاد على أبنائهم رؤساء العسكرية ، وتألقت أنفسهم لتشكيل مجلس نواب بالبلاد يحفظ لها حقوقها ويدفع عنها ما ألم بها من المظالم ، حيث أن من كان له مظلمة منهم وتلقى فى مجلس من المجالس الأهلية . فلا تنتهى ولا ينظر لها بعين الاعتبار وربما تترك المجالس فوق العشرين سنة حتى يموت صاحب الدعوى كمدا بظلمه ، وكضياع حقوقهم المدفوعة فى المقابلة التى هى عبارة عن ١٧٠٠٠٠٠ ر ١٧٠٠٠٠ ، ولم يصير معاملتهم فيها أسوة بالديانة الذين لهم حقوق على الحكومة المصرية ، وغير ذلك مما لا يمكن استيفاء شرحه فى هذا الجواب ، فاجتمعت إذن أفكار

---

(١) مجلة الطليعة ، فبراير ١٩٦٦ ، ص ١٥٨ .

الناس على أنه لا محيص من تلك المظالم إلا وجود مجلس نيابي يكون من شأنه حفظ الأرواح والحقوق والأموال ، فأجمعوا أمرهم على ذلك مع سن قوانين تسكف لهم حقوقهم وتحرر بها أعراضات وختم عليها من نحو الألفين من عمد وأعيان وتجار البلاد . ولخوفهم من البعش بهم أنابوني مع إخواني الضابطان لكوننا أبناءهم وهم أهلونا يضرنا ما يضرهم وينفعنا ما ينفعهم . فقاموا العساكر البيادة والطوبجية والسواري الموجودين بمصر بدون أن يتخلف منهم أحد وتوجهوا إلى عابدين بمد إعلام قناصل الدولة .

مزيد من المصادقة الثورية لمواجهة المزيد من التآمر الاستعماري :

وعندما يشدد ضغط القوى الاستعمارية على الثورة ، يزداد الثوار صلابة وتمسكا بما قاموا من أجله ، فعند ما تصل المذكرة المشتركة إلى عرابي في ٨ يناير سنة ١٨٨٢ ويذهب بليت إليه في يوم ٩ في ثكنات قصر النيل ، يقول عرابي لليت : « هذا اتحاد لحياتنا وليس لإعلان اتحاد إنجلترا وفرنسا معنى إلا أن إنجلترا ستغزو ومصر كما غزت فرنسا تونس . ثم قال : « دعهم يأتون ، فكل رجل وطفل في مصر سيقاتلهم . ليس من مبادئنا أن نضرب الضربة الأولى ، ولكننا سنعرف كيف نردها » . وقال أيضاً : « إن السلطان هو الذي يحافظ على عرش توفيق ، فليس هو في حاجة إلى ضمان أجدي » <sup>(١)</sup> .

ويرفض مجلس الوزراء كذلك مذكرة ١٨٨٢/٥/٢٥ ، ويرد عليها قائلاً : « أما الطلبات المدونة في اللائحة التي قدمها قنصل إنجلترا وفرنسا ، فتتعلق بمسائل داخلية تختص بالأمور الإدارية التي اعترفت الدول الكبرى دائماً بأن حرية العمل فيها من خصائص الحكومة المصرية ، ولا يمكن لحكومة الجناح الخديو أن تدخل في باب المناظرات والمباحثات في هذه القضايا بدون

(١) بليت : التاريخ السري ، ص ٢٤٨ — ٢٤٩ .

التمدى على القرمانات السلطانية والمعاهدات الدولية التى حددت مقام مصر  
الخصوصى وبدون نقض القوانين الشورية لهذه البلاد»<sup>(١)</sup>.

ويزور القنصل الفرنسى عرابى ليوضح له ضرورة استقالة الوزارة  
ومغادرته للبلاد حتى يعود الهدوء المطلوب (١١)، فيقول عرابى بأنه سيجيب  
على طلبه هذا فى مساء فلما عاد إليه القنصل مساء، أخبره عرابى بأنه لن يستقيل  
من الوزارة، بل ويتدخل أحد الضباط الثائرين الحاضرين قائلاً أن عرابى  
لو نفذ شيئاً من مطالب أوروبا فسوف يقطع الثوار إرباً<sup>(٢)</sup>.

وعندما يرسل سيمور انذاره المعروف، يرد مجلس الوزراء قائلاً :  
« لم تعمل مصر شيئاً يقضى بإرسال هذه الأساطيل المتجمعة، ولم تعمل السلطة  
المدنية ولا السلطة العسكرية أى عمل بسوغ مطالب الأميرال إلا بعض إصلاحات  
اضطرارية فى أبنية قديمة، والطواوى الآن على الحالة التى كانت عليها عند وصول  
الأساطيل، ونحن هنا فى وطننا وبيتنا، فنحن حقا بل من الواجب علينا أن  
نتخذ عدتنا ضد كل عدو مباغت يقوم على قطع أسباب الصلات السلمية التى  
تقول الحكومة الانجليزية أنها باقية بيننا، مصر الحريصة على حقوقها الساهرة  
على تلك الحقوق وعلى شرفها، لا تستطيع أن تسلم أى مدفع ولا أى طابية  
دون أن تذكره على ذلك بحكم السلاح»<sup>(٣)</sup>.

وتضطر وزارة البارودى إلى الاستقالة، وما أن يطير البرق هذا الخبر  
بالإضافة إلى احتجاج الوزارة على قبول الخديو للمذكرة المشتركة حتى يبلغ  
الاضطراب فى جميع أنحاء القطر مبلغاً عظيماً، ويأخذ للقلق من النفوس مأخذاً

(١) القضية المصرية، ص ٤.

(٢) Malet: Egypt, p. 355.

(٣) القضية المصرية، ص ٩.



جسيما ، ويكثر اللفظ وتزداد بواعث الايجاس والخوف ، فيحضر إلى العاصمة عدد كبير من أعيان البلاد ومستخدمي الحكومة ويقدمون لزعماء الثورة مئات العرائض يحتجون فيها على عمل الخديو هذا ويطلبون أحد أمرين : إما رفض المذكرة وإما عزل الخديو « الذي قبل تداخل الأجانب في أحوال البلاد الداخلية »<sup>(١)</sup> ، وبحرر العلماء صورة استفتاء اطرحه على الجماهير لاستفتاءها في هذه المسألة يقولون فيه : « ما القول في حاكم ولى من طرف سلطان المسلمين على أن يعدل في الناس ويقضى بأحكام الله فنقض العهد وأحدث الفتن بين المسلمين وشق عصاهم ، ثم انتهى به الأمر إلى أن اختار ولاية غير المؤمنين على ولاية المؤمنين وطلب من الأمم الخارجة عن الدين القويم أن ينفذوا قوتهم في بلاد حكومته الإسلامية ، وأمر رعاياه أن يذلوا ويخضعوا لتلك القوة الأجنبية ، وبذل عنايته في المدافعة عنها . ولما دعاه المؤمنون للرجوع عن ذلك ، أبى وامتنع ، وأصر على الخروج عن طاعة السلطان والمروق من الشريعة ، فهل يجوز شرعا أن يبقى هذا الحاكم كما حتى يمكن قوة الأجانب من السلطة في البلاد الإسلامية ، ويتمين في هذه الحالة عزله وإقامة بدل له يحافظ على الشرع ويدافع عنه ؟ أفيدوا الجواب »<sup>(٢)</sup> .

ويذكر صابونجي في رسالة له إلى بلنت أنه في ١٨ يونية ١٨٨٢ ، وفي اجتماع في منزل حسن موسى العقاد ، جرى حديث عن السياسة وعن أنواع الحكومات وأساليبها ، وكان النوع الجمهوري هو المفضل في الحديث . وأخذ محمود سامي البارودي يتكلم عن فوائد الحكومة الجمهورية لبلاد مثل مصر . ومما قاله : « لقد

---

(١) عبد الرحمن انراعى : الثورة العرابية ، ص ٢٨٨ .

(٢) مذكرات عرابي ، ج ٢ ، ص ١٠٤ .

كنا نرمي منذ بداية حركتنا إلى قلب مصر إلى جمهورية مثل سويسرا ،  
وعندئذ كانت تنضم إلينا سوريا وليبيا الخجاز . ولـكننا وجدنا العلماء لم  
يستعدوا لهذه الدعوة لأنهم كانوا متأخرين عن زمنهم . ومع ذلك سنجتهد في  
جعل مصر جمهورية قبل أن نموت <sup>(١)</sup> .

### الخطط العرابية لارتفاع عمر الثورة

وكانت الأدلة تتجمع لتعلن بوضوح وجلاء أن الخديو توفيق يقف في  
معسكر القوى المضادة للثورة ، ومن هنا كان رد عرابي على تلغراف الخديو  
لعرابي بضرورة مجيئه إلى الاسكندرية ودعوته له بعدم التصدي لمقاومة الانجليز ،  
الرفض بطبيعة الحال ، فقد كان واضحا أن الفية متجهة إلى القبض على عرابي  
وليس أدل على ذلك من برقية أرسلها كارتريت إلى جرانفيل في ١٥/٧/١٨٨٢  
يقول فيها : « ... أبرق عرابي باشا هذا الصباح من كفر الدوار إلى الخديو يقول  
أنه سوف يسر سموه أن يعلم أن الرديف قادمون ليساعدوه في محاربة الانجليز ،  
وأجاب الخديو بدعوته إلى هنا ، إذا حضر فسيقبض عليه ، وإذا رفض فسيعلن  
عصيانه وخروجه على القانون » <sup>(٢)</sup> . أما رد عرابي على استدعاء الخديو له ،  
فقد كان بتاريخ ١٧/٧/١٨٨٢ حيث قال فيه :  
مولاي .

في شريف علم مولاي المعظم أن المحاربة التي وقعت بيننا وبين الانجليز ،  
إنما تسببت عن طلبات الأميرال الانجليزي ، وبلغت مسامع عظمتكم ،  
وعرضت على مجلس نظاركم « المنعقد تحت رئاسة سموكم » ، بحضور كثير  
من ذوات البلاد المنتخبين ودرويش باشا نائب الحضرة السلطانية . ولما تحقق  
عند جميعهم أن هذه الطلبات مضرّة بالحكومة الخديوية مخلة بشأن البلاد ،

(١) بلنت : التاريخ السري ، ص ٤٥٣ ، وانظر كذلك :

Malet Egypt, p. 151.

(٢) محمود الحفيف : أحمد عرابي ، ج ٢ ، ص ١٠١ .

قر رأيهم على معارضة طلب الأميرال ولو أدى ذلك إلى الحرب .

وبناء على ذلك قرر المجلس المذكور لزوم زيادة ٢٥ ألف عسكري وصدرت الأوامر إلى المديريات بطلبهم ، وقرر المجلس أيضاً أن لا تطلق المدافع إلا بعد إطلاق ه طلقات من السفن الانجليزية . ولما ابتدأت السفن بإطلاق النار على مدينة الاسكندرية لم تقابله إلا بعد ٢٠ طلقة ، ولم يكن عندنا قبل وقت الضرب أدنى استعداد لاستمرار الأوامر بعدم الاستعداد . ثم أعلن حضرة رئيس النظار وناظر خارجية حكومتكم إلى جميع جهات الإدارة بأنه قد اشتبهت البلاد في حرب مع الإنجليز وأنها صارت تحت الأحكام العسكرية كما هو حكم القانون في زمن الحرب .

فلهذه الأسباب يا مولاي تكون حكومتكم الخديوية المصرية محاربة لدولة الانجليز بوجه الحق والشرع ، ولم يحصل من الحكومة ولا من عساكرها أدنى تحضير ولا ازدياء بالدونمة كما هو معلوم لدى عظمتكم . وإنما كان الحرب عدوانا من الانجليز على الحكومة التي لم يبد منها أدنى شيء يستوجب الحرب ، فإن كان الأميرال أظهر في مخاطبته مع سموكم أنه عدل عن المحاربة إلى المسالمة ، فذلك بعد وقوع الحرب بعد طلبا للصالح وسعيا وراء تجديد العلاقات ، ولا يجوز أن يكون إنكاراً للعرب وتبرؤاً من العدوان بعد وقوعهما ، ولا شك إنى أوافق أنكار سموكم في الميل إلى الصلح مع حفظ شرف البلاد والحكومة ، وإن كان الأميرال يريد تسليم المدينة لجيش حكومتكم المنظم بعد أن تخربت بمدافع السفن الانجليزية هدماً وحرقة ، فها هو جيشها المنظم الذي لم يقع منه أدنى أمر يخل بالنظام ، مستعد لأن يقسمها بعد أن تبرح المراكب مياه الاسكندرية ولو أنها خربت المدينة بمدافع سفنها . وللمحافظة على شرف حكومتكم الوطنية ينبغي الاستمرار على الاستعدادات العسكرية كما يوافق

ذلك رأى سموكم أولاً حتى تفارق المراكب السواحل المصرية خوفاً مما عساه أن يحدث من قبيل ما سبق ، فقد صارت الحادثة الماضية برهاناً جلياً على أن المسألة بالوعد من الانجليز لا يمكن كمال الثقة به ، وإنما هو لأجل اشتغالنا عن الاستعدادات ، واقترح مطالب تضر بصالح البلاد ، وأننى كنت أتمنى أمثل بين يدي عظمتكم لإبداء هذه الملاحظات لو كنتم فى عاصمة بلادكم ، ولكن من الأسف أن تحقق عندنا تحيز سموكم إلى العدو المحارب لبلادكم ، بدليل رفضكم العودة إلى العاصمة وقت إرسال القطار الخديوى لسموكم ، واختياركم الذهاب إلى رأس التين ومعكم النظارة وغيرهم من الذوات بعد علمكم بأن المدينة مشغولة بمساکر الانجليز إجابة لرأى المستر ( كلن ) .

فإن كنت يا مولاي حراً ، فيجب حضوركم إلى عاصمة البلاد ، وإن كنت أسيراً لدى الانجليز أو متحيزاً إليهم ، فلا يمكن التسليم بقبول ما يكتبه العدو عن سموكم ، أو عن لسان رئيس النظارة وملائته . والأمر لمن له الأمر<sup>(١)</sup> .

ولما خشى عرابى أن يصدر الخديو من الأوامر ما يشل حركة الاستعدادات الحربية ، أرسل إلى جميع المديریات والمحافظات تلغرافاً شديداً بالاهبة أتهمه فيه بمخالفة الانجليز وحذر الجميع من اتباع أوامره التى تخالف حالة الحرب<sup>(٢)</sup> . كذلك أرسل إلى يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية بالقاهرة خطاباً بتاريخ ١٧/٧ سنة ١٨٨٢ ، أتهم فيه الخديو علناً بخيائته للبلاد وأنه سبب البلاء التى نزلت بها ، ودعا إلى وجوب عقد جمعية عمومية من الذوات والأعيان والعلماء يعرض عليها الموقف ويطلب منها إصدار قرار فى شأن الخديو وفيما يجب عمله لصالح

(١) مذكرات عرابى ، ج ١ ، ص ١٨٦ — ١٨٨ والوقائع المصرية فى ١٨/٧/١٨٩٢ .

(٢) الوقائع المصرية فى ١٧/٧/١٨٨٢ .



فبلاد . وختم خطابه بضرورة الاستمرار في الاستعدادات العسكرية<sup>(١)</sup> .

وعندما تم ضرب الاسكندرية ، ظن زعماء الثورة أن الإنجليز لن يتخذوا  
نواة السويس ميدانا للزحف أو للحركات الحربية ، وذلك احتراماً لحيدة  
قناة من وجهة النظر الدولية ، وعلى هذا الأساس ، اتجهت أنظارهم بصفة خاصة  
إلى القطاع الغربى ، وعين عرابى المهندس محمود فهمى باشا رئيساً لأركان حرب  
الجيش المصرى ، فوضع خطة للدفاع عن البلاد وتتلخص فى إتخاذ خمسة مواقع  
: قاعية رئيسية ، ثلاثة منها فى القطاع الغربى ، واثنين فى القطاع الشرقى  
بيانها كالتالى :

- ١ — الموقع الأول فى كفر الدوار .
- ٢ — الموقع الثانى فى رشيد .
- ٣ — الموقع الثالث بين رشيد وبحيرة السويس .
- ٤ — الموقع الرابع فى دمياط .
- ٥ — الموقع الخامس فى الصالحية والذل الكبير .

وقد أشار محمود فهمى فى بداية الحرب بسد ترعة الاسماعيلية لمنع وصول  
المياه العذبة إلى مدن القناة كما أشار فى الوقت نفسه بسد قناة السويس ذاتها لمنع  
الإنجليز من أخذها قاعدة عسكرية ، وكان هذا رأياً سديداً ، فالعمليات الحربية  
خاصة فى حالة الدفاع عن الوطن تميز اتخاذ مثل هذا الإجراء ، ولكن عرابى  
لم يستمع لنصيحة محمود فهمى وخشى عواقبها ، وأن الإنجليز سوف يحترمون  
حياد القناة فلا يتخذونها قاعدة للزحف<sup>(٢)</sup> .

---

(١) مذكرات عرابى ، ج ١ ، ص ١٨٨ — ١٩٠ ، والوقائع المصرية فى ١٨/٧/١٨٨٢ .  
(٢) وزارة الحربية : الحملات الاستعمارية على مصر ، ص ٢١٩ — ٢٢٢ .

ووقعت عدة معارك في الميدان الغربى ، كان النصر فيها للثوار ، أما في الميدان الشرقى فقد دارت فيه معارك أوسع في مجال أوسع وفي أعداد أكبر مما كان في كفر الدوار ، وكانت في هذه المعارك الشرقية صفحات مشرفة يطرب لها قلب كل مصرى وتهلل أسارير وجهه ، وصفحات مظلمة يندى لها جبين كل مصرى وتتلون صفحة محياه . وكانت فيها البطولة الباهرة إلى جانب الخيانة السافرة الغادرة ، وكان فيها الاخلاص المتين للوطن المستعمرخ أحاط به العدو من كل ناحية إلى جانب الأثرة الحقةيرة على حساب هذا البلد المسكين الذى نكب بفريق من الخائنين كانوا أشد عليه من أعدائه<sup>(١)</sup> .

وقد نقل عرابى شهادة أحد قواد الإنجليز عن معركة التل الكبير قال فيها : « ولى هنا كلمة يجب أن أقولها عن واقعة التل الكبير ، فإننا فاجأنا الجيش المصرى نائما وراء مقاريسه ، ولكنه تذبذبه وحارب بنية صادقة وعزم ثابت ، ولم تعقه كل العوائق الكبرى التى وضعناها حواليه ، فإننا لم نعطيهم دقيقة واحدة ليتذبذبا من نومهم أو لينظموا أنفسهم ، فكان هجومنا عليهم كالصاعقة فوق النائم ، وقد كان قواد الجيش مثل أعضائه فلاحين لم يجربوا الحرب فى حياتهم ولم يعرفوا مناوراتها وفنونها ، وقد خانهم الذين ائتمنوم ، ومع ذلك كان لا يجتمع منهم ١٠ أو ٢٠ أو ٥٠ إلا ويثبتوا فى المقاريس أو منحدرات التل أو فى سطح الصحراء<sup>(٢)</sup> » .

### توعية وتأييد

وإذا كانت الثورة قد تفجرت من داخل الجيش ، إلا أنها سرعان

(١) محمود الحفبف : أحمد عرابى، ج ٢، ص ١٦٣ .

(٢) مذكرات عرابى، ج ١، ص ٢٧ .

ما جذبت إليها جماهير الشعب من الفلاحين والعمال بالإضافة إلى المثقفين . فقد انضم إلى الثورة عدد من الكتاب القديرين ، والخطباء المؤثرين ، منهم من أخذوا عن الأفغانى تعاليمه في وجوب نهضة الشرق وما كان ينشره لإيقاظ أهله من غفلتهم ، والانتباه إلى مكائد الدول الأوربية للتسلط على الممالك الشرقية ، وفي مقدمتها الدولة البريطانية ، فكان القراء يقرأون لهم في الصحف مقالات ملتهبة ، وتذهب الجماهير إلى اجتماعاتهم فيسمعون منهم خطبا حماسية مثيرة . وكانوا يبعثون روح الوطنية ويستفزون الناس لمقاومة الأجانب تخلصا من الديون التي تثقل كاهل البلاد والتي كانت سببا للتدخل الأجنبي<sup>(١)</sup>

وكان من وراء هؤلاء جماعة انفسح لهم المجال ، فلم يجد حدا ينتهي إليه وفي مقدمة هؤلاء عبد الله النديم ، فهو يكتب معلقا على نداء الخديو بعودة أهل الاسكندرية قائلا : « تأملوا يا أهل مصر أفعال الخديو ، كيف ملك الإنجليز أمره وجعلهم حكاما يأمرون بالقتل ويحكمون في قضايا المصريين بما يرونه ، ثم أخذ يشيع أنه اصطلاح مع الإنجليز ليتمكن من صرف العساكر ودخول الإنجليز البلاد . هذا هو الخديو الذي طالما رأيتموه يتردد على المساجد يقسم أنه لمصر والمصريين ، أراد أن يرد أهل الاسكندرية ليزبحهم سيمور ويروى الأرض بدمائهم »<sup>(٢)</sup> .  
ويقف النديم في إحدى خطبه يقول<sup>(٣)</sup> :

« يا بنى مصر . . هذه أيام النزال . هذه أيام الفضال . هذه أيام الذود عن الحياض . هذه أيام الذب عن الاعراض . هذه أيام يمتطى فيها بنو مصر صهوات الحماسة وغوارب الشجاعة ومقون الاقدام لمحاربة عدو مصر ، بل عدو

---

(١) أحمد شفيق : مذكراتى في نصف قرن ، ص ١٤٦ .

(٢) شهدي عطية : تطور الحركة الوطنية ، ص ٢١٨ .

(٣) طي الحديدي : عبد الله النديم ، ص ٢١٢ .

العرب ، لا بل عدو الإسلام ؛ الدولة الانجليزية خذلها الله ورد كيدها في نحرها . . . » .

وامتلأت أعداد جريدة الطائف التي كان محررها القديم في مركز قيادة الجيش بحرب الاشاعات التي شنّها على الخديو وأنصاره وعلى الانجليز ، ومن أمثلة حملته على الانجليز قوله :

« عادت امرأة ومعها ابنتها الشابة إلى الاسكندرية بناء على أمر الخديو فاعتقلها الانجليز بباب شرق واغتصبوا الفتاة ! ! وقد حضرت المرأة إلى كفر الدوار ( مركز قيادة الجيش المصري ) ومعها ابنتها المنكوبة . » عاد ٢٠ رجلاً من أهالي الاسكندرية إليها فقابلهم الأروام المساحون وقتلوا منهم سبعة وجرحوا الباقى فقروا هاربين . . . » .

« أباد الانجليز كثيراً من أهالي الاسكندرية ، كانوا يفتحون بطون الموتى ويحشرونها بالجير ثم يرمونها في حفرة من غير غسل ولا تكفين ولا صلاة . وتوفيق يقول أنهم محبوبون للسلم لا للحرب » <sup>(١)</sup> .

وانقلبت مصر مسرحاً للخطباء في كل مجتمع وناد ، حتى في المساجد <sup>(٢)</sup> ، فوقف الشيخ محمد إبراهيم في أسيوط يقول : « . . إن الإنسكيز قد طاشت عقولهم وعميت بصائرهم فلم يحسدوا الضروريات . وساقوا إليّ من زين الممارضات خسيسها وقابلوا تحيئنا بخداع وقتشوا أكنافنا لغدر أضمره ليوم النزاع » ، وكذلك وقف الشيخ علي المليجي في أسيوط أيضاً يقول : « . . الآن قد ظهرت البشائر بعز المسلمين وسطوتهم ، إذ قد اعتدل حكام الوقت أيدهم الله بالأخذ في أسباب قوة الدين ورد ماضع من شوكتهم وصاروا باذلين المهمة في

(١) المرجع السابق، ص ٢٢٢ .

(٢) سليم نقاش : مصر للمصريين، ج ٥ ، ص ١٥٠ - ١٥١ .



التوصل لما يبعد الأمة عن التشويش ولما يكونون به آمنين . . . » .

ولم يبق مجالس للسمر أو للاحتفال بعرس وغيره ، إلا اقتحمه الخطباء واعتلوا منصة المغنين بعد اقصائهم عنها حتى أن محمد عثمان المغنى المشهور ، كان إذا سئل : « فى أى فرح تغنى الليلة ؟ » أجاب : « فى الفرح الفلانى مع عبدالله القديم » !! وكثيراً ما كان الخطيب يستصحب معه بعض طلبة المدارس وبعد خطابته يقدم أحدهم إلى الجميع ليخطب فيهم إلى جانبه ، فينبى الطالب مثيراً فى الحاضرين الغيرة والحمية ، وكان عرابى والبارودى وعبد العال حلى وعلى فهمى وغيرهم من زعماء الثورة يحضرون أكثر هذه الحفلات ويتصدرونها ، فتلقى الخطب والقصائد فى مدحهم وتقديسهم وتعداد مناقبهم ، ولا ينصرفون عنها إلا بالتهليل والتكبير (١) .

وحظيت الثورة بمؤازرة مختلف طوائف الشعب ، فقد كتب مراسل البول مول جازيت يقول : « أن من الخطأ البين قبول ما يؤكده البعض من أن الحركة مقصورة على مدينتى القاهرة والاسكندرية ، فقد سئمت الفرصة خلال الشهور الثمانية عشر الأخيرة لزيادة عدد كبير من القرى ، ويمكننى القول بكل تأكيد بأن كل الرجال البارزين من مشايخ البلد والمديرين ( من غير الأتراك ) ومختلف المفتشين - وكل الناس الذين يؤثرون على الجماهير ، شديداً الحماسة لمساندة الحزب الوطنى » (٢) .

وعند ما كتب المجلس العام إلى المديرية بتحصيل الأموال من الأهالى عن كل فدان عشرة قروش ومن شاء أن يتبرع بشىء لمعانة لإخوانهم المجاهدين فى سبيل المدافعة عن وطنهم وحفظ كرامتهم وشرفهم يقبل منه ، جاءت الأمة

(١) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، ص ١٤٧ .

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ، ص ١٦٧ .

على إختلاف مذاهبها ونحلها بالمال والغلال والخيول والجمال والأبقار والجواميس والأغنام والفأكة والخضروات « حتى حطب الحريق » ، « ومن الأهالي من تبرع بنصف ما يملكه من الغلال والمواشي ، ومنهم من خرج عن جميع مقتنياته ، ومنهم من عرض أولاده للدفاع عن الوطن لعدم قدرته على الدفاع بنفسه » <sup>(١)</sup> ، ويذكر سليم نقاش أن بعض المشايخ كانوا يقولون للمقتدر أو طالب المهلة عند جمع الإعانات والتبرعات « هل أتيت من بلادك بأطيان ، فما هذه الأطيان إلا أطيان الفقراء ، ونحن أبناء الوطن لا يحق لغيرنا أن ينتفع بها . أتيتونا فقراء لا تملكون أرضا ولا فلسا ؛ فصرتم الآن أصحاب أراض وأمالك تحرمونا خيرها ما يجب أن يستخدم في دفع الأذى عن البلاد . . . » <sup>(٢)</sup>

ونظم أحد علماء الأزهر قصيدة في تأييد الثوار جاء فيها : <sup>(٣)</sup>

لعمرك ليس ذا وقت التصابي      ولا وقت السماع على الشراب  
ولا وقت الجلوس على القهاوي      ولا وقت التغافل والتغابي  
ولكن ذا زمان الجد وافي      وذا وقت الفتوة والشباب  
ووقت ليس فيه يليق إلا الـ      تابه بالقلاع والطوابي  
ووقت فيه الإستعداد فرضي      لتنفيذ الأوامر من عرابي

ولم تكن مصر معزولة عن العالم العربي والإسلامي في معنتها ؛ فقد أثار ضرب الاسكندرية بقنابل الانجليز نائرة العرب والمسلمين جميعا ؛ فقد اعتلى العلماء المنابر في تركيا وأخذوا يستنفرون المسلمين كي يحملوا أسلحتهم ويتطوعوا في الحرب المقدسة التي أثارها المعتدى ضد أخوانهم في الدين ؛

(١) مذكرات عرابي ، ج ١ ، ص ٢٠٢ .

(٢) سليم نقاش : مصر للمصريين ، ج ١ ، ص ١٤٩ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٣٦ .

ولكى يحموا أرض الإسلام من أن يطأها مقتصب . وفي الهند ثار المسلمون في الامبراطورية المستعمرة على حكاهم البريطانيين ، فأسرعوا وحددوا إقامة جمال الدين الأفغانى — وكان بالهند — واستدعوه من حيدر أباد إلى كلكتا وسجنوه بها حتى انتهت الحرب ، واضطروا لى تهدأ النفوس أن يستصدروا فتوى من أحد صنائعهم من العلماء بأن « عرابيا » مخالف للدين الاسلامى لأنه خالف أوامر الخديو وهو ولى الأمر وطاعته من طاعة الله . وفي الشام حمل الرجال السلاح وأعدوا الكتائب من المجاهدين ، ولكن جنود السلطان التركى منعهم من الابحار إلى مصر . وفي تونس أخذت الصحافة العربية تشيد بعرايى وتلقبه بحامى الإسلام والعرب ، وهرع الناس إلى المساجد وصلوا فى مسجد القيروان يدعون الله أن ينصر أحمد عرايى وأن يخذل الإنجليز<sup>(١)</sup> .

بل إن بعض الأجانب وقفوا إلى جانب الثورة ، فقد شاهد بلنت بنفسه عرايى وهو يستقبل وقد آمن الجالية الإيطالية فاذا بهم ينهلون على يديه تقييلا ويروى سليم نقاش أنه فى ٣٠ / ٧ / ١٨٨٢ أقيم فى قاعة ريفولى بباريس احتفال شائق عقده قوم « الفعله » وتليت فيه مقالات مهمة بشأن المسألة البريطانية ، فأجمع الخطباء على مقاومة أى تدخل كان على ضفتى ترعة السويس وقبحوا إشهار انجلترا للحرب<sup>(٢)</sup> .

ونفس المعانى يكتبها جون نيفيه، فى ١٩ / ٥ / ١٨٨٢ إلى بلنت ، وكذلك جريدة البرلمان الفرنسية فى عددها الصادر فى ٢٧ / ٢ / ١٨٨٢<sup>(٣)</sup> .

---

(١) على الحيدى . عبد الله النديم ، ص ٢١٥ — ٢١٦ .

(٢) رفعت السعيد : تاريخ الفكر الاشتراكى فى مصر ، ص ١٤٤ .

(٣) بلنت : التاريخ السرى ، ص ٣٦٨ .

## لماذا الفشل والاضغاث

وإذا كانت الثورة العرابية قد انتهت بالفشل والاضغاث، فإن هذه النتيجة كانت محصلة عوامل متعددة بعضها يرجع إلى القوى المضادة للثورة، والبعض الآخر نشأ في معسكر الثورة نفسه. ولقد بينا في فصول سابقة ما قامت به القوى المضادة، وبقي أن نبين الجانب الآخر.

فإذا كان رجل كشریف باشا قد أيد الدستور، إلا أنه كان كذلك بحساب، فما دام الدستور لا يفرض قيوداً صارمة على إمتيازات الطبقة الحاكمة، فهو مطلب يستحق الدفاع عنه، وما دامت الإمتيازات النيابية تقدم الكراسي المجلس التشريعي أعيان البلاد، فكل شيء بخير. وكان شریف باشا نفسه لا يأمن على ضياعه الواسعة ونفوذه الشخصي في داخل الحكم أو خارجه من جموح القصر ولذلك تجنس بالجنسية الفرنسية إلى جانب جنسيته المصرية، وكذلك صنع رياض وصنع نوبار، وقد رأوا جميعاً مصرع إسماعيل صديق المفتش، صاحب الحول والطول وأخو الخديو إسماعيل في الرضاعة لأنه لم يحصل على جنسية أجنبية في الوقت المناسب<sup>(١)</sup>.

وكان شریف في موقفه يمثل طبقة الأعيان التي اتحدت في البداية مع العسكريين ثم بدأت تنفصل عنهم لأنها لم تكن على استعداد لمسايرة الجيش الذي كان يقوم على الفلاحين، وكان قاداته — وكلمهم من أصل متواضع — أكثر تطرفاً مما كان يتوقعه الأعيان. ولم يكن شریف — مثلاً — في قرارة نفسه يبدي عطفاً حقيقياً على الفلاحين، فقد روى عنه بلنت أنه قال « أن المصريين أطفال ويجب أن يعاملوا على هذا الاعتبار، لقد عرضت عليهم

---

(١) محمد صبيح: أيام وأيام، مطبعة العالم العربي، ١٩٦٦، ص ١١٨.



دستوراً يناسبهم فاذا لم يقنعوا به وجب عليهم أن يعيشوا بدون دستور . اننى أنا الذى خلقت الحزب الوطنى وان يستطيع هؤلاء الفلاحين أن يستمروا فى السير فى طريقهم بدونى لأنهم بحاجة إلى من يرشدهم<sup>(١)</sup> .

ولعل الأعيان فى ضماهم لايتماد الجيش عن السياسة، أرادوا أن يؤكدوا هذا الایتماد ويحملوا عرابى على الوفاء به ، فما كان لهم نفوذ فى الجيش إلا أن يكون عن طريق عرابى ، وما يمكن أن يحملة هؤلاء لهم أولمقاصدهم ، وهم فى الحقيقة يمشون أن يقوض النفوذ العسكرى طموحهم السياسى<sup>(٢)</sup> .

وعندما وقعت مذبحه الاسكندرية كان من الواضح أن محافظ الاسكندرية عمر لطفى قد تكاسل عن اخضاعها عمدا حتى يزيد موقف الثورة سوءاً ، فعلى القرب من زيزينيا روى المحافظ يسأله سائل كيف تكون هنا والمذابح على خطوات منك ؟ فقال له : « لست بقائد وهذا لا يعنينى » . فسأله : « لم لم تحضر بلباسك الرسمى على حصانك شاهرا سيفك مع خمسين من عساكر المحافظة وبذلك كان الأمر ينتهى ؟ » فأجابه : « انصرف . . ليس هذا من شأنك ، وهل أنت محافظ البلد ؟ » . وبعد ذلك مر أحد موظفى المحافظة فسئل : « ماذا يفعل الضابط ؟ » فقال : « انه مريض وقد طلب من المحافظ مراراً أن يرسل العساكر فلم يفعل<sup>(٣)</sup> » .

وبعث عرابى إلى السلطان يرجو منه المساعدة والمعاونة حيث أن الخديو توفيق قد انحاز إلى الأنجليز وكذلك درويش باشا فيقول :

« ١ رمضان سنة ١٢٩٨ هـ . »

Landan : p.26.

(١)

(٢) حسين فوزى النجار : أحمد لطفى السيد (أعلام العرب) ، ص ٤٠ .

(٣) مذكرات الإقام محمد عبده ، ص ١٨٤ — ١٨٥ .

أشكو بشي وحزنى إلى الله وأرفع لسدة أمير المؤمنين ما حل ببلادنا من  
تواطؤ الخديو مع الإنجليز ، وميل دولتلو درويش باشا كل الميل لتعضيد  
الخديو حتى بعد تحقيق انحيازهم إلى الإنجليز ومرافقته له حين توجه إليهم بعد  
خلو مدينة اسكندرية من العساكر مع أنه كان الواجب على دولته ذمة وديانته أن  
ينصح للخديو بأن يتوجه معه إلى العاصمة مقر الحكومة ليكونا خلف الجيش  
لا أن يترك جيش الإسلام الشاهانى وينحازا إلى جيش العدو المخارب <sup>(١)</sup> .  
وبالرغم من هذا وتحذير عرابى للخديو من أن مصير مصر ربما يصبح مثل مصير  
تونس ، فإنه لم يحرك ساكنا لأنه لم يكن راضيا عن الاتجاه الدستورى للثورة  
خاصة وقد سرت إشاعة تقول بأن هناك حركة سرية لإقامة مملكة عربية في  
مصر على أسس من الدستور والحكم النيابى <sup>(٢)</sup> .

وحتى تلطخ صورة عرابى أمام الجماهير ، لجأ البعض إلى تزوير أمر  
سلطانى بتوبيخ عرابى ، ففي محضر إستجواب محمد بك رفعت ناظر قلم تركى  
نظارة الحربية فى ١٣ ذى الحجة سنة ١٢٩٩ سئل — من أى جهة تحصلت على  
صورة التلغراف الذى أعطيت صورته إلى حضرة سعد الدين بك أحد أعضاء  
القومسيون الموضح فيها أنه صدر من دولتلو سعيد باشا الصدر الأعظم إلى أحمد  
عرابى بتكديره على سوء فعله وأن الحضرة الشاهانية أقرت على عزله الصادر  
من الجناب الخديو فى ٤ رمضان سنة ١٢٩٩ ، وهل يوجد الأصل عند  
حضرتك ؟ ، وكان الجواب « أن سعد الدين بك أخذ تلك الصورة منى حقيقة  
وأنا فى الأصل أخذت صورتها من رجل لست متذكره وهو أخذ صورتها من

---

(١) محاضرات التحقيقات مع أحمد عرابى ، مجلة الطلبة ، مارس ١٩٦٦ ، ص ١٥٩ .

(٢) Cromer: Modern Egypt, vol. 1, p. 195.

شخص مطبوعى يسمى عبد الرحمن مستخدم بديوان الحربية الآن، إنما لما تحررت  
عن حقيقتها علم أن الأصل مخترع»<sup>(١)</sup> ١١

وفى الوقت الذى كان يجب فيه على مجلس النظار وخاصة فى الأيام الأخيرة  
أن يقود المقاومة المسلحة ضد الإنجليز، نجده يقف على العكس من ذلك فى  
ممسكر الاعداء، ويصدر منشوراً ضد عرابى بحجة «أن الحكومة الإنكليزية  
لم يكن من مقصدها التغلب على القطر المصرى لنفسها ولا المداخلة فى حرية  
المصريين ولا فى ديانتهم فقط مقصدها حماية الجندب الخديو مع أهالى القطر  
المصرى من العصاة . . » وأن : « تشبثات أحمد عرابى باشا فى تجهيز اللوازم  
الحربية فى النقط التى صمم على إتخاذها مركزاً للحرب تعتبر تهديداً لجميع الدول  
وهذا التهديد ينتج منه مضرات جسيمة . . »<sup>(٢)</sup>.

ويكتب الشيخ حمزة فتح الله ضد الثوار ويسخر من معاربتهم للإنجليز بقوله  
« . . بأن من تضلع البغاة الجبال من الفنون الحربية وخبرتهم بطرق الدكاية  
للمدو أن يقابلوا الآلات الإنكليزية الحديثة العهد المصنوعة منذ شهور أو  
أسابيع بآلات عتيقة، مضى عليها من الأجيال ما كلمها به الصدا . . فلو أننا  
فرضنا المستحيل من كون هذه الحرب دينية، والحالة هذه وأنها بأمر الخليفة  
الأعظم أو نائبه الخديو الأكرم لوجب شرطا مخالفاً لأربابها لأنها حينئذ عبارة  
عن الخطورة بالبلاد والعباد ! وقد نهانا الله تعالى عن أن نلقى بأيدينا إلى  
الهلكة . . »<sup>(٣)</sup>

---

(١) الطبعة : مارس ١٩٦٧، ص ١٦٢ .

(٢) سليم نقاش : مصر للمصريين، ج ٥، ص ١٨٤ .

(٣) المرجع السابق - ص ١٨٩ .

ويقف أديب أسحق ليقول شعرا<sup>(١)</sup> :

وعدا وما لقي الثعالب عمره      يبنى إقحام عرائن الأسياد  
وسعى إلى الشورى ولكن خالها      لما تهتك برقم استبداد  
وعلى المساواة ابتنى هدم الهنا      لما تساوى حزبه بفساد  
وقد ادعى في عسفه حرية      يامن رأى حرية استعباد  
شقيت بزلقه الجوع وطلما      أشقت جموعا زلة الأفراد  
وتلاه في سبيل الفواية معشر      زلوا وضلوا حيث ضل الهادى

أما على مبارك فقد وقف موقفاً انهزامياً واضحاً ، ويرى « بيونيس » أن الأساس الذى رآه على مبارك لتسوية الموقف ، هو قبول مطالب الدولتين فى مذكرة ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ وإخلاء معسكر كفر الدوار . ويبدو أن على مبارك لم يكن موضع ثقة عرابى منذ البداية ، إذ يأخذ على « البكباشى ألقى أفندى يوسف أنه نكث بعهده الذى عاهدنا عليه من أول يوم ، فلم يعد إلى بيته إلا بعد أن ذهب إلى خيرى باشا رئيس الديوان الخديوى وأخبره بما تقرر بيننا فى إجتماعنا الأول » . كما يأخذ عليه أنه « كذلك أخبر على باشا مبارك بكل ماتم الاتفاق عليه بيننا » مما يدل على أن على مبارك لم يكن فى صف الثوار وأنه كان عيناً عليهم عند الخديو ، ويؤيد ذلك أن عبد الله فكرى ناظر المعارف فى وزارة البارودى يتلمس من شهادته دليلاً على براءته من التحيز لعرابى<sup>(٢)</sup>

وكانت طلائع جيش عرابى — كما سبق وأن أوضحنا — مؤلفة من مقطوعى العربان الذين لا يهمهم من الحرب إلا أن تتاح لهم فرصة النهب

---

(١) المرجع السابق . ص ٢٤٣ .

(٢) حسين فوزى النجار : على مبارك (أعلام العرب) ، ص ١٧٦ — ١٧٧ .



والسلب ، وكان منهم جماعة من المنتمين لسلطان باشا ، فاستمال أفراداً منهم إلى جانبه ، وعهد إليهم بتوزيع إعلان الباب العالي الخاص بعصيان عرابي مع المنشورات الخديوية ، والتجسس على العرابيين والحصول على أخبارهم وتعريف سلطان باشا بها لإرسالها بالبرق إلى سراي رأس التين ، فأندسوا بين الضباط العرابيين خفية وقاموا بمهمتهم مما أدى إلى أن يستولى الوهن على عزائم الكثيرين<sup>(١)</sup> . ويذكر البعض أن سلطان باشا عندما رقد على فراش الموت قال بأن المرض ليس هو الذي أرقده على فراش الموت ، وإنما اعتقاده بأنه قد باع بلاده للإنجليز<sup>(٢)</sup> .

ويروي عرابي لأعضاء القوميسون العسكري أثناء سجنه أنه في « الساعة تسعة ونصف أفرنكي (يوم الأحد ٥ ذو القعدة سنة ١٢٩٩) فتح باب الأوضة التي أنا فيها فكنت نائماً وقتها ، وإذا دخل أناس كثيرون لأعلم عديم لكون الأودة مظلمة وليس فيها نور ، ثم قال قائل منهم : يا عرابي ، بصوت مزعج ، فقامت من نومي فزعان ، وقلت : ماذا تريد ؟ ، فقال لي : أما تدري من أنا ؟ فقلت له : لا ، أعلمني باسمك وماذا تريد مني في هذا الوقت ؟ فقال : أنا إبراهيم أغا يا ابن الكلب يا خنزير ، ثم ثقل على ثلاث مرات بصورة قبيحة وكلام قبيح . . . » أما إبراهيم أغا هذا فهو تنجى الخديو !!<sup>(٣)</sup> .

وتستعمل جريدة الأهرام الحكم على عرابي فتقول : « يستلقت الرأي العام مجلس التحقيق العسكري والمجلس الحربى إلى إصدار الحكم على العصاة بالوجه السريع لأن الوقت ثمين فلا يضاع بإطالة التفحص في ماهو واضح من

---

(١) أحمد شفيق : مذكراتى في نصف قرن ، ص ١٩٠ .

(٢) The New Egypt, p. 251.

(٣) محاضر التحقيقات مع أحمد عرابي ، الطبعة ، أبريل ١٩٦٦ ، ص ١٦٠ .

جميع الوجوه . . « ومن تقول في نفس المكان : « فإعرابي ورفاقه الأعصاة  
كما تشهد أعمالهم . . وما عقاب العصاة في جميع القوانين العسكرية إلا  
الاعدام . . »<sup>(١)</sup> .

أما محمد عبده ، فقد كان لا يقر انتشار على خطتهم ، واختلافه مع أستاذه  
الأفغانى معروف لأن الثانى لا يرى علاجاً لمشكلات الشرق إلا بالثورة بينما  
هو يرتضى منطق الإصلاح والتطور التدريجى ، وقد كتب مرة إلى بلنت يقول  
« . . ولكن لم تكن الثورة من رأبى وكنت قانعاً بالحصول على الدستور  
في ظرف خمس سنوات ، فلم أوافق على عزل رياض في سبتمبر سنة ١٨٨١ »  
وقبل مظاهرة عابدين بعشرة أيام التقى بعرابى في دار طلبة عصمت ، وكان قد  
جاء مع عرابى لطيف بك سليم وكان هناك عدد كبير من الزائرين ، فصح  
محمد عبده لعرابى بالاعتدال<sup>(٢)</sup> . ومن هنا كان قول عرابى عن مظاهرة  
عابدين :<sup>(٣)</sup> .

قامت عصابات جنـد فينا لعزل خير رئيس كنت راجيه  
ذاك الذى أنعش الآمال غيرته وخلص القطر فارتاحت أهاليه

والذى يقصده هنا هو « رياض باشا » ! !

وكان من رأيه أن عمل عرابى خطأ وخطر على البلاد ويزعم أن تصدى  
رجال الجيش لإدارة الحكم وازغام ممثل السلطة العليا ومن دونه على  
ما يريدون « قلب للنظام ، وإفساد للحكم وافضاء بالدولة إلى الفوضى » . وهو  
يزعم أن عرابى « غرساذج . . . وكان يطلع الجاوى جاسوس الإنكليز

(١) الأهرام في ٩/١٠/١٨٨٢ ، العدد ١٤٦٦ .

(٢) بلنت : التاريخ السرى ، ص ٦٤٧ .

(٣) محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام ، ص ١٥٢ .

على أسرارها العسكرية ولا يتصور وقوع الخيانة منه ولا من أحد منهم « لأنهم مسلمون » !!<sup>(١)</sup>

والحق أننا على الرغم من اعترافنا بوطنية عرابي وصدق نيته إلا أننا لا نستطيع أن نعتفيه هو وزملائه زعماء الثورة من عدد من الأخطاء ساهم — مع الظروف الأخرى — في حدوث النتيجة التي انتهت الثورة إليها ، فقد كان الاحساس العام بين كبار ضباط الجيش بالقاهرة أن تركيز التحصينات والدفاع في منطقة كفر الدوار يعطى الفرصة للعدو بغزو البلاد من منافذ الوطن المهمة دون تحصين وخاصة قناة السويس ، وسافر البارودي وكبار الضباط إلى كفر الدوار ، وعقدوا مع عرابي وأركان حربه مجلسا عسكريا واستعرضوا الخطة العسكرية وقرروا تحصين الخط الشرقى ودمياط ، واتفقوا جميعا على ما ارتآه البارودي ، ومحمود فهمى رئيس أركان العرب من سد القناة لمنع الأسطول الإنجليزى من إختراقها وإتخاذها قاعدة عسكرية ، ولكن عرابي وحده لم يوافق واثقا فيما وعده به ديلسبس من حماية فرنسا والدول الأوربية لحيدتها وهو ما لم يحدث أبدا<sup>(٢)</sup> .

ويمكن الإشارة إلى عدد من الأخطاء التكتيكية فيما يلي في معارك التل الكبير<sup>(٣)</sup> .

— إهمال شئون الخبارات في الميدان ، فقد كانت معلومات عرابي عن الإنجليز مشوشة .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٦٥ .

(٢) وزارة الحربية : الحملة الاستعمارية البريطانية على مصر ، ص ٢٠٤ .

(٣) وزارة الحربية : الحملات الاستعمارية ، ص ٢٦٦ .

— الإهمال في حراسة الشخصيات القادة ومراكز الرئاسة مما أدى إلى  
أمر محمود فهمي .

— عدم وضع قوات ساترة أمام الاستحكامات المصرية أثناء الليل لاسيما  
في معركة التل الكبير حيث كانت السقارة المصرية تنسحب يوميا قبيل الغروب  
ونتيجة عن ذلك أن قطع الإنجليز المسافة بين القصاصين والتل الكبير ( ١٥  
كيلو متر ) ليلا دون مشقة .

— إهمال الداحية الإدارية وخاصة نقل وعلاج الجرحى وسرعة دفن  
الموتى . . الخ .

وكانت هناك مغالاة واضحة في تقدير الامكانيات والظروف ، فقد وقف  
عبد الله اللديم فيما يروي عن أحمد فتحي زغلول يخطب في الجماهير قائلا في  
إحدى المرات : « أن طوابي الاسكندرية إذا أطلقت مدافعها على البحر يبلغ  
مرماها جزيرة قبرص من هذا الجانب ، ومدافع الآستانة إذا أطلقت تبلغ هذه  
الجزيرة من الجانب الآخر ، فكيفما جالت الأساطيل الانكليزية فهي تحت  
رحمة مدافعنا . . . »<sup>(١)</sup> !!

وتقاعس عرابي عن تطهير الجيش تطهيراً كاملاً من عناصر الخيانة  
والضعف ، ونجح الانجليز والحديو في شراء ذمم بعض الضباط المصريين عن  
طريق الرشوة ، ومن هنا فقد غرر به على بك يوسف ( خنفس ) وزعم له أن  
السكون يسود معسكرات العدو يوم ١٢ / ٩ فما كان من عرابي إلا أن أصدر  
أوامره إلى الجيش بالتزام الراحة وصرف الجنود ليلتهم في الأذكار تحت  
إشراف الشيخ عبد الجواد . وقد ذكر البعباشي حسن رضوان فومندان  
الطوبجية في استحكامات التل الكبير أنه في مساء ١٢ / ٩ دخل عليه الطابية

---

(١) محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام ، هامش ص ٢٣٦ .



أحد أرباب الطرق الصوفية وبيده ثلاثة أعلام ، وتقدم إلى أحد المدافع فرفع عليه أحدها وقال : هذا مدفع السيد البدوي ، ثم انتقل إلى مدفع آخر فوضع عليه علما ثانياً وقال : أنه لسيدى إبراهيم الدسوقي ، ثم إلى مدفع ثالث وقال أنه مدفع سيدى عبد العال ولم تمر بضع ساعات حتى صارت هذه المدافع لواسلى<sup>(١)</sup> . ١١ .

وفي المنفى ، ضعف عرابى واستسلم لاغراء المحتلين الذين أطمعوه فى العفو ثم أرسلوا إليه من يسأله عن إلغاء السخرة وتنظيم الإدارة وإصلاح الأرض فحمد الله لأنه أراد شيئاً حققه الزمن . ويطرى انجلترا ويثنى عليها ويتمنى العيش فيها فيبعث إلى بلنت قائلاً : « . وإذا لم يسمح سلطان المسلمين بأن أعيش بين المسلمين ( فى دمشق ) فإنى أفضل أن أقطن لندن مجاوراً لآخواننا من محبي الانسانية . . . وأعيش هناك كرجل حر فى أرض الحرية . . . »<sup>(٢)</sup> .

ولما احتفل بيوبيل الملكة فيسكتوريا ، وأقيمت لهذه المناسبة حفلات كبيرة فى الملكات البريطانية ومن بينها سيلان ، وصفت صحيفة البوسفور اجيشيان كيف كانت القرى ترسل وفودها إلى الحاكم العام كي تعبر عن ولائها لصاحبة الجلالة البريطانية ، وكيف كان سيل هذه الوفود يرد تباعاً ويمر أمام أعيان البلاد ، وكيف كانت دهشة الحاكم والأوروبيين والمسلمين عندما رأوا وفد قلب الجزيرة يتقدم وعلى رأسه عرابى<sup>(٣)</sup> ! يقول العقاد أن الذى فعل ذلك « كان شيخاً فانياً خابت آماله فى أبناء قومه فلم يكفهم ما أصابه من أجلمهم حتى جبهوه بوصمة الخيانة » وعو برىء منها<sup>(٤)</sup> .

(١) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، ص ١٩٥ .

(٢) بلنت : التاريخ السرى ، ص ٧٤٥ .

(٣) محمود نجيب أبو الليل : الاحتلال البريطانى والصعاب الفرنسية ، ص ٣٨ .

(٤) عباس محمود العقاد : ١١ يوليو وضرب الإسكندرية ، ص ١١٧ .

## البعث المصرى

### روح اليأس

ما أن تم للانجليز الاستيلاء على مقدرات الأمور في مصر حتى ران على الشعب عدم المبالاة ، وخيم عليه الإستسلام وامتلأ لمصيره على يد المحتل . ولم تكن الهزيمة العسكرية هى العامل الوحيد لسريان روح اليأس والإستسلام والخضوع فى الشعب المصرى ، بل اجتمع إلى ذلك ، الأحداث التى تعاقبت على البلاد فى السنوات التالية ، فغيرت من روحه ومعنوياته . ولعل العامل الأكبر فى هذا التغيير هو التشويه الذى ألصق عمداً بزعماء الثورة العرابية ، فقد أدرك المستعمر من الوهلة الأولى أن استسلام الجيوش ليس معناه انتهاء الثورة ، بل بداية مرحلة جديدة من مراحلها قد تكون أخطر من الحرب المكشوفة ، فالأمم تتأثر بمدى تضحية زعمائها ومواقفهم فى مجالات الحن ومواقف البطولة تبت فى الأمة روح التضحية وتبعث الشعب على الاستمرار فى النضال ومواقف التسليم والخضوع تقضى على الروح الثورية فى البلاد . ومن ثم هدف المستعمر إلى قتل روح المقاومة فى الشعب ، فعمد إلى أن يصيب الأمة بخيبة أمل فى معتقداتها وقيمها ومن تؤمن بهم من زعمائها<sup>(١)</sup> .

ولمعاناً فى إشاعة روح اليأس ، أخذت الحكومة توزع النياشين — على حساب الميزانية المصرية المثقلة بالديون — على الجنود الانجليز حيث أنهم قهروا البغاة ( الثوار ) وقمعوا العصيان ! وذلك بأمر القائد الانجليزى و « توجيهم ! »  
ففى دفاتر المعية نجد :

« جواب بنجم سعادة مهردار خديوى . قد علم من مكاتبة المالية الرقيمة

---

(١) على الحيدى : عبد الله النديم ، ص ٣١٨ .

١٣ رمضان سنة ١٣٠٠ هـ ، أنه بالنسبة لحصول التوجيه بواسطة جناب الجنرال لورد واسلي على استحضار خمسة وأربعين ألف نيشان من لوندريه بمبلغ خمسة آلاف وستماية وخمسة وعشرين ليرة إسترلينية لأجل توزيعهم على المساكين والضباط الذين اشتركوا في الحرب بمدة ثورة العصاة قد تحول على البنك العثماني صرف ثمنهم البادي ذكره ، وبمقتضى إيصال القبض ، أجرى إضافة القيمة على حساب المالية وللزوم العلم بورود النيشانات المشار عنها لإحتساب الثمن ضمن المعروفات الداخلة بأسباب حركة العصاة ، يراد الاستفادة من ذلك ، وحيث أن النيشانات المحكي عنها وردت ، فلهذا ولعمومية وصولهم وأجرى ما يدعوه إيجاب الحال نحو هذا الخصوص ألزم ترقية لسعادتك حسب الأمر أفندي»<sup>(١)</sup> .

ومن بعيد ، تأتي كلمات الأفغانى تقطر منها الحسرة والألم ، فيعلق على ما صارت إليه الأمور في مصر قائلا : « أليست المالية هي مرمى أنظار دول أوروبا وما وضع نظام في البلاد ، ولا أحدث تغيير مشورتهم إلا لوقاية الخزينة من العجز عن أداء ما يتعلق بها من الحقوق الأوروبية ؟ اليوم رزئت بالنقص في الإيراد وحلت من تموينيات متالف الحرب أربعة ملايين من الجنيهات ، ورميت بنفقات جيش العلول وحرب السودان ومصاريف اخلائه وما يضاف إلى كل هذا مما يظهره المستقبل . . . وأي مصيبة على المالية أعظم من نوازها العاصرة ؟ . . . وأسفا على حالة الأهالي بعد هذا ، حكم من لا دافع لحكمه بطرد آلاف من الوطنيين الموظفين في دوائر الحكومة ، وما منهم أحد إلا ويتبعه عائلة وأولاد . . . ألم يمس هؤلاء الفقر ؟ ألم يعضهم ناب الجوع ألم يهلك مستورهم ؟ ألم يفتق ذرعهم ؟ ألم يصبحوا كساة بسراويل السكابة

عراة من أكسية المسرة ؟ ... أفعمت السجون بأعيان الرعية ، ورفعت أذنان الكرابيع لتشريح أبدانهم ، واستعملت آلات التعذيب<sup>(١)</sup> .. »

ومما يبعث على الاطمئنان حقاً ، أنه في وسط هذا المفاخ تقرأ لمسكاتب الأهرام في دمياط ، شاكياً ( تملقاً ) من أن الأهالي تساعد بعض الثوار الهاربين على الاختفاء وينتقدون إنتقاداً مريراً هؤلاء الخونة الذين يبلغون السلطات عنهم فقد كتب المراسل يقول<sup>(٢)</sup> : « من المعلوم أن الحكومة في مثل هذه الأحوال تحتاج إلى مساعدة الأهلين المخلصين للكشف عن الرجال المفسدين ( يقصد الثوار ) الذين بقي أمرهم مستوراً عن حاكم جهتهم ، ولكننا نرى مع مزيد الأسف أن الحال بجهتنا ( دمياط ) هذه على خلاف ما كنا نؤمل ، وأن سعى الكثيرين من الناس هو في أخفاء أمر البغاة والقول بأنهم أخلص الناس نية وصداء وأخلاق .

واقعد استطلع على أناس كانوا يسارعون إلى ختم العرائض والمخاض بطلب ما ننجعل من ذكره وهم اليوم يتعاقلون ويكذبون الأخبار التي وصلت إلى الحكومة عنهم ، وإذا لقوا أحداً سمعوا عنه أنه نبيه للحكومة عن شرور مفسد قالوا له حرام عليك أيها الرجل لا تكن قد فقدت منك الرحمة واستر عورة أخيك بما تصل إليه يدك ... » .

### مصطفى كامل

ويرتفع صوت مصطفى كامل ليبدد سكون اليأس وصمت الهزيمة محاولاً بعث الروح الوطنية من جديد . ولكن بأي وسيلة ؟ أن إقتصاديات البلاد

(١) محمد عمارة : الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني ، ص ٤٦٩ .

(٢) الأهرام في ٢٨/١٠/١٨٨٢ ، العدد ١٤٨٠ .



ليست في أيدي أصحابها والجيش مبدد لا يوجد منه إلا أعداد لا حول لها ولا قوة، وجنود الإحتلال يجهشون على أنفاس الشعب . . . فلا سبيل إذن إلا بالكامة ، الكامة الصادرة عن قلب مغمم بحب البلاد والتي تغذيها حماسة منقطعة النظير والتي يدعمها عقل متفتح مقتنع بعادلة القضية وبأنه لا يأس مع الحياة ولا حياة مع اليأس . ووظيفة الكامة أولا ، بث الثقة في القلوب التي كاد اليأس أن يميتهها ، فينطلق صوت مصطفى قائلا :

— « عجباً وألف مرة عجباً ؟ كيف تسمى الغان بنفسها أمة تغلبت ، الأيام والحوادث، وقابلت الليالي وما ولدت، وقاومت تيارات الزمان أجيالاً طوالاً ، وأوقفتها وهي في منتهى قوتها ؟ كيف يقول بعض أبناء هذه الامة عنها إنها ماتت وزالت آثارها وأصبحت نسيا منسيا وهي التي اهتز لجدها الشرق والغرب . » ، ويقول أيضاً :

— « لا يؤلم المصري المحب لبلاده مثل ما يسمعه ذات اليمين وذات الشمال من سوء مظنة المصريين بأنفسهم وتناقض هذه الأقوال المديته للخواطر القاتلة لكل حركة واردة من الكبير إلى الصغير وشيوعها حتى بين الاطفال الناشئين »<sup>(١)</sup> .

لقد كان مصطفى يؤمن « بأن ثقة الأمة بنفسها هي الأساس الذي يبنى عليه مجدها ويشاد عزها وسؤددها . . ترى الأمة إذا اعتقدت الخير والقدرة في مجموعها وأفرادها تغلبت على الحوادث والأيام وقهرت أعدائها واجتازت المصاعب غير هيابة ولا وجله » .

ويرسل مقالا إلى الصحف الانجليزية ردا على مقالات أعداء مصر والمصريين ونشرتها جرائد كبرى مثل « المانشستر جارديان » ، وكذلك جرائد

(١) فتحى رضوان . مصطفى كامل ، ص ٥٦—٥٧ .

أخرى ذات شأن مثل « الدليلى تلغراف » و « الدليلى ميل »<sup>(١)</sup> .

ويكتب تحت عنوان « الواجب المقدس » فى اللواء<sup>(٢)</sup> : « أن من الواجبات المفروضة على كل مصرى واجبين إذا قصر فىهما قصر فى أقدس الأمور ، وهما التعلق باستقلال بلاده ، وتأدية وظيفته فى الهيئة الإجتماعية بكل همه ونزاهة . وحصول نفس المعنى يكتب مرة أخرى : « لذا يكون إهتمام كل مصرى باستقلال بلاده أمراً محتماً . ولا يجب أن يفسر ذلك بأن السعى الذى لا يودى إلى الاستقلال يترك ويهمل ، بل الواجب أن يجعل الاستقلال أنشودة يترنم بها الصغير والكبير »<sup>(٣)</sup> .

وانسمت حركة الوطنية المصرية : بزعامة مصطفى كامل بالسلمية التى تنبذ الثورة وتزور عن العنف والقوة ، وقد أكد مصطفى كامل هذا فى حديث له فقال : « لما كانت الأمة المصرية متألمة ولها حق التحرر من الذير الإنجليزى ، فترى للوصول إلى غرضها سبيلين ، سبيل الثورة والسبيل السلمى ، فأما سبيل الثورة ، فنحن لا نريده لأنفسنا قبل كل شىء قوم مشهورون بالدعة وحب السكينة ، وبفض المذابح والجرائم ، ومن جهة أخرى فإن لأوروبا عندنا مصالح تضربها الثورة . وإذا كنا نحترم حقوق أوروبا ومصالحها فى مصر ، فمن المحتمل أن الأمة إذا ثارت ، ضلت سبيل الرشاد »<sup>(٤)</sup>

ويضع مصطفى كامل يده فى يد الخديو عباس فى أوائل عهده عندنا لمس منه ميلاً إلى الحركة الوطنية وكانت المبررات لذلك :

(١) اللواء فى ٣١/١٠/١٩٠٦ .

(٢) اللواء فى ٢٦/٣/١٩٠٦ .

(٣) اللواء فى ٩/٨/١٩٠٦ .

(٤) عبد الرحمن الرافعى : مصطفى كامل ، ص ٨٥ .

أولاً — أن الحركة الوطنية المصرية في ذلك الوقت كانت أضعف من أن تقف بمفردها في المعركة .

ثانياً — أن مصطفى كامل كان يضع في إعتباره هدفاً واحداً هو الجلاء وعدواً واحداً هو الإحتلال .

ولذلك كان على إستعداد للتعاون مع كل القوى الداخلية والخارجية المعارضة للإحتلال ، أما المسائل الأخرى التي كانت العناصر الوطنية المعتدلة تضعها في الإعتبار الأول ، كمسألة للحياة البرلمانية وعلاقة مصر مع تركيا وغيرها ، فكلها مسائل يجب أن تترك حتى يتخلص المصريون من الإحتلال<sup>(١)</sup> .

وإذا كانت هذه بعض صور كفاح مصطفى كامل في الداخل ، فإن كفاحه خارج البلاد تصوره لنا رسالة بعث بها إلى عبد الرحيم أحمد بتاريخ ٨ / ٦ / ١٨٩٥ من باريس ، إذ وضعت هذه الرسالة الخطوط العريضة له كما يلي<sup>(٢)</sup> :

أولاً — سياسة المسايرة والملاطفة مع كل الناس .

ثانياً — التعارف مع من بهم التعارف بهم وإمدادهم الهدايا ودعوتهم لولايتهم عند اللزوم .

ثالثاً — نشر معاديات في الجرائد . . فإن لما نتيجة خطيرة وتأثير قوى .

رابعاً — إلقاء الخطابات في المنقديات وتكون محكمة تامة ، مملوءة بالسكون والحكمة مع القوة في البرهان والجة .

خامساً — نشر رسائل متوالية عن أهم المسائل المتعلقة بمصر .

---

(١) محمد أنيس : صفحات مطوية ، ص ١٣ — ١٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٧ — ٢٩ .

سادساً — سياحة في ألمانيا يقدم فيها نسخة من رسالة وعد بوضعهما بعنوان  
Le Danger de L'occupation britaïque en Egypte Pour Le Monde  
entier إلى البرنس بسمارك ومقابله واقامة في برلين أسبوعين ومقابلة  
الإمبراطور وكذلك رجال الجرائد والسياسة .

سابعاً — عقب هذه السياحة ، يقوم بسياحة أخرى في سان بطرسبرج  
حيث تسهل له معرفته مع نيكولا نيكوفيتش مقابلة الرجال المهمين .  
ثامناً — نشر جريدة بالانجليزية والفرنسية وإرسال نسخ عديدة منها إلى  
مختلف أنحاء العالم .

تاسعاً — تأليف حزب سياسي في مصر ودعوة أصحاب الصحف إلى ولائم  
من وقت لآخر حتى تظل المسألة حية بهدف مستمرة .

ويلاحظ أن تأثير مصطفى كامل قد انحصر في أغلب الأحوال داخل المدن  
وبين المثقفين ولم يكتسب تأثيراً قوياً على الفلاحين في القرى، وذلك لسببين :  
الأول : أن نشاط الحزب الوطني قد تركز في المدن دون القرى وكان نشاطه  
الرئيسي في القاهرة والاسكندرية . ثانياً : أن الإحتلال كسب مهادة الفلاحين  
في الريف بما ألفاه من السخرة والكرباج وما أجراه من الإصلاحات  
الزراعية والمالية التي قام بها بقصد سد الأبواب التي ينفذ منها التدخل الأوربي  
في شئون مصر . ومن البديهي أن المسألة المادية هي أكثر ما يشغل بال طبقة  
يخيم عليها الجهل كما هو الحال بالنسبة للفلاحين . يضاف إلى ذلك أن دعوة  
مصطفى كامل التي تتجه إلى توثيق العلاقات بتركيا ، لم تكن لتلقى حماساً من  
الفلاحين الذين ذاقوا مرارة العسف التركي<sup>(١)</sup> .

وعلى الرغم من هذا ، فقد أثبت مصطفى كامل في رسالة له إلى رحالة ألماني

---

(١) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ٣٥ .



نشرتها إحدى الصحف الألمانية أن الحركة الوطنية تعتمد أساساً على الفلاحين « لأن المصريين القاعين بالدعوة الوطنية ، العاملين ضد الاحتلال الإنجليزي ، الساعين في سبيل تحرير وطنهم مصريون من سلالة المصريين الحقيقيين ، وأغلبهم أبناء الفلاحين » ، ثم يفخر بأنه « ابن ضابط شهم آباؤه فلاحون مصريون » . وينهى رسالته بأنه هو ومن معه ليسوا « من تلك الفئة الغريبة الأصل عن الفلاحين . . . » (١)

محمد فريد

وبتولى محمد فريد قيادة الحركة الوطنية بعد وفاة مصطفى كامل نجده مستمراراً للكثير من أساليب النضال السابقة بالإضافة إلى بعض الأساليب الجديدة ، فقد ظل الجهد الأكبر مستنفداً في التوعية والتعبئة للتوعية دون أن يستنفد نفس الجهد في التنظيم والإعداد للعمل الثوري المباشر . وتظل سياسة المواجهة مع الإستعمار هي النضال الدبلوماسي والسياسي في الخارج والكتابات والمظاهرات الوطنية العزلاء في الداخل .

فمن حيث النضال الدبلوماسي والسياسي في الخارج ، نجد أن الحزب الوطني بزعامة محمد فريد ينظم عدة مؤتمرات سياسية دولية في أوروبا لرفع صوت مصر والمطالبة بالاستقلال . وفي هذه المؤتمرات كان زعماء الحركة الوطنية يقولون ما كانوا لا يستطيعون قوله داخل مصر خاصة بعد أن زادت إجراءات القمع في البلاد .

ومما يلاحظ بهذا الصدد ، أن الحركة الوطنية بعد أن كانت تعتمد أساساً على إستغلال العلاقات بين الدول لإسماع صوتها إلى أوروبا كما حدث في إعتامدها

(١) عبد الرحمن الرافعي : مصطفى كامل ، ص ١١٣ .

على الخلاف بين فرنسا وبريطانيا وبالتالي وطدت مسلماتها برجال الحزب  
الإستعماري في باريس ، تحولات في هذه المرحلة إلى الإعتماد على « علامات  
اتفاق المبدأ » ، فأخذت في توطيد روابطها مع أصحاب الاتجاهات اليسارية  
في مجالس العموم البريطانى أعداء الإتجاه الاستعماري . وقد استطاعت هذه  
المؤتمرات بصورتها الجماعية وباستقطابها لعناصر راديكالية من البلاد التي  
أقيمت فيها أو من دولة المحتل نفسها أن تلفت الأنظار بصورة أكبر كثيراً  
من تلك التي حدثت في الفترة السابقة<sup>(١)</sup> .

أما في الداخل ، فقد اشتدت حملات الحزب الوطني على الاستعمار وأعوانه ،  
وأضفت مقالات الشيخ عبد العزيز جاویش على هذه الحملات ثورية وعنفاً  
واضحاً مما أزعج سلطات الإحتلال ، فقد نشرت اللواء فصلاً طويلاً مدحت  
فيها « دنجرا » الهندي قاتل اللورد كيرزن في إنجلترا واعتبرت عمله عملاً  
وطنياً خالداً ، وحضت الشبان على التشبه به في وطنيته . ونشر جاویش مقالا في  
اللواء شديد اللهجة طعن فيه في بطرس غالى وفتحى زغلول<sup>(٢)</sup> ، فانهزت  
السلطات الفرصة وأصدرت قانون المطبوعات سنة ١٩٠٩ الذي يكبل حرية  
الصحافة .

وأثار هذا الإجراء سخط الرأى العام على وزارة بطرس غالى ، وانتهت  
رسائل الإحتجاج وبرقيات ، وقرارات الهيئات والجماعات بالإحتجاج . وقامت  
مظاهرات الإحتجاج على تقييد حرية الصحافة وكانت أول مظاهرة ، بعد ظهر  
يوم الجمعة ٢٦ مارس سنة ١٩٠٩ حيث اجتمع عدة آلاف من الشبان من طلبة  
المدارس العليا والأزهر ، وطوائف التجار والصناع ، واجتمعوا بحديقة الجزيرة ،

---

(١) يونان لبيب : الحياة الحزبية ، ص ٢٠٤ — ٢٠٥ .

(٢) أحمد شفيق : مذكراتى في نصف قرن ، ج ٢ ، ص ١٨٠ .

وخطب الخطباء في الاحتجاج على إعادة قانون المطبوعات . وبعد أن انتهت الخطب ، سار المجتمعون في شكل مظاهرة إحتجاج طافت شوارع العاصمة ، وانضم إليهم من قابلوهم أثناء سير المظاهرة حتى بلغ عددهم عشرة آلاف ، وانتهت المظاهرة في ميدان الأوبرا . ثم تجددت المظاهرات يوم الأربعاء ٣/٣١ ويرم الخميس ٤/١<sup>(١)</sup> .

واستطاع محمد فريد كذلك أن يوضح النوايا الاستعمارية عند تقديم مشروع مدإمتياز قناة السويس ، بالمقالات المتعددة . وتنشر الجريدة في فبراير سنة ١٩١٠ تقول أن المحافظة علمت أن بعض طلبة المدارس الأهلية وبعض أهالي العاصمة وطلبة الأزهر قد عزموا على إقامة مظاهرة في ميدان الأزهار نحو الساعة الثامنة من صباح يوم ٢/٨ في الشوارع التي يمر بها أعضاء الجمعية العمومية والحدود ، فاهتمت الحكمدارية بأمرها وطلبت من نظارة الحربية إرسال فرقة من الجيش للقيام بأعمال بلوك الحفر في حكمدارية العاصمة والقرى قولات . ولم تمنع هذه الاستعدادات من قيام المظاهرة التي سلكت طرقا أخرى دورهم يصيحون « فليست مشروع قناة السويس . فليست الإستهداد . . »<sup>(٢)</sup>

وأخرج على الغياي الحرر باللاء في يولية سنة ١٩١٠ ديوانا من الشعر سماه ( وطنيتي ) ضمنه قصائده عن الحوادث التي وقعت خلال عامين وكتب كل من محمد فريد وعبد العزيز جاويز مقدمة له ، وكان الديوان يشتمل وطنية وهجوما على الإستعماريين وأعوانهم ، فصدر الكتاب ، وأخذت النيابة تحقق مع مؤلفه وكانت التهمة التي وجهت للغياي وكذلك جاويز هي « تحبيذ الجرائم والتعريض على ارتكابها وإهانة هيئات الحكومة » . وحكم على

(١) عبد الرحمن الرافعي : محمد فريد ، ص ١٠٣ .

(٢) الجريدة في ٩/٢/١٩١٠ .

الغاياتي ( غيابياً ) — لعدم وجوده وقتها — بالحبس سنة مع الشغل وعلى جاويش ثلاثة أشهر مع النفاذ . وكذلك حوكم فريد بعد عودته من الخارج وحكم عليه بالحبس ٦ شهور مع النفاذ <sup>(١)</sup> .

وانجبرت قيادة الحزب الوطنى فى هذه الفترة فى تنظيمها ونشاطها السياسى نحو الفئات الاجتماعية التى طحنها الاقطاع والإستعمار، مثل أبناء الطبقة الوسطى والطبقة العاملة الناشئة وفئات الصناع اليدويين الذين ضاقوا بسياسة الإستعمار التجارية وإغراقه الأسواق الوطنية بالسلع الأجنبية . ومن هنا فقد استطاع الحزب أن يندشء بيولاق سنة ١٩٠٩ أول نقابة للعمال فى مصر باسم نقابة عمال الصنائع اليدوية . وعلى أثر ذلك انتشرت فكرة تأسيس النقابات من القاهرة إلى الأقاليم . فأنشئت نقابة بالاسكندرية ، وأخرى بالمنصورة وثالثة بطنطا . ويرجع الفضل فى ذلك إلى رجال الحزب وخاصة محمد فريد الذى طفق يدعو إلى العناية بنقابات العمال وبث مبدأ التضامن بينهم والدفاع عن حقوقهم <sup>(٢)</sup>

وفى جهاده فى سبيل وطنه ، بذل محمد فريد الكثير ، وفى سنة ١٩١٠ عرض عليه محمد سعيد باشا أن يشترك معه فى وزارته ، فرفض ، وأرسلها كلمة مدوية : « كيف تطلب منى أن اشترك فى حكم البلاد فى ظل الاحتلال وأنا اجاهد الاحتلال » ؟ وفى أكتوبر من نفس العام جاء إليه فى باريس رسول من لندن وأبلغه بأنه مكلف بأن يعرض عليه منصب الوزارة وأن من كلفه بهذا يعرف ضعف مركزه المالى ، وأنه مستعد لتسوية مشاكله المالية كلها ، فقال محمد فريد : إن ضياع ثروتى لا يؤثر فى مبادئى ، وأنى أرفض أى مركز فى الحكومة مادام الانجليز فى مصر . وعاد هذا الرسول مرة أخرى إليه فى تركيا ، وسأله : أما تزال مصرأ على موقفك ؟ فأجابه : أنى مصر على الرفض حتى يماتى ..

(١) عبد الرحمن الرافعى : محمد فريد ، ص ١٨٩ ، ٢٢٢ .

(٢) رؤوف عباس : الحركة العمالية فى مصر ، ص ٦٩ .



وها أنذا عائد إلى مصر لأحبس». وعاد فعلا لايقبل الوزارة ولكن ليحبس في قضية « وطنيتي »<sup>(١)</sup>.

وإزاء ما حوصره به فريد في مصر من إجراءات تضيق، خرج منها إلى أوروبا مخفيا نفيا اختياريا ليواصل جهاده في الخارج. وخسرت الحركة الوطنية في الداخل الكثير من هذا النفي الذي تم في اليوم السادس والعشرين من شهر مارس سنة ١٩١٢<sup>(٢)</sup>.

### الهجوم على عباس

ومنذ أن تم الوفاق بين عباس وجورست ، أصبح الوطنيون يحاربون في جبهةين . يحاربون الاستعمار ، ويحاربون في نفس الوقت الخديو وأذئاب الاستعمار . وعرفت مصر مظاهرات الطلبة سنة ١٩٠٦ ، وبلغ من تحدى الطلبة للخديوى وكرههم إياه ، أن مر بنفر منهم في قهوة الشيشة وهو في طريقه لتوديع ولي عهد إنجلترا الذي كان في زيارة مصر سنة ١٩٠٩ ، فظلوا جلوسا وقد وضع كل منهم ساقا على ساق ينظرون إليه دون اكتراث .

وجهر المعارضون للخديوى بعدائه وتجروا عليه ، فاستطاع سعد زغلول في سنة ١٩٠٧ أن يضرب بيده المنفضة في إحدى جلسات مجلس الوزارة وهو يقول — موجها الكلام إلى عباس — « حينئذ لا يستطيع الإنسان أن يتكلم هنا » . كما استطاع أن يكسب إلى جانبه أغلبية المجلس ضد عباس في مشروع مدرسة القضاء الشرعى الذى كان يعارضه وقتذاك . ورفض محمد فريد أن يقف عندما عزف السلام الخديوى في حفلة لرعاية الأطفال أقيمت في دار الأوبرا سنة ١٩١٢ وكان يشهدا مندوب عن الخديو . ونشر محمد عبده مقالا عديفا في صحيفة المنار سنة ١٩٠٢ يهاجم فيه محمد على . وذلك بمناسبة مرور مائة عام على تأسيس الأسرة العلوية<sup>(٣)</sup>.

(١) محمد على غريب : محمد فريد ، ص ٧٤ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى : محمد فريد ، ص ٢٧٥ .

(٣) محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية ، ص ١٧٦ — ١٧٧ .

وانتقد أحمد حلمى فى جريدته « القطر المصرى » زيادة مرتب الخديو فى أسلوب تهكمى ساخر فقال : « يتحدثون فى المجالس العالية الخصوصية أن الحكومة أدرجت فى ميزانية سنة ١٩٠٨ مبالغ خمسين ألف جنيه زيادة على راتب الجنب العالى وراتب العائلة الخديوية ، فإذا صح هذا الخبر ، حق على كل مصرى أن يتهيج له ، ويسر به ، لأن هذه الزيادة العظيمة فى أشد أوقات الأزمة المالية استحكاما ، يدل على متانة الميزانية المصرية ، ويظهر الملأ كله أنه بينما الدولة العلية التى نحن تابعون إليها تشكو من الفقر ، فتعتمد إلى مرتبات الكبراء والوزراء فتتقصصها ، ها نحن فى سعة من العيش وبسطة من الرخاء ، سمحنا بزيادة المخصصات الخديوية ؛ مع ما يقال فيها من الوفرة الظاهرة » ، ثم يروى بعد هذا الخبر وصف الضيق فى مصر الذى شكاه منه الأغنياء فضلا عن الأواسط الفقراء<sup>(١)</sup> . كما انتقد انفاق الأموال الكثيرة فى زينة عيد الجلوس ورغب أن تنفق فيما يعود على الأمة بالخير والبركة . وتحدث عن السلوك المريب لعباس ونشر فى ذلك مقالا بعنوان : « ماذا جرى بالمتزهر ؟ »<sup>(٢)</sup> .

وينشر أحمد حلمى كذلك شعرا يقول فيه<sup>(٣)</sup> :

هذا زمان ( عبوس ) كله نكد	والفقر يغمر قاهها يقضم الغولا
هذا زمان به البأساء ضاربة	فى القطر أطفأها خزيا وتنجيلا
هذا زمان به اللاأواء ناشبة	أظفارها فى حشا الأهلين تنكيلا
هذا زمان به السبع العجاف أنت	لأكل ما لم يكن من قبل مأكولا
لوجاء يوسف بعد الموت ثانية	لما رأينا لهذا الحال تبديلا

ومن القضايا التى هزت رأى العام ، قضية « قدوم » التى كتبها مصطفى

(١) أحمد أحمد بدوى : أحمد حلمى ، ص ٨٤ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٨٥ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٦١ — ١٦٢ .

لطفى المنفلوطى وآتهم السيد توفيق البكرى بالاشتراك فى نظمها ، وذلك أنه فى يوم ١٤/١١/١٨٩٧ ، ظهرت « الصاعقة » وعلى صدرها قصيدة لازمة « تهنئة لسمو خديو مصر بمناسبة عودته من ثغر الاسكندرية » جاء فيها<sup>(١)</sup> :

قدومك ولنسكن لا أقول سعيد وملك وإن طال المدى سيبيد .

تذكرنا رؤياك أيام أنزلت علينا خطوب من جدودك سوء .

رمتنا بسكم مقدونيا فأصابنا مصوب سهم بالبلاء شديد .

وذاعت القصيدة فى كل مكان ، وكان الطلبة ينسخونها ويبيعونها ، ولكن النسخ ما كان ليشفى غلة طلابها ، مما حمل الصحفي سليم سر كيس على استنباط حيلة صحفية لنشر القصيدة ، فكلف الشيخ عثمان الموصلى بأن يشطرها بمدح الخديو ، فيحقق رغبات طلابها ، ويكون بمأمن من الانتقام . وشطر الموصلى القصيدة ، ونشرها فى مجلته . وقبض على صاحب مطبعة الصاعقة ، فاعترف بأن أحمد فؤاد ( صاحب الجريدة ) هو الذى جاء بالقصيدة ، وكان برفقة الشيخ مصطفى لطفى المنفلوطى الذى تولى بنفسه تصحيح التجارب ، فقبضت النيابة على الأخير أيضا ، ووقف أحمد فؤاد يقول أمام المحكمة : « هل قولى أن الرعية لم تسر بقدم الخديوى جناية عظمى ؟ كلا .. أن محبة الرعية للسكها أمر اختياري ، وما من ملك إلا وله من ينقد أعماله ولا يسر بقدمه .. »<sup>(٢)</sup> .

كذلك لجأ بعض الشعراء إلى مواقف تاريخية تماثل ما كان يحدث فى مصر وتصب على رجالها اللعنات حتى تتجنب المحاسبة والمساءلة ، وإن كانت الحكومة قد قطعت إلى ذلك ، فقد نشر عبد الحليم المصرى قصيدة خيالية يصف بها بخل

(١) أنور الجندى : تطور الصحافة العربية ، ص ١٨٧ .

(٢) المرجع السابق ، ١٧٨ .

ابن الخصيب والى مصر أيام العباسيين وبزم شاعره ، فرأت الحكومة أن هذا الوصف القبيح ينطبق على الخديو وشاعره أحمد شوقي ، ورفعت الدعوة العدمية عليه وحكمت المحكمة عليه بالحبس ثلاثة شهور<sup>(١)</sup> .

## المجالس النيابية

### المراسمات الأولى

كان المجتمع المصري كسائر المجتمعات الشرقية الأولية قائما على الحكم الأبوي الشيخى ، وهو ضرب من الحكم تكون السلطة فيه كسلطة الأب في منزله بجميع مميزاته من سيطرة تكاد تكون غير محدودة وواجبات الجماعة وحقوق تمثيلها لا يشاركه فيها سواه . وكان مشايخ القرى وعمدها ، وقد كانوا محور النظام الاجتماعى كله ، يعولون على هذه السلطة فى قراهم ، فالشيخ أو العمدة يعد نفسه حارسا لمصالح الجماعة وحقوقها ، بل هو الجماعة فى كل ما يتعلق بمصالحها ، بل ولم يكن من رجال الحكومة بقدر ما كان زعيم قومه أو زعيما محليا مسئوليا يمثلها أمام السلطات الإدارية فى الأقاليم . ولما كانت الإدارة المصرية الداخلية قائمة على أن الحكومة لا تتصل بالفرد مباشرة ولكنها تبسط نفوذها عليه عن طريق العمدة ، فالشيخ ، ولما كان هؤلاء يمثلون فى ذاتهم الإرادة الحية للجماعة الريفية التى تهيم على جوانب الريف ، فقد رأى اسماعيل أن يكون مجلسا يقوم على اكتناف هؤلاء معاولة منه إشاعة الثقة فى تصرفاته بينهم ، وكذلك إشاعة الثقة المالية بالتالى بهذا التعاون بين البيوت الالية<sup>(٢)</sup> .

(١) مذكرات محمد فريد، الكاتب، مارس ١٩٧٠، ص ١٨٢ .

(٢) عبد العزيز رفاعى : فجر الحياة النيابية فى مصر الحديثة ، ص ١٩ - ٢٠ .



واتخذ المجلس الذي أنشأه اسماعيل سنة ١٨٦٦ الشكل النيابي دون مضمونه فقد كان محدود السلطة ولا يخرج عن كونه استشاريا فحسب وليس له سلطة القطع في أى أمر من الأمور وقراراته ليست أكثر من رغبات تعرض على الخديو ، وله الحق المطلق في أن يأخذ أو لا يأخذ بها . وجعل في يده وحده حق دعوة المجلس وتأجيل انعقاده وفض جلساته ، وكان المجلس لا يجتمع إلا نادرا في بداية الأمر ولفترة لا تزيد كثيرا على الشهرين سنويا .

وفي أواخر عهد اسماعيل ، اشتدت الحركة الفكرية والصحفية ، وزاد حماس الرأى العام واهتمامه بالمسائل السياسية ، وظهرت آثار هذه الحركة حين تولد في النواب الإيمان المتزايد بأنهم ليسوا مجرد هيئة للمشورة ، ولكنهم وكلاء الأمة ونوابها يشاركون الحكومة في الرأى ويتداولون معها في الشئون العامة على أساس مبدأ مسئولية النظارة أمام الشعب<sup>(١)</sup> . وظهر ذلك بشكل واضح في رد المجلس على خطبة الخديو في يناير سنة ١٨٧٩ حيث ورد به « نحن نواب الأمة المصرية ووكلاءها المدافعون عن حقوقها المطالبون لمصلحتها » . ثم شكر النواب الخديو على اهتمامه بتشكيل المجلس « الذى هو أساس المدنية والنظام .. والسبب الموجب لنوال الحرية .. وبث المساواة<sup>(٢)</sup> » .

وبعد ثورة الضباط وتكوين نظارة محمد توفيق في ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ ، رأت الحكومة إنهاء دورة المجلس خوفا من معارضته لها ، وفي ٢٧ مارس ذهب رياض باشا وزير الداخلية إلى المجلس ليعلمن فض المجلس بناء على قرار من الخديو بذلك ، ولكن النواب رفضوا تنفيذ قرار الانقضاء واستقر رأيهم على عدم الإذعان لإرادة الحكومة . ثم أخذ الزعماء والعلماء يتداولون في الأمر وعقدوا فيما بينهم أول « جمعية وطنية » تبلورت أفكارها في وضع

(١) طعيمة الجرف : موجز القانون الدستورى ، ص ٩ — ١٢ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى : عصر اسماعيل ، ج ٢ ، ص ١٩٠ — ١٩١ .

بيان تضمن مشروع تسوية مالية تجعل البلاد قادرة بضمانهم على الوفاء بديونها والمطالبة بتأليف نظارة وطنية مستقلة لا يدخلها المنصر الأجنبي وتقرير نظام دستوري للبلاد قوامه جعل النظارة مسئولة أمام مجلس النواب ، ورفعوا ذلك إلى الخديو في ١٣/٤/١٨٧٩<sup>(١)</sup> .

ولعبت تعاليم الأفغانى دوراً كبيراً فى زيادة الوعى السياسى والإحساس بضرورة الحكم القائم على قواعد الشورى ، فقد استدعاه الخديو توفيق إلى قصر عابدين وقال له : « إبنى أحب كل خير للمصريين ، ويسرنى أن أرى بلادى وأبناءها فى أعلى درجات الرقى والفلاح ، ولكن مع الأسف ، أن أكثر الشعب خامل جاهل ، لا يصالح أن يلقى عليه ، تلقونه من الدروس والأقوال المهيجة ، فيلقون أنفسهم والبلاد فى تهلكة » . فأجاب جمال الدين : « ليسمح لى سمو أمير البلاد أن أقول بحرية وإخلاص ، أن الشعب المصرى كسائر الشعوب لا يخلو من وجود الخامل والجاهل بين أفرادهم ، ولكنه غير محروم من وجود العالم والعاقل ، فبالنظر الذى تنظرون به إلى الشعب المصرى ينظر إليكم ، وإن قبلتم نصيح هذا الخالص ، وأسرعتم فى إشراك الأمة فى حكم البلاد عن طريق الشورى . فتأمرون بإجراء انتخابات نواب عن الأمة تسن القوانين وتنفذها بإسمكم وإرادتكم ، يكون ذلك أثبت لعرشكم وأدوم لسلطانكم » . ثم خرج من عنده يخطب فى الموضوع . ويستحث تلاميذه وأعوانه على الكتابة فيه فى جماسة وقوة<sup>(٢)</sup>

المجلس النيابى كطبيب للشورة العرابية :

وهكذا وقر فى ذهن مختلف الطوائف أن إصلاح نظام الحكم القائم إنما يكون بقيام الدستور وإنشاء مجلس نيابى يوطد مبادئ العدل والحرية ،

(٢) الوقائع المصرية : عدد ١٣/٤/١٨٧٩ .

(٣) أحمد أمين : زعماء الإصلاح فى العصر الحديث ، ص ٧٥ — ٧٦ .

ويتحقق فيه معنى الرقابة على الحكام ، وبحول دون ارتكاب المظالم ، فيأمن الناس على حقوقهم وعلى حياتهم ، ومن هنا اتحد المثقفون والأعيان والعسكريون في الشعور واليول ، وأجمع الكل على المطالبة بمجلس للنواب . وبينما كانت فئة المثقفين ترتقب إعلان الدستور على يد توفيق والذي أعده شريف باشا سنة ١٨٧٩ ثم توقف صدوره عند حدوث الأزمة التي انتهت بخلع اسماعيل ، إذا هم يرون شريف باشا يستقيل لمعارضة الخديو إياه في تشكيل مجلس النواب وإصراره على الحكم المطلق ، ورأوا الخديو يؤلف وزارة برأسه ، مما ينم عن ميوله الاستبدادية ، ثم يكلف رياض باشا تأليف وزارة كان من مبادئها الأساسية حكم البلاد حكما مطلقا وحرمانها أى نظام دستورى حتى مجلس شورى النواب القديم ، على ما كان عليه من ضعف السلطة ، فقد ظل معطلا زهاء سنتين طوال عهد وزارة رياض باشا ، ولم ينس الناس ما كان لهذا المجلس من بعض المواقف الطيبة فى أواخر عهد اسماعيل ، وأنه عطل فى عهد توفيق ، فكان لزاما أن يستأنفوا الجهاد للدستور<sup>(١)</sup> .

ومن هذا كان تأليف المجلس النيابى مطالبا أساسيا من مطالب الثورة العربية كما رأينا . فلما أسقط رياض وألف شريف الوزارة ، وفد عليه كثير من وجوه البلاد وأعيانها وقدموا له تقريرا عليه توقيع ١٦٠٠ من الأفراد يتضمن طلب تأليف المجلس النيابى جاء فيه<sup>(٢)</sup> :

« لما كان لا ينتظم نظام العالم ولا يقوم قوام الهيئة الاجتماعية إلا بالعدل والحرية حتى يكون كل إنسان آمنا على نفسه وماله حرا فى أفكاره وأعماله مما فيه سعادته وحسن حاله ، وهذا لا يتأتى إلا بإيجاد حكومة شورى عادلة لا تشوبها شوائب الاستبداد ولا تتطرق إليها طوارق الفساد ، اتخذت الممالك

(١) عبد الرحمن الرافعى : الثورة العربية ، ص ٦٧ .

(٢) مذكرات عربى ، ج ١ ، ص ٨٣ - ٨٤ .

التمتدنة العادلة مجالس مالية من نبهاء أمتها ينوبون عنها في حفظ حقوقها تجاه هيئة حكوماتها ويكون الواسطة الحقيقية في تنفيذها ما تصدره الحكومات من الأحكام العادلة . وعلى هذه القواعد ولأجل هذه المقاصد ، كان قد اتخذ لحكومتنا مجالس نواب في العهد السابق ، وبما أن مقاصد خديويينا المعظم جميعها خيرية ونياته سليمة ، فطلبنا لحفظ بلادنا من بوائق الدهر ، تجاسرنا بعرض هذا راجين من المراحم الدورية صدور الأمر الكريم بتشكيل مجالس نواب لأمتنا المصرية يكون له ما لمجالس الأمم الأوربية للتمتدنة من الحقوق الشرعية إزاء هيئة الحكومة ، وبذلك تكون الحضرة الفخيمة الخديوية قد خواتمتنا نعمات لا تعادلهما نعم وتصير حكومتها العادلة نموذجاً شريفاً يبرهن على حسن نتائج العدل والحرية أمام العالم ، وأنا على يقين من قبول التماسنا هذا . . . » .

وبالفعل تم إنشاء مجالس للنواب في أواخر سنة ١٨٨٩ ، وجاء تكوينه جميعاً من طبقة الأعيان ومن ذوى العصبية في المدن والأقاليم ، وكثير منهم من العائلات التي سبق أن انتخب أفراد منها أعضاء في مجالس شورى النواب القديم<sup>(١)</sup> . ومن هنا فقد كان المجالس يمثل المصالح الإقطاعية التي وقفت في أول الأمر موقف العداء من التغافل الأوربي لأساسه بمصالحها كما أنه احتوى على فئات قليلة من التجار ، انتخبوا باعتبارهم من الأعيان ، هذه الفئات الإقطاعية كانت قد اكتسبت مراناً في الحياة النيابية بحيث جعلها هذا تلعب دوراً على مسرح السياسة المصرية ، ومن ناحية أخرى ، كانت تتميز بالجهل وعدم الخبرة وضعف الإحساس بالمسئولية عن المصالح العام ، الأمر الذي جعلها أبعد ما تكون عن توفير القاعدة المصيبة للاستقلال ومقاومة التدخل الأجنبي<sup>(٢)</sup> .

(١) عبد الرحمن الرافعي : الثورة العرابية ، ص ٢٦٠ .

(٢) أحمد عبد الرحمن مصطفى ، تاريخ مصر الديمقراطية ، مجلة الهلال ، ج ٩ ، ص ٧٢ ،



### جمعية عمومية لسائدة الثورة

فلما ازدادت حدة التناقض بين الجناح الرأسمالي والجناح للمسكرى فى قيادة الثورة العربية ، وقف مجلس النواب فى صف للمسكر الأول ، ذلك أنه عندما أعلن توفيق قبوله مطالب إنجلترا وفرنسا فى مذكرة ٢٥ / ٥ سنة ١٨٨٢ ، اجتمع النواب فى منزل سلطان باشا رئيس المجلس وحضر الاجتماع ، عرابى وجمع من كبار الضباط ، وخطب عرابى مناديا بخلق توفيق وختم خطبته بقوله : « من كان معنا فليقم » ، فحدثت ضجة كبيرة فى المكان ووقف الضباط ، ولكن معظم النواب والملكيين لم يبقوا<sup>(١)</sup> . وكان هذا إعلانا بأن المجلس لم يعد أداة فعالة فى يد الحركة الوطنية لتنفيذ مخططاتها .

ومن هنا أرسل عرابى إلى يعقوب سامى داعيا إياه للعمل على عقد جمعية عمومية من « الذوات والأعيان والعلماء » ، واجتمع المجلس المذكور فعلا من العلماء والأعيان والرؤساء الروحانيين والوجهاء وكبار موظفى الحكومة بديوان الداخلية لاتخاذ ما يلزم من القرارات بالنيابة عن الأمة . واستطاعت الجمعية بالفعل أن تتخذ قرارات ثورية هامة ، من أهمها القرار الصادر فى ١٧ / ٧ سنة ١٨٨٢ والذي يقضى :

أولا — لزوم الاستمرار فى الاستعدادات الحربية مادامت عساكر الإنجليز فى مدينة الاسكندرية ومراكبهم فى مياهها .

ثانياً — يلزم طلب حضرات النظار إلى العاصمة للاستعلام منهم عن حقيقة ما حصل قبل الحرب وبعده ليتمكن المجلس من إعطاء قراره فيما بعد .

ثالثاً — تعيين لجنة من ستة مندوبين من طرف المجلس ليتوجهوا إلى

---

(١) عبد الرحمن الرافى . الثورة العربية ، ص ٢٨٨ .

الاسكندرية ويبلغوا حضرات النظار قرار المجلس ثم يدعوم للحضور إلى العاصمة للسبب المتقدم<sup>(١)</sup>.

وأصدرت الجمعية قراراً آخر في ١٢/٧ سنة ١٨٨٢ بوقف أوامر الخديو ونظاره وعدم تنفيذها وكان ذلك إجابة عن سؤال يقول : « هل وجود الخديو في الاسكندرية هو ونظاره تحت محافظة عساكر الإنجليز يقتضى عدم تنفيذ أوامره أم لا ، وإذا صدرت له أوامر من الخديو ، هل يعمل بها أم لا ؟ » وكانت الإجابة : « إن وجود العساكر في الاسكندرية والمراكب الإنجليزية في السواحل المصرية ووقوف عرابي باشا بمداغمة العدو ، يقتضى وجوب بقاء الباشا المشار إليه في نظارة الجهادية والبحرية مداوماً على قيادة العساكر ومتبعاً في أوامره المتعلقة بالمسكارية وعدم انفصاله من تلك الوظيفة ، ورأينا وجوب توقيف أوامر الخديو وما يصدر من نظاره الموجودين معه في الاسكندرية كأنه ما كانت لأي جهة من الجهات وعدم تنفيذها حيث أن الخديو خرج عن قواعد الشرع الشريف والقانون المذيق ، ويلزم عرض قرارنا هذا على الاعتبار العالية الشاهانية بواسطة وكلاء النظارات »<sup>(٢)</sup>.

وعندما سئل « حسين باشا الدرملی » بعد النكسة في التحقيقات عما إذا كانت مثل هذه القرارات قد اتخذت في ظل التهديد ، أجاب بالإيجاب مع الأسف الشديد وبرهن على ذلك بأن « العساكر كانوا واقفين في الأبواب حول الديوان » ، وذكر أن يعقوب سامی قال في أحد الأيام في المجلس « انه إذا كان المملوكيون لا يكونون بدأ واحدة مع الجهادية ، يأخذون العساكر الموجودين في مصر ، وتترك البلاد بمن فيها بدون خفاء ، وإن ظهر من المملوكيين شيء

(١) القضية المصرية ، ص ١٢ - ١٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٤ - ١٥ .

بمخالف أغراض الجهادية ، يصير اعدامهم أولاً ، ثم يصير الانتفادات والتفرغ للعدو الخارجى<sup>(١)</sup> . وذكّر الدرملى كذلك أن الثوار حلفوا يميناً على المصحف والسيف بالإنجاد وقد أيد هذا القول الأخير ، على باشا الروبى عند استجوابه ، إذ قال أنه فى إحدى الليالى « كانت عزومة بطرف شخص يسمى حسن بك جاد ، وقال لنا أحمد عرابى ، قوموا بنا لقشلاق عابدين ، فتوجهنا ، ووجدنا هناك محمود باشا سامى فى أوضة على باشا فهمى » ثم أضاف إلى هؤلاء الشيخ محمد عبده ، ونقل عن محمود باشا والشيخ عبده أنهما « قالاً أنه فى هذا اليوم دخلت سراكب الانجليز إلى الاسكندرية للعرب ، والمقصود من جمعيتنا حلف يمين بأنه إذا حصل حرب نكون جميعاً يداً واحدة فى الحرب ، واحضروا ورقة واستقر الشيخ محمد عبده يقول كلاماً طويلاً ونحن نتبعه فيما يقول ، وكان مفاد اليمين إنه إذا حصل حرب من المراكب ، - نكون يداً واحدة وندافع عن وطننا »<sup>(٢)</sup> .

وذكّر الدرملى كذلك أن الثوار حرروا كشفاً بجملة ذوات من المخالفين لأفكارهم لأعدامهم ، وكشفاً بيوت عديدة من أملاكهم لحرقها « فجميع هذه التهديدات وخلافها ألزمتنا بالتحتم على الحاضر وخصوصاً أنه فى الجمعية الثانية ، قام على الروبى وألقى خطبة طويلة بالقدح فى حق الحضرة الخديوية وسلطان باشا والانكايذ وفعالهم فى الإسكندرية ، وقال أنه لا يصح عزل عرابى ، بل يلزم الاستمرار على المحاربة ، وكانت مشتملة على تهديدات كثيرة لم أكن تذكرها ، إنما أذكر أنه خاطب الحاضرين قائلاً : يا مسلمين يا يهود ويا نصارى ، يادروز

(١) حضر استجواب حسين باشا الدرملى فى يوم السبت ٢٢ الحجة سنة ١٢٩٩ هـ . مجلة الطليعة ، سبتمبر ١٩٦٦ ، ص ١٥٧ .

(٢) حضر استجواب على باشا الروبى فى يوم الثلاثاء ٢٧ القعدة سنة ١٢٩٩ هـ ، المرجع السابق ، ص ١٥٨ .

أختاروا لكم ميتة ، وغير ذلك صار حبس ما ينزف عن الألف نفس في الطوبخانة . وأضاف أخيراً « ومن ضمن ما حصل في الجمعية الأولى أنه لدى التكلم في مسألة التجهيزات ، قام الشيخ عlish ونادى بجمع الجواب الخديوى »<sup>(١)</sup> .

وقد نفي عرابى عند استجوابه حصول التهديد ، ذلك أنه « لا يتصور أصلاً حصول تهديدات بمجلس مؤلف من أعيان الأمة المصرية ورؤسائها ونهبائها يزبدون عن الأربعمئة نفس . . . ولو استكشف التلغرافات التي كانت ترد من جميع أهالى المديريات حتى من مديرية إسنا بدون واسطة مديرياتهم ، لعلم أن الأمة المصرية جميعها كانت محاربة بما لها وأنفسها . . »<sup>(٢)</sup>

### مجلس شورى القوانين

فلما حل الاحتلال بالبلاد ، ألغى مجلس النواب ، وأراد أن ينشئ نظاماً نيابياً جديداً يحل محله ويحمل سلطة الشعب معدومة حكماً وفعلاً . وكان غرض الاحتلال من وضع هذا النظام هو التأكيد من خضوع الحكومة المصرية لسياسية وأوامره وأضعاف الروح الوطنية وإيقاف حركة التطور سدوات طويلة<sup>(٣)</sup> .

وقد قضى القانون الأساسى الصادر فى أول مايو سنة ١٨٨٢ وهو القانون الذى أشرف دوفرين على وضعه بإنشاء مجلسين ، أحدهما سمي « مجلس شورى القوانين » يتكون من ثلاثين عضواً ، تعين الحكومة منهم ١٤ بما فيهم الرئيس

(١) مذكر استجواب حسين باشا الدرملى .

(٢) الطليعة ، أبريل ١٩٦٦ ، ص ١٥٣ .

(٣) عبد الرحمن الرافعى : مصر والسودان ، ص ٣٩ .



( وهم أعضاء دائمون ) وتختار المجالس المحلية مثل هذا العدد من بين أعضائها<sup>(١)</sup> وتنتخب القاهرة عضواً على أن تنتخب الاسكندرية وبعض المدن الأخرى التي تقل عنها أهمية العضو الباقي . وثم الاتفاق على عدم صدور قانون أو مرسوم يتضمن تنظيم الإدارة العامة دون سابق عرضه على المجلس . ولم يكن هناك ما يجبر الحكومة على تنفيذ رغبات المجلس ، ولكن في حالة رفضها يجب عليها أن ترسل الأسباب إليه ، على ألا يستتبع ذلك فتح الباب لأى نقاش . كما تم الاتفاق على أن تقدم إليه الميراثية وأن يبدى رغباته بصدد كل بند من بنودها دون أن يلزم الحكومة بشيء أو يكون له حق مناقشة أية نفقات مالية مما يجب على الخزانة المصرية دفعه طبقاً للالتزامات الدولية<sup>(٢)</sup> .

وقد حاول اللورد دوفرين أن يبرر الأساسى الديمقراطى الواهى لهذا المجلس وغيره بأنه « قل من يذهب إلى أن مصر وصلت الآن إلى درجة يتأتى معها إنشاء حكومة ديمقراطية محضه . . . »<sup>(٣)</sup> .

ولم يكن المجلس بحكم تكوينه وطريقة تشكيله والظروف التى كانت تحيطه قوة ثورية ، خاصة منذ أن افتتح سنة ١٨٨٣ إلى سنة ١٨٩٢ ، فقد ساد جو الخضوع والاستسلام للاحتلال وظل موقفه حوال هذه الفترة سلبياً محضاً ، ولم تبد منه ظواهر تدل على الحياة والوجود ، وانعدمت روح المعارضة ، واقتصرت عمله على النظر فى المشروعات التى كانت الحكومة تعرضها عليه ، وكان يبدى فى بعضها مقترحات لا تحفل بها الحكومة . ولم يكن له أى أثر ، ولم يسمع له

---

(١) نص القانون بإنشاء مجالس للمدريات يضم كل منها من ثلاثة إلى ثمانية أعضاء يرأسهم المدير ، يختارون بالانتخاب المباشر ومهمتهم البحث فى الشئون المحلية كتعبيد الطرق وشق القنوات وإقامة الأسواق وغير ذلك .

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى : تطور الحياة النيابية فى عهد الاحتلال البريطانى ، مجلة الهلال ، ج ١ ، ص ٧٣ ، ص ٨٠ .

(٣) سليم نقاش : مصر المصريين ، ج ٦ ، ص ٧٠ .

أى صوت فى تطور الحوادث. وتماقت الأحداث الجسام على البلاد من تغفل السيطرة البريطانية فى شئون الحكومة إلى القضاء على الجيش ، إلى استفعال الثورة المهدية، ثم إستقالة شريف باشا إحتجاجا على إخلاء السودان ، ثم تأليف وزارة نوبار باشا وقرارها إخلاء السودان دون أن يحرك المجلس ساكنا أو يرفع صوته بالدفاع عن حقوق البلاد ، وكان أعضاؤه يمدون أنفسهم « موظفين » لدى الحكومة لا يحق لهم أن يناقشوها فيما تفعل وتقرر<sup>(١)</sup>.

ثم تغير موقف المجلس منذ سنة ١٨٩٢ بتأثير اضمحلال روح اليأس وبدأ نشاط الحركة الوطنية ، فأخذت تدب بعض مظاهر الحياة فيه ، ووقف من الاحتلال غير مرة موقف المعارضة ، ففي جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٨٩٢ ، رفض مناقشة ميزانية سنة ١٨٩٣ التى عرضها السير بالمر المستشار المالى البريطانى بحجة أنها لم تعرض عليه قبل الموعد المحدد لصدورها بوقت كاف يسمح بفحصها<sup>(٢)</sup>.

وفى ديسمبر سنة ١٨٩٣ ، ظهرت فى المجلس حركة استياء من اتصال المعتمد البريطانى ببعض أعضائه ورفض إعتماد نفقات جيش الاحتلال فى ميزانية ١٨٩٤ ومقدارها ٨٥٠٠٠ جنيه فكان هذا القرار بمثابة إحتجاج على بقاء جيش الاحتلال . وقد ساء هذا القرار الصحف الانجليزية وصنائع الاحتلال فى مصر<sup>(٣)</sup>. وفى تقرير المجلس عن ميزانية سنة ١٨٩٤ ظهرت كذلك روح جديدة من الشعور بالواجب ، إذ تعرض لحالة البلاد الاقتصادية وألمع إلى ما يشغل كاهل الأفراد من أعباء الديون<sup>(٤)</sup>.

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : مصر والسودان ، ص ٥٠ — ٥١ .

(٢) Landau; op. cit, p. 46.

Ibid: p. 47.

(٤) عبد الرحمن الرافعى : مصر والسودان، ص ١٨٧ — ١٨٨ .

ويلح المجلس في سنة ١٩٠٢ على ضرورة الاشراف الكامل على القوانين المتعلقة بالتعليم ، وكان رد النظارة هو « لا حاجة لعرض البرجرام على المجلس لأن نظارة المعارف لا تألو جهداً في عمله كافتلا لغرض الأمة وافيا بحاجة البلاد . . . »<sup>(١)</sup>. وقد اعترف كرومر بنفسه « أن المجلس قد أظهر في هذه الحال وأحوال أخرى شدة إهتمامه بأمر المعارف وقد أصاب في ذلك »<sup>(٢)</sup>.

ولما تم توقيع الاتفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا عادت روح الخضوع والاستسلام إلى المجلس ، ففى نفس العام أقر المجلس الميزانية دون أى اعتراض<sup>(٣)</sup> وأبدى بعد عام ١٩٠٥ خضوعاً ملحوظاً للحكومة هو الذى يفسر عدم احتجاجه على محاکات دنشواى خاصة وقد توفى محمد عبده فى نفس العام . ولكن ما أثاره مصطفى كامل من الاحتجاج ضد أحكام دنشواى أهـاج عواطف المصريين وبدأت روح المقاومة تظهر فى أعمال المجلس . وعندما عرض عليه القانون الخاص بإحالة جنح وجنایات الصحافة على محكمة الجنايات ، وقف إسماعيل أباطة يندد بهذا المشروع الذى يحجر على حرية الكلمة ويطمس كرامة الصحفيين يجعلهم يقفون أمام محكمة شكلت لكبح جماح الأشقياء والاصوص « وحيث أن الصحافة هى عنوان رأى الأمة المعبّر عنها ، ولا نرى جواز محاربتها لهذه الدرجة ، فمن رأى عدم اللوافة على هذا المشروع مشفوعاً بإعادة طلب إلغاء قانون المطبوعات<sup>(٤)</sup> » .

وعند مناقشة المجلس لميزانية الدولة سنة ١٩١٠ فى جلستى أول ديسمبر ، ١٨ / ١٢ / ١٩٠٩ قدم كل من يحيى باشا وفتح الله بركات ومرفس سمیكة

(١) اللواء فى ٢٦ / ٣ / ١٩٠٢ ، العدد ٧٥٠ .

(٥) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية بمصر والسودان سنة ١٩٠٣ ، ص ١٨ .

(٣) Landau: op. cit, p. 49.

(٤) محاضر جلسات مجلس شورى القوانين ، جلسة ٣٠ / ٥ / ١٩١٠ .

اعتراضات على الحساب الختامي للسودان وطالبوا بضرورة أخذ رأى المجلس عما يصرف من الاحتياطي . وقر قرار المجلس بالاجماع على ذلك . وعاق سعد زغلول على احراج المجلس للحكومة في مذكراته بقوله « وفي الجملة ، فقد ظهرت الحكومة في هذه الجلسة ( ١٨ / ١٢ ) بمظهر لا يليق بكرامتها ولا يشجع على الثقة فيها ، وإذا استمر يترتب عليه سقوط هيبتها من النفوس »<sup>(١)</sup> .

### الجمعية العمومية

وهي المجلس الثاني الذي نص مشروع دوفرين على ضرورة إقامته مع مجلس شورى القوانين . وقد نص نظامها على أن تتكون من ٨٢ عضواً هم الوزراء الستة وأعضاء مجلس شورى القوانين و ٤٦ نائباً يقوم السكان بانتخابهم ممن لا يقل سنهم عن ثلاثين سنة بشرط معرفتهم القراءة والكتابة ودفعهم ضريبة مباشرة لا تقل عن ٣٠ جنيه في السنة . وقد تقرر عدم إمكان فرض ضريبة مباشرة جديدة دون موافقة الجمعية ، كما تقرر إستشارتها فيما يتعلق بالقروض العامة وحفر القنوات ومد السكك الحديدية وترتيب ضرائب الأراضي بحسب أنواعها<sup>(٢)</sup> .

وكانت الجمعية في بدايه عهدها ، مثل مجلس شورى القوانين ، لا أثر لها في توجيه سياسة الحكومة في أى شأن من الشؤون . ويظهر لنا هوان شأنها من أنها اجتمعت في إحدى دوراتها يوم ٢٨ يوليو سنة ١٨٨٥ وعرضت عليها الحكومة ، الأمر العالى بقرض ٩ مليون جنيه إنجائيزى ، فأقرته وكان قد صدر فعلاً قبل إجتماعها ، فكان الاجتماع عديم القيمة . وصارح مصطفى فهمى باشا

---

(١) عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ، ص ١٧٤ — ١٧٥ .

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى : تطور الحياة النيابية في عهد الاحتلال البريطانى ،

مرجم سابق ، ص ٨١ .



وزير المالية الأعضاء أن الحكومة إنما عرضت الأمر العالى على الجمعية لمجرد  
الاحاطة فقط .

واستطاع ضغط الحركة الوطنية أيضا أن يجذب بعض أعضاء الجمعية إليها  
بما مكها من تسجيل بعض الايجابيات التى وأن كانت لا تشكافاً مع ماهو  
مفروض من مثل هذه الميئآت إلا أنها مدت الثورة الوطنية الوطنية ببعض  
الوقود ، أما هذه الايجابيات فيمكن إجمالها فيما يلى : -

- رفض مشروع مد امتياز شركة قناة السويس . فقد ظهر فى الأفق سنة  
١٩١٠ مشروع يقضى بأن تمد الحكومة المصرية لشركة القناة أجل امتياز الذى  
ينقضى فى ١٨ / ١١ سنة ١٩٦٨ إلى ١٢ / ٣١ ٢٠٠٨ ، أى أربعين عاما وأربعة  
وأربعين يوما تقسم أرباح القناة فيها مناصفة بين الحكومة والشركة ، وفى مقابل  
ذلك تدفع الشركة للحكومة أربعة ملايين من الجنيهات على أربعة أقساط  
متساوية من ١٢ / ١٥ سنة ١٩١٠ إلى ١٢ / ١٥ سنة ١٩١٣ ، وتتعهد كذلك  
بأن تجعل للحكومة حصة فى صافى الأيراد السنوى من سنة ١٩٢١ إلى  
١٧ / ١١ سنة ١٩٦٨ بنسب معينة<sup>(١)</sup> .

وكانت نية الحكومة تنجبه إلى إقراره دون عرضه على الجمعية ، بيد أن  
ضغط رأى العام اضطرها إلى دعوة الجمعية للانعقاد للنظر فى المشروع فى  
٩ / ٢ سنة ١٩١٠ ، وكذلك اضطرت الحكومة أن تجعل رأى المجلس قطعياً  
كما جاء فى تصريح محمد سعيد باشا رئيس الوزراء وقد . تألفت لجنة لدراسة  
المشروع ، ووضعت هذه اللجنة تقريراً مطولاً جاء فيه أنه على الرغم من أهمية  
المشروع وخطورته ، فقد وضع بسرعة لم تعهد فى الحكومة من قبل كما أنه كان

---

(١) محاضر جلسات الجمعية العمومية . جلسة ٢١ / ٣ / ١٩١٠ ، وانظر كذلك :  
Fyfe : op. cit. p. 138.

« غير مبعوث حق البحث ولا مرفوق بإيضاحات وسندات تؤيده »، وانتهى التقرير برفض المشروع<sup>(١)</sup>.

— توسيع قاعدة الديمقراطية : إذ طالبت الجمعية بأعداد قانون يجعل لها حق سؤال الوزراء ، بيد أن الحكومة رفضت هذا المطلب وكان ردّها : « لقد أظهرت الحكومة على الدوام إهتماماً كبيراً بالجمعية العمومية وقدم لها النظر وممن من ضمن أعضائها بحكم القانون — جميع البيانات والإيضاحات التي طلبتها فيما عرض عليها من المشاريع الداخلة في اختصاصها بحكم القانون النظامي ، ولا تزال على إهتمامها واستعدادها في كل إجتمع وقد يكون على نظام الجمعية ذاته ونوع الإختصاص الممنوح لها مما لا يناسب وضع المشروع المشار إليه في الاقتراح لقلة الفائدة التي تنتظر من ورائه »<sup>(٢)</sup>.

وقدم عضوان إقتراحين يطالبان فيهما بعلمانية جلسات مجالس المديريات حيث أن « سرية الجلسات لا تضمن حرية الآراء ووقوف كل واحد عند حده ، ولا إقناع النخبين والجمهور بما يحصل من المناقشات ، فتفقد بذلك الضمانة اللازمة للمجالس النيابية . . »<sup>(٣)</sup>.

ولما كان القانون النظامي يقضى بانتخاب عضو بالجمعية العمومية عن عوام المديريات من الدرجة الأولى وحرمان عوام المديريات من الدرجة الثانية والثالثة ، فقد تقدم كل من دياب أفندي محمد سليم وقرشي أحمد بك بإقتراح إنتخاب عضو للجمعية عن بندر كل مديرية بلا إستثناء<sup>(٤)</sup>.

---

(١) جلسة ١٩١٠/٣/٢١ . وانظر أيضا :

Alexander : op. cit, p. 329.

(٢) جلسة ١٩١٢/٣/٢٥ .

(٣) جلسة ١٩١٢/٣/٣٠ .

(٤) المرجع السابق .

وتقدم عبد اللطيف الصوفاني بإلغاء قانون المطبوعات المقيد لحرية الصحافة وبينما عارض هذا بعض الباشوات مثل إبراهيم مراد ومقار عبد الشهيد قال محمد أبو خضرة أفندي : « أننا في كل وقت نفشد الحرية ونطالب المزيد منها . وقد كانت للاحرية صحافية راقية في الزمن الماضي ، فهل نرضى بضياها الآن ؟ كل بلد في الدنيا حرمت حرية القول والكتابة تأخرت وفشا الجهل بين أفرادها ، فهل ترضون لأمتكم التأخر أو تودون لها التقدم ؟ »<sup>(١)</sup> ، ومع ذلك فقد رفضت الحكومة هذه الإقتراحات .

— تعميق الممارسة الديمقراطية : ولما كانت الديمقراطية لا قيام لها إلا بوجود الأفراد الواعين بضرورتها وحقيقتها وأبعادها المختلفة ، فقد طالب محمد أفندي محمد خشبة باشتراط معرفة القراءة والكتابة لدى كل عضو ينتخب في أى مجلس مثل لجان الشياخات والمجالس العسبية والمجالس البلدية واجان مكافحة خفر النيل « لأن هذه اللجان والمجالس لا تخلو من تقديم بعض أوراق إتهام تستلزم البحث والتحقيق وعرض حساب يستوجب الامعان والتدقيق »<sup>(٢)</sup> .

كذلك قدم سليمان زيتون بك إقتراحا طالب فيه بزيادة أعضاء مجالس المديرية لادخال المتعلمين فيها تعليما عاليا « حيث أنه ليس بخاف أن المتعلمين ذوى المصالح يعود بوجودهم ضمن أعضاء مجالس المديرية أعظم فائدة ، وعلى الأخص في المسائل الفنية التي اختصوا بها ، كما أنه يستفاد بوجود الخبراء بالزراعة ضمن تلك المجالس فيما اختصوا به أيضا »<sup>(٣)</sup> . وكان طبيعيا أن يقابل هذا الإقتراح بالرفض من جانب بعض الاقطاعيين والرأسماليين مثل : « حسن

(١) جلسة ٣١ / ٣ / ١٩٢٠ .

(٢) جلسة ٢٦ / ٣ / ١٩١٠ .

(٣) جلسة ٣٠ / ٣ / ١٩١٢ .

بكبرى بك . و « إبراهيم مراد باشا » اللذان استطاعا التأثير على رأى العام في الجمعية فرفضت هذا الإقتراح .

ومن المواقف المشرفة حقاً للجمعية ، دفاعها الحار عن ضرورة أن تكون اللغة العربية هي لغة التعليم في المدارس المصرية حيث كان الإحتلال قد استطاع أن يزيلها ويحل محلها لغة أوروبية وأن كان سمد زغلول قد وقف موقفاً غير مشرف بإزاء هذه القضية ، فحينما نوقشت المسألة في مارس ١٩٠٧ اعترض سعد وألقى خطبة طويلة سوغ فيها جعل التعليم باللغة الإنجليزية وقال : « أن الحكومة لم تقرر التعليم باللغة الأجنبية لحض رغبتها أو إتباعا لشهوتها ، ولكنها فعلت ذلك مراعاة لمصاحبة الأمة » وقال أيضاً : « إذا فرضنا أنه يمكننا أن نجعل التعليم من الآن باللغة العربية وشرعنا فيه فعلاً ، فإننا نكون أسأنا إلى بلادنا وإلى أنفسنا إساءة كبرى . . »<sup>(١)</sup> .

— المطالبة بالدستور ومجلس نيابي حقيقى . وظهر ذلك واضحاً في جلسة ٣/٣٠ سنة ١٩١٢ حيث قدمت خمسة إقتراحات من عبد اللطيف الصوفانى بك والهلالي بك وأحمد خشبة بك وأبو خضرة أفندى والجارم أفندى بطلب تشكيل مجلس نيابى . وجاء فى أقوال الصوفانى ردأ على ما كان يردده الإحتلايون من عدم كفاءة مصر لذلك<sup>(٢)</sup> : « ليس للأمم شهادات يمكن أن تعطى لها ليثبت بها كفاءتها ، بل ليس للأمة كفاءة غير أنها ترى حاجتها إلى الحكم النيابى أصبحت ماسة وضرورية . . . يقولون لنا بنظرية التدرج وبأن نظامنا النيابى لا يكون إلا تدرجاً ، وأنى أقول بكل شجاعة أن هذه النظرية إذا وضعت حقاً وكانت

(١) سعيد اسماعيل على : الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لحركة الفكر التربوى في الفترة

من ١٨٨٢ - ١٩٢٣ ، ص ٢٤٢

(٥) جورست : تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية بمصر والسودان سنة ١٩٠٨ ، ص ٥



صحيفة لرضينا بها ، ولكن ماهى تلك النظرية ؟ الحكم النيابى لا يصح أن يتجزأ<sup>(١)</sup> ، أولا أن يعطى جزءاً جزءاً . . . » .

وقد كانت هذه الإقتراحات صدى لمناقشات واسعة كانت تجرى خارج الجمعية حول ضرورة حصول مصر على دستور ومجلس نيابى<sup>(٢)</sup> . وكان أحمد حلمى محرم اللواء قد قام بدعوة إلى توقيع آلاف العرائض للمطالبة بالدستور وتقديمها للخديو سنة ١٩٠٨<sup>(٣)</sup> . وقد علق لويد على مطالب النواب السابقة بزعمه أنهم لا يمثلون إلا طبقتهم ، وأنهم يطلبونها أملاً فى أن تعيد لهم قوتهم التى سلبوها من قبل<sup>(٤)</sup> .

### الجمعية التشريعية

وعند ما تقلد كةشنر مقاليد السلطة خلفا لجورست ، أراد أن يضع نظاماً نيابياً جديداً يحل محل المجلسين السابقين حتى يشغل رأى العام المصرى بنظام جديد يترقب من ورائه الخير ، فيصرف الشعب ولو مؤقتاً عن حركة المطالبة بالدستور<sup>(٥)</sup> . وكان المجلس يشمل الوزراء وستة وستين عضواً منتخباً وسبعة عشر عضواً معيناً ( أربعة عن الأقباط وثلاثة عن البدو وإثنان عن كل من الأطباء والتجار والهيئات التعليمية وعضو عن المهندسين وآخر عن الهيئات المحلية ) بحيث أسفر تكوينها عن التشكيل الآتى : ٤٩ من الملاك + ٨ من المحامين + ٤ من التجار + ٣ من العلماء والرؤساء الدينيين + ١ مهندس<sup>(٦)</sup>

(١) جلسته ٣٠ / ٣ / ١٩١٢

(٢) العلم فى ١٧ / ٣ / ١٩١٠ ، العدد ١٠ ومقال محمد صادق عنبر أنظر أيضاً هجوماً على المطالبة بالدستور فى مقال « سلطة الأمة » ليوسف كرم ، بمجلة الهلال ، فى ١ / ١ سنة ١٩٠٩ ص ٢٢٢

(٣) يونان لبيب رزق : الحياة الحزبية ، ص ١٦٦

(٤) Lloyd : Egypt since Cromer, p. 91

(٥) عبد الرحمن الرافعى : محمد فريد ، ص ٣١٣

(٦) كةشنر تقرير عن المالية والأدارة وإلى العمومية بمصر والسودان ، سنة ١٩١٢ ، ص ١٧

ولم يكن رأى الجمعية إستشارياً فحسب كما كان رأى الهيئتين السابقتين من قبل ، بل حرمت حق ابدائه فى أحوال أباها القانون القديم . ولم تمن الجمعية بمطالب الأمة ، فلا هى طالبت بالاستقلال ولا طالبت بالدستور ولا قامت بأى حركة إحتجاج على الإحتلال ولا إحتجت على القوانين الاستثنائية المقيدة للحرية ، أو طلبت إلغائها — وبخاصة قانون المطبوعات وقانون الاتفاقات الجنائية ولا قانون الحد من حرية الإجتماعات وما إلى ذلك من وسائل الإضطهاد ولا فكرت فى طلب العفو عن المحكوم عليهم فى القضايا السياسية<sup>(١)</sup> .

ولم تعمر الجمعية طويلاً ، فمنذ أن صدر القانون النظامى بإنشائها فى أول يولية سنة ١٩١٣ لم تجتمع إلا دورة واحدة ، فقد نشبت الحرب العالمية الأولى فعملت جلساتها ، وظلت بعيدة عن مجرى الجوارث حتى قيام ثورة ١٩١٩ فعن لبعض أعضائها أن يجتمعوا من تلقاء أنفسهم فى منزل سعد زغلول يوم ٩ / ٣ / ١٩٢٠ وأعلنوا بطلان الحماية الانجليزية والاحتجاج على تعطيل الجمعية وعلى كل القوانين التى وضعت فى أثناء تعطيلها<sup>(٢)</sup> .

### الثورة الشعبية سنة ١٩١٩

#### بعض من الثور فى سنوات مالمكة السواد

عندما نشبت الحرب العالمية الأولى كانت لحظة محيرة لحسين رشدى رئيس الوزراء فى ذلك الوقت ، فقد كان الخديو فى الأستانة ، وكان زملاؤه متفرقين وليس أمامه ملجأ للاستشارة ، ومصلحة مصر تقضى بالحيدة ، ومصلحة بريطانيا

(١) عبد الحالى لاشين : سعد زغلول ، ص ٢١٣

(٢) عبد الرحمن الرافعى : ثورة سنة ١٩١٩ ، ج ٢ ، ص ١٣٩

تقضي بالاشتراك في الحرب، فانضوى رشدي باشا أمام تهديد المندوب البريطاني إلى الثانية لا إلى الأولى . ولو أن وزيراً أقوى من رشدي باشا في مكانه لعمد إلى المساومة ولكن هذا العمل كان أبعد ما يكون عن قدرة رشدي وهو المشهود له بالحنكة والسياسة أكثر من القوة والصلابة وأنه مهما كان المثقف المرن بارعاً في تصرفاته مع الغير ، فليس هو الرجل المطلوب في هذه الظروف لمواجهة خصوم أقوى يتسمون بالتصميم وشدة المراس<sup>(١)</sup> .

ويروي أحمد لطفى السيد<sup>(٢)</sup> أنه قابل رشدي في هذه الفترة وكان معه عدلى يكن ، فقال لطفى رشدي : « أتدخل الحرب مجاناً يا باشا ؟ فقال » بل احترزنا مما نخاف ، بأن قلنا « نظراً للاحتلال الفعلي لإنجلترا في مصر » ، فقال له لطفى : « أخشى أن يقول الناس أن هذه سذاجة سياسية ، فإذا كانت إنجلترا تريد أن تبحرنا معها إلى هذه الحرب ، فلنعترف لنا أولاً بالاستقلال . . . » ، فرد رشدي بأن الوقت لم يفت . واتفق الثلاثة على السعى لاعتترف إنجلترا بالاستقلال في مقابل دخول مصر الحرب . ويؤكد لطفى السيد أن رشدي أخبره أنه تكلم في ذلك ولم ينل شيئاً . كذلك ذكر عدلى (الذى كان مشتركاً في الوزارة ولم يكن لطفى السيد كذلك) لطفى أنه قد يئس نهائياً من تحقيق المطلب .

ويحلل العقاد تحليلاً رائعاً موقف الوزيرين في هذه الفترة الحاسمة من حيث مسaire الاحتلال في إعلان الحماية والاشتراك في الحرب وما إلى ذلك « لأنها آفة الضعف وقلة الرأس على الجهاد في دعوات الشعوب . . . فهما من طينة لا تمتزج بالروح الشعبية ، ولا الروح الشعبية تمتزج بها ولعلمهما ينظران بعين الخوف والتوجس إلى وثبات الأمم واعتلاج صدورهما بالقلق ودوافع الحياة لأنها تلوح لهما كالمارد الجامح لا يمكن إحصاءه ، وإذا حضر لا يمكن توجيهه ولا صرفه . فليس الرجلان زعيمين قويين ، ولكنهما من رجال

Elgood : Egypt and the Army pp. 44—46

(١)

(٢) أحمد لطفى السيد : قصة حياتي ، ص ١٦٢ - ١٦١

الديوان وعشاق الانتظام فى الأعمال على الطريقة الديوانية التى تجمعهما مع الإنجليز الحاكمين بجامعة النظام « وتوطيداً للأمن العام » وربما نظرا فى دخيلة نفسيهما ، فلم يشعرا هنالك بالفضاضة الأليمة من بقاء للمصريين محكومين لدولة أجنبية لأنهما قد نبتا فى بيئة الأحكام ولم يبتقا فى بيئة الشعب المحكوم ولا يشعرا أن كذلك بغضبة الإهانة المثيرة للنفوس إذا قيل أن المصريين لا يصلحون للحكومة المستقلة فإنهما قد يتميزان عن هذه التهمة بأنهما من سلالة جنس غير الجنس المصرى الصميم وهى السلالة التركية القديمة <sup>(١)</sup> .

وقد هم رشدى بوضع برنامج سياسى وصفه سير وينجت بالتقدمية ، وخلاصة مشروع البرنامج أنه ينبغى وضع نظام سياسى إدارى لهذا القطر يوفق بين حماية مصالح إنجلترا السياسية ومصالح الأوربيين المالية التجارية ويكون من شأنه مع ذلك أن يحقق بقدر الإمكان آمال الأمة حتى ترضى عن الحالة التى آلت إليها البلاد بعد إعلان الحماية ، ويقضى المشروع بأن يتم إعلان أن مصر دولة ملكية دستورية مستقلة وأن يكون للحكومة المصرية حاكم ورأى بإشارات الملك المعتمدة كالعالم الوطنى والجيش الوطنى والسكة الوطنية وامتيازات الشرف الوطنية وغيرها . على أن يقيد بعد ذلك بمدة قيود ثقيلة .

ومن ناحية أخرى يهدف المشروع أيضا إلى تعديل القانون النظامى الذى صدر فى يوليو سنة ١٩١٣ مما يجعل رأى الجمعية التشريعية قطعياً فى بعض المسائل . وقد قدم المشروع فى مطلع سنة ١٩١٥ وأعيد تقديمه مرة أخرى فى بداية عهد السلطان فؤاد سنة ١٩١٨ . ولكن رشدى مالبث أن سحب مشروعه ، بل واعتذر عنه عند أول بادرة استياء من دار المعتمد البريطانى <sup>(٢)</sup> .

---

(١) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، ص ٢٦٢

(٢) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٧٩



ولم يقف رشدي عند هذا الحد بل تطوع في مناسبات متعددة لأن يمدح الاحتلال ؛ من هذه المناسبات ، ما جاء على لسانه في حديث له مع مراسل جريدة التيمس الذي نشرته في ٨ / ١ / ١٩١٥ إذ قال فيه <sup>(١)</sup> : « لقد حقق هذا التغير ما أملت طويلا . فقد كان دائما من رأيي أن مضر كبيرة الأهمية بالنظر إلى موقعها الجغرافي . وأنها تولد مطامع الأمم الأخرى فيها ، وهي ضعيفة لا يمكنها الدفاع عن ذاتها ، فلكني تحافظ على كيانهما يجب أن تكون تحت سيطرة دولة عظيمة ، ثم أنها تصبو إلى بلوغ استقلالها الداخلي ، والأمة الوحيدة التي تتوفر فيها الشرطان اللذان هي بريطانيا العظمى لأنها قادرة على حماية مصر ، كما أن تقايلها الحرة خير ضامن لتحقيق آمالنا » .

وعلى الرغم من هذا الموقف للقيادة الرسمية ، وما كانت عليه سلطة الاحتلال في ذلك الوقت من قوة البطش والاستبداد ، وعلى الرغم من كل ظروف الحرب ، إلا أن قوى الثورة الوطنية لم تكن نائمة تماما ، فهناك آيات متعددة تدل بما لا يدع مجالا للشك ، على وجود حركة ما وأن كان صوتها ضعيفا ولا يزلزل لا يزعزع أركان الاحتلال . فمن ذلك أنه لما اعتزم السلطان حسين زيارة مدرسة الحقوق ، اتفق معظم طلبتها على الامتناع عن الحضور في اليوم المحدد لهذه الزيارة وهو ١٨ / ٢ / ١٩١٥ ، وانفذوا عزمهم وتقيبوا عن الحضور في ذلك اليوم ، فلما جاء السلطان لوحظ فراغ كبير في صفوف الطلبة فكان هذا الاضراب مظهرة صامتة ضد الحماية <sup>(٢)</sup> .

والتأمل في تاريخ هذه الفترة يستطيع أن يجد مظاهر أخرى لسخط الشعب ؛ من ذلك ما يروى من أن أحد الخدم القدماء بقصر عابدين قد حاول أن يحرقه ،

(١) أحمد شفيق : حوليات مصر ، ج ١ ، ص ٧٨

(٢) عبد الرحمن الرافعي : ثورة سنة ١٩١٩ ج ١ ، ص ٣٩

ومنها أن بعض قبائل العربان قد رفضوا أن يقسموا يمين الطاعة للإنجليز وأن الضباط والجنود المصريين في الاسماعيلية رفضوا إطلاق النار، واحتجبت جريدة الشعب عن الظهور احتجاجا على إعلان الحماية ورفض أمين الرافعي إصدارها حين طلب منه السلطان حسين ذلك<sup>(١)</sup>.

وكان الإنجليز متخوفين من ناحية الجامع الأزهر، فطلبوا تعطيل الدراسة فيه، ولكن رجال الأزهر أفهموا مستشار الداخلية الإنجليزى أن الأزهر جامع تؤدي فيه الشعائر الدينية ولا يمكن إغلاقه، ففكر الإنجليز في تقليل عدد الطلبة، وكان عددهم في ذلك الوقت ٨٢٢٢ طالبا، فأوعزوا إلى شيخ الأزهر بفصل الطلبة الذين عرفوا بعتائهم للإنجليز من مصريين وأتراك وغيرهم من أبناء المستعمرات البريطانية والفرنسية، فتم فصل ٣٠٠٦ من الطلاب بحجة عدم انتظامهم في الدراسة واشتغالهم بغير طاب العلم، واعتبروا الاشتغال بالسياسة اشتغالا بغير العلم، ونجحوا ألف طالب في امتحان عقد على عجل، وبذلك انخفض عدد الطلبة إلى النصف<sup>(٢)</sup>.

وكان المصريون يعبرون عن شعورهم الإسلامى واستجابتهم لدعوة الخليفة إلى الجهاد كلما سمعت الظروف، فقد قام جماعة من علماء الأزهر بحركة ضد الاحتلال اتأييد عباس في أوائل الحرب. ثم نصحتهم رشدي باشا بالسكون: وهتف بعض طلبة الأزهر للخدوي عباس حين شاهدوا أخاه محمد على يؤدي صلاة الجمعة في مسجد الأزهر. وتكونت في مصر جماعات سرية في سنة ١٩١٨ تهدف إلى الاتصال بالسندوسى في طرابلس وتدير هجوم على الإنجليز في مصر وكانت المنشورات التي تلقىها الطائرات التركية والألمانية تنفذ هذا الشعور وتثير في المصريين الحمية الإسلامية وتذكرهم بمدوان الإنجليز عليهم وعلى أخوانهم المسلمين<sup>(٣)</sup>.

(١) المرجع السابق . ص ٣٠

(٢) محمد سيد كيلاى : السلطان حسين كامل ، ص ٤٣

(٣) محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية ، ح ، ص ٣

ولما جمع الرديف قسرا من كل ناحية ، وقع تدمير شديد بين أفرادہ لسوء معاملتهم ووردة الغذاء الذي كان يعطى لهم . وحدثت مظاهرة منهم أمام سراى عابدين في ٢٩ / ١ / ١٩١٦ إذا اجتمع الجنود منهم بتشكبات عين شمس وساروا في شكل مظاهرة إلى ميدان عابدين ، وهناك ضجروا بالشكوى من سوء معاملتهم ، فاستدعى رئيس الوزراء على عجل إلى السراى ، فحضر ولما علم بتقاعم المظاهرة استدعى مندوبين عن الرديف ووعدهم بأن تنظر الحكومة في شكواهم على أن يعودوا إلى تشكباتهم ، فمادوا . وتجددت المظاهرة في اليوم التالي ، وجاءوا إلى ميدان عابدين ، وكانت الحكومة قد اتخذت احتياطات عسكرية لمنع اجتماعهم فوقع تصادم بينهم وبين رجال البوليس الراكب ، وحدث هرج ومرج ، وأصيب بعض رجال الرديف بجروح بالغة ، وصارت حديث الناس في مجالسهم وكان لها صدى بعيد في النفوس<sup>(١)</sup> .

### مقابلة الزعماء الثوريين للمختار البريطاني

وإذا كانت الطوائف السياسية قد تقبلت الحماية البريطانية على أساس ما كان سائدا من ظروف الحرب ، إلا أنه في اللحظة التي انتهت فيها هذه الحرب أصبح من العسير على أى طائفة أن تعترف بها ، وكان من الطبيعي أن يشمر المصريون بان ما قدموه من جهد في الحرب . يبيع لهم أن يشتركوا في مناقشات السلام التي دارت بباريس بعد الحرب لتنظيم الامبراطورية العثمانية وقد بدا للمصريين أن اقضاء مصر عن هذه المناقشات إنما هو دليل على أن بريطانيا ستستأثر بمصر كضمن لانتصارها<sup>(٢)</sup> .

وقد أخطأ الاستعمار البريطاني عندما توهم أن الأمور في مصر يمكن أن

(١) عبد الرحمن الرافعي : ثورة سنة ١٩١٩ ، ج ١ ، ص ٤٢

Marlowe : Anglo-Egyptian Relation, p. 232.

(٢)

نستمر على ما كانت عليه من قبل ولم يدرك أن المجتمع المصري لم يعد كما كان قبل الحرب وأن الكبت السياسي والاستغلال الاقتصادي الاستعماري البشع لم يكن إلا ستارا واهيا يخفي التعفّز الشعبي نحو الانقضاض على الاستعمار والتخلص من سلطته . ولقد ساعدت الأحداث العالمية في الاندفاع إلى الأمام فبالرغم من أن معسكر الحلفاء الاستعماري قد خرج منتصرا في هذه الحرب ، إلا أن المعسكر الاستعماري في حقيقة الأمر قد خرج من المعركة لتبدد أنمايته . فبإنهاء الحرب اشتدت وقويت حركات التحرير في معظم بلاد العالم ، واشتبكت مع الاستعمار في معارك واسعة سواء في الصين أو الهند أو تركيا ، ونالت بلاد عديدة في أوروبا استقلالها مثل الصرب والبلغار واليوغوسلاف والنشيكوسلوفاك ، واشتدت الحركة الثورية في إيطاليا وأوشكت أن تقبض الجماهير الشعبية على السلطة بأيديها<sup>(١)</sup> .

كل هذه الأحداث السياسية تفاعلت مع الأحداث الاجتماعية داخل البلاد ودفعت بها لكي تلتحم مع الاستعمار في معارك ثورية طاحنة . وكانت البداية متواضعة للغاية ، ثلاثة من الزعماء المصريين : سعد زعلول وعبد العزيز فهمي وعلى شعراوي يطلبون مقابلة المعتمد البريطاني السير ريجنالد وينجت . وعندما تم هذه المقابلة في ١٣/١١/١٩١٨ يدور الحديث الآتي :

وينجت : أن الصلح اقترب موعده وأن العالم يفيق بعد غمرات الحرب التي شغلته زمنا طويلا وأن مصر سينالها خير كثير . وأن الله مع الصابرين . وأن المصريين هم أقل الأمم تألما من أضرار الحرب . وأنهم مع ذلك استفادوا منها أموالا هائلة وأن عليهم أن يشكروا دولة بريطانيا العظمى التي كانت سببا في قلة ضررهم وكثرة فائدتهم .

---

(١) فوزى جرجس : دراسات في تاريخ مصر السياسي . ص ١٣٢



سعد زغلول : ما تكون انجلترا فعلقة خيراً لمصر ، فإن المصريين بالبداية  
يذكرونه لها مع الشكر ، وأن الحرب كانت كحريق انطفأ ولم يبق إلا تنظيف  
آثاره . وأنى أظن ألا محل لدوام الأحكام العرفية ولا لمراقبة الجرائد والمطبوعات  
وأن الناس ينتظرون بفروغ صبر زوال هذه المراقبة كي ينفسوا عن أنفسهم  
ويحتفوا عن صدورهم الضيق الذى تولاهم أكثر من أربع سنين .

ورد وينجت بأنه حقاً مبال لإزالة المراقبة للذكورة ، وأنه تخبر فعلاً  
مع القائد العام للجيش البريطانية فى هذا الصدد ، ولما كانت هذه المسألة  
عسكرية ، فإنه بعد تمام الخبارة والاتفاق مع القائد سيكتب للحكومة البريطانية  
ويأمل الوصول إلى ما يرضى ، ثم قال : « يجب على المصريين أن يطمئنوا  
وينصبروا ويعلموا أنه متى فرغت انجلترا من مؤتمر الصلح ، فإنها تلتفت لمصر  
وما يلزمها ولن يكون الأمر خيراً » .

سعد : أن الهدنة قد عقدت ، والمصريون لهم الحق فى أن يكونوا قلقين  
على مستقبلهم ولا مانع يمنع الآن من أن يعرفوا ما هو الخير الذى تريده  
انجلترا لهم .

وينجت : يجب ألا تعجلوا وأن تكونوا متبصرين فى سلوككم ،  
فإن المصريين فى الحقيقة لا ينظرون للعواقب البعيدة .

سعد : أن هذه العبارة مبهمه المعنى لا أفهم المراد منها .

فهم وينجت أن سعداً قد استاء لأنه اعتقد أن الكلام موجه إليه ،  
وأراد أن يقول أنه لا يعنى المصريين مثله وإنما يعنى رأى العام ، فاستدرك  
قائلاً :

— أريد أن أقول إن المصريين ليس لهم رأى عام بعيد النظر . . .

سعد : لا أستطيع الموافقة على ذلك ، لأننى أن وافقت ، أنكرت صفتى ،

فأني منتخبة في الجمعية التشريعية عن قسمين من أقسام القاهرة ، وكان إلتخاى  
بمحض إرادة الرأى العام مع معارضة الحكومة واللورد كنشرفى انتخاى .  
و كذلك الأمر مع زميلى على شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك .

وينبجت : أنه قبل الحرب كثيراً ما حصل من الحركات والكتابات من  
محمد فريد وأمثاله من الحزب الوطنى ، وكان ذلك بلا تعقل ولا روية ،  
فاضرت مصر ولم تنفعها ، فما هى أغراض المصريين ؟

على شعراوى : أننا نريد أن نكون أصدقاء الإنجليز صداقة الحر للحر  
لا العبد للعبد . .

وينبجت : إذن أنتم تطلبون الاستقلال .

سعد : نعم . ونحن أهل له ، وماذا ينتصنا ليكون لنا استقلال كباقى  
الأمم المستقلة .

وينبجت : ولكن الطفل إذا أعطى من الغذاء أزيد مما يلزم نم .

عبد العزيز فهمى : نحن نطلب الاستقلال وقد ذكرتم جنابكم أن الحزب  
الوطنى أتى من الحركات والكتابات بما أضر ولم يفد ، فأقول لجنابكم أن  
الحزب الوطنى كان يطلب الاستقلال وكل البلد كانت تطلب الاستقلال ،  
وغاية الأمر أن طريقة الطلب التى سار عليها الحزب الوطنى ربما كان فيها  
ما يؤخذ علينا وذلك راجع إلى طبيعة الشبان فى كل جبهة ؟ فلاجل إزالة  
الاعتراض الوارد على طريقة الحزب الوطنى فى تنفيذ مبادئه الأساسى الذى هو  
مبدأ كل الأمم وهو الاستقلال التام ، قام جماعة من الشيوخ الذين لا يظن  
فيهم التطرف فى الإجراءات وأسسوا حزب الأمة وأنشأوا صحيفة الجريدة ،  
وكان مقدمهم هم أيضاً الاستقلال التام ، وطريقتهم أخف فى الحدة من طريقة  
الحزب الوطنى وذلك معروف عند الجميع والغرض منه خدمة نفس المبدأ المشترك

بطريقة تمنع الاعتراض وتمن في طلبنا الاستقلال التام اسنا مبالغين فيه ، فإن أمتنا أرقى من الباغار والصرب والجبل الأسود وغيرها ممن نالوا الاستقلال قديماً وحديثاً .

وينبعت : ولكن نسبة الأميين في مصر كبيرة لا كما في البلاد التي ذكرتها إلا الجبل الأسود والألبان على ما أظن .

عبد العزيز فهمي : إن هذه النسبة مسألة ثانوية فيما يتعلق باستقلال الأمم فإن لمصر تاريخاً قديماً وسوابق في الاستقلال التام وهي قاعة بذاتها وسكانها عنصر واحد ذو لغة واحدة وهم كثير والعدد وبلادهم غنية ، وبالجملة فشرط الاستقلال متوفرة في مصر ، ومن جهة نسبة الأميين المتعلمين ، فهذه مسألة لا دخل لها في الاستقلال كما قدمت ، لأن الذين يقودون الأمم في كل البلاد أفراد قلائل . فإني أعرف أن لإنجلترا وهي بلاد العظمة والحرية عند أهلها ثقة كبرى بحكومتها ، فأرباب الحكومة ، وهي أفراد قلائل هم الذين يقودونها وهي تدبهم بلا مناقشة في كثير من الأحوال لشدة ثقها بهم وتسليمها لهم ، وكذلك فمجالس نوابها ليس كل أفرادهم متعلمين وإنما المتعلم منهم فئة قليلة ، فبلاد مصر يكفي أن يكون فيها ألف متعلم ليقوموا بإدارتها كما ينبغي وهي مستقلة استقلالاً تاماً — ونحن عندنا كثير من المتعلمين بدليل أن أولى الحل والعقد نسمع منهم في كثير من الأحيان أن العلم زاد في البلد حتى صار فيها طائفة من المتعلمين العاطلين ، وأما من جهة تشبيهاً بالطفل يتغنى إذا غذي بأزيد من اللازم ، فاسمحوا لي أن أقول إن حالنا ليست مما ينطبق عليه هذا الشبه بل الواقع أننا كالمريض مهما أتيت له من نطس الأطباء استحبال عليهم أن يعرفوا من أنفسهم موقع دائه ، بل هو نفسه الذي يحس بألم الداء ويرشد إليه فالمصري هو الذي يشعر بما ينقصه من أنواع المعارف وما يعيده في الأشغال

العمومية وفي القضاء وغير ذلك فالاستقلال التام ضرورى لرقينا .

وينبجت : أتظنون أن بلاد العرب وقد أخذت استقلالها ستعرف كيف تسير بنفسها .

عبد العزيز فهمى : أن معرفة ذلك راجع إلى المستقبل ، ومع ذلك ، فإذا كانت بلاد العرب وهى دون مصر بمراحل أخذت استقلالها فمصر أجدر بذلك .

وينبجت : قد كانت مصر عبداً تركيا ، أتكون أحط منها لو كانت عبداً لإنجلترا .

شعراوى : قد أكون عبد الرجل من الجمالين — وقد أكون عبداً للسير وينبجت الذى لا مناسبة بينه وبين الرجل الجمل ، ومع ذلك لا تسرنى كلمتا العالتين ، لأن العبودية لا أرضاها ولا تحب نفسى أن تبقى تحت ذلها ، ونحن كما قدمت نريد أن نكون أصدقاء لإنجلترا صداقة الأحرار لا صداقة للمبيد .

وينبجت : والسكن مركز مصر حربيا وجغرافيا يحملها عرضة لاستيلاء كل دولة قوية عليها وقد تكون غير إنجلترا .

سعد : متى ساعدتنا إنجلترا على استقلالنا التام ، فإننا فمطيهاضمانه معقولة على عدم تمكين أى دولة من استقلالنا أو المساس بمصلحة إنجلترا ، فمطيهاضمانه فى طريقها إلى الهند ، وهى قناة السويس ، بأن نجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء بل ونحالفها على غيرها ونقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من الجنود .

شعراوى : يبقى أمر آخر عند هذا الحد وهو حقوق أرباب الديون من



الأجانب ، فيمكن بقاء المستشار الانجليزى بحيث تكون سلطنة هي سلطة صندوق الدين العمومى .

سعد : نحن نعرف الآن أن انجلترا أقوى دولة في العالم وأوسعها حرية ، وأننا نعرف لها بالأعمال الجلية التي باشرت بها في مصر ، فنطلب باسم هذه المبادئ أن تجعلنا أصدقاءها وحلفاءها صداقة الحر للحر ، وأننا نتسكلم بهذه المطالب هنا معك بصفتك شخصاً لهذه الدولة العظيمة ، وعند الاقتضاء نساغر للتسكلم في شأنها مع ولاية الأمور في انجلترا ، ولا نلتجىء هنا لسواك ولا في الخارج لغير رجال الدولة الإنجليزية ، ونطلب منك بصفتك عارفاً لمصر مطلقاً على أحوالها ، أن تساعدنا على الحصول على هذه المطالب .

وينجت : قد سمعت أقوالكم ، وأنى اعتبر محادثتنا غير رسمية بل بصفة حبية ، فإنى لا أعرف شيئاً عن أفكار الحكومة البريطانية في هذا الصدد وعلى كل ، شاكر زيارتكم وأحب لكم الخير .

وانتهت المقابلة عند هذا الحد<sup>(١)</sup> .

#### النتائج

وكانت الثمرة الأولى لهذه المقابلة هي تأليف « الوفد المصرى » ووضع صيغة توكيل يوقعها أعضاء الهيئات النيابية القائمة في ذلك الحين كالجمعية التشريعية ومجالس المديريات والمجالس البلدية وغيرها وأكبر عدد ممكن من ذوى رأى والأعيان وسائر طبقات الشعب .

وفي يوم ٢٠ / ١١ / ١٩١٨ ، طلب سعد زغلول من قيادة الجيش البريطانى جوازاً له ولأعضاء الوفد بالسفر إلى انجلترا ، بيد أن الحكومة الإنجليزية

---

(١) ٥٠ عاماً على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٣١ — ١٣٧ .

أرسلت رفضها لهذا السفر فأرسل سعد خطاباً إلى وينجت في ١٢/٣ حول الرفض مؤكداً أن القضية التي يدافع الزعماء المصريون عنها « يجب أن تعرض بادية ذى بدء على الرأي العام الإنجليزي الذي لا شك في أنه ، للاستنارة فيها ، في حاجة إلى الحصول على تفصيلات لا يمكن أن يبدئها إلا الممثلون الطبيعيون الموكلون من الأمة المصرية ذاتها<sup>(١)</sup> ». كما أرسل الوفد نداء على معتمدى الدول الأجنبية بتأليف الوفد ومقاصده وبموقف السلطة العسكرية البريطانية بإزائه وكان هذا بمثابة بيان بمطاب الوفد<sup>(٢)</sup> .

ودعا حمد الباسل إلى اجتماع كبير في ١٣/١/١٩١٩ خطب فيه سعد أول خطبه السياسية بعد تأليف الوفد ، جاء فيها قوله : « ليست فكرة الاستقلال جديدة في مصر ، بل هي قديمة يتأحج في قلوب المصريين الشوق إلى تحقيقها كلما بدت بارقة أمل فيه وتخبو تارة كلما استطاعت القوة أن تخذ أنفاس الحق ، ولقد كان الوقت الحاضر أنسب فرصة ليعتق هذه الفكرة لأن رابطة السيادة التركية أخذت تتضاءل حتى لم يبق شك في انقطاعها<sup>(٣)</sup> » .

ثم دعا سعد إلى اجتماع آخر يعقد في منزله في ٣١/١/١٩١٩ ، إلا أن سلطات الاحتلال العسكرية منعت ، فانتهمز سعد فرصة معاظرة كان سيلقيها القاضي الإنجليزي مستر برسيغال في نادي « جماعة الاقتصاد والاحصاء والتشريع » في ٧ فبراير ، فذهب لحضورها وابتدر المنبر بعد فراغ المستر برسيغال من محاضراته كان مما قاله فيها : « وأعلنت انجلترا حمايتها من تلقاء نفسها دون أن تطلبها أو تقبلها الأمة المصرية ، فهي حماية باطلة لا وجود لها قانوناً ، بل هي ضرورة من ضرورات الحرب تنتهي بنهايتها ولا يمكن أن تعيش بعد الحرب دقيقة واحدة<sup>(٤)</sup> » .

(١) عبد الرحمن الرافعي ، ثورة سنة ١٩١٩ ، ج ١ ، ص ١٠٢

(٢) المرجع السابق ، ص ١٤١

(٣) المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

(٤) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، ص ٢١١

ولقد فوجئ الحاضرون بهذه الخطبة التي جاءتهم في غير مكانها وفي غير أوانها . . لأنهم حضروا ليستمعوا إلى خطبة في تسجيل الحماية لا إلى خطبة في انكار الحماية وإعلان بطلانها افزع بعض الموظفين الإنجليز إلى الدور يريده أن يطفئه لفض الاجتماع ، ومنعه آخرون لأنه عمل لا يليق في جمع كذلك الجمع ، وغادر أفراد مكان الاجتماع وبقى الأكثرون متشوقين لما عسى أن يكون بعد هذه الصيحة الجريئة<sup>(١)</sup> .

وبعد أن قدم سعد عريضة لسلطان في الثالث من شهر مارس سبق أن أشرنا ، إليهما ، استدعاه القائد العام هو وتسمه من أصحابه إلى مركز القيادة العامة بفندق سنفواي وقرأ عليهم انذاراً باللغة الانجليزية بالآتيهوا العقبات أمام تأليف وزارة جديدة ورفض المناقشة في الانذار . ولما لم يتم العمل بما جاء في الانذار ، ألقى القبض على سعد وكل من اسماعيل صدق وحمد الباسل ومحمد محمود في ٨ مارس وفي اليوم التالي أقتلهم باخرة إلى مالطة كدفى لهم .

وكان القبض على هؤلاء الزعماء ، الشرارة التي فجرت برميل البارود ، بدأت بإضراب الطلبة ، وكان أول المضربين ، طلاب مدرسة الحقوق وبعض المدارس العالية . وفي اليوم التالي ١٠ مارس امتد الاضراب والمظاهرات حتى شملت الأزهر وكل مدارس القاهرة . وفي أعقاب الطلاب ، سارت جماهير الشعب الفاضبة ، ولم تستطع هذه الجماهير ضبط عواطفها فحدث بعض التخريب والتعطيل . وفي ذلك اليوم سقط أول شهداء الحرية وكانت هذه الاستجابة الشعبية لنداء الحرية طبيعية صادرة من نفوس مغلصة ، فما رتب للاضراب أحد ولا دعا للمظاهرات داع ، وإنما هي الثورة النفسية الشعبية استجابات من تلاءم نفسها للنداء<sup>(٢)</sup> .

(١) المرجع السابق ، ص ٢١٢ .

Chirol : Egyptian Problem, p. 178.

(٢)

ولا تشير الحوادث الأولى لثورة مارس ١٩١٩ إلى أن المصريين كانوا يدبرون القيام بـ « ثورة » بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى الانتفاض على السلطة ومعاربتها ، وإنما تشير الحوادث الأولى إلى أن المصريين كانوا يريدون عن طريق القيام بمظاهرات سلمية الاحتجاج على القبض على زعمائهم الأربعة والتعبير عن تأييدهم لهم في مطلبهم الخاص بالاستقلال التام ، ولكن الأمر تطور بسبب التجاء السلطات البريطانية تحت تأثير عجزها عن تقدير الحالة النفسية التي يعانيها الشعب تقديراً واعياً سليماً إلى مقابلة محاولته السلمية بالعنف والقسوة مما فجر الاستياء المكبوت في صدور الناس لمختلف الأسباب السياسية والاقتصادية ، وظهره في شكل ثورة عارمة ضد الإنجليز ، وطى ذلك بدت الثورة في شكلها الذي ظهرت به ، انفجاراً بكل ما يحمل هذا الانفجار من طابع الارتجال والخطة العفوية والتنظيم السريع<sup>(١)</sup> .

### من الانفجار إلى الثورة .

وليست الثورة عملاً عفويًا ، بل هي نتاج تطورات معينة داخل المجتمع وتعبير عن أن الشعب لم يعد يقبل أن يحكم بالطريقة القديمة ، وكذلك لم تعد السلطة الحاكمة بقادرة أن تستمر في الحكم بنفس الأساليب القديمة . ولا بد للثورة أن تتوفر لها ظروف داخلية وخارجية تمكدها من الاشتعال . وليس من المحتم أن تشتمل الثورة وفقاً لشعارات كاملة محددة ، فإن هذا نادر الحدوث إنما في الغالب أن تشتمل وتتحرك على شعارات بسيطة ، ثم تتطور وتفاعل حتى تصل لأهدافها المحددة في المدى الطويل في سنوات لافى أيام أو شهور .

وقد وجدت الثورة المصرية الظروف المحلية والخارجية الملائمة لاشتعالها . وإذا كانت شرارتها الأولى بدأت متواضعة ، إلا أنها سرعان ما أخذت تتطور

(١) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ١٣٠



وتتسع ، ويرتبط بها الشعب أكثر وأكثر حتى أصبحت ثورة قومية عامة<sup>(١)</sup> وليست شعباً بسيطاً لا يحتاج — كما قدر — الانجليز — إلا إلى الازدراء أو — إذا لزم الأمر — القسر<sup>(٢)</sup> .

والمسار الذى اتخذته الثورة يدل على ذلك دلالة واضحة :  
— اتساع قيادة الثورة : فقد اتسمت قيادة الثورة وتطورت وفقاً للتغيرات الجديدة فى مجرى الثورة ، وأخذت أفواج جديدة تنضم إلى الوفد المصرى ومعظمهم من المثقفين والتجار والملوك المتوسطين فى الريف .

— تطور سعد إلى مزيد من الثورية : ذلك أن الثورة التى أجبرت بريطانيا العظمى على فك أسره وإطلاقه من منفاه ، قد مست جوانب نفسه وأذابت جليد الاعتدال الذى كان طابعه الخاص . كذلك اختفى المسرح القديم الذى كان حزب الأمة يستطيع أن يقدم عليه روايته ، فتنازل استعسان سعد زغلول ، واستعان فريق لا يستهان به من المفكرين فى الأمة وأصبحت مصر مسرحاً لتحركات شعبية ثورية لم يكن يحلم بها سياسى مصرى قبل الحرب العالمية الأولى سواء أكان ينتمى إلى حزب الأمة أم إلى الحزب الوطنى<sup>(٣)</sup> .

— تأكيد الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط : وإذا قيل بحق أن قوة التماسك بين المصريين رغم تسكويدهم الدينى المتعدد ، وأن امتزاجهم التاريخى للطويل هو سبب ذلك النجاح الذى أحرزته الثورة ، وأن اشتراك القبط والمسلمين فى سائر الطبقات الاجتماعية فى المدن والقرى هو الأساس الموضوعى له ، فإن من الحق أيضاً أن نسجل الفضل فى ذلك إلى الجهد الواعى المنظم للتنظيم السياسى فى ذلك الشأن<sup>(٤)</sup>

Chirol : op. cit, p. 179

(١)

Elgood : Egypt, p. 229

(٢)

(٣) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية : ، ص ٣٠٤ — ٣٠٥

(٤) طارق البشرى : مصر الحديثة بين أحمد والمسيح ، مجلة الكاتب ، أكتوبر

— إشترك الطبقة العاملة : فقد كان العمال - والفلاحون - أكثر الطبقات إحتكاكا بالقوة الفاشية للاحتلال البريطانى وقواته المسلحة المقاتلة فى جبهة سيناء وفلسطين والعراق وغاليبولى وفرنسا ، وكان نصيبهم من سوء المعاملة وسحق الكرامة والسخرة أكبر نصيب . ولا شك أن إحساس المرأة والحقد المتولد من خلال هذه التجربة المباشرة كان من العوامل المساهمة فى دفع هذه الفئات للإشتراك فى الثورة<sup>(١)</sup> .

— إشترك المرأة : فى يوم ١٦ مارس سنة ١٩١٩ خرجت مظاهرة سياسية نسائية المرة الأولى فى تاريخ العرب والمسلمين ، وكان الغرض منها الإعراب عن شعورهن والإحتجاج على ما أصاب الأبرياء من القتل والتفكيك فى المظاهرات السابقة . وقد وصف أحد الكتاب المعاصرين تلك الحادثة فقال : « إجتمع لقيف من الأنسات والسيدات الراقيات وألفن مظاهرة سارت فى شوارع العاصمة ، وكان منظراً جريئاً مدهشاً ، لم يرو التاريخ مثله فى مصر ، وأخذن ينادين بالحرية والاستقلال وبسقوط الحماية والظلم ويلوحن بالأعلام<sup>(٢)</sup> ولم يقف دور المرأة عند تلك المظاهرة ، فتبعتها مظاهرات أخرى ، وحتى النساء فى الأحياء الوطنية سرن فى المظاهرات مع الرجال وهن يركبن «الكارو» ويهتفن للوطن وللاستقلال ويرفعن الأعلام فى أيديهن ويتعرضن لرصاص وإعتداءات الإنجليز شأن الرجال والشبان .

— الشعب يتولى الحكم الحلى . فقد استطاع الثوار فى بعض المناطق كزفتى والمنيا وأسوان أن يستولوا على السلطة المحلية ويديروا الأمور بأنفسهم فترة من الوقت ، من ذلك أن طلبة المدرسة الثانوية (مدرسة السيد بك كشك) بزفتى ألغوا مظاهرة كانت فى المــــدينة وأنضم إليها الأهالى فبعثت فى

(١) أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة المصرية ( ١٩١٠ — ١٩٢٠ ، ص ١٠

(٢) أحمد أمين : حباتى ، النهضة المصرية ، ١٩٥٩ ، ص ٢٠١ .

المدينة وما حولها روح الثورة، وتألقت لجنة لثورة برآسة يوسف أحمد الجندي أعلنت الإستقلال وأنزلت العلم الذي كان يرفع على المركز، ورفعت بدلا منه علما وطنيا إيدانا بإعلان الاستقلال، وأذاعت في منشور طبعته وزعته في المدينة أن إليها يرجع الأمر والنهي<sup>(١)</sup>.

وفي أسوان اجتمع الثوار وأصدروا قرارات ثورية خطيرة استطاعوا أن ينفذوها فترة من الوقت وأن غلبوا على أمرهم بعد ذلك، منها: تأليف مجلس وطني من الأعضاء الحاضرين لإجتماع بتولى الحكم المحلي عن مديرية أسوان والاستيلاء على جميع دور الحكومة وإقالة مدير المديرية وتعطيل المحكمة<sup>(٢)</sup>.. الخ.

— ظهور إرهابيات طبقية . فإذا كانت ثورة ١٩١٩ ثورة سياسية قامت من أجل استقلال الوطن، ولم تقم لاحداث تغيير إجتماعي، إلا أن الأمر لم يخل من إرهابيات طبقية فقد وجد إلى جانب طلاب الاستقلال، طلاب قوت، ووجد من كان يحمل على ظهره البضائع المنهوبة وهو يهتف بحيا الوطن<sup>(٣)</sup> ويروى فكري أباطة في الضاحك الباكي أن جموع الفلاحين في أسيوظ حاولوا الاستيلاء على ممتلكات محمود سليمان باشا الذي كان رئيسا للجنة الوفد المركزية ووالد محمد محمود باشا عضو الوفد، وأن فكري أباطة وجماعة من المثقفين تصدروا للفلاحين وقال لهم فكري: كيف تريدون حرق ممتلكات محمود سليمان باشا وإبنه محمد محمود عضو في الوفد يسعى لاستقلال مصر في باريس فرد الفلاحون على المثقفين بقولهم: وهل وزع محمود سليمان باشا أرغفة العيش على الجائعين من الفلاحين<sup>(٤)</sup>؟

— الفن في الحركة . ويشترك الفنانون في الثورة بالأغاني يطلقونها

(١) عبد الرحمن الرافعي : ثورة سنة ١٩١٩ ، ح ١ ص ٢١٧ — ٢١٨

(٢) محمد مظهر سعيد : سجين ثورة ١٩١٩ ، دار المعارف، (لقرأ)، أبريل ١٩٦٩، ص ٩٠

(٣) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية، ص ١٣١ .

(٤) محمد أنيس : دراسة في المجتمع المصري، الكتاب، العدد ٥٣٠، ص ١٢٠-٢

فتسرى على ألسنة الناس في كل مكان فتزيد من حرارة الثورة وتزيد من  
اشتعال القلوب غضبا على الاحتلال وتمسكا بالقيادة الوطنية ، فهذا سيد  
درويش يغنى :

مصرنا وطننا سعدنا أملنا      كلنا جميعا لأوطان ضحية  
أجمعت قلوبنا هلالنا وصلينا      أن تعيش مصر عيشة هنية  
عزك حياتنا ذلك مماتنا      يا مصر بمدك مالناش سعادة  
ويغنى أيضا :

قوم يا مصري مصر دائما بتناديك      خد بناصري نصري دين واجب عليك  
يوم ماسمدي راح مدر قدام عينك      عادلى مجدى الى ضيعته بايديك  
شوف جدودك فى قبورهم ليل نهار      من جمودك كل عضمة بتستجار  
صون آثارك باللى ضيعت الآثار      دول فاتوا لك مجد خوفوك شعار  
وعندما تخطف السجون الطلبة ، يغنى لهم :

« يا عم حزه .

إحنا للتلامذه .

ما يهمناش من السجن ده ولا الحافظة

واخدنا عالعيش الحاف والنوم من غير لحاف .. » .

وتحتمل مطربة مشهورة فى ذلك الوقت لتغنى بسعد زغلول بطريقة غير

مباشرة تغات بها من السلطة :

شال الحمام حظ الحمام      من مصر لما للسودان  
زغلول وقلبي مال إليه      انده له لما احتاج إليه  
يفهم لناه الى يساغيه      ويقول حميعهم يا حمام



فزغلول هذا ليس هو الحمام « الزغلول » ، كما يفترض ظاهر الكلام .  
وانما هو سعد زغلول الزعيم الكبير . وهكذا وجدت الثورة حتى داخل صالات  
الطرب وعلى أفواه المغمورين السكرى في عماد الدين والأزبكية وروض  
الفرج<sup>(١)</sup> .

### الأساليب السلمية

وفي الوقت الذي توسلت فيه الثورة بالتنظيمات السرية التي باشرت  
الكثير من العمل المسلح ضد الاحتلال ، نجد أنها قد لجأت في الوقت نفسه إلى  
بعض الأساليب السلمية لتحقيق نفس الهدف . من هذه الوسائل ، مقاطعة لجنة  
ملنر ، فمما أن أخذت الأنباء ترد من لندن عن اللجنة والأعضاء المرشحين  
لعضويتها ورؤيسها اللورد ملنر ، راحت الآراء في مصر تتلاقى وتفرق حول  
الموقف الموحد الذي ينبغي على المصريين إتخاذه عند قدوم اللجنة إلى مصر<sup>(٢)</sup> ،  
إلى أن استقر الرأي على فكرة مقاطعة اللجنة . وبقراءة النصين الآتين ، وهما  
من خطابين لعبد الرحمن فهمى إلى سعد زغلول ببساريس ضمن مراسلاته  
السرية للزعيم ، ندرك إلى أي حد وعلى أي وجه أدت هذه المقاطعة الغرض منها .  
ففي ١٤ يناير سنة ١٩٢٠ كتب يقول : « . . مقاطعة اللجنة الإنجليزية  
لا تزال على ما هي عليه من الشدة والأحكام إن لم تكن تتزايد شدة وأحكاما  
يوما بعد يوم . . . مثال ذلك أن مدير الغربية خاطب أخد عمد بلاد مديريته  
وأخبره بأنه سيتوجه لزيارته بعد ظهر اليوم المذكور ، فالعمدة بطبيعة الحال  
استعد لاستقبال المدير . وما وافقت الساعة المحددة إلا وأقبل أتو ميلان في أولها  
اثنان من الإنجليز الملاكين وفي الثاني مفتش الداخلية ومأمور المركز ، وكان

(١) كمال النجوى : مطربون مستمعون ، كتاب الهلال ، سبتمبر ١٩٧٠ ص ٥٩ و ١٦٠

(٢) انظر ما كتبه الدكتور عبدالمعظم رمضان ( تطور الحركة الوطنية ) ص ٢٢٠ وما بعدها  
حول من كان له الفضل الأول في فكرة المقاطعة .

الكلام دائراً عن حالة البلاد الداخلية ، والعمدة كان يجيب بكل بساطة لأنه ما كان يخطر بباله أن أعضاء لجنة اللورد تتجول بالبلاد وتقابل الناس دون أن تعرفهم من هم ، ولما علم العمدة أن من كانوا في زيارته هم من أعضاء اللجنة الإنجليزية ، أرسل تلغرافاً للورد ملءً محتج على ذلك كما أرسل للمصحف مثل هذا الاحتجاج . . .<sup>(١)</sup>

وفي نفس الخطاب نجده يروي أن مدر أملك الميرى الحرة أرسل لبيونى بك الخطيب يخبره أنه يريد زيارته ، وبالفعل توجه معه المستر سبندر أحد أعضاء اللجنة ، فسأل المستر ، بيونى عن كان يعمل في جمع المحصولات وعمال السلطة وكيف كانت تعامل هؤلاء العمال مدة الحرب إلى غير ذلك من الأسئلة ، فأجاب بيونى بك سائله على بعض الأسئلة . وأخيراً فقه إلى أنه ربما يكون سائله من أعضاء اللجنة ، وعندئذ قال : « أننا موكلين الوفد المصرى تحت رئاسة سعد زغلول باشا للدفاع عن قضيتنا ، وللإجابة على مايتعاقبها »<sup>(٢)</sup>

— وفي الرسالة الثانية المؤرخة بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٢٠ نجده يقول : « أما ما كان من المستر سبندر وزميله الذين كانا يريدان التجول بمديرية الغربية ، فلقد قامت الشبيبة بعمل حاسم في هذا الموضوع حيث بثت العيون والأرصاد ، فلم يتمكن لهما ( سبندر وزميله ) الاتجاه إلى أى ناحية إلا ويجدا الطلاب والتلامذة مكتمنين الطرق والمسالك فيؤوبون إلى حيث كانا . »

ومن أطف ما حدث ، أنه أشيع في بلدة تدعى قحافة قريبة من بندر طنطا أن اللجنة تريد زيارة البلدة المذكورة ، ولما كان عمدتها غائبا وكان ينيب عنه أحد المشايخ ، أنت زوجته ، وتفاوضت خاتمه معه وخبأته قائلة له . ( إننى لا أترك لك الخاتم خوفاً من أن تجبرك الحكام على التوقيع على أوراق

(١) محمد أنيس : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ، ص ١٧٨

(٢) المرجع السابق .

لن يقال أنهم سيحضرون هنا ( . وبالفعل خرج الرجل من منزله بلا خاتم ،  
ولما أراد المستر سبندر التوجه للبلدة المذكورة ، وجد منافذها غاصّة بالطلبة  
فعاد هو وزميله ولم يصلإليها<sup>(١)</sup> » .

وقد اعترف مانر نفسه في تقريره بأحكام هذه المقاطعة وشمولها فقال :  
« . . ولم نكد تقيم أياماً بل ساعات في القاهرة ، حتى رأينا الأدلة الكثيرة على  
وجود معارضة شديدة لها منظمة لتقاومتها ، فان التاخرافات إنهالت علينا معلنة  
عزم مراسليها على الاعتصاب احتجاجاً منهم على وجودنا في البلاد، وكان كثير  
من هذه التاخرافات رسلا من صبيان المدارس وتلامذتها ، ولكن تاخرافات  
أخرى وردت من هيئات عمومية كجالس المديرية وبعضها من موظفي  
الحكومة وكثير من النقابات والجماعات المتفاوتة في الأهمية وعظم الشأن.. »<sup>(٢)</sup>

وألف المتظاهرون في أيام الثورة جماعة منهم يتولون حفظ النظام في أثناء  
سير المظاهرات وفي الاجتماعات التي كانت تعقد لسماع الخطب أو التنظيم  
المظاهرات ، سميت « الشرطة الوطنية » ، جعل لأفرادها شارات خاصة تميزهم  
عن سواهم ، وكانوا يحملون العصى ليمتصوا عن المتظاهرين من يندس فيهم من  
للقوغاء . ومنهم من كان يحمل القرب وقلل الماء لسقيا من يظماً من  
المتظاهرين<sup>(٣)</sup> .

وفي الثالث والعشرين من شهر يناير سنة ١٩٢٢ أصدر الوفد إعلاناً  
للمصريين يدعوهم فيه إلى قطع العلاقات الإجتماعية مع الإنجليز حتى يشعر  
الإنجليز بعزلتهم عن المجتمع المصري بالألا يخدم العامل المصري انجليزيا ولا أن  
يستخدم مصري إنجليزيا أو يوكله عند أو يساعده . الخ كذلك دعا بالاعلان

(١) المرجع السابق ، ص ١٨٢

(٢) القضية المصرية ، ص ٣٦

(٣) عبد الرحمن الرافعي : ثورة سنة ١٩١١ ، ج ١ ، ص ٢٠٩

إلى اعراض السياسيين المصريين عن تشكيل الوزارة ، وأن يتجاهل الأهالي وجود الموظفين الإنجليز وأن يعمل المحامون على فض المنازعات المدنية المنظورة أمام جلسات بها قضاة إنجليز بطريق التحكيم . ثم دعا أيضاً إلى أن يسحب المصريون ودائعهم من المصارف الإنجليزية ومقاطعة السفن وشركات التأمين الإنجليزية . وبالإضافة إلى هذا وذلك فقد حدث الاعلان على تفضيل المصنوعات المصرية والاعلان عنها وتشجيع الاقبال عليها في كل مجالس وفي كل مكان وتفضيل التعامل مع التجار الوطنيين<sup>(١)</sup> .

وكانت لجنة ملر قد أدركت من مقامها بمصر ضرورة الغاء الحماية واستبدالها بمعاهدة ترضى فيها مصر — مقابل تعهد إنجلترا بالدفاع عن سلامتها واستقلالها — بأن تسترشد بإنجلترا في علاقاتها الخارجية وتمطيها حقوقاً معينة في الأراضي المصرية . ورأت اللجنة ألا تنفذ المعاهدة إلا إذا وافقت عليها جمعية مصرية ، تنوب عن الشعب نيابة حقيقية — ولما كانت الجمعية التشريعية معطلة فقد نضل أن تكون هيئة جديدة تنتخب لهذه الغاية . وأرسلت اللجنة من يتصل بالوفد في باريس وبدعوة إلى لندن للمفاوضة وفي أوائل يونيو سنة ١٩٢٠ توجه الوفد إلى لندن حيث بدأت المفاوضات بينه وبين لجنة ملر<sup>(٢)</sup> .

وكان قبول الوفد للمفاوضة يشكل حرجاً كبيراً له ، ذلك أنه يناقض كل المناقضة سياسته الأولى التي كانت تقوم على أن المسألة المصرية مسألة دولية ، وهي السياسة التي روج لها في كل تصريحاته وبياناته ، وكانت الأمة قد تشبعت بفكرة دولية المسألة المصرية لدرجة أنها كانت تعتبرها ركناً من أركان القضية المصرية<sup>(٣)</sup> . ومن هنا نجد أن سعد يرسل إلى عهد الرحمن فحياً محاولاً

(١) عبدالرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة ، ج ١ ، ص ٣٣ — ٣٦

(٢) أحمد عبدالرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسي ، ص ١٢١

(٣) عبدالعظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ٢٥٩ — ٢٦٠



تبرير قبوله للمفاوضة ، فيقول في رسالة له بتاريخ ٥ / ٢ / ١٩٢٠ : « ... أن لجنة مائر ، تعيدت لأن تكون لجنة تحقيق ، يعنى لجنة من وظيفتها أن تبحث أحوال مصر وتسمع أقوال أهلها ، ثم ترفع تقريراً عما تراه من المنظمات لحكومتها لكي تصدق عليه أولاً تصدق . ونحن المصريين لا نعترف لانبجلترا بأن لما ركن في بحث أحوالنا وسماع أقوالنا ومنحنا من المنظمات ما نشاء ؛ لأننا نعتبر أنفسنا مستقلين تمام الاستقلال ، وأن منفعنا من التمتع بهذا الاستقلال هو من عمل القوة والتعصب ولذلك أشرنا بمقاطعة هذه اللجنة . أما قبولنا للمفاوضة معها بعد ذلك ، فهو بناء على ما اشترطناه من أن تعلن أنها لجنة مفاوضة يعنى لجنة نائبة عن حكومتها في أن تتخبر مع أمة — فالمفاوضة معها لهذه العهدة لا ضرر فيها مادامت تعترف بذلك وما دامت العبرة بما يتم عليه الاتفاق ؛ فإن كان على استقلال مصر التام كان بها ؛ وإلا انقطعت المفاوضة من غير أن يكون أضعضاً حقاً أو فائدة . . » (١) .

وفشلت هذه المفاوضات ؛ كما فشلت المفاوضات التي أجريت بعد ذلك بين عدلى وكيرزن . وقد خسرت الثورة الوطنية في المفاوضات الثانية تزيقاً شديداً بين الزعماء ، ولكنها كسبت في الأولى عندما عرض مشروع ملئ للاتفاق على الشعب فيقول رأي فيه ، فقد كانت هذه الخطوة رجوعاً من الوفد إلى الأمة وتثبيتاً لبدا ( الأمة مصدر السلطات ) . ولقد كانت هذه الإستشارة ميداناً لشرح المشروع جملة وتفصيلاً وتوضيح المبادئ السياسية والدستورية المرتبطة بالاستقلال والعلاقات الدولية بين الأمم ثم بحث الفوارق بين الاستقلال والحماية ، مما كان له الأثر في استنارة الأفكار ودراسة الحقائق والنظم السياسية الدولية (٢) .

(١) محمد أنيس : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ، ص ٩٢

(٢) عبدالرحمن الراغب : ثورة سنة ١٩١٩ ، ص ٢٨ ، ص ١٦٥

## الكفاح خارج مصر

وأدرك زعماء الثورة ضرورة الاتصال بمختلف القوى الخارجية لمحاولة كسب تأييدها للقضية المصرية ، وكان الطلبة المصريون في الخارج يؤلفون الجمعيات للدعاية لمصر وتضييقها ؛ من ذلك جمعية مصرية بإنجلترا ، كانت فاتحة أعمالها الاحتجاج في أوائل الحرب على إعلان الحماية على مصر احتجاجاً أرسلوه إلى رئيس الحكومة البريطانية ومجلس العموم والهيئات السياسية . ولكن الحرب والاجراءات الاستثنائية التي اتخذت معهم قضت عليهم بالصمت زمناً طويلاً ، حتى إذا انتهت ، تكاتب الأعضاء من مختلف البلدان ببريطانيا واجتمعوا وقرروا استئناف جهادهم وجمعوا أقصى ما يمكنهم الخروج عنه من مالهم فكانت مئات قلابلة أرسلوا قسماً منها إلى جمعية باريس لتزيد حركتها حول مؤتمر الصلح واشتغلوا بالباقي ، وكانوا يمدون جمعية باريس بمبالغ أخرى بين وقت وآخر<sup>(١)</sup> .

أما جمعية باريس هذه ، فهي جمعية مصرية ولدت بعد وصول ولسون إلى باريس بأيام قلائل وساعدت بنشاطها الوفد في باريس مساعدة ملحوظة وقد فكرت هذه الجمعية في أواخر سنة ١٩١٩ في عقد مؤتمر من بقية الجمعيات المصرية بأوروبا للبحث في تنسيق خطة للعمل ولتوحيد جهودها فأرسلت الدعوات إلى الجمعيات المصرية بفرنسا وإنجلترا وسويسرا لتحضر مؤتمرًا عامًا ، عقد في باريس في ٢٧ / ١٢ / ١٩١٩ أحرز نجاحاً كبيراً في الاتفاق على أفيد الوسائل التي تتبع في سبيل نشر الدعوة للقضية المصرية<sup>(٢)</sup> .

ودأب الوفد على إرسال للذكريات والتقارير والبرقيات إلى مختلف الشخصيات بطالب مؤازرتها ويشرح القضية ، من ذلك تلك البرقية التي أرسلها

(١) محمود أبو الفتوح : البسالة المصرية والوفد ، ص ٣٣

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٧

سعد إلى ويلسون في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٨ ، ثم شعوره بخيبة الأمل في هذا الرجل بعد اعترافه بالحماية البريطانية<sup>(١)</sup> .

واستطاع النشاط الوطني في الخارج أن يكسب بعض القوى اليسارية الأجنبية إلى جوار مصر، فقد تألفت أقلية في «حزب حقوق الانسان» الفرنسي بعد الحرب العالمية الأولى من رأيها أن يتوسع الحزب في أعماله فلا يقصرها على الدفاع عن حقوق «الانسان» فقط ، بل يضيف إلى شعاره «الدفاع عن حقوق الشعوب والجنسيات» . وكانت فاتحة ذلك أن سمعت شعبية اليسار في الحزب بيا نا بسطه خليفة أفندي بوبلي أمامها عن المسألة المصرية ، وكان الأستاذ باركيسو قد انتدب لحضور مؤتمر الحزب العام في ٢٧ / ١٢ / ١٩١٨ فرضى بأن يؤيد مطالب المصريين أمامه<sup>(٢)</sup> .

وعندما وصل الوفد إلى باريس ، وجد جواً جديداً ووسطاً جديداً، وقد أدرك المصريون الذين كانوا في باريس ذلك ، فعرضوا عليه خدماتهم ، واقترحوا عليه أن يميثوه بعون أحزاب اليسار وهي الأحزاب الاشتراكية ، وكانت لجنة الحزب الاشتراكي الفرنسي على استعداد لاستقبال أعضاء الوفد رسمياً وسماع أقوالهم ، ولكن الوفد بتركيبه المعروف في ذلك الوقت لم يكن على استعداد لأن يطلب مساعدة القوى اليسارية ، مفضلاً أحزاب اليمين ، بينما كانت التجربة قد علمت أعضاء الجمعية المصرية بباريس أنه لا رجاء في أحزاب اليمين لأنها قبل كل شيء استعمارية المبدأ أو لأنها لا تجد من مصلحتها استقلال مصر لمدة أسباب ، أولها الخوف مما يمكن أن يحدثه استقلال مصر من التأثير بين جيرانها في تونس والجزائر ومراكش خصوصاً وأن بعض هذه البلاد كانت مسرحاً لانتفاضات وطنية في السنوات الأخيرة ، وثانيها أن للفرنسيين رؤوس

---

Lloyd : Egypt since cromer, P. ٤42

(١)

(٢) محمود أبو الفتح : المسألة المصرية والوفد ، ص ١٢ - ١٣

أموال في مصر ، فإذا استعقت وأخذت تسعى لرفع قيود الامتيازات خشى أن تفرض ضرائب على الثروات أو على حركة البيع والشراء . . الخ . وثالثها لأن أحزاب اليمين لا يهتمها إرضاء مصر بقدر ما يهتمها إرضاء إنجلترا وعدم التعرض بها<sup>(١)</sup> .

وفي أوائل سنة ١٩٢٠ ، اتصل الوفد وهو بباريس بجريدة الديلى هيرالد اسان حال حزب العمال واتفق معها على أن تنشر في إنجلترا بين الراى العام البريطانى كل ما يريد الوفد أن ينشره . كما حدث اتصال أيضاً بأعضاء حزب العمال فى البرلمان البريطانى ، وكان من الواضح أن الدكتور حامد محمود وهو طبيب مصرى أقام فى بريطانيا فترة طويلة ، كان فى مقدمة الذين اهتموا دوراً كبيراً فى توصيل النواب العمال بالوفد فى باريس . وكان فى مقدمة هؤلاء النواب العمال ( لانجدون دافيز ) الذى استطاع بأموال الوفد أن ينشئ مكتبة فى لندن للدعاية للقضية المصرية ، كما تمكن دافيز من جذب عدد من النواب العمال حول الإهتمام بالقضية المصريه وإخراج حكومة بريطانيا داخل البرلمان لتسهيل مهمة الوفد فى المفاوضات والتمهيد لها ، وتكونت من هؤلاء العمال لجنة أطلقت على نفسها « لجنة مصر » ما فتئت تخرج الحكومة بأسمائها واستفساراتها حول موقفها من الوفد والقضية المصرية<sup>(٢)</sup> .

وعندما بدأت مفاوضات عدلى - كيرزن ، وأراد سعد عرقاها ، استند فى حمايته على حزب العمال ، فدعا مجموعة من أعضاء حزب العمال فى البرلمان البريطانى ، عرفت ببعثة سوان Swan الذى كان أبرز مجموعة من النواب وأكثرهم تحمساً ليقببوا حقيقة شعور الشعب إزاء الوفد وإزاء عدلى .

(١) المرجع السابق ، ص ٩٣

(٢) محمد أنيس : ثورة ١٩١٩ وحزب العمال البريطانى ، مجلة الهلال ، ج ١٠ ،



و على الرغم من ذلك فقد حرص سعد زغلول على أن ينفي أى التقاء بينه وبين حزب العمال من ناحية للبادئ الاجتماعية، نفى خطاباً لسعد أرسله لجريدة الفازيت في ١٩ / ٥ سنة ١٩٢١ رد فيه على إتهام هذه الجريدة القائل بأن الوفد متفق مع آراء حزب العمال وجريدة الديلى هيرالد الاجتماعية فقال : « أدهشنى ما قرأته فى صحيفتكم عن إرتياحى لخطة الديلى هيرالد الاجتماعية ولكن أقول لكم ولقرائكم أنى لست بمن يهتمون بالمباحثات فى هذه الشئون الاجتماعية وأنى لا أجهد نفسى فى أمر الكومونية أو البلشفية ولا أبحث عن أيهما المناسب لحياتنا الاجتماعية<sup>(١)</sup> . . »

### تغير الثورة

والا كانت الرأسمالية الوطنية التى تمثلها قيادة الوفد لا تتمدى فى معظمها أغنياء الريف والتجار والمثقفين، فقد كان من الحتم عليها أن تهاون ، فمعسكر الأعداء لا يمكن القضاء عليه وتصفيته إلا بالثورة . وقد كانت لها سلطة واسعة وشاملة على الشعب فى الريف والمدينة ينفذ توجيهاتها باخلاص ودقة، ولكن نظراً لعقليتها السلبية التى لم تتخلص منها حتى بعد خروج كبار ملاك الأرض ، لم تتجه نحو تنظيم هذه الكتلة وتعبئتها لتدخل فى المعارك المسلحة ضد الاستعمار وهذا يفسر عودة الاغتيالات السياسية التى انتشرت فى مصر سواء ضد الإنجليز أو ضد الوزراء المصريين . فالشبان الذين كانوا يقومون بهذه الحوادث كان ينقصهم الوعي السياسى والادراك العلمى لقوانين التطور الاجتماعى فلم يتمكنوا من تحديد الطريق السليم الذى يخوضوا به المعركة .

لقد ظلت الثورة المصرية متعثرة منذ الاحتلال الفرنسى ، نظراً لعدم

(١) محمد أنيس دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ، ص ٢٢

اشتراك الفلاحين فيها اشتراكا إيجابيا ولما كان الطريق الوحيد لسحق الاستعمار هو طريق التعبئة المسلحة للشعب ، وخاصة كتل الفلاحين ، ولما كان الوفد لم يلجأ ، ولم يكن في إمكانه أن يلجأ إلى هذا الطريق ، فكان من الحتم أن يتهاون ويقبل أنصاف الحلول ، فإن طريق الكفاح ضد الاستعمار طريق شاق وطويل وملىء بالتضحيات ويحمل مسألة الثورة مسألة سفين طويلة ، وليست مسألة أيام وشهور<sup>(١)</sup> .

وكان من الصعب على الثورة أن تَمْضِي في طريقها والتمزق والأنقسام يفرق بين زعمائها الذي بدأ بمد قيامها بشبر واحد ، ثم أخذ يزداد ويتفاقم حتى بلغ ذروته في ذلك الخلاف الشهير بين سعد زغلول وعدلى يكن فيمن تكون له رئاسة الوفد الذي سيذهب إلى لندن سنة ١٩٢١ لاجراء المفاوضات مع الحكومة البريطانية .

فعلى الرغم من أن الكثيرين من أعضاء الوفد كانت تربطهم فيما بينهم علاقات قوية وربما صداقات قديمة ، فإن الخلاف سرعان ما بدأ يظهر كان بينهم سواء أكان خلافا شخصيا أم فكريا<sup>(٢)</sup> . فسعد زغلول الذي كانت تجمععه صداقة قديمة بمحمد محمود ، بدأ يضيق ببعض تصرفاته منذ إقامتهم في مالطة ( مارس أبريل سنة ١٩١٩ ) . وقد وقف محمد محمود في هذا الخلاف في جانب ووقف سعد وإسماعيل صدقي في جانب آخر ، فقد روى سعد في مذكراته بتاريخ ٢ / ٤ سنة ١٩١٩ « بؤسنى جداً ما يقع من وقت لآخر بين محمد محمود وإسماعيل صدقي من سوء التفاهم ، ولقد حاولت كثيراً منعه فلم تساعدني حالة محمد محمود باشا من الوصول إلى غاية مرضية لأنه كثير الانفعال ويتأثر لأقل

(١) فوزى جرجس : دراسات في تاريخ مصر ، ص ١٤٢

(٢) . ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٤٤٤

شيء ، ويكفى أن يخالف فكره في أمر من الأمور حتى يفضب أشد الفضب ويرى الفضب من لسانه ببعض العبارات الجارحة ، وهو سيء الظن لى متى رأى أو لاحظ أو توم أنى أميل إلى إسماعيل صدقى . . رغم كون الصحبة يديننا لم تكن أكيدة ، ورغم كونى صديقا لمحمد صداقة قديمة<sup>(١)</sup> . .

أما الخلاف بين سعد وعدلى ، فقد كشف عن وجود فريقين لكل منهما طريق : القسوة القديمة من الأعيان وأصحاب المصالح التى اعتادت أن تكون لها الغلبة ، والقوة الجديدة الزاحفة . ولم يكن الناس يقال لهم فى ذلك الوقت وفديين وغير وفديين ، فالوفد نفسه منقسم لا يعرف أين يذهب ، بل كان يقال « سعديين » و « عدليين » . وانتشرت رقعة المعركة بسرعة : العدليون يقولون أن رجلهم هو رئيس الوزراء فلا بد أن تكون له الرئاسة ، وسعد يقول أن ذلك جائز فى بلد دستورى يكون رئيس وزرائها منتخبا من الشعب ، أما فى مصر فإن رئيس الوزراء يعينه السلطان ، والسلطان يعينه الانجليز ، فمفاوضة رئيس الوزارة للانجليز ، معناها أن « جورج الخامس يفاوض جورج الخامس » .

وكما كان من حظ هذه المعركة أن تخطط الحياة للسياسية المصرية ، كان من حظها أيضاً أن توضع فيها كل تقاليد الصراع الحزبى بخيرها وشرها التى ستكون طابع الحياة المصرية لثلاث قرن ، فالمظاهرات الصاخبة تنطلق مذكرة أيام الثورة ، والحكومة لا تتركها تتلاشى ، بل تتعرض لها باقمع العنيف ، فيسقط القتلى بالعشرات ، ويأوب سعد الثورة ، فيبذل إلى الشارع ويفدس منديله فى دم قتيل ويصيح : إن هذا الدم على رأس عدلى ! تلك هى معارك الشارع التى لا سبب لها الا عدم الخضوع لارادة الناس مما يضطرم إلى العنف وتريد الحكومة أن تنقص من قيمة توكيل الشعب لسعد ، بعد أن انفصل معظم

---

(١) المرجع السابق

أعضاء الوفد ، فتأمر رجال الإدارة بأن يجمعوا توكيلات عدلى . وتلك هى بداية استعمال نفوذ الإدارة لتزييف إرادة الشعب وتبائع الأغلبية فى اتهاماتها حتى تدمغ العدلين بالخيانة الكاملة .. وتلك هى بداية الممارات التى لا منطق لها<sup>(١)</sup> .

وتزداد المظاهرات عندما يتم تأليف الوفد الرسمى سواء فى القاهرة أو الاسكندرية وفى كثير من المدن الأخرى ، واتخذت طابع العداء لكل من خالف سمدا فى رأيه ، والذء بسقوطهم والاعتداء على منازلهم بالطوب والحجارة<sup>(٢)</sup> .

وازدادت المظاهرات عنفا فى الاسكندرية ، واشتبك المتظاهرون يوم ٢٢/٥/١٩٢١ مع بعض الأجانب فى حى الماميل وتبادل الفريقان إطلاق الرصاص واشتعلت النار فى عدة منازل ، ونهبت بعض المحال للتجارة الأجنبية ، واستمرت الاضطرابات إلى اليوم التالى وبلغ عدد ضحاياها ٤٣ قتيلا و١٢٩ جريحا من المصريين و ١٥ قتيلا و ٧١ جريحا من الأوربيين<sup>(٣)</sup> .

ويمان سمء زغلول عن زيارة يقوم بها الأسىوط التى كانت دعتة لزيارتها وبعد الأهالى فيها سرادقا ونحما لضيافته ومن معه ويقوموا الزينات حتى إذا وصلت الباخرة المقله لسمء فى ١٤/١٠/١٩٢١ وكانت لجنة الاحتفال قد أعدت قوس نصر ، حدث خلاف بين المنادين بحياة عدلى والمهاتفين بحياة سمء ، وكانت النتيجة أن هدم العدايون قوس النصر وجميع معالم الزينة ، ثم أطلقت بعض أعيرة نارية وحدث اضطراب كبير ، وهوى من هوى إلى النيل وأصيب الكثير بضربات المرات وبالأعيرة النارية<sup>(٤)</sup> .

(١) أحمد بهاء الدين : أيام لها تاريخ ، ص ١٣٠ — ١٣١

(٢) عبدالرحمن الراقى : فى أعقاب الثورة ، ص ١٦

(٣) المرجع السابق ، ص ١٧

(٤) أحمد شفيق : حوليات مصر ، ج ٢ ، ص ٢٨٩



ويزداد الاستقطاب بين فريق القداماء وفريق الثوار ، فيجتمع عدد كبير من كانوا أعضاء في الجمعية التشريعية ويرسلون إلى سعد بأنهم يسحبون توقيعهم الذي أولوه إياه في بدء الثورة : « القاهرة في ٢ نوفمبر سنة ١٩٢١ ، حضرة صاحب المعالي سعد زغلول باشا: نحن أعضاء الجمعية التشريعية نرى تصرفاتكم بعد عودتكم من أوروبا ، سلسلة أغلاط سياسية . ولا شك في أن هذه الأغلاط راجعة إلى انفرادكم بالعمل دون أكثرية زملائكم ... لهذا .. نعلمكم مع الأسف بأن مصلحة الأمة قضت علينا بسحب وكالتنا منكم» (١) .

وإذا كان نجاح الثورة في تحقيق أهدافها يحدده توازن القوى بين معسكر الشعب ومعسكر أعداء الشعب ، فإن التوازن الذي كان قائماً ، كان في غير صالح الشعب ، فقد كان النظام العالمي السائد هو النظام الرأسمالي تسيطر عليه حنفة من الدول الكبرى الاستعمارية ، ولم يكن النظام الاشتراكي إذ ذاك الانظام وليداً محصوراً في نطاق دولة واحدة . وقد كان على أرض مصر قوى الاحتلال مسلحة بالطائرات والمدفعات والمقاذف في مواجهة شعب مسلح بالمصنوعات والأحجار وبعض البنادق القديمة ، وقد كان على رأس الدولة المصرية ملك يدرك تماماً أن الإنجليز هم الذين أتوا به إلى الحكم . ثم كان هناك طبقة من كبار الملاك لها حزبها ولها تنظيمها ، طمعت ثورة عرابي ، ولم تلبث أن طاعت ثورة ١٩١٩ من الحلف فتمكنت لها وهرعت إلى الاستعمار تستنجد به ، ومن هؤلاء جنود الاستعمار والملك ، وزارات معادية للشعب . ثم هناك أجهزة الدولة من جيش وبوليس بساطان ضد الشعب . . معسكر ضخم من الأعداء مزوداً بالمال والسلاح والخبرة وأجهزة الدعاية ثم هناك القوى الشعبية تقف على رأسها قيادة ضعيفة إقتصادياً وسياسياً ، غير واضحة فكرياً (٢) .

(١) المرجع السابق ، ص ٤١٥

(٢) شهادي عطية : تطور الحركة الوطنية ، ص ٧١ - ٧٢

## التنظيمات السرية

في ظل ما كان سائدا في مصر طوال هذه الفترة من إستخدام كاذب وسائل الضغط والارهاب ، وتسليم الأفواه وتقييد الحريات ، كان من العسير أن تفتصر الحركة الوطنية في نشاطها ضد الاحتلال على النشاط العلاني ، ومن هنا فقد شهدت مصر عدداً من التنظيمات السرية سواء على المستوى الفردي أم على المستوى الجماعي ، اتسم نشاط معظمها بالعنف ، وفيما يلي دراسة لأهم هذه التنظيمات .

### مقاومة سرية استمرار الثورة العرابية

فعلى الرغم مما لاقته الثورة العرابية من فشل وانكسار ، إلا أن روح الثورة الوطنية لم تمت تماماً ، فقد أثبتت الوثائق أن بعض المناضلين حاولوا الاستمرار في الوقت الذي انتشرت فيه كلاب الخيانة في كل مكان بحثا عن فلولهم ، ففي الأهرام وبعد شهر واحد من دخول الإنجليز القاهرة نقرأ الخبر الآتي الذي أرسله مكاتب الأهرام في سوهاج :

« لا يزال التحقيق جاريا مع المتعصبين ( الثوار ) بهمة سعادة مديرنا الأفخم ، وقد ثبت على حميد أبي ستيتة أنه حاول إنشاء ثورة ، فدعا المتطوعين من مديريات جرجا وقنا وإسنا لمساعدة عرابي الذي كان يرأسه بواسطة حسن موسى العقاد ، ولو لم يحل دون ذلك دقة السياسة والانتباه التام من سعادة المدير وحضرة ليرالاي لأوقع ضررا عظيما .

وتحقيقاً أيضاً أن مصطفى أفندي الأسير طي حاول خلع سعادة المدير بأمر العصاة — وكلف والده عبد الرحيم وأحمد فرج وابن أخيه أن يخطبوا في البلاد بيت روح انتعصب الأعمى . ثم ان عبد الرحيم لم ينقطع عنه

النشكى حتى الآن وأما أحمد فرج فلم يزل هاربا»<sup>(١)</sup>

فمكذا تنقلب الحقائق ، ويصبح الثوار عصابة ، وتصبح الوطنية تعصبا  
أعمى !!

وفي ٢٠ يولية سنة ١٨٨٣ ، ظهر ذيل للثورة المراهبة ، وهو اكتشاف  
جمعية سرية غرضها إخراج الانجليز من مصر وقاب نظام الحكم فيها . ولقد  
أطلقت هذه الجمعية على نفسها اسم «الوامة الوطنية المصرية» وجاء في قانونها  
الأساسى الذى ضبط أنها تقبل فى عضويتها كل شخص مصرى أو أجنبى  
مسلم أو مسيحي يدفع خمسة جنيهات إنجليزية إعانة للجمعية ، ويقسم على  
الطاعة العمياء ، وأن تكايف أحد الأعضاء بشيء لا يكون إلا بالاقتراع وبعد  
ثبوت كفاءة العضو للتنفيذ . وجاء فى قانونها أيضا أن العضو يحصل عند  
انخراطه فى سكانها على بندقية وطبخة وخنجر<sup>(٢)</sup> :

وجاء فى أحد المنشورات التى كانت توجهها للقناصل :

« أن الجمعية السرية لم ترم فى تأسيسها إلى المساس بال دستور أو نظم  
الحكومة أو الحرية المعنوية والفكرية للأفراد ، وإنما غرضها تحرير الوطن  
وطرد الانكليز من مصر وإخراجهم من وظائف الحكومة أو من توظف  
منهم فى الجيش » . كما جاء فيه : « ونحن نحافظ على أرواح الأجانب من كل  
جنسية كانوا ، ومن جميع الأديان ، فكاهم ضيوف الوطن ولكن أى أجنبى  
أو وطنى يجرؤ بعد الميعاد الذى حددناه على أن يأوى فى منزله جنود الانكليز  
أو أن يتعامل معهم فى البيع والشراء يعاقب بالموت وتفتصب أو تحرق أمواله  
وترغم عائلته على الخروج من الوطن ، ولكى لا نهم بانتهاك حرمة للقواعد

(١) الأهرام فى ١٣ / ١٠ / ١٨٨٣ ، العدد ١٤٧٠

(٢) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، ص ٢١٢

الدولية قد حددنا هذا التيعاد لتبدأ الجمعية حملها المدائى ، فلتعنى مصر والموت للانكليز»<sup>(١)</sup> .

وتأخذ الجمعية بعد تكوينها فى إرسال الانذار والتهديدات للخدو والأمراء والنظار وحكمدار البوليس وغيرهم وتطلب منهم مساعدة الجمعية فى أداء رسالتها أو تحذرهم من إتيان بعض الأعمال التى يقومون بها .

وكتبت صحيفة البرهان مقالا بعنوان « جمعية العصبة الوطنية » فى العدد الصادر فى ٣١ / ٥ سنة ١٨٨٣ دعت فيه إلى الاخلاص للسكينة ، وعدم القيام بأى حركة ضد الإنجليز لإخراجهم من البلاد ، وقالت الزمان فى صفحتها الأولى أن الخديو وشريف والنظار تلقوا « تحارير تهديدية » ، ورجعت وجود جمعية ثورية فى القاهرة من ضباط عرابيين وضباط مرفوتين وبعض مستخدمى الحكومة . وذكرت البرهان أنه قد تأسست جمعية من الوطنيين والنزلاء للبحث فى منشأ تلك ( العصبة الباغية ) وتتبع كل مامن شأنه أن يهدى إليها ليتبينوا أسماء من لهم أقل إنصال بها فينشروا بها للنشورات فى الجرائد فيجملوها مشوهة فى وجه المجتمع الإنسانى ، وتتمنى الصحيفة أن يتحقق القول فعلا « حتى يظهر القطر من رجس المفسدين »<sup>(٢)</sup> .

ثم ألقت الحكومة القبض على مجموعة من المصريين برئاسة رجل يحمل الجنسية الجزائرية وهو الدكتور محمد بن سعيد الذى كان يعمل طبيباً فى دائرة أحد أمراء الأسرة الخديوية . ويبدو أن الذى وشا بهذه الجمعية وكشف أمرها شيخ من يدعى اسكندر سلام حيث ذهب فأبلغ دار المعتمد البريطانى بذلك ، ويستصوب حكمدار بوليس القاهرة البقاء القبض على مجموعة أخرى من المصريين

(١) عبد الحالى لاشين : سعد زغلول ، ص ٧٣ .

(٢) سامى عزيز : الصحافة المصرية ، ص ١٣١ — ١٣٣



الذين كانوا على الأخص من المشتركين في العصيان العسكري « حتى تتبين الحقيقة ويكشف السر » ويقبض على سعد زغلول مع هذه المجموعة<sup>(١)</sup>.

وتسكّر عيون الحكومة في كل مكان وتشتد في المراقبة وتتبع فلول العرايين ، ويستفاد من خطاب مرسل من مهرداد الخديو بتاريخ ٢٦ / ٩ سنة ١٨٨٣ أنه كانت هناك بعض مظاهر المقاومة من بعض الثوار، فقد جاء في دفاتر المعية السنية : « لدى الإطلاع على نسخة جرنال الزمان نمرة ٢١١ الصادر في ٢٣ الجاري ، وجد مذكوراً بها أنه قبض في يوم أول أمس التاريخ المذكور بجامع سيدنا الحسين رضي الله عنه على أحد الضباط العرايين الذين استشروا بالتفاسد في القاء الخطب حالة كونه راجعاً من منفاه بلا إذن ... »<sup>(٢)</sup>

### العمل السري بقيادة الحزب الوطني

وفي الفترة التي كان يتولى فيها عباس الحسك ، نجد عدداً كبيراً من الجمعيات السرية يؤكد أحد التقارير السرية البريطانية أنها وصلت إلى ثمان وعشرين جمعية حتى ٣ يونيو سنة ١٩١١ وهو تاريخ التقرير المذكور . ومن المدهش حقاً أن نجد الحزب الوطني يشرف على أكثر من عشرين جمعية من هذه الجمعيات .

ويصف الدكتور يونان لبيب رزق هذه الجمعيات إلى ثلاثة أقسام<sup>(٣)</sup> :

١ — جمعيات تتبع رئاسة الحزب نبعية مباشرة ، مثل « جمعية السلام العام في وادي النيل » ويرجع تاريخ تأسيس هذه الجمعية إلى يناير سنة ١٩١١ ، أما مؤسسها فهو محمد فريد نفسه . ونظراً لكثرة أعباء محمد فريد ، فقد أناب عنه اثنين في رياستها . هما « الدكتور عثمان غالب » و « إبراهيم عزت شكرى

(١) عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ، ص ٧٤ .

(٢) دفتر ٣٤٤ ، ص ٤٢ .

(٣) يونان لبيب رزق : الحياة الحزبية ، ص ٢١٩ — ١٢٠ .

بك»، وكان هناك اتفاق كبير بين مبادئها وبين مبادئ الحزب وإن كان من الطبيعي أنه يختلف بعض الشيء نظراً لطابعها السرى مما جعل بإمكانها استخدام العنف .

يضاف إلى هذه الجمعية، جمعية « الرابطة الإسلامية » التي أسسها عبدالعزيز جاويش سنة ١٩١٠ أثناء محاكمة إبراهيم الوردانى ، و « جمعية الاتحاد الأزهرى » التي أسسها الشيخ فهم قنديل من طلاب الأزهر، بينما كانت السابقة من طلاب الحقوق . ثم جمعية « الاخلاص الوطنية » التي أسسها شاب يسمى « محمد زكى » الذى كان وثيق الصلة برياسة الحزب .

٢ — أما النوع الثانى ، فجمعيات أسسها شبان ساروا على نفس مبادئ الحزب الوطنى منها :

- |                     |                             |
|---------------------|-----------------------------|
| جمعية التمدن الأخوى | تأسيس حسين تيمور            |
| — « الرابطة الأخوية | « وجيه رشاد ومحمد الألفى    |
| — « اتحاد الأديان   | « عثمان طلعت صبور وآخرون    |
| — « الأحرار العلمية | { « الشيخ على أحمد الجرجاوى |
| — « الاصلاح الأزهرى |                             |

٣ — والنوع الثالث ، جمعيات كانت تعاون الحزب الوطنى وأن لم تكن ذات صلة مباشرة بزعامته ، كذلك فان مؤسسيها لم يكونوا من رجال الحزب ومن الغريب أن الجمعية التي من هذا النوع كان اسمها « جمعية التشجيع على التعليم الحر » ، ومؤسسها هو إبراهيم السروى الذى كان تبرزياً، وكان الهدف الظاهر لها هو المساهمة — كما واضح من الاسم — فى نشر التعليم، بيد أنه فى أحد اجتماعاتها السرية التى اكتشفت ، تباحت أعضاؤها فى خطة اغتيال شخصية كبيرة مثل

الخديو أو رئيس النظار أو المعتمد البريطاني . وثبت أيضا من تفتيش أوراق الجماعة أنهم كانوا ينوون اغتيال الشيخ على يوسف ، ووجد خطاب تهديد بالقتل موجه إلى توفيق نسيم رئيس محكمة الاستئناف التي حاكمت جاويز في قضية « وطنيتي »<sup>(١)</sup> .

وشهدت مصر حدثاً اهتزت له مختلف الأوساط وهو مقتل بطرس غالى رئيس النظار، وكان هذا الحدث عملاً من أعمال التنظيمات السرية، وعلى الرغم مما أضفى على الحادث من سمة دينية إلا أن الشيء المؤكد هو أن أسباب اغتياله كانت سياسية محضة<sup>(٢)</sup> وقد ثبت من التحريات أن القاتل ( الوردانى ) عضو فى جمعية سرية للقتل السياسى ألفت قبل الحادث بست سنوات<sup>(٣)</sup> وقد وصل إلى السلطات خطاب سرى يقول فيه كاتبه أن الوردانى إذا أعدم ، فإن مليونين مع ٥٠ ألف سلاح سيذهبون له، وأن من يعترض طريقهم سيلقى نفس المصير الذى لاقاه بطرس غالى . وعندما تم تنفيذ حكم الإعدام فى الظلام لبس كثير من النساء والرجال ملابس الحداد ، وذهبت أعداد غفيرة من كل جانب تقدم العزاء لأسرته ولأقاربه ، وحج مئات من طلاب المدارس العليا إلى قبره<sup>(٤)</sup> .

وقبل ذلك وبالتحديد فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٠٨ ، وردت رسالة للخديو عباس بامضاء « أحد رجال جمعية الإنتقام المصرى » جاء فيها : « يا أيها الأمير أن المفرقات الجهنمية التى تنسف الأرض قد أعدت انسفك بمربتك وخيولها ومن يتكون معك فيها أثناء مرورك رغم أنف جواسيسك وحرسك ، فأعزل بطرس رئيس المحكمة المخصوصة واحذر حيث لا يغنى الحذر والمدة خمسة عشر يوماً من تاريخه »<sup>(٥)</sup> .

(١) - المرجع السابق : ص ٢٢١ .

(٢) Lloyd : Egypt Since Cromer, p. 100.

(٣) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، ج ٢ ، ص ٢١٠ .

(٤) Alexander : The Truth about Egypt, pp. 320-322 .

(٥) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، ج ٢ ، ص ١٦٥ .

وتنشر المقطم بعد مقتل بطرس غالى خبراً مؤداً أن اللجنة العلمية الإدارية بنظارة المعارف قررت رفعت الطلبة الأربعة الذين اشتركوا في الجمعية السرية التي من مبادئها استعمال القوة لنيل الدستور من المدارس الأميرية وحرمانهم من الامتحانات، وهم طالبان من مدرسة الحقوق وطالب من مدرسة الطب وطالب من مدرسة الهندسة، فلما عرض الأمر على مجلس النظار رأى تعديل هذا القرار فيما يتعلق بالامتحانات وجعل الحرمان من الإمتحان لسنوات معينة ، وكان من رأى بعضهم أن يكون الحرمان سنتين ، ومن رأى آخرين أن يكون لسنة واحدة . وأصدرت نظارة المعارف قرارها برفعت الطلبة المذكورين وهم : شفيق منصور وعبد البرقوقى الطالبان في مدرسة الحقوق الخديوية ومحمد كمال الطالب بالهندسة ، وأحمد فؤاد الطالب بمدرسة الطب وعدم قبولهم في أى مدرسة أميرية مع حرمانهم من الامتحانات مدة سنتين<sup>(١)</sup> .

وفي أوائل يولية سنة ١٩١٢ ، ظهرت قضية جديدة اتخذتها الحكومة ذريعة لنشر حكم الأرباب في البلاد وهي قضية المؤامرة التي قيل أنها دبرت لاغتيال اللورد كيتشنر والخديو ورئيس الوزراء وغيرهم ، وألقى القبض على كثير من الشبان المنتمين إلى الحركة الوطنية وفتشت منازلهم في جنح الظلام وانتهى التحقيق باقامة الدعوى العمومية على كل من أمام واكد ومحمود طاهر العربي الطالبين ، ومحمد عبد السلام البرعى المحرر باللاواء، واتهمتهم جميعاً بأنهم اتفقوا على اغتيال الخديو وكيتشنر ومحمد سعيد رئيس النظار ومحمد مجدى باشا والمستير دابر وجلى المستشارين بمحكمة الإستئناف . وطالبت النيابة العمومية محاكمة المتهمين بموجب قانون الإتفاقيات الجنائية الذى وضعتة الوزارة سنة ١٩١٠ ، ولم يكن للاتهام في هذه القضية من سند يرتكن عليه سوى شهادة

(١) المقطم في ١٨/٤/١٩١٠ ، المبد ٦٤٠١



جورج فيلبس مأمور الضبط بمحافظة العاصمة ، وفي ١٣ / ٨ ، أصدرت المحكمة حكمها على أمام واكد بالأشغال الشاقة ١٥ سنة ، وعلى كل من محمود طاهر العربي ومحمد عبد السلام بالسجن ١٥ سنة<sup>(١)</sup> .

وانتهزت الصحف الإنجليزية هذه الفرصة وأخذت تحمل على الحزب الوطني حملات عنيفة ، كما أن رجال الشرطة في مصر ، وكانوا ياتمرون بأمر الانجليز ، وجدوا الفرصة سانحة لإظهار نشاطهم واخلاصهم لأسياهم على حساب أخوانهم المصريين ، فلم يتورع بعضهم عن تلفيق التهم للأبرياء ، فقد أبلغوا عن وجود مؤامرة يدبرها بعض الشبان لقتل رئيس النظار وقبضوا عليهم ، ولما تولى النائب العمومي التحقيق معهم اتضح أن التهمة ملفقة ، فأمر بإطلاق سراحهم . وقد انتشرت الوشائات وكثرت البلاغات الكاذبة ، وأصبح من المناظر المألوفة أن يرى رجال النيابة والشرطة يدخلون المنازل مفتشين باحثين في جميع الأركان ، مروعين النساء والولدان ، ثم يلقون القبض على الداس ويسوقونهم مكبلين بالحديد إلى مراكز الشرطة ويحققون معهم ، وفي النهاية يخلون سبيلهم<sup>(٢)</sup> .

وفي يوم ٢٤ أغسطس سنة ١٩١٢ ضبط بوليس جبرك الاسكندرية مع الشاب « أحمد مختار » الطالب للصوى بالمدرسة الحربية بالأسقانة حقيبة بها منشورات ثورية مطبوعة في مطبعة الهلال العثماني التي يصدرها عبد العزيز جاویش تقصمن قدحا شديدا في الخديو ودعوة لتأسيس الجمعيات السرية للفتك والأغتيال ، وظهرت في الوقت نفسه منشورات ثورية في الاسكندرية وطنطا . وقد قبض على جاویش في الأسقانة وأحضر للاسكندرية يوم ٨ نوفمبر ، فكتب

(١) عبد الرحمن الرافعي : محمد فريد ، ص ٢٨٧ .

(٢) محمد سعيد كيلاني : السلطان حسين ، ص ٢٣ .

محمد فريد في جريدة السيكل ينتقد حكومة الأستانة لتسليمها رجالاً متهمين بتهمة سياسية لخصومه مخالفة في ذلك جميع التقاليد الدولية . وقد حوكم جاويز وحفظت القضية لعدم كفاية الأدلة<sup>(١)</sup> .

### المقاومة السرية أثناء الحرب

ولم يتوقف الكفاح السري حتى في أحلك أيام مصر في هذه الفترة عندما نشبت الحرب العالمية الأولى وفرضت عليها الحماية ، ففي يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٤ قبضت السلطة العسكرية في العاصمة على كاتب بالحكمة اسمه عبد الله محيسن لتفوهه بألفاظ التهديد للسلطان . وبتفتيشه وجد معه مسدس . وقد فتشت الشرطة منزله ومنازل أقربائه وأصدقائه واعتقلت بعضهم<sup>(٢)</sup> ثم أفرجت عنهم لعدم وجود تهمة ضدهم ، وكان عبد الله محيسن قد ارتدى ملابس الحداد يوم إعلان الحماية ، كما حذا حذوه كثيرون من الشبان ، وقد أفرج عنه بعد أن أمضى في السجن حوالي خمسين يوماً<sup>(٣)</sup> .

وحكمت محكمة المطارين الجزئية بالاسكندرية بحبس مصطفى الترمذي سنة مع الشغل للمنشورات الثورية التي ضبطت معه في نهاية ديسمبر سنة ١٩١٤ وكانت موجهة من جمعية تحرير مصر — فرع الاسكندرية<sup>(٤)</sup> .

وأدت ثورة بعض الشبان غضباً على الحماية بهم إلى أن يفكروا في الإحتجاج العملي عليها . من ذلك ما رواه « محمد شكري الكرداوى »<sup>(٥)</sup> من أنه بعد إعلان الحماية اشترى عدداً من المسدسات وأخذ يتدرب عليها ثم سافر إلى القاهرة قبيل تقويع السلطان حسين كامل لضربه بالرصاص لولا أن وشا به أحد أقاربه فجاء أهله واضطروه إلى العودة معهم إلى بلده في المنصورة . وسمع قريب له

(١) أحمد شفيق : مذكراتي في نصف قرن ، ج ٢ ، ص ٢٧٠ .

(٢) الوطن في ١٢/٢١/١٩١٤ .

(٣) محمد سيد كيلاني : السلطان حسين ، ص ٦ .

(٤) الوطن في ١٣/١/١٩١٥ .

(٥) محمد شكري الكرداوى : مذكراتي ، خمسة وخمسين شهراً في غنى ، دار الطباعة

الأهلية ، ١٩٣٦ ص ط — م .

يسمى « محمد خليل » بالقصة ، وكان يمتلئ بحاسة وطنية ، فأصر على أن يقوم هو بالتنفيذ . ويروى السكرداوى أن تاجر الحديد الذى اشترى منه مسدسات أخرى رفض أن يأخذ ثمنها لما علم بالغرض منها .

وفى يوم الخميس ٨ أبريل سنة ١٩١٥ ، كان السلطان راكبا عربية ، وكان أمام العربية كوكبة من الفرسان وخلفها جنود شاهرون سيوفهم بأيديهم وبجانب العربية اليوزباشى إبراهيم خيرى شاهراً سيفه ، فمجم محمد خليل على عربية للسلطان فى وسط السيوف وما كاد يطلق أول عيار نارى حتى هوى اليوزباشى خيرى بسيفه على رأسه فشطط طربوشه شطرين وجرحه فى رأسه جرحاً بليغاً وفى الحال قبض أحدهم بشدة على يد خليل حتى تسلمه البوليس ، وفشلت المحاولة .

وبعد مرور شهرين على هذا الحادث ، أى فى يوم ٩ يونيو سنة ١٩١٥ ، حدث أنه بينما كان السلطان سائراً قبيل الظهر بموكبه من قصر رأس التين إلى مسجد سيدى عبد الرحمن بن هرمز لتأدية فريضة الجمعة ، إذ أقيمت عليه قبلة من نافذة من نوافذ أحد المنازل للطلقة على الموكب ، فوقفت على ظهر جواد من جوادى المركبة ثم سقطت إلى الأرض ولم تنفجر<sup>(١)</sup> .

وقد اتزعجت الحكومة المصرية والسلطات البريطانية من وقوع هذا ومن الطريقة التى دبر بها ، ومن فرار الجاني ، وأخذ رجال الشرطة يلقون القبض على الناس جزافاً ويسوقونهم إلى التحقيق ، وانتشر رجال الشرطة السرية فى جميع جهات القطر للبحث عن الجاني ، وأعلنت الحكومة أنها تعطى خمسمائة جنيه لمن يدلى بمعلومات صحيحة تؤدي إلى القبض على الشخص المتهم . وقد احتوت النشرة التى ألقيتها إدارة الضبط على الجدران على صورة

(١) أحمد شفيق : حوليات مصر ، ج ١ ، ص ٨٣ .

زنيكوغرافية لإمضاء المتهم كما وردت في عقد الأيجار، وأصدر القائد البريطاني العام المنشور الآتي :

« على كل شخص يعلم بوجود مؤامرة ضد نظام الحكم ، سواء نتج من هذه المؤامرة أى فعل أو لا ، وعلى كل شخص يعلم أن فرداً أو أفراداً مشتركين في مؤامرة ، أو متهمون بأية جريمة موجهة ضد نظام الحكومة أن يبلغ بلا أدنى تأخير إلى أقرب سلطة سواء ملكية أو عسكرية كل المعلومات التي يكون حاصلها عليها وكل من لم يقم بالتبليغ عن ذلك مع علمه به ، يعرض نفسه للمحاكمة بالطريقة العرفية ، وكذلك من يتستر على أشخاص مشتركين في مؤامرة أو جريمة أو يساعدهم في الهرب من يد القضاء »<sup>(١)</sup> .

وقد ظهر بعد تحقيق طويل أحيط بالسكتمان أن هذه الجناية دبرها شابان مصريان هما : محمد نجيب الهلواني المدرس بمدرسة الجمعية الخيرية الإسلامية بالإسكندرية وأصله من قرية « أبا الوقف » التابعة لمركز مفاغة ، وكان إذ ذاك في الثانية والعشرين ، ومحمد شمس الدين وكان طالباً بالمدارس الثانوية ثم تركها بحثاً وراء الرزق وهو في العشرين من عمره<sup>(٢)</sup> .

وفي مساء السبت ٤ سبتمبر سنة ١٩١٥ ضرب شخص اسمه صالح عبد اللطيف ، إبراهيم باشا فتحنى وزير الأوقاف بسكين في رقبته قاصداً قتله وذلك على رصيف محطة مصر وقت ما كان الوزير ينتظر قطار الصعيد للسفر ، وبينما كان واقفاً بين كثيرين من الضباط المسافرين إلى السودان ، ولكنه لم يمت<sup>(٣)</sup> .

ويقوم بعض الوطنيين بالإعداد للثورة عندما تحين الفرصة ويكتب محمد فريد في مذكراته عن ذلك فيقول : « في مارس سنة ١٩١٥ ، وجعل

(١) محمد سيد كيلاني : السلطان حسين ، ص ١١١ — ١١٢ .

(٢) المرجع السابق : ص ١١٤ — ١١٥ .

(٣) مذكرات محمد فريد ، الكتائب ، أغسطس ١٩٢٠ ، ص ١٧٦ .



عبد العزيز عمران ، ومخلص أخباره ، أن الحالة الروحية ( المعنوية ) في مصر جيدة جداً وأن أخواننا مشتغلون بتنظيم أعمالهم استعداداً للثورة . عند سنوح الفرصة ولسكنهم ينتظرون منا أن نرسل إليهم السلاح والذخائر وهم مجهزون اللازم لإدخالها سرّاً وحفظها في أما كن أمينة لحين توزيعها وقد اتفق هو مع الإخوان هناك على كيفية التخاطب بجوابات مفتوحة ولكن بعبارات متفق عليها وسنسافر معه قريباً إلى برلين للسمي في إرسال الأسلحة والذخائر . .»<sup>(١)</sup>

### الوجه السرى لثورة ١٩١٩

وعندما أعلن الشعب المصرى غضبه على الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٩١٩ ، وقامت الثورة الوطنية تطالب بجلاء الأتجلايز عن البلاد ، جن جنون الإتهاميز وأعاونهم ولحاوا إلى كل وسائل البطش والإرهاب بهدف إخماد الثورة ، ورأى قادة الثورة أنه لا بد من من قيام حركة سرية تساند الثورة وتمضى في طريقها المرسوم أسوة بالحركات السرية التى ساندت كل ثورة من ثورات العالم ومن هنا شهدنا عدداً كبيراً من الجمعات السرية<sup>(٢)</sup> :

١ — جمعية اليد السوداء تحت رئاسة عبد الحليم البيل الحامى وأبى شادى بك ومصطفى القاياتى ومحمود أبو العيون وعدد من الطلبة وغرضها إثارة الرأى العام واتلاف الأشياء بحيث تسكف الحكومة نفقات كبيرة وجمع الأموال في سبيل الحركة .

يقول حافظ محمود : « أذكر يوماً من أيام سنة ١٩٢٠ صدرت فيه التعليمات الرسمية يوقف الدراسة في المدارس إلى أن يحضر أولياء أمور التلاميذ ليوقع كل منهم إقراراً بمسئوليته عن أى إضراب يقوم به ابنه . يومئذ عدت

(١) المرجع السابق ، يونية ١٩٧٠ ، ص ١٧٦ . . .

(٢) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ١٦٩ — ١٧٠ . . .

إلى يدينا فوجدت أخى الأكبر مجتمعاً ببعض زملائه من طلاب التعليم المتوسط والعالى وأمامهم ورقة مطبوعة فيها نداء للسانة المنحرفين بأن يعقلوا أو يكون جزاءهم الموت ، وقد عنون هذا النداء باسم « جمعية اليد السوداء » وبجانب هذا العنوان صورة تحمل مسدساً<sup>(١)</sup> .

٢ — لجنة الدفاع الوطنى . وأكثر أعضائها من اليد السوداء ، وغرضها تهيج الرأى العام ضد الحكومة وتحريض الشعب على ارتكاب الجرائم ضد السلطة العسكرية .

٣ — اللجنة المستعجلة . وغرضها إثارة الرأى العام ورئيسها حسن نافع وإبراهيم عبد الهادى .

٤ — المصرى الحر . وكانت تصدر جريدة سرية باسم « المصرى الحر » ولها مطبعة سرية خاصة وكان الناس يتلقفون هذه النشرات بلهف ويتبادلون الاطلاع عليها .

٥ — الشعلة ، ويرأسها مرقس حنا ونجيب باشا غالى .

٦ — المدارس العليا ، أعضاؤها من الطلاب وخطتها ، العمل السرى باصدار المنشورات والحث على الاضراب والاطلاع على أسرار الحكومة وتهديد الخونة .

٧ — جمعية مجلس العشرة .

٨ — جمعية الحسين .

٩ — جمعية الانتقام . وقد ذكر عبد الطاهر السالوطى أنها تألفت عقب

---

(١) حافظ محمود : المبارك فى الصحافة والسياسة والفكر ، كتاب الجمهورية ، أبريل

عودة لجنة مانر من مصر في ١٧ يناير سنة ١٩٢٠ . وقد نسب إلى عبد الرحمن فهمي وزملائه أنهم كونوا هذه الجمعية . وغرضها خلع السلطان والتجريض على ارتكاب جرائم الاغتيال<sup>(١)</sup> .

وكان المحرك الرئيسي لنشاط عدد من هذه الجمعيات ، عبد الرحمن فهمي سكرتير لجنة الوفد المركزية في القاهرة ، قال عنه محبوب ثابت أنه « كان مصدر الوحي بل الوعي والانتباه القوي ومبعث الوجدان الوطني والشعور الفدائي في سبيل الوطن والمحرك لخاصة المصريين وعامتهم »<sup>(٢)</sup> وقال في مكان آخر : « . . كان يتصل بكل إقليم من أقاليم القطر ، وبكل قرية وعزبة ودسكرة مهما كانت نائية . كان له في كل جهة من جهات القطر عيون مبعوثه ، وفي كل ناحية رجال يبلغونه بكل ما يحدث . . . »<sup>(٣)</sup> .

وتتعدد حوادث العنف في السنة الأولى للثورة ، من ذلك :<sup>(٤)</sup>

- حادثة مهاجمة المتظاهرين لمبنى نقطة شرطة للفرق بالفيوم في ١٦ مارس سنة ١٩١٩ وإحراقه والاستيلاء على ما به من الأسلحة والخيول والمتنولات .
- حادثة مهاجمة المتظاهرين لمبنى مركز فارسكور في ١٨ مارس سنة ١٩١٩ واستيلائهم على ما به من الأسلحة والدخائر .

— حادثة تعرض للملازم الثاني السيد السيسى الضابط بمديرية الشرقية لقوة مسلحة بريطانية بين بلدة هيا وقرية هريبط في ١٧ مارس سنة ١٩١٩ .

ويروى الكرداوى أيضاً أنه بعد أن ألف محمد سعيد الوزير وسط عاصفة

(١) فتحي رضوان : مشهورون منسيون ، أخبار اليوم ، ١ أكتوبر ١٩٨٠ ، ص ٢١  
(٢) صالح على عيسى السوداني : الأسرار السياسية لأبطال الثورة المصرية وآراء الدكتور محبوب ثابت ، شركة فن الطباعة ، بدون تاريخ ، ص ٢٥ .  
(٣) المرجع السابق ، ص ٢٥  
(٤) إبراهيم محمد الفحام : أهمية الأوامر العمومية كمصدر لتحقيق أحداث ثورة ١٩١٩ ، مجلة الكاتب ، ديسمبر ١٩٦٩ ، ص ٢٠ .

من الاحتجاج دون أن يقيم وزناً للاتفاق العام بين الوطنيين على مقاطعة الحكم، عزم على تدبير مؤامرة لقتله. وبعد بحث طويل، أخبره الشيخ محمد محمد خليفة التاجر بكفر الزيات والمدرس قبل ذلك بالمنصورة بأن هناك شخصاً أزهرياً من كفر الزيات على أتم استعداد لإلقاء القنابل، هو الشيخ سيد علي محمد.

وسافر الكرداوى إلى الاسكندرية وخص الطريق الموصلة بين ديوان الحكومة إلى منزل سعيد باشا بسان استيفانو واختار الأمكنة الملائمة للموقف فيها وقذف القنبلة منها. وفي يوم الجمعة ٢٩ أغسطس (وكان قد عاد إلى كفر الزيات) رجع إلى الاسكندرية مع الشيخ سيد وأرشدته على الطريق وأفهمه أوصاف الباشا إلى غير ذلك من مسائل وفي صبيحة يوم الثلاثاء ٢٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ ذهب إلى كازينو سان استيفانو وبيد الكرداوى سلة مملوءة عنباً تحته قنبلة ووقف سيد بها بعد إعدادها للانفجار وجلس عند بائع غازوزه يتشغل بشرب زجاجة، وبعد قليل خرج رئيس الوزراء من منزله في السيارة فقذف الشيخ سيد السيارة بالسلة قائلاً: «خذ يا خائن» وتدحرجت القنبلة خارج السيارة ولم تصبها وإن انفجرت انفجاراً شديداً<sup>(١)</sup>.

وتشهد حوادث الاغتيال السياسى فى سنة ١٩٢٢، فقد شرع فى قتل عبد الخالق ثروت قبل أن يؤلف الوزارة، إذ دبرت مؤامرة لاغتياله وكان محمداً لإفناؤها يوم ١٦ / ١٩٢٢، أى فى الوقت الذى كانت المجالس تتحدث عن قرب احتمال تكليفه بتأليف الوزارة واكتشف البوليس المؤامرة<sup>(٢)</sup>.

وتعددت حوادث اغتيال الموظفين الإنجليز، ولم يعرف الناعلون فى

(١) محمد شكرى الكرداوى : خمسة وحسين شهراً فى عنباً، ص ١٤٠ — ن .

(٢) عبد الرحمن الرافى : فى أعقاب الثورة، ج ١، ص ٦٤ .



معظمها وتخرج مركز الوزارة ، ففي مارس سنة ١٩٢٢ أطلق مجهولان الرصاص على مدير قسم القاطرات بالسكك الحديدية بالضرب من منزله بالزيتون فأصيب باصابات بليغة<sup>(١)</sup> .

وبينما كان البكباشي كيف مساعد حكمدار فرقة حرف (ب) قاصداً منزله بعد ظهر الأربعاء ٢٤ / ٥ / ١٩٢٢ ، أصيب وهو راكب مجلته بميانات نارية تحت الأذن من يد مجهول بشارع الفلسكي أمام المدرسة الإلهامية وتوفي الجنى عليه بعد ذلك<sup>(٢)</sup> .

وفي صباح يوم ١٥ / ٧ ، كان السكولونيل بييجوت من المصلحة المالية التابعة للجيش البريطاني خارجاً من منزله بشارع القاضي الفاضل بجوار القنصلية إلى محل عمله ، فأطلقت عليه أربع رصاصات أصابت اثنتان منها رتيه واثنتان كتفيه وفر الجاني<sup>(٣)</sup> . . الخ

وعندما احتج الوفد على تأليف عدلى للوزارة في فبراير سنة ١٩٢٣ ، وأفل الإنجليز بيت الأمة ، لم يلبث هذا الإقبال أن أحدث صدى عكسياً ، ففي يوم ٢٧ / ٢ استؤنفت الاغتيالات ، فقد أقيمت قنبلة يدوية على خمسة من الجنود الإنجليز كانوا سائرين بشارع نوبار باشا ( الجمهورية الآن ) تجاه جامع أولاد عدنان . ولم يكدمضى أسبوع آخر أى فى يوم ٣ / ٤ حتى حدث حادث آخر كان له دوى كبير ، فقد أقيمت قنبلة يدوية فى مطعم بحى الأزبكية فجرحت ثلاثة من الجنود البريطانيين كانوا يأكلون فى ذلك المطعم ، وبينما كان الناس مشتغلين بهذه الحادثة ، إذا أقيمت قنبلة أخرى من نافذه الطابق الأرضى من أيذن بالاس أوتيل فى ميدان الخازندار ، محل إدارة مخبرات

(١) المرجع السابق ، ص ٦٥ .

(٢) أحمد شفيق : حوليات مصر ، ج ٣ ، ص ٢١١ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٢٠ .

الجيش البريطانى فى مكتب الإشارات بمركز القيادة العامة وإن لم تنفجر القنبلة<sup>(١)</sup> .

وقد كتبت جريدة الديلى هيرالد فصلاً افتتاحياً فى ٧ مارس سنة ١٩٢٣ معلقة على هذه الحوادث فقالت<sup>(٢)</sup> :

« ظلت الديلى هيرالد أربعة أعوام تنذر الحكومة البريطانية قائلة أن سياسة القمع والشدة غلطة تجر السكوارث . وأن الوسيلة الوحيدة للوصول إلى تسوية المسألة المصرية هى الاعتراف الصريح بحقوق الشعب المصرى والمفاوضة الحرة مع زعمائه المختارين » .

وعلى الرغم من أن معظم هذه الحوادث كانت بتوجيه وإشراف التنظيم السرى للوفد فإن من المستبعد القول بأن سعد زغلول كان محرراً عليها ، وإنما هى من اختصاص رئيس التنظيم السرى وهو عبد الرحمن فهمى ، ورئيس الوفد يحدد المبادئ العامة لصالح القضية الوطنية ورئيس التنظيم يعمل على بحث تفاصيلها وضمان تنفيذها ومعاينة من يخالفها<sup>(٣)</sup> .

---

(١) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ٣٨٨ .

(٢) أحمد شفيق : حوليات مصر ، ج ٣ ، ص ٤٤٩ .

(٣) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ١٦٣ .



## المراجع العربية

- ١ - إبراهيم عاصر : الأرض والفلاح ( للمسألة الزراعية في مصر ) مطبعة الدار المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٨ .
- ٢ - ——— : ثورة مصر القومية ، دار النديم ، القاهرة ، ١٩٥٧ .
- ٣ - إبراهيم عبده : أبو نظاره ، مكتبة الآداب بالجمايز ، القاهرة ، ١٩٥٣ .
- ٤ - أحمد أحمد الحنة : تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر ، النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٨ .
- ٥ - أحمد أمين : حياتي ، النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٩ .
- ٦ - ——— : زعماء الإصلاح في العصر الحديث ، النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٩ .
- ٧ - أحمد بهاء الدين : أيام لها تاريخ ، دار روزاليوسف ، القاهرة ، ١٩٥٤ .
- ٨ - أحمد شفيق : حوايات مصر السياسية ، تمهيد ، الجزء الأول ، مطبعة شفيق باشا ، القاهرة ، ١٩٢٦ .
- ٩ - ——— : حوايات مصر السياسية ، تمهيد ، الجزء الثاني ، مطبعة شفيق باشا ، القاهرة ، ١٩٢٧ .
- ١٠ - ——— : حوايات مصر السياسية ، تمهيد ، الجزء الثالث ، مطبعة شفيق باشا ، القاهرة ، ١٩٣٨ .
- ١١ - ——— : مذكراتي في نصف قرن ، مطبعة مصر ، الجزء الأول ، القاهرة ، ١٩٣٤ .



- ١٢- ———: مذكراتى فى نصف قرن، مطبعة مصر، الجزء الثانى، القاهرة، ١٩٣٦.
- ١٣- أحمد رشاد: مصطفى كامل وكفاحه، دار السعادة، القاهرة، ١٩٥٨.
- ١٤- أحمد عبد الرحيم مصطفى: الثورة العرابية، المكتبة الثقافية (٣٠)، دار القلم، القاهرة، ١٩٦٣.
- ١٥- ———: تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاصرة، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٧.
- ١٦- ———: مصر والسؤال المصرى، دار المعارف القاهرة، ١٩٦٥.
- ١٧- أحمد عرابى: مذكرات عرابى (كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية) كتاب الهلال، جزءان القاهرة، ١٩٥٣.
- ١٨- أحمد لطفى السيد: قصة حياتى، كتاب الهلال (١٣١)، القاهرة، ١٩٦٢.
- ١٩- أحمد محمد غنيم وأحمد أبو كف: اليهود والحركة الصهيونية فى مصر ١٨٩٧ — ١٩٤٧، كتاب الهلال (٢١١) القاهرة، ١٩٦٩.
- ٢٠- البرت فارمان: مصر وكيف غدروا بها (ترجمة عبد الفتاح عنایت)، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤.
- ٢١- الجمعية العمومية: مجموعة مضابط الجمعية العمومية من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩١٢.
- ٢٢- الحكومة المصرية: تقرير لجنة التجارة والصناعة، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩١٩.

- ٢٣ — المسأ المصرية في دورها الأخير : مجموعة تشمل على تقرير ملنر وأهم الردود  
الوطنية ، القاهرة ، ١٩٢١ .
- ٢٤ — الياس أيوبى : تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا ، مطبعة دار  
الكتب ( جزأان ) القاهرة ، ١٩٢٣
- ٢٥ — أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى سنة ١٩١٩ ،  
دار الكتاب العربى ، القاهرة ، ١٩٦٧
- ٢٦ — — : تاريخ الطبقة العاملة المصرية ( ١٩١٩ — ١٩٢٩ ) ، دار  
الشعب ، القاهرة ، ١٩٧١
- ٢٧ — أمين مصطفى عفيفى عبد الله : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر  
الحديث ، الأبحلو المصرية القاهرة ، ١٩٤٣
- ٢٨ — أنور الجندى : الفكر العربى المعاصر فى معركة التقريب والتعبئة  
الثقافية ، الأبحلو المصرية ، القاهرة ، د . ت
- ٢٩ — — : تطور الصحافة العربية فى مصر ، مطبعة الرسالة ، القاهرة ،  
١٩٦٧
- ٣٠ — — عيد العزيز جاويش ، أعلام العرب ( ٤٤ ) القاهرة ، ١٩٦٥
- ٣١ — أنيس صابغ : للفكرة العربية فى مصر ، مطبعة هيكل الغربى ، بيروت  
١٩٥٩
- ٢٢ — بلفى ( ويلفرد ) : التاريخ السدى لإحتلال انجلترا مصر ، اخترنا لك  
القاهرة . د . ت
- ٣٣ — جاد لمبى : بناء الإقتصاد المصرى ، الأبحلو المصرية ، القاهرة ، د . ت
- ٣٤ — جرجس حنين : الأطنان والضرائب فى القطر المصرى ، المطبعة الأميرية  
القاهرة ، ١٩٠٤

٣٥ - جرجس سلامة : أثر الاحتلال البريطاني في التعليم القومي في مصر ،  
الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٦

٣٦ - جمال الدين محمد سعيد : التطور الإقتصادي في مصر منذ الكساد العالمي  
مطبعة لجنة البيان العربي ، القاهرة ، ١٩٥٦

٣٧ - جمال حمدان . استراتيجيات الاستعمار والتحرير ، كتاب الهلال ( ٢٠٥ ) ،  
القاهرة ، ١٩٦٨

٣٨ - جمهورية مصر : القضية المصرية ( ١٨٨٢ - ١٩٥٤ ) ، المطبعة الأميرية  
القاهرة ، ١٩٥٥

٣٩ - جوليت آدم : إنجلترا في مصر ( ترجمة على فهمي كامل ) ، مطبعة شركة  
العلم ( الدفاع الوطني ) القاهرة ، د . ت

٤٠ - جورست : تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان  
سنة ١٩٠٨ ، ترجم وطبع بإدارة المقطم ، القاهرة

٤١ - حافظ محمود : المارك في الصحافة والسياسة والفكر ، كتاب الجمهورية  
( ١ ) القاهرة ؛ ١٩٦٩

٤٢ - حسين خلاف : التجديد في الاقتصاد المصري الحديث ، دار أحياء  
الكتب العربية ، القاهرة ، ١٩٦٢

٤٣ - حسين فوزي النجار : أحمد لطفي السيد ، أعلام العرب ( ٢٩ ) ؛  
القاهرة ؛ ١٩٦٧

٤٤ - — : علي مبارك ، أعلام العرب ( ٧١ ) ، القاهرة ، ١٩٦٧

٤٥ - رؤوف عباس : الحركة المالية في مصر ، دار الكتاب العربي ؛ القاهرة

- ٤٦ - راشد البراوى ومحمد حمزة عليش : التطور الإقتصادي في مصر في العصر الحديث النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٤
- ٤٧ - رزتر (هنس) . مصر في عهد الاحتلال الانكليزي ، والمسألة المصرية القاهرة ، ١٨٩٧
- ٤٨ - رسائل مصري لسياس انكليزي كبير في سنة ١٩٠٥ ، طبعت على نفقة حزب الإصلاح الدستوري القاهرة ، ١٩٠٨
- ٤٩ - رفعت السعيد . الأساس الإجتماعي للثورة العربية . دار الكاتب العربي القاهرة ، ١٦٩٧
- ٥٠ - ——— . تاريخ الفكر الاشتراكي في مصر ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٦٩
- ٥١ - رودستين (تيودور) : تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده ترجمة على أحمد شكرى ، القاهرة ، ١٩٢٧
- ٥٢ - سامى عزيز : الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الانجليزى ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ، ١١٦٨
- ٥٣ - سعد مرسى أحمد وسعيد اسماعيل على . تاريخ التربية في مصر ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧١
- ٥٤ - سعيد اسماعيل على : الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لحركة الفكر التربوي في مصر في الفترة من ١٨٨٢ - ١٩٢٣ ، رسالة دكتوراه . ( ستفسل ) كلية التربية بجامعة عين شمس ، ١٩٦٩
- ٥٥ - سلامة موسى : تربية سلامة موسى ، دار الكاتب المصري ، القاهرة ، ١٩٤٧ .



٥٦ - سليم خليل نقاش: مصر المصريين ، مطبعة جريدة المحروسة ،  
الاسكندرية ، ١٨٨٣

٥٧ - شارل بتلهايم : التخطيط والتنمية ( ترجمة اسماعيل صبرى عبد الله ) ،  
دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

٥٩ - شمدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية (١٨٨٢ - ١٩٥٦)  
الدار المصرية للكتب ، القاهرة ، ١٩٥٧ .

٦٠ - صالح عيسى : الأسرار السياسية لأبطال الثورة المصرية وآراء الدكتور  
محجوب ثابت ، شركة فن الطباعة ، القاهرة ، د . ت .

٦١ - صبحى وحيدة : فى أصول المسألة المصرية ، الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٠ .

٦٢ - صبرى أبو الجود . محمد فريد ، ذكريات ومذكرات ، كتاب الهلال .  
القاهرة ، ١٩٦٩ .

٦٣ - صلاح نامق : قضايا التخلف الاقتصادى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

٦٤ - عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، سيرة ونحمة ، مطبعة حجازى .  
القاهرة ، ١٩٣٦ .

٦٥ - ——— . محمد عبده ، أعلام العرب ( ١ ) ، مكتبة مصر ، القاهرة  
١٩٦٢

٦٦ - ——— ١١ يوليو وضرب الاسكندرية ، كتاب اليوم ، القاهرة .  
١٩٥٢ .

٦٧ - عبد الخالق محمد لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى سنة  
١٩١٤ ، دار المعارف القاهرة ، ١٩٧١ .

٦٨ - عبد الرحمن الجبرنى : تاريخ الجبرنى . كتاب الشعب ( ٢٧ ) . القاهرة .  
سنة ١٩٣٦ .

٦٩ - عبد الرحمن الرافعي : الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي . النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٩

٧٠ - ——— بطل الكفاح ، الشهيد محمد فريد ، ( كتاب الهلال ) ، القاهرة ، ١٩٥٧

٧١ - ——— تاريخ الحركة القومية ، ج<sup>١</sup> ، ط<sup>٢</sup> القاهرة ، ١٩٤٨ ،

٧٢ - ——— ثورة سنة ١٩١٩ ، ( جزءان ) . النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٥ .

٧٣ - ——— عصر اسماعيل ، ( جزءان ) النهضة المصرية ، ١٩٤٨ .

٧٤ - ——— في أعقاب الثورة ، ج<sup>١</sup> ، النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٧

٧٥ - ——— مذكراتي ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٥٠ .

٧٦ - ——— مصر السودان في أوائل عهد الاحتلال ، النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٨

٧٧ - ——— مصطفى كامل ، باعث النهضة الوطنية ، كتاب الهلال (٢٠) القاهرة ، ١٩٥٢ .

٧٨ - عبد العزيز رفاعي ، أحمد شفيق المؤرخ . حياته وآثاره ، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤

٧٩ - ——— فجر الحياة النيابية في مصر الحديثة ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٣ .

٨٠ - عبد العزيز فهمي : هذه حياتي ، كتاب الهلال ( ١٤٥ ) القاهرة ، ١٩٦٣

٨١ - عبد العظيم محمد رضان : تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ — ١٩٣٦ ، دار الكتاب العربي القاهرة ، ١٩٦٨ .

٨٢ — على الحديدي : عبد الله النديم ، أعلام العرب (٩) ، مكتبة مضر  
القاهرة ، ١٩٦٢

٨٣ — على لطفى : التطور الاقتصادي ، لجنة البيان العربي ، القاهرة ، ١٩٥٢

٨٤ — على مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة وبلادها القديمة  
والشهير . المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٣٠٥

٨٥ — فاروق يوسف أحمد : تطور نظام الحكم الديبالي في مصر من الاحتلال  
حتى الحماية ، رسالة ماجستير ، استفسل ، كلية التجارة بجامعة  
القاهرة ، ١٩٦٣ .

٨٦ — فتحى رضوان : طلعت حرب ، بحث في العظمة ، دار الكاتب العربي  
القاهرة ، ١٩٧٠

٨٧ — مشهورون منسيون ، دار أخبار اليوم ، القاهرة ١٩٧٠

٨٨ — مصطفى كامل ، دار الشرق للنشر والطبع ، القاهرة ، ١٩٤٦ .

٨٩ — فوزى جرجس : دراسات في تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى ،  
الدار المصرية للكتب ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

٩٠ — فيشير ( هـ ) : تاريخ أوربا في العصر الحديث ( ترجمة أحمد نجيب هاشم  
وديع الضيع ) دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٤٦ .

٩١ — لاندز ( دافيد . س ) : بنوك وباشوات ( ترجمة عبد العظيم أنيس ) دار  
المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

٩٢ — كرومر : تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان  
سنة ١٩٠١ ، ترجم وطبع بإدارة المقطم .

٩٣ — تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر  
والسودان سنة ١٩٠٣ ترجم وطبع بإدارة المقطم .

٩٤ — — — تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر  
والسودان سنة ١٩٠٤ ترجم وطبع بإدارة المقطم .

٩٥ — — — تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر  
والسودان ، سنة ١٩٠٦ ، ترجم وطبع بإدارة المقطم .

٩٦ — كمال النجعى : مطربون ومستمعون ، كتاب الهلال ، القاهرة ، ١٩٥٧ .

٩٧ — لونسكى : تاريخ الأقطار العربية ( ترجمة عفيفة البستمانى ) دار التقدم ،  
موسكو ، ١٩٧١

٩٨ — لينين : الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٠

٩٩ — مؤسسة الأهرام : ٥٠ عاماً على ثورة ١٩١٩ ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

١٠٠ — مجلس شورى القوانين : مجموعة مضابط مجلس شورى القوانين ،  
حتى سنة ١٩١٢

١٠١ — مجموعة خطب محمد طلعت حرب باشا ، الجزء الثانى ، مطبعة مصر ،  
١٩٣٨ .

١٠٢ — محزون : ضحايا مصر في السودان وخفايا السياسة الانجليزية ، مطبعة  
صلاح الدين الكبرى ، الاسكندرية ، ١٩٣٥ .

١٠٣ — محمد أنيس : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ، الانجلو المصرية ،  
القاهرة ، ١٩٦٣

١٠٤ — محمد حافظ رمضان : صفحة سياسة ، مجموعة من خطابات وأحاديث  
ومذكرات في المسألة المصرية ، مطبعة جريدة الصباح . د . ت .

١٠٥ — محمد حسين هيكل : شخصيات مصرية وغربية ، دار روزاليوسف ،  
القاهرة ، ١٩٥٤ .



١٠٦ — — مذكرات في السياسة المصرية (جزءان) النهضة

المصرية ، ١٩٥١

١٠٧ — محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام، الشيخ محمد عبده ، مطبعة

المنار ، القاهرة ، ١٩٣١

١٠٨ — محمد سعيد أفندي : في رسالة في المعارف العجمية بالندبار المصرية

وبيان ما يلزم إدخاله من الإصلاحات الضرورية . ترجمها من

الفرنسية أحمد زكي أفندي . مطبعة فرانكو اجبسيان ،

القاهرة ، ١٨٨٨ .

١٠٩ — محمد سيد كيلاني : السلطان حسين كامل ، دار القومية العربية

للطباعة ، القاهرة ١٩٦٣ .

١١٠ — محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، النهضة

المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٢

١١١ — محمد شكري السكر داوى : مذكرات ، خمسة وخمسين شهراً في مخبئي

دار الطباعة الأهلية القاهرة ، ١٩٣٦ .

١١٢ — محمد صبيح : أيام وأيام ، مطبعة العالم العربي ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

١١٣ — محمد طه حبيب : علاج مصر الاقتصادي ومشروع بنك المصريين

أو بنك الأمة ، مطبعة الحريضة ، القاهرة ، ١٩١١ .

١١٤ — — في بعض خطبه ومقالاته ومحاضراته ، مطبعة مصر ،

القاهرة ، ١٩١١ .

١١٥ — محمد عبده : مذكرات الإمام محمد عبده ، كتاب الهلال (١٢١) القاهرة

١١٦ - محمد عبد الله العربى : سياسة الانفاق الحكومى فى مصر فى الفترة من

١٨٨٢ - ١٩٤٨ القاهرة ، ١٩٠٨

١١٧ - محمد على غريب : محمد فريد الفدائى الأول ، منشورات المكتبة

العالمية ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

١١٨ - محمد عمارة : الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغانى ، دار الكتاب

العربى ، القاهرة

١١٩ - محمد فؤاد شكرى وآخرون : بناء دولة مصر محمد على ، دار الفكر

العربى ، القاهرة ، ١٩٤٩ .

١٢٠ - ——— مصر السودان ، تاريخ وحدة وادى النيل فى القرن

التاسع عشر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٣

١٢١ - محمد فهمى لميطة : الاقتصاد الزراعى والبنك المركزى ، مطبعة

الشبابى ، القاهرة ، ١٩٥٢ .

١٢٢ - ——— تاريخ فؤاد الأول الاقتصادى ، مطبعة الشبكشى .

القاهرة ، ١٩٤٥

١٢٣ - ——— تاريخ مصر الاقتصادى فى المصور الحديثة ، النهضة

المصرية ، ١٩٥٤ .

١٢٤ - محمد كامل مرسى : الملكية المقاربية فى مصر وتطورها التاريخى من

عهد المراءنة حتى الآن ، مطبعة نورى ، القاهرة ، ١٩٣٦ .

١٢٥ - محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر (جزءان) ،

مكتبة الآداب بالجواميز القاهرة ، ١٩٥٦

١٢٦ - محمد مصطفى صفوت : انجلترا وقناة السويس ، مطابع رمسيس ،

الاسكندرية ، ١٩٥٢

١٢٧ - محمد مظهر سعيد : سجين ثورة ١٩١٩ ، دار المعارف ، اقرأ ، القاهرة

١٩٦٩

١٢٨ - محمود أبو الفتوح : المسألة المصرية والوفد ، القاهرة ، ١٩٢١

١٢٩ - محمود أحمد الخفنى : سيد درويش ، أعلام العرب (٧) المؤسسة المصرية

المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، ١٩٦٣

١٣٠ - محمود الخفيف : أحمد عرابى . الزعيم المفترى عليه . كتاب الهلال

( جزءان ) القاهرة ، ١٩٧١

١٣١ - محمود سليمان غنام : أضواء على أحداث ثورة ١٩١٩ ، دار الفكر

الحديث ، القاهرة ، ١٩٦٩

١٣٢ - محمود عزمى : خبايا سياسية ، كتب للجميع ، القاهرة ، ١٩٥٠

١٣٣ - محمود نجيب أبو الليل ، الاحتلال البريطانى والصحف الفرنسية ،

مطبعة التحرير ، القاهرة ، ١٩٥٣

١٣٤ - يعقوب أرتين : الأحكام المرعية فى شأن الأراضى المصرية ( ترجمة

سعيد حمون ) القاهرة ، ١٨٨٩

١٣٥ - يوسف آصاف : تاريخ سنة ١٨٨٧ ، مطبعة القاهرة الحرة ، ١٨٨٧

١٣٦ - يوسف محاسن : القطن فى خمسين عاما ، دار النيل للطباعة القاهرة . ١٩٥٤

١٣٧ - ——— صفحة من تاريخ مصر السياسى ( مفاوضات عدلى —

كيرزن ) ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٥١

١٣٧ - يوفان لبيب رزق : الحياء الحزبية ( ٨٨٢ — ١٩١٤ ) الأنجلو المصرية

القاهرة ، ١٩٧١

١٣٩ - وزارة الحربية : الحملة الاستعمارية البريطانية على مصر ، القاهرة

- ١٤٠ ————— المجلات الاستعمارية على مصر ، القاهرة
- ١٤١ - ويقل : النبي في مصر ( ترجمة على ابراهيم الأغا سوه صغافى كامل فودة )  
مكتبة نهضة مصر ( القاهرة ، ١٩٤٥ )
- بالإضافة إلى عدد كبير من الصحف والمجلات في سنوات متفرقة يراها  
القارئ مثبتة في هوامش الكتاب .



## المراجع الأجنبية

- 1 — Abbas II : A Few Words on the Anglo Egyptian Settlement, George Allen, Unwin, 1930.
- 2 — Adams, Francis : The New Egypt, T. Fisher, Unwin, London, 1894.
- 3 — Alexander, J. : The Truth about Egypt, Cassell and Company, London, 1911.
- 4 — Baer, Gabriel : A History of Landownership in Modern Egypt, Oxford University Press, London, 1962.
- 5 — Bawman, H. Middle East Window, London, 1942.
- 6 — Bonné, A. : State and Economics in the Middle East, Kegan Paul, Treuch, Trubner, London, 1948.
- 7 — Chirol, V. : The Egyptian Problem, Macmillan, London, 1921.
- 8 — Colvin, Sir Auckland : Making of Modern Egypt. Seeley & C., London, 1906.
- 9 — Cromer, The Earl of : Abbas II, Macmillan, London, 1915.
- 10 — ——— : Modern Egypt, 2 vols, London, 1908.
- 11 — Crouchly, A. E. : The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and Public dept, Government Press, Bulaq, 1930.
- 12 — Cunningham, A. : To-day in Egypt, Hurst & Blackett, 1912.
- 13 — De Guerville, A. B. : New Egypt, William Heinemann, London.
- 14 — Dicey, E. : The Egypt of the Future, William, Heinemann, London, 1905.

- 15— ——— : The Story of the Khedivate, Rivingtons, London, 1902.
- 16— Elgood, P. G. : Egypt. Arrowsmith, London, 1935.
- 17— ——— Egypt and the Army, Oxford University Press, London, 1930.
- 18— ——— : The Transit of Egypt, Edward Arnold, London, 1928
- 19— Fyfe, H. : The New Spirit of Egypt, William Blackwood and Sons, London, 1911.
- 20— Hammad, S. I. : French and British Influences in Egyptian Education ( M. A. thesis ), 1949.
- 21— Harris, M. : Egypt Under the Egyptians, Chapman and Hall, London.
- 22— Issawi, Charles : Egypt at Mid-Century, Oxford University Press, London, 1954.
- 23— Lacouture, Jean, Simonne : Egypt in Transition, Methuen, London, 1958.
- 24— Laqueur, W. Z. : Communism and Nationalism in the Middle East, Wilden Field and Wilson, London, 1956.
- 25— ——— : The Soviet Union and the Middle East, Routledge & Kegan Paul, London, 1959.
- 26— Landau, J. : Parliaments and Parties in Egypt, London, 1953.
- 27— Lloyd : Egypt Since Cromer. Macmillan, 2vols, London, 1933.
- 28— Malet, Sir Edward : Egypt 1879-1883, John Murry, London, 1909.
- 29— Marlowe, John : Anglo-Egyptian Relation 1800-1953, Ressel Press. London, 1954.

- 30— Milner, Sir Alfred : England in Egypt, Edward Arnold, London, 1926.
- 31— Rifaat, M. : The Awakening of Modern Egypt. Longmans, Greens and Co., London, 1947.
- 32— Rowlatt, Mary : Founders of Modern Egypt, Asia-Publisher House, Bombay, 1962.
- 33— Russell Pasha, Sir Thomas : Egyptian Service 1912-1946, John Murry, London, 1949.
- 34— Symons, M. Travers : Britain and Egypt, Cicil Pal London, 1925.
- 25— White, Arthur Silva : The Expansion of Egypt, Methuen Co., London, 1899.
- 36— Zayid, M. : Egypt's Struggle for Independence, Khayats, Beirut, 1965.

# فهرس

الصفحة

الموضوع

## الباب الأول - البناء الاقتصادى

١١٣ — ١	الفصل الأول : السيطرة الأجنبية على البناء الاقتصادى .
١ . . . . .	التطور الرأسمالى نحو الامبريالية
١٢ . . . . .	الغزو الرأسمالى العالمى لمصر
٢٨ . . . . .	وصاية الرأسمالية العالمية لمصر على الحكم فى مصر
٤٢ . . . . .	الاحتلال البريطانى . . . وجه الرأسمالية العالمية السافر .
٥٩ . . . . .	مجالات النشاط الاقتصادى الأجنبى فى مصر
٩١ . . . . .	قيادة الأجانب للجهاز الإدارى
١٧٩ — ١١٤	الفصل الثانى : بدء انتعاش الرأسمالية المصرية .
١١٤ . . . . .	الصبغة الزراعية لنشأة الرأسمالية المصرية
١١٩ . . . . .	التحول الرأسمالى فى الملكية الزراعية
١١٩ . . . . .	ارهاصات التحول
١٢٦ . . . . .	رأسمالية الدولة
١٣٦ . . . . .	تثبيت الملكية الفردية
١٤٣ . . . . .	تضاريس الملكية الزراعية
١٥١ . . . . .	اتجاه الرأسمالية إلى التجارة والصناعة
١٥٤ . . . . .	فكرة إنشاء بنك مصرى



ازدهار الرأسمالية المصرية نتيجة الحرب العالمية	١٥٩
ظهور بنك مصر	١٦٩
الفصل الثالث : التخلف في هيكل الاقتصاد المصرى	١٨٠ — ٢٣٧
التخصص الزراعى	١٨١
الاعتماد على محصول واحد	١٩٣
تأخر الصناعة	٢٠٠
انخفاض مستوى المعيشة	٢١٤
التبعية	٢٢٧
انتشار البطالة	٢٣٣

## الباب الثانى — قوى التشكيل السياسى

الفصل الرابع : القوى الاستعمارية	٢٤١ — ٣١٧
روسيا	٢٤٢
المانيا	٢٤٧
إيطاليا	٢٥٥
تركيا	٢٥٨
بعثة درويش	٢٦٠
اضطراب السياسة التركية	٢٦٣
إعلان عصيان عرابى	٢٦٤
حادثة طابة	٢٦٦
انتهاء سيادتها على مصر	٢٦٩

الصفحة	الموضوع
٢٧٢	مؤتمر لوزان
٢٧٥	فرنسا
٢٧٧	سياسة غمتيا
٢٨٠	المذكرة المشتركة الأولى
٢٨٢	سياسة فرسينيه
٢٨٧	المظاهرة البحرية
٢٩٠	مذكرة مشتركة أخرى
٢٩٢	انسحاب فرنسا من التدخل العسكرى
٢٩٥	حادثة فاشودة
٢٩٩	الاتفاق الودى
٣٠١	بعد الحرب
٣٠٣	الولايات المتحدة الأمريكية
٣١٢	الصهيونية
٣١٨ — ٣٨٩	الفصل الخامس : الاحتلال البريطانى
٣١٩	التمهيد للاحتلال
٣٢٧	مذبحة الاسكندرية
٣٣١	ضرب الاسكندرية
٣٣٦	الغزو
٣٤١	نجلزة الإدارة المصرية
٣٤٩	تصريحات ومفاوضات من أجل الجلاء
٣٥٥	السيطرة على السودان

الموضوع	الصفحة
أساليب الاختلال في معاملة الشعب	٣٦١
مصر تحت ظل الحماية	٣٦٩
محاولات لقمع الثورة	٣٧٥
بداية التراجع	٣٨١
الفصل السادس : القصر	٣٩٠ — ٤٥٤
توفيق	٣٩١
تخليه عن وعوده للوطنيين	٣٩١
التآمر ضد القيادات العسكرية الوطنية	٣٩٢
تسهيل مهمة المظاهرة البحرية	٣٩٦
الاشتراك في تدمير مذبح الاسكندرية	٣٩٧
الدعوة إلى عدم الاستعداد العسكرى	٤٠٠
مساعداً للجيش الانجليزى	٣٠٤
عباس حلمى	٤٠٧
الصدام بينه وبين سلطة الاحتلال	٤٠٧
تعزيد الحركة الوطنية	٤١١
موقفه من الاصلاح الدينى	٤١٨
انقلاب عباس على الحزب الوطنى	٤٢٠
جمع المال بكافة الطرق	٤٢٣
عزله وسعيه لتكوين خلافة عربية	٤٢٧
حسين كامل	٤٣١
التهيؤ للتغيير	٤٣١

الموضوع	الصفحة
الإنجليز يرسمون للسلطان الطريق	٤٣٢ . . . . .
ممالأة الاحتلال	٤٣٩ . . . . .
أحمد فؤاد	٤٤١ . . . . .
رفض كمال الدين حسين تولى العرش	٤٤١ . . . . .
اختيار أحمد فؤاد	٤٤٢ . . . . .
فؤاد يجرب سلطته	٤٤٣ . . . . .
التغلى عن المطالب الوطنية	٤٤٥ . . . . .
ملكية أم جمهورية ؟	٤٤٨ . . . . .
تحسن العلاقة بين الملك والوفد	٤٥١ . . . . .
سلطات الملك فى دستور سنة ١٩٢٣	٤٥٢ . . . . .
الفصل السابع : الأحزاب السياسية	٤٥٥ — ٥٣٩ . . . . .
الحزب الوطنى الأهلى	٤٦٠ . . . . .
تكوينه	٤٦٠ . . . . .
برنامجـه	٤٦٢ . . . . .
مصر الفتاة	٤٦٥ . . . . .
الحزب الوطنى الحر	٤٦٧ . . . . .
الحزب الوطنى ( مصطفى كامل )	٤٧٠ . . . . .
ظروف نشأته	٤٧٠ . . . . .
تكوينه	٤٧٢ . . . . .
جهود الحزب تحت قيادة مصطفى كامل	٤٧٧ . . . . .
الحزب تحت قيادة محمد فريد	٤٨٢ . . . . .



الصفحة	الموضوع
٤٨٦	الحزب بعد وفاة فريد
٤٨٨	حزب الأمة
٤٨٨	تكوينه
٤٩١	سياسته
٤٩٧	حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية
٥٠١	الحزب الوطنى (عوض)
٥٠٣	الحزب الجمهورى
٥٠٤	حزب العمال
٥٠٦	الحزب المصرى
٥٠٩	حزب النبلاء (الأعيان)
٥١٠	الحزب الاشتراكى المبارك
٥١١	الحزب الدستورى
٥١٣	الوفد المصرى
٥١٣	بدأ التفكير فيه
٥١٦	تأليفه
٥٢٠	انسلاخات فى قيادة الوفد
٥٢٣	علاقة الوفد بالاحزاب الاخرى
٥٢٧	جهود الوفد الوطنية
٥٢٨	الحزب المستقل الحر
٥٢٩	الحزب الديموقراطى
٥٣١	الحزب الاشتراكى

الموضوع	الصفحة
حزب الأحرار الدستوريين . . . . .	٥٣٦
الفصل الثامن : قوى الثورة الوطنية . . . . .	٥٤٠ — ٦٤٩
الثورة العسكرية . . . . .	٥٤٢
حادثة قصر النيل . . . . .	٥٤٣
مظاهرة عايددين العسكرية . . . . .	٥٤٧
مزيد من الصلابة الثورية لمواجهة المزيد من التآمر الاستعماري	٥٥٢
الخطط العربية للدفاع عن الثورة . . . . .	٥٥٥
توعية وتأيد . . . . .	٥٥٩
لماذا الفشل والاختفاق . . . . .	٥٦٥
البعث المصرى . . . . .	٥٧٥
روح اليأس . . . . .	٥٧
مصطفى كامل . . . . .	٧٧٥
محمد فريد . . . . .	٥٨٢
المهجوم على عباس . . . . .	٥٨٦
المجالس النيابية . . . . .	٥٨٩
الارهاصات الأولى . . . . .	٥٨٩
مجلس شورى القوانين . . . . .	٥٩٧
الجمعية العمومية . . . . .	٦٠١
الجمعية التشريعية . . . . .	٦٠٦
الثورة الشعبية سنة ١٩١٩ . . . . .	٦٠٧
بصيص من النور فى سنوات حالكه السواد . . . . .	٦٠٧
مقابلة الزعماء الثلاثة للمعتد البريطانى . . . . .	٦١٢

٦١٨	الانفجار . . . . .
٦٢١	من الانفجار إلى الثورة . . . . .
٦٢٦	الأساليب السامية . . . . .
٦٣١	الكفاح خارج مصر . . . . .
٦٣٥	تعثر الثورة . . . . .
٦٣٩	التنظيمات السرية . . . . .
٦٣٩	مقاومة سرية استمراراً للثورة . . . . .
٦٤٢	العمل السرى بقيادة الحزب الوطنى . . . . .
٦٤٧	المقاومة السرية أثناء الحرب . . . . .
٦٤٩	الوجه السرى لثورة ١٩١٩ . . . . .















